بلغت الدعاء الباطن

فهرست كتاب شرح رضي في شرح

كتاب الكافية للامام ائمة النحو واصول الفقه والمنطق والمعاني الشيخ جمال الدين ابي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي
واما الشرح فللمولى المحقق المدقق العلامة نجم الائمة وسراج الامة مولانا الرضي الاستراباذي الاثنا عشري عليهم السلام

فهرست مطالب الكافية

الكلمة المعرب — الكلام الاعراب

الاسم

العدل — عن المنصرف — الوصف — التانيث — المعرفة — العجمة — وزن الفعل
الجمع — التركيب — الالف والنون

المرفوعات

الفاعل — مفعول ما لم يسم فاعله — خبر ان واخواتها — خبر لا التي لنفي الجنس المشبهتين بليس
المبتدا والخبر اسما ما ولا

المجرورات

الاضافة المعنوية — الاضافة اللفظية
الاسماء الستة

المنصوبات

المفعول المطلق — المفعول به — المنادى ما اضمر فاعله التحذير — المفعول معه
المفعول فيه — المفعول له
التمييز المستثنى — خبر كان واخواتها — اسم ان واخواتها

المنصوبات خبر بلا التي لنفي الجنس — ما ولا المشبهتين بليس

الفعل

الماضي — المضارع — الامر
فعل الامر — جوازم المضارع — كلمة المجازاة
تسمية فاعله — المتعدي وغير المتعدي
افعال القلوب — افعال الناقصة
افعال المقاربة
فعلا التعجب
افعال المدح والذم

التوابع

النعت — العطف التابع
البدل — عطف البيان

المبني

المضمر — اسما الاشارة — الموصول — اسما الاستفهام
الاصوات — المركبات — الكنايات — الظروف

المعرفة

النكرة — العلم — المذكر والمؤنث
المجموع — اسما العدد — المثنى
الصفة المشبهة — اسم الفاعل — اسم المفعول — اسم التفضيل

الحرف

حروف الجر — الحروف العاطفة — حروف التنبيه
الجر المشبهة بالفعل
حروف النداء — حروف الايجاب — حروف التحضيض
حرف التوقع — حرفا الاستفهام
حروف الشرط — حرفا الردع
تاء التانيث الساكنة
التنوين نون التاكيد

تم الفهرست
بعونه تعالى

الحمد لله قصد الهادين الى الطريق والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين الكلمة مبتدأ واللام فيها لتعريف الجنس لصلاحيتها للماهية
لان الحد لبيان الماهية لا لتعريف جميع الافراد من حيث الافراد ولا لتعريف فرد من افراد الماهية المرادة فلا يكون للاستغراق والعهد
ولا يلزم اذا اريد بها الماهية ان يكون للعهد باعتبار تعريف فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعتبرة في هذا
العلم هي التي ذكرت في المتن وليس لها وجود منظور اليه في هذا الفن وراء تلك الماهية حتى يكون لها فرد من افرادها وانما لا يكون
للوحدة فانها يستلزم ان يكون الاسم مفردا مذكرا على تقدير حذف الهاء كثمرة والكلم جمع مكسر وكل جمع مؤنث لا نحو مسلمين وان سلم انها للوحدة
لانه المناسب لتعريف الجنس بالماهية وهي واحدة وان كان الاسم المسمى وذلك عارض ولا ينافيه تاء وحدة ولفظ خبرها وهو مصدر يستوي
فيه المذكر والمؤنث وضع ما من مجرى الكسر والسكون فيه مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى اللفظ المضاف اليه وهو مفرد بالجر صفة الجنس وبالرفع صفة اللفظ
بالتخصيص على الجر والسكون في موضع الجر صفة اللفظ المفرد انما تذكر هذا الوجه لتعلم تصرف الاعراب ومعانيه لا ينقل عن المصنف

كتاب شرح رضي عليه الرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت الانوار ان تخالط بعد ما تعالت كبرياؤه عن ان تشتمل بحد كانت فحول العقول عن معرفة سبحانه الاوهام وعرفت في بدائع فطرته سائر
كل ما يخطر بباله ذوي الافكار فبهرت عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولي الابصار فصل خلاف ما ذاقه منه عليه من نبوة
جبرئيله وصلوته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ ابنائه محمد بن عبد الله البشر به قبل ميلاده وعلى البشارة الاظهار من عترته واولاده وبعد
فقد طلب مني بعض من اعتنى بصلاح حاله واسعفه بما التمسه مقدمة من مفتوحات اماله تعليقا يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في
النحو عند قراءتها على فاستدبته لم مع عوز ما يحتاج اليه الفاقس في هذا الفن والتماس لمثل هذا الفتح من الفطنة لوقادة وابصر النقادة
بذلك لمسئوله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع وان كان مرتبا بحسب كتاب الجناب المقدس المطهر
الشريف صلوات الله على شرفه لانفاته فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما يقتضيه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لان التاء كما يجيء تحقيقه في باب
الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالخيل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل اشتقاق
الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة يقال كلمة شاعر وقال
الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال
التمر مضروب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصب
على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة و
سواء كان مهملا او لا واما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد
واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او
من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا
واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما
قيل عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم جئت من دهنك لحيتك بدهن اي قال بمعنى دهنك بدهنها وقد اختصر الكلام في اصطلاح النحاة
بما سيجيء المنصوص من قولهم وضع اللفظ جملة او لا لمعنوي اما ما زاد مع قصد ان يصير مواطأة عليه بين قوم فلا يقال اذا استعمل اللفظ بعد وضعه في
المعنى الاول الثاني واضعه اذا لم يرجع اولا الى وجه ذلك اللفظ الموضوع لمعنى في الاصل المعنى الآخر مع قصد التواطؤ قبل الثاني واضعه كما اذا سميت بزيد
رجلا ولا يقال لكل لفظ بعد من نفس لفظ انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها وصرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم
قصد الحرفية لاول الى التواطؤ وعلى ما اقترنا الوضع لم يكن عنايا الى قوله لمعنى فالوضع لا يكون الا لمعنى لان يفتقر الوضع بصنع لفظ مهملا كان او
مع قصد التواطؤ او لا فيصح الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعني به اي يراد به بمعنى المفعول قوله
لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه سواء كان ذلك المعنى جزء معنى نحو ضرب الدال على الحدث والزمان او لا جزء له كنحو
ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه نحو عبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد ومعنى
لفظهما لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزء على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل
المنطق جعل المفرد والمركب صفتي اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا يخفى ان تخريج ذي الحدود والالفاظ بل الواجب
استعمال المشهور المتعارف عند اهله لا لتأكيد التبيين ليس له ان يقول اذا اردت بالمعنى المفرد الذي لا تركيب له لان جميع الاقسام الذي

وهي مبتدأ واجتماعي الكلمة اسم خبرها وقد انطلق بينهما لما مر انه انما يصح اذا كان بين المذكر والمؤنث بحيث يذكر ويؤنث وفعل عطف عليه وحرف كلمة وهذه الجملة معطوف على جملة سابقة وهي قوله الكلمة لفظ

في تعريف الكلمة

يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما اقامت الوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على التنحنح ونحو ذلك وعن الحرف وعن المهمل لانه دال بنفسه على معنى يجري المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وقوله لمعنى خاصة لا لمعنى كالهمزة والكلم ونحوه من الحيوانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير حاضر فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان الكلمة وكلما كثرة وتمر واللام فيه للجنس فبينا فصلا لدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الجنس الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اي كل الانسان ولا يجوز استثناء الانسان منه بجهة التاء ما لولا ما يوجب خروجه عن استثنائه منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر والكلم هنا لفظ مفرد وليس بمراد استغراق الجنس فيه ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا ينافي الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اعني ماهية الجنس من حيث هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه اقول لم يقل لفظ لموافق الخبر المبتدأ فالتانيث فالجواب انه لا يجب موافقة الخبر الا اذا كان الخبر مشتقا غير بتيه نحو هند حسنة او في حكمها كالمشتق اتفاقا الجوامد فيجوز نحو هذه الدار ومكان طيب وزيد انسان عجيبة وقوله لفظ فسماه ههنا وان كان بمعنى اصطلاحي ملفوظ بها كما ذكرنا الا انه اصله مصدر ويتبين الاصل في نحو امرأة صبور ورجلان صبور ورجال صبور فلا يجوز لا يلحق ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان لانهما لفظتان وكذا الكلمات لا يخرج مثل ذلك بناء الوحدة لان مثل ذلك لا يوقفوا كان على ترفع لفظة واحدة وكذا ما يلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين فان قيل هذا استغنى بقوله وضع قوله لمعنى مفرد لان الواضع لا يضع الا المفردات واما المركبات فهي اجتماع المستعمل بعد وضع المفردات لا الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا مهملة سماعية وذلك هي اللغة يحتاج ومعرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما يبين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والنهي والالة والمصدر والجمع ونحو ذلك وهذه يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام وهذه يحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون ومسلمين وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذا لو لم يدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا الفاعل التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف وانما التاثير فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة فاعراب المركب اعراب الكلمة وذلك لان الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية واعاملتهما معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو تمرتي وعلوي وسلوي وغير ذلك فتغيرت بالحرف بنسبة المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يوجب تغيير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف ثم ثم اما الفعل الماضي نحو ضرب فيه نظر لانه كلمة بالاجماع مع ان الحدث مدلول عليه وفي المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمان الماضي مدلول وفيه نظر اذ هو عبارة عن مجموع الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات تمامية لفظ بمنزلة كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا اسم الفاعل في جميع ابنية وكذا المصغر نحو ضارب ومضارب ومضيرب ومضيرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والالف في امثلة المذكورة هو الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن الطارئ كلمة وصارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعيناه في الكلمة المقدرة كما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذا الكلام اعتراض وارد الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب بمقول هو ما يدل جزئه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر وفي هذه الكلام المذكورة الجزءان المسموعان معا قوله وهي اسم وفعل وحرف تمام الاسم والفعل والحرف لحصول الكلام من نوعين او خويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي يعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكثرة احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة مما لانه لو ادخل الجمع فيكون نحو ضربت زيد كلمة لا اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا مقسما الى الاجزاء كما تقول التركيب من خل وعسل وما ذكره مقسما الى الاجزاء نحو قولك الحيوان انسان وفرس

لانها والام حرف جر وان حرف من حروف مشبهة وما اسمها عايد الى الكلمة والمعرف وجب تقديمها على المعطوف عليه مع اما بالنصب مع او وان حرف ناصب تدل
فعل منصوب لها والمستكن فيها عايد راجع الى الكلمة وعلى حرف جر معنى مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمرتبة نفسها حرف جر نفسها مجرور بها مضاف الى كنايتين
الى الكلمة وهو متعلق به ايضا وهذه الكلمة الجملة خبران وهو مع اسمها وخبرها بدل لمفرد اي لانها مجرورة باللام وهذا الجار مع مجروره متعلق بفعل مقدر دل عليه
كلام المصنف اكتفى على الانواع الثلثة ولم ينص عليها مع ان هذه الجملة محتاج الى البيان اعلم انها ليست بزيادة عليها فكانه قال اي اسم فعل وحرف وليست بزيادة عليها لانها

ويقرر بعض ذلك بن يد بالجزء ما يدخل تحت الكلي نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان
معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو وفي كونهما حكمين على شيء
نحو زيد قائم وقاعد اذ في حصول مضمون الخبر وهو زيد وقعد عمرو بخلاف ما فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف
لكان المعنى احد الثلثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او تقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة
الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان يجب ان يذكره المص لان متصور الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل
والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلنا ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسم عليها كالالف
والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك حينئذ ان الفعل كلمة من حيث انه لفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الاوسط
كما ان اردت بان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لا ينتج الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد او تقول الفعل
فعل ماض فتقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك حينئذ ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد ان يدل بذلك اللفظ معنى
الموضوع له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا ارادت به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم
اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني
فعل وهل هذا الا نقض قلت لم نرد ان من في التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لا فهو حرف
الا كونه حرف وكذا ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه ان المراد
مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان
بلفظه نحو ضرب زيد وقصد معناه الموضوع له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا يشعر به اصلا لا يحكم عليه لفظ
المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو لا يعرفه فهو جميع ذلك مبتدأ ان احدهما محكوم عليه وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم به
وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لا يكون الاسم اتحاد الموضوع بين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها
او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها
اعلم ان اسم ان خبر الكلمة والمعنى محذوف اما من الاسم او من الخبر لا لان عاملها اما ولا لانها ان ولا لانها ان ولا لانها ان يكون ان تدل
مبتدأ محذوف الخبر اي لانها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل
حرف اي المعنى الكلمة محصور في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى
في نفسها او على معنى لا في نفسها الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما
ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول
الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصره اي الكلمة
الزيادة فيها ولا النقيصة فيها بين بدليل الحصر اي كل واحد من الاقسام المذكورة لا تذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب
من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او فعل واسم انما قدم حال الكلام
على حد الكلام مع ان المقصد من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب
على جزئه ونعني بتضمن الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك قرينة لانه المركب على كل جزء من اجزائه ولا تضمن وجزء الكلام اي يكون
ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ان زيدا قائم او اقام زيد واحدهما مقدر دون الاخر وهو اما الفعل
كما في زيد قائم او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قولك نعم فعبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او الاصل بكلمة
او اكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عنه اهتم بالخبر عنه وبذلك الخبر الذكور واحترز بقولنا ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية وعن التي
بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو
بعت واشتريت في الطلب نحو هل انت قائم ولينك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه اخوذ من تضرب بالانفاق وقياسه لتضرب بزيادة
حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لا يتم
فاعله منه لتضرب بزيادة الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولتضرب بدلا قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا اكثر ليعم نحو
زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر ولبيان ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل له عليه
ويجيء فيمن بذلك بحث فتأمل تم وقولنا على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا اتم عن كل واحد من المنصوبات
في نحو ضرب زيد عمرا اما مات ابوه الجمعة ثلاث ضربات فان المرفوع في الموضعين اخص من الفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في
باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود تركيبه لذا نخرج بالاصلي استثناء المصدر واسمي الفاعل والمفعول

والتقييد الشبيه بالقول في الواضح السند إلى الجملة بكلام لا يتضمن إتمام الإسناد بأن يكون بمنزلة الفعل أو بمنزلة كان في صحة الاتصال وإخراج
بقوله القسم الثاني المركب عن إفادة الإسناد الذي هو خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل وفي المسند والحال والمضاف إليه إذا كانت كلها جملة
والإسناد الذي في المسند والذي في الجملة الشرطية والصفة فالفرق بين الجملة والكلام أن الجملة أخص من الإسناد الأصلي سواء كان مقصودا لذاته أم لا
أي كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فخرج المسند والمسند إليه والفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه
الكلام يشمل الإسناد الأصلي كما في مثل هذا رجل كلام جملة ولا يتمكن إفادة الإسناد ولم يقل بالإخبار لئلا يتوهم أن يشمل النسبة
في الكلام الخبري والطلبي الإنشائي كما ذكره ولم يقل بالإسناد حتى يعم ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه والتابع ومتبوعه
وبعض المركب عن الفعل والاسم نحو ضرب زيد عمرا لأنه لا يتم الإسناد بعد الإخراج من التركيبات الثلاث المكتفية بالكلم الثلاث وهي اسم مع
حرف وفعل أو حرف مع حرف وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو ربط بين طرفين مسند
ومسند إليه والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندا ومسندا إليه والفعل لا يكون مسندا إليه والحرف لا يصلح لأحدهما
والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة إما أعني الاسم والفعل والحرف لا بد وأن يقع الاسم مع الاسم أو مع الفعل أو الحرف والفعل مع
الفعل أو الحرف والحرف مع الحرف فإن الإسناد يكون كلاما إذا كان أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا
والاسم مسندا إليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما إذا جعلت الاسم مسندا إلا مسندا إليه وإن جعلت مسندا إليه فلا مسندا وأما
نحو إن زيدا فلست بأمسند وصوت الإنشائي والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند إليه وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما
ولا مسند إليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى أي لا يتيسر الإسناد إلا في الاسمين أو في فعل واسم وإنما في قوله والإسناد الاستقرار
يتركب من كلمتين بهذا الرابط أي بمعنى مع أي مع هذا الرابط قوله أحدهما دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وهو الاسم
فعلم مع قوله وهو ما دل على معنى في نفسه أن المراد أن يجتمع كل واحد من الأقسام في أول مصنفه والذي تقدم أو يكون حدا مصورا
بيد الاقتصار عند الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله وما دل أي كلمة دلت في الأول على الخلاف والصدق والنصب للإشارة وإنما الواو
لنظم مع احتمال الكلمة وغيرها الاتحاد على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لأن الكلمة
كل الاسم جزء لها وقوله في نفسه بالجر وبالجر وبالجر الحال صفة لمعنى وضمير البارز في نفسه راجع إلى المراد بها الكلمة كما أن الضمير في قوله
قبل على معنى في نفسها الكلمة وقال المتأخرون الضمير في قولهم دال على معنى في نفسه وقوله في غيره راجع إلى معنى وأن معنى دال على معنى
في نفسه أي باعتبار غيره كقولهم الدار في نفسها كذا أي باعتبار كونها في وسط البلد وفي غيره أي الدار في غيرها فظ لأن قولهم
في نفسه الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه لا يبقى في معنا بالدار وقولهم في نفسها كذا أي باعتبار الدار في غيرها كذا بل يبقى
لا في نفسها كذا ومعنى الكلام على الغرض أن يقال في نفسه صفة لمعنى والضمير في الاسم كالدال على معنى في نفسه لأن الكلمة
كالدال على معنى ثابت في لفظ غيرها فضمير صفة اللفظ والدال يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف غيره كالحرف باللام والنكرة بنون التنكير وقد
يكون الدال كالمعنى في أصل بدقائم لأن الاستفهام معنى الجملة التي تقام بها بعد استفهام عنه وكذا النفي في ما قام زيد لأنه يفيد نفي الحرف
لمعناه في لفظ غيرها مقدم عليه كما في نحو بعيد وقد يعبر عنه كما قال الرجل إلا أكثر أن يكون معنى الحرف مضمونا في ذلك اللفظ فيكون نفس
الذي أسند إليه الحرف مع كلا الدال على معناه الأصلي أن معنى الحرف مضمون فيه دال عليه لفظ للتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا المعنى الجزء
دالا عليه بالدال على المضمون فيما آخر فيه لفظ آخر مقترن بالتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي هو اللام المقترن به
كذا يعرب في مثل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لأن ضرب في الاستفهام عنه وكذا في الاستفهام عنه إذا كان كذا من معنى الاستفهام
وهو يدل على ذلك يكون معنى الحرف دالا عليه فيه مطابقة فإذا كان ذلك اللفظ لا يتم الإسناد كالهمزة لا يعرب دون نفس على معنى
المضمون الذي لا يتم إسناده فقد يكون الحرف الأصلي منه بين كل منهما في كل كثير في الضمائر الدالة على معنى الفعل ومعنى في القاطع
ولا يخلو في معنى الحرف فيكون معنى الاستفهام الذي الدال على الاستفهام فقد يكون الدال على معنى الحرف بالاستفهام كالهمزة في ضرب دون نفس
وقال التفتازاني في شرح المفتاح إنه هذا الفاعل بين هذا الاختلاف من معنى من الابتداء فمعنى من في قوله تعالى إنه من سليمان وإنه بسم الله
أن الحرف فيهما أن الابتداء الذي هو دال على مضمون لفظ الحرف دال على معناه الذي في نفسه وهذا بعينه من مضمون لفظ الحرف فيهما فإن
ذلك المضمون هو معنى الابتداء الذي هو دال على الابتداء من لفظ الابتداء من لفظ الابتداء من الابتداء وهو الإخبار عن لفظ من
لأن الابتداء الذي هو مدلول في لفظ من الكبرى يخبر عن لفظ الابن مبتدأ فيه لفظ الابتداء من الابتداء الذي في نفسه
مطابقة فالحرف في نفسه لا معنى له إلا أن يكون الدال على المعنى الذي هو دال على ذلك المعنى فإذا كان الدال على ذلك المعنى في غير
دال على معنى في نفسه فظهر بهذا أن المعنى الذي الحرف الاسم والفعل في نفسهما الحرف كما هو الحرف في نفسه

وذلك بان يقال طويل امثلا في جاءني رجل طويل وجد لمعنا اي الطويل في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له
وذلك ان معنى طويل وطول هو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذ ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد
الطول الذي هو رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول واما قولهم النعت دال على معنى
في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومختصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد معينا لمعنى في
غيره اعني ضاربيته فيد لكنهم اختاروا من مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان
ان يقول الضرب شديدا ولا يذكر الضارب لا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع
ليدل على ضاربيته مال تقع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم بحرف لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب
معين في نفسه الا اخبار عن وقوع ضرب في فاعله من ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء وغيره لو
غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا
مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له او لا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي
فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب في القتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر فان ذلك
المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسحور لان اللفظ وان دل على زمان
لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه
وان اقترن بحدث ثالث واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج
ايضا اسما الفاعل والمفعول عندهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان
ذلك الزمان مدلول عليهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل
بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع قلنا انه حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال وكذا ان قلنا انه مشترك في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل
واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتبادر ذلك المعين على السامع لا
يخل بكونه لاحدهما معينا في الوضع وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في
الوضع وكونه كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل هذا الحد لفظ الماضي
والمستقبل والحال اذا اريد الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا
للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ما مضى من الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى
ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل
الصبوح والغبوق والثرى والاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في
الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع
تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي او البقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى فاقدروا مع الغابرين
وانما لم يعتبر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا لا يحسن في
الحد وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة
في المعنى المقصود بها فان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط
واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا
ضرورة الى لفظ اخر لكن لا يفيد معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثا في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد معناها
الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام
ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فيما بينهما لكن اشترط عينهما من حيث الوضع انه لا يتناولهما من
معين مختص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية
فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم الكثرة التي هي معناها بعدها بخلاف
ربما فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحد
الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرضناه تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول
علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب كذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى لتسلم الحدود واما اسم الاستفهام
واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وغيره نحو قولهم ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب قبل في مثل هذا الاسم لكثرة
الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب تضمن معنى الاستفهام والشرط فالتعيين اغاثة ضائعهما وان كانا لا ذين وكذا ما سوى

والحرف

او اليهما وضع حرف الجر او اليهما الا في اسمين او اسم عطف عليه فعل كان هذا الكلام معطوفا على كلام سابق وهو الكلام ما تضمن والا تم مبتدأ وما موصولة او موصوفة
اي اللفظ ودل ماض معرفة مستتر فاعله عائد الى ما وعلى معنى جار ومجرور متعلق بدل نفسه كان وصفة للمعنى اي معنى اصل التصرف ذلك اللفظ من
غير انتقاله الى الغير يمكن رجوعه الى معنى اي على معنى معتبر في نفسه لا بالنظر الى متعلقه وغيرا بالجر صفة لمعنى وبالنصب حال عنه وهو مفعول مغاير او مستثنى من فاعل
وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف او مضاف مقدر بالجر باحد الامور الثلاثة من تكرير دليل الحصر هذا الجملة صلة او صفة لما وهو مبتدأ خبره المبتدأ
ومن عبارة تبعيضية متعلقة بمحذوف حال من فاعل دل

والشرط نحو من تضرب اضرب اي من تضرب اضرب اي ان من تضرب اضرب اي ان ايا تضرب تضرب اسما الاستفهام
والشرط بمعنى الشرطية والاستفهامية هذا اولى لما الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لا يدل عليه الا عند غيره بمثلها او بالكاف وهو
كم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة
غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يصدق كل الحد فيجعله مبتدأ ويجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
فهو اسم وكذا القول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضهما فنقول كل ما لا يدل على معنى
في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لا يدخله لام التعريف فليس باسم وقد بقي العكس بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ
مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهاهنا عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود موضوعا وكل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن
وينعكس كليته نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كليته ولا يطرد عكسه نحو كل ما دخله اللام ولا يقال كل اسم يدخله
اللام قوله دخول اللام اي لام الموصول في نحو الضارب المضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما في الموصولات وبخلاف سائر
اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وبما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة
في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا
الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لشابهه لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ
قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانه تم قصد ان يوفي الاسم حقه من الاعراب كما فاته الثلث ونقصوا من الضارع
الذي هو فرع فيه واحد منه انقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمولا وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص بالاسم
اقسامها المختصة بالاسم ما ليس الترم فيجاز ان اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه وايه وحينئذ وصبه وبه وهل وبخ بخ بالتصريف واسم الفعل
واما التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فلم يخص للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم متصرف واما الا ارى متمما من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فرق بين يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فقول التنوين في رجل يفيد التنكير فقط واسمية الاسم
تحصيل للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكر نافي لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يكون الا في الاسم
وانما لم يجعل الاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء
وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما ويجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا مضاف الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو
قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام ولا يستعوض عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يكون في جمع المؤنث
في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب لا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع بالجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام
التنوين التي في الواحد وفي الجمع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء من هذه اقسام الخمسة المذكورة فكان
التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة تمام الاسم فقط وليس فيها اتم شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام في
الوقف دون النون لان النون اقوى واجدر بسبب كونها وقال الزمخشري جار الله العلامة وانما لم يسقط من عرفات لان التانيث فيها
لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث مسقطة والتي فيه علامة لجمع المؤنث وفيها قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلت انه لا علامة تانيث
فيها لا لمحض التانيث ولا مشركة لانه لا يعود الضمير اليه الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد
كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فانيثها لا يفصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والارض عنده ان بقاء التنوين للصرف و
التمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسرة في السقوط وتبع النصب هو خلافا عليه الجمع السالم اذا الكسر فيه متبوع
تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع هذا مع انه جوز الزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء
الكسرة ويروى بيت من الفجس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يجيز ذلك
مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كما يرى لا ينصرف فهذه بين الوجهين التنوين المصرف بلا خلاف والاشهر بلا خلاف
والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية انتهى وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة ليس التنوين
انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بنيهم لا روى مطلق وذلك ان الالف الواو والياء في القوافي يصلح الترنم بها فهي من المد فيبدل منها
التنوين لمناسبتها اياها اذ اقصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال قلي اللوم
عاذل والعتابا قولي ان اصبت لقد اصابا ولم يجمع نحو صالح الحرف ولا يمنع ذلك القياس نحو ثم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الترنم
المقيد يختص باسم الفاعل لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق ولا الا على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة
فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق فيقطع ما قبل التنوين تشبيها

وهو مبتدأ عائد الى الاسم ومعرب خبره سيكى عطف عليه هذا الكلام معطوف عطف على كلام ناصر فالمعرب مبتدأ والفاء للتعقيب والالف واللام للعهد والمعرب
من الاسماء الاسم والمركب صفة مجرى المعرب وتقديره فالمعرب الاسم المركب كب مع غيره والذى موصولة ولم حرف جازم شبه فعل مستقبل مجزوم بلم والمستتر فيه
فاعل عائد الى الاسم مبنى مفعول مضافا الى الاصل وهذا الفعل فاعل متعلق مفعول صلة الموصول وهو مع صلته صفة اخرى

له بالخفيفة او تكسر للساكنين كما مر ح يعنى بالجر في الكتاب وانما الحق بالقرى المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم
لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن اختلال على ذات فيه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف لا يدل على معنى في نفسه لهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والتداء بالاسم وما اختص بشيء وغير ما اختص به
فالتانيث والتثنية والجمع راجعة الى الاسم فيها وكذا التصغير في نحو ما اميلح عزالا شدن لنا من هو لبن الغزال والتمر راجع الى المفعول
المنجر منه اى من ملحات والتصغير للشفقة نحو يا بنى فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث اختص في غير موضعه اما قوله تعالى
رب ارجعون على تاويل ارجعنى وقول الحجاج بالحرسى اضربا عنقه اى اضرب فليس الاول بجمع والثانى تثنية اذ التثنية ضم مفرد
الى مثله او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد
والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين مضاعفا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجراء مجرى المثنى والمجموع لمشابهته
لهما من حيث ان التوكيد اللفظى انما هو ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله
تعالى فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى ولا تربع لكن الفرق بينهما ان نحو اضربا في الحقيقة مفرد كالمثنى ونحو لبيك في الحقيقة جمع
في صورة المثنى اذ المعنى الباكثيرا واسعادا كثيرا واختص الاضافة اعنى كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما مختص كما في غلام زيد والنحو
والمختص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف ولقا الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الغلام وان لم تخصص المضاف
ولم تعرفه فهى فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف انما في مثلها الا اسما ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل
قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظرف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه انما عدلنا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه
هو في الحقيقة المصدر والمدلول عليه اى يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل
من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحاج او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال بجى مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لا يطلق نحو
يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك من الحاج ايضا المضاف اليها واما في الحقيقة من حيث المعنى فالمصدر
هو المضاف اليه لا زمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبنى فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه
في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع حدود التى يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب
يطلق على اشيئين على احد الجزئين وعلى الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر والاجزاء الاخر كما يقال ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب لضرب وضرب مركب
زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما نقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر ونقول لهما معا
زوج ومراد المص المعنى الاول والمبنى في لان المركب اصطلاحا في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء
لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا لكنه عثر بنحو وهذا ذاب المعروف في حدود هذا المقدار الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا
منه على عنايته وينبغى ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المقصود ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف استعمال لفظ هو في غير المعنى
المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب لغير غير شابه لبنى الاصل
معربا بل الاسم المركب في عامله الاعرابى ان المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافى لا والمضاف
عامله على قول والحرف المقدر على الاخر كما يجى وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة
في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح محدث ومنه مراد الحرف والفعل الماضى والامر على ما فسر في الفرع
وان اخذنا لفظ المبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ من الخفاء المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء
على ما ذهب اليه البصريون وزيد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا
في الاعراب كالاسم لزم ادراج المعلول عليه كما يجى في بابه ليرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسير المبنى الاصل بالحرف والماضى والامر المصدرية نحو اعجبنى ضرب
زيد عمرا من ذلك بان في المصدر فيها يشبه الماضى لتقديره بان اى ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه الماضى مع انه معرب لان مشابهة
المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته الماضى بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال وانما ذكر حد المعرب التركيب وكونه
غير مشابه لمبنى الاصل احترازا عن تسمية المبنى وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب او عن المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية
والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو احد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجى نحو الف باء تاء ونحو زيد بكر
عمرو والاصوات كغاق وهدع والمعانى الموجبة للاعراب انما تحدث شيء الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب
لهذا قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء الجارية عن السبب في التعريف بابدال التقاء الساكنين بتحريك
الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا انشر تعم واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته الحرف والفعل
على ما يجى في باب المبنيات وذلك في الضمائر والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتى فقوله الذى لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه

وحكمه يتبع مقتضى الاعراب المعرب فيكون حرفا مبنيا ويختلف مضاف منصوب بها واخره فاعله مقتضى الضمير يرجع الى المعرب في بعض النسخ الماتن الباء ولا يرد
اختلاف مجرور بها مضاف لعوامل مضاف اليها وهذه اللام مجرورة بها وضمير تعليلا لقوله ان يختلف لفظا تمييز نفس الاختلاف الاعراب بين هو تمييز نسبة يختلف
اخره وتقديره ان يختلف لفظ اخره ثم اوبل الفعل عنه ونسبته الى اخره ونصب لفظا على التمييز وصفة لمصدر محذوف ومفعول مطلق محذوف المضاف وتقديره
يختلف اخره اختلافا ملفوظا او اختلافا مقدرا وتقدير ما عطف عليه هذه الجملة اوبل المعرب يدخلان على المضاف وقعت خبرا عن حكمه وهذه المبتدا مع خبره معطوف على المبتدا
واخبر السابق عليها

الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ليتم لكونه اخص من الفعل وبقوله وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي
جعله المص بعد مقام حد المعرب حكما من احكامه لانما لجعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العوامل في المص وهو
التعريف لزم منه الدور لان المص ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يجيء لغرض ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب
المعرب او لا فان حد رفا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقفا كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان
اريد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ الكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الاخر اما ان عرف الاختلاف ليتميز
معرفة المعرب بل لمطلق الاختلاف كلام صحيح موقوف به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لكن توقف معرفته اذن على
معرفة المعرب بان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل
نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني زيد اجاب بان المعرب يختلف اخره تقديرا اي تقديرا الاعراب على اخره الاخير ولا يظهر اما للثقل وكما في المقصور
او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على اخره الاخير اذا المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبة المبني لا في اخره نحو
هؤلاء وامس وقد يكون في اخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا بقي في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني
الفتى فانه بقي ان الرفع مقدر في اخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على
المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقديره قوله الاعراب ما اختلف اخره هذا تمام الحد على ما يؤدي مركلامه الشرح
قوله ليدل على المعنى المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله اخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعنوية اي المعنى
قوله عليه اي على المعرب قوله ليدل فهو ضمير الاختلاف وضمير ما يعني بها الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظ ما العامل ايضا لانه الشيء
الذي يختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة التي هي الاعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في
الحقيقة هو المتكلم بالالة الاعراب لان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا استوى عاملا ويمكن الاعتذار
بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان بقي باء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على هذا
الحال بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وبالنسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان بقي الاعراب الذي كان على الاخر انتقل لاجل ما الاضافة
من غير انتقال الى شيء اخر وانتقل لاجل ما النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركهما مع الاسم وهذا تغير في الاخر وكذا في الف
المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكر مع المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف
الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع لا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم
تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا الباقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ولا يرد
ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ لا اخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعرضه
لم يخرج ما قبله ان يكون اخر المعرب فكذا النونان قال المص انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الا انه ليس على حد بعض
المتاخرين الاعراب اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يبقى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث
لا تدري بقولك اختلف اخره به ولا يختلف اخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن المصدر وقال لو ثبت الاختلاف ايضا
فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فلا اختلاف في
واحد والاعراب بالانتقال ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب
حركة حركة الى اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الاخر اي يتصف بصفة لم يكن
عليها قبل فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضمت اليه بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت من
حال الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلافان في الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله
من السكون الى الكسر فههنا ثلث اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المختلف اليها اي المنتقل اليها وان كانت داخلة
مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب
بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما حرف محذوف عن الكلمة فقط او ورد مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب با بالحروف
وردت عليه الواو الحذف فرفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا
كما جعلت الالف والواو والزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون وعلامة الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامة النصب والجر
وكذا نحو وزيدان فقد اختلف حال الالف فما لانهما صارا التثنية بعد ما كان الشيء الواحد ينبغي ان يقدر كل واحد من الكسرتين في نحو
ان المسلمات وبالمسلمات اعني الاخر عن الاختلاف في اخره ثلثة فهما كنية ذلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احدا وباحدا وبها آن ان المسلمين
وبالمسلمين ان المسلمين وبالمسلمين ليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا لان علامة التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك

الاعراب اي اعراب الاسم فحذف المضاف اليه وعوض عنه الالف فيكون الالف فيه للعهد مبتدأ وما موصولة او موصوفة واختلاف مجرور باضافة الى كناية راجع
وبه متعلق بمحذوف هو حال عن اختلاف خبر المبتدأ وهو راجع الى ما والمعنى الاعراب بحركة التي عنه شيء من حركاته وحرف اختلاف اخر الاسم المعرب حال كون اختلاف ملابسا
وملاصقا بذلك الشيء والفعل مع متعلقاته صلة او صفة لما وهو ضابط جزء هذه الجملة مستأنفة على ما عطف الجملة السابقة عليه او حرف ناصب بانما ان بعدها ويدل
مضارع معروف منصوب بها والمستكن فيه راجع الى الحرف ما وهذه اللام مع معموليها متعلق باختلاف على حرف جر والمعان مجرور وتمامها تقدير واو المعتوف بالجاري المتقابلة

بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب هو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركتها حركة او حرف حرفا كما فهم المصنف انهم ثلث اختلافات
بحسب التحول لانه تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل
ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه من السكون الى حركة ما فيه اولا وهو ثلثة وقال ابن هشام لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم
ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامل اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول
حركة الى حركة بعد الجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاثر من السكون الى حركة ما فيه فيكون اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف انه بانتقال
حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف اخره به فما لم ينتقل حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون به
الاختلاف اذا كان قيل فالعبارة التي عدل عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المتأخر تعليل لوضع الاعراب الاسماء اعلم ان ما
يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنى او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في
الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من يقول باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض
فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لانه جعل لاحد المعنيين وضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى
ان وضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنى او اكثر يطرأ احدهما او احدها على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة
مميزة له من المطرأ عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطالب له اخف العلامات
بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه كما
كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنون والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيد ومسلمة ومسلم وقد يكون
قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه المضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرأ
المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير كون الفعل عند تجريده من غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتمييز
بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فالاليق بالحكمة ان يطلب اخف علامة يمكن لانه ولا يقتصر التمييز على الكلمة الا
التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصول لان المعنى المحتاج منهما الى العلامة جزء لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم
احتياط حتى ان ما بعد طرأ بسبب المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه يعد
وقوعه في الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخفى الحروف اعني الحركات
وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حرف واحد
اجنبيا لما قصدنا لك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة في المثنى والجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل
التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات العمدة وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سوى اقتضاها جزء الكلام
بلا واسطة معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حرف الاضافة
اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد
ان تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم
مضافا اليه العمدة بحرف معنى خرج منضما الى المعنيين المذكورين علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو
الله لا فعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بالنصب ان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة دال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم
هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسبة احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فيه عاملا لكونه
كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد
من المبتدأ والخبر هو الاخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل
مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فيكون ان ايضا سبب علامة الفضلة
وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال
البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء الاصل المهد المذكور وجعل الحرف الموصل
جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظ الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حروف الجر
لزوما مع الفعل الذي هو او صله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي على المجرور
لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد
فاذا حذف الجار قام الاسم المضاف اليه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره

ومعناه لا لانه على معنى اللام في نحو غلام زيد لانه هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة لانه هو متبين بالثاني فيجاء عمل الجر
على هذا الاسم كما اجيل حرف على الجر كما يجيء في فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي يكون بواسطة يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة
علما للمضاف اليه فقط احدهما ما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو من بيد والاصل فيهما انهم ذلك كما بيناه وكان ظاهر
المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين
وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالهما فيما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرد على هذا بنا شيء
بل معانيها طارئة على معاني الالفاظ لتوكيد كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بل قد يطرد عليها في بعض المواضع
احد المعنيين المتبينين كما في قولك بالله لاحلفن فيظهر على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصل لا
لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل
كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في باب الاسماء المعدودة
قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع بناء المفردات وان كانت
اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير مرضي وقد خرج عن هذا قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها ودع اي
اسماء الاصوات كنحو وجه ودع لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لا
كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا لفظة لافانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا
اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فيجيء ان يقول
لا ولا نقول لام الف اما قوله تكتبان في الطريق لام الف فقصد الملام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الموضوعين مركبين لكانا
معربين في نظره فلم يجز ان يضعهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد
صاغ كثيرا منهما على حرفين كنحو وجه وبا فاخوا انما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما من
وتاء الضمير وكافه فعلم ان تربيتي الواضع لشيء عليه يجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزماه في ترافع المبتدأ
والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك
الشيء وانما لا يلزم هذا ذلك لان العامل الفضلة ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو وجبنا انهم تقدم لكونه كما
كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان خلا ورد لما تقدم المبتدأ فلا
حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرع المعلوم تقدم الخبر فلا من محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض
الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي توفر اولا الكفر اخر العمل فيرفع
كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط
متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة في معنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل
والمفعول في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل والاعلى ما يعزى الى
سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة
عليه كما هو مذهب الخفاجي ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم
الشيء على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثيرا ما فعل عليهما مؤثر فيهما معنى كان ظن وكاد واخواتهما وما ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها فرارا
العمل في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتهما ومفعولا ظن وجه مشابهتها للفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز
تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم في الرتبة على معموله لكن لا لاجل تقدم المسند اليه لسبق وجود
الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان
المبتدأ في الخبر ولم يعتنوا بجواز المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب
فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما ندكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما الاسماء الاصوات
واسماء حروف التهجي فبناؤها اصلا لا يحتاج الى تعليل واعرابها في نحو قوله تدعين باسم شيب متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف واو وياء
هلج بينهم جدال معلل بكونها مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع علم الفاعلية والنصب علم
المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره
الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشيء من الالف والحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تعلق الاصوات لكنك لما كنت
تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف محركا كانك حركت الحرف المخرج حرف المد وبعد ذلك سكون الحرف فالحركة

واما مبتدأ والالف واللام بدل من المضاف اليه اى عامل الاسم فيكون اللام للعهد وما موصوفة بمعنى شيء او موصولة بمعنى الذى اى الشيء الذى وبه متعلق بتقوم قدم
عليه للحصر اى لا يقوم المعنى المقتضى الا به وضمير الجر يرجع الى ما وقيل الباء فى قوله للاستعانة نظرا الى ان المسمى بالعامل عاملا ليس فى الحقيقة بل الله والمفهوم وهو المتكلم وليس
الباء كما فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل وتقوم مضارع معرب وبالمعنى فاعله فالمقتضى للاعراب صفة له والفعل مع متعلقاته صفة وصلة لما وهو متعلق
له وهذه الكلمة التى سبقت عليها مصدر وقاف على قوله فالمعرب المركب فالمفرد مبتدأ والفاء تفسيرية لانواع المعرب والمنصرف صفة والجمع عطف عليه والمكسر صفة والمنتهى صفة

اذن بعد الحروف لكنها من فرط اتصالها به توهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهى بعض حروف المد صارت حرف مد تاما وانما قيل لعلم
الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة او تفتحهما عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة
الاعراب رفعا لان الاولى لا تزول الا بالحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة والا وكذلك نصب الفتح تابع لفتحة كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى افتته
بفتحتك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو كسر الشيء اذا المكسور يسقط ويهبط الى اسفل
فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين وضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع و
الوقف والتسكين بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعراب جزما والبناء وقفا وسكونا وانما سمى المعرب معربا لان
الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم اعرب عن لسانه اى بين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله
فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بينا ان بقى الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمدة والنصب علم الفضلية فى الاصل
ثم يدخل فى العمدة تشبيها بالفضلة كما مضى على قول المص الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما وانما
الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه صحة او لفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو نحو جاء
مسلم ومسلمان ومسلمون وابون والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء نحو ان مسلما ومسلمين ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة
اشياء الكسر والفتح والياء نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب الكسر فى الجر فهو كما
يجئ بين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون
علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى جئت وكذا الكلام فى النصب والجر واذا طال الضم والفتح والكسر فى عبارات البصريين فهى الرفع
الاعلى وكان غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث ولكسرة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضم رفعا والكوفيون
يطلقون الفاء اسما للنوعين على الاخوط قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر هذه الحركات كما ذكرنا والحروف وعلى من ذهب
قال الاعراب الاختلاف بقى الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر
ان الاعراب هو الاختلاف الاثر اى البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب اخر الكلمة لانه دال
على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما به تقوم المعنى المقتضى للاعراب انما بين العامل لاختيار
قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى شيء ونعنى بالتقوم ضوا من قيام العرض بالجوهر فان مضى انفاعلية والمفعولية وكون الكلمة عمدة
او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بحسب بسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم
والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم لكن الفاء جعلوا الالة كانها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما
تقدم فلهذا سميت الاعراب عوامل فالباء فى قوله به تقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة الله والمقوم هو المتكلم وليس الباء
كما فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان فى لفظ المص ابهاما لان الظاهر فى نحو قام به ونقوم به هذا المعنى الاخير وانما ثبت ان
العامل فى الاسم ما يحصل بواسطته ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
فاعلم ان بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن والمضاف فقال انه الحرف المقدر نظرا الى ان معناه فى الاصل
هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه فاصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر
على هذا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله فى نحو خير قول وبه وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف المذكور هو مختص بالمضاف اليه
متبين به كان التصلب المقدر فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او الجمع كما يجئ فى باب نواصب المضارع
جاز نصبها مطردا وكذا الجر بالمقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف من قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف
الجر شرعية منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له
بوساطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس شيئا لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو
المعنى المقتضى وان اراد به النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما او
بين الفعل كما قال خلف العامل فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضم رفعا والفتح نصبا و
الكسر جرا جمع المؤنث السالم بالضم والكسر وغير المنصرف بالضم والفتح اخوك وابوك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى
غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم والواو لو وعشرون واخواتها با
بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها المختلفة وذلك لانها بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو بيان
بيان احوال هذه الاعرابات وان كل واحد منها اى معرب يكون فيه المعربات الى اعرابها بالحركات لانها الاصل فى الاعراب بخصوصها و
قسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها فى محلها اعنى الضم فى حالة الرفع والفتح فى حالة النصب والكسر فى

احرى الجمع وبالفتحة حكم المفرد والجمع المذكورين هو ظرف مستقر متعلق بمحذوف وهو يعرب بقرينة بناء الاعرابي وقتا منصوب بمعنى مرفوعا منصوب على الحال وبالنصب عطف
عليها ونصبا قيل وفعا في الوجه الكسرة عطف عليها ايضا وجزما مثل والمعنى للمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف يعربان بالضمة حالكونه مرفوعا وبالفتحة حالكونه منصوبا
وبالكسرة حالكونه مجرورا وقيل متعلق بمكون ورفعا تمييز لرفعها بمكون بالضمة ونصبهما بالفتحة وجزمها بالكسرة لفظا او تقديرا وقيل الباء في قوله بالضمة بمعنى
مع ويجوز ان يكون للملابسة اي ملتبسا بالضمة ومعنى الكلام الى الرفع مع هذه الحركة المعينة حالكونها مرفوعين اي مصاحبين بعلم الضمة وكذا قوله والفتحة نصبا

الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون شيئا ولا بجموعا سواء كان مضافا او لا والمنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا
اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يدخله
شيء من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمع احترازا عن المثنى اذا اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا
عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوفي الحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما الجمع
الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته المفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في
الصيغة كالمفردات المخالفة في الصيغ وايضا لم يطرد في نحو مسرجين لان صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا
والجر وخبر المبتدا وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم القاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار
والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون الحرف ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه
الحركة المعينة حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين
المجوز عند المص قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو
شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والنون والثاني ان يكون سالما احترازا
عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او المضموم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم
على ما يجيء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد
وانما نقص الكسر اتباع الفتح لما يجيء بابه ثم شيء مجرب اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا
في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر
الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه وكذا مع وجود الياء نحو فضيل وحرف العلة المحول اعرابها يجب سكونه
لشبهه بالحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة يعرب بالحركات لما سنذكره والمضاف الى ياء
المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجيء وتصريح بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وطرف في اعراب هذه
الاسماء الستة اقوال الاقرب عند ابن الدهان اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمتناول بالحركات وكذا
العين في الباقين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع
كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسنذكر هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فنحن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف
بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في
امر وابم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء الكسرة ما قبلها وقلبت
الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني الحمو والهن والفم واخواتها من يد ودم
في رد اللام في الاضافة واجيب الفرق رد ما ذكر لكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب قليل
وايضا يستفاد من الحركات في الظاهر فلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المص ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابا
تقديريا بالحركات لا لفظيا بالحروف قال لا تزيد الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين
فلا يكون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المذكور سيبويه وقال الاخفش
انها معربة بالاعراب كالحركات وتعلق ربما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك لا نظير له وقال الزجاج انها معربة
بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في يا جل وهو ضعيف لان نقل حركة
الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت لا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة
منها للاشباع كما في قوله ادفوا فانظروا وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر وهو موضع حذف
بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون
في الرفع اعرابا وهو ضعيف لدلالة الواو على الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب تدل على الاعراب فان اراد
انها كانت حروف اعراب يدور عليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها
كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه قال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن جهتها الباقي
لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل فيقدر ما يقدر المبدل منه وهو الاعراب كالثلاثة بنت يفيد المثانية خلافا لو
التي هي اصلها ولا يقدر ذو مال فوك على حرف القيام البدل مقام المبدل منه هذا كلام سيبويه على ما يجد ويلزم من جعل الاعراب من
سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيه فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامة

واحاله ومنه من باب العطف على معنى عاملين مختلفين الجر عند المصنف بالاضافة اسما نحو على ان في الدار وبيد الجرة عمرو وجمع مبتدأ مضافا والسالم صفة الجمع بالضمة خبر
المبتدأ عطف عليها غير مبتدأ مضافا الى المضمر وبالضمة خبر والفتحة عطف عليها وابوك مبتدأ واخوك عطف عليه وكلك ابواك وهو ابوك وهو اخوك وهو ابوك
وهو اخوك مشتركة الوجه مضافة بالنصب خبر كان المقدر اي اذا كانت هذه الاسماء مضافا او حالا من مفعول فعل مقدر دل عليه قوله بالواو لا ظرف مستقر متعلق بمحذوف
وهو يعرب بغير هذه الاعراب تقديره وابوك واخوك يعرب بالواو والالف والياء حالة كون هذه الاسماء الستة مضافا الى مفرد جر متعلق بها او غير مجرور بالباء وهو

الثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة عليها اختيارا توطيئة لجعل اعراب المثنى والمجموع
بالحرف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابها بالاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة
الحركات من حيث قلتها منها فاستبدلها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها حركتين او اكثر فكرهوا ان يستبدل المثنى والجمع مع كونهما
فرعين المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي
هي الاصل في الاعراب والحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها فضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحرف الثلثة كلا في موضعه و
كل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولكان كل حرف منها في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غلام لمشابهتها المثنى باستلزام
كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء
من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حرف
اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانت مجانسة للاعراب فقط لكونها مجذوفة قبل ان يسمى فيها اذن كالحركات المجانسة للاعراب وكذا الواو في ذو
لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما في نحو ابن وابنم واسم فهمزة الوصل فيه
فيه بدل من اللام بدليل مجاورتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء
واو فاختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل الرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها طويبد ودم اذ لا سماء ثم نقول جعلوا الواو بازاء
الجر والياء في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف
التي هي اثقل من الحركات ولمناسبة الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب الا في الباقيين خطرا للباب ومعنى حموك ابوك وجلك اخوك
وابنه وبالجملة فالحمو حسب زوج المرأة والحمو الشيء المنكر الذي يستهجن كرهه من العورة والفعل القبيح وغير ذلك والثاني من الثلثة الاقسام التي
اعربها بالحروف ما رفعه الف نصبه ياء وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه وهو ما في معناه كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون وطيد دل على ان
معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كالاعلام داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قولي في كلك رجليه اسلامي زائدة
فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت المفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان
فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثنى وكان عليه ان يذكر ايضا هذه
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير وان كانه كان مذروعا ثم ثنى لم يكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان
معنى ثنايا لو استعمل طرف الجبل والبئر الطرف الواحد معنى الثنى كما لم يكن ان بقي لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثنى فالثنايان طرفي
الجبل المثنى فالثنى في مجموع الجبل لان كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر
في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تقديم نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذان
فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب
المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرها ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب الكسر
وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة التثنية وكذا الواو في الجمع
علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا
وانما وانتموا وهما وهم وكما وكم ثم اردوا اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم الاحالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا وانتفى
الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات
الا الياء فجعلوا النصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فابقي الجر دون الرفع لكونها
علامة الفضلات بخلاف الرفع وقرب فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة النائبة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل
ياء الجمع فغلب كسره لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السنن لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واو مع ان
تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فان تغير الجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذفوناها بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه
تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر الا يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في
المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة وما اليا فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في
المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على ما هو في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان
بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على
الحرف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف والاعلال المعنى لان الانقلاب يضعف

لا لفظ فقصد الاعراب نقول يأتي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب بعينها لم يجز ذكما اخترنا
ان يجعل ما هو علامة المثنى والجموع قبل كونه حروف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والجموع وعلامة الاعراب
معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون الحرف الواحد حرف اعراب
قلنا انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا ازيد الاعراب بالحروف فان الحروف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم
وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب قال الكوفيون هي الاعراب في معنى القولين سواء فان قلنا
وانها ازيدت من اول الامر للاعراب فحينئذ نظر اذ ينبغي ان يصلح المثنى والجموع اولا ثم يعربوا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى
والجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرجاني هي حروف الاعراب انقلابا لعلامة الاعراب فعلى مذهبه يكون ان
في الرفع معتبرين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات
مقدرة فتصلوا الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب هذا قريب الا ان الكلام عليه ما مر هنا لك فان قيل علامة الاعراب
لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانما اجبر في الاسماء الستة وفي المثنى والجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق الاعراب
الكلمة ان يكون بعد وضعها وحصولها اما الحروفها او في اخرها لما تقدم من ان الاعراب الحق صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها
فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحروف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان
بالحروف التي هي من نفس الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها
انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها من حروف الكلمة اما نون المثنى والجموع فالذي يقوى عندك انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه زيادة
على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه
لا يشوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ومع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرفي التعريف مع حرف
يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل
بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين نفعا وجرا
في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكون في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا كان ذلك بعد حركة الاعراب
وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معترضة للتخفيف لعدم لزومها الكلمة
وضعفها بالتسكين والوقف محل التخفيف وانما خففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف حذفت بعد الضم والكسر
لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة
فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن ذكر بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او يا
نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف قال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة
الواحد وتنوينهم معا الان حروف المد عنده حروف اعراب اشبعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين
الذي كان المفرد يستحقها ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكنها لم تظهر كانت كالعدم ثم انه
رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل هو عوضا منها بعد ما كان عوضا منها فثبت معها اثبات الحركة وجانب التنوين مع الالف
فحذف معها حذف التنوين فمن نحو جاءني رجلان يا فتى هو عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط
وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلا وفتى ليس عوضا منهما من لا احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة النشا
فقط وانما قال لان الحروف الدالة على ما دلت على الحركة المتضمنة من التعويض من الحركة وقال بعض اصحاب الكوفيين انه تنوين حركة
الساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لانه للغلة الخمسة وقيل بل هو بدل
من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو الفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف وللمثنى
المرفوع وثبوتها مع اللام يضعفه وكذا مع الياء والواو في الجمع وقيل بل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في الجموع بناء على ان المثنى
كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون منتهى الجموع فتسليم نقول انهما مصوغان صيغة
اسم مفرد كالكلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة
جعله موافقا للمثنى في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتني كلانا وجئتني كلاكما وجاء كلاهما جاءني وانما
اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكانه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا
اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضاف الى المظهر
ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في الاخت وبنت ولم يبدل التاء
من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء لتسامح الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المضمر وانما الالف
المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف ابدال تاء التانيث جعل اعرابا بالالف في كلا وانما

والتقدير مبتداء واللام فيه للعهد ينصرف الى قوله تقديرا وفي حرف جر وما موصولة او موصوفة وتعدد ما من معرف والمستتر فيه فاعل عائد الى الاعراب والراجع الى ما
محذوف وهو فيه والجملة صلة او صفة لما وهو معها مجرور في الجار مع المجرور خبر وك حرف جر او اسم بمعنى المثل ومحله رفع على انه خبر مبتدا وهو هو ونصب على انه صفة مصدر
وتقديره تعدد امثال تعدد الاعراب عصا ثم انتصر وعصا مجرور بها تقديرا وغلامي عطف عليه مطر مصدر ميمي بمعنى الاطلاق منصوب على انه مفعول مطلق اي اطلق اطلاقا
او حال عن غلامي وهو مفعول معنى والعامل فيه معنى الفعل الذي يفهم من الكاف والمعنى الاعراب التقديري ثلاث في الاسم الذي تعدد اواسم تعدد الاعراب فيه وذلك الاسم

كلا وانما جمع بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء في محض التانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها ارجح منها لكونها بالكاف
اللام في الوقف كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينقلب ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء وجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث
هذه الامور والالف انما كانت تغير الاعراب حتى كانها البسه للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعل ولم يثبت مثله في كلام
وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للاضافة وقالوا اصلهما كلا المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى
اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصد الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما
كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال
كلت كفيه توالى واما يجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز جوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاتنا
وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولو جعلت قلب الفهما مضيا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كالمثنى ايا واما البيتان فالالف
فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت في رجليه وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى الفرد
مخالفا للمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء
في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر نحو كلا وزيد
وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث فصيح من تجريده نحو كلتا المرئتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين
اتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما انهارا والعشرون الثالث ما فيه الواو والياء قال المص انما اقرنت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر
السالم كل اسم ثبت معه ثم الحق بذلك المفرد واو ونون للدلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع
وضع جمع السلامة وليس براد له باب اول في المفرد وكذا عشرون واخواتها وليس عشر وثلث واربع اعداد العشرين وثلثون واربعون
وان اريد منها ذلك اذ لو كان كذلك لقيل ثلث عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للثلثة مع كل
ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما فانها جمع علي وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد
المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف وياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنتان ومذروان والمذران وهذان بخلاف
كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو وياء ونون مزيدتان
فيدخل فيه الواو والياء واخواتها واذ وافهو داخل في حد الجمع المذكور على اي وجه كان كان واحده ذو قال ولكنا ابدينا الذو وبنا قوله
التقدير فيما تعدد كعصي وغلامي مطلقا واستثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظ فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في
اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيعرف ما لم يذكر منها الاعراب قوله
فيما تعدد اي في معرب تعدد اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا مصدر وصار مرفوعا مصبوق وبقوله ولا
في نفسه المستند الجار مستتر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب احد شيئين اما تعدد الظاهر بدليل استحالة التلفظ لما انعدم واستثقالا فالمتعدد رفعا يا
يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجر الاول في باب عصي يعني كل معرب مقصور فانه يتعدد اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان
الالف لو حاولت تحريكه تخرج عن جوهره وانقلبت حرفا الخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد مضاف
عن نحو غلامي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعدد الاعراب اللفظي فيه مطلقا لان الاعراب المضاف صار خارجا عن اضافته وذلك لان الاسم
انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام
اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه بعد التركيب في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق
بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل
الياء كسرة للتوافق فلما اراد الاعراب بعد ذلك جدد اعمال الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف حركتين متخالفتين كانتا او
متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فثبت ايضا يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي المنتهي
حرفا اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة
ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركات عليها نحو ظبي ودلو وكرسي معرفتين بالالف واللام لا تستثقل على الياء مع كسرة
ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى ثقيل الفتى والعصي مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا
عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب
اطراد الالقاب والحد مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور من القاب الاعراب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم
فان فتحه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاءني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واولهما ساكن فسبقت الثانية
فقلبت الثانية الى اخفيهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت ان كان القياس في

مثل عصي ومثل غلامي وذلك الاسم مثل غلامي او نسبة بغلامي حال كونه مطلقا اي في الاحوال الثلث او استثقالا عاض مجهول فيه مفعول ما لم يسم عليه كاثر القاضي الى الاعراب كقاض مثل عصا في النحو بعينه وفيما وجر اصدران بمعنى المفعول وفعلا الثبن عن قاض وجمل ان يكون هذا التركيب اسم استثقل فيه الاعراب استثقالا مثل استثقال الرفع القاضي وجره ثم اضمر فيكون هذا المعنى الكاف في محل النصب المصدر محذوف فيما وجر نصبين على التعبير في نحو مسلمي رفعا كقاض رفعا في الاعراب اللفظي صفة مبتدا مقدر وهو الاعراب في حرف وما موصولة او موصوفة وغلامي فعل ماض بمعنى جاء والمستتر فيه فاعل راجع الى ما وانه مفعول ما لم يسم الفاعل تقديرا لو الحاصل او صفة لما الجاء فاعل ومع تكرار لما الجاء فاعل ومع تكرار خبر لهو او جر اخر وهو ان يكون مقدر الفعل بعدها باويل المصدر فا بمعنى اسم الفاعل المستقيم وهو محفل او صفة لا كان اسم صفة فلا بد من صفة حذف تقديره ولا اعرا اللفظي ثابت في الاسم المجاور المعرب تقديرا ويكون ما بعد الاستثناء والمستثنى منه حذف في ذا جابة لا اثبات الاستثناء

وعمر مبتدأ ومضاف والمصدر مضاف اليه ما هو موصوف وصفة طرف علتان فاعل اوجب اعدم جر عليه الضمير في وراجع الى ما من عبارة بيانية وتسع مجرور بها
اي تسع علل ثم مصدر عوض من تسعة وهو صفة لها او من علل تسع او واحد عطف على علتان ومنها بيان واحدة والضمير راجع الى التسع وتقوم فعل مضارع والمسكن
فاعله عائد الى علتان وهذه الجملة صفة واحدة وقوله جر علتان مع متعلقاته صلة او صفة لما وهو معها خبر له وهي مبتدأ عائد الى التسع وعدل حرف وصف عطف على فاعل ثابت
ومعرفة وعجمة ثم تسع ثم تركيب النون شاذ في الوجود هذه الجملة معا معطوفة على قوله جر المنصرف وزايدة بالنصب حال من المفعول وتقديره والنون اذا كانت زايدة وقيل انها
في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التعريف نشد تعم وادغم بعد القلب ولهما في الاخرى وكسر قبل الياء لالتقاء ساكنين
فيه من التخفيف لكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سيقل ومسلا لانه لم يتبعه تخفيف
به ولم يكن الضم قريبا من الطرف ولبنت الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها
ولذا قيل في جمع ابعض في فعل من الباب طويل واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحرك كحرف واحد نحو سيل
وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على الف الاوزان اي ثلاثيا اكثر الوسط جوز وايضا بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع
الوثي في ثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمو واما في حالة الجر والنصب فليا باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت
ولعله انما لم يعد نحو جاءني صالحا القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر بحرفه لظهوره عرض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف
نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا لحق المضاف واما لفظ في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلهذا لم يعد
بالذكر وكان عليه ان يعد في المستقبل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد ان تعد في قسم المتعدد اعرابه
مطلقا الحكي نحو من زيد ومن زيد ومن زيد لكونه معربا مقدرا الاعراب وجريا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة
باب غلامي صيغة لا اضافة الى المبني وخالفهم المص كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك و
غلامان ومن ابى ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب للبناء بل لها شرط كما يجيء في الظرف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر لها
او في بعض الاحوال دون بعض فباقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله والفظ فيما عداه قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة وجمع وتركيب النون زايدة من جملتها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل
عمر احمر وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان الصرف
الفلاني علة كذا لا يريدون به انه موجب له بل الجزم انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وبين
ذلك الحكم والحكم في اصطلاحهم الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير
المنصرف مقتضى العلتين وتتميمهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا علة بجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع
اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط انشاء الله ثم
ويدخل في الحد الذي ذكره المص لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب كذا مجموع بالواو والنون علما للذكور مثل
مسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد وجوب صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف
على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما
فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف
الاخر باختلاف العوامل لفظا وتقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب على ما حقق النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين
للسببين يجوز ان يقرأ بجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حقق المص يكون ما دخله اللام او الاضافة فيه علتان من تسع غير منصرف وعند
غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين معا وذلك لان اكثرهم قالوا ان الاسم اذا شابه الفعل حذف
لاجل شبهه اياه علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعا الكسر
بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقوي هذا القول بانه لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف فمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه
تبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمر كه منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمر وجمعوا وقال بعضهم انه
لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف فنحو الاحمر واحمر كه عندهم انه منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع
اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه
لا حاجة واعلم ان اعادة الكسر اذا لوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف لانه لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه ايضا مع الضرورة
لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف مع اللام والاضافة والبناء فاراد النحاة
من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء اخر يحذف قواعده صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا يؤتى
بنون العارضة في نحو ضربني وبضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو احمران ومسلمون علم للذكور
لان التنوين فيهما ليس للتنكير كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعرباه
اعراب المفرد اي جعل النون متعقب الاعراب يجعل منع صرفهما للعلتين اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب
كما ذكرنا ثم قد ينفق مشابهته الفعل وهي على ثلاثة اضرب احدها وهي على ثلاثة اضرب احدها وهو ما واقعا ما يصير معنى الاسم معنى الفعل
كما في اسماء الافعال فيجيء الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطي عمله وثانيها هو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحرف الاصلية وشاكله

عليها ولم يجز اضافة مثل اليهما لانهما محكيان عن التركيب الذي فيه منصوبين

في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بل يعطى
بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا نوع المشابهة للافعال الاول معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وفاتها اشبهها
ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناها معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع للاسماء اذ هو اشتقاقا اما الافادة
فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء باب المصدر فلا يبنى بعد المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل
في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو فاقد منه بل تنزع بعد المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما
معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع الكسر والتنوين معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولا يكفي
بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في بيانها
فيه الى تكلف مضيع وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت
اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل على
الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وكاسم الفاعل و
المفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وكذلك بناء اسم الفعل
وعمله معاوعمل الجوازي حسب هذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهة لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان
واخواتها واولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معنا
كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في الابواب المبنية الاسم تطفل على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم
بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بازوم ومعنى الانشاء الذي
هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم
قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انصب زائدة
على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهو عدل ووصف اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا والنون
زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى
وحذفى وحبنطى او لا كصحرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واذا عدل الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع
من التاء فعدل الف المقصورة الممتنعة من التاء وتحت مشابهتها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية
بالف التانيث وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف تشبيه الف الالحاق الممدودة
اي الهمزة في نحو علباء في باب التانيث ومن الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي
ولذلك ثبت الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي وانما هي لالحاق المقصورة
وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء
على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما تعرف كان مجهولا في الاصل عندنا وايضا في
العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
والالف والنون فرع التانيث كما يجيء بعدا وفرع ما زيد عليه ووزن الفعل فرع ووزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او
زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وههنا فرع اخر يعتبر وهو كون الاسم مصغرا او
منسوبا وشاذا او غير ذلك مما لا يصح وذلك اختيار منهم بل العلة محصلة قوله وحكمه ان لا كسر وهذا يقتضي حكمه ان لا يدخل الجر ههنا
الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع جر وفتح فالفتح الذي باحد عندهم عمل الجار وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج
المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته المبنى اي الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في
حالة واحدة فقط واختص البناء في حالة الجر لكونه كالفعل المشابه في التعري من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا
واغلالا وقواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لان مدة الوزن
الى صرف ما لا ينصرف فمن ثم علم ذلك لسنتهم فصار الامر ان صرفوه في الاختيار ايضا وحمل عليه قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا بل
وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكر غيره اذ ليس بمشهور عن احد في التعري والاختيار نحو جاء في احمد
وابرهيم ونحو الذي اما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل
من في الضرورة لان منع مجرده كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما
هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها

كونه فرعا من وجه

وذلك كما يصير اسم الفعل معنى الفعل وتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة معنى الفعل فيتطفل

وما موصولة بمعنى الذي اي العلة التي وموصوفة بمعنى شيء من علة ويقوم مضارع معرف المستكن فيه فاعله عائد الى ما ومقامهما منصوب على الظرف
مضاف الى ضمير يعود الى العلتين والجملة صلة او صفة لما والموصول معها مبتدأ وكجمع خبره والفاء عطف عليه مضاف الى التاء في العدل مبتدأ والفاء للتفسير
ما ذكرنا من العدد وجر وجر خبره مضاف الى ضمير يرجع الى الاسم وعن حرف جر متعلق بالخروج وصيغة مجرورها مضاف الى ضمير عائد الى الاسم والاصلية صفة للصيغة
تحقيقا مفعول مطلق حقق فعله وحقق له لانه عليه وكل مصدر يدل على فعل او مقتضاه اليه تقديرا والمضاف محذوف اي خروج تحقيقا في المضاف واتم المضاف اليه مقام
كما يتبين ذلك عند الكلام في تفصيل الاستثناء ذلك يكون شرطا لكثير من الاسباب مع كونها اسبابا واستشهد وابقوله فما كان حصن ولا
حابس يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هنا رواية اخرى قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف
الذي هو بايه اي اغلالا لانهم كقولهم هنانيا شيء ومرائي في الاصل امرأة وقوله قواريرا بعد اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان
الالف كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون مضافيا استشهد
له من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب الخواتي في هذه السورة لان اولخواتي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام
مسجع الا ترى الى قوله تعالى خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة اي مضمرة يعني كثيرة النتاج وقال تعالى والجرثم قال بسر وبمال يحلو افقه
قلي قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفاء التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد
العربية اما خوثمان ورباع اي الذي الفي رباعيه ودحل شنلع اي طويل وحمار حبارب اي غليظ قصير فشواذ واما نحو الترامي والتعازي فاصل
فيهما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن وشراحيل علمين منقولين عن الجمع وسيأتي حكمه واما نحو يمان وشام فالالف فيهما عوض من
احدى ياءي النسب فهذا الوزن عارض له يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى ياءي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى
وياء النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال وكذا بفتح التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ارقني
الليلة برق باليمن يشق لا يلم قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو قليل يجيء جمعه في القصر
انشاء الله تعالى وانما لم يعد ياء النسب عارضة في نحو قاري وكراسي وعواري ولجاني ودباسي ونحوها لانها في احادها وصيغة هذه
الجموع على اغتباط تلك الياء التي الاحاد ليس لك اي اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه مطرد الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي
وان كان ياؤه للوحدة كما في نحو قبل ان ثمانيا مثل ثمان الالف الياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب
في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب الى الرباعي النسب
فيكون منسوبا الى الرباعية وهي الستة ويجوز ان يقال الثماني انه منسوب الى الثماني اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في العدد
والثمانية في الاصل العدد لا المعدود كما يقول في جمع العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجيء تحقيقه
في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى ياءي النسب كذلك الياء غير الياء كما قيل في هجان و
فلك وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال يجد وثمان مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ
الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمي وقد قيد بالاحاد العربية او عرف مفرد شاذا وجمع تقديرا كابي واما نحو اكالب واجمال فانهما وان
يأتيان في الاحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتخصيص جمعيتهما مع انه سيأتي
ان افعالا مفرد ولذا قال تعالى مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف
المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتداد بجمعي افعل في الواحد نحو اذرع في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كما ان ولا باجرد
لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة مذروة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله شعر
بلغتها واجتمعت اشدي فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي منتهى الجمع الى ان ينتهي
الى هذا الوزن فيرتدع وطلب استعمالا لا يصح نحو كالب اكالب اكالب نعم وانعام وانا عيم واما قوله تعالى انكن صواحبات يوسف وقوله جمالت
الصراريتين بالكرز جمع صرصر اي بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا انهما نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه
الجمعي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه الجمع وعلى هذا ففيه سببا لا سببا كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير
في الاحاد وعدم النظير فيهما عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتي في سراويل ففيه عنده اربع سببا والاسباب عنده اكثر من
التسعة وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع
التكسير اما قيام التي التانيث اعني المقصورة والممدودة مقام سببين فلزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث فان بناء
على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقحدرة وحجارة وخمارة وغيرها كما يجيء في باب التانيث قوله فالعدل خروجه
عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث او خروجه او تقديرا كعمر باب قطام فهما العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية
بغير انقلاب للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير انقلاب يخرج نحو ابين في بابين وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول ومخذ
وعنق وقولنا ولا للالحاق يخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى يخرج نحو رجل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان
اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدل والانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية
يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند بني تميم اذ هما معدولان عن
التعريف لا امس ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الا ان نقول كانها من صيغة الكلمة وبينهما شدة امتزاجا بما قوله

تخفيفا فنصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيء او خروج تقدير اي خروج مقدر ونعني بالعدل
المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بتقدير سبب آخر غير العدل بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هناك
طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصدق اليه الضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتقدير سبب آخر غير
العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كاددوا ما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان
لان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم
عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا
فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم
بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد ومن واحد الى
اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت شعر ولم يشتروها حتى رمت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون
عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع باء النسب نحو
الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا
المكرر عارض كعمر وضرب اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب لمعدول لم يوضع الا وصفا ولا
يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف
وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم يصرف لكونه مثنى مثلا
معدول عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظ وعدل معنى
وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون و
ابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فهو دليل على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان
معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف جرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى
التي هي مؤنث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر ان اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات مثل الافضل الافضلان
الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معدولا عن
زيد ورجل اخر ورجل اشد تاخرا من زيد فمعنى من المعدول ثم نقل الى معنى غير معنى رجل اخر ورجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس
المذكور الا فلا يقال جاءني زيد وحمار اخر ولا امرأة اخرى ويستعمل اخريان في المثنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو
حقها نحو جاءني فلان واخريان الناس في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت
دون لوازم افعل التفضيل اعني الاضافة واللام وطويق بالجر عن اللام والاضافة فاهو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامرأة اخرى
وامرأتان اخريان ونسوة اخر قيل الدليل على عدول اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقع بنسوة اخر على وزن افعل
لان افعل التفضيل ما دام من ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف
اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع سد المضاف اليه وهو التنوين كما في ح وكلا اتيناه او مع دلالة ما اضيف
اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح اخذ من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع
الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر
المعدولين عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله نعم من ايام اخر فاجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل
عن التعريف الى التنكير ومن ابن له انه لا يجوز مخالفة المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي
اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن
جني الى ان القياس في اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن
اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريان معدولا عن لفظ اخر لا ان اخرى واواخر غنيان عن
اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يلتبس فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو اخران واجمعون كما مر
واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن انهم لم يبين فيها منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون
ظواهر الفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون اخر وتضاريفه معدولة
عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها او لازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلثة مطلقا وانما عدل

عنه التعبير عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار معنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر
العدل بما فسر به المص اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة الى ما
كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه
وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا
اذا كان المعدول معرفا وانضم الى العدل سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء
واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وتبع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعا وقيل من جمع فعلا افعل كحمراء وحمر قال ابو علي فعل
ليس قياسا كل فعلا ان يجمع على وزن فعل بل قياس فعل مؤنث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقوله حلائل اشوس
واحمرها شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح للمذكر والمؤنث لجاز مجاءه في الرجال جمع قال والحق انه جمع
اسم لا صفة وقيامه جمع فعلا اسما فعالى في التكسير فعلا وان في تصحيحه كصحارى وان جمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب
الاخر فيه وفي اجمع فمن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل جمعاء في القوم اجمعوا جمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو
ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبين فيه
كما يجيء والقائم حسن فحذفنا المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي في وضع تاكيد المعارف بلا علامة التعريف
فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان المؤكد فيه محدودا فيهما على هذا القول
شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت معينات فانهن معارف بلا علامة مختصة بعد العموم كالاعلام
الغالبة نحو النجم والصعق ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وانهم شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون
بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المص فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار بالغلبة في باب التوكيد فيهما
عندك كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو من باب احمر حمراء ام من باب افضل
والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل
كاساود وارامل قال الملك وعبد الخوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت لاحاوصا فاضلوا لا يجوز فيه الا افعل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلا
لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والا لزم ان يبقى في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في
الاصل اتم اتم بحلق قرأت من كل شيء تفضيل لقولهم جميع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور وجعل بمعنى جميعه ويجيء عنه معنى التفضيل كما ذكرنا
في اخر بحثه فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن
واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وجمعه جمعى كالفوى والجواب عنه انه لما انجر عنه معنى التفضيل
جاز ان يعتبر بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع لزوم وزن افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعه كحمر
وانما جاز ذلك لان نقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكرها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل
هذا وكان على المص ان يذكر تحريرا معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في قول المتنبي ويذكر امس ايضا رفعا على لغة تميم كما يجيء في
الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلها وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء
كان بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فصبح فرعون الرسول اخذا من استفراغهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما عليها فلقرينة
كما يجيء في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة
وذلك على ضربين فرد كسر وهدء وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سقيها اذا كان المستحق كرا واما صفة وذلك على ثلاثة
اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء نحو حطم وخنع في مبالغة حاطم وخانع فهو كضرب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل
مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيء في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء
فعل ولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وخنع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوتا ما هما لمبالغة في شيوع
الاستعمال كما ساوت حطم في الاستعمال خاطما ولم يختص بباب انا لا ارى في نقصت بعض الاسماء المشتركة في معنى من بعض
التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشائع ويبقى لهذا تعريف في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع افعال مبنية
كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعلا لا ينصرف اتفاقا نحو يا فسق علما
للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدولة ولم
يثبت ودونه خرط القتاد كما يجيء في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعل اصل التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجمع وانباعه كما ذكرنا

الوصف مبتدأ وشرطه مبتدأ ثان مضاف إلى ضمير عائد إلى الوصف وأن حرف ناصب ويكون مضارع من الأفعال الناقصة منصوبها والمستكن فيه اسم عائد إلى الوصف
وفي الأصل خبرها وهذا الفعل مع اسمه وخبرها المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول فلا حرف نفي وتضمن يضارع معروفه مفعول به عائد إلى الوصف
الغلبة على أي غلبة الاسمية ثم حذف المضاف إليه وعوض عنه ألف واللام والجملة معطوفة على قوله الوصف شرطه فلا حرف جزم وذلك مجرور بها إشارة إلى شيء على
تأويل المذكور وهما أن يكون في الاسم وعدم مضرة الغلبة أو إلى شرط أن يكون في الأصل والجار مع مجروره متعلق بصرف عدم عليه للحصر صرف فعل ماض مجهول ومرت
فعل ماض جنوة منفوق

واما علم وهو أن جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لأنه ثبت قثم وعلج وعدم قثم وجحى قبل العلمية وهكذا
يكون معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل أي غير منقول عن شيء وهو معدول وإنما حملنا على كونه
معدولا لأنه يجوز أن يكون مرتجلا غير معدول كعمر وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطر إدناح إلى تقدير العدل
فيه على ما تقدم لئلا تخرم القاعدة المهذبة فكل فعل علم جامع للشرطين يجعل كونه في كلامهم منصرفا أو غير منصرف فعلينا أن نقدر العدل
فيه ونمنعه الصرف الحاق المشكوك فيه بالأغلب أما أو فإنه وإن جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وإن اختل أحد
الشرطين وذلك بأن لا يجيء له فاعل قبل العلمية أو لا فعل فهو منصرف لوجاء مثل ذلك في كلامهم ولا أعرف له مثالا وكذا إن جاء له فاعل قبل
العلمية مع ثبوت فعل أيضا قبلها فهو منصرف كحطم وخضع علمين لجواز أن نقله عن فعل جنسا وإن لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما أن النقل في الأعلام
أكثر وأغلب من العدل وأما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الأصل صرفهما لأنه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل أيضا نحو عمر عمر والزفر
السيد قال الأشموني في الظلال منه النونيل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بأنهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان
عن فاعل وإن اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فإن قيل هل حكم في المرتجلة التي هي نحو يوهب مكوزة وحبي جنوة
أيضا أنها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحب جنة قلت لا نهما وإن كانت خارجة عن القياس إلا أن هذه التغييرات رجوع إلى الأصل
من وجه فكأنها ليست بعدول لذا إذا العدل خروج عن الأصل وهذا رجوع إليه ما في محب مكوزة فظاهر وأما موهب فإنه وإن كان قياس مثل
القلبا لو أو وإن يقال منه مفعل بكسر العين لكن الأصل في يفعل مفتوح العين أن يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول إلى الكسر نحو موضع وموحل
مخالفة للأصل وإنما خولف حملا على الأكثر وذلك لأن معتل الفاء الواوي أكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكي
الكوفيون موضع بفتح الضاد على الأصل وأما موزق اسم رجل فإنما صرف إما بناء على أنه فوعل وعلى أنه مفعل لكن كونه فوعل أكثر من مفعل
كما يجيء في التصريف وهم أنه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذا موكل علما وأما شمأل فضم الشين فلا يلزم لم يعتبر في العدل
ولو سلمنا لزومه قلنا إنه منقول من جمع شمول وإلا لزم جواز صرفه كما في هند لأن أمر العدل ظن وليس كما يجيء في نوح ولوط حتى بقي أنه لا يؤثر
في الثلاثي الساكن الأوسط وأما حيوة فإن الصيغة لم تتغير وإنما في العدل العدل خروج عن الصيغة الأصلية فوزن حيوة وحيوة جميعا فعلوة
وقطام في تميم أي في لغة بني تميم وأما في لغة أهل الحجاز فيفيد أيضا عدول مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامهم في المعارف غير المنصرفة ونعت
بباب قطام ما هو على وزن فعال من أعلام الأعيان المؤنثة وذلك أن فعال على أربعة أقسام كما يجيء اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم
للمصدر على رأي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما أيضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال لعدم الوزن ولم يكتفوا
في المشابهة بالوزن لئلا يدخل نحو سحاب وجمام وكلام فإنها معربة فقالوا كما أن نزال معدول عن انزل فسقاق وفجار في العدل
عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الأعيان المؤنثة فلغة الحجاز بين بناؤه كله لمشابهته أيضا لنزال وعدلا مقدرا وبنو تميم فرقوا بين الأقسام
على أن ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كما قلنا وإنما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم لمناسبة
ذكر الراء مع الألف المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا
إلى تقدير العدل كما احتيج إليه في عمر لأن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لأنه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل
فيه لغرض البناء الذي هو سببه لا لأنه تقدر فيه أيضا طرد الباب وإقامة على أن جميع هذا القسم فيه غير منصرف من ذوات الراء كما لا
ويبقى الكلام على تقدير العدل في مثل أسماء الأفعال قوله الوصف شرطه أن يكون في الأصل فلا يضره الغلبة فلذلك صرفت مرت
بنسوة أربع وامتنع أسود وأرقم للحية وأدهم للقيد وضعف منع أفعى للحية وأجدل للصقر وأخيل للطائر تقدير الكلام شرطه أن يكون في
الأصل فلذلك صرفت مرت بنسوة أربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع نحو أسود وأرقم وأما الآن لم يقم دليل قاطع على أن الوصف العارض
غير معتد به في منع الصرف وأما قولهم مرت بنسوة أربع مصرف فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما بين كونه وهو عدم
قبوله للتاء فإنه يقبلها لتوهم لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم إن الثاني في أربعة ليست بطارئة على أربع لأن أربعة المذكور وأربعا المؤنث
في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فإن يعملة المؤنث فالتاء طارئة فيشيء ولن دققوا فيه النظر لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي
في يعمل لكونه قد يعرض له بعدما يخرجه عن الاعتبار وهو التأنيث فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه قبل عارض التخرج بها
عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فإذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما وخرج عن اعتباره في حالة أخرى فسواء كان تلك الحال قبل
بل الأول ينبغي أن يكون أضعف لأنه عارض غير لازم إذ قد يجوز في أربع للمؤنث استعمال الأصلي أعني بعمل أو وزن الفعل أصل لكذا غير لازم
لأنه قبل المؤنث بعمل فالوزنان متساويان في عدم اللزوم وأربع يزيد ضعفا بعرض الوزن على بعمل قوله فلا تضره الغلبة يعني أن يكون
اللفظ في أصل الوضع علما في أشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة بخلاف سائر ما كان
واقعا عليه كابن عباس فإنه كان علما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار أشهر في عبد الله فلا يحتاج إلى قرينة بخلاف سائر إخوته

كذا

التأنيث مبتدأ وبالتاء متعلق بالمقدر وهو وصف له وتقديره التأنيث المتعلق بالتاء شرطه مبتدأ ثان مضاف إلى ضمير يعود إلى التأنيث والعلمية جزء والمبتدأ
مع خبره جزء الأول والمعنوي صفة للمبتدأ المقدر وتقديره والتأنيث المعنوي وكلمات أو إلى التأنيث بالتاء والتعبير بالشرط العلمية فقط وشرطه مبتدأ مضاف وجملة
أي وجوب مضاف إليه أيضا وتأثيره مبتدأ وهو مضاف إليه عائد إلى التأنيث المعنوي والزيادة خبره وتحرك عطف عليها مضافا إلى الأوسط والعجمة كلمة فهند مبتدأ ويجوز صفة
جملة فعلية له وهذه الجملة الاسمية جزاء شرطه مقدر وكذا دخل الفاء في صدرها وتقديره وإذا كان كذلك فهند يجوز صرفه وإنما ذكر الضمير الذي يعود إلى الهند وهو مؤ
الاسم العلم المؤنث بالتاء وغيره

كذا النجم أسود كان علما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف وغيره إذا عنيت به
ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فإنه لا بد لكل منها إذا قصد تعيين قرينة إما الموصوف نحو ليل أسود وغيره نحو عندك أسود من
الرجال وبهذا التشريح يتبين لك أنه لا يخرج الأوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما إذا لم يصر أعلاما بالغلبة فإن اعتبار الوصف مع العلمية
فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف معنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فإنه يخرج عن مطلق الوصف بل إنما يخرج عن الوصف العام أي لا
يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا لكن كونه وصفا أي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال هم لكن المنصوص في باب ما لا ينصرف الوصف
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الأخفش وهو قوله ومذهب سيبويه أن التأنيث
متقدما من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تخفيفا معنى بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نكر بعد العلمية بباب أسود الغالب لأن معنى
الوصف في أحمر إذا زال بالعلمية تخفيفا لم يعد بعد التنكير لأن معنى رب أحمر إذن رب مسمى بأحمر كان فيه الحمرة أولا حتى يجوز في السودان
المسمى كل واحد منهم بأحمر رب أحمر لقبه فإذا لم يعد تخفيفا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية أيضا بقاء معنى الوصف كما يجيء يجوز أن يعتبر
بعدها فليس اعتبار معنى الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كأسود لازم لبقائه بحاله قطعا وبعضهم بقاء
معنى الوصف في مثله عندهم قول أبي علي في كتاب الشعر الأبرق والأبطح وإن استعملا استعمال الأسماء وكسر تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف
بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلت أن معنى الوصف مقر فيهما وإذا أقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا
لفظه ونحن نعلم أن معنى أسود الغالب جنس سوفا ومعنى أرقم جنس فيها سواد وبياض ومعنى أدهم قيد فيه دهمة أي سواد أي قيد من حديد
لأن الحديد أسود أن الوصفية الأصلية يعتبر بعد زوالها فلا عبرة أن يستبقى منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية كما أنه لم يثبت بأربعة أن
الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما يعتبر الصفة الغالبة نحو أبطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات
لعدم جريها على وإن كان معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف منع أفعى معطوف على قوله صرف أي لكون الوصف الأصلي معتبرا ضعف
منع أفعى لأنه لم يتحقق كونه وصفا في أصل الوضع ولا يثبت أيضا في الاستعمال نحو أيم أفعى بل توهم أنه موضوعة للوصفية لما رأوا أنها للحية
الخبيثة الشديدة من توهم فعوة السم أي شدته وكذا توهم في الأجدل الذي هو الصقر أنه موضوع في الأصل للوصف أي طائر
ذو جدل وهو الإحكام وقد قيل في الذرع جدلا فكأنه مؤنث الأجدل وكذا توهم في الأخيل أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت توهم
تخفيفا ولنا أن نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا أصليا فإن كانت في
نفسها خبيثة واحية طائر ذا قوة واحيل طائر ذا خيلان إلا أنك إذا قلت مثلا لقيت أجدل أعنيت هذا الجنس من الطير من غير أن يقصد معنى
القوة كما تقول رأيت عقابا لا يقصد فيها معنى الوصف بالوصف بالشدة وإن كانت أقوى من الصقر ولم يصر فيها لكونها غير موضوعة
للوصف تخفيفا كما أشار إليه المص وأما منع صرف مثل فغلط ووهم قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تأثيره
على الثلاثة أو تحرك الأوسط والعجمة فهند يجوز صرفه ويهند وسقر وماه ويجوز منعه فإن سمي بمذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقد
منصرف وعقرب ممتنع اعلم أن التأنيث على ضربين تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء فأما بالألف تحتم التأثير بالشرط للزوم الألف وضعا
على ما مر ولذا قام مقام السببين وزيد بناء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها انقلبت في الوقف هاء نحو أخت وبنت
ليس مؤنثا بالتاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث فعلى هذا لو سميت ببنت وأخت
وهنت مذكرا لم تصرفها والتأنيث بالتاء على ضربين أحدهما أن يكون التاء فيه ظاهرا فشرطها العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة
أو مؤنثا حقيقيا كفاطمة أو لا هذا ولا ذاك كعزة فالعلمية شرط تأثيره محتما فلا يبقى فرق بين العلمية بدليل نحو امرأة فاطمة وفاطمة الوصف
الأصلي والتأنيث بالتأنيث فالخلل لم يجيء إلا من التأنيث لأن شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكره المص حاصل وذلك الخلل إن وضع
تاء التأنيث في الأصل على العرض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم يعتد به وإنما قلنا في الأصل لأن أصل وضعها للفرق
بين المذكر والمؤنث ولا يجيء هذا المعنى في الصفات والأسماء إلا عرضا لأنه للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحمارة وما
في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حمارة وعزة كما يجيء في باب التأنيث ثم إن العلمية حيث كانت في الكلمة من كلمات العرب منقولة
مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة كتاء جعفر صارت لازمة لا تحذف إلا في الترخيم كما يحذف الحرف الأصلي وإنما ذلك
لأن التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك علاثة في الجنس ليس موضوعا مع التاء حتى إذا سميت
به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع وأما إن كانت العلمية في غير الكلام العربية فربما تصرف
العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف إن استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وإسرافيل فقالوا جبرئيل وجبرائيل
وميكال وإسرافيل وإسطو وإسطا ليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير أوزان كلامهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم وبالا
بما ليس من أوضاعهم ولأن لا تقولوا يجيء فالعرب ما شئت وأما الزيادة في الأعلام فنقول إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالألف

سماعي نظرا إلى اللفظ
وتأويلا بدو وزينب
مبتدأ وسقر وماه ويجوز
كل عطف عليه وممتنع
خبره على تأويل كل واحد منها
لأن خبر الأول وخبر
الثاني والثالث محذوف
بدلالة هذا الخبر المذكور
وتقديره وهند يمتنع
سقر يمتنع وماه ويجوز
فإذا عرف شرط وسمي
وإن يجيء وهو فعل
الشرط وبه مجرور وقع
مفعولا له والضمير المجرور
راجع إلى التأنيث
المعنوي والمذكور مفعول
لأقيم مقام الفاعل فشرطه
مبتدأ مضاف إلى ضمير يعود
إلى التأنيث المعنوي والتأنيث
خبره وهذه الجملة لا اسمية
جزاء الشرط المحذوف وتقديره
وعقرب ممتنع مبتدأ خبره
عطف على قوله فقدم
منصرف

في نحوهم على ذكرى وتاء التانيث في نحو عرفة والف الالحاق في نحو مرمى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما زاد
على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم
فان افادة الزيادة معنى اخر وان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فان زيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث
وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير
وتنوين التمكن نحو هاشمي وطلحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون على ما يجي
في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فلا قيل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرطا قياسيا مقام
سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيها
ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المص بالمعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا يقدر كالتاء
اذ الالف اللازمة لا يحذف حتى يقدر ولا تؤثر التاء مقدرة انها الا مع العلمية الا ترى ان نحو حابر منصرف مع التانيث والوصف
مثله مع العلمية انها منصرف كما يجي وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية
تصير التاء الظاهر بمنزلة التاء مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف
فان سد مسده في اللفظ حرف اخر اثر وجوبا كزينب الا في الخلاف كهند كما يجي وما يسد مسده الحرف الاخير الزائد على الثلاثة
لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزاد ثالثة واما نحو شاة فمحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على
عقيرب من ذوات التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف
سواء سميت بمذكر حقيقيا او لا هند او لا ذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسد الهاء وهو بمنزلة تاء مقدرة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون
محرك الاوسط او لا والاول ان سميت بمؤنث حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة
ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جمل جبل
وجملوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي خالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف
السد مسد التاء وان سميت بمذكر حقيقيا او غير حقيقي فالخلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل
مهيئة بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطرأ التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في
تصغير سقر اسم رجل سقيرة واما ذينب وعينب لرجلين فيهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد التاء مسده شيء
ذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت بمذكر اسواء كان حقيقيا او لا كهند اذا كان
اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت بمؤنث حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جوزوا امتناعه من
الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات التاء مسد حرف
التانيث وما يسد مسد التاء وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فمن كهند ودعد وكذا الثنائي كيد اسم
امراة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت بمذكر حقيقيا او لا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجي وان سميت بمؤنث حقيقيا
او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية
السببين حتى يجبر الاسم بها فتحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه
زيادة على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شرط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها المص احدهما
ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت بمذكر انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث
كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بجوحايض وطالق لو مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث ادعاء كما في
شخص حايض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وزيادة التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت المؤنث
بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل
غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثها لا يحتاج تاويلها بجماعة ولا يلزم
هذا التاويل بل يجوز لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو
نساء ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بل بالجماعة وهو هذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر
بغير ذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسم عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة
ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فالجواز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع

الصرف

المعرفة مبتدأ وشرطها مبتدأ ثان مضاف الى كناية ترجع الى المعرفة وتعرف ناصبة وتكون مضارع منصوب بها من الافعال الناقصة والمستتر فيها اسم عائد الى المعرفة وعليه
خبر اى تكون المعرفة منوبة الى العلم يعنى انما يحصل تعريفها لكونها علما والمبتدأ الثانى مع خبره مع المبتدأ الاول الجملة مبتدأ وشرطها مبتدأ ثان مضاف الى كناية
ترجع الى الجملة وان تكون عليه من ذكره وفى الجملة جار ومجرور وقع صفة للعلمية اى عليه ثابتة فى اللغة العجمية وتحرك عطف على عليه مضاف الى الاوسط والزيادة عطف
عليه على ثلثة متعلق بها والجملة خبر مبتدأ الثانى مع المبتدأ الثانى مع خبره المبتدأ الاول فنوح منصرف مثل قوله فعدم منصرف وشرنبك وابرهيم عطف على منع خبره

الصرف وان عكست الامر عن سيبويه المؤنث باسم المذكر حقيقيا كزينب او لا فان الاسم ثلاثيا محرك الاوسط كجمل وهند او زائدا على
الثلثة كجعفر فالكلام فى منع صرفها لظهور التانيث بالطرآن مع سناد مسند التاء او سناد مسند التاء وان كان ثلثيا ساكن الاوسط
كزيد وهند يجب تنزيلها امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف مطلقا كما مر وجوز لظهور امر التانيث بالطرآن ويونس
وعيسى والجرمى يجعلونه مثل هند فى جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرفه نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث
المعنوى والمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله من زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او
العجمة اى اذا سمى به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحروف الزائدة على الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك السبب
مسد التاء واما العجمة فانها وان لم يسد مسد التاء ولا مسد السبب المذكور ولكنها تناسبها فى الثقل الساكن الاوسط كما يجئ لكنها
مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا تانيث فى الضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا
قال وشرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث المعنوى قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وزينب ممنوع للزيادة وسقر
لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمى به مذكر اى بالمؤنث المقدر تاؤه فشرط الزيادة اى الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط
ولا العجمة لضعف امر التانيث فى الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ الوضع العلمى ذلك الامر الضعيف لا اذا سمى بمسند
علامة حرف ولا بفاء مسند الحركة الفائتة ولا مقام السبب فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجمع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة ويجئ
ان العجمة لا تاثير لها فى الثلاثى الساكن الاوسط بالسببين بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقط وجوز منصرفا ان امكن
الصرف الزائد وعقرب ممنوع لان التاء فيه قائم مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر
بشرطه فلا كلام فى منع صرفه كباهلة وتغلب وبغداد وخوارزم ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستغراق فان وجدتهم سلكوا
فى صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا وما بقا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان
فالصرف فى القبائل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف والحى وفى الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف فى القبائل بتاويل
الام ان كان فى الاصل كخندف والقبيلة وفى الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما فى ثمود
وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جعلت كبهمة استعملهم لها فلك الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة
فمنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتولوا بوا فزعا الى العلو وعرفا ويصفونه بنت مر وقيس بنت عيلان و
كذا قد يؤولون اسم الام بالحى فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة فيها امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل
حذف مضاف مؤنث نحو جاءنى قريش صرفا اى اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بيانا او هم نائمون ومنه قوله تع كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما مر ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحى وتانيث
المسند لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكور والمؤنث باعتبار شبهين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرات هودا ان جعلته
اسم النبى ص على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كما مر وجوز واما اسما الكلم المجنية فى
الاصل نحو ان ينصب ترفع تضرب ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظ ويجئ بسط
القول فيها ولا اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور او غيرها فى باب الاعلام ان شاء الله قوله المعرفة شرطها ان تكون عليه وذلك
لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما فى غير المنصرف اذ هو معرب ولما ذو اللام والمضاف فلا يكون فيهما منع
الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلا التنوين لم يحذف فكيف تبعه الكسر و
كذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان وواحدة قائمة
مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل لم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما
اعتبر الخليل فى اجمع واخواته وتقريب الاضافة فى منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر
منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون عليه فى العجمة وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشرنبك وابرهيم ممنوع قوله
فى العجمة اى كون الاسم علما فى اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل
فى كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه انه علما كابرهيم واسمعيل او لا كهابيل فانه الجيد بلسان الروم
سمى نافع راوية عيسى بجودة قرائته وانما اشترط استعمال العرب لها ولا مع العلمية لان العجمة الا يجئ بمقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف
كلام العرب ووقوعه فى كلامهم بمقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهى منافية للام والاضافة فامتنعا
معهما جاز ان يمتنع معهما ما يمنعها ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكن فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقى الاسم
بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب نحو يا النصير

الجمع مبتدأ وشرطه مبتدأ ثان مضاف الى كناية ترجع الى الجمع وصيغة خبر المبتدأ الثاني مضاف ومنتهى مضاف اليه ومضاف الى الجمع وبغيرها جار ومجرور متعلق بصيغة
مقدر لها والمعنى شرط صيغة منتهى الجموع الثابتة بغيرها او خبر له والمبتدأ الثاني مع خبره خبر للمبتدأ الاول وكمساجد جار ومجرور او مضاف ومضاف اليه ان عدد الكلمات
معنى المثل ومحله مرفوع باضمار مبتدأ وهو هو اي الجمع كمساجد ومصابيح عطف عليه وما كلمة فيهما معنى الشرط وفرازنة مبتدأ خبره وهذه الجملة جواب لما
وكذا دخل فيها الفاء وحق الفاء ان يكون في اول لكن اخذ في محل لما ويتوالى حرف الشرط والجزاء واصله فمهما يكن من شيء ففرازنة منصرف ثم اقصر وعدم التانيث فيه

ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جمان واذرعان وبيجان في كركان واذربيجان وبحذف ذلك ولما اذا لم يقع
الاعجمي في كلام العرب او لا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كالجام والفرند والبرق
والبرج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر
غير العجمة منع الصرف كزنجبين وبقم فيهما الوزن وكذا الجر مخفف ان لم يكن صرف كالجام علما ففي العجمة على ما قال المص الشرطان معا واجب
العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في
العجمة فنحو لمك عندهم منصرف مطلقا كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له وان زيادة على
الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام التاء مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها
حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي مجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر
كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز عن هذا فذهب الى ان المص بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا
ساكن الوسط جاز صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس شيء لانه
لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور انما يمنعه والذي عمم تحتم منع ماه وجور ولولا العجمة مثل هند وعلى
يجوز صرفه وترك صرفه ودخل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما يكون شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما يكون
سببا كالعدل في ثلث العجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاث الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف
في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاث ساكن الاوسط
وذلك ان خفة الاول الحقت بالحرف وانما فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة لفظية مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو
التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث
اقوى منها قوله وشذ وهو حصن باذان ويجوز ان يكون امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه
لم يستعمل الا مذكورا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لا يرغب فالمثال الصحيح الملك لانه اسم ابي نوح ع قوله الجمع شرط صيغة منتهى
الجموع بغيرها كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحصانا جوعلما للصيغ غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف
وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار ودفاع واجر اكفاض قوله صيغة
منتهى الجموع اي دون غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه بجمع التكسير
نحو كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على انائم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه
جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله تعالى انكن صواحبات يوسف وقوله جدب العرايب
بالكرور وقوله واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون
اولها مضموما وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة
لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر ومحسن ان كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغيرها احترازا عن نحو
ملئكة لان التاء قد يقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما
على مذهب من قال ان قياسه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وجواب وان حصلت فيها
صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحصانا جوعلما للصيغ غير منصرف قوله علما حال
من الضمير المذكور في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حصين فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع
صرفه حال كونه علما للصيغ والصيغ لا يطلق الا على الانثى والمذكر صنعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد
منها وهي علم الجنس لا الواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام فيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون مخصص
الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الاصل اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في
الاسم كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعدم الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر
الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل الفرق بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب
ليس بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يصح جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة
بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابانين جبلان فيرعى في العلمية مع التثنية فهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ
لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي
ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق متنافيا فنقول

[illegible] والعامل فيه قبل والمعنى وقبل سراويل جمع سروالة في التعجب كما يقال [illegible] وجمال [illegible] ومع الجزائية جزء اسم وبل وإذا مرذكره
وصرف فعلها من مجهول وهو فعل الشرط والمستقر فيه مفعول ما لم يسم فاعله [illegible] سراويل بلا فلا كنه الجر في استقبال اسمها وهو مبني على الفتح والجر [illegible]
[illegible] صرفه وجملة وصف جزاء الشرط وهذا دخل الفاء في [illegible] ومبتدأ [illegible] وجزاء ومصدر [illegible] وفعل جزاء مصدر بمعنى المفعول وفعل وجزء من عن كان [illegible]
وتفاصر جزء وصفه بنحو جواز إذا كان مرفوعا ومجرورا مثل [illegible] وكونه [illegible] أو إما لكونه [illegible] وفعلا حالين من فاعل فعل مقدر وهو

الإطلاق قيد كالمقيد الوصف لا بد فيه أن لا يكون لا علما ولا خاصا بل لا بد فيه من الإطلاق ولا نسلم أن هذا القيد شرط في الصفة لأنك تقول
هذا العالم وكل عالم والأول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وإن أراد المص بالإطلاق قلنا لا نسلم أن ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العمو
بل الصفة المرادة في باب منع الصرف أن يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يختص ذلك الصاحب كما يجيء في باب
الوصف فإذا ثبت في اسم أن دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضر في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على
ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى أن نحو أسود وأرقم عرض فيه ما يمنع الجر وهو العلمية لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض
وصاحبه باقيا لم يضر ذلك العارض على أن في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا
في أربع فنقول يمكن أن يعتبر في حاتم معنى الختم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجر وهو العلمية كما عرض في نحو أسود
وأرقم العلمية المانعة من الجر فالعلمية هنا كالعلمية هناك لا فرق بينهما إلا أن الكلام بالعلمية تقييد خص منها بالعلمية وحدها لأن العلمية
تخصصها بذات واحدة والعلمية بنوع واحد وأن العلمية لا تنفك لامراعاة معنى الوصف كما في أسود وأرقم والأكثر في العلمية عدم مراعاة
الدليل على إمكان لحاظ الوصف مع العلمية وقولهم إنما سميت هاتيا لتهنا وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وأنا
نحن نعلم أن اللقب كل لفظ رفعه من الأعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح أو الذم فيمكن فيه معنى الوصف الأصلي ويؤكد هذا قول النحاة
إنما يدخل اللام على الأعلام التي أصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس لما فيه الوصفية الأصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت
تلحق ولو كانت الصفة من حيث هي بمقتضى العموم وتشبه الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فإنه خاص بالفرد مع اعتبار الوصف فيه فإن قلت
فإذا لم يكن بينهما تنافي فلم يمتنع صرف هانئ ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم يلحق فيه الوصف الأصلي قلت كذا كان
يجب لولا أن المقصود الأهم في وضع الأعلام لما كان تخصيص المسمى بها سوى لحاظ فيها المعنى الأصلي كما في اللقب ولم يلحظ كتسميتهم الأسود
بالأحمر وبالعكس وكان المعنى الأصلي إنما يلحظ خفيا ويؤيد أنهما اختلفا في بعض الأعلام لم يعتد بذلك الوصف الأصلي لكونه كالمنسي
مع لحظه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما أنها لم تعتبر وإن لم تنافها العلمية ولكن نحوها في بعض الأعلام لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام
غير معنى الجمعية فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في موضع الذي يصح لحوقهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي
لم يلحظ فيه معنى الجمعية وفي حاتم إذا لم يلحظ معنى الوصف فالأولى أن في منع صرف مساجد علما قال أبو علي وهو أولى فيه العلمية وشبه بعجمة
حيث لم يكن له في الآحاد نظير كان الأعجمي لا يشبه العرب فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان من ثمانية غير سببي
أحدهما على سبب آخر كما قال أبو علي إن فيه شبه العجمة وذلك كان الجزولي بعد عدم النظير في الآحاد سببا من الأسباب كالعلمية والوصفية
وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما قبل غيره وكان سعيد الأخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهذا خلاف المستعمل
عندهم قوله سراويل الأكثرون على أنه غير منصرف قال فخر فارسي في سراويل واح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه أبو علي أنه اسم أعجمي
مفرد كما عرب الآجر لكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف فقطعا نحو مساجد بل يحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر تحفظا لأن جميع ما لا ينصرف
ممنوعا من الصرف الا ترى إلى نحو كالب الجر فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء لأن العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوي وشرطه
أيضا العلمية وأما الصيغة فليس سببا بل هي شرط لسبب الجمعية لا عند الجزولي فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لوزن غير المنصرف
وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سببان لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز لمن يعتبرها في هذا الوزن
خاصة لا غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد وهو غير في جمع سروالة والسروالة قطعة نحو قال عليه من اللوم سروالة
فليس برق استعطف ويشكل عليه بأن إطلاق لفظ الجمع على الواحد لا يجيء في الأجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الأعلام كما في
في مدينة جينة وجوابه أن الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك أن لنا قاعدة ممهدة وهي أن ما على هذا الوزن لا ينصرف الا لجمعية
ولم يتحقق فيه لكونه لا نكرة فقدرناها لئلا تخرم القاعدة وأيضا إذا اشتمل الشيء على الاقتطاع جاز أن يطلق اسم تلك الاقتطاع على
المجتمع منها كثيرا عشاء وليس للخصم أن يقول إن مثل هذا مختص بوزن أفعال لأنه قد جاء نحو قولهم جاء الشتاء وقيعة أخلاق شراذم يعجبني
منه الثواق وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والثواق ابنه وقد نسب إلى سيبويه أن أفعالا مفرد وقال أبو الحسن إن من العرب من يصرف سراويل
لكونه مفردا ونسب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول بالصرف أيضا نظرا إلى قولهم عرب كما عرب الآجر لأجل التعريف فقط لا لكونه منصرفا مثله
الا ترى إلى قوله بعد لأنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله وإذا صرف فلا إشكال لأن السبب أعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد التعريف
وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف أو لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر إلى ذلك المقدر
ومن صرف فلزوال به وقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار جواب أن يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت
حمارا جوابي وحرابيا فنقول هو جمع خربا أي الأرض الغليظة والجمع الخرب كالصحاري بالتخفيف قوله ونحو جوار أي المنقوص من هذا الجمع
اعلم أن الأكثر أن جوار في اللفظ كقاض رفعا وجوار قد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته

جزء وكفاعل مبتدأ لمحذوف [illegible] وهو وإنما الذي يرى نونه نحو تفقد من نحو الجر مما يعد لف جمع [illegible] ثانيهما بالحذف بأنه ومن [illegible] لكون [illegible] جزء وهو كناصر [illegible] لكون المذكور [illegible] على المفرد والمعنى [illegible] وإن لم يوجد الجزء [illegible] النسبي من حيث النسب لأنه عدد [illegible] في [illegible]

والتركيب مبتدأ وشرطه مبتدأ ثان مضافا الى ضمير عائد الى التركيب والعلمية خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر الاول وان لا يركبها ويكون مصاغ منصوب
بها واسم ضمير المبتدأ عائد الى التركيب باضافة جزء ولا استثناء عطف عليه ومع اسمه جزء ولا استثناء عطف عليه ومع اسمه جزء وتاويل المفرد لدخول ان عاية عطف
على العلمية وشبه جزء مبتدأ محذوف مضافا الى جملتك والالف مبتدأ والنون عطف عليه وان صرف شرط وكانا فعل ماض والنا فاعله وهو فعل الشرط
اسم ضمير بارز عائد الى الالف والنون وفي اسم جزء وشرطه مبتدأ مضافا الى كنايته ترجع الى الاسم والعلمية جزء وهذه الجملة وقعت جزاء الشرط والجملة الشرطية جزء
الجملة وكسر الحال بانها مبتدأ وفي صفة عطف على اسم وانتفاء جزء مبتدأ محذوف مضافا الى فعلانه جزاء الشرط مصدر ليت عليه بشرطه وتقدير ان الالف والنون انكانا في صفة مشرطة انتفاء فعلانه وقبل ماض مجهول وجوب جزء مبتدأ محذوف اي شرطها مضافا الى فعلانه وهو مع جزء سفعل قبل يمكن ان يكون انتفاء وجوب مبتدأ محذوف وخبره تقديره انتفاء فعلانه بشرطه فيها وقبل وجوب فعل شرطه فيها وقبل موطوف على قبل المقدر والمعنى انكانا في صفة فقد قبل شرطها انتفاء فعلانه وقبل وجوب ومن الكينة كما قوله عليه من الماء اي الفعل سبب الياء وتجرد رضا بحذف اشارة الى فعلان بلا صفة وهذا الجار مع مجروره انك متعلق باختلاف اي اختلاف كذا وكذا بعد هذا الشرط مقدم عليه لحصره اختلاف ما يجوز ونبه رهن وفعل الكلام ما ليس علة وقوف منصوب على الظرف مضافا الى سكران وهو عمر منصرف وانما لم يظهر الجر فيه وندما عطف عليه هو ولا ينصرف فلذا لم يظهر الجر فيه

ولكن عبد الله مولى هواليا وقال الزجاج اسماء الاله فوق سبع سمانيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وهبيخي عمرو ولا خلاف في النصب انه
جواري واته غير منصرف ثم اختلفوا في كون جواري رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوين المنصرف وذلك ان الاعلال
مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المنوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو
مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما بين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار
منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاء في جواري وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار اصل
دون الاخرى وكل ما حذف لاعلال موجب فهو في حكم الباقي كم وشج والاكان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف حينئذ وذلك مقصور
جنادل وذلك ان وقال المبرد والتنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بقلب الياء للتنوين من الحركة لخفة الثقل بحذف الياء الساكنين وقال سيبويه والخليل
ان التنوين عوض من الياء فقدر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف
ثم جوار بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل لسبب الفرعية
وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طرح الياء الساقطة في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو وجد الاعتراض عليه
وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوار كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان
منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسرة له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يبقى جاء في الجوار ومررت بالجوار عند
سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري
بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا لحذف الياء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا
لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا لحذف تنوين الصرف ثم حذفوا رجوع الياء لزوال الساكنين في
غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقر فانه قدم الاعلال
مثلها ايضا وجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو وزن افعل لحذف تنوين الصرف
لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين
اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعية الا ترى
انك تقول خطايا وبرايا واداوى بالتنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جواري فيما ذكرنا
ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل تصغيرا على واذا جعل هذا النوع اعني جواري واعيل علما فيوزن بحمل حاله
مخالفا لحالة في التنكير وذلك بان يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاء
جواري وقاضي واعيلي بنا ساكنة ورايت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي مفتوحة ساكنة في الحالين وانما قدم
منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الكوفيون لها الصرف وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند
سيبويه والخليل فحال نحو جواري واعيل علما كان نكرة سواء واعلم اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها
متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او ما هو بمجراه كما يجيء في المحيي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجيء في التصريف ان شاء الله
تعالى فسيبويه يحذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يعيره فيه لنقصانه عن اوزان نسيا بخلاف
نحو جواري فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاول قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو
يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلا لا يحذف الياء الثالثة من نحو احوى نسيا بل يجعله اعلالا
وذلك لان في اول الزيادة الفي الفعل وهي الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال فلي عنده
كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيوي في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود
كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرط العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل
بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فهو من جملة احدهما اذ العلمية كما قلنا مرة تؤمن من التغيير
ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب بقاء الجزئين على حالهما
قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول مركبا جزءاه الاخيران قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكان نحو ان يد وتقول انه
وان لا يكون الثاني تابعا قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الاخيرين من مراعاة البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات
قوله فالمبدوء بان كانا اسما فشرط العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانه وقبل وجود فعل ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران
وندمان اعلم ان الالف والنون انما توثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا

ووزن الفعل مبتدأ مضاف الى الفعل خبره شرطه مبتدأ ثان مضاف الى ضمير عائد الى الوزن وان مرتكزه وتخلف مضارع منصوبها والمستتر فاعله عائد الى الوزن
وتبرز صفاته وضمير بحرنه عائد الى الفعل والجملة الثانية مع خبره جزاء الاول وكثمر كعمران في الوصف وضرب عطف عليه وان يكون مرتكزه عطف على يختص واول النصب
ظرف ورفع خبر له مقدم ما على اسمه مضاف الى ضمير عائد الى الاسم وزيادة اسمه ان يعرف بجر وزيادة مجرور بها مضاف الى ضمير عائد الى الفعل وهذا الجار والمجرور وقع صفة
لقوله زيادة او اسم بمعنى المثل او صفة لها ايضا وغير منصوب على انه خبر كان المقدر او حال من ضمير له والمعنى وان يكون الاسم غير قابل للتاء او مرفوع بافعل مبتدأ

بفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضا بوجوه اخر لا يضرفوا تمامه فتساوى الضدين وزنا فكمر من
سكران كحمر من حمل وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث
في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير
حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين اخرين لا يضيفان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف
والنون معا كون زيادة زائدتي حمراء معا وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فاذا اجتمع الوجهان في ندمان مع انصرافهما فالاصل على
هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد حجة الشيخ ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني
في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس
صنعائي وبهرائي كحمرائي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك لمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجرايهم
على هذا الابدال قولهم في الذئب الجحنذر والرقبة لحيتاو وقبانى بن زيادة النون من غير ان يبدل من حرف زيادتهما مع كونهما مبدلتين
من حرف يناسبهما او لا ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لا حمل مشابهة الفا التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى
سبب اخر ولا يقوم بنفسهما مقام السببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران
وذهب بعضهم الى انهما كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بهما يمتنع عن
زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفهما فلا يقوم علتين قويتين وان كان اسما اي غير صفة
وانما اشترط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلان عطف باو على عامل مختلف
عطف صفة كان على قوله فانتفا على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما يجوز الجمع مثله كما يجيء
في باب العطف وقوله وقبل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء
منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة انهم نحو غضبى وسكرانة
فيصرفون اذن فعلان هذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى
انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلق على غيره ولم
يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب
لتطرقه به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفا التانيث لكون مؤنث
هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة
ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان
وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وصفا في كلام
العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا انهم ان اشترطوا انتفاء التاء اولا من اشتراط وجود فعلى والخصم ان يقول بل التصرف فيما يشك
فيه هل صرفته العرب او لا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم فانهم في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه فعلانة او لا وهل وجد له
فعلى او لا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عربان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف
تشبيها بباب سكران قال كدون بيشة من حزن ومن علم كانه لامع عربان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل توقيفها الاصالة ان تكون
مصروفة واذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فينصرفان واما من الحسن والقبن فلا
يصرفان وكذا نحو شيطان ودهقان قال الاخفش اذا سميت باصيل منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف الاختلاف
في الشرط من قال الشرط انتفاء فعلانة فلا يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لا يجيء رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه
اذ لا يجيء رحمى ولا يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله ووزن الفعل
شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون اولى زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع اخمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل
ولم يات في الاسماء الا اعجميا نحو يقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبدر لما
وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعل هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء
العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونرجس اعجمي ونحوه تنصب ويرفع واعصر واصبع وندر اوا تمد من الغالب في الفعل
واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان
قليلا كقوله تعالى ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر يتشرب لا خرتنوط لتنوطيه عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا
من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل والدلان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دئل

اي اسرع

والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمر من مالك فيكون في دنل على الوزن والعدل مع العلمية وانتفى ما نقل ان الوعل لغة في الوعل
والزيم بمعنى الاسف فهما شاذان قوله لو يكون اوله زيادة كزيادة كزيادة الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف
اتين وغيرها فاولف المشتق منه مالوف اذا سمي به انصرف لان الهمزة وكذا ايفق على الكونه ملحقا بجعفر كيهدد فالهمزة اصلية ولو كان فعل
لوجب الادغام كاشد واحب اما البيت على الممنوع من الصرف لكونه منقولا عن جمع لب والفلك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى
يكون ملحقا به ونون نشهل اصلية لصرفه مع العلمية والنجاة فالوا في موضع نون المم او يكون اولها زيادة كزيادتها ويغلب عليه
اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يجب ان يبنى وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء
او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل ان وزن الفعل والذي حمل المص على هذا الفهم شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب
ولو سميت بحاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة
اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده
ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن الالوان
والعيوب يجيء افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعل فما يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية
كاخرج واذهب كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب احال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى قال ويجيء
افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشج وايلم واثمر وبقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو
ايدع وافكل وارنب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجيء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب
البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل بفعل
مفتوح العين وفي فعل بفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفي في المضارع نحو اذهب واحمد بن يدعى افعل فعلا اذا
يجيء من غير باب فعل بفعل الا قليلا كاشب على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة
وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلتين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلتين وهو اما متعد او متعسر ولا سيما على
على المبتدئ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون
الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كما ذهب احمد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وانه معرفة
كون الوزن خاصا باحد القبيلتين وهو قائل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعد
او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون
الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخ المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه
الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن فان كان مشتركا كافعل الجانب الفعل حتى صح ان
يقال هو وزن الفعل وانه فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا
يكون كارنب وافكل وايدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا
الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه
التاء فكما تجرد هذه الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجرد الى الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة تجوز
لحاق التاء نحو ارملة وبعلة اما لحاق التاء باسود في الحيض فلا يجرد لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل
ان يقال مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستخرج وما يجيء ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج
ودحرج وافنعل وكذا انفعل وافعنلل وغير ذلك واذا سميت بزجر بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى والصرف وجه
لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرطا الوزن فلا يؤثر من دون المشروط ولم يجعل فيهما الزجاج نظرا الى وزنهما المشهور من اعني الزجر
على وزن نضرب وترتب على وزن تفعل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا
اخر كمراق وهرقا فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الماء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان
الاكثر في الاستعمال اراق واراق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بهذا التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك
التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل ويدل عليه نحو يعد ويهب كذا المحذوف العين كنقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع
ولم تخف كذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اختص لانها مطردة في الفعل
اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة لو تحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة
فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف ردت المحذوف لانك سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه

للجزم

وما موصولة اي الاسم الذي او موصوفة اي اسم وجزء جزء مقدم على المبتدا وعلة مبتدا وموثرة صفتها والجملة صفة لما وهو مبتدا وازالة خبره ولكن فاعل
مجهول فالمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسم وهو فعل الشرط وصرف مثله وهو جواب الشرط والجملة الشرطية وجزاؤها صرف جزء ما ذكر الظرفية والمعنى الاسم
الذي ثبت فيه علة موثرة صرف ذلك الاسم وقعت نكرة او لم يقع وما موصولة او موصوفة وتبين اي ظهر بها ض معروف المستتر فيه فاعله عائد الى ما والجملة صلة
او صفة لما وهو مبتدا مجرور فيها والجار متعلق بصرف اي صرف ذلك الاسم المنكر لدليل ولدليل الذي ظهر من حجة وكذا ومن بنا لما وان حرف من حروف المشبهة بالفعل

والجزم لا يكون في الاسماء فنقول في المستقبل يهلل واخشى ونحن تغنون واخشى وكذا في المستقبل نقل وبيع جائز قول وبيع وان لم يكن في المغير
الزيادة العلة المصدرة وكان التغيير لازما كالمستقبل نقل وبيع وعدا ويقبل وبيع لم يعتبر الوزن الغائب الاصلي نقول جاء من قبل وبيع
في قال وبيع وخف جاء من قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما في علم فهو عند سيبويه يصرف بالوزن كما في رد وبيع و
قال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلة واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف
فالوزن معتبر لانه جامع الوزن يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلة لازم اذ لم يصر فانه الوزن العلي الا محققا هذا
واعلم ان الوزن المشترك فيه الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يوثر مطلقا فاليوزن فانه اعتبر وزن الفعل
مطلقا سواء غلب الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وخاتم وجعفر اعلاما واعتبر عيسى بن عمر شرط كونه
منقولا عن الفعل نحو كعسب استدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما لم يكن
لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كبرى في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم قد زيدوا ان لم يكن علما فهو
صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امر اي انكشف وجلا الامور اي كشف فيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا
بشرط مذكور في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علة موثرة اذا
نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع موثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معهما الا احدهما
فاذا نكر بقي بلا سبب وصار واحدا يعني يكون العلة موثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا وذلك على ثلاثة اضرب لانها
اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او سببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع
الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم الصرف قبل العلة كاحمر او لا كاصبع واثمد وبين بل ويشكر
وفي موضع بين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلة سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي
شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو عثمان ورباع علمين
منصرفا عند المص غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلة والتانيث المعنوي قدرين ولكن التانيث اغلب
فلذلك اعتبر كالمرة في التانيث يقال سراويل كعقرب اذ لم يعتبر عند الجزولي فيه العلة والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس
يقتضي ان لا يوثر العلة عند حصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنه وعدم النظير لكن عادتهم ان لا يلغي سببا فيقول ثم اعلما
سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلة ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال
الوصف بالعلة وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلة ولا بناء بين العدل والعلة بدليل عمر واما نحو وجمع علمين فغير منصرف بين
عند سيبويه باعتبار العدل الاصلي مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك افضل
فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما اذا العلة وضع اخر وقول سيبويه اقرب
لان العدل او لفظ وبالعلة لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غيره او وضع له اي من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل
او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فضل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني وهو كون العلة شرطا لا
في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلة شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمنع بها من التاء
فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلة سبب معها كما مر والثالث اعني ان يكون العلة شرطا وسببا
في اربعة مواضع اتفاقا في المونث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي والمركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلة غير
غير الموثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انه تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها
واما ان تجامع ولا توثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو حمراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلة في جميع با
ما لا ينصرف ورجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما يمنع كل ما فيه علة موثرة اذا نكر لان جميع ما العلة الموثرة شرط فيه فقط او شرط
وسبب معا حتى شيئا التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها
في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلة والتانيث والعجمة والتركيب
والالف والنون كما في اذربيجان لكان بزوال تاثير الجمع بزوال العلة لان الشرط لا يوثر بدون الشرط وجميع ما العلة الموثرة سببا
فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها
مع العلة الموثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال ومفعل او فعل او فعل او
فعال كثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم اينما ولبس يجيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى والثاني

ايضا من وزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم اذا منعوه لاجل اجتمع فيه اثنان
منها فلم يكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها
ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا انكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتحمل لتشبيه قول المص
ويمكن ان يوجه عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يقال في اسمت علم لمكان الفعل اذا صلة اسمت بمعنى
فعل الى اصمت حال العلمية ولم تعتبر العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى بقي ليست بمؤثرة لاستقلالها بالتاثير دونها
لانه انما عدل عما كما قلنا في ثمت مالك فاذا انكر شلم بقي فيه العدل والوزن فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية
لكنه لا يخرج العلم اذا انكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كلامه ان قلنا ان العلم بعد التنكير
لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرناه كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي ابقيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث و
مثلث وثنا بها لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف
ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف
احمر المنكر فانه لا يمنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان
او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير
لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا انكر يجري بعد التسمية به فالوا
الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت له قبل التسمية به لكون المراد به حينئذ كذا امس فما عند
تميم واذا انكر نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه لا يعتبر الجمع الا مع العلمية
التي ظاهرها مناقض قوله فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد وشبهه سبب اخر
يعني الجمع اذ لفظه لفظ وصنب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه
بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارب وانكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص
للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا انكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول
سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي يحمل على موان نه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية
كما اعتبرهما قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فيجيء ومثله فعلان الصفة اذا
سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخر جوزت فيه والفا التانيث او الجمع الا
نحو معدي كرب او معدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن فيه الف التانيث ولا الجمع
الا فقد حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخفش لم يعتبرهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس فيه الف
التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع لا يعني الجمع الا فقد قوله مؤثرة حال ومفعول تجامع ما وبعضه بما هي شرط فيه الكلمة
بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اي لا تجامع سببا غير السبب
الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا الا ضربت احدا غير زيد الا
عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت
في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذن يجان فاذا انكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة
وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحد فاذا انكر الاسم بقي على
سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكم الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما
مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة والتضادهما
فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما
ان كانت العلمية مؤثرة معهما ان كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان
العلمية على الوزن والعدل اذ كما ذكرنا في اصمت لان كلامنا في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية مؤثرة لان مثل
هذا العلم لو وقع لكان معدولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارئة كما في حمراء وسعدى مؤنث
اسعد علمين على لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة لم يطرا بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين فيهما
غير معينين فيكون للعلمية تاثير بكونها احدا لثلثة المؤثرة اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذن على العدل
والوزن كما في نحو اصمت على ما مر والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر وزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا

وخالف ما عرف وسيبويه فاعلوا الاخفش مفعول له وعلى العكس هو غير ثم في معنى مرجوح ومثل بجر ومثل مضافا واحمر مضافا اليه لم يجز لعدم من
وعلما تمييز من مثل احمر وخالف منصوب على الحال بتاويل اسم فاعل وعلى الحال من احمر وجاز اضافة اللقب وهو اقصر وقدم بسبب الكلام
ومنعا الوجه لا يخ عن مخالف اعتبارا منصوب على انه مفعول له او على الحال بتاويل اسم فاعل وعلى التمييز من الجملة وهذا الوجه نصا لا الاخفش اولا وان جعل مفعولا
لخالف مفعولا مطلقا جاز المضاف اي خالف اعتبارا او بدلا عن سيبويه بدلا لا استحالة والمعنى انه في خصوص تلك الاعتبار من نفسه وفي كذا ابتداء تمييز شرح هذا

قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا انكر اعتبار الصفة بعد التنكير ولا يلزم باب خاتم لما يلزم من اعتبار متضادين
في حكم واحد قوله اعتبار الصفة منصوب على الحال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا ومصدر لقوله خالف سيبويه اذ
معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزم باب خاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها و
تقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان خاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه
بان هذا الالزام لا يلزم لان في خاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف المنكر فذلك المانع اجتماع المتضادين وهما
الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تنافي قوله في حكم واحد يعني في الحكم يمنع الصرف
لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حال الواحد ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد
جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حال الواحد كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احاد لاجل العلمية فقد حصل في هذا اللفظ
متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حال واحدة فاذا انكر احمر فانه يجب اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة
الاصلية حتى يكون معنى الحمرة ما معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فيعتبر اعتبار الوصف
الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى
الوصف الاصلي في حال التسمية كالو سمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ثم ذلك ثم نكره فيجب بالنظر الى اللفظ لزوال المانع
هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر
كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كالو سمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم
نكره جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية انه لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة
غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلحق ذلك وان كان لم يعتبر في وضع
العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كالو سمى باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط
ان خالف في نحو احمر انما هو نوع مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلا فعلى واما افعل التفضيل نحو
اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سببا الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر
وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل
في الظاهر كما يعمل افعل فعلا فاذا تجرد من النسبة بافعل الاسمية لا يعد الوصف كافكل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف
واما افعل فعلا فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة الوصف تكفي في بيان كونه موضوعا
صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه
في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذ من سببت جود علامة الوصف اعني من بخلاف باب احمر لعجز عن العلامة الدالة على الوصف
كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل المتقبل من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا
لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا بالجمع الذي يوكد بدونه تكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل
التفضيل لانه صار بعد كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها
ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع بالعدل عن وزن الى اخر لانه نزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن
مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي ولذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد ربيع و
مسيجيد ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل لم ينصرف لان
التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كما اذا صغرت بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان
يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحرج في ضم ودحرج اذا سميت به واما ان كان اوله زيادة كزيادته فالتصغير لا يزيله
كما يقول في تصغير احمد ودحرج وشكر وتغلب واحمد ودحرج وشكر وتغلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر
واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب على ما تقدم في تحلي فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون
يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف ومن ثم قالوا في تصغير ادور وادابر غير منصرف اعتدادا بالصفة العارضة في التصغير
هنا قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وضعا
مستانفا فلا ينصرف ادبر مع تصغيره لوزن الوزن والوصف العارض في التصغير الدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم عليكم
ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو جعيفر في تصغير جعفر لعروض الوصف لنا في العلمية الا انه لم
يكن ظاهرا في التصغير لبعده واما الدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال النظر

الاحتمال اي يجوز ان يكون ضارب الغير عمرا ايضا وكذا في نحو ما جاءني زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف
ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان يقول بزيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبيته عمرو على
الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان يقدم عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية
خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان يقدم عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا الا زيد فعند هذا تقول ان
اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد الا عمرا وان زيدا داخل فيهم لان مضروبية عمرو في الاصل المسئلة اعني
ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقديم المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما
بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب بني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو
ما ضرب بني الا زيد اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب
الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا او
مفعولا عامين نحو ما ضرب احد احد الا زيد عمرا اذ قدمتهما عامين ولم يذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي احد احد الا زيد
عمرا وبقي المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هنا لغير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس
غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة
مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد وبخصوص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثنا
شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على
البدل ولا غيره فلا تقول جاءني القوم الا زيدا ما مجيء احد بشيء الا عمرا وبدرهم ولا تقول في غير البدل ما مجيء احد بشيء الا عمرا الا دينارا ويجوز مطلقا
عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى بها مذكورين والمستثنيان بدلين منها جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرا
وذلك لان الاسمين يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واحد ان موقع ما بدلا منها اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت
ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدل لان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد
ضرب عمرا وان كان المستثنى منها مقدرين نحو ما ضربا الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم
بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشيء الا زيدا او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن
ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما ربك ابتغ الا الله
هم اذ لنا في بادي الرأي اي في بادي رأينا فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف
يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس
بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا
زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من
جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان
واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الجر الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الخبر غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى
منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكان وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في
الجر الاجنبي عن عامله اذ قولك اذا لم يبق الا الموت معمول رأيتك وضاحكا معمول الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر اقبل الا فيما
بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا
عليك النوائح وكقوله لا اشتري باقوم الاكارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا اخر من جنس الاول اي قامت
النوائح واشتري باب الامير كارها والكسائي جوز عطف ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب
كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر اي في غيره بالتقدير انا نصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع ما
بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك الفعل مستثنى
او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول
عاما نحو ما ضرب احد الا زيد فلا يبقى ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيد كما
كان فيما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد فهم قوله او معناها يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند
النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما

قوله الان صارت مضروبية مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب بني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضرب بني الا زيد اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا او مفعولا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرا او قدمتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي احد احد الا زيد عمرا وبقي المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هنا لغير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى له كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثنا شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على البدل ولا غيره فلا تقول جاءني القوم الا زيدا ما مجيء احد بشيء الا عمرا وبدرهم ولا تقول في غير البدل ما مجيء احد بشيء الا عمرا الا دينارا ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى بها مذكورين والمستثنيان بدلين منها جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرا وذلك لان الاسمين يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واحد ان موقع ما بدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدل لان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منها مقدرين نحو ما ضربا الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشيء الا زيدا او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما ربك ابتغ الا الله هم اذ لنا في بادي الرأي اي في بادي رأينا فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الجر الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الخبر غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكان وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الجر الاجنبي عن عامله اذ قولك اذا لم يبق الا الموت معمول رأيتك وضاحكا معمول الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر اقبل الا فيما بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتري باقوم الاكارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا اخر من جنس الاول اي قامت النوائح واشتري باب الامير كارها والكسائي جوز عطف ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر اي في غيره بالتقدير انا نصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك الفعل مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيد فلا يبقى ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيد كما كان فيما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد فهم قوله او معناها يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما

قوله الان صارت مضروبية مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب بني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضرب بني الا زيد اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا او مفعولا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرا او قدمتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي احد احد الا زيد عمرا وبقي المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هنا لغير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى له كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثنا شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على البدل ولا غيره فلا تقول جاءني القوم الا زيدا ما مجيء احد بشيء الا عمرا وبدرهم ولا تقول في غير البدل ما مجيء احد بشيء الا عمرا الا دينارا ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى بها مذكورين والمستثنيان بدلين منها جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرا وذلك لان الاسمين يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واحد ان موقع ما بدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدل لان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منها مقدرين نحو ما ضربا الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشيء الا زيدا او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما ربك ابتغ الا الله هم اذ لنا في بادي الرأي اي في بادي رأينا فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الجر الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الخبر غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكان وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الجر الاجنبي عن عامله اذ قولك اذا لم يبق الا الموت معمول رأيتك وضاحكا معمول الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر اقبل الا فيما بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكقوله لا اشتري باقوم الاكارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عاملا اخر من جنس الاول اي قامت النوائح واشتري باب الامير كارها والكسائي جوز عطف ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر اي في غيره بالتقدير انا نصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك الفعل مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيد فلا يبقى ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيد كما كان فيما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد فهم قوله او معناها يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما

واذا اتصل مثل واذا انتفى به متعلق باتصل وضمير يرجع الى الفاعل وضمير فاعل اتصل مضافا ومفعول مضافا اليه او وقع بعد الا او معناها وجميع ما عرفت من كلام سابق
واو مزيد كرر اتصل ماض معروف ومفعوله فاعله مضافا الى الفاعل وهو مبتدا راجع الى الفاعل وعجز جزء مضاف ومتصل مضافا اليه وهذه الجملة ورد الحال ضمير
اليه فاعله اتصل والجملة الثانية ان على قوله واذا اتصل وجب تاخيره مثل وجب تقديمه الوجه وهذه الجملة الشرطية معطوفة على جملة شرطية سابقة
عليها وقد للتقليل بالنسبة الى المذكور ويجوز ان يكون للتحقيق لا الى الحذف بتحقيق الوقوع ويحذف مضارع مجهول والفعل مفعول عالم يسم فاعله وقد عرفت جزء وقيام مجرورها
مضاف وقرينة مضاف
اليه متعلق بجواز
وجواز مضاف على
مصدر محذوف اي حذفا
او مفعول مطلق محذوف
المضاف او باضمار فعل من لفظ
قيل اي يجوز جوازا
وفي عرفه جزء
يجوز وجوبا مضافا
وزيد مرفوع على
انه فاعل فعل
مقدر وهو
والجملة في موضع
الجر لوقوعها
مضافا اليها
متعلقا بعد
والاهم موصول
اي الشخص الذي هو موصوف
اي شخص وقال ماض معروف
والمستتر فيه عائد
من ومن استفهامية مبتدا
وقام فعل ماض والمستكن
فاعله عائد الى من والفعل
مع فاعله خبرها وهذا الكلام
مقول قال فيكون منصوبا
محلا والجملة التي تقع هذه
صلة او صفة لمن والموصول
معها مجرور باللام متعلق
بقيد وهو القول وتقيد
في قولك زيد قال وحرف
عطف لبيك ثم غاب
وزيد مفعول ما لم يسم فاعله
وضارع فاعل فعل مقدر
وهو يبكي مخصوص متعلق
به وهذا المثال عطف على
المثال الاول ووجوبا عطف
على جوازا والمعنى يحذف
واجبا او من وجوبا يجب
وجوبا مضافا ومن مرفوع
فعل على فعل مقدر وحذف
ومن قلت ان المشركين يجوز
فيها واستجار ماض معروف
والمستكن فيه عائد

اضرب زيدا الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلعم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق
اجيب بان المراد في الخبر بين التاكيد فكانه عمل الا بالنية وليس لولاء الا بالعتق كقوله لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قوله فاذا اتصل
به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير
الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب
زيدا غلامه اذ لو قدم منه لكان اضمار قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل
ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب علامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا نقل ولو قيل يجوز ان اكرم رجل
هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين
اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب
تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها
والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بل الا لانعكس المعنى ولو قدمت معهما لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اي
كان مفعول الفاعل ضمير اتصالا وهو غير متصل اي الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير المنفصل نحو ما ضرب
الا انا او مظهر نحو ضرب بك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل
كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذف فان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف
شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدا لا فاعل لان
مطابقة الجواب للسؤال اولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وانهم فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاصل تقديم المسئول عنه
فالاولى ان يقدر زيد قام بل قوله لم الا خطيئة فلا اليه برفع خطيئة من باب حذف الفعل بالخلاف اي لا يلقى لك خطيئة من الفتا
فانا لا اليه اي غير مقصرة فيما تخطى به النسوان عند ازدحمن من الخدمة والتمتع وروي النصب فيها على تقدير ان لا اكن خطيئة فلا
اكون اليه قوله وليبك يزيد ضارع هذا انهم من جنس الاول اي مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال انهم هنا مقدر مدلول
عليه بلفظ اليبك المفعول لانه ليس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه قيل لما قال ليبك يزيد سائل من يبكيه فقيل
ضارع اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به وليبك الحرث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح بكيته اي بكيت عليه
بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذي ليس من قومهم
ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي براجحية الفعل اي يبكيه من يضرع ويبذل لاجل الخصومة
فان يزيد كان ملجا وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر وليس بقوي في المعنى المختبط الذي ياتيك المعروف من غير وسيلة
يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اي تذهب بتلك والطوائح بمعنى المطيحات بي
طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اي ذهبت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل اورس
فهو وارس واعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل نافق اي ذو نفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من
باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اي يسال من اجل ذهاب الوقايع ماله وما مصدرية
او يبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى الذي اي لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوائح وتطيح على
كل تقدير حكاية حال ماضية بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاخذ
فاقتله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف اي
يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر
تفسير المقدر فلو اظهر ثم يحتاج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض
من الابهام ثم التفسير ايضا حادث وقع في النفوس لان ذلك المبهم تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وانهم في ذكر الشيء
مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدا واستجارك خبره لعلمه بالاستقراء باختصاص حرف
الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فقلنا على مذهبه اذن ليس
من قبيل ما نحن فيه وبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيد قرينة الا على ما جاء بعض الكوفيين من نحو لا تجزع ان
منفسا اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اي ان هلك منفس وان اهلك منفس وهو مع ذلك مردود
على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهل ان زيد قام اعني كل حرف لا يليه

وتأخر الشرط وتنازع فعل الشرط والفعلان فاعلان وظاهران مسلطان على الظرف اي في قسم ظاهر وهو التنازع الجاري على هذا يكون مفعولا به وبعد ما منصوب على الظرف بما سلطا
الى ضمير المثنى وهو عائد الى الفعلان والفاعل غير يجوز ان يكون ظاهرا او مقدرا او صفة المصدر وجزاء محذوف وتقديره واذا تنازع الفعلان في قسم اسم يظهر ذلك الاسم بعدهما
اسم ظاهر واقع بعد ما يجوز اعمال كل واحد منهما لكن الاختلاف في التفاوت للعطف والتفسير فقد يكون من الاعمال الناقصة والمستكن فيه سم رجع الى التنازع المذكور حكاية
الفاعلية متعلق بمقدر وهو جزاء وتقديره فقد كان التنازع واقعا في الفاعلية ومثل مررت وضرب ماض معروف وقت مفعول به واكرمني مثله عطف عليه وقد بعد عامل

قوله البصريين وفاعل
ضربني مضمر وعلى قول الكوفيين
مكرر فهذه الجملة مضافا اليها
في المعمولية عطف على الفاعلية
ومثل مررت وضرب جملة
فعلية وقعت مضافا اليها
واكرمني عطف عليها وقد
سقط عليه لا كرسة
مفعول ضربت محذوف
هذا لانه واما عطف
على ما سبق والمعمول عطف
على الفاعلية مختلفين بان
من تعلقين بالكون
المقدر مختلفين في الاقتضاء
بمعنى قول الفاعل
والثاني المعمول وبالعكس

الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقيق فهي لمن دالة على ثبت
وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بهذا الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني
الفعل الماضي فيكونا معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هدانا اي لو ثبت وتحقق ان الله
هدانا فان مع طلحة بن فاعل ذلك المقدر قوله وقد يجيء فان معا مثل نعم اي يجيء في الفعل والفاعل ما حذف الفاعل
وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع وانما حكم بعد نعم يجيء الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد الا افراد
الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المذكور عليه بقرينة
الكلام الكلي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية
كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ان زيدا قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز
لا واجب لذلك القائل وقد يجيء فان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني
زيد وفي المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين نحو قال الفعلان مضافا عدا او شبههما ليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائل ومضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت
زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال
ذلك لان بعض المضمرات لا يقع تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا او يستحيل
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو
مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول فيستحيل في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو بجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضربت وما اكرم الا انا وكذا الظاهر لو قع هذا الموقع
نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي ذكره البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى
المتنازع بالفاعلية والمفعولية فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما يجوز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول و
اضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاستثناء هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيدا وما قعد الا زيد
فيكون الا انا مستثنى من المتعدد والمقدر فيهما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فيهما قعد ولا يجوز ان يكون مستثنى
من نحو ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهر ولا مقدر فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد الا فيختل
له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الاول فلنحو الاول ما ضربت الا انا وما اكرم
الا انا اذ لا يكون اتصال الضمير مع الفصل بالا الا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خاليا عن العمل في
المتنازع وفي تابعه اعني الضمير كضربت واكرمت زيدا وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائبا عن المتنازع
الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو العامل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا
انا الذي بعد ما اكرم كما ظهر في الضمير بنيابته عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى
وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل الاخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد
ولا يستعمل مثل في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل
محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا القام مثل ما اضمار الكسائي في ما ضربا
بل افضوه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذف الفاعل مع الا له لانه الثاني عليه لانه هو كما ذكرنا على اعمال الثاني
في المتصل المرفوع يجيء مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياي جاز
ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذا المفعول يجوز
حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قد مررت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب
والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت بك قد مررت وقعدت فقول المص ظاهرا غير
وارد مورد وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت
واكرمت وبك قد مررت وبك قعدت قوله فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع اما ضربين اذ هما متفقان او
او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضرب واكرم زيد عمرا او يتفقا
المصنف هذا الثالث لا يتقيد بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية
وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا

او بالعكس

ويختار مضارع معرب والبصريون عامله وعامل مفعول بمصدر مضاف لمفعول والفاعل متروك وهو البصريون والثاني ان العامل الثاني مختار اليه والكوفيون اعمال
الاول عطف على قوله البصريون اعمال الثاني فان عملت فعل الشرط والضمير المتصل بالمبتدأ عائد الثاني الى العامل الثاني مفعوله واضربت مثل عملت الفاعل مفعول
به وفي الاول الى العامل الاول متعلق به وعلى وفق مصدر مضاف الى الفاعل وهو مفعوله والفاعل متروك وهذا الجار مع مجروره وقع حالا عن الفاعل اي
اضربت الفاعل في الاول حال كونه تابعا على موافقة الظاهر وعلى معنى انه صفة مصدر محذوف مضاف الى المحذوف وتقديره اضمار غير مطابق لفاعل عن الاول وقيل متعلق

بقوله اضربت الفاعل
انما
بالمعطوف عليه
محذوف بمعنى الا
وهو الظاهر
فعل الاضمار لا يحذف
هذه الجملة على ضربت
بقيته مع معلقاتها جزاء
الشرط وقدرنا مفعول مطلق
او مصدرا ومال على الفاعل
اضمرت وتقديره نحو
فيحذف الفاعل واضمار
او اضمرت حال الاول
لانه يحذف الفاعل في الاول
والكسائي متعلق بالعمل
وجاز ما من صرفه المستكر
في فعله عائد الى العامل الثاني
وهو مذكور معنى لا لفظا نحو
فان عملت الثاني على
صفة مصدر محذوف
وتقديره وجاز ذلك
لقول الشارح ومال كون
القول بخلاف القول
متعلق بخلاف وحذف
ماض معرب مسند
الضمير الى الاول والمفعول
مفعول به وان مرفوعا
واستغني ما من محل
الشرط وعمر مسمول
بهم فاعله وضمير راجع الى
المفعول ويراد عدد
بدلا من قوله وحذف
الاسم لان
في الكلام فضلا الا
ما حرف نحو شرط ولا جزم
وما نافية على فعل
مسند وحذف على جزم
الشرط او على تقدير
ان استغني بعد جملة
شرطية واظهر جملة
جزاء للشرط وهذه الجملة
على تقدير ان استغني

او بالعكس نحو ضربت فاكرمت زيدا فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازع عاملان اي فعلان
في الفاعلية والمفعولية مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما اشارا الى ذلك القسم في الفاعلية
والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع واحترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يقابلهما من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام
قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا
كما ان الكوفيين يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني لانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى
المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لوصلت بين العامل ومعموله
بالاجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذا العلة في غير العطف نحو جاءني اكرمه
زيد وكان يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اقرب الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني
ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول
قوله فان اعملت الثاني الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء وحذف المفعول في
الاول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو الغالب البصريين فكيف يكون حال الاول فقال
الاول اذن اما ان يطلب المتنازع له الفاعلية او المفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالمضمر من بضمير في الاول
فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربني واكرمت زيد ضربا واكرمت
الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندات ضربنني ويلزم
الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذف راس الاضمار قبل الذكر فانه كما قيل فكيف كان الشاعي الى
متعب مؤالا من سهل الواعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة
وان لم يجيء لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين
او الهندات ونقل المص عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول
مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين المتنازعين
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في علم الاصول وهم يجوزون هو
النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جيء بالمنفصل لتعذر
المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين
عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا من لزوم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
قوله وحذف المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول المفعولية فانه يجب حذف المفعول
وافق البصريون ههنا لكنا في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هنا ايضا كان اوجب للزوم الاضمار قبل الذكر
الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني
الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمت زيدا لا تقول ضربته واكرمته زيدا وقال المالكي يجوز ذلك على
قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذف
ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مسند والمفعول
الثاني مضاف الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول اذ زيدا في قولك اعطيت زيدا
درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف ولا
الاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في الشعر وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان
كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما نادى شي
بنا لاهله اي لا تخلنا اذ لا حذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبني وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا
قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر
لمشاركة الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه ثم سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر مطلقا في المفعول لا
يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما اشير اليه
هذا والحق ان بقاء هذا الاخير ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون ضميرهما

وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني مثل ان اعملت الثاني في الوجه المفعول عطف على الفاعل وعلى المختار متعلق بفاعل المفعول والامر في الاستثناء والمستثنى
منه واستثنى بحذف وفان لو قدر متصلا وتقديره واضمرت المفعول الى الوجه المختار في جميع المواضع التي تنازع الفعلان فيها الا في موضع ملتصق بان يمنع وجاز ان يكون
منقطعا وهو ظاهر وان ناصبة ويمنع منصوب بها ومانع الميل وتضمر مضارع مجزوم منصوب على انه معطوف على ان يمنع والمستكن فيه وهو انت فاعله وقوله مبتدأ
مضاف اليه ومضافا اليها الى القيس وكفانا ماض معروف وفي مفعوله ولم حرف جازمة والطلب مستقبل مجزوم بها والمستتر فيه وهو انا فاعله وقليل نعت كفانا
ومن لبنها متعلق به و
الثاني مجرور بها وهذه
الجملة مقول القول في موضع
من الاضمال انا اقتصرنا
بمعنى بكسر الباء ثم سكنت
الباء للتخفيف بخلاف
القياس والمسكن حاله
عائد الى القول ومنه الجملة
خبر مبتدأ وقل للتقليل و
مبتدأ مضافا
الى المسن متعلق لبس

معمولا حقيقيا كعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فنظهره هذا بيان
انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني حينئذ لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية والمفعولية فنقول
في الاول ضرب وضرب يضربان زيدا وضرب وضرب بالي الزيدين وضرب وضرب الزيدين وضرب وضرب بني هند او ضرب
وضرب بالي الهندين وضرب وضرب بني الهندات بضمير الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل
الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار
اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذف نحو ضرب بني وضرب بني زيد و
يجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحط بمطلوبه مع الامكان ان يشغل
بما يقوم مقام المطلوب ويجاهد حتى يتم له ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسببه عدم
تاثيره فيه مع القرب انه ليس بطالب وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني
طالب المفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير قوله فاذا قرنا كاسبه وقوله تعالى اتوني افرغ عليه
قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا لكان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال
الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فيظهر ذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعمول له
مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
قال المص لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت لا اضماره لانه لو اظهر تم مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في
الاصل ومطابقتهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لما في المعمول اليه وهو منطلقا ولو اضمر مفردا ليطابق
الموضوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي
حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعمول اليه اذ لم يلبس المخالفة بينهما قال تم فان كانت واحدة و
قبله فان كرتنا والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود نحو حسبني وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا وان كان المعمول
اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبتا اياه الزيدين قائمين وحسبتني وحسبتهما اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما
اياها هندا قائمة وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل قوله وقول
القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال لبس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفيين بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار
وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا يجوز ان يكون اعمل الثاني لم يلزم
محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزم شيء غير مختار بالانتفاء وهو حذف المفعول من الثاني
كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ الفاعل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة وكلفة له في ذلك الامر
دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يتم اذا كان البيت من باب
التنازع ولبس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو ينتفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا
مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان انتفاء انتفاء نحو
لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم
تشتمني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان
ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي القليل
من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال
منفيا اي ثبت ان طلبي القليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي
ان التناقض انما يحصل لو اريد ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف
الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمل وغيره
على السوية فكيف اذا كان غير المقصود مرجوحا فان قلت فالام توجبه قولهم لم اطلب اذا لم يكن موجبا لا قليل قلنا قيل لما الجحد
الجحد وف المدلول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل
اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف
نسيا كما في قوله تعالى بقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه
عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكنما اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدخول لنفسي ولعقبي

رج

يرجع اليه عند التنازع واعلم انه قد يتنازع الفعلان من المتعدي بان الى ثلثة غالبا فالجر نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على
اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه ما اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى
ان يقال واعلمته ذلك فتصل للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما
منعنا نحو لعدم السماع وكذا يتنازع فعلان يتعديان الى واحد بعضهم نظرا الى تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال
الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم
مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول
له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين
زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب عطيت والثاني من الثاني قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم
فاعله وتعلم فعل ما لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل ونائبهما يضم اوله في الماضي
ويكسر ما قبل اخره حتى يعم افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وتفعلل وفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل
اخره حتى يعم يفعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلثة لكونه اصلا للزائد وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد
بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثاني والثالث مفعولا علمت فكل
ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت للثالث من باب اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا
ومجرورا او جملة نحو علمت نحوي يدل عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لم يتصرف لزوم نصبه
على الظرفية او الجر به من نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كالا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا الا اذا
كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وقيل
وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهو في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم
كيف فعلنا بهم قوله او لم يهد لكم كيف فعلنا بهم وقوله او لم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم او لم يهد لهم اهلاكنا فيه نحو
نحو تبين لكم كيف فعلنا وما اجاز الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل خبر
لوجعين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بنوي ولا يحذف المبتدأ
الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجاز الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة
لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمنقول مضمون من قيام ثاني مفعولي علمت
مقام الفاعل قالوا لا تسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه مصادرة حالة واحدة مسند
ومسند اليه فلا يجوز وفيه نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني
ضرب زيد عمرا فاعجب يسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء اسند الى ذلك الشيء الى ذلك اللفظ
بعينه لم يجز وهذا انما يكون الشيء مضافا او مضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد وانا المتاخرون فقالوا
يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيد قائم لان النكرة يشعر الى انه هو الخبر
في الاصل والذي يدل انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك
بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز نحو علمت زيدا ابا لمع اللبس تقديم الثاني على الاول وهكذا
كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو قولك اعلمت زيدا ابا لمع فاذا التزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل
وهو في مكانه ولبس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل نحو
زيد ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمت زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المرتب في باب عطيت
اذا التبس مخافة نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا
مع انه لا شك في هذا كله ان قيام الاول في علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار
احق بصقبه واما في اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثاني والثالث لانه عالم وقيام الثاني في اعلمت بعد الاول
اولى من الثالث ولا يلتبس مع لزومه مركزه نحو اعلمت زيدا بابك قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام
الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما
الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما

ولابد للمتعلق من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس
من ضرورياته الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للتسمن فلا يقع في التسمن ادرب فعل بالاعراض لكونه عينا
فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بل المصاحب مع انه مع الواو
التي اصلها العطف وهي دليل الانضمام والفاعل لجزء الفعل ولو حذف فانه لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا
من ضروريات واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال طاب زيد نفسا لطيب نفس واما الحال فانها وان
كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه قوله واذا وجد
المفعول به تعين له اقامة مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا
مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب
استدلالا بالقراءة الشاذة لو لا ان عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت فقيم جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلابا وامثاله ومنع الجرجاني نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في اوتاد
الخيمة والوجه الجواز لا لحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط تقدمهما
على المفعول به وصفهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار
المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع وتجوز
نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن قيامي اي
يشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل
حتى يتمشى احتياج الفعل اليه ليصير ما كان مار لو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن
قولك ضرب بل يقال ضرب ضربا والضرب الفلاني ولان لفظ قال المصدر ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المجددة
في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقع ضرب شتى ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة
مجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عنده ليس
بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو نمت في دار ضرب اي ضرب فيها وقوله نعم كل ولتك كان عنه مسئولا
عنه مرفوع المحل بمسئولا المقدر المفسر بمسئولا الظاهر كما في قوله نعم وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولا المفسر
ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول ولا كثرة
على انه اذا فقد المفعول به لنسائوت نبوق في النيابة وتبعا بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن
بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر
والاولى ان يقال كلما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك دون الى اختيار قوله والاول
من باب اعطيت كما له مفعولان اولهما ليس بمسند واما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما
زيد عاط اي اخذ والدرهم معطوف في كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غير قوله ومنها المبتدأ والخبر والمبتدأ
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام وان لفظ مثل زيد قائم
وما قائم الزيدان وقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان
المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين الماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم
يجتمعا في حد فانه المص لكل منهما حد وقد منها ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمص العوامل اللفظية في حد المبتدأ بتوضيح
المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا والا ولا ان يطلق ولا يختص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب
عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بن بادة الباء ومن فكانتا معدومان وعن قولهم في نحو زيد منطلق وعمرو ان
عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظ ان لعدم تغيرها معنى الجملة
صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة منها الا التوكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار جملة الرفع هذه الصفة على
محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخذ من مذهب الاخفش المبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع
ووجه الاشكال هو ان لا ليس من العوامل ولا جار مجرى الزائدة فاسمها اذن ليس مجردا عن العوامل اللفظية وهو مبتدأ والا لم يجز الحمل
على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخذ بمذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل عن لا
محل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد

واصل مبتدا مضافا الى المبتدا والتقديم خبره ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار مثل قولك جاز ضرب غلام زيد بالجر مع ظهور التفاوت

خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو مركب مع اسم الا ان بقاءه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على من هب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تم سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ءانذرتهم مبتدا لتاويلها بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر المبتدا الثاني فبقوله مسندا اليه خرج الثالثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا هو حد المبتدا الثاني والخاء تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفنا له تقدير خبر لم يستقم اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم نفع فاعله كالا ما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله واقعة لظاهر احتراز عن نحو افائم الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر مقدم وزيد بالظاهر ما كان بارزا مستكن سواء كان مظهرا نحو افائم الزيدان او مضمرا كقولك ذكر الزيدان افائم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان وافائم الزيدون وهل حسن الزيدان والا فقر والكوفيون جوزوا رفع الصفة الظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجيب بان قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ما سوف على الزمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك قال رجل يقول ذلك لان بعد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قال رجل يقول ذلك ويخطئ يوم لا اصيد فيه اي يقل ويبعد رفعه كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم التضاد وربت عند ابي عمرو مبتدا لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر يجوز عند الاخفش والفراء قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن انه نحن ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تضمر مع فاعلها جملة كالفعل لا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا معه كالام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك في شيء بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقديرهما فعلا معهما واما العامل في المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته فالعوامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدا الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء اخر في المبتدا الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه والاسناد وحتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وبحكاه عن ابي عمرو وابي الخطاب وقال الكسائي والفراء هما يرتفعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد نحو كقوله فان طابقت مفردا جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلا او كونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقتها ما بعدها نحو اقائم الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدا الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء اخر وعلى ما اخترناه في حد العامل يرتفع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج المبتدا الثاني قوله واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر

[illegible] ويكون من الافعال الناقصة والمبتدأ اسمه وتقدم خبره وإذا استقر الحمل على الظرف يكون وتخصصت بأمر معروف والمستقر فيها فاعله راجع الى النكرة وتوجه متعلق به
وما صفة لوجه وهذه الجملة مجرورة محلا بإضافة إذا إليها ومثل مزيد كرر وتعبد مبتدأ وموصوف صفة له وخبره وجملة في موضع الجر لكونها مضافا إليها وأرجل مبتدأ وفي الدار خبره
وأم امرأة عطف على رجل وما مرفوع نفي وأحد مبتدأ وخبره ومنك متعلق به وشر مبتدأ وأمر مضاف معرفة والمستكن فيه فاعله راجع الى الشر وذا مفعول به مضافا وناب مضافا إليه
وجملة خبره وفي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ وسلام مبتدأ وعليك خبره وهذه الجملة الخمس عطف على جملة سابقة وهي لعبد مؤمن خير

هذا الامر اللفظي اعني العمل والثاني الامر المعنوي اعني تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ لا المطرئ عليه
واما وجوب الحكم في نحو قائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما
قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل
وقصد وايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين الفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم نحو
قوله ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان
اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي
امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا
فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل المفعول
بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع يجب فيها تأخيره ثم
يذكر المواضع التي يصح تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك
وارجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب في الدار رجل وسلم عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون
المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في
الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل
تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد
معرفته وقال ابن الذهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة
المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط نحو بر الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد
مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص
النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى فجاءوه بوسنه ناضرة لي ربها ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم
المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان قام رجل في الدار ولا انكر ان وقوع
المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا
يلتبس بصفته ثم تقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما النحوية على مذهب سيبويه كما يجيء في باب
الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعد عن الحرب وشر ما قال الجاهل الى مخترع قوب لثالث المبتدأ الذي
خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام ام رجل في الدار وهل
رجل في الدار وارجل في الدار ام امرأة وارجل في الدار وامرأة الخامس ما بعد واما الحال نحو ما اكثر الا وشخص يضربك والكاس بعد
اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها التابع الجواب عنه نحو قوله رجلا في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان الشيء
بالاسمية فالجواب بمثلها او وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر بر وشهر ثرى وشهر مرا يحيى وقوله امنة حجر لا فيك
وقوله تع وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في ما التعجبية في نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص
بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا
يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على محقق لو كفى الاختصاص لم اصل من الحكم من
الخبر فجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان المختص في الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص
الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يجمع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لا يتعين
كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كان
مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكرنا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة
معرفة المتكلم يكون احدهما في الدار لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة لعدم لفظة ام الدالة
ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر ههنا يختص به المبتدأ قوله وفيها احد خير منك ان وجد التخصيص فيه
ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقول احد وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائرها اشاله
وانت اذا قلت احد خير منك فالمفهوم ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم
بشيء وكيف ذلك مع الخصوصية العموم بل نحن ان بقي اما جاز ذلك لانك حينئذ الحكم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت

والخبر مبتدأ وقد يكون من الافعال التامة فيستكن فيه اسم عائد الى الخبر جملة خبر والجملة خبر المبتدأ ومثل زيد ذكره وزيد مبتدأ وابوه خبر مبتدأ ثان وقائم خبر الثاني
مع خبره خبر الاول والجملة مضافة اليها وزيد مبتدأ وقائم باسم معرفة وابوه فاعله والفعل مع فاعله خبر له والجملة عطف على قوله وزيد ابوه قائم وقد لا تنفي الجملة بين مبتدأ اسمها
وفي التاج التمهيد وهو معرب لبيد الفراق فقال لا بد من هذا الافراق منه وخبرها محذوف ومن عائد متعلق بمحذوف والجملة خبر ان الشرط محذوف خلفه فعل الفاء وصلة
وتقديره وان كان الخبر جملة فلا بد فيها من عائد وجاز ان يكون عطفا على قوله والخبر قد يكون جملة وقد يجيء مضارع مجزوم والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الفاء

بعد الخبر به على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه واما اذا ابهمت ان حكم على الواحد حكم على
كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه كل فرد فرد وكذا كلمات الشرط نحو من جاءني فاحسن اليه فانما حصل الفائدة فيها بسبب التعيين التعيين الحاصل من
العموم لا بسبب تخصيصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط
اذا رفعت بالابتداء دون الشرط فاما اذا تخصصها ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان
الناس ثقته ورجاءه فانت ثقتي ورجائي وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ
لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام
مخصوصة بالكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعول له او الظاهر فقولك من جاءني
قمت اي ان من جاءني اي ان انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت
فهذا مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر والمفسر بالظاهر وكذا ما في
نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلم عليك انه مختص بنسبته الى المسلم
لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مقدر
في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل ويلك ويلك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرناه ويلك لك لكان خلفا من القول بل المراد
مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب
انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم والتنبيه والى ما هو المراد اذ لو
قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما يذهب اوهام الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انحرف
ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله
والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول تذال مصونات الدموع استواكب هذا مع ان سلم لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر
سلمت لان سلمت مشتق من سلم عليك كما يبت من بيتك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام كما ان بيتت وسبحت بمعنى
قلت بيتك وقلت سبحان الله فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما قرر المصنف ينبغي ان يكون معنى
سلام عليك قولي اللفظ سلام عليك وايضا كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما والاصل
سلمك سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما تقرر
دوام نزول سلامه الله عليه واستمراره دل النصب الدال على الحدث فرفعوا سلام وكذا اصل قيل لك هلكت وبل لك هلكا
فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغرضهم في الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد
وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر
كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل
ابهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا في قولك
ان زيدا عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو الجزء المسند المغاير للمبتدأ
المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى لا مرحبا بكم واتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم ايما زيد فاضرب به وقال تغلب لا يجوز
ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز ان لا منع قوله فلا بد من عائد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ
معنى او لا فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقول ان زيدا منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها
هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام
مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا
الغرض ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع
وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين سنة اي
الكر منه لان جزء نفسه فيشمل الضمير فيحذف الجار والمجرور معا فاذا كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان
بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز
ان يكون حالا من الضمير المذكور في الخبر والعامل فيه الجار البر الكر كائنين بستين كائنا منه قال الفراء ويجوز ذلك قياسا اذا كان الضمير
منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخذها
رابعة تعود قال لان كلام نعت بمعنى الجد اي ما منهم احد الا ضربت وقال الشارح ليس هذا بحجة اذ لعل موجب تقييده تعالى بجد

[illegible] موصولة اي الخبر الذي له موصوفة اي جزء وقع ماض معرفة والمستتر فيه فاعله عائد الى ما [illegible] ان فاعل وقع والجملة صلة ومفعولها وهو مع صلته [illegible]
متضمنة معنى الشرط فالاكثر مبتدأ ان فقول اكثر النحويين يحذف المشار واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه ثم حذف المضاف اليه منه وعوض عنه الالف واللام فصار الاكثر
والاكثر وكرر اسمها عائدا الى ما ومقدر خبرها او بالجملة متعلق به وهي مع اسمها وخبرها خبر مبتدأ ثان بتقدير المفرد اي لتقديره بجملة والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ
الذي تضمن معنى الشرط فلذا دخل الفاء في جوابها

تقول في زيد ضربت فان زيدا الا مضروب به ثم بقي له لا تاثير للجملة جواز حذف الضمير مصرح والسماع في غير ذلك ما في المجرور نحو
قوله تعم صبر وغفران ذلك من عزم الامور اي ان ذلك منه والثاني المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال نحو لبست
وثوب لنسيت وثوب لجوا وبصفة محلا نحو يهدا انا ضارب ولا يختص مع كونه مسماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع قال يحذف
لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز
حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا عمدة للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعم
اهل الذي يعبث الله بهم ولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في الخبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء
الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة اقبح منه في
الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضروريا ته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا
المبتدأ [illegible] ما قال سيبويه يجوز في الشعر بل الضعف وهو غير ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع التفخيم جاز
[illegible] قوله تعم الحاقنا الحاقنا اي او وان لم يكن فعل سيبويه يجوز في الشعر وشرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن
بتارك حقه ولا منسي معن ولا متيسر يجز منسي وان ارفعه فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان
لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة
او شكت حبال الحوبة بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قائم ابوه ظاهرا اذا كان زيد مكنيا بابي
ظاهر قال الله تعم ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا يضيع اجرهم ومنع بعضهم في غير التفخيم
مطلقا لا وجه له مع ورود قوله وما وقع ظرفا لا كثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكر مجرورا في جميع
الكلام حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعني الخبر لما كان هو المبتدأ
في نحو زيد قائم او كان هو في نحو زيد واجب امامهم ارتفاعه ولما كان خلافه له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال
في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خلافه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم
الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظا اذ معنى الفعل الشيء لا توجب نصبه
وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك
وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر
ينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخص منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا
كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهند اي من
يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وضرب وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد
لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن مالك يجوز بجواز ولا شاهد له واما قوله تعم فلما راه مستقرا عنده فعناه ساكنا غير
متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف
والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك الحذف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم
الفاعل في نحو انا مار بزيد لشبهه بالفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى واتم للقياس على نحو الذي في الدار زيد
وكل نجاة في الدار فله درهم فالمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما بان وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل
في خبر المبتدأ ان يكون مفردا ولنا منع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضب فنسبته امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب
شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون ضمنا او اكثر لا خبر واحد فالتقدير زيد ضرب غلامه
زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلتم لكنه نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب
الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما
الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر له متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء فاما
امك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب
بعد ان لم يكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف
معمول نحو زيد خلفك واتفقا فعند البصريين على وجوب تقديم الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيرهم هو للعامل
المقدر لان الظرف جامد لا يلائم الفعل في تركيب مثل فاء اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا
الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الاقتصار حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف

[illegible] الظرف في الجزء على الظرف [illegible]

لانه

لانه يؤكد كقوله فان فوادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب
عند الحال كقوله تتم في الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه يجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول
او مبتدا او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر بقوته بالاعتماد كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وكذا الى اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تتم ومن آياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر واما قوله اخطأ بنا
سلمى بن جندل تهدد كرا باي شرط الجالس فلاعتماد الظرف قيل انما جاز ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله ويجوز
ان يقال لجميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدا اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالموضوع مبتدا مقدم الخبر وعند
الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا
يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لا بالابتداء لتضمنه معنى الفعل
ليس بشيء لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء
ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدا لكنه لما جاز عمل الصفة بلا اعتماد قوي ان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت
الاجماع على جواز نحو في داره زيد يمنع تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيد دال على
ان زيدا كان مبتدا والا لانتصب ومنع بعض البصريين من نحو داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدا حقه
التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي والا لوجب جواز ذلك كما
ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب لا اصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وجيز ترتيبه معه كاسم واحد ترتيبه
التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في كفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا
عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلاثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت
نحو الليلة الهلال القائل ان يعلم اضافة معنى اليه تقديره نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شر يعمر وقوله اكل عام نعم تحوونه
اي حوانه الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك الكوكب الليلة قال الله تعالى لبس لو تعلمها كاذبة على تاويل لبس
في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسنوا لا بمعنى زمان خاص واسم العين عاما نحو اي ليلة لقيت كوكب وحتى يكن رجل
ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلق لو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو
في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم تنظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان
نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والشهر اذا كان الشهر اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع التنكير المناسب للخبر ويجوز
نصب هذا الزمان المنكر وجوه بني نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجوز صمت
في يوم الجمعة بل يوجبون النصب خلافا للبصريين والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادته التبعيض وان كان الزمان
معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجبه الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة
فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو خرج يوما او في
يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تتم الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس للاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع
الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في
امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب ودارك مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند
البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين
بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارك امامك وذلك
لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الا جبير بل امامها خلافا للمبرد وسائر الكوفيين غير مكان واذا كان
المكان في موضع الخبر عن عين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه جاعلا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومن امامك
جوز رفعه في الشعر والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال من لا يستعمل منه الا ما استعمله العرب فلا تقل هو مني مجلسك و
متكاؤك بل ومربط الفرس تقول ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكانك متكاؤك بدون ذلك
ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد ومما استعمله العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة
اي كذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب فورد وا والعيوق مقعد رابئ الصبح
فوق النجم لا يتطلع اي عال مشرف كالاسين على الناس من فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كيلا يخونوا قال بعضهم ما كان من
هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار يجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان

واذا كان الشرط والمبتدأ اسمين مشتقين جزء وعلى متعلق بهما لصدر الكلام جملة معترضة من جزء ومبتدأ وخبر صفة لمبتدأ او نعت صلة او صفة لمبتدأ او نعت صلة او صفة لمبتدأ او نعت صلة او

وإذا تضمن ما من معرف والخبر ما علم المفرد صفة وما موصولة وخبره وصدر الكلام مبتدأ والجملة صلة المفعول تضمن الضمير الراجع إليها ومثل ابن زيد يعلم وجهه
مما تقدم وإن كان ما من المنكر بنا اسمه عائدا إلى الخبر ومعتمدا خبره ولو متعلق بر مضمر يرجع إلى المبتدأ ومثل في الدار رجل ظاهر وجهه مما مر والجملة عن وكان معها
لم عطف على الجملة الشرطية والمتعلق جار ومجرور وقع خبرا لكان المقدر دل عليه قوله أو كان فضمير اسمه في المبتدأ متعلق بكان المقدر وجاز أن يكون جر مبتدأ أو المتعلق
جر مقدما عليه في المبتدأ متعلق بما تعلق به متعلقه بنا المعنى على الأول وكان متعلق الخبر ضمير في المبتدأ وعلى الثاني وشيئ متعلقه جر ضمير في المبتدأ وصدر

قوله من أبوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما أو نكرة هي فعل التفضيل مقدم على
خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان والمثال المنقول
عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاءك وإنهم قام ومن قام فقد وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك لما
يغير معنى الكلام مرتبة القصد لأن السامع يبني الكلام بالمغير على صلة فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع
بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيشوش ذلك ذهنه وكان حكم المضاف إلى أداة الشرط
أو الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم أقم لأن معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف والا لم يجز تقدمه على
ما له الصدر قوله أو كانا معرفتين أو متساويتين ليس على الإطلاق بل يجوز المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويتين مع قيام القرينة
المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد وذلك لأنا نعرف أن الخبر
محط الفائدة فإذا كون فيه التشبيه الذي بين كون الجملة لا جملة فهو الخبر كقولك أبو يوسف أبو حنيفة أي مثل أبي حنيفة ولو أردت
تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف هو الخبر ومثله قول أبي تمام لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأريج الجنى اشتارته أيد عواسل
أي بنو أبنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الأفاعي قوله أو كان الخبر فعلا له أي فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ نحو يد قام
فإنه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فإن قيل فليجز إن كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا فلا يشتبه المبتدأ بالبدل
من الضمير وبالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة أو يقول منع ذلك حمل على المفرد مع أنه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم
وقوله وأسروا النجوى الذين ظلموا أن كثيرا والذين مبتدأ ان مقدما الخبرين ويجب تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء نحو الذي
يأتيني فله درهم نظرا إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب أيضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق إن أن صدر الكلام
ويجب تأخير الخبر إذا جاء بعد إلا لفظا أو معنى نحو ما زيد إلا قائم وإنما زيد قائم لأنك إن قدمته من غير إلا انعكس المعنى
كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز تقديمه مع إلا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ
بلام الابتداء نحو لزيد قائم أو كان ضمير الشأن للزوم تصدرهما قوله وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل أين
زيد أو كان مضافا إلى مثل في الدار رجل أو المتعلق ضمير في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا أو خبرا عن إن نحو عندي
أنك قائم وجب تقديمه هذا بيان لموجب تقديم الخبر وإنما قال الخبر المفرد لأنه إن كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي
صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من أبوه إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن يقع صدر جملة من الجمل
بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وأخواتها وسائر ما يحدث
معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال إن من يأتيني أكرمه وأما قولهم علمت أنهم في الدار فإن الفعل لما كان من أفعال
القلوب وليس أثرها المعنوي بحيث كأفعال العلاج فإنها محسوسة الآثار كالضرب والشتم جوز تقدمه على الكلام المصدر
بإذا الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع أن تقدمه كلا تقدم إذ معنى ظننت زيدا قائم في الدار ومنع من العمل فيه
ظاهر احترازا للفظ المقتضي للصدر وأما قولهم الذي ما يضرب والذي أن تضرب يضرب فإن الموصول وإن كان مع الصلة كالكلمة الواحدة
إلا أنه لا يؤثر في صلته معنى نحو قولهم زيد من أبوه وعمرو في دار من هو وأجاز بالجواز لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر
له ليس هو معه أيضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فإن قيل كيف الجمع بين قوله هنا ابن مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالأكثر
أنه مقدر بجملة قلت لا شك أن لفظ ابن اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة أو بالمفرد فابن في ابن زيد مفرد واقع موقع الجملة
على الأصح فيصح أن يقال أنه خبر مفرد وإن كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ أما مع الخبر
نحو غلام راكب زيد أو بدونه نحو غلام زيد راكب قوله وإذا تضمن الخبر المفرد اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفرد إلا
كلمة الاستفهام نحو من زيد ومضاف إليها نحو غلام من زيد قوله أو كان مضافا إلى كان الخبر إلى تقديمه مضافا إلى المبتدأ نكرة على
ما ذكره قبل في جواز تنكير المبتدأ إن تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والأولى
أن يقال في إيجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكرة في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء أن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة
استعمال الظرف خبرا فلو قيل وقوع الظرف خبرا عن المنكر لضمن ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه
يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يوقع اللبس ولا يعينه الخبرية إذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون
رجل خبرا عن قائم أو بدلا منه وأما الظرف فإذا تقدم تعين الخبرية بسببه نصا بلفظه أو محلا هذا كله على مذهب سيبويه
وأما على مذهب الأخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس إذن من هذا باب وقولنا في الأغلب احتراز
عن نحو قولهم أمت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فإن الأغلب تأخير الخبر

الجملة أيضا عطف على الجملة الشرطية مثل من ذكره وعلى الجملة متعلق بخبر محذوف تقديره ومثلها مبتدأ مضاف إلى ضمير عائد إلى التمرة ومثل مبتدأ من مثلها أو خبر إذا على مجاز وعن أن يجيء متعلق بخبر مثل عندك أنك قائم فأبو يوسف مثل أبي حنيفة الدار رجل وجب تقديمه أي تقديم الخبر جزاء لقوله وإذا تضمن الكلام الآن على تضمن الكلام

وقد يتعدد مضارع معروف والخبر فعل ومثال مركب وزيد مبتدأ وعالم خبره وعاقل خبر بعد خبر وقد يتضمن مضارع معروف والمبتدأ فاعله ومعنى مضارع
به مضاف والشرط مضاف إليه وفتح مستقبل معروف ودخول فاعله مضاف إلى الفاعل والخبر يتعلق بالدخول هذه الجملة عطف على قوله وقد يتضمن وهو معطوف
على قوله وقد يتضمن وهو معطوف على قوله وقد يتعدد الخبر وذلك مبتدأ إشارة إلى المبتدأ والاسم خبره والموصول صفته وبفعل يتعلق بالوصول وظرف
عطف عليه

ما ذكرنا قبل قوله والمتعلقة ضمير في المبتدأ أي لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق من الخبر فقولك على التمر خبر والجر وحده ويجوز أن
يريد بالخبر ذلك المقدر لأن الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لأن الجار ليس متعلقا في الحقيقة بل بسببه تعلق
المجرور بالعامل القاصر يعني إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع إلى الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها
زيد على التمر لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمر زيد مثلها جاز تأخير
الخبر عن المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صفته نحو زيد على التمر مثلها إذا انفصل بين الصفة والموصوف جاز فإن تقدم المفسر
المتعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير وتأخر الخبر عنه نحو في الدار مالكها نائم جاز عند البصريين وعندهم هشام من الكوفيين
خلافا للباقين وكان المانع نظرا إلى أن المفسر مرتبة التأخير لتعلقه بالخبر وليس شيء من التقدم اللفظي كاف في صحة عود
الضمير إلا نزلا إلى قوله تعالى وإذ ابتلى إبراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيد غلامه ضارب لأبي نحو زيد غلامه
ضرب فكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله فكأن مفعوله متأخر بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابهة والأول الجواز
في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله أو عن أن يعني أو كان الخبر عن أن مع اسمها وخبرها بدأ إذا كان أن مع صلتها
مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم أن أن مع صلتها فاعل عند أبي علي إذا كان الخبر ظرفا وإنما تعين تقديم الخبر لئلا
يلتبس بأن المكسورة لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر أن المفتوحة فاظرفا نحو أن زيدا قائم عندي أو غير ظرف نحو أن زيدا قائم
حتى لا يشبه المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع التخفيف اللبس لكون الموقع للمكسورة لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة
كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر أن اللبس أيضا إذ ربما يظن أنه خبر بعد خبر لأن المكسورة
أو يظن في الظرف تعلقه بجزاء وإذا تقدم الخبر على أن عرف أنه خبر المبتدأ وأنه ليس في حيز أن المفتوحة إذ هي حرف موصول و
يجيء في باب الموصول أن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا يجيء خبر المكسورة لأن لها الصدر فإذا تعين أن المقدم
خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح أن يكون مبتدأ لأنها جملة والمبتدأ مفرد تعين أن ما بعد الخبر هي أن المفتوحة لا غير
وإذا كان أن المفتوحة مع صلتها بعد أما نحو أما أنك خارج فلا أصدقه فإنه يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط أن
الجملة التامة لا تتوسط بين أما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وأيضا يجب تأخير المبتدأ الذي بعده إلا لفظا نحو ما قائم
الا زيد ومعنى نحو إنما قائم زيد لأنك إن قدمته من دون إلا انعكس الحصر وإن قدمته مع إلا يجيء لتقدم أداة الاستثناء
على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تأخيره وجب
التقديم كما إذا قصدت بيان أنك من تميم لا غير قلت تميمي أنا نحو قولك تميمي أنا إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما
تقدم له الخبر قوله وقد يتعدد له الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم أن تعدد الخبر إما أن يكون بعطف أو بغيره فالأول نحو
زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لأن كلا منافيا تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا الخبر عنه بالعالم
غير الخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لأن الأخبار المتعددة إما أن تكون متضادة أو لا وليس وإن تعدد لفظا ودل معنى من
هذا في الحقيقة نحو زيد جائع تائع لأنهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تأكيد للأول فإن لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور
الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فهي على ضربين إما أن يتصف حينئذ المبتدأ ببعض تلك الأخبار والجزء الآخر بالخبر الآخر أو يتصف المجموع بكل واحد منها فالأول نحو قولك
لا يلتبس هذا أبيض سوداء وليس هذا في الحقيقة ما تعدد فيه الخبر لأنه مثل قولك هما عالم وجاهل إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل
واحد من عالم وجاهل لا يرجع إلى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل وأما الضمير في كل واحد من أبيض وأسود
فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له إفرادا وتثنية وجمعا كقولك وهما أبيضان أسودان وهم بيض سود وإنما جاز
ذلك مع أن المراد بعضه أبيض وبعضه أسود كما أن المراد بالأول أحدهما عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي
الأول فإن كل واحد منهما مستقل عن الآخر وإذا جاز إسناد الشيء إلى الشيء مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع
قيام القرينة نحو هذا أحسن الغلام بنصب الغلام وجره فلأن يجوز إسناد الشيء إلى الشيء مع أن المسند إليه في الحقيقة جزء المسند
إليه في الظاهر وهذا كما يقال النار يخرج حمراء ظاهر قبحه ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجهه نصبا وجرا وأما الثاني أعني
ما اتصف فيه المجموع بكل واحد نحو هذا حلو حامض فلا إشكال فيه لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ
إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لأنه أمزج المتمازجة في جميع أجزائه وانكسر أحدهما بالآخر وحصل بالانكسار
كيفية متوسطة بينهما واعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين
تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله إلى الملك القرم وابن الهمام وليث

من تقدم الخبر لتعلقه بالمبتدأ إلى الحصر

دار البصريين يرجع بعده بعد الصلة إلى الصلة
بعد الخبر ثم

لأن المكسورة يجوز أن تكون مبتدأ والخبر بالمتوقع
والمبتدأ المفتوحة والتقدم الخبر على
عرفت أن الأصل أن لا يكون بعد
أن المفتوحة لأن الخبر لا يتقدم
ولا يصلح إلا المفتوحة وإن
أن لما زيدا قائم عندي
ليس المفتوحة بالمكسورة

كما إذا
قصدت بيان أنك من تميم
خبر يفهم من
تميمي أنا

ثم

او النكرة معطوفة على الاسم الموصول او الموصوف صفة وبها متعلق بالموصوف والضمير في بها يرجع الى الفعل او الظرف مثل الذي هو مولود وبان مستقبل مرة
والمستكن فيه فاعله عائد الى الذي وفي مفعوله واو في الدار عطف عليه الجملة صلة ومعها مبتدأ وفلله خبر مبتدأ ثان مقدم عليه لانه مضاف اليه ودرهم مبتدأ ثالث
منه والجملة خبر المبتدأ الاول وفيه معنى الشرط ولذا دخل الفاء في اولها وكل مبتدأ مضاف اليه ما يتبين نعت له واو في الدار عطف عليه فلله درهم مبتدأ مؤخر
ذكره والضمير في قوله يرجع الى المبتدأ وليت مبتدأ ولعل خبر ما نافية وبالاتفاق متعلق به ولحق ماض معروف وبعضهم فاعله ومضافا الى ضمير يرجع الى النحويين

وان مسعوله وبها مفعول ثان له والضمير في بها راجع الى الليت لعل

الكنية في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا
حلو وحامض ولما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا
اي احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف
والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل ما نافيان باتفاق
والحق بعضهم ان بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما
القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال اكفرتم ويجيء علة الامر
بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور هنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما
بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم
الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة
كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم
فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل
موت تفرون منه بل فاكهة اذ رب موت فر منه الشخص فالاقاه فذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا فاء نوع اخر منه فالمعنى
هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد
يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي
قد اتاك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل والظرف فقط لكن الموصول والموصوف
لكلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما
كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية لانه دخل في معنى الشرط وكذا
كان حق الصلة الا يكون الا فعلا مستقبلا لمعنى كشرط من وما الا انها لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل
ما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبلا لمعنى كقوله تعالى وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا المؤمنين
وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء من حيث ان الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي
يأتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط
والجزاء ففي قوله قل ان الموت الذي تفرون منه الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من
نعمة فمن الله تعالى كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط
ان شاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل والظرف والجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني او اما مل او في الدار فله درهم
وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى كل نحو رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل
وان كان مضافا الى غيره وصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف
بعبر الثلثة المذكورة نحو كل رجل عاقل فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غيرها ذكرنا من المبتدأ ولا خفش يجيز
زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد توجد واقعد وقائله نحو لان فانكح فناكم واكرمنا الحسين خلوكما هي وهيا وسيبويه يأول
مثله بجواب نحو لان فانكح قوله وليت ولعل ما نافيان باتفاق جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا
ما نذكره وذلك لانه انما دخل الفاء لما يشبه المبتدأ الكلمة الشرط وبينها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك المنسوخ
يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ
العرق في الشرطية جاز ان يدخلوا لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية والحق المالكي
بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسمها كما يجيء في
الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها اجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع
المشابه لها اجرى ما اجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الفاء بشيء الا فلا دام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء
الا في الضرورة فيضم مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملتها وذلك نحو قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بهما اي الحق ان في المنع من دخول الفاء
ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل ما نافيان نقل العيني وابو

عالم
خلوان
نسبة في الملك كرونه في الكرم كالاب
من العجب س

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا مثل الفعل لقيام قرينة جوازا بعد حرف النحو ولا حرف جزاء واسم بمعنى المثل مضافا وقول مجرد وجوبا جزاء وبالاضافة مضافا الى المستقل
والهلال خبر مبتدأ محذوف وذا اى هذا الهلال وذا بمنزلة منقسم وقد مقسم بعد الجملة فى محل النصب لانها مقول القول والخبر جوازا عطف على المبتدأ جوازا
ومثل مرذكره وخرجت ماض معرف مسند الى تاء الفاعل فاذا للمفاجاة وهى كلمة تنبه بمعنى الوقت كالسبب ناصبا اليها والجملة مضافا اليها مخصوصة بعض الاوقات
يكون ناصبا لفعل مخصوص ساد وهو فعل المفاجاة الجملة ابتدائية والتسبيح مبتدأ مخبر محذوف وهو ماض مبتدأ خبرا وهو جوبا وهذه الجملة اضيفت اليها
وتخبر مقول قصة ذا جاهم
وعبتهم وعن الزركشى انه
قال اذا التى للمفاجاة فى
نحو قولك خرجت فاذا
زيد قائم مكان بدل
اذا الكلام تم بقولك
فاذا زيد كما تقول
فجئت فاذا زيد وتم
واختلف فى الفاء فقيل
زائدة وقيل للتعقيب
والعطف اى عقيب
فاذا جاء ثم حضور بل كذا
فى بعض شرح هذا الكتاب
والفصل وجوبا عطف
على جوازا وفى موضع جزم
ما موصولة والتزم
مجهول وفى موضع
متعلق به والضمير
فيه يرجع الى الخبر وغيره
مفعول ما والتزم نعله
مضاف الى ضمير يرجع الى
الخبر والجملة صلة لما
الفاعل منها محذوف
وهو مع صلته مجرور
بفى متعلق بفعل مقدر
وتقديره ويحذف الخبر
محذوف وجوبا اى حذفه
واجبا فى الكلام الذى
التزم خبر فى موضع
الخبر عبر جبان ان كان
وجوبا مفعول من لفظ
وفى بمعنى اجبا وما مصدرية
وتقديره وجب الحذف
وجوبا الاجبال الذى عبر
الخبر فى موضعه مع قرينة
تدل على حذفه وتقديره
ذكره ولولا امتناع
لو بجر عبره وزيد مبتدأ
محذوف الخبر وهو موجود
ولكان ناقصة وجاز ان تكون
تامة بمعنى ثبت وكذا فعل
بمعنى مثل او الجملة جواب لولا
وفى ادخل اللام عليها و

البقاء وابن يعيش ان الجواز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل ما ذكران بانفراد لا وجه لتخصيصها
بل كل ناسخ فلا ابتداء هكذا استوكما استكنى وما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل الزوم انما فرق ذلك
لان ما بعد هذا الفاء الخبر انشائية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتمل ان ذلك ليس بشئ لصحة
قولك ان جاءنى زيد فاضربه قال تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس
فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدأ بعد ام قرينة جوازا كقول المتنبى الهلال والله والخير جوازا نحو خرجت فاذا التسبيح وجوبا
فيما التزم فى موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته وامر ان لا فضل كذا المتنبى البصر الهلال قد
ذكرنا ان لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطعت النعت الرفع كما
فى نحو يا بؤسا لجهد اهل الجهد والاول اولى وبيحذف فيه لجهل ان كان فى الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجئ ولو
ظاهر المبتدأ يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال نعم الرجل زيد بان تقدره دون زيد وفيه نظر على ما يجئ فى بابه قوله
جوازا او وجوبا نائب المصدر اى حذفا او جوازا واجبا طاف فى قوله اذا التسبيح المفاجاة واختلف فيها فقيل عن المبتدأ انها ظرف مكان فى
قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ الذى بعدها اى فى المكان التسبيح فقول على هذا مرت فاذا زيد عنده متعلق بكائن
وشبهه من متعلقات الظروف العامة يجئ على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف وذا الخبر اذ لا يضاف من ظروف
المكان الى الجمل الا حيث يجوز ان الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد فى جميع مواضع اذ المفاجاة اذ لا معنى لقولك فى المكان
التسبيح بالباب فى تاريل قولهم خرجت فاذا التسبيح بالباب وقال الزجاج ان اذ المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون فى قولهم
اذا خرجت فاذا التسبيح خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حضور التسبيح اى ففى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون
خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير بسادد مسده اى ففى ذلك الوقت التسبيح
بالباب لدلالة القرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعاطف محذوف على ما قال المص اى
ففاجات وقت وجود التسبيح بالباب لا انه زائد لا اعتبار فيه اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة وان
اذا الفجائية غير متصرف على الصحيح ونقل عن ابن برهان ان اذ المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ فى نحو فاذا التسبيح محذوف بالاتفاق
واما الفاء الداخلة على اذ المفاجاة فقيل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعل مراده انها فاء السببية التى المراد منها لزوم ما بعدها
لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة التسبيح لان ثم الزوج وقال الملازى هى زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هى
للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم فى موضع غيره يقال الزمه الشئ قال الزم اى قبل ان
اى فى خبر التزم العرب ذكر خبر الخبر فى موضعه فيحذف الخبر وجوبا فى موضع يكون فيه القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر لفظا
سادا مسد ذلك الخبر هو فى ان يعنى ابواب على ما ذكر المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هى
الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما فى قوله اولئك
سواء لم يسئ وهو قريب من مذهبه من ان الظاهر انها لولا التى تفيد بامتناع الاول لامتناع الثانى كما يجئ فى حروف الشرط
دخلت على لا كانت لان مدلولها معنا لكونها حرف شرط ينتفى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان
كما يجئ مع غيرها من حروف النفى فقولنا لولا على لك عمر لم يوجد على لك عمر فينتفى الاول اى انتفاء وجود على لانتفاء ثبوت عمر
ثمة كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى كما افاده لولا فى الاول ثانى شتمنك كما مر فى بيان قوله فلولا ان ما اسيء لاذنى
سيئة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لولا الداخلة على لا ان الفعل بعد لولا
اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر فى باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا لا يدخل على الماضى فى غير
الدعاء وجواب القسم الا مكررا فى الاغلب كما يجئ فى قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعد مبتدأ
ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبرا كما مر ان ابان يد فقابه لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ فى الاغلب كما فى لولا على لك عمر
فخبره محذوف وجوبا لحصول شرط وجوب الحذف احدها القرينة الدالة على الخبر المعين وهو لفظ لولا وهو موضوع لتدل
على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانى
اللفظ الشائع استعماله الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعل قال قائل ما شئت لما جئت ابغنها هلا دمت بعض
الاسماء تورد ولا ورد ذلك الى قدر مهم لولا جدت لا عن ربه لحمد وذا اى تلك الحمد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدأ
يكون مصدرا صريحا نحو ضربى زيدا وبعض المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ايضا اليه كما يجئ زيد ابا نحو
اخطب ما يكون اى كون واكثر شرب السويق ملتوتا ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربى زيد او الى المفعول نحو

ضربي زيدا وإليهما نحو تضاربا وبعد ذلك حال منهما معلق المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة
ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علي بن يدكان ذا مال وبقي سمع انفي زيدا يقول ذاك اي سمع انفي كلام زيد على حذف
المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال ما اقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية لئلا تكون واقعة غير موقعه بنكر وجوز الكسائي
تجردها عن الواو ولو قوعها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى فيّ ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر
المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستغراق في خبر مثل هذا المبتدأ اقول ذهب ابن
درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضرب قائما وهو يفيد ان الزيدان عندهما
وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر
بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ماضرب اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب
البصريون الى ان الحال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل
على بطلان مذهب الكوفيين ان كلامهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا
المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش بيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على
القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة مخصصة ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من
استغراق كل لهم نحو اشرب الماء يا بن والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حالة وكذا اقول قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة
ان النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص
نحو اشرب اللحم واشرب الماء لان شربي الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر وغير مقيد عند البصريين
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون
المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام خصوص
الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر فليس تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه
ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما وما يفسد مذهب الكوفيين خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم
ما يسد مسد الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده
لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت فلو حملنا على مذهب
الكوفيين اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات
مثلا وغير ملتوت الفرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف
المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان بقي اذا كانت
قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره ما لك وزيدا ما لك وما لشأنك زيدا
هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده
بقيد الا بعد حصوله واللفظ الذي سد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما وليس اذا الاستقبال فيه بل هو للاستمرار كما في قولهم واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون
ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فيقال اذا كان قائما ثم حذف اذا
مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم
مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان
مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو
كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذ مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما
ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا ما وقع غيرهم فيما لزمهم الزامهم اتحاد العامل

في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة لجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين فنقول تقديره ضربي زيدا
حاصل قائما او الحال حاصل في صاحبه ضربي هو اياه او زيدا فنقول حذفنا الكائن او الحاصل العامل في الحال لكونه عاما
لجميع الافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك او في الدار لمشاهدة الحال الظرف المحذوف كليهما واجب لقيام الحال او الظرف مقام العامل
كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال الشاهد مسندا لخبر عن افعل المضاف الى ماء المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب
ما يكون الامير قائما هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاول اجوزه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله
قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا مثل المجاز
يوذن بالمجاز ويجوز ان يقدر في الفعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع
ماء المصدرية مقام الظرف نحو قوله ما دمت شارقا فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائما اي اوقات كون الامير قائما فيكون
قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائما وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة مع
يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ماء المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد
من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بغير القيام واجازه الزجاج وهو الاول
لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك بالنسبة الى ماء المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة
العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون
وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرح بمعنى لم يحتج الى تقدير الخبر وكذا مع الواو
التي بمعنى فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول
معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب
السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل
على مع فلما قام الواو مقامه لم يكن ان يكون عليها لكونها في الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا
عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا بالقطع على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو
زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ
ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف جوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف
لفظ يسد مسد الخبر لو جاز ان يقول ان المعطوف سار مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في
قولك ضربي زيدا قائما بضربي زيد قائما حاصل بانه ليس هنا لفظ يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن
محله يسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو ومقرون بضيعته وضيعته مقرونة به
كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف جوبا بين غير سار مسد
ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر
في مثله غالب لا واجب في فصيح البلاغة وانتم والساعة في قرن واحد فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون
ان واو معطوف فاعل مبتدأ فعل احدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل على التفاعل او لا
فالاول نحو زيد والرجل يباريهما فيباريهما خبر عن الكون بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه
قوله المرء المؤمنين فهم والجنة كمن قد راها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على
ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل
حالا لا غير فزيد والرجل عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريهما حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن
المعطوف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان اي الناقة ومن يركب الناقة طليحان وقولك متى تاتني زيد قوتان
اي زيد ومن يقاتل زيدا قوتان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك
وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم سادا
مسد الخبر المحذوف وفي العمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا لعمرك ليفعلن قد تراك الضمير فيما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر
ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قد ظنا وفي الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه
لان راي الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء اخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المضاف انما ترك ذكره لكون
هذا السادس مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم اذ الاغلب لا استعمال التعريف

عامل مع

وخبر مبتدأ مضاف اليه واخوانها عطف عليها مضافة الى كنايته ترجع الى ان وخبر محذوف تقديره ومنها اي من المرفوعات خبر ابتدا واحد اخواتها اسم مفرد وهو مبتدأ
عائد الى الخبر والمسند خبر وبعد خبر المسند مضاف ودخول مضاف ومضاف ايضا الى هذه والحرف صفتها ومثل ان زيدا قائم يعرف بجعله مثلا وبالجملة في محل الخبر لا ضافة مثل
اليها وامره مبتدأ ومضاف الى ضمير يرجع الى الخبر وكان حرف جر للتشبيه اسم بمعنى المثل مضاف وامر مجرور بحرف الجر او بالاضافة مضاف اليه مضاف ايضا الى المبتدأ والجار مع المجرور بدل والا
حرف استثناء وقد حرف جر وتقديره مجرور بها مضاف الى ضمير يرجع الى الخبر وهو مع مجروره وقع مستثنى والمستثنى منه محذوف تقديره وامر كامر خبر المبتدأ في جعل المبتدأ والخبر

وتنكير الخبر لكن الاصل ان يكون الخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو
الله اله نا ونحو خير من جراده ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك ورايت رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا
فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان المفاد في نحو اخوك زيد اطلاق
لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذي جعله المخاطب لا ذات فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى
المبتدأ وجعله عليه لا نفس الخبر لكنه جيء بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا لان الاصل كون المسند اليه معلوما
وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم
عنهما فجزاه مما يطرد ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل
دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم
واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فانتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك
زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خالد شبه
بنته صحيح جاريته سيده هاصديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيده هاصديقه وهكذا
الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متعلق
الى المبتدأ الاول وان لم تضف المبتدأة كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر
العوائد لاول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها فكانك قلت
بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو
بكر مع خالد في داره مشتملا على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملا على بكر
وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امر عمرو بجميع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند
زيد امر عمرو بجميع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه
الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان من حق ان الاصل في رفع الاسماء
الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يجيء ان المبتدأ
يشبه لكون عامله اي ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بغير عينه الفعل على فرعيته العامل
لا التنبيه لشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشابه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهته
اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية المفعول وكذا تقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة المفعول بكونها
فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعولا كانت او لا فلا يحتاج
الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما
الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان وان اخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها علت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على
النصب كما قدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس اعني
تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا
لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل فحال دخولها اذا تصرف في معمولها بتقديم المنصب على الرفع وعند
الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها من عملين ومذهب
البصريين اولى لان اقتضاءها الجزءين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول
هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير الحدود فان نحو حسنا في قولك
ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في
الدار وكذا يرد على حد اسمها ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسمها
وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدأ بقوله المجرد لا اخوه صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير فلو قال هنا المغاير
للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند
اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدأ اي في السلامة من كونه مفردا وجملة وفي احكامه
من كونه محذوفا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله
الا في تقديمها اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وانما جاز ذلك

لان

لا تعمل الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على
المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي
لفرعيتها فلم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيها على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لتعلقها انها عن رتبة الفعل وقد يخالف خبرها
خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا من ذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما للصدر والكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون
استثناء من قوله في تقديمها الذي كان منفيا لكونه مستغنيا من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امر كامر
خبر المبتدأ في تقديمها الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي جوازه
اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من الحدثان فلا بد ان يكون
في زمان او مكان فصار مع كل شيء كثر فيه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مع المجرور مجراه لكثرته
في الكلام مثله واحتيج اجراء الفعل او معناه ولنا سبيله لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في قوله خبر لا التي لنفي
الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يبنونه وجه مشابهته للفاعل مشابهته
خبر ان المشابهة للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهته لا النبرية لان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة
في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبرها بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها
مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل لا بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي
كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سببا له مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا يبقى
على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بل كما كان اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو
لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل
له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في نحو لا رجل
ظريف اظهر في الصفة وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا اخر كلامه والذي
ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك
لان لا هذه مشبهة بان وكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا والاولى
ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا بل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز
الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كما
فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل
على الاعراب الظاهر اي النصب ولي من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان الله الابتداء
معها كالبناء اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه مسبب لبنائه فحاله صار نصب تابعه حملا على فتحه
المشابهة للنصب لعروضه بلا ونداء الذين والها مساويا لرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما
بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظريف
في الدار وهذا معنى سيء ومثاله ايضا ظاهر لسبب هذا الظرف كون ظريف صفة لغلام رجل ظريف ولو قال لا غلام
رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يبنونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي
لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يجدونه وجوبا اذا كانت جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة
عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه قياسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول
يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم
قوله اسمها ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولها نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم
ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي تدخلها لا فاما ان
يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزءاها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي
عمل ليس في لا شاذ قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس ولا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا
شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا كخبرها وليس فيه نحو لا براح ولا مستصرخ الا وان يقال
هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا النبرية الا انه يجوز فيها ان تحمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها
وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظ

فيها

منصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية فمن المفعول المطلق مثل قوله المرفوعات اه بعينه هو مبتدأ عائد الى المنصوبات والتنوين جزء منها وما موصولة فعلها والضمير
المتصل به مفعول وعائد ما و فاعل فاعله مضاف الى فعل و مذكور بالرفع صفة الفعل و بمعناه في محل النصب على الحال من ضمير مستتر في مذكور راجع الى كون الفعل المذكور
بمعنى ذلك الاسم

فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة تستغرق غير الواجب العموم على الظاهر وهو كائن مع لا والا بين وغيرها من
حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان لا يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها
او انفتح فهو نص في الاستغراق كان ملجأ نحو رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان
جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين
شرحه باذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا و
مسلمات وابان ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا عليه
هو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال الحال هو
مفعول معه قيد مضمونه اذا لجي جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا وبقي المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه
وكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء اخر هو المفعول المطلق كما يجيء فجعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب
لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاول بين نظر وان كان الاصالة في النصب
كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا و
هو واقع على حالة من الموقع او الواقع عليه والحق ان بقي النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز
والمستثنى واما سائر المنصوبات فهي شبيهة بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول
المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله
ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول
به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما
المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك
زرتك طمعا ليس لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اختص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديمه ذكره وانه لا فعل الا وله مفعول
مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الواقع للفاعل له اشد
من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه
بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه و
خالد مضروب معه واكراما مضروب له فيتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغير من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فيتغير
نحو ضربت في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر
للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جبنك نعوق البجع اصله جبن نعوق البجع فاتسع في الكلام واقتصر قال وليس
هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول
اتساعا واختصارا لجعله كانه في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل الى الزمان و
المكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له لا غرض فيه قليل بخلاف الفعل
بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب انه يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التتميم لكان تقديمه
على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث انه واقع ما اقع فيه مطلقا مفعولا لانه ليس مقيدا لكونه تقييدا
يجري مجرى كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله قال انما قلت هيهنا اسم بخلاف سائر الحدود
ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله
المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيتوهم ان هذا مفعول
وهذا معمول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله فخرج بقوله اسم وانهم ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا
اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيد او يوم الجمعة والمالك
لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة اما لك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب
فلم يكن داخلا فيخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعل هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في
ضربت زيدا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هيهنا فعلا الا ان تقول التقدير فرع الاشياء فجرى مجراه في الحكم به وكذا الخوف موقوفا
وتحقيقا جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله لكن لم
يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضارب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت المضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله

ويكون ناصبه والمستكن فيه اسمه عايد الى المفعول المطلق وللتاكيد خبره والعدد عطف عليه والنوع كذلك والجملة عطف على قوله ما فعله فاعل بفعل والواو في العدد والنوع
بمعنى او ومثل مزيد كرم وجلست فعل وفاعل جلوسا مفعول مطلق والجملة في محل الجر بالاضافة وجلسة عطف عليه وجلسة بكسر الجيم كذلك فالاول مبتدا ولا يثنى ولا يجمع
مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الاول ولا يجمع مثل عامرة الجملة الاولى خبره وبخلاف جار ومجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدا محذوف وتقديره هو بخلاف
اخويه او في محل النصب على الحال والمعنى فالاول لا يثنى ولا يجمع حال كون الاول ملتبسا بخلاف كذا وهو اخويه مضافا الى الضمير والهاء مضافا الى الضمير راجع الى الاول

وقد يكون ناصبه والمستكن فيه اسمه عايد الى المفعول المطلق والضمير في لفظه خبره والضمير في لفظه يرجع الى الفعل وهذه الجملة عطف على قوله ويكون للتاكيد ومثل قعدت جلوسا ويجوز حذف الفعل الناصب له حيث يكون كقولك جار ومجرور في موضع الرفع على انه خبر مبتدا محذوف وتقديره هو مثل قولك وقد يكون مزيدا من موصوفه او موصوفه وتقدم ما عن قريب والمستكن فيه اسمه عايد الى من والجملة صلة او صفة له وخبره منصوب على انه صفة مفعول مطلق وتقديره قد يكون ان يكون ذلك المصدر مزيدا من موصوفه او موصوفه

بمعناه والضمير في قوله بمعناه عايد الى الاسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل
الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول
بها قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلستين فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتوكيد
المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه
تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد
للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان لانه بين بضمنها الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما
ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والفرفضا وكالجلسة والركبة لان الفعلة للعدد المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن
او القبح او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة و
ربما يترك نحو جلست جلسة واما ان موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا
صالحا ومنه ضربت ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما جريا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما بين نحو ضربته
انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مت خير
مقدم لان اباء افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا اما حذف موصوفه اي ضربا
اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض وكل نحو ضربته بعض الضرب وكل الضرب او ضربين في اللفظ نحو ضربته انواعا
واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون
بالله الظنونا او معرفا بلام كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو الفرفضا في فعل
الفرفضا مصدر بنفسه كاذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي الفعلة للفرفضا وكذا القهقرى
في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل
تفرفض الفرفضا وتقهقر القهقرى ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا لشيء وعدم سماع اضمارها يضعف المذهبين
اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربته ضربة و
ضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال
الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا واما الذي موضوعه موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين
واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر والمراد به العدد واقيم الالة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربت
ضربت بسوط او ضربات بسوط وضعت الالة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين او اسواطا و
تثنية المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت
الالة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته ضربة بسوط فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين
وضربا فاصدا اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل
الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان
الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا فقوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا
قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك
اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض
نباتا واما ان لا يلاقيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعل مقدر اي تبتل اليه و
تبتل تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل
الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة فقد سر الله القرآن تدبره والمؤمن عند الرمي ان يلقمها ذنبه
يدرس الدرس اي غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو
اعجبني ضربك فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيت عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال قوله وقد
يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خبر مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا
وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة فقوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه
يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا واقول الذي ارى ان هذه الامثال

فامثالها

واما الهاء ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست
مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقيا الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعا لله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي
نهج البلاغة في الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه وبديع برهانه ونوالي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء و
لشكره اداء فاما ما يبين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او يبين مفعوله بالاضافة
نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او يبين فاعله بحرف الجر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك
اي بعدا وكذا للبعد لك او يبين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة
او اليد او اشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك
ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هو هنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر
مضافا اليه او بحرف الجر لابيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل
مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعملا فيهما الفعل فيتصلا به واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع
اما اما لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك
ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام
مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وهجاجيك فبقي المصدر بهما لا يدري
ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينها بعد المصدر بالاضافة
او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضرب ضرب الرقاب واسبح سبحان الله
واحمد حمد لك وعقر الله عقر لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف
الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى
مكانه ومزكزه متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك واما قولهم جردت جرده وحمدت
حمده وقصدت قصده ونحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
بمعنى المفعول كقوله دار لسعاد اذ من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون
المعنى جرد تجرده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فلا يكون مضافا الى المفعول به بل المفعول به قبله كالفاعل
في قوله تعالى ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع
على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلي الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما
كان ولي الفعل والمعنى هو لك اي هذا لك وكذا كل ما فيه من التنبيه المبنية للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي ولما المبنية للنكرة وهي منعقد لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد بين ايضا
بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك اهلا بفلان اي هذا الدعاء منصوب هذا ان فسر
مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان فسر به بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب
والجملة المفسرة المحذوفة والمبتدأ لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان
حذف فعله للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقدير بل يصير المصدر عوضا منه
ثم اما مساو كالمصادر المشار اليها اسماء افعال كما يجيء في بابها نحو هيهات في رويد وشتان وقد يقال لها مقام المبتدأ ولا يكون
لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن الفعل الذي هي قامت مقامه اي بها على الفتح اكثر اذن ان زادت على حرف لتبقى
مبنية على الاعراب الذي استحقته حال الفعل فيرجع اذن الى استعمال الفاعل والمفعول بعدها لا وجه الذي كانا
يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل في بقاء الاعراب بها زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدر مع كونها
اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال تعالى هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعد
الما توعدون استبعاد لا واما في المعنى فهي اسم فعل والا لم يبن واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها
ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا
لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المنصوبة
بالضوابط المذكورة مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو فرادى اي تثنا ومهرا اي نقسا اما مهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل
فيها مثل الفرقعة والقرفصاء حتى ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينها ان فرادى ومهرا
الم يستعمل ناصبهما وبينا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لمهرا ومهرا [illegible]

مقدر واقبالها النسبة
كالمصادر والمذكورة فيها
فهذه المصادر كالمصادر والذي
مقام الفعل كالمصادر
من حيث انه يستعمل الاعمال
قبلها الكثرة التي هي مقامها
افعالها اذ لم يقامت مقامها
لم تقدر قبلها فلم يكن
فاستعملها وبيا الاول
مقدر قبلها معنا افعالها
عرفنا انها معنا افعالها
ويجوز في بعض المصادر ان
يستعمل الاستعمال الفعل
يكون مصدرا او اسم فعل
نحو رويد زيدا ورويد زيدا

وقياسا عطف على سماعا اي قياسا وفي مواضع مجرورة بها وعدم الهاء الجر بها لامتناعها عن الصرف للجمع الذي يقوم مقام العلمين متعلق بعامل قياسا ومن المتعلق بها
مجرور بها عائد الى مواضع وما موصولة ووقع ماض معروف والمستكن فيه عائد الى المفعول المطلق مثبتا حال عن عائد وقع وبها خبره مضاف الى نون ومعطوف عطف
على نفي مضاف الى نفي ودائما نعت النفي وعلى اسم متعلق بوقع ويكون ناقصة والمستكن فيه عائد الى المفعول المطلق وخبرها وعنه متعلق بخبرها وضمير راجع الى اسم وهذه
الجملة وصف نعتا للاسم والجملة السابقة مع متعلقاتها صلة لما والعائد محذوف والتقدير ما يقوم مقام المصدر وهو مبتدأ ومنها خبره مقدم عليه والمعنى بعض المواضع التي يجب فيها حذف

الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا الموضع الذي ينوب المفعول المطلق كونه مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق بغير ذلك الاسم والجملة جاز ان يكون بيانا للموضع ولذا ان لما عطف جاز ان يكون ما وقع مثبتا بدلا من مواضع بدل البعض لان ما عبارة عن مواضع او نعت للمواضع ومن ونها للتبعيض او وقع ماض معروف والمستكن فيه عائد الى المفعول المطلق مكررا حال من الضمير في وقع وهذه الجملة عطف على قوله ونعم مثبتا وشكر غير مكرر وهما حرف نحو انت مبتدأ والا حرف استثناء وسيرا مفعول مطلق وناصبه مقدر هو خبر وتقديره ما انت الا سيرا ويزيد مبتدأ وسيرا مفعول مطلق وسيرا تاكيد له وناصبه فعل مقدر والجملة خبر مبتدأ والجملة الثانية عطف على قوله ما انت الا سيرا

وتقيس بها منها اسماء اعيان هي الفاعلة مقام المصدر نحو قرقرى بالك وجندل اي دمت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته
سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والفهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر مثل هنيئا لك اي هنأك وهانئا لك اي هنأك
وهي مثل قم قائما اي قيامك وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة
كما قيل في قم قائما ومنها ايهم اسما اصوات قامت مقام المصدر وكاها منك اي توجعا وهاها لك اي تعجبا وفاها وانه لك اي كراهة فيقدر
لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يتبين بالجار والمجرور نحو ايها اي كفا وبها اي زيادة وذلك
لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة
بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عن الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق
لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصدر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون حرفين ثانيهما
حرف مد نحو دي لزيد وذلك نحو هاها وبها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما واوه على اخوانك واه من ذنوبي والظاهر
ويلك وويله وويحك وويبك من هذا الباب واصل كلها وي على ما قال الفراء جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو
ويلك وويله ثم خلط اللام بوي حتى صارت من لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله فجيء بحق عند الناس منهم اذا الداعي المثوب قال يا لا
فصار معربا باتمامه ثلثيا فجاز ان يدخل بعدها لا اما انوي نحو ويلك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل
لك كما مر في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها
بقاتله ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصدر قائما مقام الفعل مضافا اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره
في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان
يبقى بقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل وضربات وزيد نحو ضربا انت وزيد
وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء افعال وهو النظر الى
اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح
الفاء قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك
قال عمرك الله الا ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما
ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان لا تبيعني ملامة ولا نكاي قرح الفؤاد فيبجعا وان زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا
عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يماني وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك وعمرك في
القسم لك لا يستولي فيه قال تقول قعدك لا تنك وكذا قعيدك وقعدك الله لا ينك وقعيدك الله لا ينك وعمر الله ما فعلت
كذا قال ابن بعيش لا يستعمل الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان
وقال المعنى سألت الله بطول عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت في قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله
تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقعيدا ومعناه عمرتك اعطيتك
عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك
قاعدا عدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما
على المصدر ويكون التقدير اسأل عمرك الله تعميرك واسأل الله عمرك واسأل الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف
الزوائد واسأل متعد الى مفعولين ويكون المعنى اسألك بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اي
نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد
مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون بمعنى قعدك الله بكسر الفاء بحق قعدك اي قعيدك اي
ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان للقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد
بمعنى المقاعد كالحالف الحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان ينصبهما على المصدر على تاويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس بمعنى
القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدئ
السؤال بالدعاء المسئول كانه قيل طول الله عمرك افعل كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي
داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا وما انت الا سيرا البريد وانما انت سيرا ويزيد سيرا سيرا قوله قوله
ما وقع مثبتا اه هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء او جعلت هذا المصدر خبرا
عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها ما زيد الا ذا الذهب

نحو

ومنها ما وقع تفصيلا لمشار منها ما وقع شبيها في الاعراب جاز ان يكون تفصيلا مفعولا مطلقا له اي لاجل تفصيل ولا تر مضافا الى فاعله وهو مضافا الى جملة ومتقدم
لها متعلق بتفصيلا ومثل ترجمه وشدوا امر مخاطب مسند الى خبر بادروا الوثاق مفعول لشد فاما تمنا مفعول مطلق وناصبه مقدر وهو لتمنوا
وبعد ظرف مبني على الضم واما حرف عطف وفداء مفعول مطلق ايضا وعامله مضمر وهو تفدون وهذه الجملة لمقدرة تعطف على الجملة المقدرة ومنها ما وقع للتشبيه
متعلق به وعلى جاء حال من المصدر اي حال كون المصدر الاعلى الحدث وبعد لوقع مضافا الى جملة ومشتملة نعت لها وعلى اسم متعلق بها وعلى بمعناه نعت لاسم الضمير في بمعناه اي

الا انقلبا وانما انت سيرا زيد سيرا سيرا والمنون تفريقا تفريقا وكذا ان دخل على المبتدا نحو سحقا نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز
ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا واما وجب حذف الفعل لان المقصود في مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء
بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام
نحو قولك زيد يعطي الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك انه لم يستعمل الماضي كالاسم الفاعل الذي لا دلالة له
وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد
او اسم فاعل وهو مع الفعل كالفعل لمشابهته اياه فصار العامل لازم الحذف وان اردت زيادة المبالغة جعلوا المصدر منسوخا
عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا سيرا كما ذكرنا في المبتدا في قولهما فانما هي اقبال وادبار فيفني اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم
صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة
التي قد تنا ان فاعلها او مفعولها بها بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل بوما تبينا لمعنى الدوام وقال عجب لتلك قضية
واقامة فيكم على تلك القضية اعجب لتلك سببوبه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومعرفة
عليك وهل لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطها الا انه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى
الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي ولا
دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدت تلك الا سيرا البريد ان يكون
انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون كونه خبرا لفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء
لا يكون هو المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر
الذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او بالالف واللام نحو ما زيد الا السير
كذا يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قال وانما حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان
مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكتا الارض دكا دكا ولا يعطى لفظ هذه الفائدة الا بتكلف
قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة
مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب
منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد الموثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان
انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض واذا ذكرت
تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان
تلك الاغراض تحصل من ذات المصدر والمضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما تضمن تلك
الاغراض الى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فلزم قيام متضمن المصدر
الذي هي اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد
الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبر زيد
يكتب فقراءة بعد او يبيع وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه عطفا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار يريد ان قوله صوت حمار مصدر
فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر
المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور
بالالف في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة التي هي بمعنى المصدر
المنصوب حاصلا لصاحب غيره لانه حينئذ يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدي هدي الصلحاء فان الثاني اذن يكون
مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل
مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت
يصوته صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطي عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر
منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية
بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر والحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل
على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا رأي سيبويه

ومنها ما وقع مضمون جملة مثل ما مر كالنفي لجنس ومثل بيع لم يسموا ولها خبر ما ومنه مفعول ما لم يسم فاعله لحمل والضمير لها يرجع الى الجملة وفي خبر يرجع الى
المفعول المطلق ومثل مررت به كره وله خبر مبتدأ وعلى حال اي واجبا على والف مبتدأ مضاف الى درهم واعترافا مفعول مطلق بمعنى الاعتراف وناصبه فعل مقدر وهو اعترف
واذا اعترف بالجملة في موضع الحال الاضافة ويسمى مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المفعول المطلق وتوكيدا مفعول ثان ولنفسه متعلق
بتوكيدا والضمير راجع الى المصدر ومنها ما وقع مضمون جملة بعرب وجهه ما تقدم ولها محل جر مبتدأ وغيره مبتدأ غير الاول في الاعراب المفاد ومثل مررت به
مبتدأ وقائم خبره وهذا منصوب بفعل مضمر

وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر ربما
فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول يعجبني من ضربك ضرب الامير له من ان ضربت ضرب الامير و
كقولك ضربك زيد خير من ضرب عمرو وضربه وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان و
فعل منه ويصح لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى ان له صراخا حاصلا لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه
ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب
لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله
وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معناها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكور قبلها اقيمت مقامه اختصارا واجاز غير سيبويه رفع
هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل
كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين اما على تخيل حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجيز ان تتعلق
مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد
عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت
منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جرئ ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هو لا بدل لا غير واذا انتصب
المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد الثاني بالمذكور في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما
اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب فيه على احد وجهين اما على انه
بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم
واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع
مع وصفه كاسم واحد لانه انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لانه في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا و
هذا كما قال سيبويه في نحو الا ماء باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل
الثاني لكونه نكرة للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عنده
ان يكون الثاني اعني صوت حسن تاكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر والموصوف النصب ايضا اما على
المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى
ان يجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر والمضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب
على حذف المصدر والموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم
الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وفاء او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت
حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها عما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند
اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وسيجيء في بيت رؤبة فيها اذن هاف نصب ايما مع انه لم يكن صاحبا
الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثل قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محل لها اعني نحو له على
الف درهم اعترافا وتوكيدا لنفسه يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ان المصدر
فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ان المصدر والظاهر يؤكد لنفسه اعترافا في على الف درهم اعترافا
يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر وهو يؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون
المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل بدل وعلى اضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية
بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اقل الاذان الذي هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة
فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله لا يحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لا ميل لان قسما بمعنى
التوكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بوجوب ان واللام فالمصدر والمؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر
فصار ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر ويجيء بالمصادر
مضافة الى الفاعل لانه حصل الناس من اظهار فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطا لوجوب حذف افعالها الاضافة
المذكورة كونها تاكيدا لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يبقى الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال
الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو زيد صوت صوت حمار فلا تكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا وتوكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد رجع العقل قسري في ان المصدر

ذكلها

الريف
الخصب والرخاء وبلد ريف اي مسبل تعم ومنه قوله
اور ما اولا ما ب اجاز وصب
نصب الاحمال اي مع
اور
لا ترفض الاعتراف
اي لا اني الرفض كرسي
في الهراء المعنى مثل
مهرة الوصف من
في الاصل مثل عاملي وهو سوء
لنخ
العطاء الصدود والاعراض قوله
فصل الفصل مسالك

في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره
في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكرره انما
يؤكد نفسه وبيانه كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى
القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قوا الحق اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه
قوم هذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدر به اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل و
كذا قولي ابطالب اذا لا اتبعناه على كل حال الزمن الدهر جدا غير قول الهاذل اي قولا جدا وكذا قولك لا فعلنه البتة اي
قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم ابدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتا
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول
المقطوع به وكان الالف فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة من التي لا تردد فنقول النقد بر الاصلي في مثل هذا المصدر
ان يجعل الجملة المنقدة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا لنوع فالقول الناصب مدلول المنقدة
لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا
المعنى يدل على ان الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق واما الكذب فليس مدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم
ان للكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ
ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة بدلا لان عليه ولا لنهض لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع
بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجدك لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما
توهم بعضهم اذ لو اكد قوله اجدك كما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد
القهقرى لا لتعدم القضايا يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدك مضمون
عدم تقاضي المخاطبين لانه قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد قلت عدم القضا هو المحتمل
للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى في هذا المثال بان رجوع زيد
للرجوع المطلق فثبت ان جدك مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة
الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدك كما اقول لا تقضيان كما قدر في ابطالب اقول اتبعناه على كل حال لجد الفساد
المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احقا بني اباء سلمى بن جندل يهددكم
اياي وسط المجالس اي اني في حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او تقول انتصابه على الحال كما فعلت جدك على الخلاف الذي في
العامل في اجدك كما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لما صدر الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير الجد ان جدا ثم
بين ما يسئل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله الضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما
قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلول الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة
لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه
فظهر ان قولهم في نحو قد زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد
قائم لا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر ولكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه
مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد
بمثل هذه المصادر اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ
النص في معنى لفظا يحتمل لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا
الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد
العام المصمم معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا
كالنفس واما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة
عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع
التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل

ومنها ما وقع مسموعا جملة مثل ما مر ولا لغو الجبن محتمل بفتح الميم اسمها وخبرها وغيره مفعول عالم يتم فاعله المحتمل الضمير في نصا يرجع الى الجملة وفي غيره يرجع الى
الجملة وفي غيره يرجع الى المفعول المطلق مثل مررت وتجبر مبتدأ وعلى حال اي نجبا على والاضافة مضافات الى مفعولاتها المفعول مطلق بمعنى الاعراب حتى
قيل مقيد معمولها فان والا اعرب الجملة ان يوضع مجرى الاضافة ومنها ما وقع مثنى مثل ما وقع مثنى في نحو وتجبر مبتدأ في نحو مضاف وليبك مفعول مطلق
معناه اثنين على الحاء عند الا مرة لانه مصدر البث لكان اقام به لتقدير لب لبيك لجملة في محل الجر بالاضافة وسعديك عطف عليه مفعول مطلق ايضا معناه اسعدا

كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله
ووعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول الثاب عنه قوله ومنها ما وقع نحو لبيك وسعديك لبين وتوعد مثنى من الصوت
التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير
التكرير نحو خمسة عشر بين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا
قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كالدي عند بعض قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى ولبين وجه لبيك ايا انه مضافا
الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال ابو علي معناه الزيوني يريد ان يقال اجرى الشاعر الوصل
مجرى الوقف على لغة من وقف على الفتى بالياء واصل لبيك البث لك البا بين اي اقيم لك لخدمتك وامتثال امورك ورجع
عن مكانك كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين فالمعنى البا بالكثير امتثالا فحذف الفعل واقيم
المصدر مقامه وحذف زوايده ورد الى الثلاثي ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه مثل ذلك ليفرع الجيب بالتعرية
من النابية فيفرع لاستماع المأمور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى اقام فلا يكون محذوف الزوايد واما
قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك و
بسم الله واما سبح بمعنى جعل سالما فلم يشتق من سبحان الله وسلام عليك وكذا قولنا وسعديك مثل لبيك اي اسعدك
اي اعينك سعادة ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداول الامر دوالين
وهذاذيك اي اسرع اسراعين قال مرناهذا ذيك وطعنا وخضا اي ضربا بقي فيه هذا ذيك كقولهم جاذا بمعنى هل
رايت الذي تطلبه وهجاذيك اي كف كفين كلاهما مصادر لم يستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها موليك
وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذ ونسب لم انت بالحي عارف ومعنى حنانيك
اي تحنن حنانا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله
ارضي وذكبان المخطوب تنوشني وامكوا وانت في الحديد وقياسا وعلم الله وقعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه
حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو قائما وقد قعد الناس وانما قائما
قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتيما مرة وقيسيا اخوه وقد قيل انها احوال كما يجيء في باب الحال ومما يشبه ان
يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب الطالب نعم
ونعمة عين اي افعل وانعم عينك نعاما اي اقرها فحذف الزوايد واضاف الى المفعول او نعم عينك نعمة اي قرت وهذا
مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل كذا ولا كيدا ولا قاما وهو مصدر وكادا اي قربا ويقال ايضا
ولا كوما ولا مكادة ويقول الراد على الناهي لا افعل ذلك ورغما وهوانا ويقول اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك
وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغناء عنه ومن القياسيات نحو
تبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة فائبة مقام المصدر وهي فاها اليك اي فم الداهية
مضموم الى فيك والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها اليك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها
ويجوز ان يكون هذا اخبر عن المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب حذف فاها اليك ثم جعلت الجملة
التي هي فوها اليك بمعنى المصدر اي اصابه داهية فانجر عنها معنى المبتدا والخبر وكذا صار معناه الى في المصدر اي مشافهة وشافهة
من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب و
هو الجزء الاول باعراب المفرد الذي بمعناه وهو المصدر او الحال فيقال في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار و
المجرور على حالهما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاه الداهية الى فيك اي جعلها مشافهة فتكون قوله المفعول به
هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظا كما اذا كان زيد واقع عليه او
جرى مجرى الواقع عليه دخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب
على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفتر المصدر وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلا تفسيرا ينبغي ان
يكون الجر وارث في مررت بزيد قربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقع
انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق والا
فان معنى اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشيء اخر وهو عمرو وليس بمفعول به في الاصطلاح
والاولى في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول

صارت

عليه

مفعول

مثنا

وتقدم ذكره ويتقدم مضارع معروف والمسند مضمر فاعله عائد الى المفعول به على الفعل متعلق به

مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت
ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يبقى في الاول ان ضربا مضروب ويبقى في الثاني انه محدث
واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما
لك ان اليوم مسير فيه وكذا في سخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في نحو قولك مررت بزيد وقمت الى زيد فزيد
ممرور به ومقوم اليه ودون زيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا ما لا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق
بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه يقال قربت من زيد ومجيء اليه وبيع منه ومكيل له وبغي له وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم زيدا
في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مفعول الجزء الثاني مضافا الى
الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما
في الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن
اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيدا في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع
هذا الفعل اذا الجبة مكساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفور النهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي
الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته
النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر النهر كما
مر وباب اعلمت زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت و
اعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في باب علمت وقولهم المفعول به الضمير في به يرجع
الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما
يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى
المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين
هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف
الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس
مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لما عاد اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام
ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقدم
المنصوب على الفعل غير تام والا لزم خروجه عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر وكذا
يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن
ان المقدم مبتدأ وكذا اذا كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف فلا معمول له كما يجيء وكما لو كان الفعل
للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفعل بين الحرف الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب
الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت وايا حين تركب اركب
غلام من لقيت فاكرم وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في وجوب الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر
جاز ان تقدم ايهما شئت ويجيء الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما ان
لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير
من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب
لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر
من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق
اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا امنع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد
ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يقدر قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل
لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبته هو
المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقدم
المفسر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا امنعوا

كذا ينفصل

واما اذا اضمر زيد فاعل اراد اي ترجيحه راجع الى غلامه س

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جواز الكفولك بلى لمن قال من اضرب بعمرو وجعلنا مقدم في المرفوعات من قوله فضلا يحذف الفعل لقيام قرينة جواز ان يقال زيد لمن قال
من قام ووجوبا عطف على جوازا وذلك للعرب واربعة مجردة بها وابواب جمع باب هو لنوع مجرد بالاضافة بل المنع في اربعة مواضع وهو صحيح بنصا والجار مجرور
متعلق بما يتعلق بها به وجوبا والاول اي باب الاول في الموضع الاول مبتدا وسماعي خبره فقوله الاول سماعي مع قوله الثاني المنادى وغيره يتفصل الابواب في على سؤال
سائل الا ترى قال وجوبا في اربعة ابواب على سائل سئل فقال ما تلك الابواب فابتدا بتفصيلها بقوله الاول سماعي ومثل بذكره وامره منصوب بفعل مضمر وهو ازل
ونفسه مفعول به معطوف عطف على جملة في موضع جزء الصلة والهاء الاولى ضمير مخاطب مسند الى ضمير مؤنث وغيرا منصوب بفعل مضمر
وهو اقصد ولكن ملو
بر وهذا المثال الاول
معطوف على المثال الاول و
هذا منصوب بفعل مقدر
يعلموه وايت عطف
على

نحو ما طعامك اكل الارز يريد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته
على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستغنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظ
اي لا يصح فلا يقال زيد ضرب كما يجيء المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا
لمن قال من ضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا قول القرينة الدالة
على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فيقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة
قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او العطف وعلة وجوب الحذف في
السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى
فان الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه وابرد واعن التثليث وايتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير
انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المنطلق اي كان ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار
كان لجاز ائتوا الله اي يكن محسنا وهو عنده يتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ودعك اوسع لك يتقدير
حسبك وايت خيرا لك ودعك وايتك كانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اي تقدير وايت في الاية وكذا قوله فواعدنا
سرحتي مالك او ربيعة بينهما اسهلا اي قوله ايت مكانا اسهل وكذا قولهم انه امرأ قاصدا اي انه عن هذا وايت امرأ قاصدا
قرينة ايت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا يهمي عنه بل هو ثمرة فيجب ان ينتصب ما يجيء
او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه وارده الزمخشري في ذلك و
اورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انه وايت امرأ قاصدا باظهار ناصب امرأ ولم
يسمع اظهاره نصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرأ قاصدا امرأ اقصد والقصد في الامر خلاف
القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك
لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي جئت بالادب مرحبا اي رحبا واهلا اهلا اي تاهلت تاهلا وقد ترك فعلا
وان لم يكن له فعل كما قيل ذهبوا القهقرى على ما ذكرنا وسهل وضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار
فعله اسما عاقوهم هذا ولا زعمائك كان الخاطب يزعم زعمان كان بذلك فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق صار
من حيث قيل له هذا ولا زعمائك اي هذا الحق ولا الوهم زعمائك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعمائك او
ازعم هذا ولا تزعم زعمائك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بغيبة فتح زيد وكان اسم رجل مشهور
فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او من انت ذاكرا زيدا او انتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف
انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء من انت تذكر زيدا او يروى زيد بالرفع اي
كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم هذا برا من فلان والعذر برا ما يعتذر العاذر كالسمع
او المعذر كالابلم بمعنى المؤلم واعذر وعذر وبمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر وغير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات
كالصهيل والتكلم فكثير والعذر برا نصب الحال يحاوطها المرء تعذر عليها قال جارية لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري
بين قوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها بقي هذا اذا سأل شخص الضبع الى الخاطب احضر عاذرك
او عذر عذرك الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لذلك العذر فيها يجاز يرسو ضبعا اليك ومعنى من
فلان اي من اجل الاساءة اليه وايذائه اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما روي عن النبي ص قال لابي بكر اعذر
من عائشة اي من جهتها بتعريضها وتعريضها والخبر لن يصالك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم
معذبهم ومهلكهم فيعذر من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلا كلها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائي اياه اي لا عذر
في ايذائه فعل بهما من يعذرني ومنها قولهم اعلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك
الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غيره ناصب اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا
اصله انه قال شخص يريد بريد وسنام وتمرا اخراجهما من تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب
على البقر اي ارسل واحشها وسوكيلذا اي اجمع حشفا وسوكيلذا وكل شيء ولا شيئا جزاء اصنع كل شيء ولا ترتكب شيئا حرام
قوله فاهل الليل واهل النهار اي فتاتي اهل الليل والنهار اي اهلك بالليل والنهار وقولهم دينار لا حبتاه اي ذكرها وقولهم
كل يوم مرة لا علة حذف ناصب حال وحذف ما اضيف الى اليوم وكل يوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر
وكل شيء ولا شيئا جزاء كلاهما وكل شيء امر وجوب الحذف في جميع ما ذكرنا وامثالها لكونها امثالا او كالمثل لكثرة الاستعمال

والامثال

والثاني مبتدأ والمنادى خبره وهو مبتدأ عائد الى المنادى والضمير خبر وا قبالة مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الذي يطلب اقباله المنادى وبحرف متعلق بالمطلوب نائب فاعل
ومناب منصوب على انه مفعول به للمناب مضاف الى ادعو لفظا تمييزا وتقديرا عطف عليه وما عن الحرف بمعنى المفعول هو مفعول ثان للمطلوب بواسطة
الحرف وضمير نائبه راجع الى الحرف والمعنى الذي يطلب اقباله بحرف مناب كونه ملفوظا او مقدرا والذي يطلب اقباله بحرف نائب ذلك الحرف مناب ادعو سواء كون ذلك الحرف
ملفوظا او مقدرا او مفعول به وانما اعني يبني مضارع مجهول المستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المنادى وعلى متعلق به وما موصولة او موصوفة ورفع

مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المنادى وبه متعلق به والضمير فيه راجع الى ما والجملة صلة او صفة له

والاشال لا تغيروا واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب فانه لا يحذف الا مع قيام
القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من
قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو عام ضربين اما منوي
كما في قوله تعالى لمن يشاء اي يشاؤه او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللام كقوله تعالى يخافون عن امره اي يعدلون
وقوله وان يعتد ربا لمحل من به ضر وعها الى الضيف يخرج في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالخروج واما لبلاغة بقرينة التقييد كما
تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب
اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو يا زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشري
يحد المنادى لا اشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال ذلك ولو
بامر لفظي اي خل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان
المنادى عنده كما هو خلاف يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا
الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت في الحمار كانك تناديه وتقول له
فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعدي اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته
فقالوا لا تبعدي لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو وا بلاه وا ثبوراه واخرناه اي حضر حتى يتعجب من فضائحنا
والدليل على كونه مدعوا قولهم نعم لانه دعوا الهوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول وا ثبورا و
كذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فعنى يا للماء ويا للدواهي احضروا حتى يتعجب
منكما وكذا الابرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند
سيبويه على انه مفعول به ناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولذا
حرف النداء افادة فائدة واحدة المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يقال اما الفعل لا
فلا يكون اذن من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يان يد جملة ليس المنادى اخذ
الجملة عند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء مسد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل و
الفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا ندا بدون
المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا لو كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به
الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي
في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال
خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء تجوز في ادائها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وسمع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغائبا
لعدم تقدم ذكره ولا لمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او
مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر وتقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما
ومجموعهما وانما كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تتضجر وفي اوه انه بمعنى
اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض للجملة ما لا يستقل به كالشرط
الضمنية والشرطية والندا لا بد لها من منادى واعلم انه قد ينتصب عامل المنادى المضمر وجوبا اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان
يكون مثل الله اكبر دعوة الحق ونحو زيد قائم حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه الحال نحو يا زيد قائما اذا
نادى في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرار لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب
الحال اعني الجهل تقديرا لان زيادة اللام فيه مثل اعجبني مجيء زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل
ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه
وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا نعني ان التجرد فيه
عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه البناء حتى يبنى ولا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جوزناه لشابه المضاف الى
يا المتكلم اذا حذف لياء ولو فتحناه لشابه جمع المنصرف فرفعناه ولم تنونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض
عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو

بعضهم

ويخفض مثل يرفع في الوجهين المفرد وبلام متعلق به والاستغاثة طلب الغوث بالاغاثة ونحو جنبه محذوف يا حرف نداء ولجر للاستغاثة ويدجر وجبا منادى مستغاث
ويفتح آخر المنادى لاجل الحاق الالف الاستغاثة حالة كونه خالياً من اللام ومجرداً منها ومثل مفرد مجرور بها حرف نداء ويدبدله منادى مستغاث والهاء للوقف بنصب عبد
بجهول وما موصولة وسوى ظرف وقع صلة لما فيكون مقدراً بالجملة وهو مضاف وهما مضاف اليه عائد الى المفرد المعرفة والمستغاث والموصول مع صلته مفعول ما لم يسم فاعله ينصب

عنك مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصله يا زيد ازيد ليكون المنادى بين صورتين ثم اكتفى بنا ونوى الالف فصار
كالقاضيان فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيد الخ كنه عنده ليست نصباً ولا ادرى ما يقول في نصب
المضارع والمفرد النكرة ولا يجيء المضاف مجراهما في كونه منصوباً قوله مفرداً اي الذي لا يكون مضافاً ولا مضاراً عاله فيدخل
فيه يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما كان مقصوداً قصداً سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل
ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنفرد والمقصور نحو يا قاضي ويخفى في المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويوضع عليه
البناء من المنقوص ويوضع منها ثوبا فيقول يا قاضي لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتاً مع التنكير بل الام او اضافة ولا يحذف يا
من مضمر الا اذا خيف الاجحاف بالكلمة وتابع المفرد المعرفة او قوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افراداً وتعريفاً وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعو وهذه الكاف كاف ذلك لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لما
تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني والمضاف والمضارع لم يبنوا لانها ليست كالكاف
افراداً ولم يبنوا المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفاً ولم يقع موقعها وان وقع الضم منادى جاز نحو يا انت نظراً الى المظهر قال
يا ايها بن ابحر يا انت الذي طلقت عاماً جعلت جاز يا ايان نظراً الى كونه مفعولاً كما ورد في كلام ابن الاعرابي يا ايان
فقد كفيتك قال لا يتم لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على الضم والمضطر اليه من التنوين قال سلام
الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس نصب رجوعاً الى الحركة الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين
التنكير وانما يبنى المفرد على الحركة لان له عرفاً في الاعراب ويبنى على الضم فرقاً بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوم منادى
حركتا المبني نحو يا قوم كما علمت ذلك في نحو قبل ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام
مبني بزيد وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعاً جبلاً ويا رجلاً لغير معين اقول هذه اللام المفتوحة يدخل المستغاث
اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص اختلف عن لام الاستغاثة والتعجب وانما اختص من بين الحروف
لمناسبة معناها لمعناها اذ المستغاث مخصوص من يكن امثاله والدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحقاق الغرابة
فاللام معلق بالادعو المقدر عند سيبويه او بحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه
لضعفه بالاضمار او لضعف التاء منابه الاضافة تقول من زيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام
الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث له وذلك انه قد يلي ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف
نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي بفتح لام الجر معه لما يجيء حروف الجر فان عطف
على المستغاث بغيره نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسر لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطف مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضاً نحو قوله يا لعطارد يا للرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم
وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه عند ارادة دعوته
والمنادى محذوف نحو يا لله وهي يا للماء ويا للفلقة حكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا الزيد بالتخفيف وهو ضعيف
لانه يرتكب ذلك فيما لا ال له نحو يا الله وهي ويا الله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الفراق وهو متعلق بما
دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول
نحو يا لله للمسلمين احضر الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوماً وقد يدخل اللام المفتوحة على
المنادى المهدد نحو يا لزيد لا لعمرك قال مهلهل يا لبكر ابشروا بالكليب يا لبكر ابن ابن الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة
كانه استغاث بهم لبشر كليب واستغاث بهم للفرار مكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازاً ولا يجوز دخول
اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت محدثه لم يجز ولا يدخل من حروف النداء في الاستغاثة
والتعجب الا يا وهما لكونهما اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمدد
وقوله ولام لا قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه
ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة يا ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجيء وانما
صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته
للاسم المبني المشابه للحرف فقلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء ضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها
ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان ومع الالف وما سواهما ثلاثة
اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعرف بالمضارع المضاف اسماً يجيء بعده شيء من تمامه اما مفعول للاقل نحو يا طالعاً

جبلا

وعبد منادى ومضاف الله
مضاف اليه يا حرف نداء
طالعاً منادى مشبه بالمضاف
وجبلاً مفعول طالعاً
ويا حرف نداء ورجلاً منادى
مكرر لغير معين متعلق
بتقدير ومثل ويدبدله
يا رجلاً لغير معين

اما

اولاً
يهيئ وبعد الا ضرب
اول
بالضم من الفعل والسيف والقوم
من الضراء والسيح بالعطاف
وبالرماح وابي الجرح الضنى
النضح

بشرى البشرى وبشراه البشرى البشارة
وبشرى بمعنى البشارة
اي بشرى
يقال
شعر مهلهل اي رجل قبيل تا
مني بالاشاء ومن بني الشعر

وتوابع رفع بالابتداء والمنادى مجرد بالاضافة والمبنى نعت لمنادى والمفرد نعت لتوابع وفى بعض النسخ وتوابع المبنى المفردة وهو اولى لانه اخصر ومن ابدال التوابع والتاكيد مجرد
بها والصفة وعطف البيان والمعطوف عطف بالحرف متعلق بالمعطوف والمستغنى نعت للمعطوف وحول فاعل المنع مضافا بامضافا اليه عليه متعلق بدل والضمير عائد
الى المعطوف وترفع مضارع مجهول والمستكن فيه راجع الى المنادى لبنى وهذه الجملة خبر توابع وتنصب على محله مثل يرفع على
لفظ الوجهين لما عطف عليه مثل يا زيد العاقل بالرفع نعت لزيد بالنظر الى اللفظ واما العاقل بالنصب نعت له ايضا بالنظر الى المحل وليس منه عطف على زيد وعلى العاقل بل
هما نعت لمحل المبتدا

جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف عليه اسما لشئ واحد نحو يا
ثلثة وثلثين لان المجموع اسم معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق فى مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع المضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلثة وثلثين
عندك وقال الاندلسى وابن بعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما فى غير العلم يا ثلثة والثلثون
والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصدت جماعة معينة والا فلك يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين والا فالك
لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما فى يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة وظرف نحو قولك يا حليما
لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال اما شاعرا اليوم مثله جرير ولكن فى كليب تواضع وقال اعبد احل فى شعبة غربيا الوما لا يالك
اغترابا وقال الدارا يجزوى هجنة للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة
الله السلام فكل هذا مضارع المضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما فى يا رجل وان لا يتعرف
لعدم القصد كيا رجلا فتقول فى النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفا ويا عبد احل فى شعبة غربيا وتقول فى المعرفة
يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس فى الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل
القدوس ويا دارا يجزوى الدارسة لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك
الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل عقابا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما
لشئ واحد بل كل منهما اسم لشئ مستقل نحو يا رجل وامراة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف
لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف ويا رجلا وامراة ويا رجلا
ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثانى من دون المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة
والظرف لا يكون صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول فى يا الحلاحليما لا يعجل ولا لانه لا يعلم ما من الغلمان فى الدار لان الجملة والظرف
يقع وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل ويا دارا يجزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا
بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل جعل الجملة او الظرف صلة للذى قد صحح وصفا للمعرفة قبل بعد الكلام اذا جئنا عن اصله بزيادة
الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائى والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا المعين
جعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف وفى كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا
راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز الا رجلا راكبا ولا فاضل واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا
يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لانه شبه منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما فى ثلثة وثلثين فى العدد ولا
يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم فى نحو يا حليما لا يعجل الى قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائى لا يجوز ان النكرة مفردة بل بوصفها
الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما اما لكون
راكبا وصفا لموصوف مقدر اى يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة
اللفظ ولا فى التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز تغليبا ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضاربا
الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك فى المضاف لكون جواز
دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف انتهى
لا يجز فى يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع المضاف اذا صلح اللام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبنى المفرد
من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل
والعاقل والخليل فى المعطوف يختار الرفع وابو عمرو والنصب ابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابى عمرو والاضافة
والمعنوى تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتح اول
كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبنى غير المستغاث للذى فى اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيد وعمرو
ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرد باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا زيد وعمرو لا يجوز رفعهما
ونصبهما لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبنى ضرب زيد وعمرو فسيجئ الكلام عليه فى باب الاضافة وقال الاصمعى لا يوصف
المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف
وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى
على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى النعت والتوكيد وعطف البيان و

هو عطف بيان
المثال وتقديره
يا زيد العاقل وبالنصب
ما سبق والخليل مبتدا
وقوله المعطوف منصوب
بفعل يعبد ويجوز
مضارع معروف المنتهى
منه فاعل عبد بدل
الخليل الرفع بالنصب
مفعول والجملة خبر
وابو عمرو عطف على
يختار والنصب عطف
الرفع رجحان يكون
مبتدا خبره ابدا لانه
يختار والنصب مفعول ابو
العباس مبتدا وان كان
معروفة هو فعل المنتهى
والمنتهى اسم بابدال
وكالحسن خبر والخليل
اسم تقدير ولعل خبر
الشرط لما دخل الفاء اول
اى قوله مثل قول الخليل
فى اختيار الرفع ثم اضمر الجملة
الشرطية جوابها جزم
اصله ان لا ما دخل النون
فى اللام نصا الاقتران
الشرط ولا حرف نفى دخلا
على فعل فقلبه مرفوعا
فكان عمرو مثل الخليل
وان لم يكن المعطوف مثل
قوله مثل قول ابى عمرو فى
اختيار النصب والضاد مشدد
ونصب مفعول مبنى
المستغاث مفعول ما اسم
على عائد الى المضاف والجملة
واضمر الهاء المضمومة
المنادى المبنى اضافة
تلك التوابع والبدل مبتدا
والمعطوف عطف عليه
المعنوى بدل عمرو خبر

عطف النسق في اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء
كان متبوعها مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا
يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضافا له نحو يا زيد وعبد عمرو يا عبد الله وطالعا جبلا وتقول
في البدل يا زيد اخا او يا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن مضافا في اللفظ ما
يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء هذا اما نص عليه سيبويه واصحابه
المازني يا زيد وعمرا وعلى الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظيره ذلك رب
شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا الجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء
على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وجاز قياسه مقاسه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستانف والذي ان عطف
البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عاقل زيد ويا ذا المال بكر والضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل
كالمستقل فيبقى يا عاقل زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف
المباشر لمتبوعها فليجز لا رجل غلام وجارية في العطف قلت لم يرد ذلك فيه اما لان اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون
احد جزئي المركب مقدرا اما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها لا ترجع الى اغراضها عن العمل بالفصل بينها
وبين معمولها نحو لا فيها غول والجواز اغراضها بتكرار اسمها فاذا ضعف عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف
يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتوكيد وعطف البيان عند
النحاة وعطف النسق في اللام فنقول ان كانت تابعة المنادى المعرب بتعيينه اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال
الاخفش في عطف النسق في اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة
كونه في حكم المستانف فكانه باشره حرف النداء كما تقول يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو
يا حاتما زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل
فيلزم الرفع اذا كان مفردا تبع المعرب او لا وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كانت التسمية
ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد
الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاحلام وكذا المضارع المضاف نحو يا مهوى الخير رجلا واما
لما مصونة نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في
حكم المضارع المضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف واما اذا كان منادى محكيا حكم المضاف
في وجوب النصب والثاني اي المضافة اضافة مضمونة يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو وفي عطف البيان يا زيد
في الوصف ويا تميم كلكم في التوكيد وجاز ايضا يا تميم كلام منظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه وعطف ذو اللام لا يكون
مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها
ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عاقل زيد وزيدا وفي التوكيد يا تميم اجمعون واجمعين
وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد لعلم هو هو لفظا ومعنى حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وقال رؤبة واني واسطار سطرن
سطرا لقائل يا نصر نصرا وفي جعل الى على يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف
البيان يفيدان الاول من غير معنى التوكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التوكيد فان وصف الثاني نحو يا زيد زيد
الطويل يا ابا عمرو بضم الثاني ايضا توكيد لفظي للاول موصوف وبدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله نعم بالناصية
ناصية كاذبة كاذبة كما ذكرنا في زيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هنا لان العلم
لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيدا الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا
يمتنع اذن رفع ذلك لانك لما وصفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم
يوصف لخبر رؤبة مع الوصف كالوصف الاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء بارد ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم
يجز في المضاف عند غير الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة
للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كان
الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بعد دخول حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كا

العامل

كعامله لها وكذا فتحة نحو لا رجل فلنا بفتح الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار
تبعيته وكذا الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل وكون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لنزل بمنزلة
الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع
المنادى بل نظر الى مشابهته متبوعها المرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم يجز نحو
التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة
عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها
لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة نحو لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف
فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائل الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد
الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف
يختار الرفع اي في المنسوق في اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة
حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلا يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع
وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته لحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع
متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام
مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق
لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يجتمع ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم
فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان
يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك
العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت
والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا
فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن الحسين والفضل والعلا والنصر
يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية
وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك اي الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للذم كالبقيع والجهم لو سمي
بهما فكانك اخرجتهما عن العلمية واطلقتهما على المسمين بهما اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هابيل لتهنا والصفات قبل
العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المضارع جوزت مجيء الصفات
لانه قد يوصف بها ايضا نحو مررت بالرجل الضارب وهذا دليل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة من الوصف والمصدر مطردا
الا انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في
الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لحاق الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا ابو ليث في
بني ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي اما ان تضيف
العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليسا بمطردين قال علا زيد ذا يوم النقا راس زيد كرما بعض ما مضى المشتري
بمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مبارك شديد اباحنا الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء
والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجري اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما
حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة
في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا و
الدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلثاء
الاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب
المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم نعرف من هذا الجنس اصله فلحق بما عرف وعند المص
ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران
والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل اسماء موضوعة لمسمياتها ابتداء تركيب يبقى

فلا

والذي حرف شرط ونوري فعل الشرط والمعرف مفعول ما لم يسم فاعله وباللام متعلق بالمعرف وقبل جزاء الشرط وبأحرف نداء وأي منادى مفرد معرفة وهاء حرف
التنبيه عوض عن المضاف اليه والرجل نعت لأي وهذا الكلام اعني أيها الرجل مفعول ما لم يسم فاعله لقيل وبأهذا الرجل عطف على أيها الرجل فهذا منادى مفرد معرفة وبالهذا
الرجل عطف عليه أيضا فأي منادى مفرد معرفة وهذا نعت له والرجل نعت لهذا والزموا ماض معروف مسند الى الضمير البارز عائد الى الطلبة ورفع مفعوله والرجل مجرور
بالاضافة وحرف جر وأن حرف من حروف المشبهة بالفعل وما اسمها عائد الى المعرف باللام والمقصود خبرها وهو مع اسمها وخبرها بتأويل المفرد أي يتصل بالنداء مجرورة

باللام والجار مع مجروره متعلق بالزموا وقيل حال وأجاز المازني والزجاج نصبه وقياسا على صفة المنادى المبهم والأخفش جعل بعض الذي وجعل خبر مبتدأ محذوف وتوابعه بالجر عطف على الرجل لأنها توابع المعرف مثل لأنه المقصود ومعنى والزموا رفع توابع الرجل لشبهها معربا وقالوا مثل أيها وبالله في محل النصب لأنه مفعول قالوا وخاصة مفعول سألتك مع صلته حضر خاصة وحال من الله بمعنى المخصوص قالوا يا الله حال كونه مخصوصا من الأسماء الذي لغلبة الالف واللام بدون التوصل بأي وغيره في النداء

تلك الطريقة لأجل اللام لأنها مجرى واحدا في التعريف لما أمكن وكان الأكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق
الفليل بالأعم الأغلب فالعوالب عند سيبويه على أربعة أقسام أحدها ما ثبت جنسيته لفظا وتعرف فيه المعنى العام الشامل
للمعين ولأخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما نعرف فيه هذا المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالثلث وثالثها
ما لا نعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسيته لفظه كالشرى ورابعها ما لا نعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالدبران
والعيوق لكوكبين لم لا يعرف معنى الدبور والعيوق فيهما هذا بطوله ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المص ولا يدل عليه
كلامه وذلك أنه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لأن الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل لحق
بها الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنها لأن تعريفه بالعلمية وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو لأن اللام
اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فجعل هذا من مذهب المبرد في الحسن والصعق مع اختيار الوضع لأن اللام لا يفيد
التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب للمص اليه قوله والمضاف المعنوي أي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المنادى
المبني المفرد وليس في نسخ الكافية تقييد الاضافة بالمعنوية ولا بد منه لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح
المفصل في نحو بين الرفع في نحو يا ذا المخوفنا بمقتل شجعه وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احدهما ان
صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجيء في باب الوصف فكأنه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة
والثانية ان اللام في الضامر والمخوف اسم موصول في حكم المفرد وان كان مضافا لها للمضاف فكأنه قال الذي ضمرت عنسه ولو
كان قولك الذي ضمرت عنسه بقبيل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وترد علينا من قولك يا زيد الحسن الوجه وان
الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا
فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضافا للمضاف لكن لا يجري تابعا لمجرى المضاف في وجوب النصب بل انما
يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر أي غير ذي اللام قوله مطلقا أي مفردين كانا او لا وكان متبوعها مضموما او لا قوله
والعلم الموصوف بابن حكم ابنه حكم ابن فيما ذكر وأما بنت فليس مثلها في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراها وجهان و
الاول المنع لأن التخفيف معها لفظا رخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن
متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يجوز المنادى مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة
وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن
عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اخير فتح المنادى
ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اخير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة هي المستخفة في الاصل لكونه فضلة ولا خفوه خطا بحذف الف ابن
وابنه والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين
يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن واقع بين متفقي اللفظ نحو يا عامر ابن العامر والعلم
المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني
زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر
في كل ما ذكر في الفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا
لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما ثم لو اراد المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا
الرجل والزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معربة قالوا يا الله خاصة اقول لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى
معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والا من فاستكره دخولها
مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد
والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في
الاخر زيادة لا تنكر كما في لعل والا ان على ما يجيء في موضعه قالوا وليس الحد واجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك
يا هذا ويا عبد الله ويا الله وفيه انه بل المنع اجتماع ادلتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها
تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجيء بحرف النداء الغائب
من الاشارة ومن ثم بقي هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي
محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا او لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بنحو طلبوا سماعها غير بال على

ما يعين

في ذات سنة مغنية

اي يا سيد يا عظيم الرتبة قاله البعض برد الكتبة

ماهيته معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي
هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا يقع باشيء وباموجود لا ان
يكتفي بتعلمه عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكل ما في الحقيقة
فوجد والاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ
شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يدل ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا
مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم اخر بعده واما ضمير الغائب
فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما
نحو ربه زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه بما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى
الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة
الحسية فلذا قد يقتصر على هذا دون يا ايها ومن ثم تجوز بعضهم في نعته بهذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واجاز
رفع نعت اي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان ليتأتى الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه
والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واي قياسا
على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا
لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه فلم يكن التنبيه منصبا على كونه مقصودا بالنداء كما امكن
بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو يا ايتها
وايضا هذا موضع التنوين وانهم التنوين ببدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما قوله تعالى وربما يعضهم فوق بعض وجاء
كلا هذين بناء والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه انهم مناسب للنداء اذ النداء تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف
بها اي من بعض المواضع نحو يا ايها فيقتصر عليه فانما توصل اي الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به
الى شيء فهو في اصل الوضع غير المخاطب ولهذا يوتى به بحرف الخطاب كما يجيء في بابه فجوز في بعض الاماكن ان يبدل حرف
يجعله مخاطبا اي حرف النداء فيفصل بينهما باي في بعض المواضع لتأكيدها في الكلام فلذا يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها
الرجل فيا هذا الرجل نحو يا ايها الرجل لاجل نداء المعرف باللام علما اوحى اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم
كثيرا على نحو يا ايها من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف
والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولاسيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها وبعض تفوته بل هو
بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضافة
للمضاف فوجب نصبها والجواب انها اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتي في الموصول فحرف النداء على هذا
يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضافا كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف
لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حال النعت كما يجيء اي ما دل على
معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف
اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج
اليه فمن ثم قبح نعتها في الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين
الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة
قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر
شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هو لا الرجل
الفرس والبقر قوله والزهو رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا وكان القياس جوان نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف
لكن بنوها بالزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا
بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتابعا اي الزهو رفع توابعه اعلم ان تابع المنادى عند
النحاة مثل متبوعه مطلقا اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يجعل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى
اي ايها هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبته ومن نصب
الطويل نصب ايضا الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف

اي

اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو
المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون عبد الله صفة له ولا يجوز
لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان
ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام
فلا تقول يا ايها الرجل وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد ويسمى فى باب البدل انه يجوز جعل
المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو يا عام زيد بالضم ويا عام زيد بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها بضم زيد بدلا من اى
لما تقدم من ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى وانما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة
قد يستعمل من دون وصف فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذو المال حملا على هذا واذا
كان ذلك التابع عطف نسق مجرى عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان
وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى
هو صفة المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان
حق المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل
ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث
والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا
فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانهما توابع معرب يومى
الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله وهو ظاهر اعرابه فى الموضعين نظرا الاول فلان المضاف اليه اضافة غير
محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا اما اضيف اليه المصدر
واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
المصدر وان جاء فى الظاهر ما هو هو خلاف ذلك فهو بضمر له عاملا كقوله فى ضارب زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد
وضارب عمرو ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه والبد الرفع فى المعطوف كما هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى
المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يركب ان الجملة غير
المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم و
كذا يقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون وقوله فلسنا بالجبال
ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور وقوله والزموا رفع الرجل كما تجواب عن سؤال وهو انه اذا كان صفة المنادى المضموم
فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود
بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها
الرجل كالتعاقب اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل
فيجب ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل هو ليس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم
يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالف واللام لا لفظ الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع ضربين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا
يبقى لاه الا نادرا فال يجمعها لاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الالاه ان تكون كظبية ولا دمية
عقيلة ولا ربرب واما اليم والصعق والذى وبابه فلان لامها لام لكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
واصله اناس لا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لان شاذ بقى فى التعذ ناس قالوا
واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مألوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام
الغالبة كالصعق كانه كان علما فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة
استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما بمختص حال
الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك انه قد يجئ الاله فى التعذ اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد
الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى
وادغموها فى الثانية ولا يدغم لو خففت نحو الاله بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان الالتباس
لم يلتفتوا ان او الاكثر فى يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خوجا عما كانا عليه فى الاصل وصار الجزء

الكلمة

ولك جزء مقدم وفي مثل مجرد وبها منصوبا وبا حرف نداء وتيم منادى معرفة وكان مضموما وجاز ان يكون منادى مضافا الى عدي المذكور المحذوف بدلالة تيم منصوبا
وتيم الثاني مضموما لكان الاول مضافا الى العدي المذكور وسقوط التنوين باعتبار ان الصوت لا فتحا او باعتبار الضرورة او بدل او عطف بيان او منادى محذوف حرف النداء اذا لم
يكن الاول مضافا الى العدي المذكور او مفعول به باضمار اعني وهو منصوبا وعدي منصوبا ايضا وهذا الكلام اعني يا تيم تيم عدي في محل الجر بالاضافة والتيم مبتدأ والنصب عطف عليه
والمضاف مبتدأ والى ياء المتكلم متعلق به ويجوز مضارع معروف وتيم معرفة مجرد بها راجع الى منادى المضاف والجار مع مجروره متعلق بيجوز وبا حرف نداء وغلامي منادى مضاف الى

الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله
بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لا يليه اي استثنى في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص
باشياء لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه تع وخواصه ما في اللهم وتالله وايم الله وهاء الله فانه مجرور وايمن مقدر في التعجب وانا الله
بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عنه شاذ ووجه جوازه مع التقدير وذلك لزوم
اللام وقوله فيا لفلان ان فرا ايا كان تبغيني شرا اشد وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذي اللام مطلقا في التعجب و
اليمان في اللهم عوض من ياء اخر تاء تبركا باسم الله تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول
اللهم لا تؤاخذنا بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال الراجز اذا احدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد في اخره ما قال دعا
عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كالا يوصف اخواته اعني
الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقل واجاز المبرد وصفه لانه معين له يا الله وقد بقي يا الله الكوفي وقد استشهد
بقوله ثم قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستانف لا ارى في الاسماء المختصة بالنداء ما يمنع من
الوصف بل استماع مفقود فيها قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي النصب يعني مثل المنادى المفرد اذا نكر وولي الثاني
اسم مجرد بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلفينكم في سوأة
عمر لو قال يا زيد يزيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني
عطف بيان او البدل على ما بان في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو
تاكيد لفظ تيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبنية التاكيد اللفظي في الاغلب حكم حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت
او بنائية فكان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف
والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف بعينه وبين المضاف اليه لانه بعد المضاف اليه لئلا يستنكر
بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في التعجب مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير
كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول
لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا اثر في وجوب الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول فلا والله لا يلفيك ولا الدهر
ابدا دواء مع ان حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وعاليات كما يوقدن من هذا فلا يكون في البيت دليل
على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ويبدل من المضاف اليه الثاني
كما ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي لفظ الذي اضيف
اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين
ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد
في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان
اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف وقال ما حذف المضاف
اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد
الا انه لا يطرد له هنا ان يقول ان الفصل كالا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاولى
قول المبرد وقد جاز السيرافي وجماعة بعده في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتحا تبعا لنصب
الثاني كما في يا ابن يزيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلا الموضوع يا ابن ان الكوفيين يجوزون نعت المنادى العلم الموصوف
بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف البيان الاول فهو كالوصف في البيتين قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي
يا غلام ويا غلاما ويا غلاما وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت بفتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم
مثل يا ابت يا غلامي وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة
حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفاء وبا الجر المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل
حركتها الفتح لانه الاخف وكانها حركت الساكن لالتقاء الساكنين والكسرة الخفيفة للضمير والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان
وهو الاصل لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ثم ينظر في المصدر الى حال تركيبها مثل ليل
وضمها امر فوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حال التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم

باء المتكلم وهو في يا غلامي
فاعل يجوز والجملة خبر المبتدأ
ويا غلام مجاز لانه عطف
على يا غلامي ويا غلاما جميعا
الفاء لك بالهاء متعلق
بمقدر وتقاما حال عن فاعل
مقدر كان يمنع الفاء على
تقول بالهاء وما لكونك و
اوعن مفعول موصول لمنادى
المذكور لكان بمعنى المعنى
اي وتقول يا غلاما بالهاء
حال كونه موقوفا عليه ومفعول
براي لموقفا ومفعول مطلق
اي وقف وقفا وقالوا ان
منهم بالوقف
وهو الوا وعابد الى القاة
وهم مذكورون حكاية
مثل يا غلامي في الوجه في
محل النصب لانه مفعول
ويا اي مثله ايضا عطف عليه
ويا ابت يا امت بفتحا
يا هنا له عطف عليه ايضا
وفتحا وكسرا مصدران
وقفا حالين اما عن فاعل
قالوا المكان بمعنى الفاعل
قالوا يا ابت يا امت حال كون
فاعلين بالهاء وكاسرين
او عن مفعول وهو يا ابت
ويا امت اي كانا بمعنى المفعول
اي قالوا يا ابت يا امت
حال كونهما مفتوحا بالهاء
ومكسورا بالهاء ان
مثله اي يا ابي ويا امي
يعني ويكسر ما كسر
يعني نصبهما على الظرف
و نقد يجعلوا الامت

وترخيم منادى مضاف اليه وجاز جره وفتح للضرورة وغير مجرور بها مضافا ومضافا اليه وضرورة مفعول له ومضافا ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والترخيم في غير المنادى
جائز للضرورة وفي بعض النسخ مقدرة بالرفع على الخبرية وهو صحيح بتأويل وذلك ترخيم غير المنادى جائز في الشعر ضرورة وهو مبتدأ عائد الى الترخيم وحذف خبره في الخبر متعلق
بمرادا الصيرورة اخره يرجع الى المنادى والى الاسم وهو اولى اذ البحث في هذا القسم تخفيفا مفعول له او مفعول مطلق بحذف مضاف اي حذف تخفيف ويجتزأ من حيث كونه
لا من حيث انه منادى مضافا الى ضمير يرجع الى ترخيم المنادى وان لا ينكرها ويكون ناقصا والمسكن فيها اسمها عائد الى المنادى مضافا خبرها ولا مستغاثا ولا مندوبا

التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فصاعدا بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير في كافه ونحوها و
من هنا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها
لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبقى ايهام كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو جاء في
غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان موضع التخفيف لانه الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف بالحذف لوجوب حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة
الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عبدي ويا عبدا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا
غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتحة عن الالف واما فتح يا بنيا واصليه يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع الياءين وقد يضم في النداء
ما قبل الياء المحذوفة في ذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد وضعف القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في الندرة
الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما
فبالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت عليها يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه ووصلا وذلك على مذهب من وقف على الشاذ باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا
وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاقها السكت مع ابقاء الفتح وتقول وقالوا يا ابي ويا امي بطرد فيهما
ما في نداء المنادى المضاف الى الياء وبين بدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل
بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدل التاء التانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام فلتناسب
التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان
الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابه ويا ام عامة حكى يونس
لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والنزاع يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت فمن وقف عليهما بالتاء
كتبهما تاء ومن وقف بالهاء كتبهما هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها بدل عن الياء وحركتها الفتح لو حركت وقال
الاندلسي اصل يا ابت ويا امت ويا ابتاه فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فيحذف واما حذفها في
يا ابن ام فثم فيحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت انها ربما تحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء في نحو كليني لهم يا ابنة
ناصب وقد بقي يا ابت ويا امت بالفتح وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء الترخيم اصلها وجاز يا ابتا
ويا امتا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
مثل باب يا غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن
او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال
نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه وبين بدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن
عم اجتزاء بالفتحة عن الالف في زيادة استثقاله فبالغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم
وكسرها اكثر من نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز وهو في غير ضرورة انما اكثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة ولكون
المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فيحذف اخره اعتبارا قوله وهو حذف
في اخره تخفيفا يعني بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب جاري وعصي والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف و
يقولون لحذف ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم
وهذا الذي ذكروه ان كان حد ترخيم المنادى منه ترخيم غير المنادى فلن اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر
الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانه بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو
يعلبات لان المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذا المضاف اليه ليس اخر
الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصي وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف
لام نحو يد ودم لانه واجب الحذف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف
واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى جنسه اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضافا اليه وان لا يكون
مستغاثا وان لا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو احد هذين الشرطين احدهما كونه علما
زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء التانيث وانما لم يجعل المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يجعل

مندوبا

منه وبالاترخيم المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني قوله خذ طريق
حظكم يا ال عكرم واذكروا ايامنا والترخيم بالغيب تذكر وقوله يا باعر ولا تبعد فكل ابن حرة سعيه لدعوة صوته فيجيبك يا ال عكرمة
ويا باعرة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله ذي الرمة ويعرية اذ حي نساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
وقال المتنبي قد ما فعل الصوارم والقنا في عرو حاب وضبة الاغنام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا بطو الفتى
والاخفش جواز ترخيم الثلثة الحرف الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو جعل علما ونقل ابن الخشاب عن الكسائي
جواز ترخيم الثلثة علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تانيث وعليه على تقدير الاستقلال
كان او على نية الحذف عند سيبويه والمبرد يوجب تقديره الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحى حبالكم رماما واضحت
شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصريون ولا ترخيم الجملتين عليهما لانهما اذا سميتا بهما يراعى حالهما قبل
التسمية مستقلتين كل واحد من الجزئين اعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ
اي لا يدل على ما لهما قبل العلمية وانما يعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث
المعنى كزيد وعمرو على اللفظ والمعنى معا لم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس بآخر الاجزاء ولم يكن حذف الثاني ولا حذف آخر
الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف اليه لم يمتزج
بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذف بعضه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا آخر الكلمة ولم يكن
ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه
فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما
والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء وما يرد
عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة عليهما وامتنع الترخيم في المستغاث
الذي في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مد في آخره لاظهار التفجع وتشاركه
المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم
مع انه لشهرته فيما بقي منه دليل على ما الغي وانما اشترط في العلم زيادة على الثلثة لانه كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن
اقل ابنية المعرب اي عن الثلثة بل علة ظاهرة وجبته بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذ
لا يعتبر به وبخلاف نحو عم وشج وعضاة فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة بلجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء
المبنية يكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم
يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء تانيث نحو شاة وشفة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة وذلك لان تاء
التانيث على التقدير كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف كضميرا ادى مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر الكلمة
وانما الميسان بتقا نحو شفة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاء مكذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة اذ التاء
كلمة اخرى لكنها اشرب بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النفاس كنت
مضمخة ولو اعتبرنا سلب التاء مسلب جزء الكلمة بكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة
بعد الترخيم والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع التكسير نحو غرف وغرف وكذا في جميع التسلية نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس
وليس لا يلحق التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع
التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عوملوا خوه غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم عند فتح التاء
كما في قولهم كليبة لهم يا ايمنة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فضارع المنادى غير المرخم وجعلوا ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان
الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحة وقليلا ما توقف بسكون الحاء
وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر البنى حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو رقه وانه وجهله وان لم يكن هناك في الوصل
حرف يقلب هاء في الوقف كما في ما كان هناك هاء في الاصل او ابدل عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل
التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من بني يا صاح ومع
شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس اطرادي كما منه لان الكلام ذكر الكوفيون وقال المبرد هو مرخم كوفي لانه يؤدي
الى ما قال مع ما ذكرنا من اهمال التصغير ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فعالوا تعالى يا بن مخرم فقلت لهم اني طائف
صداه وكانهما ارادا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزداد ايضا شيء من

الصرة
عطف على جمل من الجمع
الصوارم والرمح
جمع اغا علامة جاء جمع
حبل اضحى حبالكم
وضحت الاضحى بالف
والجمع نحو
قال الاخفش ان جمع ورد
بن الرواية واعلمه كذا
اهو تصحيف
س
والنصب
الاصل في المنصوب
تلبس للنداء الا وعنا لا
اصله
س
اشبه
والضمير في اشبه الى
الغرض المرخم
بالنصب اضمر
الموضع
س
ليست

الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع قوله فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء وعثمان او حرف جمع
قبله مدة وهذا اكثر من اربعة احرف حذفنا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غيره الف فحرف واحد اقول قسم يا محذوف
للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم
الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلهذا زيدتا معا حذفتا
معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية نحو زيدان ويضربان عليان وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون
عليان وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبهها نحو كوفي وروي
وكرسي والفا التانيث كحبلى وهمزة التي مع الالف التي قبلها كما في حمراء وعلباء قوله كاسماء هذا اذا جعلناها تعلاء من الوسامة اي
الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعلا لا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجيء في التصريف
بحج الفريقين فيه وترجيحاتها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف
من نحو عفراة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير
زائدة لم يحذف كما في مستماح ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا
او واو او ياء ساكنتين ماقبلهما من الحركة من جنسها فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كهور ومشريف لتحصنهما
بالحركة وتقويتهما بها ولا عند فيهما ايضا اذا لم يكن ماقبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقين بجردحل او لم
يكونا له كعلبط وقبعثر وذلك لمشابهتهما اذن الحروف الصحيحة بقلة المد الا انه لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة
ماقبلهما من جنسها واما مذهب رشح مد نحو الموت والحسين وقضاء فانما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان لا واحد حذف
المد الزائد لكن لما لم يكن الواو والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتعين في السقوط ولو قال يحذف
حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف على الحذف
في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا
في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح
قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة
على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو شية وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو
يدان وثبون وقلون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما عنده تا بناء الواحد فكانه ليس الجمع المذكر السالم
فكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح
الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قولهم كليني لهم يا ابن نامب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع
الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة القوم لئلا
يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة القوم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر
السالم على لغة القوم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا اي على اللغتين لئلا يلتبس بالواحد وكذا لا يجوز
ترخيم المنسوب مطلقا نحو يدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وهذا كما منع سيبويه
من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة القوم لان المذكر فيه شبهه اما اذا كان علما فيجوز على لغة القوم ايضا اذا لم يكن له اذن
من لفظه فيلتبس به قال المص الظاهر جواز القوم في نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر
لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه ما بين بل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع فيه
قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على لغة الاستقلال كان او على تقدير المحذوف والا فلا والفراء يحذف الساكن
في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية
المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو جو لايا وبرذولايا الاحرف التكثير اعني الالفين مع الياء التي بينهما لزيادة الجمع
والبصريون يجيزون حذف الالف الاخيرة لتحصل الياء قبله بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد
حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمنفصل والكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو اقبل للغلق من مفاصل الحروف
المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالانفصال بسبب التركيب لعله عن حذف الجزء الاخير منه لكماله فاذا رخمت خمسة عشر
قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تحذف تاء كما قال لو سميت رجلا بمسلمين قلت في الوقف
يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة

وانت

الاعشر واثنتي عشر وحذف ثلث عشرة مع الالف والياء لان ثلث عشرة بين لزوم النون المحذوفة فكانت ترخيم اثنان واثنين ومن
الايضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه ولا يلزم
من معاقبة النون حذف الالف معه حذفها مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي غير واحد حذف منه حرفان وهو
دون زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة ثالثة وغير واحد حذف منه ثلثة وهو المركب قوله فهو على حكم الثابت
على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اقول اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت
فيبقى الحرف الذي اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر
لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصى وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف
على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم مستعقب
الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب
لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رايت وفي
نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من قبح الضم وذلك لما قلنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى
ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف
فيه مطرد واجب ومن جعله اسما برأسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منويا لثبوت لم
يغير بانه الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم اذا رخم بسبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في
ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعل ويا قاض بحيث يرجع الالف والياء لان الحذف الساكن الاخير الذي حذف فالتقى
المص ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة بعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة
القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد الحذف منه حرف اصلي لكون كان مدغما في ذلك المحذوف
وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر هو بنت فيتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه
التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وقد ادى ولد لم يلده ابوان وقولهم نطق اوله بحيث لو نود ولم يسمع له اثر في تخفيف
انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم راء على نية الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لا
لان الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر لما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح في الوجه
الحسن وغيره سيبويه يجيز في نحو اسحار من الكسر ايضا الساكنين وهو اولى لكونه اسما وان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو ارزت
وخدب فيبقى الساكن على حاله الذي هو هذه اللغة اي الكسرة في هرق والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في نحو اسحار مع الالف قبلها و
الساكن المدغم اذا رد بناء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لم يكن ساكنا ان اتفاقا منهم
تقول في المستقبل يحاب يا حاب وفي رادد يا رادد وفي ضار اسم مفعول يا مضار وان لم يكن ساكنا فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذا المدغم
فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا ترى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا عمر بكسر الراء يا مقر بسكون
القاف وفتح العين في مقر ولا يحذف الحرف ساكن كما حذف في نحو خدب لانه قادر على ان لا سكون الاخير بغير الحذف وذلك
بان يرد الى اصله ولم يكن ذلك في نحو خدب اذ لم يكن الساكن اصلا في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس عند
الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلي في المستقبل يقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان الياء في يا قاضي اصلا في الثبوت في بعض
المواضع نحو رايت قاضيا وقاضيه بخلاف الكسرة في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل
المحذوف منويا لثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها في
الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال
فاذا قصدت جعل المحذوف نويا في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عمر في ترخيم عمود و
سعيد وعمار كما مر وان جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا ثمر في حارث و
مروة وفسر به وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاض ويا مشتر في قاضية ومشترى وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسو
وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي يا ثمي في الكسرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو
قبلها ضمة ولا وتقلب الواو ياء ان انضم كسرة نحو الغازي والاولى لما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض
بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واو بعد فتحة قلبتها الفا نحو يا غلي ويا نزا وفي الكثير يا غلو ويا نزو ولانك
اذا رددت المحذوف لم يوازن الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف انشاء الله وان كان واوا او ياء

وقد استعمل ماض معروف مسند الى ضمير او ون الى الفاعل او الى الضمير في صيغة النداء وهو بما مفعول مضاف الى المنادى وهو مضاف اليه في المندوب متعلق به وهو مبتدأ عائد الى المندوب
والمنفجع خبره وعليه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير في عليه عائد الى الالف واللام وبما متعلق بالمنفجع ولو عطف عليه واختص ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله
وبواو متعلق به او هو مفعول ما لم يسم فاعله وح لا ضمير فيه وحكمه مبتدأ مضاف الى ضمير يرجع الى المندوب وفي للظرف والاعراب مجرور بها والبناء عطف عليه وحكم خبر مضاف
والمنادى مضاف اليه اصل هذا الكلام جاز ان يكون حكمه كحكم المنادى في الاعراب والبناء ثم حذف حرف التشبيه وقوله في الاعراب والبناء حكم المنادى مضاف وحكم في الاعراب
والبناء فعل وهذا الجار والمجرور متعلق بفعل ما لم يسم فاعله والتشبيه بالمنادى لا يكون مكررا بل صورة اصلية في الجار والمجرور متعلق بقوله وحكم لانه مصدر ولك ان تقول في حرف القلب مبتدأ وفي تقليل الالف متعلق بزيادة الالف وذكر الضمير في اخره يرجع الى المندوب فان حرف الشرط حذف ماض معروف مسند الى التاء وهو فعل الشرط واللبس مفعول به وقلت مثلا هو جواب الشرط واغلامكم في محل النصب لانه مفعول ثالث لتوكيد ندبه ولا يضاف الا غلام مندوب يضاف الى الالف والبا الطويل الصوت والها لا يستعمل في حالة الوقف واغلامكم معطوف عليه

بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شفاء ويا خواء في شفاوة وخوايه وفي الكثير في يا شفاو ويا خواي لان مثل هذه الواو والياء
انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل الحذف ثالث الكلمة وهو حرف لين فان حرفت ما حذف
من الاصول ردته لا ما كان كيلتاء في ترخيم شيبة وديمة يا وشي ويا ودي بود العين لسكونها عند الاخفش ويا وشي
ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب الندبة فان الاخفش يقول وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الفا
ذا اللين كما تقول يا لاه في المستلاة وان لم يكن الثاني حرف لين لم يرد المحذوف كما تقول يا شد يا عدي شد وعدة كل لان المنادى
المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين الساكنين فيبقى المعرب على حرف
واحد وان اردت هذه الفا الى الفا ثانية يكون منقلبا كما في ثم جليان وجلوى فقد ذكر المبرد انها لا يجوز اذن لانها لو وجدت
كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا
بجحدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شيء عرض وليس بلبنة اصلية وكذا المبرد عن المازني
في كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم على نية المحذوف وذلك نحو حبليلتا على لغة كسر اللام وفرزدق وقد علمت
وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز انفاقا
ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي خضم يا خض مع ان مفعوله ليسا من بنيتهم فيقول يا حبلي ويا فرزدق وقد علمت ويا سعو
يا هندل ويا عنفو قالوا واذا رخمت صحراوي على الفا قلبت الواو همزة فلو ان لندا عن النداء لصرفته لان همزة اذن ليست منقلبة عن
الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث فبعد التانيث فيها واو الا ترى ان لا تصرفه نظرا الى

الاصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المنفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك
زيادة الالف في اخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا يفيد قوله وهو المنفجع عليه دخل فيه المجرور
في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المنادى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا
حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرف ودخلت في جميع انواعه وقد احتل المص باحد قسمي المندوب
وهو المنفجع منه نحو واحر تاه وا ويلاه وا ثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وا فوا زيد مختص
بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء
حكم المنادى فيقال وا زيد وا عبد الله وا طالعا جبلا اذا كان معرفة مفتوحا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور
ذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب مخصوص بالمنفجع عليه كما ان المنادى مخصوص
بطلب الاقبال فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما اي في معنى الخصوص وكثيرا ما يجعل العرب يا بمعنى على باب اخر مع اختلافهما
لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص انا انا فاعل كذا ايتها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الا
الاختصاص كما يجيء قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف في اخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او وا
وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والا لزم ان يقال ان دلك قرينة حال على الندبة كما في يا زيد بنحو يا زيد وان يد
والا وجب الالحاق معها تقول يا عجبا على بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد وان يد
ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه وا لهالك في ندبة البعيد
ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله وان خفت اللبس قلت وا غلامكيه وا غلامكموه اقول اخر الكلمة لا يخلو من
ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا ينقصه الا الالف ويقدر الاعراب نحو
واضرب الرجلاه في المسمة بضرب الرجل وكذا واضرب الرجلاه وا غلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا
على مدة الانكار نحو واضرب الرجلاوه وا عبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون الانكار لان مدة
مدة الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا بها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء
فلا تقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف
العلة فيه سواء والفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يزد
الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها اصل في مد الندبة كما ذكرنا فان انقلب
الا اللبس وقال الاندلسي والمص تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة زيد ويا غلام
يعني فاسقط ضمير الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اختار ههنا اتباع المدة للحركة
غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد سكون التحتية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوازيد اتباعه اكثر من

وان لم يكن

عدلت الهاء جزء مبتدأ وفي الوقف متعلق بعدلت أي وذلك زيادة الهاء في حالة الوقف ولا يندب مضارع مجهول منفي إلى آخره ثنا والمعرف مفعول ما لم
ه علم والاستثناء مفرغ لأن المستثنى منه غير مذكور وتقديره ولا يندب اسم من الأسماء إلا الاسم المعرف فلا يقال مثل ولا يندب وأرجلاه مفعول ما لم يسم فاعله
الجملة الفعلية عطف على ولا يندب وامتنع ماض معروف ومثل فاعله مضافا وأن يد الطويلاه مضافا إليه وخلافا مفعول مطلق أي خولف خلافا فيه يونس وصنف
محذوف أي امتنع وأن يد الطويلاه امتناعا مخالفا لقول يونس وحال من فاعل امتنع هذا القول حال كونه مخالفا لقول يونس ولقول يونس متعلق بخلافا

وأن يدل تاء لئلا يشبه المثنى بفعلان وأما التي بعد الياء فالألف هو الوجه نحو قوله وأبجري الشامتينا وإن كانت الحركة غير إعراب
وأدى الألف إلى اللبس أبقيتها حرفا من جنسها انتفاء نحو واغلاميكمه غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وما منهوه في المستغ
بعد لئلا يلتبس بالمستغ بنهاء ولا يجوز في النداء المضمر يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معا في حالة واحدة المندوب
فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلاماه والساكن لا يخلو إما أن يكون منونا أو ألفا أو واوا أو ياء أو ميم جمع أو غيرها
فالمنون يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وإنما حذف مع مد الندبة دون مد الإنكار لأن أصل المندوب المنادى الذي
هو محل التخفيف وأجاز الفراء في المنون المنصرف ثلاثة أوجه أخرى أحدها فتحها لأجل الألف الندبة والثاني حذفها للساكنين
وإتباع المد حركة ما قبلها نحو واغلاماه زيديه بناء على مذهبه في جواز إتباع مد الندبة الحركات الإعرابية والثالث كسرها للساكنين
وإتباع المد لكثرتها كما في مد الإنكار وما ذكرناه أولا هو المشهور المستعمل وإن كان الفاء حذفها لألف الندبة عند الفاء
نحو واغلاماه لأن حذف أول الساكنين إذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف وقال المصنف استغنى بها عن ألف الندبة
إن كان واوا أو ياء فإن كانت الحركة منها مقدرة لحركتها لم تفتح نحو يا قاضيا وبا رامياه ويا مرميا وبا سمندواه وأما إذا ندبت بها غلامه
بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لأن أصلها الفتح عنده وأجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر
سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي فالقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين
قال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه أوجه أما لأن أصلنا السكون فهو كما لو لم يزيد عليها مد آخر كما يجيء
وأما لأن السكون العارض فيه كالأصلي بدليل قولك وا مصطفاه ولا ترد الألف إلى أصلها استغناء بها عن ألف الندبة
ألف التثنية فإنك تقلب ألف المقصورة نحو مصطفيان وذلك لأن لزوم ألف التثنية في المثنى بخلاف مد الندبة فإنها لا
يلزم المندوب أما قوله أصلها السكون فقد تقدم أن ذلك مختلف فيه وأما قوله السكون العارض فيه كالأصلي فيقول ذلك في
الألف لكونها كألف الندبة في الصورة فجاز أن يغني عنها كما ذهبت إليه وأما الياء فلا كقولك يا قاضياه في يا قاضي وإن لم يكن
للواو والياء أصل في الحركة فإن كانتا مدتين لما قبلهما من الحركة من جنسها نحو واغلاميهوه وواغلاميهو وواغلاميهو
إذا سميتها فإنك يكتفي بإتيانهما من المد عن ألف الندبة لكون مدهما أصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فإن أصل هذه الياء الحركة و
ألف الندبة ليست لأن مد المندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها إذا ليس في آخر المندوب مد نحو يا قاضي فإن أصل هذه الياء الحركة
وألف الندبة ليست لأن مد المندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها إذا ليس في آخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف إذا كان في آخره مد
أصلي وإن لم يكونا مدتين جئت بألف الندبة بعدهما إن شئت نحو يا قائل لواويا قائل كياه وأما ميم الجمع فلا يأتي بعدها ألف
الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه وواغلامهموه والواو والياء بعدها أما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما
يجيء في المضمر إن رد تا المد الندبة واستغنى بهما عن ألف الندبة كما قلنا في غلامهموه ويا غلاميهو وأما ألف المد قلبتا واوا أو ياء
للبس وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحق ألفا نحو يا مناه في المستغ من وسيبويه يجيز نحو واقنديرناه إذ لا منع وقال الكوفيون
المستغ بالجمع السالم المذكر إن اعرب بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وا زيداه وإن اعرب بالحركات
وجعلت النون متعقبة للإعراب ولا بد إذن من أن يلزمه الياء كما يجيء في باب الإعلام جاز ندبته نحو وا زيديناه واقنديرناه
وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمثنى وأعربته بالحركات وألزمته الألف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء إذ لا مناسبة
بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا فيه وتقول في المستغ باثنتي عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالألف
لا تغير مضاف وعشر معاقب للنون فكأنك قلت وا اثنان وقال الكوفيون وا اثني عشراه تغييرا بالمضاف لأن نون المثنى
يسقط لأجل الإضافة فكأنه مضاف وإجازة ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني أن الحاق هاء السكت بعد
زيادة الندبة وإن كان واوا أو ياء أو ألفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف
إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا نحو يا غلاماه وينبغي أن لا يجب عند هذا القائل مع ولا تها لكفي في الفرق بين الندبة والنداء ولبس
ما قال بوجه لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فالالتباس إذن حاصل مع الهاء أيضا والفارق هو القرينة
وإنما الحق هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الألف لخفائها فإذا جئت بعدها بها ساكنة يتبين كما يتبين بها الحركة في غلامه
على ما يجيء في بابه من التصريف وهذه الهاء يحذف وصلا وتثبت فيه في الشعر إما مكسورة للساكنين أو مضمومة بناء
الألف والواو تشبيها بهاء الضمير أو الحذف بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها وإثباتها في الوصل لا يجوز
الوصل يجري الوقف قال يا صاحباه يجاوز ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وغيره قوله ولا يندب إلا المعرف
فلا يقال وا رجلاه وامتنع وأن يد الطويلاه خلافا ليونس أقول هذا الذي ذكره في المتنع عليه إما المتوجع منه فإنك تقول

يا مصيباه

فإن ويد ونا ه

[illegible] منادى معرفة وحذف فاعله مضافا والحرف مضافا اليه والا حرف استثناء ومع حرف جر واسم مجرور بها مضافا والجنس مضافا اليه الاستثناء مفرغ لعدم ذكر
[illegible] منه وتقديره ويجوز حذف حرف النداء مع كل اسم الجنس والاشارة عطف عليه والاستغاثة والندبة كذلك ومثل مروكم ويوسف منادى مفرد معرفة محذوف
[illegible] النداء * اي يا يوسف واعرض عن هذا مخاطب مسند الى ضمير مستتر هو انت ومن هذا متعلق باعرض وهذا الكلام في محل الجر بالاضافة وايها الرجل عطف عليه وشذ ما
[illegible] واصبح مثل اعرض ليل منادى مفرد معرفة محذوف منه حرف النداء وهذا الكلام فعل شذ وافتد مثل اصبح ومخنوق مثل ليل واطرق مثل اصبح وكرا مثل ليل

[illegible] شذ حذف حرف
[illegible] النداء في ليل مخنوق
[illegible] في قوله اصبح ليل واعتد
[illegible] واطرق كرا ثم اقتصر
[illegible] عهوه
[illegible] المعنى وقوله
[illegible] عطف على قوله
[illegible] حذف حرف

واصيبناه واستبعد بمعرفة ونعت بالمعرف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا
يقال واهذاه وانما ذلك لتحصيل عدم الندب في الندبة لا فرادا كان المندوب مشهورا لايلام الندب في الندبة عليه
ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته بقولك يا ضاربا زيدا اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه
المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسناه وجهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه
قبل الندبة نحو قولك وامن قلع باب خيبر او امن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مد الندبة اخر المضاف
اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا اميرا لمؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف
الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب ماء
وان لم يكن ملك الزمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع المضاف واطالعا جبلا وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر
بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وا زيدا الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل يلحقها
اخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته
ولهذا لا يقول انه متصل بها عن الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته فمن اضاف بالمضاف اليه وان
كان في اللفظ انفصل ذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على الموصول
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجماه الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وا رجلا مسجاه وقد استشهد
الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعرفة وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في
الوصل نحو وا زيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف
اعرض عن هذا وايتها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا اقول يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا
قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا
عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ
هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا
يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف
من اي ايتها اذ هو ايتها جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز
حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايتها من غير ان يتصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار
في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايتها الرجل وبوصف وصفه نحو ايها هذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين
مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه مصوغ في الاصل لما يشار اليه المخاطب وبين كون الاسم مشارا
اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على
تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدوا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيء في الحرف فيقع على هذا من المعارف التي يجوز
حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصول لان اما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصول
من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف بذي يلزم جواز الحذف في يا غلام
رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما
المستغاث به فلما لحقه من تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امامها واما المتعجب منه والمندوب فلانهما
مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء
فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المص لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه
لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى نداء اي باسم
الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل ادخل في الصباح
وصر صحابا لئلا ام جندب زوجة امرئ القيس تهرما به وكان مفركا ويقال سالها عن سبب تفريكهن له فقالت انك ثقيل الصدر
خفيف العجز يريد الا انه يطيل الاقامة قوله اطرق كرا وقيل يعيدون بها الكرا يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى
ما ان ترى هنا كرا فيكرى ويطرق حتى يصادوا هذه مثل وقيل الضبع خاوي ام عامر والمعنى ان النعام هو الذي عدم كرمنك

موضوع

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا مثل لولا وقد يحذف لفعل القيام قرينة جوازا فى النحو لسبق ذكره وبا طرف ندا هو المنادى يحذف هولاء او نحو ذلك
امر مخاطب مسندا الى ضمير بارز والجملة فى محل الجر بالاضافة

قال اصطيل وجمل الى القرى فلا تخلى ايكم ومثل ذلك قولهم افند مخنوق قال شخص وقع فى الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق
مختفر وقال افند مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اى انت امن من الى اغتالك فضم استجاللك فى الاسير ثم
ضغطه سليك فضرطه فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فقد هنت كلها اشا الا قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا
يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به يجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف ضمنيا
كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف ندا ايا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان
ناصبة المضارع ادغمت نونها فى لام لا يسجدوا وافعل مضارع سقط نونه فى النصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا نافية
او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لان لتقدير
فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسما لا تستعمل فى غير النداء وهى فل وفله وفلة وفلس فل ترخيم فلان
لم يجز المدنى الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عمر فى يا عمار لو كان ترخيم فلان لقيل فى المؤنث يا فلان
بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملائمان ويا نومان اى يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اى يا لكع وكل ما هو على
مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل فى سب المذكر وفعال فى سب
المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى وكذا افعل فى مذكرها
ومفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله فى الجزء مسك فلانا عن فل وقال
اطوف ما اطوف ثم اوبى الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وانما اصل النداء باب
الاختصاص وذلك لان ما اى يجرى مجراه فى النداء من ضم والمجئ بها التنبيه فى مقام المضاف ووصف اى بذى اللام
وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى والمشارك فيه نحو نحن وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض الفخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى اختص من بين الرجال باكرام الضيف وفى
معرض التضاعر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختص بالمسكنة من بين الرجال او نحو بيان المقصود بذلك الضمير للافتخار ولا
للتضاعر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا فى صورة النداء وليس بنداء بل المراد بصفة اى هو ما دل عليه ضمير
المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة مسموعه بين البابين اى المنادى ايضا مختص بالمخاطب
من بين امثاله ولا يجوز فى باب الاختصاص من اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى النداء لاحتياجه كما فى يا زيد ولا
مجاز كما يبقى فى المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء فى الخالى فى معناه بالكلية وحال ظاهر اى ووصفه من ضم الاول
ولزوم رفع الثانى كحالهما فى النداء لكن مجموع نحو يا ايها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب لوقوعه موقع الحال اى مختصا
من بين الرجال وهذا كما قيل فى نحو سواء اقمت ان اقمت ام قعدت وان كان فى الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه
فى الحقيقة متقدم مبتداء عطف عليه اسم اخر سواء قيامك وقعودك كما يجئ فى باب حروف العطف وقد يقوم مقام اى
المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للضيف او مضاف نحو قولهم انا
معاشر الانبياء ننا بك اى قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال بنا تميم يكشف الضباب قال ابو
عمرو ان العرب تصنف فى الاختصاص ربيعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال انا بنى نهشل لا نفر قول الاشعث ان الاربعة المذكورة اكثر
استعمالا فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المص المراد بانه ليس قولا عن النداء لانه المنادى لا يكون الا
مخاطبا والرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ومنصوبا بالمقدر كما فى ايها او ان ينتصب بفعل
مقدر كاعنى او اخص وامدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب كالمص والاولى ان يقال الجميع منقول
عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم تقول لكنهم جوزوا النصب بدخول اللام فى نحو نحن العرب
ليس بنداء حقيقة ولانه لا يظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكرر ومما منعه اللام قد يأتى الاختصاص باللام او الاضافة بعد اسم
المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة لا الذى يأتى بعد ضمير الغائب
نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله
الحميد او الذم نحو وامرأة حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم والكروان يوم تطير البائسات ولا نطير وقوله ولا نطير وقوله مررت
الى سوق عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى بفعل لا يظهر وهو اعنى او احتقر فى الجميع او امدح او اذم او اترحم كل فى موضعه هذا ما
قيل ولو قيل فى الجميع بالنقل فى النداء لم يبعد لان فى الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرى هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب
على الذم ما هو المراد مما قبل نحو قوله تعم وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به فى الفهم شئ مما قبله كقوله محى المدحرجا كانا

الثالث أي الموضع الثالث مبتدأ وما موصولة واضمر ناصر مجهول وعامله مفعول ما لم يسم فاعله مضمرا الضمير يرجع الى المفعول به وعلى شرطية التفسير متعلق باضمر
الجملة صلة لما وما بمحذوف أي الذي اضمر فيه والموصول مع صلته خبر المبتدأ وما موصولة عبارة عن المفعول به أي الموضع الثالث من المواضع الاربعة مفعول اضمر
عامله يكون ما في محل الرفع لانه خبر مبتدأ ومصدر تبرؤا المضاف محذوف أي موضع اضمار عامله وهو مبتدأ عائد الى المفعول به وكل من خبر مضافا واسم مضافا اليه
بعد فعل خبر مبتدأ وهذه الجملة نعت له والضمير في بعده يرجع الى الاسم وأو شبهه عطف عليه مشتغل نعت له وعنه متعلق به وبضميره متعلق بمشتغل او متعلقه
عطف على بضميره والضمير المستتر راجع الى الاسم وان يكون اضمر خبر مبتدأ راجعا الى الاسم وهو مبتدأ خبره الا ان يكون مشتغلا الخ
استعمل بعده بعد مضي الاشتغال وهذا مبتدأ خبره يكون المعنى ان كل اسم يكون بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بذلك الاسم جاز ان يكون بضميره متعلقا بمحذوف المذكور والمعنى ان كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بسبب اشتغاله بضميره ولو عرف الشرح بما لا امتناع الشيء لامتناع غيره وسلك ما مضى مجهول عليه متعلق به والضمير في عليه راجع الى الاسم وهو مبتدأ كبد الضمير مستتر في سلك وهو مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الفعل او مناسبه اي مناسب الفعل عطف عليه والنصب جواب لو وان الفعل اللام في اول نصب ماض معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى الفعل المتصل به مفعول به عائد الى الاسم مثل زيدا ضربت زيدا مفعول به لفعل مضمر وتقديره ضربت زيدا والجملة في محل الجر بالاضافة ضربت غلامه مثل عطف عليه زيدا مررت بك وبنصب تجعل الاول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المبتدأ المحذوف وفي بفعل متعلق بمستتر له وبفسر مستتر عنه وبضميره متعلق بمشتغل عنه وما موصولة وهو مبتدأ خبره عبارة عن الفعل

وذكرنا انه لولا الضمير لعل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب بالمعنى مشتغل
عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه لاشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق
بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا اضربت غلامه ومن نحو زيدا اضربت
عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو
زيدا اضربت بجبة وزيدا اضربت الذي بجبته او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا الفيت عمرا او
رجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكل ما لم اصبحوا يعقلونه يحسبن مال
طالعات بحزم مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة
المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا اضربته او مررت به او انا
صائر به بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هند اضربت من تملكه او مررت بمن تملكه
والضمير مجرور والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او ما يشبهه
لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة القصد كان او انواعها نحو زيدا في ضربته وعمرا ليتك تضربه اما ان
المفتوحة فانه وان لم يجب قصد زيدا لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب قصدها كذلك نحو
زيدا كم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيدا هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيدا الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيدا
هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هندا الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيدا لعمرو يضربه وكذا اما وان
من جملة حروف النفي نحو زيدا ما اضربته بخلاف نحو لن ولا في نحو عمرا لم اضربه ولا اضربه اذ العامل يخطاها قال قد اصبحت
ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما ان فقيل ذلك فيها لكونها نائبة سوف التي يخطاها العامل نحو
زيدا سوف اضرب واما لانها تزاحمها الفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صار كالجزء واما لانها لكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين
الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وانه هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلثة
راجح نظرا الى كونها النحو الذي حقه صدر الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيدا ضربته ومن الواجب
تصدرها حرف الشرط نحو زيدا ان ضربته يضربك وزيدا لو ضربته ضربك وكذا ان يدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء
فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء جوابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا
ان قام اضرب واما معمول الشرط فلجاز الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضربه يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام
او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترز بما يفسر عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يفسر في نحو له
بالتقدم عليه نحو زيدا ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيدا انت اكرم علينا من عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل
فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيدا حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيدا حين
تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيدا هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان
في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملت فيهما لكانت كل واحدة
منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع اذن واجب في نحو انا اضرب من انا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم
وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيدا ان تضربه يضربه وزيد رجل يضربه موفق وانما
لم يعمل فيما قبلهما لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيدا والله لاضربه لان القسم له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الجزاء فيما قبله فيجب
الرفع في نحو زيدا بل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان
في جملة قصدا للاقتصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل فيما
بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله و
كذا الحترز بعن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا ظنه منطلقا ولقيدات ظنها منطلقين لانه لا يجوز في
هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لجاز لان المفعول المقدم
على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقول زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد و
يجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول على نحو زيدا اضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا
للمفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التالف المعنوي بين

المفسر

المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا
اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول
حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو زيد ظننه قائما والضمير لزيد كان
قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه
ما هو في صورة المفعول مع تاخره رتبة واما نحو ضربت زيدا سيده وما ضربت زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس
لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما يبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز
ان تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم
الظاهر حتى جاز عنه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا
اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو
المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا
ضرب اي ضرب زيدا التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربة زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز
تفسير ما اضيف اليه الفاعل المفعول في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها
غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في نحو ضرب غلام
زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل
المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه للمفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختاره الفراء
اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى
ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده فان ذيل كل
واحد منهما محتاج للتفسير الا نفس الاخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد
واو العطف فانه وغيرها من حروف العطف كذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها
لانها دلائل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شيء مما
قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاء هي الاشرطها لان الفاء زائدة لكونه موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية
واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر قوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية ومانع للك
عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأتيني فاذا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها
اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط ونحو فالصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن
الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل
نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب
كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتاويل هذا كذا فليذوقوه ويمعنى اما هذا فليذوقوه
وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من
جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لو نصبه لانه انتصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله
فيخرج في هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم
الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربته ولا تضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم
قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض
من الناصب دال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على اشفاء العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب
المتقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح لو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن
مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا العمل يقتضي مناسبة كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر
اي يؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسرا العامل
بحيث لولا اشتغاله بضمير المفعول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك فلا

اذ لا فارق

انما فارق فكان يجب ان لا يناخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله فهل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في
معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح كان له محل بغير التفسير حمل عليه وهو كونه خبرا لمبتدأ مقدر عليه لما لم يصلح للعمل الا ان يد
ولما في نحو ان امرءا هلك وان سوار لطمني فلم يعن الفعل محل الخبر اذ لو جعلنا خبرا لمبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسم
فلا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في زيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل
فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب
سيبويه والجمهور واختار الاخفش في نحو زيد قام ان يضمر بعد فعل مقدر مفسر بالظاهر على الهمزة الاستفهام ومن ثم
قال سيبويه في نحو انت زيدا ضربته ان رفع زيدا اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قلنا فيه خبر المبتدأ وهو زيدا
ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سيبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واذا كان الفاصل بين همزة
الاستفهام والاسم المحدث عنه ظرفا نحو ايوم زيد اضربه فالمختار النصب نظرا الى كون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة
الاستفهام ان يقدر داخلة على الفعل وقال الاخفش في الشرح ان نصب زيدا او رفعه بالنظر الى همزة الاستفهام
وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا اضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه
ادق بناء على ان الفعل الذي لا يعمل في المعمول ينصب لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة وهو يلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد
بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن هذا ابعد هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف
لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة لكونه مفسرا
كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه قوله او مناسبه لنصبه لبين اكثر النحاة هذا اللفظ اعني او مناسبه والظاهر انها لحشو لم يكن في
الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والمعنى انه لا بد منها والا لخرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد
هنا من مناسب يقتضي نصب زيد لان المسلط يطرد فيه المعنى فلو سلط ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح
المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصد هو انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اخا يطلب في الموضعين اما
ان يكون الفعل او شبهه طالعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا
هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد
بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بالحرف
جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدث عنه وبعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه
زيدا ضربت اي غلام زيد فتقول اذا حصل ظابطان احدهما ان يكون هذا الاسم فعلا او شبهه والثاني ان يكون الفعل او
شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضمير ان يتعلق الضمير فهو ايكان قبل ذلك الاسم اسم لمرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن
نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ان زيدا
عمرا ضربه وسيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ مخبرا عنه اي ان زيدا ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز
ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي ضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبه واولى
نحو ان زيدا عمرا ضربه فالفعل متعلق الضمير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو ايوم عمرا ضربته والمنصوب محلا بالشرط نحو
زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحدث عنه اسم اخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو ان الخوان الذي
اكل عليه وان زيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو ايوم الخوان الذي اكل عليه وان زيدا عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان
منصوبان بمقدرين اما اكثر نحو زيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وان زيدا اخاه غلامه ضربته اي لاجل
زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين
لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظا مفردا لا على معنى المفسر اللفظ غير اللفظ كما في مررت به
وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نقل
الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاول نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا نحو
مررت سواء كان مررت حاملا لك او به او بغلامك او باخيك او اي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المعاني
ان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقد ذلك المعنى
ذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر الذي هنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا اي مع اي معمول كان بل هو
معناه مع غلامه او اخاه او صديقه وما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه

اهنت

مجاز مضارع مجهول والرفع مفعول ما لم يسم فاعله وبالابتداء متعلق بيختار وعند ظرف مضاف وعدم مضاف اليه ومضاف اليه قرينة مثل وخلافه كان والضمير في خلافه يرجع
الى الرفع وعند وجود اقوى مثل عند عدم قرينة عطف عليه ومنها متعلق باقوى وهو صفة محذوف والمعنى ويختار الرفع بالابتداء عند وجود قرينة اقوى من قرينة تقوى
من قرينة خلافه وكانا جار ومجرور ومضاف ومضاف اليه محله رفع على انه خبر مبتدأ محذوف وهو هي اي القرينة مثل اما مع غير الطلب متعلق بمقدر واذا عطف على اما للمفاجأة
متعلق بمقدر ايضا وتقديره كاما الكائنة للمفاجأة مع غير الطلب واذا الكائنة للمفاجأة

اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عمرا وهو ظاهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معموله دون بعض
بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمول له كان وان لم يكن هذا الثاني ايضا اضمرت معنى لا بسط فانه يطرد في كل
فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اي متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك
تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيدا قام وان زيدا
ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مثل اي ان
لو بين زيد وان لا بسط زيدا وكذا في نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اي ان لو بين الخوان وان لا بسته
واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لا بين فاعله ما اسند اليه الفعل المبني للمفعول اي لا بين اللحم الخوان اكل
عليه اللحم وكذا التسوط ضرب به زيد وذلك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى
ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به اي ان جاوزت زيدا وان لا فعل الملابسة كما
ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا
اي فيما عمل فيه حرف الجر او بنفسه نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لو بين زيد وان لا بسته زيدا وكذا في
ان زيدا مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه وذلك ان تفصل فتضمر العامل بنفسه مثل ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى
ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيدا ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيدا ضرب غلامه وان
ضربت متعلق زيدا ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا لمتعلق المقدر وكذا في
نحو ان زيدا لقي عمرا واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعين اضمارها للمرفوع
في ان زيدا قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيدا قام غلامه ويضمر في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا
بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول في ان زيدا مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوزت متعلق
زيدا مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيدا مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا كل على خوانه
وان زيدا اكلت على خوانه اي ان لو بين زيدا اكل على خوانه وان لا بسته زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور
المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا او جارا ومجرورا نحو اليوم زيدا ضربته وانا التسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان
الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا او الجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع تقارب
المعنى كما في ان زيدا عمرا واضربه اي ان ضرب زيدا عمرا فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرا ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما في
ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لا بين اللحم الخوان قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها
كاما مع غير الطلب واذا للمفاجأة حال الاسم المحذوف لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او
يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور يتحقق
فاعلية الفاعل بان يكون ذلك الفعل نحو التسوط ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر
انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس مطرد والوجه جواز نصبه لكون
الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذا المفاجأة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم ان المصنف
ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال يختار الرفع بالابتداء اي عامل الرفع في جميع
ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع
وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر واما الجر فلا يدخله
لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينصب لفظا بما بعده او سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن
النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب التي يستوي الامران على ما يجيء
شرحها ومثال ذلك زيدا ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن
فيه بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها عليها اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب
الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمه بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي لا يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف فاضمر وعلى
ما اخترنا في رفع المبتدأ تقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها
اي وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي بجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط
على ما ذكر اما واذا المفاجأة اما اما بجامع ثلث قرائن للنصب هي مع احدها مغلوبة ومع الاخرين غالبة اما الاولى فالطلب

فاعل

قوله الا بالابتداء

قوله

ويختار النصب بالعطف مثل ويختار الرفع بالابتداء في الوجهين على جملة متعلق وفعلية نعت لجملة والتناسب متعلق بيختار وبعد ظرف مضاف وحرف مضاف اليه صفتان لها
والنفي مضاف اليه والاستفهام عطف عليه واذا عطف على حرف والشرطية نعت لاذا بتأويل الكلمة واللفظ ويجعل هنا مؤنث سماعي وحيث مثل اذا وفي الامر عطف على بعد
والنهي عطف على الامر واما للتخيير في الاصل استعمل ههنا للتعليل اي لتعليل اختيار النصب بعد حرف وفي مبتدأ عائد الى المواقع التي ذكرت هنا وهي بعد حرف النفي او
الفعل خبرها والمعنى ويختار النصب بعد حرف النفي وبعد حرف الاستفهام وبعد اذا الشرطية وبعد حيث في الاسم لواقع قبل الامر والنهي لان تلك المواقع مواقع الفعل وهذه الجملة

على ما يأتي والاخفش يرى ان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا بالجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قرائن النصب
الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب
مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب في مثلها بغير اما انما كان لرعاية التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
فعليتين نحو قام زيد وعمرو اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين في نحو زيد اكرمته في جواب من قال ايهم
اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان
اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لقصد
مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فوجب بها الجملة الا ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف
والتقدير اما اليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعم فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر لكن عليها في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة
الكلام من الحذف والتقدير واما حيث في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت يستأنف
بعدها الكلام الا انها ليست محضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى
كسائر حروف العطف لظهور ما في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر
انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما
زيدا فاضربه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال
وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اختصاص حروف الطلب للفعل كحروف
الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعم بل انتم لا مرحبا بكم فلم يكن جعلها فعلية متغيرا اعرابيا كما امكن ذلك في نحو زيد اضرب
وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو الا تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة
الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الا بتأويل بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء
عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد يطلب منك ضربه فانه فتفوض بانه يكثر في الجملة الاسمية قصدها بما يخرجها عن
كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ان زيد منطلق وليتك عندنا وكذا ايكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربه
زيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحيا كما ان الفاعل سمي فاعلا ولم يصدر
الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض
في نحو اما زيدا فاضربه بين الطلب واسالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير
في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعرابي واما اذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف
بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء
كما يقع اما لكن الفاء قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب
مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا تجيء بعدها الا الاسمية فرقا
بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا اوجب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع
العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالف اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب بعدها عندهم وفي
غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع
المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث
في الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر اقول هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم
المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرو اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف
عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرو واهنا يقتلها العطف على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد
وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العرض لا حقا بالاسم كذا قال سيبويه والظاهر ان
الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هلا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود
وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا
لما ينفي مضمونه اولى وليس له ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر عملها لضعفها في العمل فلا يقال
لن زيدا يضربه ولا لن بكرا اقتله كما يقال ان زيدا تضربه او تضربه لقوة ان لجزمها للفعلين واما ليس فيمن قال ان حرف خليس

ايضا

اعني قوله وبعد حرف النفي
معطوف على يختار النصب
وعند خوف لبس المفسر
مثل بعد حرف النفي في
الوجوه والاضمار بالصفة
متعلق بلبس في نحو زيد
واما حرف من حروف
المشبهة بالفعل ولا
المتصلة بلما في محل النصب
وكل شيء بالنصب مفعول
به وعامله مضمر خلقناه
مفسر له وبقدر متعلق
بخلقناه وان مع اسمها و
خبرها في محل الجر بالاضافة
لكونها مضافا اليها

يصف ضيفا
الحسن الاستماع بالحاظه
الحرم الزوف

ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسم والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بجرفيتها جوز الغاء
عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله
اي ما خلق الله فيجيء عن ليس زيد ضربته على الغاء وتوجيه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق
خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيد ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولوية بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في
نحو قام زيد وعمرو وكلمة يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلبه المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء
النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان
الجملة مع الهمزة مفسر طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تفسير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما
عزيز فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيدا وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج ومع الاسمية التي
خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد يخرج وثانيهما هل فيدل فيه وهو هل لنفي اصلها ان يكون بمعنى قد لملازمة الفعل كما يجيء في قسم الحروف
فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي خبرها
الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا استلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي
تدخلها فعلا قدر كون الصحة التقديرية فلا ترضى الا بان تعاقبه فيجب ان تؤليه اياها وكذا يقبح دخولها على الفعلية مع الفصل
بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر وفعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب هيهنا
احسن القبيحين وقد قرر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو ازيدا ضربته والوفاق في اختيار
النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى
زيدا ضربته ومتى زيد يخرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في نحو هل زيد يخرج وحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل
متطفل على شيء خفة لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن وفصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد
قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذا في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ
كقوله اذا الحمام ابن مايل الراس اكبب ونقل من سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروحة بعدها لكن على ضعف
والاكثر كونها عندهما فعلية اما لظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انفطرت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد
اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب
سيبويه والاخفش وانما امتنع بعدها الفعلية لان الشرط يتضمن الفعل ولا كالنفي والاستفهام وانما يوجبا الفعل بعدها كما فعل
المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو لا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب
المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان بعضهم يجوز في صحة جميع ما ذكرنا وتذكر انه منتصب بفعل
مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر والذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هل ان يد قتله تبقد بر هل القتل
زيد قتله وروى الكوفيون لا تجزع ان منفرا هلكت فعند ذلك فاجزع اي ان اهلك منفرا وان هلك منفر
فعلى هذا يبقى مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بثغرة فقام بفتخاء بين وصليل جاز فعل
رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر المفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله حيث دالة على المجازاة في المكان
كاذا في الزمان نحو حيث زيد اجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية
التي خبرها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس واما اذا كسعت بما نحو حيثما فهي مساوية لاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو
حتى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال ذي الاصبع بن زرعة يحتويه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة
نابتة في حائر انبتها الرخ تميلها الهوى فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل
بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف اللبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد
من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لن تملك احدا منهم الا بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته
بعشرين بنصب كل فهو مضر المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان
يكون اشتريته جملة له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون
الضمير صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فوقعا دون مطرق الاحتمال

ويستوي مضارع معروف والاقتران الرفع والنصب عليه وفي مثل متعلق بيستوي زيد مبتدأ وقام ماض معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى زيد والجملة خبره وعمرا مفعول
فعل مقدر واكرمته مفسر له وهذه الجملة معطوفة على زيد قام والعائد في المعطوف عنده وهو في داره وعنده ويجب مضارع معروف والنصب عليه وبعد ظرف
مضاف وحرف مضاف اليه ومضاف اليه والشرط مضاف اليه وحرف عطف على حرف مضاف والتحضيض مضاف اليه ومثل مرفوع وجعله وان حرف شرط وزيدا
مفعول فعل مقدر وضربته مفسر له والجملة في محل الجر بالاضافة هذا حرف تحضيض وزيدا ضربته بعلم وجعله مما مضى

الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من استراه لك غيرك بعشرة
او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن
اولى لكونه يضاف المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المص من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى كل شيء
خلقناه بقدر لا يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل وصفة خبرا ولا يصلح اذن للتمثيل في ذلك لان مراده نعم بكل شيء
كل مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر
لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء
فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا فلنا
ان معنى كل شيء خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن
بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات شوا كما خلقنا صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه
مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل اذا بت احدا
او ايهم رايت او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق جواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا
قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لانه معناه اتضرب الزيدان احدا فهو مقيد بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هند يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدأ
فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اقول يعني يستوي
الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لينا سب المعطوف المعطوف عليه
في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين
فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عود ض يكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال
اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع الضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير راجع
الى زيد وبعبارة اخرى هي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيدا كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى
للاخفش هي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعتذار احدها للشيخ او هو جواب عن جميع الاعتذارات
ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية المبتدأ وفعلية الخبر معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك
بزيادة ضمير في كلمته نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر
اذا كان جملة من ضمير فيجيء المثال اذا اراد ذلك واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يجيء في المضمر واجيب عن الوجه
الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرو او لو قلت زيدا لقيت عمرو او لو قلت زيد لقيت عمرو لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف
مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب
لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ان مثل هذا المثال اخاذة سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يوافق
به ظاهر الكلام ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير فجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب ان وردت في الجملة المعطوفة فعل
راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرو اكرمته قولك زيد ضارب عمرو او بكرا اكرمته يستوي في بكرا
الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل اما اذا قلت زيد قائم غلاماه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل في العمل
اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهته الفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مضروب غلاماه قوله ويجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما ما عدا ذلك
من حروف الشرط الا ان الرفع فيه اولى بعدها على ما تقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي في شرطها فعلا لازم
واجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب في تقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا انه عند
سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا زيد قام واذا زيدا ضربته كما ذكرنا في متى حيثما
قوله حرف التحضيض هو اربعة هلا والا ولولا ولو ما وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجيء في قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني اي هلا ترونني وحروف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم

بعد الفعل

بما خبره معرفة والمعنى ليس على من علم ثم اسكنت الباء على خلاف القياس ومثل اسم يقتضي ان يبتدأ وذهب ماض مجهول وبه مفعول ما لم يسم فاعله والجملة خبره
فالمبتدأ مع خبره مضافا اليه وقيد خبر ليس والضمير منه راجع الى باب ليس مثل هذا القول من باب شرطية التفسير فالرفع مبتدأ خبره محذوف الفاء جزائية وتقديره واذا عرفت
هذا فالرفع في زيد لازم وكذا مبتدأ لو تقدر مضافا اليه خبر لو جرى على الظاهر وهو لو يكون جارا ومجرورا وكل شيء مبتدأ فعلوه اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل
الجر بانه صفة لشيء وفي الزبر في محل الرفع بانه خبر مبتدأ ومتعلقه وكل شيء مفعول لم ثابت في الزبر والابتداء مع خبره مبتدأ او خبر تأويل والمعنى ومثل هذا ان يبدو

يقدر الفعل بعدها اقامة مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى
ولا الكيا المقتضا اي ولا تقدرون وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيبغا فيف ونحو اطلبوا العلم ولو
بالصين ولا شك ان التخصيص والاستفهام والنفي والشرط والتحضيض يلحق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة
عليها بالافعال الا ان بعضها يقيس على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختص بالاسمية كليت ولعل
وبعضها استعمل في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما لا النفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال
كالا التحضيض على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان هلك يجوز عند الاخفش
الفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في نحو ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل ان زيد
ذهب به منه فالرفع اقول اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل ولكنه ليس
مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه
اي بسبب ضميره او بسبب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره في قولك ان زيدا ذهب به خرج زيد من الحد
المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بسبب ضميره هذا على ما جوز ابن السراج والسيرافي في
مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اي ان زيدا ذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور في محل النصب
فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب
الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب
به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان
ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع او النصب او ضميره
او متعلقه ثابتة كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فينوي في ان زيد ذهب ذهب غلامه او ذهب بغلامه واضعا
وينوي في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل شيء فعلوه
الزبر اقول اي ليس من هذا الباب لا تخرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت
كل شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان جعلنا الجار والمجرور بفعلوا ونحن لو نفعل في الزبر
في صحائف اعمالنا شيئا اذ لو تقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او نحصوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار بفعلنا الكل شيء صار المعنى
فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حال الرفع اذ المراد منه
ما اريد بقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجلدان عند سيبويه والا فالجزاء النصب اقول جميع
الضرائب فيه حاصلة في هذا الفصل لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو زيدا ضربت فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا
ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب النصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار ان تحمل له
الفاء وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فتقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى فاذا
فصر المصلي الفتح الى قوله فسبح كما يجيء الظرف المبتدأ ويكون الفاء واقعة غير موقعها الفرض كما في وربك فكبر واما التيمم فلا
تفصر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم في الاية هكذا لكون الالف و
اللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب
المبرد والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه جلدان اي الزانية
مبتدأ محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعد بان حكم الزانية
فيما فالفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا فيخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فا
فالمختار النصب اي لولا التقدير ان المذكور ان للمبرد وسيبويه فكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائن يقدر
المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه هذا اخر شرح ما ذكره المص واعلم ان ما ذكره يشتغل به المفسر من ضمير الاسم
المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد
لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به
المفسر الا ترى ان احدا واقع من استحار المقدر مقام الضمير من استحار المفسر وكذا زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر
موقع الضمير من المفسر ما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب

ليس

والرابع مبتدأ والخبر جزء وهو مبتدأ عائد الى الخبر وهو مفعول خبره بتقدير الحق جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول مطلق اى حذفا مفعولا ومفعول له وحال
ايضا مقدر وهو كريد لا لانه انما او من حرف جر وما موصولة او موصوفة وصدر جملة ظرفية وقعت صلة او صفة لما والضمير في بعده راجع الى المفعول او الموصول او الموصوف
مع صلته او صفته في محل الجر بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف وكرر الخبر بجملة ولا الحذف مفعول ما لم يستثن عنه ومنه متعلق بمحذوف ومكررا حال من المحذوف
ومنه الجار عطف على ناصب محذوف او قبل او منه ليست للعطف بل للاستئناف كما في قوله تعالى ان رسلنا الى اياته الطريق بدون ويكون بعضه بل ولا يكون بعده
الا الجملة ومثل مرتجزا ولا يك منصوبا بفعل مقدر الاسد عطف على الجملة مضافا اليها اياك مثل اياك والاسد عطف عليه والطريق منصوب بتقدير الحق والطريق تاكيد له

وليس قبل الاسم المذكور الحق بمنقض نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به في المفسر فلم يبق الا اضمار
الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالانقطاع زيدا في مثالنا ليوافق في المعنى لم يضرب الا هو وكذا ما ضرب زيدا الا وافق
لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير متعلق
به كك اى مختلفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميري كك فالاقل على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان
او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله
ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا لاياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا اياه الا هو فلو سلطت الفعل
عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا به قدرت هكذا اعطاك اياه زيدا لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن
بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر هنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما
متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل بعضا ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا
اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيدا لم يضرب الا
اياه التقدير ان اعطاك زيد اياه وان لم يضرب زيد الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا
اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف
يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم يضرب
اياه لكان التقدير ضرب زيدا او بالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان والثاني اى الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا
لم يضربه الا هو اى ان لم يضرب زيدا لم يضرب به الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضرب زيد والفاعل مفسر المفعول
الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين فلا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق
به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء
في بابها فظهر فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اى ان علم زيد علمه
قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لان افعال
القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علمه قائما فكيف مع تاخره عن الضمير لكان بالتسليط ان زيدا علم قائما لا يجوز
ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك
بعد جريان ذكر زيد ان اياه علمه قائما اى ان علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما لا يجوز
ان هو علمه قائما اى ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق بمختلفان رفعا و
نصبا نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضرب به غلامه وان زيدا مر به فلا اعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في
ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لا بس زيدا او ضمير لا بس زيدا ولا يجوز كما قدمنا
وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب بن زيدا اى متعلق زيد فيكون المفعول في النظم
مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل في التقدير وقبل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب
وغلام هند ضرب فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لا بس او ان زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز وان كان اما
الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه
الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب
غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة
الاستثناء فصيرت الفعل موجبا يبقى معنى الايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية اى ضرب
غلام زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يضرب
زيدا لم يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المضاف وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المضاف
ان زيدا لم يضرب لا بس غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا
ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب
ان ضرب زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المضاف ان زيدا
لا بس ضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب قوله الرابع الحذف هو مصدر تقدير الحق محذوفا
بعده او ذكر الحذف ومنه مكرر نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق اقول سمي هذا اللفظ الحذف من نحو

اياك

اياك والاسد ونحو الاسد تحذيرا مع انه ليس تحذيرا بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا اما بعد مؤول
بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف ليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يؤ لفظ التحذير على
ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا
قوله تحذيرا اما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا اما بعد ذلك المعمول كالاسد
بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض المسامحة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يبقى فيه امر الاسد
اي تحذيره ولو قال بتقدير بعض او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك لان ذكر مصدر فمعنى عطف على قوله معمول
بعده من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضافا اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنسوب
لانه في تقسيم المنسوب الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث مما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ
او ذكر بلفظ ما لم يتم فاعله ولا يرد بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد
وعمرو جاءت الخا كلمة بين ما بعدها وما قبلها نقول ان مقيم ثم بيد ولك فنقول او امشي بمعنى بل ان امشي فيكون للاضراب
عن الاول والاثبات للثاني كما يجيء في حروف العاطفة قال سيبويه في قوله تعم ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال ولا تطع
كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا هي [illegible]
لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظة نظر وضابط هذا الباب ان تقول [illegible] معمول
لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل [illegible]
مكررا معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر ما ذا سك ومضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب
والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا او قد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك
واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياي الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس معطوف
ومن جهة اضافة اياي الى المظهر وسيبويه يقدر في نحو اياي والشر نحو لا احذر ونحوه قال الخليل وبعضهم يقول له اياي فيقول
له اياك فيقول اذا كان قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر احذر حفظا
كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي ان تحذف احد كم الارنب
بالصفا ليدل لكم الاسد والرماح ويحتمل امر المتكلم اي لا يبعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعد ونفسي عن هذا
حذف فيه ايضا الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه
واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو
احذر الاسد الاسد واياك واياك احذر ونظر الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعم اذا نكت الارض
نكا نكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف
عامله وحكمه اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره والاعلى مقاربة المحذر منه المحذر بحيث يضيق الوقت لاحد تكرير
المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا لا [illegible]
كان اصل اياك والاسد ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس [illegible]
الى الكاف فقالوا نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين
وتلبيحه الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمرات فصار منفصلا
ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يؤ هو بتقدير اياك بعد او تخ باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز
اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت
بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا
اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم
حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرحت السيرافي بجواز نحو اياي
ضربت وليس الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المضاف في شرح المفصل
عند قول جار الله الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف
العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك بعد نفسك من الاسد
من الاسد وفهوي هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر

الاسد

بل ولو كانت منفصلة صح

والسيف المحذر اذن اما ظاهر او صح

وتقول مضارع معروف مسند الى ضمير هو انت وايانك معمول فعل مقدر وهو باعد من الاسد متعلق بباعد والجملة في محل النصب لانها مقولة القول ومن ان تحذف
مثل اياك من الاسد عطف عليه واياك ان تحذف عطف على اياك من الاسد وبتقدير من متعلق بتقول ولا تقول مضارع منفي مسند الى ضمير المخاطب واياك والاسد
مقول القول ولامتناع تقدير من متعلق بلا تقول وهذه الجملة عطف على جملة فعلية سبقت في المفعول به بتداء وغيره متعلق بيرو الضمير في غيره يعود الى الانسان واللام في المفعول
لانه بمعنى الذي وخبره محذوف اي منادى مما اشتمل على علم المفعولية المفعول به وهو مبتدأ وما موصولة بمعنى الذي اي الاسم الذي وهو موصوفة اي اسم وفعل ماض مجهول

الاسد لانه يتبعد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف
عليه المعطوف واياك ان تحذف ضمير وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مثل هذا الاسم المعطوف المعطوف عليه الا في
الجهة التي تناسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة تناسب اياك العامل كونه مفعولا به اي مبعد وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد
وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدم
من اذ الجاء الحذف منه بعد الحذف فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو و
مع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان
نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول وطويلة بصلتها لكونها
مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم فلما طال لفظها هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر من الذي
هو مع الجر وكنى واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله
لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو الله لا
فعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وبقاء الخبر اي بقوله وقال الاخفش
الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من اياك من الاسد
اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذف فرايتم لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في
غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت
واما في قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء للشر جالب فانما الضرورة الشعر واما لان اياك من باب
الاسد اي الحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمل في جواز حذف
حرف الجر ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق اذ يدعي ان الواو التي في الحذر بمعنى
مع وقد ترك المصنف بابا انحو ما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكرر او معطوف عليه بالواو مع
معطوف فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شأنك والحج ونفسك
وما يعنيك او الفاعل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذف ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذف في المكرر ههنا
مثل هناك وان لم يكرر وخلاف من العطف فالخلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو
بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل
المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم والضرب
الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا الضرب واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك
فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في
قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في ذلك الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ظرف زمان ما يفضل
فيه وما ينتصب بتقدير في وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جر وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور وقوله و
شرط نصبه تقدير في وظرف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست
وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح اقول ظرف الزمان كله ما يعني
مبهما وموقتا فتقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين و
زمان والحين الزمان والموقت منه ما له نهاية يحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر و
شهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما قبل اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست
خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير
الموضوعة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود
ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وانا وحذاء وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى جانب
من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكتف ذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكتفه بل في جانبه او الى جانبه و
كذا خارج الدار كما قال سيبويه لمن خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار ووجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف
المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما يثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المتسع كالفرسخ

داخل

وغيره اي في مدلوله متعلق
بيرو والضمير في غيره يعود
الى ما وفعل مفعول ما
اسم فاعله ومذكور
نعت له ومن بيانية و
زمان مجرور بها او بكان
عطف على الموصول او
الموصوف مع صلته او صفته
خبره ويجوز ان يكون هذه
الجملة خبرا لقوله المفعول فيه
وح لا حاجة الى حذف
وشرط مبتدأ مضاف وهبه
مضاف اليه والضمير في نصبه
يعود الى المفعول فيه و
تقدير خبره مضاف وفي مضاف
اليها تأويل او انه اسم لزمان
ظرف الزمان مثل شرط
نصبه كلها اي كله
قبل مضارع معروف
والمستتر فيه يعود على ما في
الظرف وذلك مفعول به
والجملة خبر لظرف الزمان او
ظرف المكان مبتدأ وان كان
من اضافة جملة شرطية
خبرا له والا فلا جملة شرطية
ايضا عطف على جملة شرطية
سيقت واسمها وان لا يكون
ظرف لكان بها فلا يقبل
النصب قوله
اي بمبهمها وموقتها
كحين
وجمعها يعلم مما مر وفسر
ما من المبهم مفعول
ما لم يسم فاعله وبالجهات
الجار ومجرور متعلق
بفسر والست نعت

وجعل ما من مجهول وعليه متعلق بجعل والضمير في عليه راجع الى المبهم وعند مفعول ما لم يسم فاعله وهو يتعين بالرفع لان النصب لا يدخل له الا عند دخول من ولدى عطف عليه
وشبهها كالكاف والضمير في شبهها عائد الى عند ولدى وفي بهما متعلق بجعل على طريق التعليل ولفظ عطف عن عند مضاف سجد مضاف اليه ولكثرة تعليل بجعل
ما موصولة وبعد دخلت جملة طرفية وقعت صلة لما والموصول مع صلته عطف عليه بيهما والمعنى وجعل على الجهات لفظ مكان لكثرة الاستعمال والشيء الذي ثبت بعد دخلت
لكثرته ايضا ومثل مر ذكره ودخلت الدار جملة فعلية وقعت صلة لما بيهما على الاصح جر بمنذ الحرف وهو مراد على ما بعد دخلت عليها على القول الاصح

داخل فيه فان المكان لم يعرف صحيحا بالنظر الى ذاته بل بسبب الفيافي المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان
له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها
اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام
ويمين وشمال وبين وعند فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله
اين اما نحو جانب ومتابعاه وكذا نحو البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما يثبت
مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من
هذا الجنس ولا يقال قمت مضروبا وقت مضروبا بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل ذلك بان يقال اسم المكان الا ما
ما يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب
به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول
ينتصب انتصابه على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو الجلوس والقعد والمثوى والمسكن والمقيل والمبيت
يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينتصب انتصاب كل ما فيه معنى الاستقرار ويشتق
مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقصدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان و
قعدت مركزه قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا انت مبينه وانت مشتاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينتصب
فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون من
المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا
حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها الجهات في الابهام قال المص
وكذا احمل لفظ مكان على الجهات الست لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله
فخفف في منه تخفيفا فلا ينبغي المص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف
مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير المسموعة على الجهات الست لمشابهتها لها في
الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يقول ابتداؤه وانتهاؤه كقول الخلف قدما واليمين
شمالا هذا واعلم انما ينصب الفعل جميع انواعه الزمان لان بعض الان منه اعني الان منه الثلثة مدلوله فطرد النصب في
مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له
من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الان منه الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود
ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الان منه الثلثة وانما انتصب على تعدث مقعده وجلست مكانه
ويمنت مبينه فلكونه تضمن المصدر معناه الاستقرار في ظرف فهو نوع مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما انه نصبه
ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فالجوم لا ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما
كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشأها الاشتراك في لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل
على المعين من الان منه الثلثة لا على المعين المراد به هنا اي المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما
كان يدل على المبهم تعدى اليه فغلط ايضا وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة
اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا نوجه بدل عقلا على مطلق
لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل
بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مهما
كان او نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر
اعني في معها غير المبهم انتصابا بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا
مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا
ما يستعمل مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وقولك
نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والدخول مصادر اللازم اغلب وكونه متعديا وهو لازم اتفاق
ويجاب كونه لازما ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله
فلا يبيتنكم قتلى وعارضا ولا تبيتن الخيل لا تبعث غدا اي في قتلى وعارض وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل

متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذفه في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد
يلحق بالقياس نحو هو مني مزجى الكلب مناط الثريا ومقعد الحائن ومنزل الثقاف ولا باس ان نذكر بعض ما احمله المص من احكام
الظروف فنقول ظرف الزمان عارض بين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرق
الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة
والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغرق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فا
لا قد يعم جميع ايامه والثاني ليس فيه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا
ومحدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا
يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاول
من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب
التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من
البلد فما لا يصلح جوابا متى المختص غير المحدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا كالمحدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة
وما يصلح جوابا لهما المحدود المختص كالعشر الاول من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا
لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا
الى نهار وليل معينين فيصلحان جوابا لمتى وقال سيبويه اسما الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر
والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما
اذا قلت سير عليه صفر يستغرقها السير او اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان
مستندا الى رواية عن العرب فهما ونعمت والا فلي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانك قلت سير عليه الثلثون يوما فلنا ليس تعين
العدد مع اختصاص الزمان بما نع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف
وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد
يجر بمتى بالواو وحتى ايضا ويجر ابن بالى ايضا مع عدم تصرفها ومن الدلالة على الظرف غير المتصرف اكثرها بمعنى في نحو جئت
من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك وهبلي من لدنك فلانها بدل الغاية والمتصرف
من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او الجر بمن من الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف
المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء اذ وحيث متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله تعالى
بعد اذ انزلت ومنه من المعرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين
وذات العويم وذات صباح وذات مساء وذات عشوق وذات صبوح فهذه الاربعة بغيرها وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه
نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي
صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة
المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواتها يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق بقي ذلك اذا كان الرجل
ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء عن بعد الفراق وكون
الظروف غير متصرفة موقوفة على ومن المعربات غير المتصرفة صباحين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكرا وسحر وسحيرا وعشية
وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرة وسحرة
وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها يقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علما
ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجيء حكمهما فيكونان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنية
على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا التعريف كهذه الظروف المعينة
لان ما لا ظرفية واحدة اعني الظرفية تنبها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما
من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا باللام ولا بالعلمية والدليل على
انها ليست علما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تتصرف فتصرف
هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء
اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المهملة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد

منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بلى وجد سحر
من جملة هذه الاسماء المعينة منوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم
انه تضمن عند متضمن اللام فهو عنده معين كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر
ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد
القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاول لمنعه اذ لم يسمعا الا منونتين وكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور والقائلين بمنع صرفها اما غدوة وبكرة
فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في نحو نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق
به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده ولكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانا كذلك علمين للجنس
كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا الة
تعريف وتعينها كان مستندا الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا
يثبت اذن عدم تصرفها فهذه الظروف الثلثة العشرة المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة
متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول
عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا
معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين كما يقول لقيته العام
الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان كنت لقيت
واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد
تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا فاذا قال نعم ولقد جئتهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان
لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة
وثعالة وجبل فهو مرتجل في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغدوة هي الجنس كقولك
هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه
والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يد تحمل على يدع في حذف
الواو وانما قال هذا الان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فتنة بعد فتنة
ولقيت الفتنة بعد الفتنة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندوي ولقيته في الندوي اي في الندوة
وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية
منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا تزد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما
ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوالي وحول
وحوالا واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين
وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا ذات اليمين وذات
الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظتا بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى
قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق صلاة وذيس وسطها قد تغلقا ووسط بتحريك السين متصرف وقد تدخل دون
التي بمعنى قدام معنيان احدهما ان يجيء احدهما متصرفا وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية ولك
مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعنا
الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله ثم اتخذ من دونه الهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفيت بهم ولا اطلب
الله الذي هو خالقهم ووراءهم فهم كانهم قدام في المكان تعالى الله عنه ومما يلزم الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت
مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك احدثنا اعم البال اقرعا اي زمانا محدثا وجوزه الفراء شبيها وملياء
خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس ملا من الدهر وقريب وما يا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات
المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما
عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرتك حين رجز وربين
وسير عليه تروبحتين اي مثل زمان جن جزور بين ومثل زمان تروبحتين قال ثم وادبار النجوم اي وقت ادبارها

وكل

وينصب بمضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المفعول فيه وبعامل جار ومجرور متعلق بينصب ومضمر نعت لعامل وعلى شرطية التفسير جار ومجرور عطف
على بعامل والمفعول مبتدأ وخبره محذوف اي ومنه المفعول وله متعلق بالمفعول والضمير فيه يرجع الى الالف واللام لانه بمعنى الذي ما موصولة وفعل ما من مجهول وفاعل
متعلق به والضمير في لاجله متعلق به والضمير عائد الى ما وفعل مفعول ما لم يسم فاعله ومذكور نعت له والجملة صلة لما والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف هو اي
مذكور وهو المفعول له ومثل مرفوع وضربته فعل وفاعل ومفعول به وتاديبا مفعول له والجملة في محل الجر بالاضافة وقعدت عن الحرب جبنا مثل عطف عليه وخلاف

وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من
التجانس يكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل بهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج
فليس من ذلك لان مقدما يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقايعه
وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت خلوة سهم ورميت نيتا اي مسافة خلوة سهم
وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وآله دينارا حضرمي وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضاف الذي
هو مصدر قام مقام مضاف الذي هو حين نحو لا تسير السرى القمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت صاحبها الدجاج
اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا اذا كان بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا
به فح يسوغ ان يضم مستغنيا عن لفظ في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى
بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل
فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلاثة محصور فلا
يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس
معنى متعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا في الناقص نحو يوم الجمعة ليس زيد قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف
متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف في اللفظ والمعنى على
ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما
مثلان في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اعني في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر
قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا يقول في مررت بزيد وقت الى عمرو مررت زيدا وقت عمرو وانما
كان قياسا في بابي المفعول له والظرف لما بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه
والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المص في نحو يوم الجمعة صمت الضمير لا
يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فتفويض نحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا هنا ظرف اتفاقا بدليل
صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل ليس بمفعول فيه والا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا في علا
او مفعولا فلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب
زيد وكذا في سارق الليلة فنقول في اضافة الصفة الى الظرف فيما كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط
المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما لك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به
بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض باكرت صاحبها الدجاج بسحر اي صاحبتها
اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقيل الظرف ولبس
بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجيء في باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر على شرطية التفسير اقول اعلم ان انتصابه
بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جاء بعد الاظهار او يمتنع كما في المفعول به اذ هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من
قال متى سرت اليوم يوم الجمعة وقد جاء بلا فرق ظاهر كقولهم ح الآن اي كان ذلك ح واسمع الآن والثاني كما في المنصوب
على شرطية التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا لا يختار فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة
سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيها ولا اشرفيه ومثال
ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو سار زيد ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه
ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت
عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر وقوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في
المفعول فيه قوله مذكورا احترازا عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له
الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان نقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا
في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد ان قولك نحو ضربت وقد اعجبني التاديب
وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك ذكر المص مثالين للمفعول له ليتبين انه قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له كما في ضربته
تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل
كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل

مفعول مطلق اي خلاف
فيه خلاف وللزجاج متعلق
بمعنى فانه عنده مصدر بيان
الخلاف وهو ظاهر بعلم مما
تقدم والضمير في التعاريف
الى المفعول اولى عند علماء

غدوت بسهم
غدوا الذي سيت ابعد نفذ
عليس

فيه والمفعول

وشرط نصبه تقدير اللام مثل وشرط نصبه تقدير في الوجود وانما قال المصنف ويجوز مصادره معروف وحذفها اي حذف اللام عنه واذا عرف مضافا كان من الافعال الناقصة والمستتر فيه اسمه عائد الى المفعول له وفعلا خبره ولفاعل الفعل جار ومجرور متعلق به والعلل نعت له ومقارنا عطف على فعلا وله متعلق بمقارنا والضمير في له يرجع الى الفعل المعلل والجملة صفتا لمقارنا في الوجود متعلق عليه

وهي احدى العلل الاربع كما هو من كون في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس بعامل له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم في ضربته تأديبا وان الضرب علة التأديب انما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو ضلت هذه الحمد والعلة قوله خلافا للزجاج من نسبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تأديبا ويصح ان يؤتى الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا لا كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا يؤتى قعوده جبنا الا مجازا وكذا قولك بخلت صلاحا لمالك بالاعطاء او التمنع لو نحوه فان البخل او نحوه ليس بيانا للاصلاح بل بيانا للاعطاء او التمنع كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعوده جبنا وبخل اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص وقاعدة الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه وفيه نظر وذلك ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى التأديب مع ان الاول مفعول اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب بنصب المصدر الذي يكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله وذي علل المحبوب والهول من تهور المحبوب الا ان يجعلها مصدرين للحالين المقدرين قبلها اي ذي علل المحبوب ومهولا الهول على ما هو من مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووجدك على ما يجيء في باب الحال ومذهب السيرافي اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود اقول يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للتمني ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للتمني ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما هو يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان فعل له الجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقترن باللام المعلل بحدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جلست عنك خوفا من فراري او بالعكس نحو جئتك سلاما لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهزيمة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا لمجمل كما في ضربته تأديبا واعطيته مكافأة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافأته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافأة والعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي اثر ضربته لتأديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التأديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان توسطه من ربيعة لم يقم التشعب منهما النوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو موكا بيننا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى عندي وان كان الاول هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما آخر يكون حالا من الفاعل وكذا انجاز العدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور المحبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والتهور ليس بمفزع بل هو مفزع وكذا جاء ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا والمص اقتصر على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا او نحوه في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه مقترنا باللام وجوابه له وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب

قال

والمفعول معه مثل المفعول لأجله وهو مذكور جزء جملة محذوف وهو هو واو مذكور وهو المفعول معه وبعد ظرف لمذكور مضاف إلى الواو والمضاف متعلق بمحذوف وهو
مصدر مضاف إلى مفعول وهو مفعول له العامل مثل فعل مجرور بالإضافة ولفظا خبر كان المقدر ومعنى عطف عليه والجملة صفة لفعل وجاز أن يكون لفظا متميزا من معمول
فعل في المعنى المفعول معه بذكر بعد الواو الكائنة لمصاحبة مفعول فعل لفظا كان أو واوا أو من حيث اللفظ والمعنى من حرف شرط والفاء لتفسير ما سبق وكان ماض معروف
وهو فعل الشرط

قال لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل أي مقدم عليه وأفعال الجوارح كالضرب والقتل يتلاشى ولا يبقى حتى يكون حاملا
على الفعل وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى والجواب أنه إن أراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع
وإن أراد وجوب تقدمه إما وجودا أو تصورا فمسلم ولا ينفعه ويتنقض ما قال بجواز نحو جئتك إصلاحا لأمرك وضربته تأديبا
إنفاقا فإن قال هو متعلق بمحذوف مضاف أي إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا نحو إنكم جئتك إكرامك أو جئتك اليوم إكراما
لك غدا متعلق بالمضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا المقدر والمضاف فنقول
المفعول له على قسمين إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو تعدد جبنا فهو من أفعال القلب كما في الواو وإما أن
يتقدم على الفعل تصورا أي يكون غرضا لا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته صلاحا قال المص وإنما شرط لجواز
حذف اللام الشرطان المذكوران لأن علة الأفعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية
والغرض أن يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها وجزء إلى الرابع وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت الحجاج ناض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن
شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعم حذر الموت وقال الجزولي إذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لإكرام لك ومنعه
الأندلسي وقال لا أرى منعهما نعا وقال ابن جعفر إنه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه
مثلهما والظاهر جواز ذلك الأترى إلى قوله تعم فنظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية هيهنا كاللام قال المالكي إذا
حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف أكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الأمران في المضاف هذا قول والأولى أن
يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى أقول قوله
لمصاحبة معمول فعل احتراز به عن نحو ضربته في كل رجل وضيعته فإنها مصاحبة لكل رجل لأن الواو بمعنى مع ونعني بالمصاحبة
كونه مشاركا لذلك المفعول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك المتكلم في السير في وقت واحد أي
وقع سيرهما معا وفي قولك سرت أنا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم أن
يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا إلى أن عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا
معطوف إتفاقا لا مفعول معه ويتنقض ما قال بنحو جئتك وزيدا درهم فإن الكاف مفعول في المعنى إذ المعنى كيفيك وأما انتصاب
عمرا في المثال المذكور بالعطف فلأن أصل الواو أن قبل المفعول معه هو العطف وإنما يعدل ما بعده عن العطف إلى النصب
نصا على المعنى المراد من المصاحبة لأن العطف في جاءني زيد وعمرو يحتمل مصاحبة الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء أحدهما قبل الآخر
والنصب نص في المصاحبة في قولك ضربت زيدا وعمرا ولا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف لأن
هو الأصل الظهر قوله فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت أنا وزيد وزيدا وإن لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا وإن كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا
لأن المعنى ما تصنع أقول اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو لا بمعنى مع وإنما
وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه أخصر لفظا وأصل هذه الواو واو العطف التي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى
المعية فالواو لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها و
جوز أبو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقول رجعت وعشا غيبة ونهنهة ثلث خلال لست منها بمرعوى ولا أرى الشنع
رعاية لأصل الواو والتمسك ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ
والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي لا يضطر إلى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو كأنك قلت
جاء البرد ولابس الطيالسة وصاحب الطيالسة وكذا في غيره والإضمار خلاف الأصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس
الواو والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الأخفش نصبه
نصب الظروف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطى النصب
ما بعدها رعاية كما أعطى ما بعد إلا إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا
نحو كل رجل وضيعته قوله فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا أولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد و
عمرو أنه لا يجوز فيه إلا العطف ولعله قال ذلك لأنه مخالف للأصل الذي هو العطف لا للمنع وهو ممنوع لأن هيهنا داعيا
وهو النص على المصاحبة وقولنا جئت أنا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي أن يكون العطف في جئت أنا وزيد
عند عبد القاهر أوجب لذلك أن تأكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الأغلب العطف وهل يشترط في نصب الاسم

قال الفعل اسم لفظا خبر
بمعنى الملفوظ أو خبر محذوف
مصدر مذكور واو لفظا خبر
أي في اللفظ جار ماض
معروف والعطف فاعله
صفة الجملة عطف على قوله
فكان الفعل لفظا أو حال
أي والحال أنه قد جاز العطف
على معموله لوجهان مبتدأ
محذوف أي فيه لوجهان العطف
والنصب وهذه الجملة
وقعت جزاء للشرط ولذا
دخل الفاء في قوله وإن لم يجز
وجب فعل وفاعل وأنا
تأكيد لهو زيدا بالنصب
مفعول معه بالرفع عطف
على أنا والأولى وإن لم يجز العطف
جملة شرطية وتعين النصب
جملة جزائية ومثل مبتدأ
وجئت فعل وفاعل وزيدا
مفعول معه والجملة في محل
الجر بإضافة وإن كان معنى
وجاز العطف مثل قوله
فإن كان الفعل لفظا وجاز
العطف في الوجه وتعين
ما لك معروف والعطف فاعله
هذه الجملة جزاء لقوله إن
كان معنى ومثل مبتدأ وجئت
استفهامية مبتدأ وزيد
جار ومجرور خبرها وعمرو
عطف على زيد والجملة في
محل الجر بالإضافة والا تعين
النصب معنى وجمع عن قوله
ومثل ما لك مثل ما لزيد
في لو جئت وزيدا مفعول معه
وما استفهامية مبتدأ
وشأنك خبرها وعمرو مفعول
معه وإن جاز جزاء لقوله
مرفوعا لشبهه والمعنى أيهما وعلى
تصنع خبرها وإن مع اسمها

على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس
الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع وانما ذلك عندهم على اضمار لا لاصل الواو وفي العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم
ما زلت اسير والنيل ولا يبقى سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السيل لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير
كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال وقريب منه قوله تعالى فمنهم من
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف مضاف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها
ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله
تعالى فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا استقام
ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليس الخشبة ارفع من الماء والخشبة هاهنا مقياسا
يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة الخاص
في العلم له والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم حذف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ
المعطوف عليه ومالك لقيام القرينة على كلا الحذفين وقريب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب
المضاف اليه نحو ثالث عشر ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت
ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت
اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل جزاءك عليه لما علمت من تركك مكافأة المجرمين فانت وربك
اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ مما يكون في باب التهديد والتخويف وقال
عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك يجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك
وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت
اعلم وربك وله ان يجيز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جميعا والنحاة على ان النصب مختار هاهنا لا واجب وذلك
مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد المنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع
كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معناه اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ شعر
به قوي او لا فالاول نحو ما لك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى ما لك و
صنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه الفعل وحسبك وقدرك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلك وويلك وويل
لك لان الويل بمعنى الهلاك فهذا المصدر معنى الفعل وكذا قولهم زاسك والحائط وامرأ ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو
بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول
نحو ما لزيد وعمرو وما شانك وزيد وعمرو قال المص العطف واجب فيه ان هو الاصل فلا يصار الى غيره الا لضرورة وليس فيه
لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضرورة قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان
لم يكن ضرورة وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب الا ان يقصد النص على المصاحبة وجب النصب والا
فلا والثاني نحو ما لك وزيدا وما شانك وزيدا بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور والكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يحمل
مقدرا والضعف فقال المص ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على
ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو واقع الورود في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي
النصب في مثل هذا اعني ما شانك او ما لك وزيدا وما شان زيد وعمرو اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول
عليه بما شانك او ما لك اي ما تصنع وذلك لان ما طلبية للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار والمصدر وفيهما
معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك وابا لك لغو اذ لا استفهامية وقال سيبويه
تقديره ما شانك وما شان ما لابستك زيدا وما لك وما لابستك عمرا وما شان زيد وما لابسته عمرا فهو مفعول المصدر
المقدر وقال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ما لابستك ايضا يعني ان سيبويه
لا يريد بتقدير ما لابستك ان الاسم منصوب بهذا الاسم المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول
وصلته ولا يجوز حذف الموصول بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا ليبين
المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر وما ذكره قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك هاهنا لقوة الدلالة

على

فيتضح
يسير تعبير يجري لان تكميل
على المعنى الحقيقي والمجازي صلاحيا
الحمل في الآية
والمراد منه المشي المجازي

والحال ما بين هيئة الفاعل الحال مبتدأ وما موصولة اي اللفظ الذي او موصوفة اي لفظ بين ما من معروف المستقر فيه على ما يدل او هيئة مفعول به مقدم او الفاعل صفة
الياء والمفعول به عطف عليه والموصول والموصوف مع صلته او صفته خبرها او مبتدأ محذوف خبره الاول محذوف تقديره وهو الحال وهو ما بين لفظا بين من الفاعل او المفعول
به او معنى عطف عليه والحال من بعض المفعول اي الكونه ملفوظا او مقدرا وتحو مررت به وضربت غلامه فهو مفعول به وقد تقدم حال من الفاعل او المفعول او
الجملة في محل الجر بالاضافة وزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائما حال من عامل فعل مقدر دال عليه الظرف تقديره زيد استقر في الدار ما الكونه وهذه الجملة معطوفة على علة

وهذا مبتدأ وزيد خبره
قائما حال من مفعول تعد
دال عليه حرف التنبيه او
اسم الاشارة تقديره
هذا زيد المخبر عليه حال
كونه قائما

عليه لان مالك وما شأنك اذا جاء بعدهما نحو زيد دل على ان الانكار انما هو لابسة الجر ودلت ذلك الاسم ولا سيما ان الواو
بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شأنك
وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلا بوكا تك قلت ما لك وزيدا والواو دال على معنى لا بوا وانما ارتكبا
هذا تفاديا عما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر بين بهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين
الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي عند هما في هذا الى مذهب عبد الله الهاشمي في الجمع والقسم الذي لا يكون في لفظه شعر
بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة ثريد وما انت وزيدا وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية قال سيبويه
اذا نصبت ما بعد الواو هاهنا مع قلته وضعفه قدرت كان ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما
ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه
بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن ليس حد الايجاز
وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منح الرماح تركن ميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في
لحاف اي كنت واياه في لحاف بعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعارها وكيف بالفعل
فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه
لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو قوله كل رجل وضيعته وانت وزايك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل
ومعناه واجاز الفراء نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته
فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم واما الاراء منعا من تقدم المفعول معه على
عامله اذا تأخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فقول العامل في الجماعة
واياه كالذي في لحاف وامتنع النصب في الاجتماع في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال
مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد
المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وصرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والاصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان
وكون المفعول معه قياسيا خلاف مذهب الاخفش وابي علي الكونه قياسيا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه قوله
تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركائكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب
شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجتماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما بين هيئة
الفاعل والمفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المصنف لا يدخل فيه النعت
في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحد وذا لا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل
لكنه لا دلالة في لفظ عالم على ذلك بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة
خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف
الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل والمفعول حتى لو قلت
رجل قائما لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فيه وحمل اقول القائل ان يمنع ان الحد ودلالة على كل ما يذكر
في حده بل يكتفي فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم
انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا في حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل
مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بل الضمير ذي حال نحو قوله يقول وقد تزلو بطيف ساعة
الست ترى ان قد اتيت بموعد وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف
اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابرهيم وقوله تعالى ابرهيم وقوله لا ابرهيم مقطوع مصبحين
وقول الشاعر كان حوامي مدبرا مخضبين وان لم يكن تخضيب وقوله اعوذ بهشام حاشدون عليهم حلق الحديد مظاهرا
يتلهب واما قوله تعالى النار مثويكم اي موضع مثويكم اي ثواكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال
من الفاعل والمفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابرهيم مقام بل نتبع ملة ابرهيم جاز فكانه حال
من المفعول واذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف

والتمثيل

وهاهنا مباحث مضافا الى ضمير عائد الى الحال والفعل جزءا وشبهه ان جر الفعل عطف عليه شرطها اى معنا معنى الفعل لفظا اى معنا ثبت ان تكون ناقصة والمستتر فيه اسم وتكرره

كما فى قوله تعم دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف الذى هو عين المضاف اليه لان دابر الشئ اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبرا اى يشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء الكلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجرى مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة القائمة فى نحو ركبت والركب مع ركوبه غلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر فى نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه المصدر ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجرى مجراهما يدخل حال الفاعل او المفعول المعنويين نحو هذا بعلى شيخا وكانه خارجا من جنب صاحبه على ما يجئ والحال عن المضاف اليه الذى لا يكون فى المعنى فاعلا او مفعولا المضاف ما مر ويدخل فى الحد الحال نحو قوله يقول وقد ترا الوظيف فى قوله وقد اغتدى والطير فى وكاتنا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقررا لمضمون جملة كما يجئ شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب فى نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم يقدم فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما نحو فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل الحال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اخل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالى الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدر بنا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجئ بشئ واحد احوال فتخالفه متضادة كانت نحو اشربت التمر ان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعم اخرج منها مذءوما مدحورا كما يجئان فى خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك فى الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان نحو مدحورا حالا من ضمير مذءوما واستنكر مثله فى المتضادة معناها مطلقا ولا وجه للقياس ذلك لان وقوع الفعل الواحد فى زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما فى قوله تعم مذءوما مدحورا او بمتضادين فى مجلسين ممتزجين كما فى اشربته ابيض اسود او ممتزجين كما فى اشربته حلوا حامضا فالباس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اما ظالما واما عادلا وكذا بعد لا اذا تكررت فى الاغلب كما يجئ فى اسم النبرة نحو جاءنى زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاءنى زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوى نحو شيخا فى قوله تعم هذا بعلى شيخا فان بعلى خبر مبتدا وهو فى المعنى مفعول لمدلول هذا اى انبه على بعلى واشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوى فكما فى قوله كانه خارجا من جنب صاحبه سفور شرب نسوة عند مفاد اذ المعنى يشبه خارجا سفور شرب ولا يفسره باشبهه خارجا لان المشابهة هى المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص فى مثال الحال عن الفاعل المعنوى زيد فى الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير فى الظرف وهو فاعل لفظ لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام فى كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظى وليس يجوز كون الحالين فى المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعنى يشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعنى بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحروف التنبيه ونحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجئ فى حرف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا رتبا منعما وانما

عطف على الحال فى الفعل

الحال المؤكدة

عطف على الحال فى الفعل

الحال المنتقلة

الحال عن المضاف اليه

الحال عن الفاعل المعنوى

وشرطها ان يكون مشتقا معنويا لفعل عطف عليه او معنى ابتداء الحال تكون نكرة والمستقر به معرفة نكرة بمعنى والجملة حينئذ ابتداء وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر وانه بمعنى مساجها يتبع ان
وغالبا يجب على الطرفية اي في غالب احوال وعلى خبر يكون المبتدأ اي يكون هذا الحكم غالبا وارسلها صفة فاعل مفعول به والعراك حال من مفعول به معتركة وحده
الجملة في محل الرفع بالابتداء بالتاويل ومررت به فعل وفاعل ومفعول به وحده حال من فاعل او مفعول بمعنى منفردا وهذه الجملة ايضا في محل الرفع بانه عطف عليها ونحو ما تاتي
عطف عليها ومتاول غيرها واصلها والعراك وحده في ارسلها العراك ومررت به وحده متاول بكذا ثم قصر وان

حرف التمني والترجي نحو ليتك حاضر فانا في الدار ولعلك جالس عندنا فالظاهر انها ليسا عاملين لان التمني والترجي ليسا بمعتبر
بالحالين بل العامل هو الخبر المتوغل على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت
وزيد كعمرو راكبا وكذا اصحاب التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشية مفخرا واسم الفاعل
نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول وكذا تعمل في الحال معنى حروف
الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحروف التنبيه فانهما
لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال ونحو وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى
استعمالهم وان لا نعلله قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده متاول فانما
كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف
هنالك فلو عرف وقع ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها يغنيها وتخصصها من امثالها
اعني وصفها او من ذكرها يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب
اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة بها الا لان التعريف عبث ضايع ولم يؤول النكرة ذا حال لان غايته انه
على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها ولبيب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف
الحال في الظاهر ونقول الحال معرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف
بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة
موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة
الوحدة مصدر وحد يحد يقول وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها
بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقوله على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء
مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه
عوده المعهود كما قعد منه لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعم وفعلت فعلتك فلا
يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة
العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل
فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية
كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها
العراك صدر بيت للبيد وبروى فاورده العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال بصف
الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعير عطشان ليشرب منه ماء
لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فنغص نغصا الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة
ولم يخف على انه لا يتم شربه بعينها الماء بالمزاحمة واما قوله لم جاء واقضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم
الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل
فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في ثم ابتدئ عن الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في
سوى الجملة والكلام فافهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافهة ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام
المفرد واردت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول
المطلق في فاها الفيك سواء كذا ينبغي ان يقول في يدا بيد اي زيد بذي يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد
كذا قولهم بعت الشاة شاة بدرهم اي شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اي كل رجل كقوله تعم علت نفس ما قدمت
اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي
كل شاة فنصب جميعها الجزء لقبولها الاعراب وقال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة
ودرهم ثم الزم ما كان مبتدأ النكير لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ وجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه ليتنكر لئلا
يبقى الاسم المعرب على حرف واحد وقد جاء فافهم قال المتنبي وقبلته على خوف فالم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو
ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل
قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم

وان حرف شرط وكان فعل الشرط وصاحبها اي صاحب الحال اسم ونكرة خبره وجب ما خبره معرفة وتقديمها اي تقديم الحال عامله والجملة وقعت جزاء الشرط ولا يتقدم مضارع
معرفة والمستثنى منه عامله عامل الحال وعلى العامل متعلق به والمعنوي نعت له وبخلاف الظرف جزء مبتدأ محذوف تقديره وهو وهذا اي عدم تقديمها عليها ثابت بخلاف
الظرف والحال والمعنوي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي ما لكونه مثبتا بخلاف الظرف ومخالفة للظرف ولا على المجرور عطف على العامل وفي الاصح خبر مبتدأ محذوف هو اي
عدم تقديمها على المجرور وعلى القول الاصح متعلق بتقديم المقدر بعد ولا اي ولا يتقدم الحال على المجرور على القول الاصح

بقضيضهم اما على التأكيد على ان يكون اصل جاء فيعطي جزءها الاول اعراب جميعهم ليصير رتبتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على البدل
اي جاء قضيضهم مقضوضهم ومن هب الكوفيون ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى مثل معنى قولك
جاؤا معا كما ان في معاخلا فاعل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد وكذا اختلف نحو وحده
في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجردا في مواضع محدودة فرجع وحده وفتح وحده
اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان يجيء وحده و
غير وحده ورجل وحده في المجيب بزيد وبقي جاء وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد و
التذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب لانه في المواضع المذكورة والمعرف ظاهر امن غير المضاد راما باللام نحو قولهم
مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير وهو الستر يعني
الغافر الى الساتر بن بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حمل التفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان
رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
ثمة قلت لا يعنيني ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا وضمهم قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الصالحون
اسلافا الاول فالاول اي مترتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول و
اما بالاضافة نحو جاء في الرجال ثالثهم ورابعهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة
عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له ورفعا
عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاء في الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب العدد
وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاء لافاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي
من فيه الى في فلا يقال ما شيئته بيده بيدي ذكره خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين عم في صفين فما بالنا اصل سد
العرين وما بالنا البوم شا النجف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يأول بتجمعنا او
ضمنا فابلا تقديره مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم انه يجوز تنكير
ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وآله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا يقول مررت
برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالة او سبقه نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعدى غريبا ببلدة و
قلما جاءني رجل راكبا او نهي او استفهام وذلك لانه بصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب
المبتدأ او كان معرفة مشابهة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لا تريدون
اذ ان التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب
ذي بالوصف في نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استثناؤهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا
طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار
زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال في الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون
لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء على مذهب سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال
ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه وقيد بكونه موحشا فكيف يعمل
في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجرد ان زيدا اي ضربته قوله ولا
يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح اقول قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا
الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى
ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك على بناء من هب من قوة
الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بالاعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال
فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي
فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدأ اما في نحو
زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه
وان لم يجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما
صاحبه نائبه اي زيد اما نحو زيد في الدار قائما زيد في الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا

او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف
حتى جاز ان يقع موضعا لم يقع غيرها فيه نحو ان لينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر اكثر بستين اي اكثر منه بستين فمنه حال
نحو ان لينا ايابهم والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل
عامل ضمن معنى الفعل كليت ولعل ونحو ما شانك وحروف التنبيه واسماء الاشارة وحروف التشبيه والتنبيه والمنسوب
ونحوه مثل وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهته الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف فمثل الفعل
لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد في اظنك مثل الجواد وكذا الصفة المشبهة
لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها او
اضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ان الاظهر انه لا يطرد رفعه الظاهر مثلها بل يحتاج الى شرط كما يجيء
في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزبد قفا اخيه منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فيجيء الكلام
عليه عن قريب واجاز الزجاج ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير
درهمك في الخبر ومن درهم عبد الله والاول المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز
ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاول المنع مع
الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك واعاد الاصل
الواو وهو العطف لا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصولة وما لم يجز الصلة
لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او حرف مصدري كما وان لا تقدم الحال اذن على هذه
الموصولات لا يجوز تقديمها على صلتها متاخرة عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل بين
الحرف المصدري وكلام الموصول وبين صلتها فلا تقول اجيئك مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا
ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما في نحو ما في الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان
العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله
لراكبا اسير كقوله تعالى والى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل
واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة يجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب بقوله
بخلاف الظرف بمعنى ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا يصلح وقت التركيب الا
ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار ايضا مطلقا سواء كان بعد المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم
في الظرف بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبلك كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك
ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في
الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لا تم لا يتقدم على معمول
غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال
او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ان يتنازعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تعالى وامّا الذين سعدوا
ففي الجنة خالدين فيها وقوله تعالى فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين
لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن الثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية واجبة على الخبرية لاوجه لان
الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني
تاكيد للاول والتاكيد غير حسن في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا
بمقدر وخبرية الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف
متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصبه على الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال
والعامل المضاف الى الحال وفي اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله
ولا عامل المجرور في الايتين الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها ظاهرا مرفوعا كان منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال
مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل يجوز نحو راكبا زيد ولا يجوز راكبا زيد وبعضهم يجوز تقديم الحال على ذي
الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال معلما نحو ضربت وقد جردن يدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوز تقديم الحال عليه

وكل مبتدأ مقدما او ما موصولة او موصوفة ودل ماض معروف والمستتر فيه عائد الى ما وعلى هيئة متعلق بدل والجملة صلة او صفة لما والموصول او الموصوف مع صلته
وصفته مضاف اليه مجرور وان حرف ناصب ويقع مضارع معروف منصوب بها والمستتر فيه عائد الى كل وحالا حال من فاعل يقع وان يقع حالا من عامل
رفع عطفا الا وصلة الجملة خبره ومثل مرفوع خبره وهذا مبتدأ اكسيرا حال وانه سبب خبره ومنه متعلق بالطيب وطيبا ايضا حال والعامل في اكسيرا عند البعض هو كان الناقصة وتقديره
هذا اذا كان اكسيرا الطيب اذا كان رطبا وعند البعض ما في اسم الاشارة او حرف التنبيه وعند المص العامل فيهما الطيب لا غير والجملة الاسمية في محل الجر بالاضافة

مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذو الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه اذ في الاضمار قبل الذكر لان
في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر واحد اما جواز تلك الصورة
الواحدة اعني نحو جاءني راكبا زيد واشتد طلب الفعل الفاعل فكان الفاعل وطلب الفعل الحال وطلب الفاعل فلا يكون
ضميرا قبل الذكر واما البصريون فاجازوا تقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان مضمرا او مظهرا لان النية في الحال
التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله
تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة ايضا لا يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء
كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا او لفظية نحو جاءني مجرورا اضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي
الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان الجر في الحال بحرف الجر فتسبب واكثر البصريين يمنعون
ايضا تقدمها عليه لاجل المذكورة ونقل عن ابي البقاء وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا
كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر بعد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت
راكبا عند قال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الى حبيب انه لحبيب وقال الاخر اذا المرء عينه المروة ناشيا
فطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو
ملة ابرهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف
العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق
بمعنى الفعل لان المعنى ملة ابرهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال
بعضهم لما كان لا يضاف ما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا في الاجزاء نحو انظر في يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه
لو حذف كقوله تعالى ملة ابرهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف اليه لان المضاف اليه في التقدير
المذكور بين كائنة المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف
اليه على المضاف في نحو يتحرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم
الحال على صاحبها اذا كان جاء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاء في راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في
باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ما لا يصلح
نحو لقيته شاتم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا الطيب منه رطبا اقول هذا رد على النحاة
فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق لوالاتهاء في المعنى صفة والصفة مشتقة
او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا الطيب منه رطبا هذا مبسرا الطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا وكائنا رطبا وهذا
فائدة الحكم ايضا لا دلالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه
الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء قبلها
ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق عن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي
اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا
لها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب
امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امسى اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا
ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله اي امثال اسد
العرين وشاء والثاني ان يأول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي كائنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت غيرة
ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء الشهير في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون
موسى يصرفنا اي لكل جبار عنيد ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التفصيل فيجعل
من اجزاء مجرى قسطا وينصب لك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما
او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم ولخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت
في مقابلة كل درهم منه درهما منه او بغير ذلك نحو وضعت عنده كذا دينارا لدى كل واحد وكل واحدة من هذه
الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما قيل ومنها الحال في نحو بعته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا واحدا واحدا وجاءني
رجلين ورجلا رجلا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بحيث يكرر

وكذا

وكان ان الى ليتا الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئيه معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو رخاوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة فشر
كبكبة اى مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبنى الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له
نحو يعجبنى الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبنى الحلى خاتما والعلم نحوا ومنها الحال فى نحو هذا بسرا الحبيب منه
او من غير رطبا وضابطه ان يفضل الشئ على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة
التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا فى عامل الحال الاول فى مثله فقال ابو على وابن
العامل فيه معنى الفعل فى هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل والة التشبيه لضعفهما فى العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل
عليه ذلك بمثل قولك زيد رجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل وبمثل قولك ثمر مخلة
بسرا الحبيب منه رطبا والاشبه بسرا الحبيب منه رطبا والعامل فى مثل هذه الصور افعل التفضيل بالخلاف ولا يصلح
اسم الاشارة فى هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل فى الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة
بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية كما ان الاشارة فى هذا بعلى شيخا تقيدت ولم يقع الا حال شيخوخته
والجواب قولك جاءنى زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا الحبيب منه رطبا
فى غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة فى اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد
الخبر بالحال الاخرى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال فى هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بتلك الحال وفى نحو هذا
بسرا الحبيب منه رطبا تقيد الخبر اتفاقا فلا يتقيد المبتدا بالحال وهذا الدليل غاية من الضعف لا توصف اما
اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدا والخبر معا بالحال فى مثال معين امتناع تقيدهما فى جميع الامثلة فلعل فى ذلك
المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا لبس فى غيره واما ثانيا فلان المدعى فى المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدا مقيد بحال
والخبر بحال اخرى وهو لم يبين فى مثل هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم انهم استحالة تقيد المبتدا
والخبر فى كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق ان يقال ان العامل فى الحال الاول
انه افعل التفضيل والة التشبيه مع ضعفهما فى العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين
فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على خلاف بين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بحدث
الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشئ
واحد نحو تناز عنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها من منصوب الاخر مفعولا به وقد تميز
حالا لهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفا لهما نحو تشاتم زيد فى الدار وعمرو فى الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا
يختلف زمانهما لان الفرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثنياهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة
الا الكسائى فى كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر ووقوعه
فى وقت اخر ومكان اخر على حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما و
كونهما غيرهما نحو زيد اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندى وكذا الحالان نحو زيد
قائما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه يدل على الحدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت
واختلاف حالهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعنى حدث الفاضل و
المفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التمثيل فلا يدل
بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فهما
حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هى فغير مصرح به فى اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اى
يشبه حالته فى يوم الجمعة حالته فى يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والتاء فى يعبر بهما عن كل حدث
لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الاترى الى تعلق الجار والظرف فى قوله كذا بك من ام الحويرث قبلها
بك ما كان بمعنى تمتعك فكذا ولم يصرح وقد تقوم مع الة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها ان كما تعلق
الجار فى بيت امرئ القيس بك لا كذبه عن المنع وذلك قوله م انت منى بمنزلة هرون من موسى اى قرب منزلة هرون من
موسى قال لقد نزلت وكلا تخلق غيره منى بمنزلة المحب المكرم وتقول ما هو منى بمنزلة الثريا من المتناول اى بعيد
منه اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر فى افعل التفضيل والة التشبيه وبقى فاعل وتفاعل

وتكون مضارع معروف والمستتر فيه اسم عائد الى الحال وجملة خبره وخبره نعت قائما لا اسمية مبتدأ وهو بالواو وخبرها والضمير عطف على الواو او بالواو والضمير عطف عليها
انتهى او بالضمير كما مر وعلى ضعف خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهو اى كونها بالضمير على ضعف او متعلق بكون المقدر والمعنى او يكون الجملة الاسمية بالضمير على ضعف
والمضارع مبتدأ والمثبت نعت له وبالضمير خبره وحده حال من الضمير وهو مفعول معه والمعنى المضارع المثبت يكون بالضمير حال كونه منفردا وما موصولة وسوا
خبر مضمر تقديره يفعل مقدر يكون جملة فعلية لما والموصول مع صلته في محل الرفع بالابتداء وهما الجملة الاسمية والجملة الفعلية من المضارع المثبت صفات

وغيرهما مما يدل على حدثين فيجعل منصوبا واحدا بجنبه الزم ان يكون منصوبا بكل حدث بجنب صاحبه المصرح به فضل زيد
راكبا على عمرو راجلا وقائم زيد قائما وعمرو قاعدا ورأى زيد في الدار عمرا وفي السوق وكذا في افعل التفضيل والمماثل
نحو زيد اكرم ومثله وبكر الضيف اكرم منه الهارب وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما ولو يدبر يوم الجمعة احسن منه او مثله
يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والمثل بجنبهما ومتعلق الحدث المفضل عليه والمثل بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا
على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي الة التشبيه فانه وان كان مفضلا ومثلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي رضي
الله عنه لابن ابي طالب انت بالموت من الطفل بذي اسره وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يبقى
على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضرب
زيد قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الا في بعد اسم مراد به الكمال
نحو انت الرجل علما اى انت الكامل في الرجولية علما ومثله موزه شعرا وكونه حالا رأى الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر لا
انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لا تفاعل في المعنى اى انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره
والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست بأحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس
في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع نحو قتله صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا
او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلا وسرعة وبطؤا ونحو ذلك واما
ليس من تقسيماته وانواعه فالخلاف اسلس بقياس فلا يقع حالا ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد
الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى اتيته اركض ركضا كما هو مذهب في علي
في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تقديمها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف يعني مشيا ماشيا وقع
المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال وكذه كما يجيء ولا يمتنع ان يبقى
ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ وقد جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قوله
كلمته فاه الى فيّ وهشام يقين عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكر عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء
قضيبين اوصافا عين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو و
الضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في المضارع
وحده وما سواهما بالواو او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون
الحال قيد عاملها ويجوز ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء با
لحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال يعني قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل
واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية
بالاستقراء وانت في الطلبية ليست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون
واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها
وهو مناف لقصد وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل من دلالة اللفظ ان وقت اللفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله
فالاسمية بالواو والضمير اتفاقا ربط الجملة الحالية هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج
في الاكثر الى فضل ربط وقصد ربط الجملة التي اصلها الجمع لئلا يؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ
والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم حق الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها
لمعنى فيه كالتمام فاكتفي في ثلاثتها بالضمير بل قد تقصد الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما
بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترد ابدا لمصدر
بالواو وقوله وبالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى لتيقظ
في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو اتفاقا نحو جاءني زيد وهو راكب
ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت الجملة بالواو ايذانا من اول
يكون الحال جملة وان اريد معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيها صدر به الجملة سواء
كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في وخبرا نحو قوله خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه

عن الواو

عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان
الضمير في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف
مطلقا ما ذهب اليه المص ان قولهم جاءني زيد جبته وشيخ عنه مستقر عليه جبته وشيخ يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا
فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان
يكون في تقدير المفرد ففيه نظر كقوله فالحفر بالهاديات ودونه جواهرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرأ سرى اليك ودونه
من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تقول لقيته وان عليه جبته وشيخ ولو لم يكن جملة لم يدخل
عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو
والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على
الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند نحو
الملابسة نحو قولك خرجت زيدا على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن
اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما ولا هو يصلح للحال وضعا وبين الحال
تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو وهو قد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان
شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع حالا خلوه من حروف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال التي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك
مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس زمان التكلم لكنهما التزموا التجريد
حملا رهذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا
حقيقيا ولعله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب
الماضي من حال التكلم فحفظوا ذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظة الماضي والحالية فقالوا جاءني زيد العام الاول وقد ركب
فالمجيء بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية
والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يكون في كل واحد منهما على ما ذكر ثلثة اوجه
اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب
غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب
غلامه هذا اما قال الامام وقال الامام لنحاة المضارع المنفي لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا وعلل ذلك لان نحو لم يضرب
ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته الحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى
الواو التي هي علامة الحالية لما لم يجتمع معه لان قد لتحقيق الحصول ولم لنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخل الواو لان المضارع المجرد
يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزم الضمير
كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب
فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تورين لا ازورك فلا ازورك
كما جاز ان تورني ازورك فازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المقدر بلا للواو اكثر من مصاحبة
المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول
انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بان لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله نعم او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما مضى والاول
قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة الاولى انه شرط لا حال اي
ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمح معه قد والواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد
الا فاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا
مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما
لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع
فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا وقد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد
معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله نعم او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد

فانفراد عنهم

الواو

قد مقدرة وعلى ذلك ما لا يدخل في غير الا وهو جواب لو في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة

وجوز مضارع معروف صحت فاعله مضافا اليه وكقولك خبر مبتدأ محذوف اي مثل قولك والمسافر متعلق بقولك واشد حال من فاعل فعل مقدر
وتقديره اذهب وسافر حالكونك واشدا ومهديا حال بعد حال والجملة مقولة القول ويجب ضابط معروف المستتر فيه فاعله عائد الى المحذوف في المؤكدة متعلقة بيجب
ومثال ترك ذكره وتحديد مبتدأ وقولك خبر محذوف تعال مؤكدة والجملة في محل الجر بالاضافة واي حرف تفسير واحقه فعل وفاعل ومفعول به وشرطها مبتدأ مضافا الى ضمير الحال
ومقررة خبره ومضمون جملة متعلق بها واسمية نعت الجملة خبر والتقرير ما يرفع الابهام المستقر في ذات مذكورة ومقدرة والتقرير مبتدأ وخبره محذوف وفاعل مصدر مضاف
او موصوف بمضارع مضارع معروف المستتر فيه فاعله عائد الى ما والاضافة مفعول به والمستقر نعت له وفي ذات متعلق بمستقر ومذكورة نعت لها او معطوف عطف عليها وهذه الجملة او صفة والموصول والموصوف مع صلته او صفته خبر مبتدأ محذوف وفاعل مصدر مضاف الى مفعوله وهو ما يرفع الابهام الى الجزء او الكل وهو التمييز لا حاجة الى الخفاء بل خلاف الظاهر العرب كالى الخ فاعل مضاف خبر العلامات والا والرجل مبتدأ مستتر والا سمين علامات عطف من هذه الجملة الاولى والعلل الخ الى في سن

اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم
يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منها كقوله يقول وقد تراءى الضيف وسافرا انت ترى ان قد اتيت بموعد ولا يقال جاءني
زيد قد خرج عمرو ولا خرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه
لعدم السماع والقياس انه يكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر واشدا
مهديا ويجب في المؤكد تضمن زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال
قد يحذف جوازا ووجوبا اما في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جوازا كان او واجبا فقرينة ما حذف جوازا
حضور معناه كقولك للمسافر واشدا مهديا اي سر واشدا مهديا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من
قال كيف حلقت زيدا او غير استفهام كقوله تعم اي حسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي على جمعها قادرين من المواضع
التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ان زيادة ثمن او غيره شيئا مقدرة بالفاء او ثم بقولك في الثمن بعته
بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذ في الازدياد بقي هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم
والباقي باكثر ويقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزء من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل
يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو خرجت زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسما جامدة متضمنة تؤيجا على ما لا ينبغي
من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها انتم كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله اني المسلم اعيا الجفاء وغلظة
وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي اتحول تميميا وانتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله اني الولايم اولادا الواحدة
وفي العيادة اولاد العلات ويقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا من مذهب السيرافي والزمخشري
اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المعم لانه ليس المراد انك
تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات
تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما
قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وعند سيبويه والمبرد والزمخشري فالمنتصب
قائما مقام المصدر اي تقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران للمبتدأ فتقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله
اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في
المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة على هذا مذهب قال ان المؤكدة لا يجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد
الفعلية ايضا كقوله تعم ولا تقولوا في الاربع مفسدين وقوله ثم وانتم مدبرين وقوله تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على
قراءة النصب في الاربعة وقال نعم كالتي نفضت عن رأسها من قوة انكاثا ويخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى
ان يرتكب ان هذه القطعات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو قاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة
فليست بقيد ينقيد به عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدين ويجيء اما لتقرير
مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال لا مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقول الشاعر انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل
بدارة ما للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثلا الا من اشتهر بالخصلة الدالة عليها الحال
كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تضاعف
نحو انا عبد الله اكلا كما يأكل العبيد وتصغير المغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك
نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا
للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية وبينا للنص على مضمون
مضمون الجملة وتأكيده وقوله عطوفا لكليهما واما مثال الكلام المؤكد فهو ان لا القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون
الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدق لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان
التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كانه هو مؤكد المرحومية لانه في الاغلب المسكنة واختلف في العامل في المؤكدة
التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر احققه
وعرفته اي تحققته واتيته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنته لاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى
لعله عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن
سخيا وقت تسميته حاتما ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية

وعلى

فالاول مبتدأ والفاء للتفسير وعن مفرد خبره ومقدار نعت له وغالبا ظرف وحال او صفة مصدر محذوف وخبر له يكون المقدار والمعنى فالاول يجيء عن مفرد مقدارا
في غالب الاحوال كون المفرد والمقدار غالبا واما في العدد متعلق بفعل مقدر دل عليه قوله عن مفرد او خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهو اما في عدد نحو عشرون
ستداء وخبره محذوف وهو اول له ودرهما تمييز والجملة في محل الجر بالاضافة وجاز ان يكون الم رحمه اي بعض التركيب بطريق الحكاية وشيئا مضارع معروف المستتر فيه عائد على عابد
التمييز واما في غيره اي في غير العدد نحو رطل زيتا مثل عشرون درهما في الوجوه ومنوان سمنا مثله ايضا عطف على رطل زيتا وعلى التمرة متعلق بخبر محذوف وخبره مثلها مبتدأ
وهو الحق مصدقا وغيره ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ المضمر معنى التشبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو
بعيد لانا عمل المضمر والعلة في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه
ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وبرحم
مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزؤها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسنادهما حدث
الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى انا معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدهما
لضعفه في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا يجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما
لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا انابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الجواب
لانا تنا الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافا
غير حال وقد خطئ فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر من ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل
فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا
ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها لان الفهقري في رجع زيد القهقرى يرفع الابهام
عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهيته الرجوع معروف غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت
الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل
فرد من افراد الرجال فبذكر احد وصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وظريف رفع الابهام المستقر الثابت
وضعا على ما فسره المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من
الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالتمييز كما في نعم رجلا وربه رجلا سواه ويدخل فيه ايضا المضاف
اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور بمن نحو ما في رجل وثلثة رجال
وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذين كما
اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينصب لغرض قيامه مقام الفاعل
وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي فرسخان قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان
صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع
انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى معين صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظ لمعنى معين ثم اتفق اما من
ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض بمثل هذا الابهام
غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع
القرينة بعد انتفاء الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام
ولا يدرك لفظ المستقر على الوضعي كافة والحد لا يتم بالعنانية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة
او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدارا غالبا اما في عدد نحو عشرون
درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها بدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد
الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض
اكثر اقول قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظ عن في مثله يفيد ان ما بعدها مصدر
لما قبلها وسببه له كما في فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد لابهامه سببه
او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك
النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله فاعلا انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز
عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي
طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قوله لم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب
التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يجيء ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد في قولهم نعم طبقا
عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدارا غالبا تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة
والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف
به قدره ويميز والمقادير اما مقادير مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر والمكيل والموزون

والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف
به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحته وقدر شبر ونحو ذلك واما مقادير ليس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير
كقوله تعالى ملأ الارض ذهبا وقولك مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضد
وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقادير ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز
اريد بها المقدار لا المقادير لان قولك عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد
العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم
خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديد وباب ساج وثوب خز والخفض في هذا اكثر منه في المقادير
وذلك لان المقدار وبهم محتاج الى المميز ونصب المميز يدل على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو
في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين بالاضافة وان لم يتغير فتميز البعض
بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد
من الثلاثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في
الشذوذ على الاصل حسنة اثواب ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم
واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلاثة اسماء واحدا
لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشر فخالف المضاف اليه معنى للمضاف سهلة الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي
في آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست نون الجمع حقيقة كما ذكرنا في حد
الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذر
الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال وشولت
قد كربت وتكل اجاء له مجرى احد عشر لك قوله واما في غير اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا وشاها
زيدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتنوين
وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وذكره واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في
مثلما زيد والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف الا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل من الضمير وقلت
ملؤ الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملأ اي قدر ما يملأ به الشيء وجلا تفسير مثل وزيدا تفسير
ملأ ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار بكلاما تاما فيشابه التمييز الاتي
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فتنصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان
الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يبقى عند الواقف
خلاف وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا يشتق اخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير
هو الاكثر وذلك في الاغلب في ما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها ناقة ويا لك ليلا ويا لها
ويا لها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا ويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا انعم رجلا وبئس عبدا وسنا مثلا ومن هذا الباب
اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل رد
عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيها قبله اعني من ويله الى باله فينظر فان كان الضمير
فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام لنعم الباعث يا له مراما ما بعده وقول امرئ القيس فيا
لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة ويلها روحة والريح معصفة والغيث
مرتجز والليل معتزب وان عرف المقصود من الضمير رجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا
ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد ويا لك من شجاع ولله درك من رجل
نحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه فيها
ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثيب ايطا والفتى المتلف الندى ولله در زيد رجلا
قال لله در انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدرك والنضل ويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل الله عمرا من قائل ولقيت زيدا

قاتل

صنجة بالكسر معرب
قال ابن السكيت هي فارسية

كل فرع حصل
بالتفريع من
اسم مفرد يخص
بالاضافة

وفي البيت اشارة الى ان
بين التمييز وفعل التعجب
كما في ابيه
لم يزنوه

والثاني مبتدأ وعن نسبة خبره والجملة متعلق به وأو حرف عطف ما موصولة أو موصوفة وما هاما ماض معرفة من الفعل أو اسم فاعل وهي الشابة والمسترضعة علما بالبناء
الى ما وهما مفعول به عائد الى الجملة والموصول أو الموصوف مع صلته أو صفته مفرد عطف على جملة فيكون مجرورا محلا ومثل مزجه وطاب ماض معروف وزيد فاعله
ونفسا تمييز عن نسبة في جملة والجملة في محل الجر بالاضافة وزيد مبتدأ وطيب خبره وأبا تمييز عن نسبة فيما شابه الجملة وأبوه عطف عليه وداره وعلما كذلك وداره
على قوله في جملة ومثل مزجه وبعجبني فعل ومفعول به وطيبه فاعل وأبا تمييز عن نسبة في اضافة وأبوه عطف عليه وداره وعلما كذلك وقد جزء مبتدأ وفارسا خبره

عن نسبة في اضافة

قائل الله شاعرا ومن شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمر كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به فارسا وحسبك بزيد شجاعا
اعلم ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فقولنا لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد ويوم ايام الشباب
معيشة اي ويوم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى بزيد رجلا كفى رجلا هو زيد واما قولهم طاب زيد علما وداره فالتمييز فيه
متعلق بالمنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد وداره وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وما بينها
اسم الاشارة كقوله نعم ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز
في القسمين هو التمييز واسم الاشارة لما بهما وشبههما الفعل التام بفاعله ولا نظر الى التاصب في نعم رجلا وبئس رجلا
مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس
بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا
او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كل الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة لا نحو عشرون
ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد الانواع ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين
فنقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او نقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يكفي
مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء بابهما وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي
عن غير العدد ان كان جنسا وقصد الانواع فثم ان اردت المثنى والجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندك مثله تمرا
او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا
كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ
الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او
بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين
بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهي في بابين كما الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى
التمييز كما يجيء بابهما وقوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست نون الجمع حقيقة
بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن
المفرد وكذا قولهم مثلي ماء ومثليان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن
نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلاء الاناء ما فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما
امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضيفت مع حذف
المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء
مثل رجل وكذا لو قلت عندي ملآنه عسلا ملآن العسل لان الملآن هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل

قوله وعن غير مقدر قد ذكرنا لما كان الجزء اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد
طيب ابا وابوه وداره وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوه وداره وعلما ولله دره فارسا اقول يعني بالثاني ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم فاعل مع مرفوعه
نحو زيد متفقئ شحما او ابيت مشتعل نارا او اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عينا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر
منك مالا وخبر مستفز الواو الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو
حسبك بزيد رجلا ويا لزيد رجلا ويا لزيد فارسا او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني
طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان
الضمير معلوما او كان دره مضافا الى الظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله دره زيد
فارسا ويا لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات
الشباب معيشة قوله وابا وابوه وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يكون نفسا ما انتصب عنه لا غير
نحو كفى بزيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى
بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون
نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوه

جاز

وتم من عطف وان حرف شرط وكان فعل الشرط والمستتر فيه اسمه عائد الى التمييز واسما خبره ويصح مضارع مجزوم وجملة فاعله مضمرا الى مفسر يرجع الى الاسم وكم مرفوع
وما موصولة او موصوفة وانتصب ساخر معروف والمستكن فيه فاعله عائد الى التمييز وعنه متعلق بانتصب والضمير في عنه راجع الى ما والجملة صلة او صفة لما والعائد الى الموصول او الموصوف
مع صلته او صفته مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بقوله جعله والجملة اعني قوله يصح جعله لما انتصب عنه نعت لاسما وقيل من في قوله وعنه اما على الاصل بمعنى
المجاوزة لما انتصب كما زنا عنه واما بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال وعند الاخفش والجاصل واحد وجاز ان يكون مضافا
والمستتر فيه اسم عائد الى ما ويجوز ان يكون المعنى طاب ابوه تمييزا غيره وطاب ابوه ابنه واما ان لا يصح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير
نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصح ان يكون نفسها انتصب عنه اولا والاول اما ان يصح ان يكون
نفسه متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا يصح نحو كفى زيد رجلا واما الثاني اما ان يصح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان
يصح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح
بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا
فالذات المقدرة هي شيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرتها صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا من في طاب زيد نفسا
مضافا اليه شيء ورجلا تمييزا لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله
حين كان منسوبا اليه الفعل وشبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز
ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا
لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابوين يد وعلم زيد ودار
زيد ونفس يد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون
له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فقط ابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كانت صفة كانت له
خبر تمت واعتلت الحال اقول يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان
صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون
نفسه متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيد ابا ويكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة
لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يكون زيد ابا ويكون ابوة زيد بها ابوة زيد ابوة له وان
كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح
ان يكون صفة لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الاخبار بان قصد الفرد
والتثنية والجمع ان قصد ثم قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد
اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون ابا ما انتصب بالتمييز
ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فتقول ان قلت ان قلت زيدان وجعلت زيدا تمييزا فان قصدت
ابا وجدا وادرك ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوين زيد قلت طاب زيد ابوين لان المقصود
وان قصدت اباه وجده فقلت زيدا ابا لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر نحو طاب زيد ابا وطاب ابن زيد ابا وطاب الزيدون ابوين
وطاب الزيدون ابا هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فلترجح الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب
عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون
ابوين او ابا فلا لبس ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز
جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فالالتباس حاصل اذ يجوز ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وقد
يطابق به ما يقصده فيما لا يجوز الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا وزيدان ودرهما هذا ما قاله المص والاولى ان يقول فيما لبس بجنس
سواء جعلناه لما انتصب عنه او لمتعلقه اما ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسن وجها وطيبون عريا ويجوز
وجهها وعريا وقال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي عليه السلام فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير
لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد ابا او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا وقال تعالى هم اخسرون اعمالا
عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد لان الاب في الاكثر ابا واحد ويجوز جمع المتمم اذا لم
يلبس نحو قوله زيد قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وآله فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر بذاك
عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا فتقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه
فقط او ابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوة المذكورة وكذا تقول طاب زيد
علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا
قوله وان كان صفة قسيم قوله ان كان اسما يعني ان التمييز اذا صح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجز الا لما
انتصب عنه فقط فيجب ان يطابقه اذ لبس في التمييز ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى تكون جنسا وذلك
نحو لله دره فارسا وكفى بزيد فارسا وكفى بزيد شجاعا قوله واحتملت الحال الاكثر وهي تمييز فقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في

ولا يتقدم مضارع معرب منفي والتمييز فاعله والاصح مبتدأ وان لا يتقدم مضارع منفي معرب بان والمستكن فيه فاعله عائد الى التمييز على السببية متعلق بمحذوف
صفة للمازني متعلق بخلاف والمبرد عطف عليه تقديره وخالف خلاف لقول المازني والمبرد والجملة خبره والمستثنى مبتدأ

حال فروسيته ورجح المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته واما
لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما
احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم هو اعز من قائل والتمييز عن المفرد
مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفسها انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو بالك من ليل واعز من قائل وقائل
الله من شاعر مررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل وحسبك من رجل اي هدك هو وحسبك هو فالضمير هو ما
انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما ولبن وسمن
واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل
الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعم فضلا للتعجب منه لان تعم منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريد من التعجب منه ينسبونه
اليه تعم ويصيغونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على
الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول ان لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه
وقوله ثلثون للهجر حولا مكملا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف لعمله مشابهة للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
وهي كونه تاما كما ان الفعل تم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى
الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارسا وويله زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة
والافعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو
الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما
ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة
العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو تفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها
او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان لما كان منصوبا
ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزم ان يقع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول
حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييز ان تكون موصوفات بما انتصبت عنه سواء كان عن مفرد او عن
نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفسا طابت
وانما خولف بها لغرض الابهام او لا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسر بعد
الابهام فقد ذكر مجملا ومفصلا وتقدير ما يحل بهذا المعنى فلما كان تقديره يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم
يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف
وقع بعدا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والربطه ووقف امره ورشد امره وزيد
الحسن الوجه البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والربطه مضمن معنى شكا ووقف امره ورشد امره
بطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل
التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب
ما بعده على التمييز فالمنصوب سببا جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد هو
العبد وفي قولك افره منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما
خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خيرا اثنين من الناس فالمنصوب على التمييز هو من جرى
عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسنه
بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير
وخير حافظا فهو حافظا في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت
بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا
ابرح جارا هو انت وكذا قوله جارا تماما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة
اي كل جارة فمعنى ما انت كل والمنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل بمعنى تمييز
لنسبة مقدر اي كان مبتدأ لفظا بمعنى كان لفظه مبتدأ وكان معناه فاعلا وشذ كثير في كلامهم قوله المستثنى

متصل وغير متصل عطف عليه لفظا لا لفظا التقييد الخروج جزء ومن متعلق متصل به ولفظا تمييز عن تقدير او تقدير اعطف عليه وبالاستعلق
بالخروج واخواتها عطف عليه والضمير في اخواتها الى الا ومدخول الباء عليها ولبل انها اسم لا الواقعة في الاستثناء والمنقطع المذكور بعدها خبر
للمذكور مقدما الى ضمير يرجع الى الا وغير حال من ضمير مستثنى المذكور مقدما ومخرج مقدما اليه والمعنى المستثنى المنقطع الشيء الذي يذكر بعد الا واحد اخواتها لما كان
ذلك الشيء غير مخرج

متصل ومنقطع المتصل هو المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم
انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي
الماهية بل كجمع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد والدليل على
اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج على يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلف الماهية لا يمتنع اشتراكهما
في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا الحد كلام ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج
من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان
او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا
من شرط لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاء في القوم الا حمارا لخالفة الحمار للقوم في المجيء قوله
من متعدد دخل من شيء في حد قوله لفظا او تقديرا تفصيل المتعدد فقد يكون ملفوظا به نحو جاء في القوم الا زيدا وقد
يكون مقدرا نحو ما جاء في الا زيدا في ما جاء في احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاء في القوم لا زيد وما جاء في القوم
لكن زيد وجاء في القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنس المتعدد كقولك جاء في القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاء في القوم الا حمارا
فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما خلق بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك
جاء في القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم في خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا
اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يبق في نحو له علي دينار الا دانقا المعلم بان دانقا مخرج من الدينار و
البلق بعد هو المقرر وان قلنا انه داخل في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ
زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان ينجب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله
تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث خمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله
علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم
زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس فيه اجماع اهل اللغة على ان الاستثناء
مخرج ولا اخراج مع الدخول وايضا يتعين دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل
في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار بالثاني ايضا هو
غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه بمنزلة الاسم الواحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمنزلة تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هنا ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على
المعنى الموضوع له مفردة بل استثناء وهو الخمسة ان والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء
من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما فر منه في بدل البعض بل
الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون
كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه
الاشكالات كلها ما فر منها وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعده بدل في البدل منه والتناقض يجيء
زيد وانتفاء مجيئه في جاء في القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو
منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاء في غلام زيد ورايت غلام ما ظريفا الى الجزئين معا
لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منها للاعراب اعرب الجزء الاول
منها ما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه لاشتمال ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف
اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد
المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاء في القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزيادة الكلام ان دخول المستثنى
في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاء في القوم الا زيدا لانه
بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاء في ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد درهما وذلك
لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب
اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى

فلا

وقوع مبتدأ عائد الى المستثنى منصوب خبره واذا ظرف مضاف وكان ماض معرفة والمستثنى اسمها عائد الى المستثنى وبعد خبرها منصوب والاضافة اليها وغير نعت الاضافة
والصفة منصوب اليها وفي كلام متعلق بكان او خبر مبتدأ محذوف وموجب نعت الكلام والجملة في محل الجر بالاضافة او مقدما عطف على بعد لا وعلى المستثنى متعلق قبله
ومنه متعلق بالمستثنى او منقطعا عطف عليه ايضا وعلى الاكثر خبر مبتدأ محذوف وهو مواي وجوب النصب في المنقطع على القول الاكثر او كان عطف على كان بعد لا
المستثنى اسمها عائد الى المستثنى وبعد خبرها منصوب اليه وعد عطف عليه وفي الاكثر خبر مبتدأ محذوف واذا عطف على لا وما بعد وليس لا يكون كان ووقوع هذه الافعال مضافا

فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا مناقض اذن قوله وهو
منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وان كان به بعد ولا وخلا
وليس ولا يكون اقول شرع تبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه
شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا الذي
للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف
عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه
الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما يتم
المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة
بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس شيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب
ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر
فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم
ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة
من ان ولا العاطفة حذفت النون من ان وادغمت الاولى في لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب
فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فالنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك
الحكم او اثباتا نحو كقولك كان زيدا اسد الا اصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله
نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردناه غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا يأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني
زيد لا عمرو وانت تقول جاءني القوم الا زيدا لان فيما قال عمرو لا لان مرة وللاخرى عن مقتضيها وذلك لانه ينصب
بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف
عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف
النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير
امتنع ولا يلزم ذلك لانا نقول ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب
في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد انت والاسد وقال المص
شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا فان لا تريد انه لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك
وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين وهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون
اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالاولا يلزم مثله في المفعول معه فانه
لا يتقدم على عامله وان كان فضلة مثلها لان اصل الواو للعطف فرعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايهام معنى الفعل لجاز
ان تنصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلا ما بقاعلة من المفرد الذي يتم بالتنوين والتنوين فينصب التمييز ولا سيما
مع تقويتها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدراهم هذا كله في
المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل بدون ذلك قوله في الكتاب
تحمل على لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي ان لم يكن حرف عطف
الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنيا الا انه
والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسم بعدها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم
الا حمارا اي لكن حمارا لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في
الاستثناء المنقطع بمعنى سواء وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع
يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سواء لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار ان سواء الدينار والفلوس وذلك
اذا كان صفة وايهام معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه
ليس بداخل فيه وهذا هو معنى المستثنى المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه
كما يجيء والا بدل ايهام لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ
في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه

دليل على انها اسم للاستثناء

التي يقع في الاستثناء

الا الكثر وما على ما بعد الا

التقدم او معنى الفعل

اي

لانهم القدرون بين العامل الفعل المتقدم الموجود دون عزم

ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل
منه لان من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكي يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد بجعل المستثنى منه
المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ابوك مبتدأ
وصديقا خبره وصديقا حال وتقول من في الا ابوك صديقا من مبتدأ وفي خبره وابوك بدل من من كانك قلت لي احد الا
ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيد احد بدل وعمرو عمرو فتنصب عمرو على العطف على زيد وترفعه على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتلو عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد
احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو ما قام الا زيد احد ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما
معا في الاختيار نحو قولك الا زيد ما قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة
وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا قام المستثنى
مع الا الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في استثناء المفرغ التزم عندهم تأخير المستثنى عن عامله ولا يجوز الا زيدا لم
اضرب وزيدا الا لكما لم تأتي وجوزه الكوفيون في السعة فتقدم المستثنى على المستثنى والحكم مما تقدم الا زيدا ضربت القوم و
كذا جوزوا تقديمه في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا من العرب
القياس ايضا ذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه حقيقة او لا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج
من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة
المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز استعمال تقدمه على احدهما نحو جاءني
الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما معا في المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لا يجوز تقدمه عليه
واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا ما قام
وهذا عند من جعل العامل في المبدل الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا
حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قدموا المنقطع فيهم
احدهما ما يكون قبله اسم متصل او غير متصل ويجيء حده فيه نحو ما جاءني القوم الا زيدا او ما جاءني زيد الا حمارا فيهما
يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه بمعنى انه لا قائل بخروجه
ما في الدار احد الا حمار ابيح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس في دار بهوة نادبا انيسك احدا
القبور تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فليس يوجد مثل هذا ويجوز ان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لتعذر
دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الاسم الذي لا احد فيها الا حمار بقي ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء الا حمار لكنه
خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف دماطن استيناسا والمخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن
ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تأكيدا لنفي كون الادمي بها لما ذكرت ذلك المستبعد ليثبت
ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور وهذا هو الا يكون
هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان
والحماران جاءا في وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم بحال فليس فيه الا الوجه الثاني من قول
سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوتكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لاجمها التخيل والرماح الا
الا الفتى الصبلة الخيزران والفرس الوقاح وقال بعضهم لا يغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين
الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فيكون تمامه بها يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم اي من رحمه الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد من رحم الراحم اي الله
تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثل قولهم ما تكون من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متشاركة ووداعا من قولهم وداعا
خاطبهم الجاهليون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متشاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم عليه وترد
سلامه بدل سلامه ولا يخفى ان الاكثر من هذا ومنه قولهم ما ضربه الا ما نفع وما ذا الا ما نفع وما فيهما مصدرية وابن مرزوق
يقدر ان الخبر اي ولكن انتفاء امره ولكن النفع اسم وهذا مذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرغ لا مرتبة الا الخبر قوله وكا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه اقل

ونحو

الظرف الجبل والطوري الوحشي من الطيور ان كس فعال عام طوري وطواري وقال ابن طوري اي حذاء الجبل وبها البيت

لكثرة

في الخبر

الربوة والربا الارتفاع والمخمص بضم الخاء والمخمصة المجاعة في الشعر الجوع وذوب الضياء الربوة في الشعر الجوع وكذلك المسغبة والمسغبة والمسغب والمسغبة والمسغب والمسغبة في الجبل

النبل السهام العربية ثم صار اسما لكل سهم والمصمم الذي لا يعرف له سيف مصمم ولا يقال سيف مصمم الجمع الابدي السيف الذي لا يصلح في العظم والشعر

ويجوز مضارع معروف والنصب فعل مختار مضارع مجهول والبدل مفعول ما لم يسم فاعله وفي حرف جر وما موصولة او موصوفة وبعد ظرف مضاف وموجب مضاف
اليه الفعل المقدر مع فاعله ومتعلقه او صفة لما والموصول والموصوف مع صلته او صفته مجرور وبقي الجار مع مجروره متعلق بخبر او ذكر ماض مجهول والمستثنى منه
مفعول ما لم يسم فاعله وهذه الجملة صلة على الصلة ومعناه ويجوز النصب بخبر البدل في الاسم الذي وقع بعد الا في كلام غير موجب في ذكر المستثنى فيه حقيقة منه مثل
ترجمه وما حرف نفي تعلوه فعل فاعل ومفعول به والا حرف استثناء وقليل مستثنى من فاعل فعلوه ومفعول به لمن فاعل فعلوه وخبر على الاستثناء والا قليلا
عطف على مثال النصب

وجمع سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعل المتصل بالا تتمة المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب
واحد مخصب هو قول سيبويه من القراع وفي اختلافه ناقص في احد وجوده الكامل المتوقع بما له بعد دون ما في ظاهره ادنى
شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جواز النسوب غلو في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه
فنفى عين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه
قرنها في بعض ما ذكر مجملا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه
واما خلا فوفي الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلك الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم
افعل هذا وخلا الندم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا لذهاب الباب
ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر مما قدم مع كونها في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار
اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتعدى في غير الاستثناء ايضا وفاعل عدا وخلا عند النحاة بعضهم وغيره نظرا لان المقصود في
جاءني القوم خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل فالاولى
ان تضمن فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا بعضهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النساء ذكرهن بعد مضمره وقال بعضهم طائل بالا ولم يثبت قوله
وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي
الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونها فعلين فوجب النصب المضاف محذوف اي وقت ما
خلا بعضهم زيدا اي وقت خلو بعضهم زيدا وذلك ان الخبر كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز
الجر في الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا
معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان وما يكن ونحو ذلك دفاعا لما واجب الاضمار وهو ضمير راجع
الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان
الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك ولجاز الخليل ان يوصف
بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امرأة
لا تكون فلانة فيلحقها اذن بالحرف الافعال الموصوف بها من ضمير علامة تانيث تقول ما اتتني رجال لا يكونون زيدا
وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على اثر قال الاخوص
ترى الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ في ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذا الكلام الا في الاستثناء المتصل
بخلاف غيرها فانها تستعمل في المنقطع ايضا نحو قوله تعالى لكن ابتغاء مرضاة ربه اذا عرفت هذا الطرد ابدل قوله ويجوز النصب
ويجوز البدل في المستثنى شرط احدهما ان تكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام
او نهي او نفي وهو ما قال غير مرة وبه كلام تضمن الاستثناء والا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه
استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابدال او احد
نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد
اشتمل الكلام على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو ما احد لقيته كرم الا زيدا وشاذ
دخول التراخي ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيدا بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا
زيد والابدال من صاحب الضمير ولا لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل كونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى
المبتدأ في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيدا بالرفع بدلا
من ضمير تقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد رايت
بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال
من ضمير راجع الى ما يصح للابدال منه اذا اشتمل التفريغ على ذلك الضمير نحو ما كانت احد ابنتيه الا زيدا لان المعنى ما انصفني
احد كانت الا زيدا منه قول عدي بن زيد في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى من رؤية الهلب كاذهب
سيبويه نظرا لكونه مخالفا معنى البيت فالانصاف والحكاية منصبان معنى نعم لو قلت لا اوذي احدا بوحدانية الله الا زيدا لم
يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعلق
اذا كان المضاف معمولا بغير موجب نحو ما جاءني احد الا زيد وفي حكم ما في وصف معمول غير الموجب نحو ما انا

عطف على مثال الرفع

قبل الا والمعنى المطلق مستثنى قبل الخبر للحاشا

وخلا الكل ٥

وعدا زيدا ٢

الا قليلا ولا قليلا الا قليلا

ولا يبدل

الطرفة

الطرفة والصبية وغيره والطرفة والسقية والوثيقة من الابل

العين رجلا من زيد

غلام لاحد الا زيد قولنا او مثل زيد دخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد ونحو قل رجل وقل رجل بمعنى النفي قال
ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل
قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله قلما عرس حتى هجنه بالنباشي من القبح الاول والاغلب الاول ولكون اقل رجل قولا
بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا ونظرا لان
اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جهد لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز
في القياس قال ومن جوز قال اعطاه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو ليت وعاقلة اذا سميت به كالجملة وفاعل قل
وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور بربت قال ابو علي اقل مبتدأ لحذف خبره وجوبا استغناء بوصف
المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيهما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل تقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك
اقائم الزيدان موجود قال او تقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك
في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير تقول وكذا في اقل رجلين يقولان الا الزيدان و
اقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون وقال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا
اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل
الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثالث قول ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد من نكرة لا
لابد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد
من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل اذن يكون في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف
الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته في التفسير فبقي يقول ذلك الا زيد ولا يصح
فالمرفوع بعده الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذا التقدير ما رجل
يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجيء لفظة ابى وما تصرف منه مجيء النفي قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا
وبابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز
الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز ما
الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام
احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لما اولها التحقيق
بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم
اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احترازا عن نحو
ما قام القوم الا زيدا وداعيا من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا
يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احترازا عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا
من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما الا يبين ذلك واذا تقرر هذا
فاعلم ان هذا الاتباع ابدال البصريين لان عبارته بجواز هذا في المتبوع وهو ههنا جائز وقال الفراء والكسائي الا حرف
عطف بصدد الشرط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء فانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام
واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم الا زيدا ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما
في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه
ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض لم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته
ان المستثنى بعض المستثنى منه قال تغلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع
الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة
لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع النصب على الاستثناء
اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد
والا زيد ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز جاءني القوم الا زيد لان
دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس في شيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي
غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر وكذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له

وقل رجل يقول ذلك الا زيد

وقل من يقول ذلك الا زيد

على عشرة الا واحدا وذهب بعض المتقدمين الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذ اصل الكلام للايجاب بحذف
حرف النفي نحو جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيد فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب
قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصح الفعل
للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجوز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيد حتى
يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل الفراء وهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك
هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا
امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب
مستثنى من قوله تعالى فاسر بأهلك بقطع الا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بان هذا تناقض القراءتين
اذ لا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قرآن تناقض في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير
مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسرى فيكون مسرى بها غير مسرى
بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر بأهلك اسرا لا التفات فيه
الا امرأتك فانك تسرى بها اسرا مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من ان اسر ومن لا يلتفت ولا تناقض وهذا
كما يقول امش ولا تلتفت اي امش مشيا اي لا تلتفت فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قيل صفة نحو ما جاءني
ما جاءني رجل الا عمرو وكخير من زيد فعند سيبويه انتصابه على من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم
وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه تقدم
على جميع المستثنى منه وانتصب فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغاؤه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به
الاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب
يفيد مثل ما ضربت الا زيدا الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اقول هذا الذي
يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا انه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان نسبة
اليه الفعل وشبهه كما ذكر وذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء
الاول والمستثنى تابعه في جميع الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى المستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما
قام القوم الا زيدا اذ يكون من تمام المنسوب اليه وعبر ان امكن اتباعه اياه بنحو بحذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه
على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذف فكما في الموجب ثم يجب اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز
الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي
كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم
يكتفون لصحة الاستثناء بجواز دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اتفاقا
وهي باقون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يتضح حده فيما اذا قام عليه دليل والدليل المستمر ولا لانه على المخرج منه هو
المستثنى لانه يعرف ان بيان المقدر متعدد من جنسه بعده وغيره وذلك المتعدد المقدر ولا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير
متعين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب
على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتعذر جميع الجنس جاءني في غير الموجب نحو ما قام الا
زيد لان اشتمال جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها او مخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما
اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها او مخالفة واحد اياها في ذلك مما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند
الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم وحدوث ذاته ويستطيع ذلك الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وقرئت
الا بالسوط قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم
دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل ما لقيت صناع البلد فيقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب و
يجوز التفريغ في الموجب ما قال بالنفي كما في قوله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا فلنا ان المستثنى منه لما حذف
لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب
بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب لم يبق من اجزاء المنسوب اليه
القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع

استثناء ودون ما علم
والاخرى استثناء
لاستقيم المعنى جملة تعلم
مصدره بان واقعة
موقع المفرد والمستثنى منه
محذوف ومقدم
في الموجب في مع الاول
الاحال استعلم المعنى
في بعض الشروح انه
من قوله وهو في غير الموجب
اعدم ذكر المستثنى منه
انما هو في غير الموجب لان
لاستقيم المعنى نحو يجوز
عدم ذكر المستثنى منه في
الاستثناء الا بنات ابنا
ومثل قرأت فعل ما عاد
والاخرى استثناء دخوم
سيبويه مضاف وكذا المضاف
اليه والمستثنى منه محذوف
وتقديره قرأت سائر
الايام الا يوم كذا والمراد
من سائر الايام مقدار
ما يصلح من ايام عمر القرائن
بدلالة العقل والعرف
ومن ثم جاز ويجوز ومتعلق
لم يجز تقدم عليه المصنف
يجوز مضارع معروف و
ما زال ما نفي معروف من جاء
كان ودخلا سم والاخرى
استثناء وعا الحجر
هذا الكلام ما علم ان
لم يجز هذا التركيب

الفعل منه كأنه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه فيما قام القوم الا زيد
بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي
المبتدأ والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضرب
الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما زايلنا الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول
معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا يمشي الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته
له نفيا واثباتا فالا موذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفصل
ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما
جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول
الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما استاء الا ناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان
صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واما الواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة
انفصال من الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجيء بالواو ليلتئم
ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحو ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت
خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب ظننت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول
علي عليه السلام قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدأ والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما
قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيد الا فزيد اسم
ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيد فيها او زيد الا راكبا لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على المحكوم في غير المفرغ
لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيد اخوتك وابن الا زيد اخوتك لان العامل في الحكم ابن وكيف
والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيد اخوتك ومن المستثنى منه وتقول هل عندك الا زيد احد وما
عندك الا زيد احد ولا يجوز ما الا زيد عندك احد ولا هل الا زيد عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق
اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقولهم نعم ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر
معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كالمتعدد حتى يدخل فيه المستثنى بيقين لم يجز بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا
مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحاله ان يبقى انه محتمل من حيث توهم المخاطب انه ربما يقول ضربت مثلا وقد فعلت غير
الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فيقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كانك اذا قلت جاءني
زيد جاز ان يتوهم انه حال من يجري مجراه فقلت جاءني زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب
وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل وغيره من حيث التوهم وكانك قلت ما فعلت شيئا
الا ضربا قال وما اغتر والشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتر
الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في
المفرغ ولا منع من كون مسائل الانواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه
في بدل البعض ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدم
وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من متعدد ومتعدد هو ايضا عطف بيان و
كونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لا يوضع الفاظا عامة شاملة لا لفاظ التاكيد
نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدر بها ويخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف
وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ان زيدا الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان
المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من
من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التجرد
كذا في الخبر والحال وذكر المعرب في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كاد ما دونه
العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المستثنى للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات تستحيل انتفاؤها
وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ
ولكن فيه نظر لانه لم يتحقق التقدير على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فنقول ما جاءني احد الا رجلا على الاستثناء ولو

وإذا الشرط وتعدد فعل الشرط والبدل فاعله وعلى اللفظ متعلق بـ فعلى الموضع جزاؤه أي هو ثابت على الموضع ومثل مرفوعه ما حرف نفي وجاء ما من بعد ونفي
وفي مفعوله ومن حرف جر زائد وأحد مجرور بها ورفع المحل على أنه فاعل جاء وأحد مستثنى من أحد ونصبه على البدل من محل أحد نصبه على الاستثناء
ولا تبنى أحد اسمها مبني على الفتح ومحله الرفع لأنه في موضع المبتدأ وفيها جزءها والآخر استثناء وعمرو مثل زيد في الوجهين وما الحرف المشبه بليس وزيد اسمها
جزءها والآخر استثناء وعمرو مستثنى مأخوذ بدل من محل شيئا لأنه خبر مبتدأ في الأصل بالنصب على الاستثناء وكلتا الجملتين معطوفتان على قوله ما جاءني من أحد فيكون

في محل الجر بالإضافة وأل حرف جر وأن من الحروف المشبهة ومن اسمها

يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا إلى المقدر واستدلالا بقوله يطالبني عني ثمانين نائلا وما لي ما عفرنا
الأثمانيا ويجوز أن يريد الأثمانية جمال فتح في غير النداء ضرورة وما الجاز مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر
في الإعراب ولا سيما في الفاعل إذ لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه وهو يجيز ما قام إلا زيد إذا قوله وهو لا غير الموجب يفيد
يعني بغير الموجب النفي والاستفهام والنفي التصريح أو المأول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم أنك لو قلت قام إلا زيد لكان المعنى
قام جميع الناس إلا زيد وهو يفيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الأغلب فامتنع الاستثنا
المفرغ في الموجب قوله إلا أن يستقيم المعنى أي يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه
نحو قرأت إلا يوم كذا إذ لا يبعد أن يقرأ في جميع الأيام إلا يوم المعين وأغلب أن يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور
والحال كما تقدم قوله ومن ثم أي ومن جهة أن المفرغ إنما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد إلا عالما لأن ما زال موجب إن
النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم كما يجيء في الأفعال الناقصة فيكون المعنى دائم زيد على جميع الصفات إلا على صفة
العلم وهو محال ولقائل أن يقول أحمل الصفات المنفية على ما يمكن أن يكون مثله عليها مما لا يتناقض واستثن من جملتها
العلم كما قيل في نحو ما زيد إلا عالما في الصفات المنفية أو احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنك قلت أمكن أن يجتمع
فيه جميع الصفات إلا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في إثبات الوصف قال الصدر وجه النحو هنا في منع نحو ما زال
زيد إلا عالما وذلك أن ما زال لإثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الإثبات فيكون خبره منفيا ولقائل أن يقول ما
زال لإثبات خبر إن لم يعرض ما يقلبه إلى النفي لا مطلقا كان ليس لنفي خبره إلا إذا عرض ما يقتضي إثباته نحو ليس زيد إلا فاضلا
قوله وإذا تعذر البدل على اللفظ نحو ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا عمرو وما شيئا إلا شيء لأن من لا تزاد
بعد الإثبات وما ولا لا يقدر أن عاملين بعد الإثبات لأنهما عملا النفي وقد انتقض النفي بإلا بخلاف ليس زيد شيئا
لأنها عملت الفعلية فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله ومن ثم جاز ليس زيد إلا قائما وامتنع ما زيد
إلا قائما أقول اعلم أنه يتعذر البدل على اللفظ في أربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد
غير الموجب نحو ما زيد بقائم وليس زيد أو هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة إذا كان منصوبا أو مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل
وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وإنما تعذر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لأنها وضعت ليفيد أن عدم الإيجاب
شامل لجميع أفراد المجرور بها سواء باشر المجرور كما في ما جاءني من رجل أو كان تابعا للمباشر نحو ما جاءني من رجل وامرأة
وإلا لا يتبين بعد بعد غير الموجب ناقضة لعدم الإيجاب ومع بطلان عدم الإيجاب كيف يشمل أفراد ما بعدها وكذا
تعذر الإبدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لأنها وضعت ليدل على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها سواء
كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم أي قيامه غير ثابت قطعا أو تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم أي قيامه غير ثابت
أو تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وإلا لا يتبين بعدها مبطلة لعدم الإيجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا
وكذا يتعذر الإبدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لأن عمل الحرفين إنما كان لأجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا بطل النفي
الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الأخفش أيضا الإبدال من لفظ المجرور بمن
المذكورة وإن كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر يغفر لكم من ذنوبكم لأن كلامنا في
من الاستغراقية ولا يمكننا أن نركب جواز زيادتها في الموجب التي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا
الباء المزيدة في نحو ألقى بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها أي التي لتأكيد غير الإيجاب فلا يلزم من
تجويز زيادة الباء في نحو ألقى بيده أعني في الموجب إعمال الباء في ما بعدها إلا في ما زيد بشيء إلا بشيء وقد أجاز الكوفيون
إعمال من والباء المذكورتين أي المختصتين بغير الإيجاب فيما بعدها إذا كان منكرا نحو ما جاءني من أحد إلا رجل
فاضل وما زيد بشيء إلا شيء حقير وأما إذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا إلى أن عدم الإيجاب وإن زال بإلا إلا أن من الاستغراقية
لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة أصلها أن تدخل على النكرة لأن موضعها الخبر وأصله التنكير جاز أن يعملا
في المنكر لمشابهته ما ينبغي أن يدخلا فيه وإن كان في حيز الإيجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين
الأول المنع من ذلك لأن اللغة المذكورة قبل امتناع جرهما لما بعد الا يعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن أن
تعذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال أبو علي إنما لم يجز جعل البدل في ما جاءني من أحد إلا زيد
المصير في لا رجل إلا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا النفي فيها ولا يطرد هذا التعليل في
نحو ما جاءني من أحد إلا رجل صالح وأنه لا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار إلا رجل فاضل فإنه لا يجوز البدل

على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم الا بدل على لفظ اسم لا وخبرها المذكورين لان اعمالها فيما بعدها لا يقتضي بقاء نفيهما
بعدها اذ لا يعمل الا المنفي ومجيء لا يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا
ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنيهما ولا يلزم التناقض لان
اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيهما بعدها ان علمنا ليس المنفي بل لكونها فعلا ودخلها لا نزول بالا كما نزول نفيهما فان
قيل فقد اثبتها معنيين احدهما نزول بالا وهو النفي والاخر لا نزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان
يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست
ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطابقا في الحال كما يجيء ومعنى كون نفي مضمون
الخبر هو معنى ليس نفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في
ايجاد معنى النفي في لفظ اخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة والمعنى ورب شيئين معناهما الوضعي
مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون
النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس انما يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان
يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد
معنى في نفسها كسائر الافعال الناقصة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارضة تجرد
عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم
النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدأ والخبر يرتفعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ
اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى عملها تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما
نحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين
كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس لضعفها في العمل بلغ تقديم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا
وجد مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب
المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف
واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد شيئا او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم وقائما بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبرها
فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد
والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء
لكنه هنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته
في نحو لا رجل فيها الا زيدا ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل الغير الجائز في ما جاءني احد الا زيدا
فانه يلتبس به بدل جائز فيها هذا الا تكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر مهما مهما وخروق
لا انيس بها الا القواوق والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعضي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكيره في
الحال لكونه عاما كانه قال للمعضي امرا مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب
على الاستثناء فيها اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده
وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا وما يقرب مما مر من جعله الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا حيثا على ما قال
سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيد من الضمير في يقول لرفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل في الواجب واذا انتفى بعد ان وجب وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد
الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال فلما اجرى
مجرى الواحد في جر المنفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز
ذلك لانتفاء احد بغير الموجب فكانه رافع في جر غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم
الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في جر المنفي ايضا اذا المعنى ما رأيت القوم الا زيدا ولا باس بان يذكر
بعض اهل العلم من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا مثل ما قلنا في فاء الصبية
وواو العطف واخواتها في المنسوب على شرط التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى

فاما

اي كما
اذا زال المضمر المنفي في خبر
لا وجب العود للضرورة الى الرفع
المعنى سوى الكسر الا ان الاصل
مع ذلك المنفي في البيت
عنه وفيها عطف وجب لعنايته
الرفع في ذلك لحجة الصحيح
ع

مع قلة حسن الاجتزاء على بدل من
اللفظ في نحو ما جاءني احد الا زيدا
ولا حسن في ما رأيت احدا الا زيدا
ان زيدا والا في ما رأيت

النفي في

منه

منه وتابعا المستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيهما انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال في ما جاءني
احد احد الا زيد عمرو اعلى ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي مضروب
عمرو وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثهما انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين يقال له على عشرة الا خمسة
وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له على عشرة الا سبعة او ثمانية للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم
يجوز في ذكر المستثنى منه ان يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك
الكل كما يبني التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ان اراد لو هم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما
تقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق
على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول
الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن
نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئك زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين
كذا اني لم يجئني الا القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهما
كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض
وهو منصور في استثناء النصف والاكثر فلا يمنع منهما ويقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك
على عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة وحصل هناك داع الى تخصيص
العشرة لم يستهجن ان يقع واحد نحو قولك لك على عشرة الا تسعة وثانيهما انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلح ان يستثنى منهما
فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما جاءني الا زيدا اي زيد
اب بار وابن بار فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب
مغايرة الفاعل المفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو ما قدري وسيبويه
الا عليا عم بنفسه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا
ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا
لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او من
ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد وتقدير الاخير احتمال على ما نقله
عن باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن وبقية ايضا لك
عامل وان لم يتغايرا بعد اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل غير احد ومثل قوله تعم فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجيء وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها
عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل
نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما
اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا
زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير
العدد نحو ما جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن غير
موجب والمستثنى منه مذكور ونعته بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع
الثاني والرابع والسادس ونحوها وكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين
غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب نحو ما جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس
ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير الموجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب
على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع
قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له على عشرة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين
الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فلزمك بالاقرار خمسة
لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما اثنين
صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب

من العدد ماله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة
داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط
منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة تصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحد تصير خمسة فيلزم خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا
تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ماله على عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع
على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا
فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا وان يزيدا وان يزيدا ولذلك على من هب ابي حنيفة على وهمه وهو ان
الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز
اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم
يمكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر
اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد
ذلك الا اربعة تدخل بها الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون
موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من السبعة
الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على المذهب بين منفية وكلتاهما مثبتان فيكون الاقرار
بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى
الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له جاز الاستثناء قولا واحدا نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا
خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو و
يلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان
تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احدا ولا يكون ابدال
احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فالاحد المستثنيات سواء كان الذي هو المستثنى منه او غيره النصب
على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال
منه ولا كالاستثناء وشاذ ما جاءني احد الا زيدا او الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم
عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتاخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد
الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا احدا الا بكرا والا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها اياها
كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطف
على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره
تفاصيل مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا عمرا الا خالدا الا زيدا مخرج
من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالدا مخرج مما بقي من احد بعد اخراج
زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما
جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا اي عمرو مستثنى من المنفي المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد
وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ ولا البدل ههنا لجائز
غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان
المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد
الا الخبز الا زيدا لان الثاني اذا انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب المعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكله
فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل بكل واحد
وان ذكره جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا فان كان الكلام
موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب
واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب

ليس

ومحذوف عطف على منصوب في قوله وهو منصوب اذا كان بعدا لا غير الصفة وبعد ظرف وغير مضاف اليه وسوى عطف عليه وسواء كما وبعدا حاشا عطف على غير وفي الا
خبر مبتدا محذوف اي وهو من الكثير واعراب مبتدا مثنا وغير مضافا اليه وفيه متعلق بنعت مقدم له وكاعراب المستثنى جزء والا متعلق بالمستثنى وعلى التعليق
بما تعلق به كاعراب المستثنى والمعنى اعراب غير المستعمل في الاشياء يكون ذلك الاعراب كاعراب المستثنى على التفصيل وغير صفة مبتدا محذوف والخبر وخبر
مبتدا محذوف تقديره وغير كلمة وصفة من بعض الشروح غير مبتدا وصفتها كانت نعت له وحلت ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى غير تا وبالا
بسبب نقض الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا بدا والا بدا وان كان العموم في اللفظ في جزء الايجاب ومنا دسها ان الجمل المعطوفة
بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا الذين تابوا
فما يقتضيه مذهب محققي البصرة وهو ان الجملة بكاملها عاملة في المستثنى على عشرين في الدرهم وان العامل معنى الفعل فيها
ان الجملة الاخيرة او ما العمل فيه ويكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان الفاعل جميعها لزم حصول الواحد
واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا انما لا يجوز ونحمل العوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة
والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والخاتم البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غير وسوى
وسواء وبعدا حاشا في الاكثر قوله ومخفوض عطف على وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد
هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفيه سوى اربع لغات كما في هذه القراءة فتح السين مع كسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسرها
مع المد وفتحها مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر التزم سيبويه جر ما بعد حاشا لقولهم حاشا اي من دون نون الوقاية
وان فعلا لم يجز ذلك وامر ... وقوعه صلة لما المصدرية مطردا لكلا وعلا بمنع فعليته على انه روي الاخفش قول الشاعر
وليت ... اشافرها ... فمنعهم فعالا وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان و
ابن آدم بنصب الشيطان اي جانب الله وان الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير
لام متعلقة بمحذوف ... قال الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذور بين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر
مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشى لزيد بعين عنده فعليته هذا ما قيل
والاولى مع اللام اسم لجيئه معها منونا كقراءة ابي السمال حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو
بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على هذا ان يركب كون حاشى في جميع المواضع
مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها واما حذف التنوين في حاشا لله فلاستكراههم التنوين فيما غلب عليه بجريه منها لاجل الاضافة
وهذا كما قال بعضهم سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل على عليته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب
استعماله مضافا كما يجيء في بيان سوى ويجوز ان يقال ان حاشى الجارة حرف وهي في نحو حاشى لله اسم بني لشابهه لفظا في
حاشى الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من
احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولا ليت اي قلت لا لا و
سبحا اي قلت سبحان الله وليت اي قلت ليتك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي هذا حاله يعني قول تلك اللفظة
التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا
قلت حاشا زيد واستدلالا لا على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد
يحذف منه نحو سوف افعل في سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى في
الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما اراد
وتبرئ شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرأون من اراد وابتريته على معنى ان الله منزه عن ان
يظهر ذلك الشخص بما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قبل ما خلا
ما عدا الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حلت
عدا الا في الاستثناء كما حلت عليها الا في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور بعد النفي والاستثناء مثل لو كان فيها
الهة الا الله لفسدتا وضعف غيره اقول قوله غير مبتدا وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها
لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او اما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاول
هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تبعت فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات و
ماهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير وما بعد اداة
الاستثناء في معنى المغاير لما قبلها حملت ام اداة الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا
في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها اذا كان صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته
له نفيا واثباتا كما كان في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او
صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع
غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره متجرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع

الا متعلق بحلت
الاستثنا متعلق
وهذه الجملة خبر غير
حرا واسم بمعنى المثل
على انه صفة مصدر محذوف
مصدرية او موصولة
ماض مجهول والاصل فيها
لم يسم فاعله وعلما
بحلت وفي الصفة متعلق به
ابيا واذا ظرف حلت
جملة بعده وكانت تامة
بينها اسمها عائد الى الا وتابعة
جزءا وجمع متعلق به
نعت له وغير كما
لتعدد والاستثنا متعلق
بكما حلت والمعنى
في الاصل حلت على الا
حلا مثل حلي الا على غيرها
مثل حلي الذي حلت الا عليها
في الصفة وقت كونها تابعة لجمع
منكور وغير محصور لاجل تعلق
الاستثناء ومثل مرجع لو
حرف شرط يجيء لامتناع الشيء
لامتناع غيره وكان فعل الشرط
وفيها خبره والهاء اسمها اذا
غير الله نعت لها او للملك
حكم ... في الاعراب
اسم بعده ولفسدتا جواب
الشرط وضعف ماض معرب
والمستتر فيه عائد الى
حمل الا عليها وهو مذكور
لان الا حملت عليه وفي غير
الجمع المذكور متعلق
بضعف

حاله الا انه لا يدخل على الجمل كالا للتعدد والاضافة اليها ولا يجعل الا على غيره الا بالشرائط التي تذكرها فاذا دخل الا على غيره والا
في الاصل حرف لا يتحمل الاعراب ووضع اصله فيجعل اعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية
واذا دخل غيره على الا واصل غيره من حيث كونه اسما جوز تحمل الاعراب وبعده الذي صار مستثنى بتطفل غيره على الا مشغول
بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غيره عارية فعلى
هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غيره في الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان
في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهة الظروف المبهمة بابهامها او انما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا
ان حركة غيره لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكانت عليها عارية فكان غيره بالواسطة لانتصابه بما بعدها في الحقيقة
والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد
لان المعنى ما جاءني الا زيد وقال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني
الا ومنعه البصريون لان ذلك غير عامل غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على
الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير انى قد استعين على
الهم اذا خف بالشرب البناء من هذا الباب اي مبنيا على الفتح لا مضافا الى ان كما في قوله تعم مثل ما انكم تنطقون ويجوز
ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال صلى الله
عليه وآله وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان تبنى بناء لاضافتها الى ان وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء
المنقطع قوله كما حملت الا عليها في الصفة اي حملت الا على غيره في الصفة قوله بجمع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا
كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اذا الاستثناء من مستثنى منها متعدد لفظا كان او تقديرا
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقديم الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون
اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق
الجنس فيجيء الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعين ايهام الاستثناء الذي هو
الاصل في الا فالتاسع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاخير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر
التاسع على حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعين الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما
وربما كان المذكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فغير الصفة لا تغير
وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاءني رجل الا ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا
معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء
المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز
الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لا تكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد لا الا اذا كانت
صفة من متنوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكر او معرف باللام الجنسية قال ابن خالويه قالت بلدة فوق بلدة قليل بها
الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان تكون الا استثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا
ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة الا استثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا او
صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله تعالى كلهم هالكون الا العاملون
والعاملون كلهم الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقديره
البيت الاول الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الا الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في مواضع
الضرائر وقال المص في بيت شذ وذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جعل له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدان
لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذ وذا الشاذ الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني
ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط ان لم يكن موجبا صريحا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المص

بنائها

المذكور

الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فان معنى الا عمرو

مذهبه

مالكون

فكان

واعراب مستداء مقتا وسوى مقتا اليه هو العطف عليه والنصب خبره وعلى الظرف متعلق به وعلى الاصح خبر مبتدا محذوف وهو الى النصب على الظرف على المعول
الاصح

ولا يجري النفي المعنوي كالنفي اللفظي الا في قلما واقل رجل دابة ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
ولا يجوز الاستثناء هيهنا لان الله غير واجب الدخول في الحد المنكور لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق
النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو
لامتناع غيره فكانه قيل ما فيها الا الله وهذا كما اجري التمييز التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت لا يتجه
النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريع معهما مجرى النفي اذ لم يثبت
واما عدم وجوب دخول الله في الحد فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو غير
ضعيف بمعنى جعل الاصفر في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف
هذا عند المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما
انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى
استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انتقل مكان عمرو اي بدله لان البدل سد مسد المبدل
منه وكان مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاء في القوم بدل زيد فادان زيد لم يزد انك عبرت
عن معنى البدل لانه لم يطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء
ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاء
القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف
والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس لان فيه معنى الظرفية
والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاء في الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن
الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغيره وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وقال يخالف عن اهل الوفاء فما عدلت عن اهلها السوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا
في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا خرجوا عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاء من سواك
ولقد الدرهم سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما اغلب تنصبه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم
وتقول في فوق السد اسمه ودون التباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغيرها الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف
ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاء في زيد ليس الا وليس غيره بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه
كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمها وقد حذف المضاف اليه
وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني
ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد بقي ليس غير النصب على ابقاء المضاف وعلى حاله بعد حذف
المضاف اليه وقد يكون غير على ما حكاه الاخفش في الخالين نحو ليس غير وليس غير كما يكون كل وبعض عوضا عن المضاف اليه
حكى الاخفش ليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقع حسن حذف خبر ليس هيهنا
وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز
عند الاخفش ان يلي بعده لم يكن غيره وغيره ما وقع والنصب على التفسير المذكور بين قال ويقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم
يكن غيرك وغيرك واما الا فيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على او لوثه بالحكم المتقدم وانما عدت من
كلماته لان ما بعده مخرج مما قبله من حيث او لوثه بالحكم المتقدم فان جرما بعده فباضافة سوى اليه وهان اندة ويحتمل ان يكون نكرة
غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة الاستثناء
وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن وصفة قليل وليس نصب الاسم
بعد الا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس الا سيما يوما بدارة جلجل نصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما
نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينصب بعد لا سيما الا النكرة ولا يجوز
نصب المعرفة وهذا القول مخرج بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كرجلا اذ لو كان باضمار الفعل
استوى المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا ما هما ان اندة عوضا عن المضاف اليه اي
ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوما بدارة جلجل العاطفة كما في قوله

فانت طلاق والطلاق لازم اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتي بمعنى المثل فمعنى جاء في القوم الذي جاء في اي هو
كان اخص في واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف
لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه
مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايتها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما فصار في
نحو انا افعل كذا ايتها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك
لا سيما هيهنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا البتة مع كونه منصوب المحل على المصدر القائم
مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر
اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب جواب
الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى
خصوصا راكبا اي يختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قوله ان زيدا لكريم لا سيما ان ايته راكبا
اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها
اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ما في مقام لا سيما واعلم ان اصل
الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما
جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرطوا
التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول اخر فيسهل دفعها عما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها
بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فيجوز ان يليها في المفرغ باحد قيدين
وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ما من منفي نحو قولك
ما انعمت علي الا شكرت وما اتيته الا اتاني وعنه ما ابس الشيطان من بني ادم الا اناهم من قبل النساء وذلك اذا قصد
لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء
في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا
له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد
معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صيغ
الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازورك الا تزورني ومثل هذا هو الغالب
في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا هيهنا مجردا عن قد والواو مع انه حال
كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا
مجردا كما رايت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زرتني الا واكرمني ولا ازورك الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه
بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظ ايضا منفصل عن العامل بالايجاز ان يستظهر مطردا في ربط
مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو ثم اطرد نحو ما ازورك الا ويكرمني وندر ترك واصل عينه كما مر في باب
الحال ويجيء الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زرتني الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرتني الا قد زارني
لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحالة فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان
نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله
لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الجزاء ما ابس الشيطان
من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه الجزم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا
ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وتقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك
لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدتك كذا
اي ذكرته فنذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للازم الى اثنين والمعنى ذكرتك الله باني اقسمت عليك به وقلت بالله
لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدتك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع

فانصح

وخبر مبتدأ مضافا كان مضافا اليها واخواتها الضمير في اخواتها عائد الى كان بتأويل الكلمة وهو مبتدأ ثان عائد الى خبر كان والمسند خبر وصدر فرق
مضافا دخولها مضافا اليها والضمير في دخولها عائد الى كان والمبتدأ الثاني مع خبره خبر الاول وخبر قد محذوف وهي من خبر كان في الجملة الثانية مبتدأ للاعلال وسلف
وشاء ربهم وكان ودين بدا اسمها وقائما خبرها والجملة في محل الجر بالاضافة وامره مبتدأ مضافا الى ضمير يرجع الى خبر كان ونحو خبر المبتدأ خبره ويتقدم مضارع معرب
والمستتر فيه فاعله عائد الى خبر كان ومعرفة مفعول عن عامل يتقدم وقد المنفصل ويحذف مضارع مجهول وعامله اي عامل كان مفعول لم يسم فاعله وقد حرف جر ومثل
ما يقسم به الناس لا اقسم به تعم عليك ومعنى الافعلك الا افعلك الا افعلك والا النفي معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت
غيرك بالله فقسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بعض المصدر
باعلما الطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه
وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قولهم وسبق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك
اي وجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجيء الا في المفرغ نحو
قوله تعالى وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدأ وتقدم
معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كانها وقد ذكرنا انه
يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه
معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند عليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة
نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ
وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه
ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي
في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجدوهم
على انه غير مستحسن ولا يكون مطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال الذي
يستفاد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يكون يقوم زيد يقول وكذا البواقي في
الاول كما ذهب ليس ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدر ها في قوله تعم ولقد كانوا عاهدوا الله وان
كان قد صدر قد في قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا ابدها ولم يتقدم ولا في قوله اضحت خلاء واضحى
اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق
من مضي خبر صار وليس ودام وكل ما كان ماضيا من ما زال وكان زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال
في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل
اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت منذ ثلاثة ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي
الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او غدا ومضروب او الفعل
المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويحتمل بوجوده اي عادته لا مرة وان كان في الاصل فعلا الا على احد الازمنة الا اذا قلنا
اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت
كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان يقع اخبارا لصار وما
زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع
خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تطلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الافعال
فلهذا يقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله تعم ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب
سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا او صفة او مضارعا
لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم التسامح قوله
ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدأ لانه لم يجز تقديمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما هنا فلا لبس
وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغي هنا
ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الضرب هذا قوله ويحذف عامله في نحو الناس مجزيون باعمالهم
ان خبر المخبر يجوز في مثلها ارتفاعه او جره ويجب الجر في مثل ما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر
كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادفع الضرر
ولو اضبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان
حقا ويقول لا رجل ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي ان كنت فارسا ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا
وان راجلا اي وان كنت ولو كنت وانما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم

مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خبرا فخبر فتقول بنظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة مع ان تقدير فيه او معه
او نحو ذلك كما في قول الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على
ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا
وان كان ما قتل به سيفا لان له اعمالا ذلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعف
من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا
سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقد رد الرفع
كان الناقصة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال المخفف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يجز
تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسيرا ان راكبا فراكب فان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر
ما بعد ان وان لامع ما بعد فلا بد ان يصح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر ما عدا مجرور نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح فطالح اي لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح و
مررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او
واجب اما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه ايضا لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد
الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدأ ايضا لان معرفة من حذف الجملة وايضا
حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان تقتني
فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما
ونصبهما متوسطان لخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو
قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم يأكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول
له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب حذفه وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجتمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور
كان وعلى ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل
يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية
ويجوز مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القرآن في قوله تعالى ان تصل بفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم
ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا
نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله اما انت وما انت مرتحلا فالله
يكلأ ما ثاني وما ندر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما انت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون
اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون
الشرط محذوفا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى اذما واذما شرطية بلا خلاف
ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون
ذلك لم يأكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا منها
الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما
يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تكبر وتفخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جوابا لما انت
والعامل فيهما اما انت مرتحلا محذوف اي يكلأ ذلك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان الشرطية كثيرة
الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان
كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيدا كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب
بغير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقائها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض
مستكره فاذا عبرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر
حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها
كان مع اسمها وخبرها او تحذف منها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء
علم السببية فجيء بها لما يغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها

وذلك

واسم مجرد مضاف او مضافا اليها واخواتها عطف عليها وهو مستدا لان عائد الى اسم ان والمسند اليه اى الذى اسند خبرها الى اسم ان خبر مبتدا لان وجملة
اى دخول لا واحدى اخواتها مضافا اليه والمبتدا الثانى مع خبره خبر الاول وخبر قول محذوف اى منه اسم ان ومثل مفعول يكون وان مرفوع من رفع المشبه به بدلا اسمها وقائم
خبرها والجملة فى محل الخبر لا اضافة والمنصوب مبتدا محذوف الخبر اى منه المنصوب وبلا جار ومجرور متعلق بمنصوب والى موصولة ولنفى الجنس متعلق بعمل وهو صلة
نعت للموصوف عائد والمسند اليه خبره وبعد ظرف مضاف دخولها مضافا اليها والى مضارع معرب لاستكن فيه فاعله عائد الى المنصوب او على المسند اليه صفة

وذلك نحو انما زيد منطلق اى انما يكن فى الدنيا شئ فزيد منطلق اى ان يكن شئ موجودا بوجه الظلا فقرى هو منطلق لا محالة
فلا بد اذن من الى الجزء مقام الشرط لا منه بقى منه شئ كما يجئ فى حروف الشرط وان كان التالى فالفاء لازمة بل
يجوز حذفها والاتيان بها خواتها ان يلى منطلقا انطلقت وانما انت ذا انفرا ان قومى وانما فتح همزة ان الشرطية من دون
الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يجئ فى كان اما بعد المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة
قال ابو على لان ما التى بعدها اشبهت اللام فى تاكيد الفعل فمن ثم جاز انا نحاف ومن عظة ما يبتن شكر حيا النون
كما جاز فى اللام فى نحو ليفعلن كما يجئ فى نون التاكيد فلم يجئ حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد وقد جاء كان الناقصة
محذوفة بعد لدن واخواتها نحو وابتك لدن قائما اى لدن كنت قائما قال من لدن شولا فالى اتلاعها اى من لدن كانت
شولا والا لا ان تلد النا قد فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها ينتقض بمثل اخوه فى
قولك ان زيدا قائم اخوه قوله المنصوب بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به
مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معربا او مفصولا بينه وبين
لا بجار او ظرف والنكرة نحو قضية ولا ابا حسن لها متناول لم يقل اسم لا التى لنفى الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان
كلا من المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى
التقييد بالمذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهى ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها
فلو اختل واحد منها لم ينصب كما يجئ ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته
هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها نكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور فى
اليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد يتبع معنى المضارع للمضاف فى باب المنادى
قوله فان كان مفردا اى فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى
قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر فى باب المنادى من قولهم مبنى
على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع والمفرد فى لا رجل عند الزجاج والسيرافى اعرابه خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجل
قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين فى معنوها لانها جعلت
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله بنصبه بغير تنوين انها نصبته او لا لكن بنى بعد ذلك فحذف
منه التنوين للبناء كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله
لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشرين خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لشاقله تركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب
مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراق فى هل من رجل فى الدار لان لا رجل فى الدار جواب هل
من رجل فركبوا الاسم النكرة كما كان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لشاقل الكلمة بالتركيب
مع كونها معربة والاول ما ذهب اليه المبرد واتباعه لان حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة
والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفى ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور ولا يحذف
التنوين من الثانى فى الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفى لان لا لا تعمل الا فى النكرة ولا معمولها فى موضع
الابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها بعد ان اختصاصها بالنكرة وكون ما بعدها مبتدا سبب بناء معمولها
على ان هب قال بناؤه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانه بمجموع الشيئين خالف سائر العوامل
كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ظريف اعنى بناء المعمول او حذف التنوين منه لخالفة العامل اخواته
الحقوا ان يقول اشبه لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص فى نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف
فى الدار لا امرأة فانه وان كان النكرة فى سياق النفى يفيد العموم لكنه لا نص بل هو الظاهر كما ان ما جاءنى من رجل نص فى
الاستغراق بخلاف ما جاءنى رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان وما جاءنى رجل بل رجلان ولا يجوز
لا رجل فى الدار بالفتح بل رجلان وما جاءنى من رجل بل رجلان لما اراد التنصيص على الاستغراق ضموا النكرة معنى من
فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
لان الاضافة توجب جانب الاسمية فيصير الاسم بها اقرب الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا
نحو خمسة عشر ونحوه ومن قال المنفى معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع

عائد الى ولا نكرة حال عن المستكن ومضافا الى العدد حال واو مشبها عطف على مضافا وبه متعلق بالتصريح وراجع الى المنادى مثل لنفى الجنس وغير مشبه بالمضاف ورد ما تمر من جزءا فان من مرفوع الشرط ولذا نصل الشرط بالمستكن فيه اسم عائد الى الاسم الذى بعد لا ومفردا خبر مبتدا محذوف جملة اسمية من مبتدا وخبر وقصد جزاء الشرط ولذا دخل الفاء فى اولها وعلى حرفه جر وما موصولة او موصوفة وينصب صار مجهول والمستكن فيه مجهول ما اقيم فاعله عائد الى الاسم الذى بعد لا وبه متعلق بينصب والضمير فى به عائد الى ما وهذه الجملة مستانفة صفة لما والموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبر مبتدا محذوف وهذا الجار مع مجروره متعلق بمبنى واصحابنا والمعنى فان كان الاسم الذى بعد لا لنفى الجنس مفردا اى لا يكون مضافا ولا مشبها به فذلك الاسم مبنى على الشئ الذى نصبت لذلك الاسم من حركة او حرف ان كان معربا اى لو جاء مفردا او مفصولا عطف على معربا يعنى فاما الفصل وبه متعلق بمضاف الى ضمير راجع الى الاسم لان بين عطف عليه مضافا ولا مضافا اليه وجب ما من معربا والرفع فاعله والنكرة عطف عليه

له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فيبنى حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فان قال به
لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب لمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا
معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما سنح اول الكتاب ونقل عنه ايضا قال لان
المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف يجب النصب ورد بان المعطوف عليه في
باب لا يبنى نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في
النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما
قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع النفي كما يجيء شيئا
ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت كما يجيء في باب
المثنى واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل
قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن
فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا لعموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو
قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حسن دا من مخالفته في الحركة لسائر المبنى بعد لا التبرئة
مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قيل طرد الباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع
من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من
مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجيء وبتوسطها يبطل الشبه لان ان لا بد لها من المقصد وربما فتح نظرا
الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش لو لم يكن غطفان لا ذو بطنها
لا لامت ذو واحسابها عمر فلا زائدة وقد اعتبرت فيها الاسم طافا ظنك بجوازا لبنا مع عدم زيادتها لكنه مع
ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان
مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدأ كما في قولك عليك تثريب
واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم خبر المبتدأ وان كان خبرا اذ المعنى
لا يوجد عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظن ان مثل هذا
الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف
الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما يقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف
وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المفيد ههنا اعني ما يتعلق
به الجار والمجرور معنى المبتدأ لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا نقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذا
قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله ويقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من الوجود من توقع صلوته في الجامع اي
ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس
في الجامع مصلي سواه مصلي في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار نحو
لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وبينه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى
ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع
والتكرير واعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير
ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلنا في الطرفين اعني في النفي والاثبات شابهتا فاعملت عملها وعملها
مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة
والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم يعمل في المعرفة لان وجه
المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس لمعرفة لفظ جنس حتى ينفي الجنس بانتفائها
وكذا لم يعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكذا لم يجز العمل في المفصول
لم يجز بناء ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها الا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن
قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب لا لذلك على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم
يبن مع الفصل لانهما لما مزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه

ثم

ثم تقول ويجوز فيما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلثة اي التي الغيت فيها
لانها رجوعا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك
لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع البتة فاما
اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واعلى المعرفة فا
لتكرير جبرانا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع
الثلثة اما مع المعرفة نحو لا زيد في الدار وقولهم لا تقل ان يفعل كذا واما مع المفصول نحو لا فيها رجل قال بكت جزعا
واسترجعت ثم اذنت ركابها ان لا اينا رجوعها واما مع المنكر المتصل نحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ حلفت لغيرنا
حيوتك لا تنفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به وحين
جن زمان الناس كلبا واجيب بان قولهم لا تقل ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى داخلة على
المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والتقول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذ لك
هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبشذ وذ قولهم ان لا اينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا
مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس قد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك
على الضرورة والشذوذ فعلى هذا تقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا
او لا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نغرا اي لا نغمت عينك وكذا لا
ولا كرامة واذا دخلت على اسم بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السؤال ان الدعاء بالفعل او لان في الاصل
او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدا ولا اصابك السوء واذا دخلت على قولك نحو لا تقول ان يفعل
كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا
دعاء نحو قوله تعم فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان
تدخل على لفظ شيء سواء الجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر نحو كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما
انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء وانك ان ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان يجر ما بعد لا
بنا الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجز اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من حروف الجر ولم يثبت الجر به بالاضافة واما قول جرير ما بال
جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين والاولى ان لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي علاك
الشيب في وقت وقت الشيب اي لم يشب قبل وانما اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والوقت الاول من الثلثين
الى ما فوقهما مثلا فاضافها الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على انا قبل وقت لا وقت اللهو كما فوق
الثلاثين فاما قول الشاعر حنت قلوص حين لا حين نحن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل وثالثها
ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول
ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها
يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف في غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل
حملها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا البتة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار
ولا المرء وسيضعف هذا التعريف بعد خروجه الى معنى غير لضعفها ايضا بعد الخروج وجوز عدم تكريرها نحو انت غير
الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا
نحو قوله تعالى لا ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا
ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب والانسان اعم من الانسان وغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول
معلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعني كونها للبتة وذلك بتعدد تقديره
من الاستغراقية بعد لا لتعدد دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط
الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناه وبعد بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها
صدر الكلام وبكونها للبتة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها الصدر واعلم انه قد يقول العلم المشتهر ببعض الخلال نكرة فينصرف
وينتزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق او تما اضيف اليه نحو لا اشرقيس

الظاهر ان يكون يقول المفعول مثلا في وقت واقع في اثناء وقت الشيب فحذف الوقت الاول لدلالة الثاني عليه

القدوس

ولا ابن دير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظ عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما
قال لا هيثم الليلة للمطي ويحك ارعى الحاجات عند ابن خبيب نكد ولا امية بالبلاد ولا ابا ليلى بالمنكر وجملتها ان يقدر
مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لو غلبة الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي مطلقا في الحقيقة
هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى آخر معرفة كان لرعاية اللفظ واصله من ثم قال الاخفش على هذا التاويل
يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة ولا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره
بتلك الحالة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها الا فصل لها ان هو عليه السلام كان
فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وآله اقضاكم علي فصار اسمه علما كالجنس الفيصل لمعنى الفصل والقطع كلفظ
الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فرعون وموسى لتنكيرهما بمعنى
المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا او لا هذا و
هو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول
على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني بعد اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل فكرر جاز في المجموع خمسة اوجه الاول
فتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنى اسمها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان
يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوحة اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر
فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة
نحو زيد وعمرو جاريان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا
فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها يجوز
ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد ولذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما تعملان
فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وابن عمرو قائمان كانهما عنى واحد وانما المنع ان يعمل عاملان مختلفان
في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثرين مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد
منهما خبرا على حياله والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني
زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول ولا قوة كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر
لهما خبر واحد بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عندهما بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الثانية لا اسمها عاملة عنده في
الخبر وفي الغير فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر
واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا واحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على
ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما
خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكون خبر المبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء
ولفظ لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون
اسمها نكرة غير مفصولة لضعفه لا في العمل وقد حصل منها شرط الغاء كما تقدم وهو تكريرها لان التكرير حاصل سواء
الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعد
والغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها
زائدة سواء ولا يقول ان لا الثانية ههنا بعمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه ثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل الحق
الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة
للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين
بالابتداء ولا الثانية زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر
في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما
معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها
وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم تكريرها ان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط
وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف
هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجمع للتبرئة

الخبر

وتنوين الثاني عطف على نعم الاول واذا للشرط ودخلت فعل الشرط والهمزة فاعله ولم يغير مضارع معروف مجزوم بلم والعمل فاعله وهذه الجملة جواب الشرط ومعناها اي معنى لا عند
دخول الهمزة مبتدا والاستفهام خبره والتمني عطفان ونعت مبتدا مضافا والمبني مضافا اليه والاول نعت لنعت مفردا خبر كان المقدر وتقديره اذا كان مفردا او صلة
بعض الشروح عن الضمير المرفوع في يليه وبعض عن النعت وهذا اليس بشيء لان قوله نعت مبتدا فلا يصح ان يكون في حال الرفع الا ان يقال عن الضمير لما يدل عن مبني ومعرب الى نعت
التقدير مبني ومعرب نعت المبني الاول مفردا ويليه صفة للمفرد وقيل حال عن النعت وجر زيد وتصحيح ظاهر والحاصل يليه عائد الى المبني ومبني ومعرب جزان عن نعت نعت

الغيث فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على الذهبين قوله واذا دخلت الهمزة
لم يغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض والتمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بلحوق الف الاستفهام اداة النفي فيكون
الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون للانكار او التوبيخ او التمني او العرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه
لانه قال اعلم ان الف الاستفهام يعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا كانت في الخبر من ذلك قولك احسان الاطعان ولا فرسان
غادرتم الا تجشئوكم وسط التنابير وفي المثل الا قاص بالغير يضرب لمن ذل بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الالف في العرض
كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وتبع ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من
حروف الافعال كان هلا وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا يدا تنكرها واما اذا كان الا بمعنى التمني كقول الا
سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد الا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على
الموضع نحو الا مال كثيرا نفقه والا ماء وخمرا اشربها وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المص والجزولي تبعا
وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمني يغنيها عن الخبر فيصير معنى اسمها معنى المفعول فيعني الاغلام اتمنى غلاما
فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما واما ما يلي لا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان
عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محتملة
تبيت والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسندكر في قسم الحروف والفعل
محذوف اي هلا ترونه رجلا وروي الا بالغاء في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي
الا من رجل قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريفا
الا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدا والاول صفته ومبني خبره و
قوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا وليه مبني لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور
انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه في
المعنى هو المبني الذي يليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا
رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبين صفة المنادى في يا زيد
الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو
فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعتا لمبني يليه لا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت
الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في
نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبين النعت المعرب لانتفاء الوجه
الاول والثالث فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها ولم يبين النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول
والثالث ولانتفائهما لم يبين النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبين النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يشبهان
اذا وليهما لا اسمين لها فكيف يشبهان بجريهما مجرى اسمها ولا تقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج
اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تقريبا من هذا
ليست لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته بعد في محلها كما يعمل في خمسة عشر اذا قلت
لا خمسة عشر ولنا مندوحة عما ذكرنا عن ان تكاب تركب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره عن تركب المنفي فيهما مع نعته قوله
ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير
نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولفارق ان يفرق بان بها لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب
فلزم النصب لها وقع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام
امرأة فلم يلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بناء فكان حمل وصف المضاف الذي يجب نصبه لو وقع
منادى على النصب الذي هو حركة الاعراب واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بناء على قول واعرابه ضعيف على الخبر والرفع
اعرابه فكان حمل وصف المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعراب جائزا وذهب ابن برهان
الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر في
خبر لا التبرئة وعن ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم
لان الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو علمت النصب في المبتدا وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت

ونصبا في بعض الشروح على المصدر بكون لفظه رفع رفعا ونصبا وفي بعض الشروح على الحال عن معرب اي حال كونه مرفوعا ومنصوبا ووجه تنبيه المص على هذا الوجه في اللفظ لا ان يقال عن الضمير الذي في معرب اي معرب النعت كونه مرفوعا ونصبا بكون مضافا بعض المفعول ومثل لا النفي الجنس ورجل اسمها مبني على الفتح ظريف بالنصب عن مبني نعت لرجل او رجلا ظريفا بالنصب الرفع كل ايضا والجملة في محل الجر بالاضافة والاصل ان لا وان حرف شرط ولا حرف نفي يكون مع اسمه وخبره مقدر بعد بدلالة ان فالاعراب مبتدا محذوف وقع جزاء للشرط لا يكون نعت المبني لازم والعطف مبتدا او على اللفظ متعلق به وعلى المحل عطف على اللفظ وجاز جر ومثل لا اب مثل لا رجل في الوجه وابنا عطف على الاب

ويعمل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسمائك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها والقياس ان يفرق بين
لا وبين ليت ولعل ونحوها لضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبادخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه
ايضا على راى المبرد فهى عامل ضعيف يعمل بشائبة المشبه اعنى ان مشابهته ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلى اعنى
الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه برفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا او مضافا كان الوصف
او مفردا هذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع منبوعها
فى الاعراب لا فى الحركة البنائية نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعرفها
لعمرو من لا وزوالها فكانها عاملة محلة لها كما مر نحو يا بن الظريف ويجوز ان يقول ان النصب فى النعت حملا على محل اسمها المنصوب
لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا فى الصفة سواء وهذا اذا لم يكن
المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه نحو لا غلام لك والعباس وكذا فى سائر توابع المنفى المبنى ومن قال رب شاة وسخلتها
لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجئ فى باب المعرفة ولا يجوز لا اب وابن كما قلت فى النداء يا زيد وعمرو
ذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان فى حكم ما يليه اى النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالفتح فى المعطوف
وقياس قول من جعل العامل فى خبر المنفى نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف حملا على المحل الا بعد الخبر كما فى ان وقال
الاندلسى الذى يبقى من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظى فلا نعرف لهم فيها لكن ينبغى
ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى وقال ابن مالك
البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقال الاندلسى اقرب اذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفى
المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جوازا اذا جمع الشرائط بل يزيد عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك
الوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه فى حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه
لكونه فى حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل فى التقدير والتركيب او لفظ لا تقدير اقول انه قد تقدم انه لم يقم
دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجئ فى بابه وبين كونه فى باب البدل
انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا ولو فى غير مستقل فى باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا
كعمرو احد قال امرؤ القيس ويلمها فى هواها الخرط طالبة ولا كهذا الذى فى الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة
المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احد ولا كزيد رجلا ويجوز
ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما فى قولك لى مثله رجلا وما هو عسلا واما قول جرير لا كالعشية زابرا ومزود فقبل انتصاب
زابرا بتقدير الفعل اى لا ارى كعشية اليوم اى كزائر عشية اليوم زابرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست
بالزابر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الاخر هو الاول كما فى قولك لا كالعشية
عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفى المبنى تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد ذلك
التاكيد كما يجئ فى باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا فى المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع
والنصب كما ذكرناهنالك وان كررت مبنيا لا بل فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثانى نحو لا ماء ماء باردا فان شئت
بنيت الثانى نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف
الاول كالحال الموطئة فى نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب فى المكرر الموصوف او نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب
فى المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا ابا له ولا غلام لى له جائز تشبيها بالمضاف
لمشاركته له فى اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها ولا يضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اقول يعنى ان الكثير انه يقال
لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ فى المثنى وجمع المذكر السالم وفى
الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف فى الاب
والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا ابا له ولا اخا له فيكون معربا تاما واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله
اعنى يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضافا بحذف
باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام هنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة
تاكيد لتلك المقدرة كيف الثانى فى اتيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضافا الى عدى الظاهر فيكون الفصل
بين المضاف والمضاف اليه كالفصل فقيل لهم ما الذى حملكم فى هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باسم

المتمم

وبحذف مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى اسم لو كثر اسمه مصدر محذوف وظرف محذوف ومفعول محذوف كثيرا وزمانا كثيرا وزمانا كثيرا وزمانا
مجرورا بها مضافا ولا نفي الخبر وسمها محذوف وعليك خبر اي يفسر المحذوف وهو ولا بأس مضافا اليها وخبر مبتدأ وما مضافا اليها والشبهين نعت لهما وبين
متعلق بالشبهين وهو مبتدأ ثان والمسند خبره وبعد ظرف للمسند مضافا ودخول مضافا اليه ومضافا اليهما وما مضافا اليه الضمير دخولهما عائد الى ما ولا والمبتدأ الثاني مع
خبره خبر الاول والخبر الاول محذوف تقديره ومثله سم ما ولا والمبتدأ الثاني مع خبره مبني على سؤال السائل كانه سأل اذا لم يجز ما ولا الشبهين بليس ما الخبر فقال يجب اصولا المسند
بعد خولهما وهو مبتدأ

المقترنة بالاضافة دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير ها تخفيفا
وحق المعارف المنفية بلا ان تقع مع تكرير لا فقد سلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا
يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا
يقولون لا ابا الرجل جاهلا كذا ولا غلامي الشخص يعنه كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مرثد واي كريم
لا ابا لك يخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخا لك ولا يد يك وقد جاء الفصل باللام المقدرة بين المضافين
لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان
معرفة فوجب فتح وتكرير لا والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع
ويكرر مع الفصل وقال نحو لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذ
المعرفة لا يوافق النكرة والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابا لك واب لك بمعنى واحد
وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابا لك موجود
واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب وهو نحوي الجملتين
واحدة مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه في مثله ان يبقى هو وان لم يكن مضافا للفظ
المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في فلان ومسلمي ولا بد بشيء
للمضاف اتم مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب
الله وايضا فان ابا لك ولا لك عند شيء واحد من حيث المعنى ولك في اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لا يخبر بالصفة
ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار
ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له اي لمشاركة نحو لا ابا لك لا ابا لك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان
اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة
ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه
ومن ثم لم يجز اي ومن جهة ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا تنبيه عليها لان المضاف قبل الاضافة
لم يكن بمعنى في وعلى قوله لفظا المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقرير ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر لا
ابا رجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يتخصص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من فلان
اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المص فللفصل بين
شبه المضاف بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور والناصر دون الظرف المستقر نحو لا يد بها لك
ولا غلاما اليوم لك واجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظرف ولم يجز سيبويه والخليل بل اجيبا
اثبات التنوين لا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا
عليك اي لا بأس عليك اي ويحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر ولا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون
خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله خبرا ولا المشبهتين بليس هو المسند
بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع
اقول قوله هو المسند بعد دخولهما اي بعد دخول ما في مثلها ولا في مثلها لا انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر
كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم
رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس لشرط وسيجيء وغير الحجازيين وهم بنو تميم
لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شرط عملها عمل ليس احدهما ان لا يليها ان كقول الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم
او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص
لقوة مشابهتها لليس لان معنيهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق
انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس عملها ضعيفا اعتبرت لا دخل عارض من ذلك يجيء ان بعدها وانما
عن لها لا تصلح وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان النافية وخلت على النفي واذا دخل على النفي افاد الايجاب

عائدة الى اللغة بدلا لا لغة
اهل الحجاز خبرها اي لغة استعمالها
بمعنى ليس لغة اهل الحجاز و
اذا للشرط وزيدت ما عوض
مجهول وهو فعل الشرط
ان مفعول ما لم يسم فاعله
وقع مرفوع خبره وما مجرورة
بها او مجرور عطف
لا اسم مضارع معمول
فاعل والا متعلق بالا
وهذه الجملة معترضة
على قوله زيدت او
تقدم الخبر فعل فاعل
معطوف على قوله زيدت ايضا
وبطل العمل فعل فاعل
وقع جوابا للشرط والفاء
هو عطف ماض مجهول وهو
فعل الشرط والمستكن في
مفعول ما لم يسم فاعله
عائد الى الاسم وعليه متعلق
به وبموجب متعلق ايضا
فالرفع مسند اسم محذوف خبر
واذا عطف ثم على خبر
لا يجوز عطف موجب اي
مثبت وما بعده وهو بل
ولكن فالرفع لازم للمعطوف

الدال على الماهية

وصارت ان كالا التناقضة لنفي ما في نحو ازيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف و
قد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن
انتم الخزف وان العاملة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية تدخل تأكيدا لنفي ما والا فان النفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهما انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم
واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلا ق قد يشوبها معنى
اخر وهما التقريب والتوقع فلم يكن لبحث التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا واري ما ان لا ابينها بالجمع
بين ثلثة احرف نافية والزوائد لا ايا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي هو شابهت
ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا يجنونا
باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران يجنون وكذا معذبا مصدر
كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك جاءني زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس
الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما في الدار زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا ينصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل
وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها
قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدما الخبر ظرفا كان او غيره وقال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى
النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبرها محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه
وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما سينا من اعتب قالوا نحو قوله
لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذا بناء لا يدخل الا على خبر
المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد قائما قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المنتقض نفيها للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي لا
وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد
بخارج وفي خبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد بعد خبر لا البتة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في
وتمان زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد راكبا وفي خبر ان الايتة بعد باب رأيت منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان
الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني فليت بانني
في جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما
اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسم بعد ما مبتدأ وخبره وانتصاب الثاني بنزع الخافض
اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعول لحذف
الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان التناصب ليس بنزع الخافض بل التناصب هو الفعل الذي يشبهه
بنصب المجرور محل الكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف
الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء بيدل له موجب نحو ما فانما
الان بدا وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد والمتعدد يكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن
الخبر وانتقاض النفي واحدهما لعلها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الان يدا فانما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم
وانتم لا يعمل مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه الخبر سواء كان منصوبا
او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب ذلك اذا عطفت عليه بل ولكن لانها للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف
قوله فالرفع اي الرفع واجب في ذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكر ما وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد
القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فظاهر هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف
المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزم النصب عنده فهو على هذا من باب القطع
لا يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لا تركيبا ما يقع خبرا مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا
الاقل مرفوع وهذا التوهم الجزئي نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بين غرابها وليس ما ذهب اليه

هذا اي سر رائع الصوت الفصيح

واما الصفي قرد وما ابن ابي سلمى

نقل قول كذا

اي اي بعد سنة واحدة

سر الا بان جعا

الذي تحب الصبابة وهو حسن الصبابة

اربا وهو حسن الصبابة

في الحب

ذكر

سمع

الاستثناء

بقي

بني لا تمثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام وإذا عطف على خبر ما أو خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد
جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال المعاوي ما أنا بشرا ولا ملكا بالجر ولا الحديد بالجر ويجوز الرفع
على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف أي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب بها مع الرفع
والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا في عدو وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله مشائيم
ليسوا مصلحين النبت وما في غير خبرها نحو ما زيد بكل خارج أو داخل بالجر فضعيف نادر لا لكثرة الباء في مثله حتى يكون العدول
كالثابت وقد يعامل هذا المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال اسم المنصوب باسم الفاعل على توهم انتسابه
إليه نحو زيد ضارب عمرا وبكرا وإن عطفت على خبر ليس وما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به بعده ما هو من سببه اسمها
نحو ما زيد قائما ولا قاعد غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجهان وهو أن ترفعه على عطف جملة ثابتة متقدمة الخبر
على الجملة النفي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا
قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه هنا ماضيا لأن ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف
حال لأنه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال وإن ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت
الوصف لأنه بعد حرف العطف أو نصبته لأن ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو
قاعد فإذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي وإذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال وإن قلت ما زيد وليس
زيد قائما ولا عمرو قاعدا أو قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا أو نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة إنما كان
وليس وما على عطف الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز فيما زيد قائما
ولا قاعد أبوه برفع قاعد أن يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر إلا أنه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز
ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد أبوه ولا في ليس لأنه لا يبطل عملها بتقدم خبرها على اسمها بل يجب أن يكون ذلك فيهما على عطف
الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعد في ليس زيد قائما ولا قاعدا أبوه أن يكون لأجل عطف الخبر على الخبر وأبوه فاعل ويجوز
هذا الوجه فيما زيد قائما ولا قاعدا أبوه وأن يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز في هذه المسألة جر
المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في
ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجيء من مذهب الأخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر
ما المتقدم وكذا إن ظهرت الباء في هذه المسألة في قائما نحو ليس زيد وما زيد بقائم ولا قاعد أبوه جاز لك في قاعد الرفع
والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور أعني أبوه اسم ما ذكرا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد
زيد فالرفع أجود من النصب والجر لأن الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة
غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على إقامة الظاهر مقام المضمر أخف إلا أن يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة وإن في الجملة
تكثيرا وإن اتصلنا كقوله تعالى لن تؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم وإن جعلت موضع السبب اسم بلا ضمير يرجع
إلى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو أبوه زيد لم يجز لأنك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا
زيدا فإن فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذلك جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما أبوه ذاهبا ولا مقيمة أمها لم يجز نصب مقيمة
كما لو ما مع المرفوع بعدها عن العائد إلى الاسم أي أبوه ذاهب وإن جعلت موضع السبب أجنبيا نحو ما زيد بقائم أو قائما ولا
قاعد عمرو فليس مع ما نصبت قاعدا لأن عمرو لا يصلح أن يكون فاعل القاعد على عطف الخبر لأن المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه
فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه أن يكون فيه أو في معموله ضمير يرجع إلى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف للكونه
هو قاعدا ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فإذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق إلا عطف الجملة على الجملة فوجب أن يرفع قاعد
للفصل بين الاسم وجره إن جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الزجاج فهذا فيما وأما في ليس فيجوز
نصب قاعد على عطف الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب إليه الأخفش من
تجويز العطف على عاملين مختلفين لأنه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط في المعطوف من كون الأول مجرورا والثاني منصوبا
أو مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذلك في ليس بناء على أن العطف
لا يجوز إلا بتقدير العامل بعد العطف ولا يجوز ولا عمرو ذاهبا ونقض بهو بعليهم فإن جواز ما زيد ولا أبوه ذاهبا
إجماعا والعامل في المعطوف عندهم هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع وأجاز الجرمي إعمال إن النافية عمل ليس
مستشهدا بقوله إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة منعوه وإعمال لا عمل ليس في الفقه

وفيه النظر الذي ذكروه قال الاندلسي ينبغي لا العامل عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اربع فانها اضعف
من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل
ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق الا التاء نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل
على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها واتشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث كالتاء
في ربت وثمت قالوا اما التانيث الكلمة اي لا او لبا لغة النفي كما في علانة فاذا ولها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا
وحين خبرها اي لات الحين حين مناص وعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسر التاء اذ يصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا
يجوز ان يبقى باضمار اسمها كما يجيء في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابهت الفعل واذا رفعت حين على
قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصل ولا يستعمل الا محذوفا واحد الجزئين هذا قول سيبويه وعند
الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا
محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات في لا التبرئة
ويقوى بلزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات
حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيدة ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون بحين ما من عاطف والمطعمون زمان
ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات ولتنها ولات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال
تا اوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكره السيرافي عنهم وليس بشيء اذ لو كان لجر لجر اوان
واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد
له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا الى الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان .
فاحسنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذف الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في
يومئذ فكسر النون لالتقاء ساكنين كما كسر في اذ او يقول حذف الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين
ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل في نحو من قبل وقيل ان اوان
مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فكذا ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا لا رجل اي لا من رجل واما
لات هنا فمضاف الى الاصل المكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبذا الذي كانت نوار اجنت وهو مضاف
الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال ابي اثر الاضعان عينك تلمح نعم لات هنا ان قلبك متيح اي ليس هنا تلمح ورفعها
بعد الا نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها
ولا يطرد ذلك العند لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع ويجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او
صفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سد مسده اذا ولم يثبت قوله
المجرورات هو باشتمل على علم المضاف اليه اقول تبين شرحه بما مضى في حال المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلاثة الكسر والفتح
والياء قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اقول بين الامر اولا على ان المجرور بحرف
جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانهم اذا اطلقوا لفظ المضاف
اليه اريدوا به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللفظ فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف
اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو مررت بزيد وقوله او تقديرا كما في غلام زيد وغلام
قضوا والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصها بالاضافة معنى والعامل
واسطة اي توصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اي مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه و
المفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى فممنوع لجواز التعليل
فيه ظاهر وايضا انت مقدر بتقدير الحرف فيه ظاهر وايضا انت مقدر بتقدير الحرف فيه كما وكل مقدر مراد بمعنى اذ لا معنى
له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس حكم الملفوظ به حيث لا يجر والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر باق
كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا الجر بحرف جر مقدر يكون على نحو ما ذكرت من حد المعرب بانه ما
يختلف اخره بقضاء الى المد وكما الزمهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرف
حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما تحد الفاعل فيرفع ثم جعلت في حد ذلك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا
اذ يعرف مرادا على ما ذكرنا فيما عمله اي الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد

والمعنوية جزءها ولفظية عطف عليه فالمعنوية مبتدأ والفاء للتعقيب ومحسن ناصب ويكون مضارع معرف والمضاف اسم غير صفة جزء مضافا صفة لصفة والى معمولها
اى معمول الصفة متعلق بمضافا والجملة جزءها وهى مبتدأ عائدة الى الاضافة وانما حسن تنكيره وبمعنى اللام جزءها وفى حرف جر وكما موصولة او موصوفة عبارة عن اسم
مضافا اليه او مصدرية عبارة عن مضافا وموصوف اى فى فى تجاوز المضاف اليه وعلى ما ضمير مفرد بمعنى جاور والمنكر جزء عائد الى ما وجنس مفعول مضافا والمضاف
اليه والجملة صلة او صفة لما او الموصول او الموصوف مع صلته او صفته مجرور والجار مع مجروره متعلق بما تعلق به بمعنى اللام به وظرفية عطف على جنس المضاف او بمعنى من فى

حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه
بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه الا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف
جر بلى قديد ثم اسم الفاعل يجر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من
الفعل هذا وفى العامل والمضاف اليه خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل والمضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل
هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك
لوجب الجر فى الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الا نيابة عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه
ويجوز ان يقال عمل الجر لشابهه للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر
والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب هى غير العوامل يعنى ان العامل ما يتقوم به هذه المعانى المقتضية كما فى تقدم فى اول
الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا
معنويا وما يقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا فى الاغلب قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا من تنوينه لاجلها قال فى
الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم ينفصل المعنوى عن اللفظى بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة
مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف
يندرج فى التقدير وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل
قوله مجردا تنوينه اى التنوين او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين
لحذف لاجل الاضافة كما فى كرجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما
هو فيه كما ذكرنا فى اعراب المثنى والجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة
وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهى معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من فى جنس المضاف
او بمعنى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم يفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها
تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف اقول اعلم انه لا يلتبس
المعنوية الا باللفظية فقد المعنوية بضادتها اللفظية التى هى كون المضاف صفة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف
صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة
الى معمولها نحو مضارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم
المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اى فى مضاف اليه
هو غير جنس المضاف وغير ظرفه وبمعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون
نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا ايد زيد ورجله
بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه وبد منه لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبعيضية كما فى خاتم حديد واربعة
دراهم وشرط من التبعيضية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما فى قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم
وراقود خل وانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجئ فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم يقول دراهم
ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدر فى اصل الوضع غير المقدر به ويقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا
خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا مسجد كوز ومسجد الجامع على ما يجئ
من التاويل لان الثانى اعنى الجامع غلب بحيث صار حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف هو المسجد لا غير
ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء و
يوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما فى الدراية
النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد
حافظ الخشبة لصاحبه خذ ظرفك ونحو كوكب الخرقا لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فقول كل ما لم يكن فيه
المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما قوله

جنس المضاف عطف على قوله بمعنى اللام او بمعنى فى ثم يدرج ظرفا اى المضاف عطف عليه ايضا وهو اى وجود الاضافة بمعنى مبتدأ وقليل خبره مقدم خبر مبتدأ محذوف مضافا وغلام مبتدأ مضافا الى زيد او فاعل يقوم ومضافا اليه مفعول مضافا اليه لانه بمعنى المركب فيحتمل ان يتعلق قوله بما لم يزد اما مبتدأ او خبر غلام زيد او رابعا غلام زيد وهو من محل الجر بالاضافة وخاتم فضة رضرب اليوم عطفان عليه يفيد مضافا من الافادة والتنكير عائد الى الاضافة وتعريفا مفعول به ومع المعرفة متعلق به وتخصيصا مع النكرة عطف عليه وشرطها مبتدأ ومضاف الى الضمير يرجع الى الاضافة المعنوية وتجريد خبره مضافا الى المضاف اليه ومن التعريف متعلق بتجريد ما موصولة او موصوفة واجاز الكوفيون فعل وفاعل ومفعول به للجملة صلة او صفة لما او من للبيان والثلثة مجرور بها والاثواب مضافا اليها و شبهه عطف عليه ومن للعدد بيانية وشبهه والموصوف او الموصوف مع صلته او صفته مبتدأ وضعيف خبره

ويفيد تعريفا مع المعرفة تخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان
وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان يشير بذلك الغلام من بين غلمانه لزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما
له او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه وكذا كان ابن الزبير
وابن عباس قبل التسمية هذا اصل وضعها ثم قد بقي جائية غلام من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع
لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قولك لقد اتى على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاق
قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام
زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة وقد يقال الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة
نحو قولك غلام رجل ذ تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان
ذا لام حذف الا مرفوعا كان علما نكرة ان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك نحو قوله علا زيد نا يوم النقا راس زيد كم باب
ما ضل الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
المعارف ثم
الا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق
يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانملوا الشاة وزيد البخيل فان الاضافة فيها ليست
للاشتراك المتفق فيه وانما يجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو
حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص ومع
زيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك
ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا
دون ذات اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يختص ذاتا بل نحو مثلك اخص
من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك
مما لا يحصى قال ابن السراج اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون فلذا كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب
عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني المعرفة والنكرة
بما بينهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امثاله فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله ثم نعمل
صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ان
قلت خيرا قد لشرا غيره والجواب انه على البدل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب
فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير محمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا
يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا نقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على
لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من
حمل لا على غير والدليل على تأخيرها العطف على غير بنكرة كما في قوله ثم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع
سيبويه في عشرون مسئلة وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والدليل
السماع لا يرد سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس
قالوا ولفظ شبه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في
عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما
انها لم يتعرف لكونها بمعنى اسم الفاعل مضافا الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق
واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا وقعت للحال والاستقبال والاستمرار كما يجيء بعد والاطلاق وقيد الاستمرار فالوا في حسبك درهم
وكفاك وقالوا انها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما يقدر فعلا وحسبك وكفاك
واخواته لانها صارت لاسماء الافعال كما يجيء في باب اسم الفعل فحسبك اخواته ويدخل عليها من فوائد الابتداء ان فقط كقولهم في حسبك
لانها لا تغير معنى الكلام فلا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لانها معنى الفعل فيكون صفة النكرة مخصصة

وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم يجمع لمشابهة قدك وقطك غير منصرفين وعلى هذا فاذا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة ابو له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقيل مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك وهي اي ثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هدلك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هدونك ويجوز ان يقع حسبك وهدك وكفيك ونهاك وشرعك انما لم يتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحدا من عبد بطنه نكوتين فان سألتم اي اتى رب واحد امر اخذت فلا تقل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد معناه الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف لا اول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو مررت برجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ويجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم تعرف معرفة المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة فشيء نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صد ربلدة وربس قبيلة وابن امه ونادرة ادهمه ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسب المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقع سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقع تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتني الليالي اخذن ومنه قوله فما حلب الدينار شعض قلوبه لكن حب من سكن الديار فاكتسب التأنيث والجمع وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية قوله وشرطا تجريد المضاف من التعريف قد مر وجه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قبل وجهه على ضعف ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث انه لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندك ثلاثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اي تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان ارجح من الاول لا اضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما يجيء بالعدد للتوصيف كتمييز الاثواب في المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على التوصيف بالعدد بين وايضا الاصل في وصف المضاف اليه كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يمنع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظيتان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد والضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبيدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضارب زيد وشبهه قال ابن مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي لا مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه يجيء في مالك يوم الدين اما ان يكون بمعنى كما يدل على المص في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته

حقيقية اما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه الصاحب في نحو يا سارق الليلة اهل الدار
فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال رب ابن هم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل
المص جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كضارع مصر لذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله
قبل او بمعنى في ظرفيه والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا وانه بمعنى الماضي كما
قال مالك يوم الدين امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طريق قوله وسيق الذين وناداي اصحاب النار
لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفق
عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعوله فالم يسم فاعله
او الى المفعول المنصوب في الصفة المشبهة المضاف الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها
ان شاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ظاهرة انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره
انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل
والمفعول اضافة لفظية فيقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا
وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون
الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل
تفضيل اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي بعد اجازة العمل فاضافتها ايضا لفظية واما اسما الفاعل
والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا الا حكاية
الحال ايضا بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضارب عمرو وجهه مؤدب غلامه وفي نحو زيد ضارب
للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصية اذا كان سببا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد
في الدار ابوه على مذهب الخليل وسيبويه مررت برجل مصري حماره وكذا برجل حسن صفته سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى السبب
هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت
زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين الموصوف المخصص له لا للمعين فيه
المخصص فلم يكن بين هذه الثلثة فيما اضيف اليه ولا يخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في حقيقة
هيهنا صفة للاول لانه في خاتم من فضة وغلام لزيد يعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بعون الاطلاق كانا
او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل ناتم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا
فيه يصح انتقاله الى الصفة واختصاصه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجيء وكذا
يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب
امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل و
المفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل بمعنى وزنا
ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح
لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحية الحال والاستقبال فظاهر
واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ
المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يجحد وجوده اي هذه عادته
فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي اضافة
لفظية لان مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انها المنحابو انكها وضروب
بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان من مطلوباتهما الا الفاعل والمفعول به والمفعول فيه
لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد
قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما
اذا كان بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه يجيز ذلك فيكون اضافته عنده
لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل
صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فقد حصلت في الماضي فاشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح
ان يختص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله

بلا ان ملاك اسم الفاعل

والمستقبل

والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر
يصح ان يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمراره ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه
قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد
شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يجعل الفاعل فى محل الجر وربه نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم
فاعل من صحب بصحب بل تقدره كانه جامد قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد
العقاب ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبى المنصوب قولك زيد معطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله
كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك
لنقصانه مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة
وهى ان بخلاف الصفة فانها تقوم مقام الفعل بلا ضميمة تقول اعجبنى ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب
عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من وقوع اما ظاهرا ومضمرا بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام فى يوم
ذى مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبنى ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل
كانت اولى بعملها عمل الفعل وكان تقدير الانفصال فيها اظهر من ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله
محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت يقتضى
ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف
الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها قلت
ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى الطالب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات تعقلا لا
وضعا فبعد حصولهما له يكون مع العمل فيهما ادخل مشابهة للفعل واسماء الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر
الطالب لهما فبعد حصولهما ظاهرا يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشرط حتى يعملا عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر
للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف
الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى
لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم
يكن فى الحقيقة فاعل كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى
من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا
اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان عملها عمل الفعل ولا الا بطلب التخفيف اللفظ والتخفيف فى اسمى
الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى
الاجرة وضارب عمرو ومكسو الفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببى والصفة المشبهة فقد يكون فى المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره فى الصفة وقد يكون فى المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجئ
فى ابوابها وقد يكون فى المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لا تفيد
الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذى فى ضارب زيد لا ينفصر عما فى غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص
لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب بين زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت فى التخصيص بين نصبه
وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا
بل افادت تخفيفا من جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الا ولى
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ويجاز الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضارب زيد
لحصول التخفيف لان التنوين فى الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المص اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه
توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها لحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه
قاسه على الضارب الرجل والضارب لك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم
اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان
امكن ما قال الا انه يلزم اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة فى الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام

اضافة محضة كما يقع ان يكون اى يعطى الدار

جاز ان يكون واسم الفاعل

فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر صريح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه و
ذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك
هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب
الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهما اراد والاضافة في الحسن وجه بالرفع لقصد التخفيف
حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل
الضمير مثل هذا المقام مطرد وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لخاف الضيف البرد برده والاولى ان يقول
مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة غير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا
فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا او لا ما قصد واجعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما
يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفة
غير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون
عمرا وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة كما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح
كما يجيء لم يجز واذ اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف
الى موصوفها فتبين من هذا الطويل ان الخيار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه له بالمفعول في نحو الضارب الرجل
وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه
الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم
شبه الضارب الرجل على سبيل التناقض في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب ليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب
زيد بالحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية بمجراه مجرى المحضة كما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك
لا يجوز ذلك في اللفظية وهذا لازم للفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى النكرة فلا
فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان
والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والنكرة كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب
ويزعم ان تأويله هذا الذي ضارب زيد وهذا الذي ضارب جل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب جل فيحمل
ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال
السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا
الذي هو غلام زيد قال المص ولما قياسه على الضارب فلا يجوز ذلك لان في الضارب قولين كما يجيء عن قريب احدهما
انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس قول الفراء حمله عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه
حمل على صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضارب فانه اضيف ولا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضارب
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب
رجل وانما لزم نحو ضارب لان الاضافة لان في اخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمامه
فلو لم يحذفا ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضارب من غير
نظر الى تخفيف حمل الضارب عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص
وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز ذلك حمل ذي اللام في الضارب في وجوب الاضافة على المجرد منها العلة في المجرد
دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين ولم يضف لما ذكرتانهما من باب واحد فهلا جاز حمل ذي اللام في الضارب زيد على
المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما
من باب واحد هذا وينبغي ان نعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة
فاعلم الا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى ما من سبيلهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسم الفاعل والمفعول
المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فقد قيل انهما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما واما
ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان في المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان في المقرون
باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد
والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نون المثنى والمجموع
نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف
بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك ومضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه

وجه وذلك لان الحسن م

وذلك

وذلك لجريه مجرى ضمير المعرف باللام عنده لجريه المعرف باللام وكان على قياس قوله أن يجوز الضاربه على الاضافة إذا كان السيف
ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب ان ولي المقترن باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا
من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما
واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربني في الشعر وانشد وليس حاملي الا ابن حمال وقيل بل النون
للوقاية تشبيها بيماني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يماني لا حاملي وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما
خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه لجيسا واليك المعتقى ومهم
قال سيبويه هذا الضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الامر ونه ومحتضرونه للسكت لم يعد عنها ابن الوصل مجرى
الوقف وحركها لتشبيها الهاء بهاء الضمير لمانع وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة لا سيما الاخفش و
هشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والتنوين ليس عندهما للاضافة بل للفصل بينهما وبين
الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب
لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحمل عنده بعد المثنى
والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو اعورة العشيرة بالنصب قال
الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرورا بالاضافة هذا
كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب
الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما ياتي في بابه
فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد
ويا غلام زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فيشبه نحو انا ابن التارك
البكري بشر الا غير حملا على البكري محل وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن
وقوعه موقعه يعني المضاف اليه ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب
المائة الهجان وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا
على محل المجرور عند مذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى
جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام
او مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر
باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كقولك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجها لغلام وحسن وجه حسن وجها غلام
مضافا الى الضمير ذي اللام كذا اذا لم يكن ذو اللام صالحا للصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الظاهر مضافا الى الضمير جميعا
نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة على ما اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطرمتا
وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى المجرد اذا حذفت التنوين
من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعاليين
فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة على استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه
لا اضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز هو في عليها وجب اضافتها اليه نحو
زيد حسن الغلام كريمة خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه
بحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات
اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا اللام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه
ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب صفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل بعده
وليس بجيد اذ ليس في الاضافة ضرورة تخفيف الا وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميل ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون
المثنى او المجموع الى ما فيه ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسنا غلامهما الجميلا
وكذا بالرجال الحسنا الغلام والجميلا وجهه وجميع في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه من كلها انشاء الله تعالى ولا يضاف الصفة
المرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل جالس في داره نوطن لئلا يبقى الصفة بلا مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في

ولا يضاف مضارع مجهول وموصوف مفعول مالم يسم فاعله والى صفته اى صفة الموصوف متعلق بلا يضاف والصفة عطف على الموصوف والى موصوفها اى موصوف الصفة
متعلق بلا يضاف ومثل مبتدا ومضاف ومسجد مضاف اليه ولو بالرفع على الحكاية ومضاف ايضا والجامع مضاف اليه وجانب الغربى مثل مسجد الجامع فى الوجه عطف عليه وصلوة
الاولى وبقلة الجمعة كل ومتاول خبر ومثل جر وقطيفة واخلاق ثياب متاول مثل مسجد الجامع اه فى النحو ولا يضاف مضارع مجهول واسم مفعول مالم يسم فاعله وما
نعت له والى المضاف اليه متعلق بما يضاف والخصوص عطف على العموم وكليث خبر مبتدا محذوف اى هو مثل ليث واسد عطف عليه وحبس ومنع

كلك ولعدم الفائدة متعلق بقوله ولا يضاف اسم مماثل وبخلاف خبر لعدم الفائدة متعلق بقوله ولا يضاف اسم مماثل وبخلاف خبر مبتدا محذوف اى هذا بخلاف وهو مضاف وكل مضاف اليه ولو بالرفع على الحكاية ومضاف والدراهم مضاف اليها وغير الشئ مثل كل الدراهم فى الوجهين فلفاه للتعليل وان حرف من حروف المشبهة واسمها عليه الى المضاف اليها مضارع معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى المضاف والجملة خبر ان وقولهم مبتدا مضاف الى ضمير الجمع عائد الى النحويين وسعيد خبر مبتدا محذوف اى هذا سعيد مضاف وكرز مضاف اليه والجملة فى محل النصب لها مقول قولهم ونحو عطف عليه متاول خبر

اسمى الفاعل والمفعول قوله المائة النافة والجمان البيض يستوى فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجئ فى باب الجمع قوله وعبدها
اى العبد الذى يرعاها وتمام البيت عوذا يزجى خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهى الحديثة النتاج ويزجى اى يساق
قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الجمعة متاول
ومثل جر وقطيفة واخلاق ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه فى العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم
الفائدة بخلاف الدراهم وغير الشئ فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحو متاول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شئ واحد
على ضربين اما ان يكون فى احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين
اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر انضافا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى
العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج الى ذلك التاويل او لا يحتاج فالذى لا يحتاج الى التاويل العام غير
لفظ الحى والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وغير زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد
ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص فى ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اى لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل
الابهام فلا يقال مثلا زيد نفسه لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسى من غيره الابهام والذى يحتاج الى التاويل
المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو ذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح و
ذات وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو
قالهن حى رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فيقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما
يجئ هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما دون الاخر وان كانا مفردين
او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهى الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة
اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءنى قيس قفة وان كانا مضافين
او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما والاتباع على انه الثانى عطف بيان وهو اشهر فاذا تقرر هذا
قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله
يطلق ويضاف مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال مثلا يقول جاءنى زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءنى
سعيد كرز اسم لقب هذا اللقب فلا ينعكس التاويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم
هذا المسمى لانهم لا ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم تقيدوا
اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود قد ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب
يفيد تعين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما
ذو وذات وما يصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى
وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء المستنة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى وقتا صاحبته
هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان
الصبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق لما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب
هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوى آل النبى تطلعت نوازع من تلبى ظماء والبا اى اصحاب هذا الاسم
كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل حم وآل مر مر فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان
آل موسى بمعنى الجماعة الى موسى واما حى فى نحو قولهم هذا حى زيد فتاويله شخصه الحى لكانك قلت شخص زيد فهذا من باب
اضافة العام الى الخاص وانما ذكر لفظ حى مبالغة وتاكيدا لمعنى هذا حى زيد اى المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات
بلفظ الحى لغلبة باب المبالغة فاذا قلت فعل حى زيد كانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود لا انه نسب اليه الفعل و
هو معدوم وهذا حى زيد اى هو هو بعينه حيا فانه لا ريب فيه ثم صار يستعمل فى التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال
الا قبح الاله بنى زياد وحى ابيهم قبح الحمار وقال يا قران بالحى خويلد قد كنت خائفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء
لفظ حى وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكوا زيادة لفظ الاسم فى قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك
حولا كاملا فقد اعتذر وفى قوله قد اعين باسم الشيب فى مثلهم جوابه من بصرى وسلام وفى قوله لا يعتسل الطرف الا ما تخونه داع
يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ دعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان
الاسم فى المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظ الدال عليه وكلمته بمعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوت

المد

الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله
للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بن زيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا ما
يتعلق باللفظ نحو تداعين وينادي فاسم السلم من باب عين زيد لان اسم السلم لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء
وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول مكانك حي بعيد اي انت حي بعيد
لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما
الى الاخر والموصوف وصفته والكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع
وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واختلافي ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في
جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلها قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة
الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يختص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفته
فيختص الثاني وتعرفه بتخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في
الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا يقول هذا مسجد
الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة
اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد فهو اضافة
الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء فان هب
الفراء ولو لم يجوزه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد وقال المص لا يجوز ذلك لان توافق الصفة
والموصوف في الاعراب واجب ليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا
نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء هو موصوف هذا المجرور لا انه حذف واقيم صفته مقامه
اي بقلة الحبة الحمقاء او انما نسبوها الى الحمق لانه تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك
الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول
ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيفت
صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها فالاضافة بعضية من ويجوز عندي ان يكون امثلة
اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى
صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى
هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتيرة وبقلة الحمقاء الكزبرة وجانب الغربي كجانب اليمين
اما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كشحط النوى وليس اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف قال ان
العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت بحق منها بجاء الجلد انه سرضيكما منها سنام وغاربه والبجاء
هو الجلد والاضافة ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة لنسج الوجاء منهم شفقات وجلهم وقوله وسكائك الهواء
ورخاء الذعر ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة
او لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حالة الاضافة على ضربين احدهما ان يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من
امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته
بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور
في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول
افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب
زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتدأ زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد
مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا
مضمرا الا بشرائط ثانية في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل ترفع مضمرا ويعمل نصبا في
محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر
ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا قوم فخرا ومذهب سيبويه
ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي فيدخل

وله دخول اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحب مفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق منه على كل واحد واحدا
بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا فى قولك زيد افضل الناس مفضل فى الظرفية على كل واحد ممن بقى بعد زيد من افراد
الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد فى الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لو لم تفضله
جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة فى هذا المعنى بتقدير اللام كما فى قولك
بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز افضل زيد من عمرو ولو كان
بتقدير من البيانية كما فى خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف اليه كما ذكرنا فى صدر هذا الباب لا يقع كما فى نحو
هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام ولذا يكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله
احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اى هو اضلع وخبر قوم هم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا
على افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شئ للتخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن
نحو زيد افضل بغداد اى افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما فى غلام زيد
ومضارع لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم يقول افعل بالخيار اولا اما المضاف اليه
بل اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البر فى اطيب التمر جاز والرجل الى جنبها
بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال اى احدهما المفضل على كل واحد من الباقين واما
اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والجمع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال فيطابق صاحب افعل فضل فى المضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب
افعل مثنى ومجموعا قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم الله فى الاضافة حكم افعل بمعنى انك اذا اضفت ايا الى المعرفة
فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى ومجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة فى
ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل
المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى
اذ ليس جزء من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة فى كونه افضل
من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اى للتعيين وكيف
يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج منه نحو وجه زيد احسن وجهه ام بدره ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من اوجه وامثاله وكذا لا يجوز اى بغداد اطيب اى اى
دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضائه واى اعضاء زيد واى دور بغداد فاى موضوع لتعيين بعض من كل
معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر اعضائه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل
الرجل واى الرجل هذا وان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البر اطيب التمر وقولك اى التمر هذا
لكون التمر جنسا يقع على القليل والكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهى
المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين
جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان
المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منضمة
الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل هو قسم من اقسام الرجال الجنس اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين هما اى قسم
من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال هم اذا قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا وكذا فى
افعل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا
فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم
يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد
مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال
لان الرجال يقع بجزئيتها رجلا رجلا كزيد رجلين رجلين كالزيدين
ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول

اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان تكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن لونه بمعنى المضاف اليه صح

في زيد افضل الرجال انما افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه فانه افضل من كل رجل رجل هو قسم من
اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اتى التبعيض قسم من اقسام مضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اخذ الرجلين هذا اذ
ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما شيء حتى تعين اخذ تلك الاقسام ويجوز اخذ الرجال هذا او اخذ الرجال هذان وهؤلاء لان الرجال
كما قلنا يجوز تجزيها افرادا ومثنيات ومجموعا فان قيل فكيف جاز التعيين عن استغراق الجنس باحد اجزائه في النكرة حتى قلنا افضل
رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان
يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الا ان يجيء الجنس تخفيفا بخلاف المعرفة فانها للتخصيص بجزء الاجزاء او تعيين فلا يطلق مع ارادة
التعيين على غيره واتحد افضل لا يضاف الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضاف الى ما يكون بمنزلة ما العطف نحو اخو زيد وعمرو
ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر الجر وبالعطف فيهما فلاجل تكرر المسئول عنه في اخو والمفضل في افضل نحو زيد وهند افضل
رجل وامرأة واتحد رجل واحد امرأة هذا وهذه واما قولهم اتى وايك فالمراد بهما اتينا الكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب
اذ كان لا يدل عليه الضمير في اتينا فصرحوا بالضمير فوجب اعادة ما تضمنه اتينا لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير
المجرور ولا يعطف على الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اتى للحفاظ على اللفظ لا المعنى كما في قولك بك وبك مع ان
مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فاتى ما واياك كان شرا فسيل الى المضاء لا براحا وجاء مثله في
الضرورة اظلى واظلم وانت معرب يصح ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول لزومه الاضافة المرجحة لجانب
الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى اما ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى اي اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث فصح من لحاق التاء كما يجيء في الموصول تلك اقصى ما اراض
تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه في العموم اي لا يقع نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما مثلان في العموم قوله
ليث اسد وجبس منع مثالان للخصوص الاول للعين والثاني معنى قوله عين الشيء بريد بالشيء متعينا كزيد وعمرو كما
تقول عين زيد والا فالشيء اعم من العين وقد اخل المص ببعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف
المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قوله فهل لكم فيما الفاني طيب بها الفانيات خدبا اي ابن نجيا
فاذا حذف فالاول والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه
ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقع في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ولا كل بيضاء فلة
ولو لم يقدر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عند وعند غيره يجوز ذلك
فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اصو لا مثل اخيه
ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان
اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل
هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول ولو لم يقدر المضاف في
المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيد معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز ما جاءني غلام زيد ولا عمرو
يجز عمرو واذا المجيء ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه ولجواب المص عن الاستدلال كلها بان مثل ههنا كناية وليس
بمقصود فكانه معدوم يقال في ذلك مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا
لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع ح ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو
زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك
فلا يجيء الفساد المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى
والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثل لا اقول ومثل ذلك لا تقول
بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اداء لفظ المفرد مع المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء
الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذا استعمال المجرد عن علامة التانيث مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا منع
من اكتساء اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو غير عن المضاف بالمضاف
اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالي اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله
فما حبب الدار شعفن قلبي واما اداء الفاظ الغيبة ومعنى الخطاب فلم يجيء الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول
بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك تقولان وفي التانيث كقوله عليه السلام مررت مثل الجنة فام طالبها وتقيم

المضاف

وأذا للشرط واضيف ماض مجهول وهو فعل الشرط والاسم مفعول ما لم يسم فاعله والصحيح نعت له والملحق عطف عليه وبه متعلق بالملحق والضمير في به عائد الى الصحيح والى ياء
المتكلم متعلق باضيف وكسر ماض مجهول وجزاء اي جزاء الاسم مفعول ما لم يسم فاعله والجملة الفعلية جزاء الشرط والياء مبتدأ ومفتوحة خبرها واو ساكنة عطف عليها ان
مرف الشرط وكان فعل الشرط وجزاء اي جزاء المضاف الى ياء المتكلم اسمه والفا خبره وثبت ماض معروف والمستكن فيه فاعله والجملة جزاء الشرط وهذيل مبتدأ وتقلب ماض
معروف والمستكن فيه فاعله عائد الى هذيل وما مفعول به ولغير التثنية جار ومجرور متعلق بمقدر وهو حال من مفعول تقلب وياء مفعول ثان لتقلب والمعنى وهذيل

فيما يلي العرب يجعل الالف
حالا كونها لغير التثنية ياء
وان كان مثل ان كان في
المستكن فيه اسم عائد الى
اخره وياء خبر
ماض مجهول
والضمير المستتر فيه مفعول
ما لم يسم فاعله عائد الى الياء
والجملة جزاء الشرط وكان
واو الجملة جزائية وقلبت
ياء جملة جزائية وادغمت
عطف على قلبت وفتحت
للساكنين عطف عليه
والمعنى فكان اخر المضاف
الى ياء المتكلم واو
ياء وادغمت الياء في
ياء المتكلم للساكنين

المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال فيسقون من ورد البريص عليهم برد يصفق بالتذكير وهي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت السارقة فان ملت اي قطعت يده وفي
العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بيانا او هم قائلون وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة
اضيف اليها نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخي زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا الخاتم الطويل اي
مثل زيد وهو فاسد واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم للنفي مع كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى
كما ذكر في باب التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهكذا حتى القيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلني من خزيمة
اصبعا اي ذا اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان
وامام وخلف في المكان او مشبها به في الابهام كغير وحسب لم يعطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف
فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومذ وحيث كما يجيء في الظروف المبنية جميع احكامها وان
كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد
او من غيرها كقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقوله الا علل او بدا هنا سابح نهد الجزارة
لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسر الثاني هذا على قول المبرد ومذهب
سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علل نسائح او بدا هنة ثم حذف
الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا
في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو معناه لمذهبه
هيهنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي فربما
يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف
عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ واوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورضعا
بعضهم فوق بعض ورجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم يجوزه وقد
ينصب كل على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه متقدما بكل وقد حكى الخليل
في المؤنث كانهن ولبس بمشهور وثالثها الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور وغيرهما عن بن جلد نحو قوله تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابي هو غلام افتك تعلم ابن الخيل
وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دورها في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول
ان كان المضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وله
نجي بين ذهاها الحقب في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف عند من روى ينصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة
الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وبجر والفصل بغير الظرف
في الشعر اقبح منه بالظرف وفي غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند بعض قياس كما سيأتي باب لا البرئة والفصل بغير الظرف في غير
الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا سلم قوال القراءات السبع وان ذهب
اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان اخره الفا
قلبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اقول الاسم
الصحيح في اصطلاح النحاة حروف اعرابه صحيح كمرو وعدو وزيد ويعني بالملحق به ما اخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو
وكرسي واي ومعنى الخافي بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا
اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر اخره وانما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه
ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا في لدى لدي والافصح في بقلب
الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين
كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى اذا
كما تقدم هناك قوله فان كان اخره الفا يعني ان يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فالصحيح اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء
والالف يثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلمي او لا كفتاي وحبلاي ومعزي وهذيل يجيز قلب الالف

بل الالف
والمضاف اليه في
بعده
ذكر في رضي بعد
اخر الالف فيها واي ما ان
ك ما
نفذ

واما التفصيل اضافة اسما الستة الى ياء المتكلم والاسما مبتدأ والستة نعت لها والخبر فيها واو عطف عليه واجاز ماض معروف والمبرد ماض
واخي بتشديد الياء مفعول واو كلمة عطف عليه وتقول مضارع معروف والستة فاعله وهو انت وهي مفعوله وحي عطف عليه
في هذه هو مضارع وفي حي وتقال في مضارع مجهول وفي تشديد الياء مفعول ما لم يسم فاعله وفي الاكثر اي في قول الاكثر

التي ليست للتثنية لما كانت لم لما واو ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وواو ان خون المذكر جنس
محركة على ما ذكر بلغة اول الكتاب من ثم ثابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء لانفتاح قبله فغيروها الى الياء
ليكون الكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلبها الى الياء واما في تثنية الرفع والنصب
والجر ليس بعضها بعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف لكان الالتباس حاصلا فان قيل كان
الواجب على هذا ان لا يقلب واو جمع في جاء في مسلمون ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم
قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذا بل قلبها الامر استحسانا لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا
ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلمون فانه لا موجب للقلب عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما
يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول وفتحا
في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى الكاف الضمير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنينا اليكا لنضربن بسيفنا نفيكا
المنوض بحذف التنوين وفي المثنى والجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واو وذلك في الجموع بالواو والنون
رفعا واما قلبت الواو ياء لان القياس لغتهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولهما قلبت الواو ياء و
ادغام وليهما في الثانية واما لم يقلبا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخففت بالادغام فقلبت الواو ياء
الى الاخرى الياء وسهل امر الادغام تقريبهما له بسكون الاول وبقلب الواو ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد
واصلهما طوي وسيود فاما حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفى واعلى في
مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها
من الاخر الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف نحو مسلمي بالادغام نحو
بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل فانه ادى الى البس فانت تجد في قلبها كسرة وابقائها نحو في جميع الوى اذ يشبه بفعل قوله و
الياء للساكنين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون جاز كما في الصحيح والملحق به وذلك
لاجتماع الساكنين وفي الجاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدا من اخويه كما في يقوم فما
الحركة من جهة صفة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف مع هذا فهو عند النحاة ضعيف وشاذ في لغة بني يربوع فيها
الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي هو عند
النحاة ضعيف قلت قال لها هل لك يا تا في قوله واما الاسما الستة فانحي وابي واجاز المبرد اخي وابي يقول اخي وهني وفي
وفي هذا حكم الاسما الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة
اضافة الى مضمر وهو ذو وحدة فلا كلام فيه في هذا الباب انما نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو مضمر وضرب
يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهو على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة لانها محذوفة وهو قول وضرب
اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية يعني ابوك واخوك وحموك وهنوك واما قولك فحالاته ثلث قطع الاضافة
واضافته الى غيره او في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه واثباته اما الحذف فلئلا الاسم المتمكن
على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على اخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلا داعية
منوبا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف واحد وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين
اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل
السكون فحذف لامه تنبيها فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقائها قلبت
الى حرف يصح قربه منها في المخرج وهي الميم لكونها شفوية واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف
اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في نصب كما في الرفع والجر كما قال
كفى بالنأي من اسما كفى وقال واخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى
المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلاث وقيل اصله فوي
كغدي ثم اي تحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر
من جملة الحركات على الكسر المناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة
الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست اعرابية
بناء عند المص او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية بالاعرابية
وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية في بدلها بالياء فقيل لا رجلين كلا مسلمين كل ذلك للعروض فلما

لبس

فعل

الى الياء المتكلم واضافته

في يا زيد

[illegible] الشرط وقطعت ما من يجهل وهو فعل الشرط والمستثنى فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسماء الستة وقيل ما من يجهل [illegible] فعلوا ما لم يسم فاعله وهذا الجملة
جزاء الشرط واب عطف عليه وحم عطف على اخ وهن عطف على حم كما ذكر وفتح ابتداء مضاف والفاء اي فاء فم مضافا اليه واقصح خبره وفتحها اي فاء الفم بالكسر متعلق بافصح
جاء ماض معروف وهم فاعله ومثل نعت مصدر محذوف ولو نعت تقديره وجاء هم مثلا مثل يجيء بدل في الاستعمال بكونها بالحركة وخبر مبتدأ محذوف ولو نعته
جاء هم على وجوه اربعة احدها مثل بدو مضافا اليه وجب وبدو وعصا عطف على بدو مطلقا حال من على جاء او صفة مصدر محذوف ومفعول مطلق اي جاء مثل هذه

[illegible]

فلما صارت الياء التي هي عين في مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في
وقد بقي في فم وفم زيد في جميع حالات الاضافة وقال الكسائي لا يوجد شيء بالفم يصح ظاهرا وفي الصحيح والاول اصح واقصح
لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة
اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدال الواو ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وهما نقيضان في من فوهما على التابع العاوي
[illegible] وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي في الكلام قدمت على العين
وما اضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابها بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر والاعرب بعد الثانية فلها ايضا ثلث احوال
احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لامها وقد تثبت في بعضها كما يجيء ذكر اياتها وثانيها الاضافة الى غير ياء
المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك جعل لامهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء لغاتها وثالثها الاضافة الى
ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات لاجل ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان الغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر
في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل
عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اب واخ فقط كما نقل عنه جار الله والمص ولما ردها الزم الياء لما قلنا في على الاصح وشبهه
قول الشاعر وفي مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون ابي جمعا لاب مضاف الى الياء اذ يقال في اب ابون قال فلما
تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا فلمن ذهب لا يثبت بالاحتمالات

قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها وجاء هم مثل بدو وعصا وجاء هن مثل بدو مطلقا
وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اقول اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركات يكونا محذوفي اللام
اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين
مطلقين والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف
مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطاوع فم ست لغات ابتدائي منها بالافصح فالافصح على الترتيب ولهما اعرابهما بالحروف
في الاضافة الى غير الياء ونفس حال القطع عنها واعراب العين وثانيها ان يكون كدلو مطا اي في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصا مطا والرابعة ان يكون كيد مطا والخامسة ان يكون كخب مطا والسادسة ان يكون كرشاء مطا واما هن ففيه
ثلث لغات اشهرها النقص مطا كيد وبعد الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم يكن هي
المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها تشديد نونه مطا ولما سكن
النون في الاضافة نحو قوله رحت وفي رجليك ماؤها وقد بدا هنات من الميزر فالضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات
اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة
الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام شيئا مطا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان
الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في احوال الثلث اذن مثلثا لا بالاعراب فجوز تثليثها
في الافراد لغة الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطا وكانه جمع بين البدل والمبدل
منه لان الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله فوهما مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطا ومضموم
الفاء ومفتوحها فالحق اذا اخرجت من فم قال ابن جني هو ناقص ولغة وليست بلغة وكان الميم بدلان من العين واللام والجمع
اقام العاشرة اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب نحو هذا فم وزايت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة
بلا ميم اعني فوك وفيك وقد يتبع فاء ايضا حرف اعرابه فيقال مرء ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب
اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بين انه وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك لانهم ارادوا ان
يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتاتى لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب وابن وفاضافوا اليه فقالوا ذو ذهب لما
كان جنس المضاف والاعلام مما لا يقع صفة كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل بصيرا لوصف
هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما توصف بذا الا انها من
جنس ما يقع صفة اي اسم جنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه جميعا وعلم لم يجز قيامهما
مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صلى الله على محمد وذو برقش فكان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه قوله
فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذي يناشد ان ذلك لاجل انه مجرى صاحب واما قولهم زيد وذو

والتوابع مبتداء وكل ثان خبرها وباعراب سابقه متعلق بمقدر من جهة وكل واحدة نعت لجهة وتقريره كل لفظ ثان منسوب باعراب سابقه او يعرب باعراب سابقه ثان من جهة واحدة ٢٢٢

الا النبي ح في نما جاز لنا ويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم ساكن قالوا واصل هذه الاسماء التسعة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا اول كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب لم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر بغيرات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل جمع العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في ذوا على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين مثلها افعال لا يتم كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحريك عينه مؤنثه اعني ذات واصلها ذوات كنوات لقولهم في مثناها ذوا فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو الا في ذوات وذوانا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال قال ذلك لقلة اخاء واما من فانه لم يسمع فيها هناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكنها حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا الا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواه ولام فوك هاء لقولهم افواه وفو ولام دم ياء لان عينه واو بدليل دماء وانا وذوات واذواه وناب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب اخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخواة واما هنة في هنيه فلان لامه ذات وجمعين وكذا لام حم قد يكون همزة كما تبين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وكلها اصله خبر المبتدا الخبري كما وان واخواتها ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمر عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتداء وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا نصب كونه انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا فيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في الاول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة صفته وكذا باقي التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة لمبتداء نحو هو الغفور الودود الا ترى وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما فاظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاء في القوم الا زيدا الا عمرا والا يتغير اسماؤها واعرابها فينبغي ان يدخل حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه بحث اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتداء والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان الجيء في جاء في زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاء في العالم زيد وجاء في زيد نفسه فلما انتصب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كما الاول انتصاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى لما اذا قلت جاء في غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادرة فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي ان امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والزمانى والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الاعاريب والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر ايضا وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا فلما لم يحصل من الكلام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه

كالعدم

فيه نحو ضربت زيدا قائما

فيد كونه

المنكرة

المقدر بدل الا

بدل من الجار والمجرور

والنعت تابع مبتدأ وجزء جملة مصارع حرف والمستكن فيه فاعل عائد إلى الفقير مبتوعه عائد إلى التابع ومعنى متعلق بيدل وفي متبوعه نعت للمعنى مطلقا
عن فاعل يدل أو مفعول مطلق حذف المضاف أي لا لدلالة مطلقا أو بدون أي لا لدلالة الملاء والجملة في محل الرفع لأنها نعت التابع

كالعدد وبمتبوعه بدل الاشتمال نظرا إلى المجرور ولا يكون في اللفظ في البدل من العوامل لا حرف الجر لكونه كبعض حروف الجر والجواب
عن القياس أن استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بأن العامل هو الأول لا مقدر أو لأن المتبوع أدل كالساقط فكان العامل له
يعمل في الأول ولم يباشر وبل عمل في الثاني ومن هب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمص أن العامل في البدل هو العامل في
المبدل منه إذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الأول باشر الثاني هذا وستعرف في عطف البيان أثر في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما
ذكرنا حكم البدل وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف وقال الفارسي في
الإيضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول كقولك يا زيد وعمرو أقول لأنه لا يدل فيه إذ علة
البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف للمعطوف عليه مع عدم البناء المانع كما كان في يا زيد والحارث أعني اللام وإنما كان اللام مانعا
لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لأن تقدر له حرف آخر واستند
أيضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب أن القيام هاهنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر
يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد هاهنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا الاجتماع في قام زيد وعمرو إذ هو متضمن للقيام
الصالح للقليل والكثير فقيام الزيدين كقيام الزيد بن في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام
في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة وسخلتها بدرهم وكل سخلتها
بدرهم والمراد هما معا بدرهم وأيضا لم يجز يا زيد الحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين إذ لا
يجوز تقدير ما وليس بعد لا وأيضا لم يجز زيد ضربت عمرا وأخاه إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل
حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لأحد الشبهين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على
المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الأول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الأول هذا وإنما قدم المص
النعت على سائر التوابع لكون استعماله أكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل النعت يطلق
باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أو لا يدخل فيه خبر المبتدأ والحال نحو زيد قائم
وجاءني زيد راكبا إذ يقال إنهما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال حد العام
ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده بأسماء الأزمنة والمكان والزمان إذ المقصود مثلا دال على ذات وهو الموضع
باعتبار معنى وهو الفناء هو المقيم من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سأل نفسه وقال إن أسماء الأجناس كلها تدل على
ذات باعتبار معنى وليست بصفات فإن رجلا موضوع لذات باعتبار المذكورية والإنسانية قال والجواب أنا احترزنا عن مثله
بقولنا هو المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل أن يمنع في الموضعين أي في الأسماء والصفات و
يقول إن أردت بقولك في أسماء الأجناس إن المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم إذ قصد الواضع بوضع رجل
ذات فيها معنى الرجولية بل الخلاف وإن أردت أن المقصود الذات سواء كان المعنى أيضا مقصودا معها أم لا فلا ينفعك لأن الصفات
أيضا إذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها فلا
بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها لأن معنى ضارب ذو ضرب ولا شك أن
معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل إلا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كما
كالضرب والحسن ثم نقول ورد في الصفات أن المقصود بها المعنى لا الذات منافض لقولك في حد الصفة العام دال على ذات
باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع أن المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء إلا مع القصد بذلك
اللفظ إلى ذلك الشيء وإن قال المراد بالقصد القصد الأهم فإن نحو ضارب وإن دل على الذات إلا أن المقصود الأهم به الحدث
القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلا نمنع أن المقصود الأهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان
يدل عليه تركيب حسن ضرب فلم يضع منه هذه الصيغة المختصة إلا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن
فإنه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فلا تابع يدخل فيه
جميع التوابع ويخرج عنه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه
فلا يدخل البدل في نحو قولك أعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أعم لدخول نحو مررت برجل
قائم أبوه فيه ثم نقول إما خروج البدل وعطف النسق والتأكيد الذي هو تكرير لفظ أو معنوي فظاهر وأما التأكيد المفيد
للإحاطة فلا دخل في هذا الحد فإن كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فإن قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه
الوصف أن لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب أن ذكر هذا الشرط ليس في حد ذلك

المانع من البناء

التوابع

مع

وما لم ترتب بدل مضافا الى اسم يرجع الى الاول تخصيص جزئها او توضيح عطف عليه وقد يكون مضاف معرف باسم عاملا في لفظ الجر بالشاء
او الذم عطف على الشاء او التاكيد كما في مثل بسداء مضافا ونفخة واحدة مضافا اليها فيكون مجرورها ونفسها على الحكاية ولا لفظ الجنة وفصل اسم وبين
مضاف تام مضاف جزئها وان يكون مضاف معرف منصوب بان والتكرير باسم عاملا في لفظ الجر بالاضافة واو غير واو غير المشتق عطف
وان الظرف مضافا الى جملة بعده وكان ما ضع معرف وضعه اسم لغرض المعنى متعلق بالوضع وهو ما جزء كان والمعنى لا فرق بين كونه مشتقا او غير مشتق وقت

مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والطين اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في
نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد
بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقة من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء
وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان تقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه يخرج التبعية لكل ما يختص بصاحبه فقولنا
اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان تبع وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه مضارب وقولنا وضع يخرج
الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي رطل وزيت رطل ويخرج اسماء الاجناس
سواء وقعت صفات نحو مررت برجل اسد ولا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو
صوم وعدل في نحو رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال
ان اسد وصوم في رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا في نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ
التوكيد الا الى للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس منبوعه وقولنا غير الشمول في التوكيد نحو
كلاهما وكل واجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلثتهم عند التبيين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه
جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء الزمان والمكان والالة وقولنا يصحح التبعية يخرج هذه الاسماء
لانها لم توضع لتصحيح التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كما مر
في نحو مررت برجل وقولنا لكل ما يختص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى
فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه كما يجيء بعض الموضوعات
ويدخل في قولنا يصحح التبعية الحال وغير المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان
لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا ونقول في حد الوصف الخاص له التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في منبوعه
او متعلقه مطابقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجه وبرجل حمار وغير ذلك
ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة
معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجلا في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع
محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في
المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع
موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او كان مما له شريك فيه نحو انا في زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب يدا لا ان قبل وصفه وان كان
له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والطين
اثنين فان كان ذلك المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن
فهو صفة كما في قوله تعالى والطين اثنين اذ هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد كقولك
نحو انا رجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا
كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال
في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى الاسم الذي يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته
كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى قالوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحويين شرطوا في الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف زيد اسد حالا فكانه يشترط في
الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف
دالا على معنى في منبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع
الدال على معنى في منبوعه في جميع استعماله كالمنسوب ذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موضوعا في جميع المواضع اذا ظاهر
او مقدر فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع لذلك الموصول فيه الالف
اللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني ان يوضع الا الدال على معنى في

كون وضع غير المشتق
المعنى معنوا لوصف
والا على بالى الوصف
الاستعمال ان مثل
معنى البيت
عليه واو مخصوصا اي في
بعض استعماله لا يعطف
على مجرورا او نحو جر مبتدا
محذوف مضافا ومرر
فعل نعت على برجل
مفعول به لواسطة الباء
اي نعت لرجل مضافا
الجملة مضافا اليها ومرر
هذا مثل برجل في الوجه
الرجل نعت لها وبزيد
عطف على هذا وهذا نعت
لزيد

النحاة

متبوعه في بعض استعماله وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فهو في اسم الاشارة نحو
هذا الرجل كما ذكرنا في باب المنادى اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس
موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت
برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت سائر المبهمات التي هي غير
اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبشبح اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا
وشبحا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع
صفات اذ قولك مررت برجل يفيد التخصيص واسد يفيد التسبيه بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول
يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله رباء شماء لا ترى لقلتها الا السحاب
والا الاوب والسبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل
فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي يا ايها الرجل الموصوف فائدة منع حروف الندا من مباشرة ذي اللام
من الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المص اي اسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا
فاي انما يقع صفة للنكرة فقط لشرط قصد المدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم
الاشارة لان الموصوف اخص ومساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل
بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وتلك
لا يكون الا عند جهالة المسئول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل
البالغ غاية الكمال يحق بتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان
ما استفهامية وهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة ان يكون نكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها
ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد
هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز الجر
بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايما امة وايتها امة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما
كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة و
اسم الاشارة التابع لما ذكر وقد بقي من الجوامد لو اقعة صفة اشياء لم يذكرها المص وهي على ضربين بين قياسي وسماعي فمن
القياسي كل رجل وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل
هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت
زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس
في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل
وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان ماسوا هزل
وحق الرجل اي من سوائه باطل وهما من باب جرد قطيفة وبقي ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وانت لئيم جد لئيم
ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة
بعدها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئته ويجوز ان يكون موصوفة
بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل بادون من لان ما للابهام من اولي العلم كقوله تعالى وما ربك بالمبهم
وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وما نحن فيه موضع الابهام ومعنى قولك رجل ما شئت من رجل عندك رجل شرعك
من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال يفيك او انهاك او كفيك من رجال ورجل هلك من رجل وهدك من
رجل كما مر في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا
رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح
نحو بالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقاتل الله من شاعر وقاتل والمعنى في الجميع واحد اي هو المدح والتعجب
منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقصدوا هذا التفصيل وقولهم هلك من رجل مصدر بمعنى المفعول اي مهلوك اي
مقصود او من هلك اي ابدا اي تبدل حصف محاسنه كقولهم هدك اي يثقل عليك عد مناقبه من هدك المصيبة
اي اهدك وكسرته ومن المقيس ايضا ان يكون الموصوف مضافا الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل صدق رجل سوء

رباء
نحال مررت الجبل صفة وشماء صفة صفة الرباء المطلي
لانهم زعموا ان السحاب
الحمر تنزل الارض لهزاء والسبل
والسبل المطر بين السماء والارض
والمعلوم ان المرتفعة بهذه
الصفة لا يكون الا مهبطة
ش

صفة

وانما اسم الاشارة فانما يقع صفة للعلم الا في الجوامد وذكر وانما يقع صفة فلهذا لعلم من الموضوع للدلالة
على المعنى خصوصا

ارجيك في المثل ارجيك
الجبل الحاضر في التسبيح
بالعسر ش

وافضل رجل

سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد
عندهم حتى صدروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث انهم
قصدوا الاعزاء الشوء قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكا اليه المعركة كذب عليك العسل اي العسل ان يعني عليك
به والزم ويجوز ان يريد به العسل المعروف وذبابته اوصف بينهما بان كذب الفراطف والقروف اي عليكم بهما والاضافة
في نحو رجل صدق ودائرة السوء الملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اي الخبر السيء فيعني رجل
صدق رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفة صار رجل
مع صفته صفة للاول كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماء ماء بارد ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال
ثلاثة قال تعالى الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندي برقيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف
بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم
هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من
كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس اخر كقولك مررت
برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اي مثل اسد ويقوي تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة اي يشابه الاسد شدة
فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكر في الحال في قولهم هو زهير
شعرا وقد بقي برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد
كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار
حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال
والمنصوب في هذا الوجه انه تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال المبرد بل يتاول الجوهري في مثل هذا انما يلتبس
به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جرئ وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل
قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلمه سوا صحيح العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا عليها سدلها
ستورها اي سودا عليها وكثفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل
رجل اي كامل في الرجولية ورايت سدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم
طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر قال الشيرازي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وتصحيفه طين خاتمها وبرجل
فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها اردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت
تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه
قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر
على المعنى بتاويل معمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي
كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان المعنى بسرج خز صفته اي بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية
سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابي عشرة واخ لك
واب لك قوله وهو صفة لنكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض
الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب
المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فتخصص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد
فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها
بالنكرة كما يقول في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا نقول في مررت برجل ابوه ذاهب بمعنى كائن
ابوه ذاهب وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا
يقول ان الاصل في هذا الموضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى
بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقع يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة
نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشارة الى ان الحكم شيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب

لم

قوله المعنى الحكم الذي اوجب الرطب فاكهة يعود بعينه فيتوهم ضمير يعود وقد يستعمل فلان الكريم معصوم الى ربه اي اعصم نفسك عليك اي عليك ان يلتبس غير المشتق من علاف الذهب ص ٣٤ الفراطف القطيفة والقروف جمع القرفة اي قشر الزان يجعل في الطعام المطبوخ بتوابل ص

وتوصف مضارع مجهول والنكرة مفعول ما لم يسم فاعله وبالجملة متعلق به والخبرية نعت للجملة ويلزم الضمير فعل وفاعل عطف على توصف النكرة وتوصف
ذكره والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسم وحال الموصوف متعلق به وحال متعلقه عطف عليه والضمير في متعلقه يرجع الى الموصوف ونحو مررت برجل وجه
حسن نعت لرجل وتلا صفة على الحسن مضاف الى ضمير يرجع الى رجل والاول مبتدأ وتتبعه مضارع معروف والمستتر فيه عائد الى الاول والضمير المتصل به مفعوله
عائد الى الموصوف وفي الاعراب متعلق بتتبعه والجملة خبر والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث عطف على في الاعراب والثاني يتبعه في الحسنة مثل

فالاول يتبعه في الاعراب في النحو والاول جمع لا ولفظ الحسنة في الباقي متعلق بمحذوف والمقدر وكالمتعلق به والجملة يكون في الباقي مثل يكون في التذكير والتانيث لو اسند الى المؤنث ويذكر لو اسند الى المذكر ويطبق على التثنية والجمع لو اسند الى ضميرهما ويفرد لو اسند الى ظاهر وجاز ان يكون لفظ الفعل خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهو في الباقي الفعل

لوقع الكلام لغوا نحو التماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرنا
الان اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا انهم كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا
ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم
عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم
وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب
الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة
فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي
الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مختصا له جاز كونه انشائيا
كما مر في بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول
وقد يوصف بالجملة معرف بلام يشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف
ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل
خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جرهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في
الموصوف لفظيا لا معنى تحته ولا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال
اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك
في كل جائز بل في الجملة المصدرة بها المضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف المقدر ليطابق الموصوف
تقدر اذا تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك وفي المضارع للاسم نحو يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك
بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل
بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل
قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو به فلا يتخصص به واذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف
الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب
قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو ليفتن زيد الناس اخبر به واقتل اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في
باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تفله قوله وتوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه
في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الحسنة الاولى وفي الباقي كالفعل
قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل توصف اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم
ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصر حماره في حصول الفائدة بذلك
وهذا التبيين ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيد وضارب
اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان
كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير
الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم المضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز
اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل لا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول
فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول
به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو برجل ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم
الفاعل غير سببي وتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معمول وان لم يكن السبب ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا
كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الان او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا برؤية
كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم والعارف والخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال
يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضارب عمرو وبزيد مخالطه داء والزم سيبويه
نحو برجل نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه
بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لان تكاب انه ليس مضاف الى الضمير وكلامنا في

البواقي

البواقي

ومن ثم جاز ويجوز متعلق بحسن وتقبيل له وحسن ما مر من [illegible] وقد عطف قاعد على قائم وقاعد عطف الجملة على الجملة فلما نزل القاعد منزلة الجملة رجع الى جار [illegible]
الكلام في محل الرفع لانه فاعل حسن وسر هذا التركيب [illegible] وقاعد عطف على كلام سابق واصله ضعف قام رجل قاعد وعلمانه ثم تضمن
الكلام السابق ووضع قاعد في مكان قاعد وجاز فقوله علمانه يعلم وجه ما منوع عطف عليه بضا

المضاف بل بقول القيم في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند [illegible] ونحو يجب رفعه لما
كان اولا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة لنكرة نحو مررت برجل ضارب زيد وسيبويه يوافقه في جواز النصب في
الاول والرفع في الثاني وفيما النصب في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين [illegible] قام صحاح و
اسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة فان والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حمين [illegible]
العصا وتركنه به نصفا عال مخالطة بجر رفع مخالطة ولبونس ان يجعل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب فعله
على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول
وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا في الجواز والزمها سيبويه ما لا يجوز لها عنه وحكمه انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند
العرب وعند النحاة والمنون سببا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب في
الاضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب فلا يجاب احدهما بالموجب بحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا اردت
ذلك وجعلته اسما قليلين فيه الا الرفع على كل نحو مررت برجل ملازمته رجل اي حسنا ملازمته رجل جعلت ملازمة بمنزلة ما له
يؤخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا يقول في المثنى والجمع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان وما يقع
سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل
عمله وما جاء ذلك سماعا على قبح سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء
فعلى هذا يقبح كون انذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهماه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى
مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن التمامي القيم قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المشابهة نحو مررت برجل
عشرة علما انه ويجيء ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو برجل خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بعض من
المثنى نحو برجل اسد غلاما اي جرئ وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات
لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف في اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة
احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما بقية اشياء واكسار ثوب اسمال ونطفة امشاج فلا
البرمة مجتمعة من الاعشاء والاكسار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد
منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجزم على ذلك كون افعال جمع فلم فحكمه حكم قال تعالى
فسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شرادم وحلم خرازيل وذا اينها واحد من التعريف
والتنكير والجواز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى وويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا
وعدده والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة
قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاول انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث
ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر واما تبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله و
الثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من
ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفي الرواني كالفعل اي هذا السببي في الخمسة البواقي اي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد
الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل
غير حقيقي التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في
الخمسة البواقي منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى
الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل
ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضربان
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد علمانه وضعف قاعدون ويجوز تقدير علمانه
اي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد علمانه كما حسن يقعد علمانه وحسن ايضا قاعدة علمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن يقعد علمانه وضعف جاءني رجل قاعدون علمانه لانه غير لازم يقعدون علمانه والحاق علامة التثنية
والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون علمانه اقل من ضعف يقعدون

والضمير مبتدأ ولا يوصف مصارع بوصف والمسكين خبر مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الضمير ولا يوصف بظاهر وجمع عطف على لا يوصف والموصوف اخص مبتدأ وخبره
او مساو عطف على اخص ومن ثم جاز متعلق بلم يوصف لتعليل له قدم عليه للحصر ولم يوصف مضارع مجهول وفاعله والاسم مفعول ما لم يسم فاعله والاسم مستثنى
منه محذوف وتقديره ومن ثم لم يوصف واللام لشيء الا بمثله والضمير في مثله عائد الى ذي اللام او بالمضاف عطف على جملة الى مثله متعلق بالمضاف
والضمير في مثله عائد الى ذي اللام وانما كله حصر لا محل لها في الاعراب والتزم ماض مجهول ووصف مفعول ما لم يسم فاعله منصوبا وباب مضاف اليه ومضاف ايضا وقدا

مضاف اليه وبذي اللام مجرور متعلق بوصف وللاعلام متعلق بالتزم ومن ثم ضعف مررت بهذا العالم بعلم رجحه بما قبل هذا

علما مر لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف
والواو في شيء الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا
في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان وانما قلنا
قام رجل تعود علما نه وان كان تعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كررت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
لا يكسر فلم يكن في تعود علما نه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون علما نه لمشابهته لقعدون علما نه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا
فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل لو جر برجل قاعدا ابواه او برجل ابواه قوله والمضمر لا
يوصف اقول اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل
في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه
امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب لما لان مفسره في الاغلب لفظ فصار بسببه واضحا غير محتاج الى
التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف فلما يجيء من ان
الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع
صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كما سيجيء الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يجعلون مثله على البدل ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله
بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو
اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اقول ينبغي ولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف
من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول
جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذه ذات قديمة او واجبة
الوجود بل مرادهم ان المعارف اخص من المضمرات والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدهما لا يوصف ما يصح وصف منهما بما يصح
الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص او اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان
اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك
هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى
من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها
اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فظاهر واما الغائب فلان احتياجه
الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف اخص من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان
يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا
لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب
اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجيء في باب المعرفة والنكرة
والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا
عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر
ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك زيد غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام و
مذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد
معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف وعند ابن
كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين
والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص الذي لم يتفق له مشارك وضمير

الخاطب

المخاطب جعلها في درجة ثم ضمير الغائب المسلم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة ثم
المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهبنا تابعا لغير الاخص فهو بدل عند
صاحب الكتاب ومذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بن بدهذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فضل
انما الرجحان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدل المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك وان
يحتج الى نعت ولا زاد عليه من النعت ما يزاد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبيناه على مذهب
سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لا يوضع
الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر
اشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وما يشابهه لفظ للصفة
المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه
موصولا قليل فرعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا اهلم قال
الشرح الفراء لشابهته لذي الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له
مثالا قطعيا بلى قال الزجاج ان الموصوف صفة لمن امن كما يجيء والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي
اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف
اليه واما اسم الاشارة ولا يوصف الا بذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف
الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب يد
قال والمنع منه تعسف على سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت
بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف
الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف
الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي
اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور وذلك بعد ان
عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل
لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لا يوصف واللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا
كقوله بهذا المرء وجاء ساعيا قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن
بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قام
كذا وبهذا اذ وقال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات انما يتعين الذات المشار اليها
به اما بالاشارة الحسية او بالتصفة فلما قصد تعيينه بالتصفة لم يكن تعيينه بمبهم نحو مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق
الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا لبقي بالحكم ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين
في نفسه كذا اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام
لتعينه في نفسه وجعل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وانما الموصول الذي يقع صفة
ذو اللام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكر ناظرها من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه
وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد من
وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص نوعا دون نوع اخر كالانسان
والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان
تذكر بعض ما اعقله المص من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل
واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما
بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو
الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التانيث كما رايت والعقل على غيره
نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءني زيد

هند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا
راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف
واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا ولا يكون اسم واحد مفعولا اول
وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا منهما
بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان اتفقت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو اتى زيد الظريف عمرو الظريف
ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد
من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند
عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وتغليب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد
منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع نحو ضارب زيد
عمرا الظريفان وتغليب سيبويه بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل
واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن
مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مبتدائين او خبرين
وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كانا كونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدائين
جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلان
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابو عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدائين او للخبرين
والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك
الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبرهما
كما على الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما
في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنيك لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي لا لابنيك معا بل يقول كرام على القطع
وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وهذا
اخوك كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل
يقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في
النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان
عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان
والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه لا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا
والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع
لانك لا تثني الا على من اثبت وعلمه ولا يجوز ان يخاطب من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تفريق الصفات مع جمع
الموصوف اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغايرا بالصفات فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع
والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف ومبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت
فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز وهم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا
تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب
ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع
في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلي نبتي ضيف مقرب واخر معزول عن البيت جانبا اي منها ضيف مقرب ومنها
معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومرعف اي منهم طليق وقوله مرعفا اي ان عفا الموت
اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب شاعر وقد اجاز بعضهم
وصف البعض دون البعض محتجا بقوله كان حمولهم استقلت ثلثة اكلب يطاردان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفات
متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاول الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب
ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر
ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نفس معنى الصفة دال عليه فلهذا

لم يقع

لم يقطع الثاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخوان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه
المتكلم لا نه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت لتبيينه وتمييزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف
لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا اخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المجهل
فان العالم في الاغلب مستلزم للتجهيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعم وامرأة حمالة الحطب وقولك
الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت والا يترد عليه فنقول ان كانت النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا
يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لتبيين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت اخر مبين
وان لا يكون النعت تعم لمجرد التخصيص لا نه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف
عرفي في النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع
اعني الواو وقال وبادي الى النسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق
يمدحون قومها الذين هم سنام العداة وافئة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اختيار
ضعيف او رفعه ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعم ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده وذا
كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت واتبع بعضها دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت
مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تخصيصا نحو بزيد
الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات وهو انه يجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما امكن
واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو تضمن
النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب لا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدها
على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا وسواء كان المعطوف عليه نعتا او لا لانها حروف للاضراب والاستدراك فانها موردتا
بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت جاءني زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعدا وربما قطع النعت الاول بالواو
اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر من امن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من امن وهذا الذي ذكرنا
من شرط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول في جميع الاوصاف
مع تفرق الموصوفات فالاولى بها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعم وعندهم
قاصرات الطرف عين فان وصف بواحد منهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام
الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين بالجملة على
الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في قال تعم منهم دون ذلك وقال وما منا
الا له مقام معلوم اي ما من ملائكتنا الا ملك له مقام وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش
اكدح اي منهما تارة اموت وفيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رأيته في حال كذا وقال فكلتاهما خرتين كالماء منهما ولحوى على
نوح اسرمن الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم تأثم يفضلها في حسب ودين فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال انا
ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت يكفي كان من
ارى البشرى قال كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بكونه ما اشتمل
عليه قبله فيكون كالمذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف
رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعم وغرابيب سود لان حق غرابيب
ان تتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول في ان رجلا ضربك
في الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخر الباقيين في الاغلب كقوله تعم وهذا
ذكر مبارك انزلناه وقد يجوز ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف يأتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل اقاسيه بطي الكواكب وربما نوبت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى
على خالد لقد وقعت على لحم واذا وقع النعت نكرة واما وجب تنكيره كما ذكرنا في الحال قال تعم لا فارض ولا بكر ويقول لقيت
رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت المضاف اذا لم يلتبس ويتولد الجر بالجوار وذلك للاتصال
الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغي
ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب خرب وهذا جحر ضب خرب والذي هو الجر والجحر لا الضب الرمان والخليل يشترط في جر

والوصف تابع عبدا وحرا ومقصود نعت التابع وبالنسبة الى العامل المتعلق بمقصود مع متبوعه اي بمتبوع التابع متعلق به ايضا بتوسط مضارع معروف ويتوسط بينه
وبين متبوعه عطف بيانه والتفريع بينه ومتبوعه عائد الى التابع واحد فاعله وهذا الجملة الفعلية نعت للتابع ولذا نزلنا الواو وبجملة
الحال من غير مستتر مقصود عائد الى التابع وسيأتي مضارع معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى الحروف بحذف المضاف اي سيأتي ذكرها في الحروف ومثل في زيد
محل وفاعله عمرو وصلة

بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا فلا يجيز الا هذان جحرضب خربان ولا يجيز جحر ضب خربين
خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله وابا كرويه بطن واد هو ذو الناب لبن لكم هني بجر هو ذو وقال بعض البصريين ان الثلثة
هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون
اصل قوله هو ذو الناب هو ذو ناب حيته ثم حذف المضاف اي حيته فبقي هو ذو نابه ثم لما اضيف هو ذو الى الناب استتر الضمير
فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة و
سيأتي الخ وقام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ما قال لان المقصود في هذه
الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا
ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا اما التأكيد اما البيان ان المنسوب اليه مقدما
هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره لئلا يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه
غير خاص ونعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه
يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه وبتوسط ان عطف البيان هو البدل يخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معهما احد الامرين من المعطوف والمعطوف
عليه قوله بتوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق كره بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد بقولي
العطف تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى القوم القرمة
وابن الهمام ولبث الكثير في المزدحم وقوله يا لهفنا بابن الحوف الصالح فالغانم فالايب ويجوز ان يعترض على حده بمثل
هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واحترز بالعطف عليها
مجاز قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز ترك مثل ضرب
اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز افراده عنه كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل والمعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كالعطف على بعض حروف كلمة فاكد ولا بمنفصل لانه بذلك
يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيد بمنفصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا
للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت وزيد لم يكن كالجزء لذا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضربت انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز
تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنادل الالمت برجلي او خيلنا لنها الكذوب او بعده كقوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتأكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعم فكيف انهم
والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران مثلا وبان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك
لان طول الكلام قد يغني عما هو اولى بحذف طلبا للاختصار نحو قولك حسن القاضي امرأة والحافظوا عورة بالنصب فكيف
فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب الجمهور ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز ان العطف
العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يركب اما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور
بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال المضمر
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل المتصل ان لم يكن ضميرا متصلا بما اتصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء
كان ضميرا او ظاهرا فكما لا العطف عليه الا بتكرير كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا اعادة
الجار ايضا نحو مررت بك وبزيد والمال بين زيد وبينك ولا يجوز وضربته منفصل كما يجوز في المضمر المرفوع حتى يؤكد بمنفصل
ثم يعطف عليه كما عطف المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بين زيد وعمرو او حرفا نحو مررت بك وبزيد
ولا يعاد العامل الا سماعا الا اذا لم يشك انه لم يجعل لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان
يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البين امر يقتضي طرفين فيكون
الثاني لهذا الغرض فقط فان الليس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد عدا واحدا مشتركا بينهما بل يجوز
لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول

الجرور

والمعطوف مبتدأ وفي حكم المعطوف عليه خبره ومن جارة سببية متعلق بلم يجز وثم مجرور بها اشارة الى ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولم يجز مضارع معرفة مجزوم
وفي حرف جر وما مشبهة بليس وزيد اسمها وقائم خبرها او قائم عطف عليه ولا ذاهب عمرو خبر مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة المقدرة والا حرف استثناء ولا استثناء
مفرغ والرفع فاعل لم يجز والجملة اعني قوله ما زيد مجرور بفي والمعنى لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز شيء من الاعراب في ذاهب في تركيب ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما كلمة حصر وجاز ماض معروف والذي موصول ويطير مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الذي والجملة صلة والموصول
مع صلته مبتدأ والخبر
مضارع معروف وزيد
والزباب خبره والمبتدأ مع
خبره فاعل جاز ولم يجز
وان حرف من الحروف المشبهة
وما اسمها عائد الى
وبا خبرها مضاف والسببية
بجعل
مضاف اليها وان مع اسمها
وخبرها مجرور بها في الجار
مع مجروره متعلق بقوله
وانما جاز والمعنى ما جاز
هذا التركيب الا لكونها
السببية واذا الشرط ومطلق
فعل الشرط والمستكن فيه
مفعول ما لم يسم فاعله عائد
الى الاسم وعلى عاملين متعلق
بعطف مختلفين نعت
مع للعاملين ولم يجز جواب
الشرط والمستكن فيه
فاعله عائد الى المعطوف
فلان مفعول مطلق و
للقراء متعلق به والاحرف
فعلان
استثناء والاستثناء مفرغ
اي لم يجز العطف في تركيب
العامل
الا في مثل هذا التركيب
حرف جر ونحو جر وبها
مضاف الى الدار وزيد
خبر مبتدأ والجملة في
محل الجر بالاضافة و
الجر عطف على الدار
وعمرو عطف على زيد و
خلافا لسيبويه مثل خلافا
للفراء

الجر وعطف على المجرور وذلك الخطر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان به في نحو المال بيني وبينك متعين لا
معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون الباء
الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون استونف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في
بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية بحيالها لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور
عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا فلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرار العامل بما كان مجرورا به قبل
تكراره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لا مر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره
بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر اذ ليس ما قل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فاتما لا يبلغ
مع زيادتها وهذا الذي اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب اجازه الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء
مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايم لو ظهر الجار والعمل الاول
كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون وقسم السؤال لا يكون
الا مع التاء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي
وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد فيما
على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار
اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المنفصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم
التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا
باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما المعنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكن جريهما
كالجزء من متبوعهما على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف النسق
فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جريهما هو مستقل
كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فلا طرد والحكم على هذا الوجه في جميع التاكيد
هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افرد النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع
متصل او بالمنفصل قبل التاكيد قلت لك لعلنا نجري في ذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان ويقعان غير تاكيد نحو
طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما او بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد
جاء في نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما
كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كل لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلكم
ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان موتبة التاخير اعني خبر المبتدأ
كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المص اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدا
الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت
بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف عليه ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم وقائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريد ان بقوله ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم
ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس
وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته
للمعطوف كما التزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما
اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كجر ورب والجر وربكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا اضعف الواهب لمائة الهجان وعبدا
ونقول في رب شاة وسخالها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز بان يدخل
الحاوت لوجود مجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى ما لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا

كون

كون الآن في المعطوف جاز كما في يا أيها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله
للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد عدمت
في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا
لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا
لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندك لان نصب اسم لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو
زيد أخوك وعمرو رجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا
بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث
لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب
اتصال بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان
الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهب
عمرو فان قلت فيجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ثابت لهما حالة في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون
مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة
مثل لا غلام ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت
برجل قائم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعدا ابواه فهو في
حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف
ايضا راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه يتقيد بالا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب
زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير
كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف
وكانها في المعطوف هذا الذي قاله المص والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة
اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا وغير متراخ او بغير
ذلك جاز بتجرد احد الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا للثانية كما في مسئلة
الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه
غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ
مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذا المعنى الذي تراخى
عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد فغربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت
الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته و
عمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة الاولى للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان
في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة
بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احدهما واما
ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون
بالمضمون معنى فيقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي يقوم
القيامة ولا ينتهي انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع
لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما جاز في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا و
اياها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو والفاء او ثم او خلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل
مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع
فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولو سلمنا انه جاز على
ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت

عمرا

عمرو او اكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الا في الخلو الجملة الخبرية
عن الضمير قوله واذا عطفت على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف
على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين
مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه
وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معمولهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف
المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا
واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا اكريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين
ويجوز ان يكون لعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف
والمعطوف المجرور نحو دخل زيد في عمرو بكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند
من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا والعطف على عاملين وليس الامر كما
زعم المص ره من قوله يجيزه بعض الكوفيين مط فان كلام الطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش
ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مط وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين
مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اي الاسمين اولي حرف العطف اذ الاخر يبقى مفصولا
بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب
ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي
في التعليقة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو
ضرب زيد وعمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم دار معطلا من العام نعشا
ومن عام اولا قطار وتارات خريق كانها مضلة بوذ رعيل بجلا فان كان الفاصل اتم معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في
المرفوع والمنصوب في عدم جوازه في المجرور نحو جاءني عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكرا خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد
وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف
لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم
في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف
غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة ولا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا
للقسم فيلزمها حرف الجواب ولا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل
بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد اظن عمرو وبشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما
على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة بلها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب
كما يجي في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل
بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مط والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي
سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
شحمة وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي والذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار
الى قوله ايات او ايات على القراءتين بان ايات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المنقد من النحاة
مط كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع
نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس بمستوي اخر الكلام واوله قال اذا قدمت
في المعطوف عليه الخبر على الخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في تقدم الخبر على الخبر
عنهما قلت يلزمه جوز مثل قولنا ان زيدا خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره
وهو لا يجيزه والمص جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع
ثم بان المعطوف على ذلك التركيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرو لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم
الترتيب

القطر
جمع القطر وهو الطريق
الرعيل القطيع س

فعل النصب
بان العامل ان في الرفع هو
الابتداء والعامل في محل الابتداء
على التقديرين الابتداء هو عطف
على عاملين س

بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر
عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مخالفين مط خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فان
المصحاح لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها
واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فلا اعتداد باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء
يعني ان الفراء يجوزه مط وفي هذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مط ويقاس عليه
اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مط وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف
فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى
لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا اي الليل تصلي اكثر
يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت
حكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والتمر كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة
دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد
وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى
ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو ويقول لمن قال ما قام بكر
لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في
حروف العطف وتقول لمن قال ما ان الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام
زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان
ام المتصلة وهي العاطفة دون المنفصلة يقتضي سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف
المعطوف عليه بام قال الله تعالى ام من هو قانت اناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا او لا عمرا وزيدا بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف
فهو كالاثر للعامل ومرتبته الاثر بعد المستعمل لها ولاستشباع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع
من ثم لم يتقدم على معمول التزم اضمار عامله فلا يقال زيدا ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كانت مبتدأ مخبرا خبره
حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا وزيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا
لا يقول اما وعمرو وزيد فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو وزيد قائمان وذلك
لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد وعمرو وكيف وزيد عمرو
جاز اضطرارا اذا اخر عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا
بالا او بمعناها فلا يقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها
لنفي الفعل نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف
بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطابقة نحو زيد وعمرو نحو جاءا آني وما ان الناس حتى الانبياء وفي واو الضمير للمعطوف والمعطوف
عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة الذين يكنزون على الكنوز و
قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوا احدهما لان ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على نحو حذف الخبر من الاول
اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين
ليس المبتدأ وحده على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف
عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد
قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تقاربهما في الترتيب يمنع
اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ لا اشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب
حتى تنافي الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء نفيا واثباتا وقام الرجلان مثلان
في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد ثم بكر وهما صديقان

واما التاكيد تابع مستقل ومعرف بمضارع معروف والمستكن بنفسه على جانب الى المتبوع فمن المتبوع مفعول بمعنى النسبة متعلق بمعنى ذات ... مستقل على جانب الى

واما الاول لكن وبل وام واو واما فطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاحيان
عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب اقترانها الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو ما قال وكذا تقول
زيد وهند جاءني ولا تقول جاءتني اذا المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير ويقول في غير الخبر نحو جاءتني اما زيد واما عمرو فاكرمه
وانزيد اضربه ام عمرو افاوجعه وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمه وان قصدت بالضمير كليهما وجب المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع ان
دعوتهما وزيد او عمرو جاءني فقد جئتهما واكرمتهما وتقول في اولئك للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا
تقول هذا اما جوهر او عرض واما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما
قاله بعضهم بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تعالى واذا رأوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا ولا يستنكر عود
ضمير الاثنين الى المعطوف بها مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل وكثر في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين
نحو جالس ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا تبرحوا غنما او يبرحوه بها واعتبر التبرح فقال مع سيان
او يبرحوه والحق ويبرحوه ويقول لزيد اضربت ام عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما
ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة نافع
اي فالق الاصباح وكذا تعالى صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي
ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا
لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب اقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز
لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابو كريم و
عالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له
في الاعراب نحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو مررت برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان
تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الاخيرين
فقولك جئتك اخاف واجيا وهند ابو كريم وشريف ليس في القبح نحو مررت برجل ابو كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية
وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز الخلاف في الاعراب اذا عرف المعنى
نحو مررت بزيد وعمرو او عمرو وكان كقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كان قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من
جوره الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف وارد منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف معطوفا
عطف على عض كما في قوله تعالى ومن تنام كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير
ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد
في قولك جاءني نفسه اذ يفهم من زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد
ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر ويجعله مستقرا محققا بحيث
لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على ما دل عليه لوله اما الغفلة او الظن بالمتكلم
الغلط او الظن به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع و
ثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع
عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي
لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظنت
به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب المنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع
ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا مع العسر يسرا ولا يدخل هذا
النوع من التاكيد في حد المعنى لانه يقرر امرا من المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول فلا يضر ذلك لانه في حد التاكيد
الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزا انه ذكر المنسوب
فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوبا اليه كما يقول قتل زيد وانت تريد ضرب
ضربا شديدا او تقول هذا باقل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شائبة كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام

انما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطلة باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فيرى انسب
الفعل الى الشيء والمراد بتعلقه بالمنسوب اليه كما يقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب
اليه نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هؤلاء من قوم مقامه او تكريره معنى ذلك بالنقص والعين ومتصرفاتها لا غير والثالث السامع
به تجوز الا في اصل النسبة بل نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب الى مع اثر من بدا النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة
فيه مع هذا توهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد قوله امر
المتبوع اي ما يتعلق من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا
اليه الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لا جزئيا شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان
للامر المراد به صفة المتبوع وشأنه كما يقال شأنك في العلو اعظم من ان يوصف وامره في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى
تقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه في باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد
نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع
منسوبا اليه وكذا في نحو قوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة لم يتقرر كون نفخة منسوبا اليه قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لافراد
النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المص الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان
يكون تأكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة
مدلول اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع
امر ذلك المتبوع وشأنه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاء في الرجال اجمعون يقرر مدلول
القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار
بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاء في الرجلان كلاهما
لفظة كلا موضوع للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاء في الزيدان كلاهما
وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى يجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع
القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التأكيد هو كل المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي هو مدلوله
مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم
انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاء في رجل
واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة نقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما
اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب
فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصد اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على نوعين
فبعضها لا يجيء الا تابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور والفصيح استغناء بكلا
ويستعمل العوام نحو يا الزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعة مضافا فنحو في التقدير على رأي الخليل
وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاءتني القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن
بشرائط نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يؤكد جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بهما مع الباء وبدونه نحو رأيته عينه و
رأيته بعينه واما جمع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان يأتيني
بهم جميعا وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في
الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تأكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم
واما مضافا تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءني جميعهم وبعضها يستعمل تابعا على التأكيد ومتى حالا وذلك من الثلاثة وما
نوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثهم وجاءني ثلثهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد
قد ذكر لفظ التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد
اثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فضاعد المعين العدد وتقول في التأكيد والحال وهما بمعنى واحد ههنا
وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت بها الوصف
لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد والحال فالبد من النظر الى متبوعها او
صاحبها بمعنى انه شامل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تأكيد وصفات الا بالنظر

وهو مبتدأ عائد الى التأكيد ولفظي خبره ومعنوي عطف عليه وللفظي بتكرير لفظ الاول متعلق بجاء مثل جاءني زيد زيد تأكيد لزيد يجري مضاف معروف
المسكن فيه فاعل عائد الى التأكيد اللفظي وفي الالفاظ متعلق بجاء وكلها اي كل الالفاظ تأكيد لها والمعنوي بالالفاظ مبتدأ وخبره محصور نعت لالفاظ وهي مبتدأ
الى الالفاظ ونفسه خبرها وعينه عطف على نفسه وكلاهما وكلهم واجمع واكتع وابتع وابصع عطف عليها ايضا فالاولان بعينهما مبتدأ وخبره باختلاف صيغتهما متعلق بعينهما
ضمير صاحبهما عائدان الى الالفاظ وضمير صاحبهما عائدان الى الالفاظ وتحو خبر مبتدأ محذوف ونفسه مرفوع لفظا على انه حكي عن قوله جاءني زيد بجر ونقدير الانه مضاف اليه لفظا على
والاغناء تأكيد وصفة سواء

الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الا بقوله او الشمول قال المصنف دخل عطف البيان في قوله
يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل
عليه فلا يدخل جميع ما هو عطف البيان اذ لولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد
بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هنا لعمر سمي بابي حفص الا
اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح ويتضح صيانة الحد
من مثل هذه الاحتمالات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها
والمعنوي بالالفاظ محصور وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلهم واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان بعينهما باختلاف صيغتهما وضميرهما نحو
نفسه نفسها انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهن
والصيغ في الباقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التأكيد اما التقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع
تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثهم واربعتهم ونحو ذلك واما التقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما
دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بالفاظ تعين النفس والعين وما ينصرف منها والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا
او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا
يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها
مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان ما يجب اتصاله باول نوع من الكلم
كحرف الجر لانها لا ينفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله
فلا والله لا يلفى لما بي ولا لما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات كما يؤثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالها
بمجرور وبلى يكرر مع عامله نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العامل في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عدم
الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يغير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده
نحو ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمل الاول بمعمول ظاهر اخير عمل الثاني بضميره
نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمله بظاهره ايضا وقد جوز والى تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكرير العامل
وهو ان يكرر منفصلا فنقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ
الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عامل لئلا يصير المتصل غير متصل ويقول في المجرور مررت بك انت وهو
لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل
فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم كما جاز وا تأكيد المرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدا
لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واما لانه اذا المرفوع قبل المنصوب
والمجرور فيصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان
يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب الجر من الاخوة كما في باب الشد وجمعي التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة
ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا اعجب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب
ان يكون كلاهما تأكيدا لا اختلاف المعنيين والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت
بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب النداء
ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظي يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب
نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه
فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التأكيد لان المنصوب في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا
كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال فابن الى ابن الجناء بعقلي انك انك اللاحقو
احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا يوخ بحب ثمنها اخذت على مواثقا وعهودا ومع فصل كقوله تراكها من
ابل تراكها وقال ثم قوم بالاخوة هم كافرون وبحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما له ذيل فتكرر المقتضي بعد تمام
ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن بالتاء الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتاء ايضا فازة
من العذاب فانه طال الفصول الاول بصلته ثم التأكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني
زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويته بمرادفه مع اتفاقهما في الحرف الاخير يسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون

ولا يؤكد مضارع مجهول وكل متعلق بمؤكد جمع عطف عليه الا حرف استثناء ودخل اجزاء مفعول مالم يسم فاعله ويصح افراد فاعل ومفعول مال ومفعول مطلق
بحذف المضاف واما المضاف اليه فخاص في افراد حسن وحكما عطف عليه الجملة نعت الاجزاء والاستثناء مفرغ لعدم ذكر المستثنى منه والمعنى ولا يؤكد بكل واجمع شيء الا ورد
خبره من حيث تحمل ان الافراد مستلزم تحويز تبدا محذوف مضاف واكرمت القوم فعل وفاعل ومفعول به وكلهم تاكيد للقوم والجملة في محل الجر بالاضافة واشتريت

المثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سائغا ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له
في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث السر اي استخرجه
وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من جول كتيع اي تام
ومن بصع العرق اي سال او من بضع اي روي من البتع وهو طول العنق مع شدة مفرطة قال ابن برهان ان هذه الالفاظ
تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او
كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع
بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعم فلا
تحسبنهم بعد لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما بان العطف والقطع في
الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف
المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيها لتضمنها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد
ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت
لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فانما يجيء في حروف العطف
وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله وهو بدل
البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعها على البدل وعلى التاكيد
وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا وادينا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة
في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف
المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد ويجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل
البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع
ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقيل تابعهم
هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقولهم نقم واختار موسى قومه اي
من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد
اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف والمفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل
والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان و
تقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد فالاول يعني عينه ونفسه قوله يعان اي تتبعا
على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغيير الضمير فقط يقول في نفسه وعينه نفسها وعينها و
تغيير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يبقى نفساهما وعيناهما على
ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاولى اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم و
اعينهم والنسوة انفسهن قوله والثاني يعني كلا المثنى المذكر وكلتا المثنى المؤنث تقول كلانا وكلتاهما قوله والباقي اي
كله واجمع واكتع وابصع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم
وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة
جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع تبع بصع عاقلا كان او غيره
ويجوز للمثنى مذكرا واحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لا تاء لا يؤنث كما يجيء فتقول الرجال او
بالنسوة او بالقصور او بالزينات او بالدور كلها جمعاء كتعاء تبعاء بصعاء لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك اجراء جميع
الجموع الا جمع المذكر مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور والدور وكلهن جمع كتع تبع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينات كلهن جمع كتع
وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير
اقبلن من سهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى
والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاء في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ
كما ذكرنا وقد جاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان تبعاوان
بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت

العبد

العبد كله مثل اكرمت القوم كلهم في الوجه وبخلاف جاء زيد كله جزء مبتدأ محذوف واكد فعل الشرط والمضمر مفعول ما لم يتم فاعله والرفع بعد المنصوب
مثله وبالنفس متعلق بأكد والعين عطف عليه واكد منفصل جواب الشرط ومثل خبر مبتدأ محذوف وضربت فعل وفاعل وانت تأكيد له ونفسك تأكيد له
نفسك تأكيد لجزئه والجملة في محل الجر بالاضافة واكتع مبتدأ واخواته عطف عليه واتبع خبر والاجمع متعلق به فلا مقدم مضارع معرب مستتر فيه راجع
الى الذي واخواته وهذه الجملة جزاء الشرط المحذوف وتقديره وان كان كل مما لا يتقدم على اجمع وذكر مبتدأ مضاف الى ضمير يرجع الى اكتع واخواته ودونه خبر مضاف

الى ضمير يرجع الى اكتع و
ضعيف خبر وهذه الجملة
معطوفة على جملة ما تقدم
على الجملة الشرطية

العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا كثيرة التميز في الحس
بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة
الى بعض الافعال كالشرب والبيع فيجوز اذن تأكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه
حكما بالنسبة الى دون الثاني ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تأكيده بالكل فلا يقول
جاء في العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض منه ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس
لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان
يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت
العبد واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتأكيد
اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني
اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع
اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم
نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانى اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته الى
الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تأكيد النكرات شيء
واحد وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عم فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى اذا دكت
الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكرة في قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك
صفا صفا فليس في الحقيقة تأكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع
السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر
بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق
التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس معلوم المقدار فلا خلاف في امتناع
تأكيده واستشهد الكوفيون لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقول قد صرت البكرة
يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير فشر كليهما جميعا ومعرف المنكر فحمل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى
لان خير وشر ليسا بوقتين ويجوز مجيء كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا كقولك تعم اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما
فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه
معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه
وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما
عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة اولى منه في خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف
المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم يحتج الى تأكيده ولعله
نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيدا وعمرا لانك ربما تجوزت في نسبة
الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد وارادت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع
المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواه اتباع
لاجمع ولا يتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين
ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم
النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار طالحا
من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا اولى ولا
سيما اذا كان المثنى على وزن الصفة وهو افعل وايم فان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيدا واما تقديم اجمع
على اخواته فلكونه دالا على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في التصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منهما
لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت
ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين و
اجمع وتستوفيه واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم انهم جعلوا النهاية ابصع و

العبد من مجيء الجزاء

والبدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع بحروفه وجوزوا موصولا ثم الى اسم الذي او موصوفا اي عامل ونسب حاضر مجهول والمسكن مبتدأ مفعول ما لم
يتم فاعله عائد الى ما والى المتبوع متعلق بنسب ما بجملة صلة او صفة لما والموصول والموصوف مع صلته او صفته مجرورها والجار مع مجروره متعلق بمقصود ودونه اي
دون المتبوع ظرف لمقصود

ومتصرفاته ولم يذكروا اتبع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلة ورود البغداديون جعلوا التابع اتبع واخواته فقالوا اجمع اكتع
ابصع اتبع واخواته وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم اتبع على ابصع وتبعا لهما ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تثنى باخواته على هذا الترتيب اجمع
اكتع ابصع اتبع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احد اخواته وقال ابن كيسان يبتدأ بابتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث
انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم
بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع اجمع وجمع بصع وايضا اجمع تبع وايضا جمع بصع
تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت
جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون اتبعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد
منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد
الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت
جاءني القوم اجمعون معناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ
كلهم وكانهما كررا لفظين لمعنى واحد اي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما
نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف كما قال قوله دونه يخرج عطف البيان
النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول مع انه عطف
نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق حقيقي بين البدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر
كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان لم يذكر بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت
اوطئ انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن
البدل ايضا قولك مررت بقوم عند الله وزيد وخالد والزنج جيدا هم عبد الله وزيد وخالد قال يا حي ان تفقد بحوما
ولدتهم او تخلسهم فان الدهر خلاس عرو وعبد مناف والذي عمل ببطن عرعر الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف البيان فرع المبين ولولا المبين لم يثبت به فيكون المقصود هو الاول والجواب
انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود
بما دون الاول ظاهر واما فلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم
يحصل لو لم يذكر كما ذكر في كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه ص فادعاء كونه غير
مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول
في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما ان يكون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو
بن زيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد
التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا تاثيرا
ليس الابيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن
الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل وانما
موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن
الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان
يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم
زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيدا جدا افراد اخيك اي هو واحد من
جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك فكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في
الصورتين اخص من الاول عند الافتراق واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة و
الاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله
فلا وابيك خير منك اني لبني بي الجبر والتهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت
الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في
نحو العائد ان الطير بدل في الطير لعائد ان صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من

البدل

عطف البيان

فائدة بيان والبيان

الظاهر

انهم لم يريدوا الرجل بعض
بالنسبة صلا بل اراد انه
مقصودا اعتبر الى الاصل
ان مثل كون زيد
جاءني اخوك زيد
على الاستناد الى الاول
الثاني عند لو توصل
عطف بيان وان فصلت
جملة الاستناد الى الثاني
بالاول فظاهر ابن الحاجب
في الاستدراك بدل وقع
بين مطلقان الشرع
يصح مقصودا بالنسبة
حاله هو الاستناد
الى الاول

[illegible]

المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع باحتياج الوصف ولم
يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه
بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل لغوا فالاول نحو يا زيد اخا زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشر وبشر
مبنيا على الوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب كذا قوله انا ابن الذاود الكريم بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد
وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للحالة المذكورة بعينها واما الجر في يا زيد وعمرو والا فان زيد وعمرو بالتنوين فيا غلام
بشر وبشر في البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لما باشره والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الابهام
والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس بذلك المتكلم تحقيقا بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف
ثلثه فتقصد بالرغيف ثلثا الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه كذا بدل الاشتمال فان الاول فيه سبب ان يكون بحيث يجوز
ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني علمه وسلب ثوبه اذا سلب
ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضرب زيدا وقد ضرب غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت
وجوههم اوطانك اردت اكثر قومك وصرفت وجوه اوطانك لكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الا ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا
ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ان ذلك فيما سموه عطف البيان
مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان واجيب
بتجويز التخالف في المسمى عطف البيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوي عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل
الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلول له مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد
اليه بعد ان غلطت بغيره فقوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان غير
مدلول زيد لكان تأكيدا او نحوه يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان
كان ابدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث
بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط
نحو غالني زيد غلامه وحماره واتيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن
جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان
متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وبيانه لان الاعجاب في قولك اعجبني
زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك المجرد بل المعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر انه
اسلب به تسمية سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون حكم
من احكامه غير معين وكذا السؤال عن اصحاب الاخدود مما غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضرب
زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى
الوزير دكانه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه صريحا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان
للاجمال الذي فيه وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل
هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول او لا والاول بدل
البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند او الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل
الاشتمال والثاني بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بدا وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني
اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا لمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند بجر بدر كانت
وان كنت معتمد الذكر البجر بغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تنبيها بالبدر وكذا قولك بدر وشمس اما غلط
صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان
وهو ان يتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن يخفى المقصود ثم بعد ذلك يتذكره بذكر المقصود ولا يجيء الغلط
الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن رويه وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام محفظة الاصرار
من الاول المغلوط فيه بل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الانتقال به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل

ويكونان مضارع معرفتين من الاخوة التاء تقتضي والضمير لهما واسم عائد الى البدل والمبدل منه ومعرفتين جزء ونكرتين عطف عليه ومختلفتين عطف عليه ايضا واذا
الشرط وكان فعل الشرط والمستكن فيه عائد الى البدل ونكرة خبر ومن معرفة متعلق به ومحذوف فالنعت مبتدأ محذوف الخبر وتمع جزاء الشرط اي اذا كان البدل
اسما نكرة تبع من اسم معرفة فالنعت لازم له ومثل خبر مبتدأ محذوف مضافا وبالناصبة جار ومجرور وناصبة بدل منها وكاد بنعت لها والمجموع في محل الجر بالاضافة
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين مثل ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين في الوجه عطف عليه ولا يبدل مضارع مجهول والظ مفعول ما لم يسم فاعله ومن

هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير
واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصبة ناصبة كاد هذا اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يكونان معرفتين ونكرتين
والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل زيد اخيك رجل اخ لك زيد
اخ لك رجل اخيك امثلة البعض زيد راسه رجل راس له رجل راسه امثلة الاشتمال زيد علمه رجل علم له رجل علمه
امثلة الغلط زيد الحمار حمار زيد حمار رجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب
وليس ذلك على الاطلاق بل هي بدل الكل من الكل بان روي نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال
ابو علي الجذ وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعم بالوداد
المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم ومنع من الصرف لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر
انا وجدنا بني جلان كلهم كصاعد النصب لا طول ولا قصر الا ذي طول ولا ذي قصر قوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد
النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو زيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين و
مضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة الابدال
وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير
فامثلة الكل من الكل وهما مظهران زيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظا لزيد بن واخوتك وكان
الزيدون اخوتك المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد
لفظي لوجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل سكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت
وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده
النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لا يكون كقولك رايت زيدا كان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من
المضمر نحو اخوك لقيت زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمبدل من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته
اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها وانه اذا يوردون في شارح زيد بن زيد قطعت زيدا اياها
يقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين لم تقع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر
نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جماله والمضمر من المضمر نحو كرهت زيدا جماله وابغضت اياها والمضمر من
المظهر كرهت جمال زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيدا كرهته جماله وامثلة الغلط كرهت زيدا ابنه والمضمر
من المضمر كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والمظهر من المضمر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الابن والمضمر من المظهر
زيد كرهته الابن وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن
المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول
وانهما ليسا ببدل الغلط ولا يجوز على قلة ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله نعم قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود
قتلتهم وانهم ملأوا الاخدود فان قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا
على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله تحاني تحاف الضيف والبرد يرده قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ
اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم
ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض وعدني
بالنجح والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان حكمك لن مطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل
الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجوز نحو في المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم
يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز زيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلاثة
غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدل لنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما
اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول
زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا لكان الثاني تاكيدا
لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول
الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة فان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في

المضمر متعلق ببدل الكل مفعوله والاخر استثناء من الغائب مستثنى بن بدل راسه من المضمر ويحتمل ان يكون ظاهرين رجل وبدل من مفعول ضربته

الشثن بالتحريك غلظ في الاصابع وخشونة في رؤس الاصابع وكل العضو صلب الكف والقدم

عطف البيان تابع مستدل او غير غير نعت التابع مقتضا وصفة مقتضا اليها وبوضح مضارع معروف المستكن فيه عائد الى التابع ومتبوعه مفعوله والجملة صفة
التابع ايضا ويحتمل ان يكون غير صفة خبر بعد خبر وبوضح متبوعه كذلك ونحو خبر مبتدأ محذوف مقتضا واقسم ماض معروف بالله متعلق باقسم وابو حفص عطف
عطف بيان له والجملة مقتضا اليها وفصله مبتدأ ومقتضا الى ضمير راجع الى عطف البيان ومن البدل متعلق بفصله ولفظا تمييز وقد مر في مثل تجريده تأخيره
مقتضا الى التارك وهو مقتضا الى ابكري وبشر عطف بيان للبكري وهذا الكلام مجرور المحل بالاضافة والجار مع مجروره خبر المبتدأ

تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعم يجمعكم لا يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا الباقون يقولون هو نعت مقطوع
للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الاول الى
قوله تعم ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا بد من الضمير اللازم الاستتار هو في فعل امر وتفعل في
الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك اي تعجبني يعجبني ولعل ذلك
استقبالا لا بدل الظاهر لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما يضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل
نحو من لقيت زيدا ام عمرا لتتبين ان البدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعم عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب لا
وليس ببدل واختلف النحاة في البدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون
المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا
كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان
المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيد
كريم وايضا قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه طوق التراث كانما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان و
قال ان السيوف غدوها ورواحها تركنه هوان مثل قرن الاعضب لو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر دون الثاني وقد
يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجعا الى الاول كقوله تعم ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او يجئ طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان
تنصر تعن انصرك ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع
والقطع رفعا كقوله تعم قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل الابتداء منهم فيه قال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى
رمى فيها الزمان فشلت يروى رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب
الواو في غيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل
ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وان يكن ايضا يقدم التاكيد على النعت
اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه
في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه
اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة
يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج
التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظ وكان البدل
عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت
صفة فالاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المص
مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعثوني الى عمل ناقة
دبراء عجفاء انقباء واستحملته فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيرا ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان مجزوما عمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر له
اللهم ان كان مجزوما قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وده
وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا فقولك
يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيد ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت
ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل
والمبرد انكر روايته الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على ان البدل والمبدل يجب جواز قيام مقام المتبوع والبيت
للمرار الاسدي وتمامه دليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير تاتي مفعول التارك ان جعلناه بمعنى الصير والا فهو حال و
قوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد
علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه و
خصلة من خصال عمرو جوده وكذا مر من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه
كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه اسرى نحو ما جاءني الا زيد وهذا نوع قسم المعربات من الاسماء والحمد لله

والمبني مبتدأ وما موصولة او موصوفة وناسب ماض معروف والمستتر فيه عائد الى ما ومبني مفعول به مضاف والاصل مناسبا له والجملة صلة او صفة لما او
الموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبر وأو حرف عطف ووقع ماض معروف والمستتر فيه عائد الى ما وغيرها الغير ضمير مستتر في وقع مفعول ومركب مفعول به
الجملة معطوفة على الصلة وحكمه مبتدأ ومضاف الى ضمير عائد الى المبني وان لا يختلف اخره لا اختلاف العوامل جملة فعلية ونعت خبر المبتدأ وهذه الجملة الاسمية معطوفة
على جملة اسمية سبقت والقاب مبتدأ ومضاف الى ضمير راجع الى البناء وهو مذكور بعد ولذا لم المبني عليه وضم خبره وفتح عطف عليه وكسر ووقف كل هذه الجملة عطف
عليها ايضا وهي مبتدأ
عائد الى المبتنا فالضم
خبرها واسماء الاشارة
عطف عليها والموصولة
واسماء الافعال والاصوات
والمركبات والكنايات
وبعض الظروف كل
الضم مبتدأ وما موصولة
او موصوفة ووضع ماض
مجهول والمستتر فيه مفعول
ما لم يسم فاعله عائد الى
ما والمتكلم متعلق بوضع
مخاطب وغائب عطف عليه
وتقدم ماض معروف و
ذكر فاعله والضمير في
ذكره عائد الى ما بلفظ كما
تقدم او معناه حكما كان
كان ذكره والجملة في محل
الاختلاف لغائب وضع
او حكما عطف عليه
قوله وضع الخ صلة او صفة
لما قوله الموصول او الموصوف
مع صلته او صفته خبر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثقني

قوله المبني ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل كما مر في حد المعرب ضرب ان اما
مبني لغة فلان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف بانا ثانا وزيد عمرو بكروا ما مبني
لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر وهي التي سماها مبني الاصل او كونه اسم
فعل كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها لمجرد احد الشيئين هنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولما قال في حده
لا يختلف اخره كسائر النحاة لانه معرفة اشفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على
معرفة انتفاء الاختلاف فتؤدي الى الدور وكما في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقاب
ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات او اخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات
المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم
رجل انه محرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال انا يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحروف ايضا
فيقال في نحو جاء في زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المص والكوفيين غاية ان المتقدمين لم يضعوا
القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف
لقيامها مقام حركات الاعراب اسما الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اذا قام بعض
الحركات مقام بعض الحركات فقد يطلقوا الاسماء الحركات على التاء مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات
وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فايش المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام الحركات البناء اسماء تلك الحركات
مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا
فلا يكون اذن اراد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات
الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح النحويين متقدميهم ومتاخريهم تعريفا على السامع واما الكوفيون فيذكرون
القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء
الاعراب كما مر في اول الكتاب ان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما البناء على الحركة فان اصل البناء
السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اخترت دون الباقيين قوله الضمير ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب
تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا للمعينين وكذا
ضمير الغائب نعني ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس والاختصار
وايضا كان الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم او المخاطب بعلمين فرقا بينهما بالتجرد لكرر لفظ المذكور وكان الضمير الغائب فرقا بينهم

انه غير الاول وانما نبهت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات
نحو انا وانت ونحن وانما وهما اجراها طرد الباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها لما ذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء
تواردها المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع و
المنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسم زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك
لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب
ولا للغائب لتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا باعتبار تقدم الذكر ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى الاصل
المنادى قبل النداء ولهذا يقول المستمر يزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب و
ليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد
غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي
قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن المفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى
ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبل ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من
حيث المعنى هذا تقرير كلامه وفيه مخالفة لطريقة المالكية لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب
في المعربات لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيها تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلام زيد
مما تقدم معنى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا
قبل الضمير وكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير قبل فعل نحو اعدلوا هو اقرب ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في
كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل
وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا انه منوي او هو راجع الى زيد وهو متأخر
لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي
ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم
على المفعول او كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ربه لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم
مما يصلح لتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان
يكون للابعد نحو جاءني غلام رجل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير ذلك
الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه
زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت
درهما زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن المصدر والمفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سراقة للقرآن
يدرسه او منفصل نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لكم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي
السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية او
بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر
التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى
ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قوله تعالى كل من
عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان اي ان كانتا اثنتين واحدة لا فرق بين ان الارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا
لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لفظا
ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لا نفس وضعه الواضع معرفة
لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكره ولم يتقدمه مفسر بقي منهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره
خلاف وضعه بتأخير مفسر عنه فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسر عنه قلت قصد التفخيم و
التعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر اولا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى المعنى وعلى المراد به فيقع ذكره

وهو مبتدأ عائد الى الضمير ومتصل خبره ومنفصلا عطف عليه وعند الجملة معطوفة على قوله المضمر ما وضع فالمتصل غير المستقل مبتدأ وخبره والفاء للتفسير
وينفصل متعلق بالمستقل والمنفصل المستقل مبتدأ وخبره والجملة عطف على قوله المتصل غير المستقل وهو مرفوع مثل قوله وهو متصل والواو للمعاو
منصوب ومجرور عطف على مرفوع فالاولان متصل مبتدأ وخبره والساء للتفسير ومنفصل عطف عليه والمعنى لكل واحد من الاولين متصل ومنفصل والثالث منفصل
مبتدأ وخبره وعند الجملة عطف على قوله فالاولان متصل فذلك خمسة انواع مبتدأ وخبره والفاء للتفريع او للعطف والاول مبتدأ وضربت للمعلوم خبره وضربن

للمجهول عطف عليه والى
ضربن وضربن جاء مجرور
معطوف متعلق بمحل
مقدر وهو ينتهي والثاني
انا الى هن والثالث
ضربني الى ضربهن والى
اهن والرابع اياي الى
اياهن والخامس غلامي الى
غلامهن وطن
مثل قوله في الاول
ضربت وضربت الى
ضربن وضربنا الى عطف
عليه

في النفس وايضا يكون ذلك المفسر من كونه مرتبين الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت هذا الضمير الذي
هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عند علمائنا نكرة كما يجيء في باب المعرفة و
عند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكر منها فقبل الوصول الى التفسير فيه
الابهام الذي في النكرات وهذا اجاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرة وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه
حصل جبران ما بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم
رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثل فاظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع
عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام الضمير المتقدم فالجبران في غاية الظهور وقريب منه ضمير مبدل منه مفسر نحو مررت
به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم يأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا
ان قصدهم التفخيم الشان بذكره مجملا ثم مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الايتان به مبهما لهذا التفسير دون الاول واما تاخير
المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان مجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد
تفخيم المفسر مع الايتان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والقصة و
ضمير التنازع معدوم اعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف ومن ثم حذف الكسائي الفاعل مع انه
فيه محذور وايضا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف
مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل واحد اكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره على
ما ذكره البصريون في باب التنازع قال لهم اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعلقت المفسر في ذهنك ولم تصرح
به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله وذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ولا
يتم ما ذكر في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير
يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة طابل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامل نحو ما ضربت الا اياك
او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند الجاحظ وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس
كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر
المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكور في
الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضا
ربات وانت ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضا
ربون كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد
ضاربه هي على المارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو
واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل
ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث
ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي الى غلامهن وطن اعلم ان الضمير اما كان مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله والاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وانما لم يكن المجرور الا منفصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله فيجيء الضمير بعده على وجه
لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك
مع الظاهر قبيح فامتنع في المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه
الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة
اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة
وللغائب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد
المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجموع المؤنث وانما اشركوا في المتكلم بين المذكر و
المؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما ارتجل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هي كذا قولك نحن ولم يبدوا للمثنى
الفاء والجمع واو كما فعلوا في مثنى المخاطب والغائب وجمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل
انما قلت انت زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذلك في الجمع اذا قيل فصل ثم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو

للمعلوم خبره
ومن ثم حذف الكسائي الفاعل مع انه فيه محذور
وايضا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون في باب التنازع
ولا حاجة الى المفسر لمجرد التفسير لانه متصل بالمفسر
فقد اعدت المفسر في ذهنك
وهند زيد ضاربته
وهند زيد ضاربته اليوم
يعني كما ان العامل لا يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما
ان الشاهد يكفي

وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد وانا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل
فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ
حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجري عليه سائر التثنية والجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن
من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقد يقول
المعظم فعلنا ونحن واياتا اعدا لنفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهو ضربت وضربت و
ضربتن وواحد مشترك بين المذكر والمؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب و
ضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن واما تقديره الالف المشترك المثنى بين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدران
في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل البارز نحو هو وهو هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم
لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فهما المجموع ثنتي عشرة صيغة واعلم ان اول ما ابتدئ به من الانواع الخمسة ضمير المرفوع
المتصل لان المرفوع مقدم على غيره لكونه اخص فنقول اما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لمحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها
لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتنفيسا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يكسروا
الامر بكسروا للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف براوا ايضا هو مقدم على المؤنث فخص الفرق بالتخفيف
فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحة
للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمة وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب
الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع
مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما شبهوا الضمائر بجموعها والقصد بوضع متصلها
التخفيف كانا لما ثبتوا في المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اثبتوا في هذان واللذان واللذين ترك الواو في الجمع في
الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموا لاجله للامن من الالتباس بالمثنى
بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجيء في المنصرف واما
ان وصل الميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وضربتموني الا عرف وجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو
لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما ذهب اليه واذا التقى ميم الجمع ساكن بعد ما ضمت
الميم ردها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا
النون لشابهته بسبب لغنة الميم والواو معا مع كون الثلثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفتقرا
لغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اراد ان يكون ضمائر الغيب اخص من ضمير بهما فابتدا في المفردة
بغاية التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا المثنى مذكرة ومؤنثة على الالف التي هي علامة التثنية
في كل شيء وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال ولوان الالبا كان حولي وكان مع الاظبا
الاسناة استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخر وانصرفوا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة
ان نحو زيد ضرب الفاعل مضمر في ضرب وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين الضميرين عند
التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا
مثل ذلك المقدر وهو هذا المصرح به وكيف فاريجون الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل
المفصول غير المصرح به المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل
من الالف او ثلثة نصفه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف
للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجيء في اخر الكتاب نحو قاما انوا
واكلوني البراغيث ويعضن السليط اي ربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبن الضمير في افعل ونفعل لاشتباهه في
المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نفرق في المفرد الغائب
فلم يحتاجوا الى الضمير بارزا نحو انا نفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميرا لجواز المضارع مجرى
واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال التاء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في
هذي والضمير لازم الاستتار اذا لم استتر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما
افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي داخلان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني

ان الحروف الاربع في المضارع والامر هي الالف في المثنيات والواو في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو
ضاربان ومضروبون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده واعلم ان المضارع على اسم الفاعل واستنكار الوقوع الفاعل
بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها
لانها غير معتبرة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف
التي بمعنى الفعل وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة
للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامد
لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع
لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضمير ان الالف في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا
بضميرين انفصال بهما بالعوامل نحو لنيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني
زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا استكن النون في ضاربان ومضروبان تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر
اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفردهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فان قيل فلم لم يجئ الضمائر
بعدها منفصلا كما في ما يعني ليس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بما جاء بعده منفصلا نحو ما انت كريما على ما يجيء قلت لجرى
الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو انا قائم هما وما قائم هما وما قائم انتما انا وما في نحو
زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد له لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات
اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تحذف الهمزة نحو انا
فعلت وقد يسكن نونها في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف في بها بعد النون
الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا يكتب بالالف لان
اختصاصه على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فرى انه
قال ان كنت ادرى فعلى بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في الشعر وغيرهم
لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا وقد تذريت السنام وجاء في قراءة نافع انا
الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت
الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وستوطن في الوصل في الاغلب
مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن المتكلم مع غيره
مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمها اما لكونه ضميرا مرفوعا واما
لدلالته على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح
لجميع المخاطبين والمتكلم فابدلوا بالمتكلم وكان القياس ان يبتنوا بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا
جعلوا ترك العلامة له علامة ويبتنوا المخاطبين بتلحق فيه بعدان كالاسمية في اللفظ في التصرف ومذهب الفراء ان
انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المنصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما اردوا
انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المنصرفة
كانت متصلة فاردوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا اياها عمادا لها فالضمائر هي التي تلي اياك واياها عمادها وما ارى هذا القول
بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين
من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفها فيهما والاول هو
الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة والا حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت
علم استقلالها سكنت الواو والياء نحو انهو وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما رهما وهو
هين فخففت بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث
على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا يقول ما ضرب الا هو وما
يضرب الا انا وما ضارب الا هما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها

بهما كبعض حروفها فجاز تخفيفها تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة الضمة مع كون الهاء في هو وهي خفيفة و
استثقال الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وفهي لكونها حرف عطف مثلها وقد يسكن بعد همزة الاستفهام
كقوله نقلت له هي سرت ام عادني حلم وبعد كاف الجر ايضا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبهداه يقتدي رحله قال قائل
من جمل رخو الملاط نجيب قوله دار لسعدى اذ من هواكا ويكنها قيس واسد وتشدد هما هذان قال وان لساني شهدة يشتفى
بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة
والجر علامتها بواسطة فابتدأوا بمتصل المنصوب لشدة مسه على منفصله وشركته بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد فوضعوا لمتكلمها
ياء ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضمار وللمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في
التحق نحو اكرمك ويكرمك وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه
واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتها واعطيتهيه قال ابو علي قد يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال رميتيه فاقصد
وما لخطاف الرمية وبنا كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن و
عليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكم واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما اراد واضع المنصوب المتصل
الغائب هذا القسم اختصر وامقربه من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا
فصارها لان ضمير المذكر اذا وقع الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما ذكر فخافوا اشتباه المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر
ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم
يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف فواذن حاجز غير حصين فكان الواو والتاء كانه ولبست الكسرة او الياء فقلبتها و
كسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل
يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها
وتركه فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهو وله وضربه هو وغلامه فيولد من الفتح واو ومن
الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو
به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لك البيت العيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان وغيرهم
يجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه
او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه النفس ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو
عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجيء هاء المذكر التي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع
لغات والكسر اكثر واشهر الا في كسر الهاء من غير وصل بها وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء
الساكنين في الثانية كسرها مع وصلها بها نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء بلا واو
نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجيء فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا
من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ويصله او وقفا نحو فالقه واعزه جاز اشباع
حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان
الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة
فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الف او واو ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي عن نحو منهما ومنهم واضربهما و
اضربهم على ما مضى للاتباع وعلى الحاجز غير حصين ليكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل
الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلاميهما وبغلاميهم وبغلاميهن وحمزة يجر
بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطي الياء حكم اصلها وقد
جاء علاه والاه وزاده على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم
يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين تبعا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة
الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان يقف عليها او لا فان وقف عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف
صلتها وكان جميع الضمائر يجذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتها وبها وان لم يقف عليها فلا
يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء لالتقاء الساكنين اقيس نحو من بنو
اسرائيل وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم

عنه

غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو وكقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه في مثله اقيل الاشباع
فصار الميم بعد الهاء المكسورة حينئذ احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثلث
قبل المتحرك السكون واشباع الكسر وان كان الميم بعد الفاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز نحو بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق
عليه في نحو لهم وعلاهم وتقاهم وكذا منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن
الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل
المتحرك الاول الاسكان وهو الاشهر التابعة ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبلها هاء مكسورة او ياء مكسورة الميم ووصلها
بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء وقلبا الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغوا
وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاء واياي مثلوا به صيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة
فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل
على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت
وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل باسماء اضيف ايا اليها لتوالي فاياه واياي والثواب
وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمر ان كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم
من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافاوهاء وقال
بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا واياد عامة لها تغير بسببها منفصلة وليس هذا القول
ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة اياه وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على
المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير
المجرور مثل ضمير المنصوب المنفصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستثنى في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم
مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا اقول اعلم انه لا يستثنى من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور
فضلة مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل يجوز والى باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار واستثنار الفاعل لان
الفاعل وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون
فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في
غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل ويفعلن وتفعلن مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع
الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل مخاطبا وافعل امرا
واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل
انك لا تقول لا افعل الا انا ولا نفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل
نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو قائم الزيدان وما قائم هما و
كذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل
الظاهر نحو هيهات زيد والضمير المنفصل نحو هيهات انا ولا يسوغ المنفصل الا للعدول المتصل وذلك بالتقديم على عامله
او بالفصل لغرض او بالحذف لو يكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي
له نحو اياك ضرب وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضمائر
المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر
الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كلاهما لان يكونا
متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان
المتصل كلاهما كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشيء كالجزء لكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث ان
والفعل يقتضي المرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء
عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدأ و
خبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم
الخبر اما اسم او جملة وليس الاسم المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما الجازية وليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع لانه
حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيدا قائما من الرفع والضعف في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز

وانبغ اعمالها للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان ولخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت
فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل او اسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف
او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار
كما يجيء وكذا يقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة بسائر ما ينصب الضمائر هو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد
اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهته الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا
يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والباقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل
ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع و
المنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون
الا منصوبا نحو اياك نعبد والثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربت وان انت ضربت ونحو يا ملن قال
من اضرب وقد مر في باب المحذوف ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن
ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل
كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها
ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك ولقيت زيدا
اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا
انا واما قوله وما بنا الى اذا كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كان يوم قرى
انما نفصل اياتنا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان
يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت وبورث اتصال الضمير المتباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في
علمت زيدا اباك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول
الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى
والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من
قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جواز المنفصل فتوليه لازالة
اللبس في المفعولين الذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك
الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوليد المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني
الفاعل فيه في الاصل فيجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا
فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبرا ان واخواتها او اسم ما ولا واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة
المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا
نحو زيد قائم هو وانت وضارب اما هو واخوك وههنا انت زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز
بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك
تقول لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربا هما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل
قاعد دون غلامه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربا هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال
الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما
قائما هما وفي الدار انتما عندك على وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاغتني بالمرفوع لكونه احد جزئي
الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرقا بينه كاتنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي
الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم
يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا
المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها
كجزء من اجزائها في الظ كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه
بالفصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان يقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف

والجزء

واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب
انفصاله عن المنصوب وضعا كما يجاز بنحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل نحو ما انا ضارب
الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا وانا ضارب لك اياك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم يكن كذلك فلا يخلوا ان يكون
الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم ولينك قاعد ولعلك في الدار ولا
يقول ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل
وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل
في وجوب الاتصال به قال تراكها من ابل تراكها وتقول رويدك وحيهله وحكي يونس عليكني وانما وجب لانه دال على القسمين لما ذكرنا
ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وهما جاءا فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدك له ورويدك اياه وعليكه
اياه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب
به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر
للفعل فيجب ان يقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضف والا اضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك و
ضاربك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب
الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام
الكلمة وجوز الاخفش الضرب لك والضمير منصوب اما اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير بهما منونين كانا او لا
خلاف كما مر في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر وتقول
ضاربك وضاربك وضاربوك والضارب اياك ومعطاك ومعطي اياك والمعطاك والمعطي اياك واما الظرف و
الجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما وانما الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام
المصنف قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض
فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت البس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيد ان ذكر المفعول لبس باهم ولو ذكرت المفعول
قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاشاع الكلام بالقبل
ان تقديم المفعول على الفعل اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول
المطلق ضربا زيدا اي ضرب زيد ضربا ولا يقول ضرب زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا يقول زيدا اياه و
اما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه لبس بمسند اليه الصفة
بل هو تاكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل و
اسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربها هو وحالا نحو الصا قولك جئتك
وجاءني زيد ضاربه انما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فيقول اذا اختلفا جرى
عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعي التانيث فالبس
سواء كان المحتمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فاذا لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان
ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعيه فان اتفقا في الغيبة ايضا فالبس حاصل
فعلا كان المحتمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او زيدان العمران ضاربا
ضاربهما او يضربانهما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال
نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحو ضربانا او يضربانا او يضربانا وهند انا ضربتها او تضربها الا في غايبة المضارع مع المخاطب
وفي غايبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضرب وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما
فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير
نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون نحن ضاربوهم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما ارتفع
الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صورة صفة الثالث اعني اذا كان اللبس ويرتفع
بالضمير واذا كان لم يرتفع واذا لم يرتفع واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته
قال وان امرا امرا اليك ودونه من الارض موماة ويبداء سملق محوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلي ان المحان موفق وكذا الكلام
اذا لم يرتفع بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضمير البس او لم يلبس لان التاكيد

إذا للشرط واجتمع فعل الشرط وضمير فاعله وليس من أخوات كان واحدهما أي أحد الضميرين اسم مرفوعها خبره وهذا الجملة معطوفة على جملة شرطية فإن حرف
وكان فعل الشرط واحدهما أي أحد الضميرين اسم وأعرف خبره وقدمته فعل وفاعل ومفعول به وقع حالا عن أعرف فلك الخبر خبر ومبتدأ وفي الثاني متعلق بمراده
به الخبر وهذا جزاء لقوله إن كان أحدهما مع جزائه بقوله إذا اجتمع ونحو خبر مبتدأ محذوف مفسرا وأعطيتك جملة فعلية وقعت صفة إليها وضربتك عطف عليها
والا أي وإن لم تكن أحدهما كما ذكرنا جملة شرطية فهو منفصل جملة خبرية نحو أعطيتك إياك أو إياه مثل أعطيتك في الوجه

فيه لا يرفع اللبس إلا في أربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي أنت هند تضربها وإنما الهندان تضربانهما وهندات تضربانك
والهندان إنما تضربانكما بخلاف الصفة فإن رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي
له غيبة وخطابا وتكلما فإن قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي قولك أنا زيد ضاربه لما يعرف أن ضاربا
مسند إلى أنا إذ لو كان مسندا إلى زيد لقلت أنا زيد ضاربي فلم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا
الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فأتي بضمير لا يجوز حذفه فيحصل رفع اللبس

قوله وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا فإن كان أحدهما أعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو أعطيتكه وضربتك
والا فهو منفصل مثل أعطيته إياك أو إياه إذا ولي ضمير إن عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكور فإن كان أحدهما
مرفوعا متصلا فإن وجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكالجزء الفعل
حتى سكن له لام الكلمة فإن كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الأول وانفصاله نحو اسكن أنت وإياك إياك لأن التابع
ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كأحد أجزائه وإن لم يكن فإن كان أحدهما مرفوعا متصلا فإن وجب تقدمه
على المنصوب لما ذكرنا أن المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ذلك المرفوع
فلا بد من كونه متصلا سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتك أو لا نحو ضربتك وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم
ثم المخاطب ثم الغائب وإنما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لأن المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على
ما مر وإن ولي العامل المذكور منصوب متصل بالمرفوع قبله نحو أعطاكه زيد وأعطاه إياه المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع
نحو أعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب إما أن يكون أنقص مرتبة منه في التعريف أو أعرف أو مساويا فالأول يجب
اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه يجوز الاتصال والانفصال نحو أعطاكه زيد وأعطاك إياه زيد وأعطيتكه وأعطيتك
إياه وكذا أخلتكه وخلتك إياه وجه اتصاله أن المتصل الأول أشرف منه بسبب كونه أعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه
بما هو أشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله أن المتصل الأول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال
في باب خلت أولى منه في باب أعطيت لأن المفعول الأول من باب أعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان
الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد أو بخبر المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال فإذا وجب اتصال أولهما الأقرب
من الفعل فالأولى في الثاني الانفصال رعاية للأصل والثاني أعني الأعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن الخليل
تجويز الاتصال أيضا نحو أعطاهوك وأعطاهاني قال إنما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها
استجادة غير موضعها واستجاده المبرد من هب الخاء وإنما لم يجز في الثاني الاتصال ههنا سماعا لأن الثاني أشرف من الأول
لكونه أعرف فيتأنف من كونه متعلقا بما هو أدنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظرا إلى مجرد كون الأول متصلا
وأما الثالث أعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول إن كانا غائبين نحو أعطاهاها قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي
لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الأكثر انفصال الثاني وإن لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا
على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز أعطاهاني أن يجوزوا أعطاهاك إذا ضحكه نفسه وهذا دليل على
أنهم لا يقولون به وإنما كان الانفصال أيضا أولى لأنه يأنف الثاني من أن يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وإنما جاز
ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما إلى غير ما رجع إليه الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين إذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا و
إنما لم يجز في التابع نحو ضربتهوه كما جاء أعطاهوه لأن طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد
فلما كان جذب المفعول أشد كان اتصاله الذي من تمام التأكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل وأما إذا كانا بعد الاسم
والأول منهما مرفوع متصل ولا يكون الاسم إلا مبتدأ نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل أنه يجوز اتصال الثاني وانفصاله أيضا
نحو زيد ضاربك إياك وإن كان الأول مجرورا فإن كان الثاني منصوبا فكما إذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوبان نظرا إلى الثاني
هل هو أنقص تعريفا أو أزيد أو مساو وتقول في الأنقص ضربك إياها قال فلا يمتنع إيثار اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع و
كذا اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك إياها ومعطيك إياها فهو مثل أعطيتكه إياه إلا أن الانفصال فيما وطئ الضمير
المجرور أولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لأن الفعل أقدر في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لأن الفعل
يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك من يجوز هناك أعطاهوك وأعطاهاه كذا يشذ الاتصال في
الثاني فيهما إذا كان أزيد أو مساويا نحو ضربهوه وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمها يقرع العظم نابها
وإن كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان أعرف من المجرور أو مساويا أو أنقص إذ البارز المتصل المرفوع

والمختار مبتدأ وفي خبر كان متعلق بمبرز ومنشأ خبر والأكثر مبتدأ ولولا حرف يقع بعدها المبتدأ وأنت مبتدأ محذوف الخبر والتقدير أي أخرها أي آخر الضمير المجرور متعلق
بمقدر وهذا المجموع خبر وعسيت فعل وفاعل والتاء اسم الحرف لو مبهم وهو الضمير والمعنى الكثير الاستعمال ووقوع ضمير مرفوع المنفصل بعد لولا لا يبتدأ
ووقوع ضمير مرفوع متصل بعد عسى لا يبتدأ وجاء ناصر مع وهو ولولا حرف جر ادخل بها الضمير وأنت بمعنى لعل وعساك منصوب به وهذا عند سيبويه وعند
الأخفش الذي الأول مرفوع بالابتداء والثاني كذلك بالفاعلية وعند المبرد الذي الثاني منصوب على أنه فاعل مضمر وعند الخليل الذي الأول مجرور وعلى

لا يتصل إلا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك إياه وضربه هو ولا يكون الأول منهما منصوبا إلا عند هشام والأخفش
كما مر في باب الإضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس أحدهما مرفوعا
لا يتأتى كان مرفوعا لا يتأتى كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الأول أعرف أو لا قوله وإن كان
أحدهما مرفوعا وجب أيضا انفصال الثاني نحو أعطاك إياك وضربي إياي قوله وقدمتا أي قدمت الأعرف لا تأتا إذا كان
أحدهما أعرف ولم يقدم وليس أحدهما مرفوعا وجب أيضا انفصال الثاني نحو أعطاه إياك فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة وهي
مرفوعا وإن يكون أحدهما أعرف وإن يكون الأعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلل جميع ذلك مفهوم مما قدمناه قوله
والا فهو منفصل أي إن لم يكن أحدهما أعرف كأعطاك إياك أو كان أعرف ولكن ليس بمقدم كأعطاك إياك وأعطاه إياك فالثاني
منفصل كما رأيت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والأكثر لولا أنت أي آخرها أو أي آخرهما جاء لولاك وعساك أي آخرهما أما
كان المختار في خبر كان وأخواتها الانفصال لأن اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله إذ الفاعل في الحقيقة مضمون
الجملة لأن الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الأفعال الناقصة قال عمر بن أبي ربيعة لئن كان إياه لقد حال
بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهرا لنا فيه عريبا إذا ما رأيناك ولا نخشى رقيبا وقد جاء
على ما حكى سيبويه ليسني وكأنني فإن عددت قومي كعديد الطيش أذهب لتوهم الكرام ليسوا وقيل لبعض العرب إن فلانا
يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال أبو الأسود فإلا يكنها أو يكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها ووجه الانفصال كون الاسم
كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربه قوله والأكثر لولا أنت أي آخرها يعني أن الأولى أن يجيء بعد لولا غير الضمير الضمير
ضمير مرفوع منفصل لا تأتا مبتدأ أو فاعل فعل محذوف أو مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدأ يجب على الأوجه الثلاثة
الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر لا عند المبرد فإنه منعه وقال وهو خطأ والصحيح وروده وإن
كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم أحج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى بإجرامه من قلة النيق منهوي والضمير عند
سيبويه مجرور ولولا حرف جر وهنا خاصة قال ويجيء أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال يعني لا ينكر أن يصير لولا الداخلة
على الضمير حرف جر مع أنها مع غيره غير عاملة بل حرف يبتدأ بعدها ويشترك بالدين فإنها تجر ما بعدها بالإضافة إذا
وليها اسم ظاهر فإنها ينصبها كما يجر قوله فنظر وذلك أن الجار إذا لم يكن زائدا كما في بحسبك درهم فلا بد من متعلق ولا يتعلق
في نحو لولاك بالظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور أي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه
نظر لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجار زائدا ولما إذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون منصوبا لأن ذلك المتعلق لا يستبد
عند الأخفش والفرق أن الضمير بعدها ضمير مجرور بأب عن المرفوع كما نابت المرفوع عن المجرور في قولهم ما أنا كأنت وأن يجيء
على مذهب سيبويه بأن التغير عنده تغير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الأخفش فإنه يلزم تغيرا ثنا
عشر وغير أن يجيء على مذهب الأخفش بأن تغير الضمائر بقيام بعضها ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف
جر وارتكاب خلاف الأصل وإن كثر إذا كان مستعملا أهون من ارتكاب خلاف غير المستعمل وإن قلت وكل الأولى أن يجيء
بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا إلى عشين لا نرفعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب
المتصل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لأن معناهما الطمع والإشفاق يقول
عساك أن تفعل كذا فحمل على لعل في اسمه فنصبه به وبقي خبره مقترنا بأن كما كان مقترنا به في الأصل لأن أصل خبر عسى اقترانه
بأن نحو عسى زيد أن يخرج فيكون الخبر نحو من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه يبقى على أصله وهو اقترانه
بأن لأن حق خبر لعل أن يكون اسما صريحا أو فعلا بغير أن لأن خبر لعل في الأصل خبر المبتدأ ولا يقال أنت أن تفعل فاقترانه
المضارع بأن في عساك أن لا تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير أن واستعماله أكثر من استعمال عسى زيد
يخرج وذلك لحمل هم عسى على لعل في اسمه فاجرى خبره أيضا في طرح أن مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن أصله فلا يبقى عساك
خارج كما يقال خارج وربما يجيء خبر لعل مضارعا مع أن حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك أن تفعل في
اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما أن قلم ملزوم وقال بعضهم الخبر محذوف أي لعلك تقلك أن قلم ملزوم أي لأن تلزم وهذا
الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن أصله والضمائر جارية على القياس تبعا للتغير
عسى قال كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا
بالضمير فلا يقال عسى زيد أن يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال
رأى نفسه قد أوشك الهلاك عني أو عساني لأن هذه النون إنما تلحق الياء بعد الفعل إذا كانت منصوبة وقال

الأخفش

ونون الوقاية مبتدأ ومع ياء متعلق بملازمة او بيجيء في ولان خبرها وفي الماضي متعلق بها وفي المضارع عطف عليه وغيرها خبر كان المبتدأ اي ان كانت غير ياء
عن الجر واو من نون الاعراب متعلق بمبتدأ ومع نون متعلق بمبتدأ ولدن وان واخواتها عطف على النون ومجرد صفة له ومن متعلق بمجرد
الوقاية بتردد فرع النون الكائنة في المضارع وغيره وبخيار مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى اثبات النون وقد ليست متعلق بمردد من وعن وقد
عطف على ليست وعكسها مبتدأ ولعل خبر

الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها في محل رفع مقام المرفوع اسما عسى ان تفعل او تفعل منصوب لخبرها كما كان
في عسيت تفعل ونقل عن المبرد وجماعة في نحو عسى ابنا علك او عسا كاحدهما ان الضمير الباقي منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر
فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستعمل
اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل
اشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما يقول في قولك عساك
تنظر بالمراد عسى الواصل اياك ناظرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في
عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ذلك ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا في
كنت اياك لانه خبر المبتدأ وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك
زيدا والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابنا علك او عسا كا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي
ليس المجاني الا زيد واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك يفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره
كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل
كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عند بمنزلة قاربك الفعل
كما كان عسيت ان يخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا لان احدهما جثة والاخر حدث
الا ان تقدر في احدهما مضافا اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في الافعال المقاربة قوله ونون
الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مجرد يختار في ليس وعن
عن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب
الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كانتا في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه
ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها في نحو اعطاني وبعطيني انما طرد الباب او لكون الكسر
مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربنني ونون التأكيد نحو اضربنني
ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربني انما جاز لكون نون الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم
يحتملوا الفعل من الكسر الذي هو للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين
في نحو قل ادعوا اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية والتي فيه نون الاعراب من الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة
فنقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب المضارع الامثلة الخمسة تفعلان وتفعلون
وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نون التأكيد الخفيفة والثقيلة وقوله هل
هل تبلغني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم نون الاولى خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب
مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التأكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون
الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى هو مذهب البصريين على ما يأتي في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونون
التأكيد هذا هو مذهب من يقول الحذف في نون الوقاية كالحذف في لدن لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب اما على قول سيبويه
وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون
التأكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع حذف نون الضمير للضرورة قال امرؤ
كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد تم نون الاعراب
ثلثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجوني على الثلثة
قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت وليس الحذف
للضرورة ثبوت في السعة وعلى كل حال حق لدن ان يذكره المص اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزري فانه
قال في لدن انت مخير والقراء حملها على ما لا والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون
اللازم وان قالوا تواريها على والى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لان ما لا منهم من انكار ذلك الساكن لكونه
حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء متحركة الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما بينت في باب
الاضافة فلذلك لم يجعلوا نون الوقاية في نحو قاضي ورماي وعصاي وقاضيني قاض ومسلمي في مسلمين وعشرين ومسلمي في
عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فان فكان يجب ان لا يجاب ايضا في نحو يضربوني وضربوني وانتم يوني

[illegible] مضارع معروف [illegible] مقتضاه المبتدأ [illegible] والخبر عطف عليه قبل العوامل تقريب التوسط او بعدها اي بعد العوامل كلك وصيغة مرفوع
[illegible] منفصل نعت له مرفوع ومطابق لكلك والمبتدأ متعلق به [illegible] مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الصيغة وفصلا مفعول ثان له
[illegible] الجر لرفعه او الجر لانها يصلح ان يكون نعتا لصيغة او المرفوع والفصل مضارع معروف منصوب بلام كي وهو معها متعلق بيبقى والمستتر فيه فاعله عائد الى الصيغة
وبين ظرف مضاف [illegible] اي كون ما بعده مضاف اليه ونعتا خبر كونه خبرا عطف عليه وشرطها اي شرط اثبات هذه الصيغة مبتدأ وان يكون مضارع معروف والخبر اسم

ورمى وضربا في واضربا واضربنه وان يقولوا ايد عني وضربي ورمائي واضربائي واضربي قلت ذلك اجراء لباب الفعل
مجرى واحد وحمل الفرع على الاصل لان اصل الفعل هو التحتج اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون
الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله
قوله وان واخواتها يعني بأخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فيجيء حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها
لمشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق المشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان و
كان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجوز الا في
الشعر لانه الشعر كذا قال سيبويه وغيره قال كيف جاز ان قال ليتما اصادفه وافقد بعض ما لي قوله من وعن وقد وقط كذا
قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذا الكلام ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال
ايها السائل عنه وعني لست من تيس ولا تيس معي وقال قائل من نصر دين الخبيبين قدني ليس الامام بالشحيح المحتد وانما
الحق النون في هذه الكلمات قلنا في لدن اي المحافظ على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على
الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن لدني لو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت لي لان الاسم والحرف
المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ ودن وبينا عدلت من الاسماء المتمكنة بلزومها الذي لا يدخلها فاجريا مجرى
الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معلول لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في
المخرج وليس بين الاولى والاخيرتين الا حرف واحد اعني العين وكان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات
وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات معها اولى
كما قال عليه رجلا ليسني وجاز ليسه كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيره وجاء عصا حملا على لعل والاكثر عسى
ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لانها في معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى
الفراء مكانكني قوله وليس حاملي الا ابن جمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر
الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما افعل منك وما احسنه وما اجمله قال الشاعر لست ادري عن العرب حكوا
هذا ام قاسوه على مذهبهم فيما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل او
بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل
من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره قوله قبل
العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها اي بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه
هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه
اختلف فيه كما يجيء هل هو ضمير ولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع مطابق للمبتدأ اي في الافراد وفرعيه والتذكير
وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف
غائب كقوله وكاين بالابطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى مصابي هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في
اصطلاح البصريين قال المتأخرون انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق
جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا
لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان راجعان الى شيء واحد الا ان
تفسيرهما احسن من تفسيرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ
للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخالي من النواسخ والداخل عليه فعل القلب الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء
الا بعد مبتدأ بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالمبتدأ الخالي من النواسخ او الداخل
عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ كان او ان او ما تمر الخبر عن النعت لخفاء اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق
المبتدأ ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التأكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيدا لا يجيء
بمثل الظاهر والضمير لا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله تعالى انك لانت
الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه و
ضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه
لاجتماع ضمير بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم

يجوز

يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد لكن من حيث المعنى
كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو انت هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا الذي يليه الفصل
ان لا يكون ضميرا فان كان ضميرا من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون
معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان
كان معرفا باللام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عم الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
المال ولان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدا كان سواء اللام في الخبر
للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم
اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا
وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل في الاعراب فاتضح فيه فائدة حيث لا التباس بدونه وذلك عند تخالف المبتدا
والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وظننت زيدا هو القائم وان لم يكن هو القائم وعند كون المبتدا ضميرا نحو اني انا الغفور
كون الخبر الام لا يصلح لو صفة المبتدا كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته للام ووجه المشابهة
كون مخصصه جزءا يقتضيها افعل التفضيل معنا عن من فهي ملتبسة به ومتحدة معه كما ان من معنى اللام حرف متحدة معه
اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل مثلان يفعل كذا او لكونه من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان كما يجيء بابه فالاقول الافضل
من زيد وجوز اهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والسيرافي لعظيم في المعرفة تقديرهم
اياه لغوا يعني اذا كان ذلك مستعملا في المعرفة مع انه قياسه كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعل التفضيل نحو خير من زيد
هو افضل من عمرو واستاعرف به شاهدا قاطعا نحو رايت خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك
نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة لامتناع
دخول اللام عليهما ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع
ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى
المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها ببينة من قرآن وكلام موثق به
ونحو قوله تعالى اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها
ببينة من قرآن وكلام موثق به ونحو قوله تعالى اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر انا بل لو
ثبت كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خير منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او
غيرك وكان مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيد بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور
في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا
بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد
القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة
ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى اني انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو
اني انا زيد ولو ثبت نحو اظنك انت اخاك واظنك انت زيد لصح قول الكسائي واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع
دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرف قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كاسم يمنع دخول اللام
عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكروا ومكر الله هو خير الماكرين نص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدا ما بعده خبره
وقوله لا يجوز زيد هو قائل ليس بشيء لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو اماتوا حيي وروى عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة
هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلا اجتنى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين
الخبرين اذا كان للمبتدا خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا
قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا تتقدم على الموصوف
وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا
ليكون في صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فيتميز هذا السبب والاتيان عن النعت لان المضمر لا يوصف
ليس بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان
بالفصل بما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا واخلع

[illegible]

فيأس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديم التصرف
لكنه يبقى فيه تصرف واحد كان فيه معنى الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم
الحرفية وشبه كاف الخطاب في هذا التصرف لما يخرج عن معنى الاسمية ودخوله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة
كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا ومذكرا او مؤنث فاشبه حرفا لكنه يبقى فيه التصرف المذكور فان
قلت ذلك اسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت
بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط والاعلى معنى في نفسها والدال على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يكون
الا دالا على معنى في غيرها وقد تقدم في حد الاسم ان احد الشيئين للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل
على معنى في غيره واعلم انه انما يعتبر فصلية الضمير المذكور اذا كانت بعد اسم ظاهر كان مابعد منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق
واذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو ان كنت لانت الكريم وذلك انها اذا كانت بعد مضمر بالام
الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت
بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها
لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدا مع نصب ما بعدها وقوله تعالى انك لانت
الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتدا ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام مع الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لمجرد
الاستفهام والشرط بل لمعنى الاسمية ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد
الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اي كون ما بعده خبرا لا صفة وكون الخطاب باسم الاشارة واحدا
او غيره مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يوضعا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتهما قوله ولا موضع له عند الخليل وذهب
البصريون الى انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انا ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بجيد كما
كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكار الخلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طرآن معنى الحرفية عليه
والكوفيون يجعلونه محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتمدون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في
نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد
عليهم ان المضمر لا يؤكد به المضمر والباقي خاص بزيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان
الفاء الداخلة في خبر الذي يشبه الشرط تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يرد ان يقال ان بعد النفسير كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب
حكم ما بعده لانه تقوم مقامه كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قولي الكوفيين
لانا نرى ان ما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتبعه فصلية اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا
يحتمل التاكيد اذ لا يؤكد الظاهر بالمضمر واما الثاني فانه لا يحتمل ايضا كونه تاكيدا لانه كان قبله ضمير هو والمضمر مبتدا ان
كان ما بعده مرفوعا نحو زيد هو المنطلق او دخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده
خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت واما الجائز عليه فانشد تسمعه ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا
اقل بالرفع وقوله جبلان هما ربوتا الفطرة حتى يكون ابواهما اللذان بهما وانتصار خبر ثلثة او جاحدها ان
يكون ضمير الجاحد والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواهما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابوا
كان وقد روي هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله وتقدم قبل الجملة
الاسمية ضمير شأن يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو
زيد قائم وكان زيد قائما وظننته قائما وحسبته قائما منصوبا باضمار فعل لا مع ان اذا خففت فهو لازم قوله ضمير شأن انما لزم كونه
غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالحضور المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا
الضمير الشأن والقصة فيقال الامر والغيبة كالمعنى اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة
الى المسؤول عنه بشأنه وقصته وتقول مثلا هو الامر مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسئل ما الشأن والقصة
فقلت هو الامر مقبل ان الشأن من اجله كان المعود اليه الذي يضمنه السؤال غير ظاهر قبل الكلام في التفسير بخبر هذا الضمير
الذي يتبعه فصلا لا تتعين السؤال نحو ربي الله فبان لك بهذا ان الجائز بعد الضمير لا يؤتى به الجزء التفسير بل هو كناية
اختصارا لئلا ان لكن يحتاج تفسيره الى بيانه والتعقيد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشأن فعلى هذا الابهام

يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقع مثله هو الذي باب يطرد وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه تفخيما بالمفرد
يقول هو الله حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما ثاني الخرق كانه قيل اي شيء وقع من المصائب فقال هو
البين وقوله حتى ما ثاني مبني على ما يفهم من استعظام من ابهام الضمير له او تفاوت امر البين في الصعوبة حتى لا يثاني جماعات الابل
ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفردا مقول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على
ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيد والزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم
اخواك وما هو بذاهب الزيدان والزيدون يعني جميع ذلك ولا يجوز ان الا نحو ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان
على ان يكون قائما خبرا مقدما واسم ليس اخواك او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المعقدة الخبر خبرها وذكر ابو
البقاء لتجويز اجازة الفراء من ضمير اهو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة
لانها مبتدأ مستغنية عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون
مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفي او استفهام على المبتدأ بعدها خبرا في نحو ما زيد بضارب اخوه مذهب وبعض البصريين يمنع من
نحو ليس بذاهب اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان تفسره جملة ولا يكون الباقي خبرا وليس الا اذا كان مضمرا
لقصد المطابقة لان مفسره ذلك المؤنث واجاز الفراء ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان
جملة لانها مبتدأ مستغنية عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة اذا اعتمدت
على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتدأ عند البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهب اخواك وما هو بذاهب زيد على ان
ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان
يكون هو ضمير الغمر الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر كما دل من هو او يكون هو راجعا الى احد وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بقائم
فضلا والبصريون يوجبون التصريح بجزء الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين
فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير عند الكوفيين ضمير المجهول
لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود الضمير من الجملة التي هي خبر مرتبة باب المبتدأ ولا يؤكد ولا يبدل
منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يؤدي الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا ليعود الى المؤنث اي القصة اذا كان
الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لترجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانو كل
بالاذى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يجوز انها ما بيت عزة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يجوز
انه اكان القران جزء لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث
هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياسا لان ذلك باعتبار القصة لكنه لا يهم واذا لم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد
ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ويقول ما هو قام زيد وقد يقول
ما هو قام زيد وقد يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدأ او اسما ويكون متصلا منصوبا بارى في باب ان وظن ومتصلا مرفوعا
مستترا في باب كان وكاد قوله وهذا منصوبا ضعيفة لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس
فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا خبره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذف منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب
صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا او قوله ان من لام في بني نبت
حسب المسوا عصى الخطوب فذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلام الجملة كما مر في باب المبتدأ قوله الا مع اذا
خففت المفتوحة جاز اعمالها الا مع الظاهر اهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر
اكثر وقال الصيمري يجب الحمل على اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالمتني ومع الالغاء ظاهرا فالاكثر على انها
تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فانها ان الغيت ظاهرا الغيت مطلقا وتعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة
ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها رابط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لها لا يكون لها اسما
ارتباط ولا اسما بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي اسمها ارتباط طلبوا الارتباط بينهما معنوي ثم ان ذلك انما جوز وصول
وهي مع جملتها في تقدير مفرد من المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وصلتها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة
فانها مع جملتها ليست تقديرا بالمفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز
سيبويه ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كالمصدرية وهي مع جملتها
في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينها لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان عمل الضمير اختصاصا

ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت وهو قلنا وانت وهو قلنا قوله اسماء الاشارة لمشار اليه وهي خمسة
ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وتيه وذه وذي ولمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحق بها حرف التنبيه و
يتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك لذاكر وذانك لذانكن وكذلك لبواق وتي ذا للقريب ذلك
للبعيد وذاك للتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان
اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها مضى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل
عليها وذلك لان عامتها جارية في الاغلب فيكل مضى يدخل الكلام او الكلم بعد ثبوتها صوغها فان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في
هل ضرب وهل زيد ضارب والنفي ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع
لها نحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة
وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب والكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب ومن الضرب وكذا المضاف
في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا غير المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوهما على ما ذكرنا في حد الاسم حذف
حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناهما في اخر زيد في اهل زيد ضارب النفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء
التنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف ويوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كا
الاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية وحذف نحو غرفة وغرف كسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما في
التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلام بعد ثبوتها يخرج معاني المصادر
المشتق من الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلام بعد صوغها ثم يقول لما كانت الاشارة معنى يدخل الكلام كالرجل
والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صار اسماء الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل
انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولا عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى
القرينة الرافعة لابهامها وهما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات
وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان الضمير يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير
معين وان كانت معرفة المظهرات كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او معين
فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها
المشار اليها اشارة ذهنية ولا يخفى ان الحد لا يقال ان يقول المشار اليه اشارة حسية لان مصداق الاشارة حقيقة في الحسية دون
الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد
نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وكان ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه
ان ليس حد الاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه بما يلزم منه الدور كما لزم في مثل قولهم النار ما اوجب لحمله كونه عالما
لان المحدود هو ما يقال في اصطلاح المنطق اسمه الاشارة وقوله المشار اليه اراد به الاشارة اللغوية غير محتاج الى
الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة الحدود واما اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة الحدوث
الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد على الاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ
معناه اسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود
ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء الحد وما يتفرع عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضعف الياء لان مسميه حكى فيه الا ما لذ وليس في كلام العرب تركيب
نحو حيحي ولا ما يشبه ياء واصله ذيي لانه لا تنوين لياء محركة العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا او لكاف زيد ودم ثم قلبت
العين الفا للعلة لان الحذف اعتباطا كالعدة ولو لم يكن كذلك لقلبت العين لانه لا ضرورة فان قيل فلم ساكن العين وهي
المحذوفة فلسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف لكونها اللام في موضع التغيير ومن ثم قيل المحذوف العين
اعتباطا كسر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لانه باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول
حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام
قليل كما مر فلا جرم كان القول الاول اولى وان كان ترجيح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال
الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثي لا من
الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثي كالاسماء

المتمكنة

المتمكنة ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين
المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقع هو شاذ كما وذلك انا سميت به قلت فاذا
الفنا اخره ثم يقلبها همزة كما يقول لا اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع انما سمي بها ولو
كان اصله ثلثة لقلت ذاي وذاتا اصله وثنا ذان بحذف الالف للتساكن كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة
البناء فيه كالمفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد ولا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب
والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف
الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجعلوه استيناف المثنى على الجمع واحدا ذا كانت التثنية لا يختلف
فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه
بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاسماء الثلث و
عليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذي بقلب ذال ذا تاء حتى صار تاء او قلب الفه ياء حتى صار ذي
وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كالتي
من هو وقد يجمع بين التاء والياء ولا يقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالها
بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامة التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تا وهما ليست
علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هيت هيهات لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة
التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وتي بقلب ياء ذه هاء وقد
يكسر الهاء ان باختلاس من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة
وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء في بابه واشباع نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر
في الوقف ذه وته بسكون الهاء ومنهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل الا وقد يجيء في المؤنث ذاة وتاة
تين على الخلاف المذكور في ذان وذين وجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك
الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في ضه وان كان ولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حق يصير المشار اليهم
كالمنكرين فيكون اولاء كاولالك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الف مجهول الاصل تجعل على الياء لاستثقال الاكتفاء بثقلين
للكلمة وهما الضمة في اولها والواو في اخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الفا نحو الفوه والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا
يثنى بعض العرب مضموما الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه من واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هاؤلاء وقد يضم الهمزة
الاخيرة نحو اولاؤ وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن قولوا وما قولهم هؤلاء على وزن قورلا قال بجلد لا يقل هؤلاء هذا
بكل ما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا وقد يلحق بها حرف التنبيه بينها وهي كما
يجيء في الحرف فيلحق الجمل في نحوها ان تاء عذرة على خلاف فيها هل هي فصول من اسم الاشارة او لا كما يجيء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة
لكثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء في اوايلها
بحرف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير به من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن
مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر
استعمالا من هذا لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يهمه ابصاره اولى من تنبيه لابصار المتوسط الذي ربما يحول
بينه وبينه حايل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا الى ما ليس في مراى فلذلك قالوا لا يجتمع
هاء مع اللام فوقه ويتصل بها حرف الخطاب قد استدللنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من
حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها
فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند الفصل فنقول ان وضع
اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حتى ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب لكن يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجتمعا
في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون
الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فعلى هذا مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك فلا يقول يا هذا لك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا في الكاف يوجب كون ما وليته غايبا في

التعبير عنه نحو غلامك كذا وان لم يمتنع حضوره اذن ما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا
هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام فقلت ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصح ان يشار به
الى كل غائب حسيا كان او معنى يحكى عنه او لا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العبر جاءني رجل فقلت لمن ذلك الرجل وفي المعنى قضاء
ضربا بليغا فعلى ذلك الضرب وانما تورد تجيء باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة
ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهاتين هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه
وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وكذا يجوز ذلك ذكر في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره ذكر اسم الاشارة
بلفظ الغيبة والبعد كما يقول بالله الطالب الغالب ذلك قسم عظيم لافعلن قارئ كذلك يضرب بالله للناس امثالهم اشيرا
بذلك الضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم
وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدركه الحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى
المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مجازا المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشار
المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول البعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلكا
يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى ذلك الذي لستنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ذلك الكتاب من باب عظمة
المشار اليه او المشير وقوله فقلت له والرمح باطرة منه تامل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب
تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذا ما لدي عتيد فانه قد قامت في نحو ذلك فيقول اسم الاشارة ما كان موضوعا للمشار اليه اشارة
حسية فاستعمل فيما لا يدرك الا اشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا
لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج مذكور قبل او محسوس
قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير يرجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلا وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس و
حسبك وكذا وبيد والنجاء وعجل وارابت بمعنى اخبرني كما يجيء قوله وبعد ذلك القرب الى اخره لما راى المص كثرة استعمال ذي
القرب من اسماء الاشارة في موضع ذي البعد منها وبالعكس ضرب من التاويل ذكر ان احاجة الشك في اختصاص بعضها بالقريب
وبعضها بالبعيد فلم ياخذ بمذهب ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال وبعد ذلك القرب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول انا
لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فمذهب
بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب
والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا اذا ثم ذلك وبعضهم يقول
الف وللمؤنث ذي وتا وذي وذه وته بسكون الهاء بين وبكسرها فيهم اجماع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة
الاستعمال وتلك وهي دونها واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي في الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ثم تلك وهي
اكثر وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثالثها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واسنادها
فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي
فيها على ذي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما تالك بحذف
الف تا فلغة قليلة والمشهور ان ذين وتا ذين وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتلك
كانه ادخل اللام مكسورة بعد النون لتثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولئك فاجتمع المثلان فقلبت
اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغيره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى
انما قلبت هنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فتصير ذانك فيقلب اللام
نونا ويدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون
في اللام كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم
قالوا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددتين والنون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا
عن اللام لم يقل هذان بالتشديد مع هاء لا يتوهم ذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في
القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين
[illegible]

والموصول [illegible] وما موصولة او موصوفة ولا يتم مضارع معرف والمستتر فيهما عائد اذ اجزاء عن الاسم والاسم مشتمل بصلته مقول
مفرغ وتقديره لا يتم جزاء الشيء الا بصلته وعائده الى الموصول [illegible] او الموصول والموصوف [illegible]

[illegible] او لا تتم او لا لك واولئك وذلك وذهب الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد فتحوا البعيد والمتوسط
بالكاف دون ما وقد يشتمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعم ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله فذلك اذن الا نعولوا كما قد يشار بالواحد
الى الاثنين كقوله تع عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعم كل ذلك كان سيئه وتاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغني عن ايهم
ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفتح [illegible] تاء التنبيه عوض اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم بانها لا يراد لكثرة استعمالها معه
ذلك بانا واخواتها كثير نحوها انا فاذهبها انتم اولاء وهاهوذا كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعلمتها لعمر
الله ذا قسما وقولهم لاهما الله ذا ما فعلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله هما ان ناعة ان لم تكن نعجة فمن اقتنى المال
نصفين بيننا فقلت لهم هذا لهما وذا لهما اي هذا لهما وهذا لهما فصل بين ها وذا بحرف العطف نحو تلك وذانك وتانك
مشتركة بين ذا وذانك مثل ذلك تعرض لها ما هو مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واخر لا تدخل الجر عن الكاف و
اللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في تلك انقلاب
نونا في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء المد ومع انه اشهر من ذي المقصور وقوله ثم وهنا وهنا المكان خاصة يعني ان هنا
الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكور قبل ساحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما بمعنى
او مجرور بمن وهي فقط فهنا للقريب هناك للمتوسط وهناك للبعيد وثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر
وهنا بكسر الهاء فكهناك للبعيد وقد يجيء هنا المشددة الكاف ولا تجيء ثم وقولهم تلك خطاء وقد يراد بهنا الزمان وهنا
وهنا الزمان قال ثم هناك لو لا بنو الله اي حين حتى قال حتى نهار ولات هنا حين اي لات حين حتى فهي ظرف زمان لا مضاف
الى الجملة كما يجيء في باب الظروف المبنية انشاء الله قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب جزءا على انه خبر تم وذلك
ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها فمعنى تم جزءا يصير جزءا تاما وكذا يقول كان تسعة فكانت عشرة اي صيرت
عشرة كاملة قال المص ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام بر العلم يعني من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك
ان المجهول في العلم قولك العالم ما هيته العلم لا كل فرد علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم
من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا ما هنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يحتاج الى صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شيء
هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما يشكل من ذلك الشيء الا هو فقال المص انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل
لان المراد بالموصول الموصوف في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة لم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فلم يعد هذا وقع
فيما قرر من ان معنى كلامه ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول المحتاج الى الصلة
شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلة جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير
قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال وهذا حق قوله تم جزءا اي يصير جزءا من الجملة ويعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل
ومع الموضوع لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزءا من الجملة لم يمكن الا
بصلة وعائد قوله وعائد يعني ضميرا يعود اليه فان وهو احتراز عما يحيل صلته الى الجمل بحيث واذا فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس
موضوعا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما اقل مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا
ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو ما ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبريا اي ارتك بان قلت لك قم
يجيء ايضا في هذا في نواصب المضارع وانما نبهت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام على ما قيل ثم حملت الباقي
عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى الصلة وعائد كاحتياج الحرف الى خبره في الجزئية فقوله وصلة جملة خبرية والعائد
ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم
معلوم الحصول له اما مستمر نحو ياسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او في الحال نحو الذي ضرب امس
او الذي هو ضارب او يكون متصفا به محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في الحال نحو الله الذي يبقى ملكه
باق وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه سببا حكما على شيء وانما ان في بعض
الازمنة نحو الذي يحول هو الذي احول غلامه او الذي هو ضربك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصول
معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به
اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فلا تعريف النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته
لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا
نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه ومعرفته واشارته الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت

من ضربته

[illegible] الالف واسم فاعل جزءها او مفعول عطف على فاعل وهي مبتدأ معايدها الى الموصولات والذي جزءها

ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا
مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بضربة المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص
فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص
المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها
فيه شيء آخر مع انه لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا يسلم عليك اليوم وهذا قبل كل احد
وكان اقول لك اني اعبد الذي خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات تعرف الموصولات وتخصصها قلنا لا نسلم
تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجلا طويلا كان في كل
منهما العموم فاذا قلت رجل طويل يخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم
انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول فلا
يجوز لان جملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها بد اذن تعلق
بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فيجيء وثانيها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم
ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول اتاني الذي دخل البلد الا
لمن يعتقد ان يعلم ان شخصا دخلها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فنقول لان
المخبر عنه يجب تعريفه وليس شيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد
المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدأ وثالثها
ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من ضروب الجمل او بالشبه بها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله
ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعا اصليا لم يستعمل بمنع ما تضمن الحكم اما ان يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة او
يغني عن الجملة او ظرف او جار ومجرور معه فعل وفاعل نحو الذي في الدار ومتعلق العايد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية
لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما لوقوع المخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية الطلبية كما ذكرنا في باب
الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر واني لراج نظرة قبل الذي لعلي وان شطت نواها ازورها فمثل قوله
جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اي الذي لعلي ازورها وقد يقع التمنية صلة قال تعم وان منكم لليطنن ومنعه بعضهم
ولا ارى منعها نفاذا وقد اجاز ابن جني وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاء في الذي ما احسنه ومنعه ابن
بابشاذ وسائر المتاخرين وهو الوجه لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان
تضمن الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نايب الموصول
في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نيابته وذلك النايب هو الضمير العايد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة
لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجملة مستقلة بانفسها الا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العايد على قلة نحو ما جاء في زيد
الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدل لذلك
فكانه قال الا صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال
المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها منقولة
من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة تبقى باسم مفرد فتشاكل ما هو كالكلمة الواحدة فيكون احد
جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي اللذ والذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام
تارة بحذف بعض الصلة اما الضمير للمثنى والجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجيء والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام
الذي لان لام الذي زايدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة
نحو المرور به زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه
زيد وفيها ان تكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اي الموصول
وذي الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شيء من هذه الاشياء وهذا مذهب الاخفش والكوفيين ومذهب
غيرهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله
تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه اي الموصوف
المقدر وبعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو قوله تعم ومنهم دون ذلك وقوله

كانك

والتي واللتان المنصفتان بالالف في حال الرفع والياء في حال الجر والنصب والاولى واللذين واللاءي واللائي واللواتي ومن وما وأي وذو وذات وذو وذات
برفع التاء على انها صفة ذو والطائية وذو بعد بالنصب على خبر كان المقدرة اذا كان بعد ما التي للاستفهام والالف واللام كلها
على الذي

كاتاب من جمال بني اقيس يتعقع خلف رجليه بشن به ضرورة البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النجاة يا
ضاربا غلامه وبا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى المقدر فقال لم غير مستند الى شاهد من كلام من يستدل بقوله
لا يقال في الشعر جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين اللامين عنده كما لا يقال جاءني حسن
وجهه في الاختيار الى قدح في الشعر نحو قوله يسودنواصيها وجراكفها فصفر ترابها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم
فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى
بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام
الحرفية لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فيقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب
والمضروب الضرب فكره دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى
فلمجيء اللام مع دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل الفاعل في صورة
اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان في انه مضى به ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب
اي ضرب او يضرب ولكونها الصلة فعلا في صورة الاسم تمت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل معنى
كالمجرد عن اللام وكان حق الباب ان يكون على الموصول كما ذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى
صلتها عارية كما في الا اذا استثنت بمعنى غير على ما ذكرنا في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب
فان قيل فما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في
الصلة بمشابهة الفعل لوجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضا لحق الالف واللام قلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول
مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف لا نحتاج الى ان تقولوا انما عملا لاعتماد لكونهما فعلين في
الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان غلبهما الفعل اقوى
طلب الموصول عملا بمعنى الماضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل
بالمصدر لانه لا يفيد الا مع ضميرين كما مر في باب الا انه وهو معها بتقدير المفرد الا ان لا تكون الا جملة قبل ويوصل
في ضرورة الشعر بابداء تيه وقد وصلت ايضا في الشعر بالمضارع في قوله الشيخ ايتقصع وصوت الجار ايجدع وقد
دخلت على الاسماء غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا قيل فقال له انوها هوذا فقال السامع نعم انها هوذا وقد ذهب اهل
الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا فاولوا في قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه
بالاصائل اذا غلب لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصودة
قصده والمضارع صفة له كما في قوله م ولقد امر على اللئيم يسبني . وانما جاز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم
يجز بالرجل القائم ابواه لا الذي قعد لاستتار الضمير المثنى في القاعدين وظهوره في الذي قعد وخفاء الموصول في القاعد
وظهوره في الذي قعد فكانت قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه
هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاءني ايهم ضربت وضربت بايهم
ضربته ورأيت ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما اصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب
الموصول اعتقادا وانها صفة الموصول لتبيينه له كما في الجمل الواقعة صفة النكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا
منهم والجمل لا تقع صفة للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لان الجمل انما يقدر لها اعراب اذا صحت
وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل اعراب اذا صحت وقوع الاسم المفرد مقامها
وذلك في اربعة مواضع فقط لان وذلك لان الاعراب للاسم في اصله او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد
الصلة جملة لا عن قوله وهي الذي والتي اللذان واللتان بالالف والياء والاولى واللذين واللائي واللواتي
وما ومن واي وايه وذو والطائية وذو بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصريين
على وزن عم وشج اراد الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو والطائية
نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو والذي توصل به الى الوصف باسماء الاجناس نحو جاءني رجل ذو مال وانما دخلوا على الذي
اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف
بعضها بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما اراد بها اللام الزائدة لانها لو لم تكن زائدة وادخلت اخرى لافادتهما كونها
للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام الساكنة عليها زادوا قبلها

لا

ولما وصف بذو والطائية وان لم
يكن على وزن الصفات نظرا الى لفظها
اذ هو على لفظ ذو والذي يتوصل به
الى الوصف باسماء الاجناس

فالجواب ان حملها على ان اللام
مع اللام زائدة لها بعضا

عليه اللام
حتى لا يكون
بالنكرة وا

اذا لم يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجملة اعراب

لا ما تحرك لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت ياء كما حركت ذال
ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي تقلب الذال تاء كما قلنا في ذا
وتا وقد يشدد ياؤها نحو الذي والتي فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر انه هو الاصل في التقاء الساكنين قال وكيس المال فاعلمه بال وان اغنا
الا الذي ينال به العلا ويصطفيه لاقرب اقربيه وللصفي وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد قال الاندلسي لعل
الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول من الزمخشري ثم رأى في الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف الياء ان في الذي والتي مكسورا
ماقبلها او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذ لو شاء لكنت عنزا او جبلا اصم شنجرا وقال اخر في التسكين كاللذ ترجى وبه
فاصطبر وقال فظل الذ تلوك ثم ان نفسي اراها لا تعود بالتميم وقال الاندلسي الوجوه الثلثة فيها اي تشديد الياء
وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرها يجوز ان يكون لضرورة الشعر لانها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها
بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلبها في حال السعة لا في الشعر فيما اذن وطاعة وتثنية الذي
والتي اللذان واللتان بحذف الياءين وجاء تشديد النونين بدلا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف
الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر
واما شبه الضمير نحوهما وكما وقلنا فلما غير عن وضع واحده ولم يزد فيه النون بعد الالف لانصار صيغة مستانفة وخرج عن شبه
المثنيات وقد يحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابن كليب ان على اللذا قتلا الملوك
فككا الاغلال عنا هما اللتا لو ولدت تميم لقيل تميم وجمع الذي في ذوي العلم اللذين في الاحوال الثلثة على
الاشهر الاكثر واللذون في الرفع هذا لغة قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا يقوي قول الجزولي
ان الذي مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذف احد الياءين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا
واللذين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شيء منه وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا قال قومي اللذو
وبعكاظ اخبروا من رؤس قومك ضربا بالمشاقيل ومن اللذين ايضا قال وان اللذي جاءت بفلج دعاؤهم هم القوم كل القوم
يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي ان الجمع الذي او ان الجيش الذي
كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا فحمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى اي الجمع ولو كان الاية
مخففا من اللذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا
وهذا كثيرا عن ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدرا مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من اللذين نحو جاءني الرجال الذي
قالوا كذا فهو قليل كلغة اللذا في المثنى وقد بقي لذي ولذان ولتي ولتان بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن
العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيبقى اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر كقراءة الاعمش
واللائي يؤتون من نسائهم ويبقى اللائ بحذف الياء وقد جاء اللائون رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللائي على وزن فاعل
من التي وهو اسم جمع وقد يحذف الياءات كالجاعل والباقي اللائ بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللواتي
واللواتي كانها جمع الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللا واللوات واللوا وقد تسهل الهمزة من اللائي بين
الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائيس وقد بقي اللائي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة
ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد بقي اللوا بحذف الياء والتاء معا وقد بقي اللات كاللائات مكسورة التاء او مفتوحة اعراب
المسلمات والاولى جمع التي ايضا لا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الاولى واللائي الا ان الاولى في جمع المذكر اشهر
اللائي بعكسه وبعض الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة ليكون معرفة والاضافة
اما ظاهرة نحو اضربهم في الدار او مقدرة نحو لقيته ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا وقد
نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت بعض كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ
بعض هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن ابي اسحاق بان قال اي موضوعة على الابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه
ولا مبدأه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معاني الموضوعة على
الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان لا تعلق لاحدهما بالاخر عند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون
في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت

ايهن

والعائد يجب حذفه والمفعول نعت له ويجوز حذفه اي حذف العائد جر

ايهن اقيت في ايتهن لاقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها و
يجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايتاهم اخوان وايوهم اخوتك وهما اشد من التانيث ويجوزهما نصر فيهما في باب الاعراب قوله
ذو والطائية الاكثر لا يصرف نحو جاءني ذو فضل وذو فضلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلنا وذو فعلن قال وبنو ذو حضرت
ذو طوى اي التي حفرتها ولا يعرب ايضا قال قوله هذا المرء ذو جاءنا سائلا هلم فان المشترى الفرائض ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائية
اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصريفها مع تبايناتها والثانية حكاها الجرجاني ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذوات مضمومة
لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها
ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب كل هذه اللغات طائية
قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدل لا بقوله
تعلم ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يعني اي الذي تحملينه وقوله تعلم
وما تلك بيمينك اي التي بيمينك ولم يجوز ما البصريون ذلك الا اذا اشترط كون ذا بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله
تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا اي من ذا الذي وماذا الذي صنع اي ماذا الذي ذا في الموضعين زائدة اذ بعده موصول ويجوز
ايضا في نحو من ذا لقيت وماذا لقيت ان يكون زائدا او موصولا كما يجيء واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء
الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا
وجعلاها اسما فانها يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعلم بما رجيت اي بالرجاء الذي رجيته وليس بوجيه
اذ لم يعهد هذا الضمير راجعا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعائد المفعول يجوز حذف
عائد الالف واللام لا يجوز حذف فرد وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا
يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل
ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما
ضربت الا اياه في غيره فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيد اي ضارب اياه
ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجيء اي الذي انا ضارب به والشرط الثاني ان يكون ان يتصل بالفعل نحو الذي
ضرب زيد لان الضمير اذ فصل بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف
بشرطين بجر ايضا وصفة ناصبة له تقدم نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضارب به كما تقدم او بجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه
لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله
تعالى فتجد لما امرنا اي بامرنا به اي اكرام وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي باظهاره وقال شعر فقلت لاو الذي حج حاتم
اخو غامد اني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى ومتعلقه
نحو مررت بالذي مررت اي مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان الذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الموصوف
مررت بمن بدا الذي مررت اي مررت به ويجيء حذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل مررت معه وله
ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا
فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والجواز له هنا استطالة الصلة ومع هذا
الجواز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بهما واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ او غيره اما خبرا وكون الضمير خبر المبتدأ اقل
قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحذف ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما
فاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها فلم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء و
ايضا هو في الاصل خبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة
ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف اثر حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع الفائدة فيهما لكونهما
صلة واذا حصل المبتدأ المشروط فانه يضمر قوله تعالى وان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا
وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن
ما ليس لاخواتها فلذا تضاف وتعرب وتصرف في صلتها ايضا يحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة
الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون حذف بالشذوذ
مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما في الشواذ على الذي احسن بروبه ما انا بالذي قائل لك شيئا واعلم انه اذا

قوله

كان

الكسائي

وحكم خبر المبتدأ ايضا ذكره

وإذا أشرت إلى أخبرت فعل وفاعل وهو فعل الشرط بالذي أي باستعانة الذي متعلق به مصدرها فعل وفاعل ومفعول به والضمير في صدرتها عائد إلى الذي وإلى الجملة
هذا الذي وهذه الجملة جزاء الشرط وجملة فعل وفاعل وموضع الخبر عنه مفعول ثاني وضمير المفعول به ولها أي بكلمة الذي وبنت لضمير هذه الجملة عطف على الخبر أيضا فعل
فعل وفاعل ومفعول به وخبر حال من مفعول أخبرت وعنه متعلق بخبر والضمير في أخبرته عائد إلى الخبر عنه وفي عنه عائد إلى الموصول وهذه الجملة معطوفة عليه أيضا فإذا أخبرت عن
زيد مضى جميعه قبل هذا ومن جاءه وضمير به إلى جملة فعلية مجردة فيها حالا أي من هذا التركيب وقلت فعل وفاعل والذي موصول وضمير جملة صلة له والموصول

مع صلته مبتدأ وزيد
خبره والجملة في محل النصب
لأنها مقول لذلك وهو
الشرط وكل الألف واللام
مبتدأ وخبر أو خبره
مبتدأ واللام عطف عليه
وتقوت الخبر الجملة
بالواو الفصلية لعطف
الجائز مع مجرورها متعلق
بمقدر وخاصة منصوب
مفعولا ثانيا وقال الذي
الألف في اللام كالذي
في الإخبار في الجملة الفعلية
وخبر خاصة وأيضا متعلق
معروف منصوب بلام كي
وعلى تصدرها متعلق
بخاصة وبناء فعلا
واسم متعلق به وهو مضاف
إليه الفاعل مضاف إليه
مختار والفاعل مضاف إليه
والمفعول عطف عليه
تقدم الإخبار من جهات
جعل الضمير موضع الخبر
عنه وتأخير خبر الجملة
مشروط بتقدم الإخبار
جعل الضمير من جهات
وتأخير خبر الجملة
إلى المتقدم ومن الجهات
مع جوازه تقليل الفوائد
امتنع وامتنع ما ضمير
والمستتر فيه عائد عائد
إلى الإخبار وفي ضمير
الشأن متعلق به والمفعول
والاسم والمصدر عطف
على خبر الشأن والعامل
فيه المصدر والحال
الضمير عطف على خبر
المستحق نعت لضمير
أي خبر الكلام الذي متعلق
به والضمير عطف على خبر
الشأن والمشتمل نعت
للاسم وعليه متعلق به
والضمير عطف على الذي

كان الموصول أو موصوفه خبرا عن متكلم جاز أن يكون العائد إليه غائبا فهو الأكثر لأن المظهرات كلها غيب نحو أنا الذي قال كذا و
جاز أن يكون متكلما حملا على المعنى قال علي رضي الله عنه أنا الذي سمتني أمي حيدرة قال المازني لو لم أسمعه لأجزته وكذا إذا كان الموصول أو
موصوفه خبرا عن مخاطب نحو أنت الرجل الذي قال كذا وهو الأكثر أو قلت كذا حملا على المعنى هذا كله إذا لم يكن للتشبيه إما معه فليس إلا
الغيبة كقولك أنا حاتم الذي في هذه الحالة تريد مثل حاتم وإن كان ضمير جاز لك في غير التشبيه حمل أحدهما على اللفظ وحمل الآخر
على المعنى نحو أنا الذي قلت كذا وضربت زيدا وأنت الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وإن كان الموصول أو موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم
والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت أنا والذي ضربت أنت إذ لا فائدة إذن في الإخبار لأنك إذا قلت الذي
ضربت فقد علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم فيقع الإخبار بأنا أو أنت كذا قولك الذي قلت أنت فظهر بهذا أن قول القائل أنت
أنا ليس وجهه إلا وجهان بقي القائل أن قوله وإذا أخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع الخبر عنه ضمير الجملة ولم تر خبرا فإذا أخبرت
عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
فإن تعذر إسنادهما تعذر الإخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشأن والموصوف المصدر العامل والحال والضمير المستحق لخبرها
والاسم المشتمل عليه هذا باب تسمية النحاة باب الإخبار بالذي أو بالألف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم
فيما تعلمه في بعض أبواب النحو من المسائل وتذكيره إياها كما يتذكر مثلا بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما وبمعرفة أن
المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لأنهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يخبر عنه أنه يجب تصدره لغرض
الإبهام قبل التفسير فقول معنى قولهم أخبر عن الذي في ضمن الجملة الفعلية بالموصول أي صنع من هذه الجملة جملة أخرى اسمية
وأخبر في الثانية عن ذات متصفة بما اتصف به الأولى أو أخبر عن تلك الذات بالموصول ولا تغير الأولى عن وضعها
الأول وما يفيد هذا الإخبار المذكور فلا بد إذن أن يجعل في الثانية ب مبتدأ مقدما إلا أن المسئول منك أن تخبر عن تلك
الذات أعني ب والخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر فلا بد أن يجعل مكان ب ضمير راجعا إلى ب لأن المسئول
أن تصف ب بالوصف الذي كان له بل تغير شيء من الجملة الأولى ولم يمكن أن يكون ب مكان المتصدر ب مبتدأ فلا بد أن يكون
نائبه وهو الضمير العائد إليه وكان أولا بد أن يخرج إلى الجملة الثانية لأن خبر المسئول أن يخبر عن ب بأول تبدأ الخبر عن الموصول
بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ب الموصول بل أخبرت عن ب والمبتدأ في المعنى هو الخبر به يطلق على ما
عليه فإذا أخبرت عن ب فقد أخبرت عما يطلق عليه أنك أخبرت عن أو إنما ذكرت المخبر عنه باسم أدون ب لأن أهو المذكور
في الجملة الأولى التي هي المصنوعة المفروغ منها المعلوم أن أدون ب فأهو المشهور وقيل صوغ الثانية وأما قولك في المثال
ب الموصول فليس معناه أجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم إذا المعنى أخبر الإخبار المذكور
بأن يجعل ب الموصول مبتدأ ومثال ذلك أن يقول العالم للمتعلم ليدرب أخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى
اجعل الذي مبتدأ خبره زيد واجعل تلك الجملة الأولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شيء منها إلا أن يجعل مكان زيد
ضميرا عائدا إلى الذي ويكون زيد خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت ضربت
زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف أن لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبك لكنه لا يعرف أنه زيد
وأما قولك الذي ضربته زيد فلا يخاطب به إلا من يعرف أن لك مضروبا لأن مضروبا لأن مضمون الصلة
يجب أن يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف أن زيدا إذ لو عرف ذلك لوقع الإخبار عنه بأنه زيد صانعا فالجملة الثانية
نص في المحتمل الأول قوله صدرتها أي جعلت الذي في الصدر مبتدأ قوله خبرته خبرا نصب على الحال أو ضمن أخبرته معنى جعلته
مخبرا عنه فلا فرق له وكذا الألف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم
الفاعل والمفعول منها فذكر أن صلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول وذلك لا يمكن إن يسبك من الجملة الفعلية
اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنيا للفاعل أي معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب أي ضرب أو
يضرب أو اسم مفعول مع مرفوعه إذا كان الفعل مبنيا للمفعول أي معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب
أي ضرب أو يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها أحدهما مع المرفوع يليهما مع
مرفوعهما اسمية فإن في نحو أضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في أولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجيء
ويجب أن يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الألف واللام متصرفا إذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وجد وعسى وليس لا
يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب أن لا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستقيم
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فإن تعذر إسنادهما تعذر الإخبار

أي

اي اسم من الاسماء الثلثة وهو تصدير الموصول ووضع عايد الى الموصوف مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم [illegible]
وهو تصدير الموصول بتعدد الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الفعلية كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعدد
ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في الجملة [illegible] لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا [illegible]
اما قوله من النفر اللائي الذين اذاهم يابا لليام حلقة الباب تعقعوا فيرون من النفر الشم الذين والاولى تجويز ابو ابا الاولى
لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللائي اللائي فان تغايرا نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج
دخول الموصول على الموصول ليجيء في كلامهم لتقاوم صفة لتقاوم رياضة المتعلمين وقد يجيء لهم نحو الذي في داره عمرو زيد
فقولك في داره صلة للذي الاخير وعايده مستتر في الدار وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي
الاول وعايد الاول الهاء المجرورة في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي سكن داره عمرو زيد وقول الذي
الذان ابواهما فاعلان لديه اكرمان عزيزة عنده حسن تبتدي بالموصول الاخير فهو فيه حقه من الصلة والعايد والخبر
لاستغنائه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من تمامه فيقول ابواهما فاعلان صلة الذان وعايد الضمير
المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني الذان ابواهما مع صلته وخبره صلة الذي والعايد الى الذي من صلة الضمير المجرور في
لديه فالذي مبتدا مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اعني الذي مع صلته وخبره صلة الذي والعايد من الصلة
اليه الهاء المجرورة في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدا خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على
حد واحد والغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العايد الى الموصول مقام الخبر عنه يخرج الفعل
والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم الشرط وخبرها والحال والتمييز
المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالفخيم في ايما رجل والاستغراقي نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل
وكذا كل بلزوم النفي لا احد ولا عزيب ولا يمتنع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا وامثاله اذا
مسد الحال كالعرب [illegible] وجهده وسائر ما ذكرناه في الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاخبار بها كالمصدر
العامل اذ لا يجوز مررت بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لا [illegible] لفظي لشابه
الفعل فيعمل والاضمار بين اللفظ وكذا الصفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة دونها الاخبار عن قائم
في زيد قائم فانما يجوز اذا تحملت الضمير المستكن عند الانظر الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار
عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه و
اجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح كونه صلة وكالمفعول
له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف والواو والقسم وتاء رب ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدها اذا شرط فيه [illegible]
المصدر وكالمجرور وكذا المرفوع بعدها اذا شرط لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب
كون المفسر مبينا في تمييز الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائة الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة
بما بعدها نحو رأيت قوم خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذا المضاف لا يضاف وكالموصوف بدون
الصفة بدونه صلته وكصلة اللام بدون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما
دون الآخر بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصفة من العايد
اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد ابوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول
يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد
رجل مخبرا عن المبدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل له ويجوز ان يقول برجل فهو واضعا المرفوع
مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفس ما بعده ومنعه الزجاج اذ الضمير لا يبدل
على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وكخبر كان واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة
التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والمكنية للوصف
واجناس الاعراض وغيرها كابي القسم واخي القيس وابن اوى وابن عرس وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف
اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قرح في قوس قزح وككل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة
عشر في بعلبك وكذ ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في غير الحاقة وقوله الذي الموت يسبق الموت شيء
مما اظهاره يفيد التعميم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمائر لا يجيء الا مبهمة مفسرة بما بعدها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه غيره او موصول كالضمير في نحو زيد ضربته وفي زيد عمرو ضربه زيد منطلق ان المبتدأ استحق
الضمير عن هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام
المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول ثم بقي المسئلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول
وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خالية من عائد الى المبتدأ وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد
قوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف
اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء التي استحقها المبتدأ قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن
ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز ان الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز
ذلك لانعدام رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل انعدام فائدة في الخبر لبقاء المبتدأ لان في قولك الذي زيد ضاربه
اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضمير قد اخر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضمير فائدة وليس ما قال بشيء لان ذكر
زيد في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو في الاخبار بن بد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان
اخبرت عن هذا ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد
فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة بحسبه وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره
وكذا ان اخبرت عن هذا اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيدا اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب
ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين
لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما وتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير العائد وليس ايضا
بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ
على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فيقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير
عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها
بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا عنه
كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الايتان به كما مر وكذا كل مبهم يفسره ما
بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس وربه يخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما واي وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما
فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر
وعشاء وصباح معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت بضمير
يفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه و
هذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له
الذي ضربت له تاديبا هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير مستتر
كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد واما بارز متصل كما اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجب صلتها
على غير من هو له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضارب انا زيدا هذا عند النحاة وقد تقدم
في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمرات
اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضمير اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد
في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن
اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان
يكون الضمير القائم مقامه غائبا لوجوه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى
كما في انا الذي سعى اي جيده لعدم الفائدة فلا يقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن
الكاف الذي ضربت انت فليس اذن قوله الفائل انت انا بحجة على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من
وما واي وسائر الموصولات لالتزام الباب وهو الثواستعمالا ولا يلزم الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا
لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضارب انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل التغيير

فيها

ترتيب المتنازعين على حالها ما امكن لما مر في باب حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا
وجه اعمالان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم
زيدا قام مقام زيد ضمير مستتر اكرم والضمير في ضرب عائد ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل رجعا الى زيد انما لم يكن ههنا
تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في الخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف
واللام عند الزجاج وابن السراج وجماعة من المتأخرين الضارب واكرم زيد عطف الفعل الصريح وهو اكرم على ما قدرنا
والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما
يقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوف مقدر فهو مثل قوله
الملك القرم وابن الهمام وليس الكتيبة في المزدحم وعند الزجاج والمبرد كانه من باب عطف الجملتين اعني الجملتين اسميتين كما كان
في الاصل فعليتين لان المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد
واول المذاهب اولى لانه اقل تغيرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين
في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فما لا يرجع على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع
قلة التغيير واما ابو الحسن فلما ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحد من حيث لم يستغن احدهما عن الاخرى لاجل
التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد
ضميرا مستترا في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب
والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها
كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واما وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب ان كان المخبر عنه هو التاء في
الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب
من حيث المعنى لم يجز جعل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم الفائدة والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا
بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب ويقول مخبرا باللام الضارب واكرم
زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول
مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا بضارب اذ لا تعطف على الموصول مع بقائه وكذا يخبر
عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربت واكرمته
زيد وبالالف واللام الضارب انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضارب وان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف و
اللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل
ويقول على مذهب الاخفش الضارب زيد انا والمكرمته انا ومن زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبره والمكرمته انا زيد جملة
معطوفة على الاولى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب
التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمته زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمته زيدا انا والتنازع باق
في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمته انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض
صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمته انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت عند كلام ولما الاخبار
عن زيد بالذي يقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد يصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا
بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في ضاربه هو الضمير القائم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها
وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمته انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمته انا وهو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان
في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمته انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها ويقول في نحو ضربني وضربت
زيدا عند اعمال الثاني عن الياء والتاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا يقول ضربه ولا ضربت لما مر والتنازع
باق على حاله ويقول على المذهب الثاني على مذهب البصريين الذي ضربه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب
الزيدين انا بحذف الفاعل ويقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق على مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر

انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار
عن التي الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاول اضاربه زيدا امر وفي الاخبار عن الياء الضاربي هو مبتدا وخبر والضارب
زيدا انا والاول الضاربي زيدا امر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربته وضربته زيد ولا يمكن ابقاء التنازع اذ لا
تنازع في ضمير متصل كامر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابراز انا لجريه
على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاول الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول المختار ضربتني وضربتها
هند باظهار ضمير المفعول كامر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء الى التاء بالتي الذي ضربته وضربتها هند انا والتنازع باق
وبالالف واللام الضاربه وضربتها هند انا وهند فاعل ضاربه وعند الاخفش للضاربه هند والضاربها انا قدمت هند الاجنبي
عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربه هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي ضربتني
وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتني وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربتها انا هند وعند المازني الضاربتي
والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند
انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم بالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربه هند انا ويقول المازني
مخبرا عن التاء الضارب والضاربتي هند انا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن التاء الضارب
انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها
لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يجيز فيه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش
الضاربها انا والضاربتني هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبر والضاربتي هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي
عن التاء او الياء الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش
الضارب هند والضاربته هي انا بتقديم هند الاجنبي عامله المتاخر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هند والضاربته هي
انا وان اخبر الضارب وعن الياء الضارب هند انا والضاربته هي انا ويقول مخبرا عن هند بالتي ضربتها وضربتني هند وبالالف
الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هند وهند
خبر الضارب وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا واللام المعطي
واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطية زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كلما
حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيد درهما والمعطية هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه
وفي الثاني باقامة الضمير مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني
جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيد درهما انا والمعطية هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيدا
والمعطية انا واعطاني درهما زيد بابراز عايد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كامر وبابراز انا لجري الصفة
على غير صاحبها وعند الاخفش المعطية انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة
للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطية اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف
عايده كامر ولم يعط من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا
قلنا المعطية انا درهما والمعطية او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربي اياك وضربيك ولو قلت المعطية انا اياه
والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع
كامر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطية انا والمعطي انا بحذف الضمير
المعطية المعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربي اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطية انا زيد او المعطية او المعطي اياه درهم
ويقول في ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظنه زيد اخاك انا وباللام الظان وظنه زيد
اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعلته جملتين
ورد المحذوف قال الظان زيد اخاك انا والظانه هو اياه فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرز لجري
الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه وظننت زيد
نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في ظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة
للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجري
الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت

وظننت

وما مبتدأ والاسمية نعتها او موصولة خبرها واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة عطف على موصولة وبمعنى شيء تفسير لقوله تامة وصفة عطف عليها ايضا

ظننت زيدا وظننتني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظنيني زيدا وظننتني اياه اخوك واما ان بعضهم الظان انا زيدا والاولى
انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب اضمار باب الى المفعول يجب نفصاله عند الالتباس باوطاه عند الاخفش الظان انا زيدا
اياه والظان هو اياه اخوك والظانيه هو اخوك كما مر في خلتكه وضربتك واعراب الضمير في الظانيه هو والظان هو اياه لان الصفة
للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر المفظ في هذا الباب تيقو
في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن انا او اياه بالذي اعلم واعلمني زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمني زيد عمرا
منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمني زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا
زيد وباللام المعلم انا اعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلم انا واعلمني
عمرا منطلقا واعلمني اياه زيد وعند الاخفش المعلم انا والمعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلم انا واعلمني عمرا منطلقا زيد
اذا اقتصر على الاول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلم انا عمرا منطلقا والمعلمني اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز
المعلمني اياه زيد نحو ضربتك وضربني اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد منطلقا عمرو
وباللام المعلم انا زيد اياه منطلقا واعلمني اياه عمرو ابن ت انا بجر الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز هذا لان
عايد اللام لم يجز هذا لان عايد اللام لا يجيء في على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قد متصلا وصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا
لالتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثاني
قبل ووجب هنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب
مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان احد ذكر الباقيين يوجب ذكر الثاني فتعين
ان المفعولين هما الثاني والثالث لئلا يمكن ان يتوهم ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول
ويقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمني هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد ضمير اللام وهو القائم مقام
عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلقا وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا
زيد انا عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابن ت انا بجر الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العايد الى اللام اعني اياه الذي
بعد عمرا لئلا يلتبس او اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا لان ذكر الثالث اعني ضمير اللام وانما ذكر الاول
اعني زيدا فيه النظر المذكور ويجوز اعلمني اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمني هو اياه اياه منطلق او المعلمني
اياه هو وانا ابن ت هو بجر الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية وموصولة
واستفهامية وموصوفة وشرطية وتامة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب بل جعل
بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام
الموافقة لباب عمر لا ولو لا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها فيها ما قوله
وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفا ايضا وهي حينئذ على اقسام ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك
اقسام الحرفية الى محلها في الحرف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية ما صنعت عنك وما صنعت وبه خلها بمعنى التحقير نحو ما
انت وبيت ابيك والفخر وبمعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد والحافة ما الحافة وبمعنى الانكار نحو فيم انت من ذكراها
اي لا تذكرها اعلم انا وبيان وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضافا وذلك
لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام
فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة اي القصد وجعل حذف الالف ليدل التركيب ولم يحذف الاخر من الاستفهامية مجرورة ولا كونه
حرفا يصحبها ولا لخوفه بمجرى الفتحة في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان واذا جاء بعد
ما الاستفهامية لم يحذف الف انها نحو بما ذا تشتغل وذلك لان ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا لا مع ما صار مع ذا الكلمة
واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية
الجزومة وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك
واما بجملة كقوله ربت ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما هنا كالتي في قوله ثم ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين قال الله الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه بعد قوله
من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم
اي من الدراهم شيئا فكذا هنا معناه تكره من الاشياء وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره

معنى

التي كان مبتدأ وخبره الآخر استثناء وفي التمام مستثنى والمستثنى محذوف وتقديره ومن كان في الوجوه الا في التمام و لصفة عطف عليه

معنى نعم وتنفخ ونعم بالتاء نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه وتمامها اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي
ويكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في فعلها اي نعم الشيء هي وكذلك في وقفت وفي
نعما اي نعم الشيء ونعم الذي وما المعدودة يجوز عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والزماني والمبرد كما مر قبل واما الذي في العدد
فلا خلاف في اسميتها للام فيها وذلك نحو قوله عليه السلام في التي نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول
الذي نزلت في الرخاء وقوله وصفر اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم بمعنى قوله مثلا
ما اي مثال اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم
الخليل وتعجب من الفصل لكونها اسما زيد لفائدة الفصل وايضا تثبت زيادتها فيما مر وصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في
موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه ما التحقير نحو هل اعطيته الا عطية ما والتعظيم نحو امرا جدع قصير انفه ولا امرا يسوء
من يسوء والتنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه اتها كان ويجمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير له عطية
لا يعرف من حقارتها او لا يعرف من عظمه وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التمام والصفة اما من الموصولة نحو لقيت
من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا يجيء تاما اي غير محتاج الى الصفة
والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجيء عند الكوفيين حرفا زائدا وانشدوا الا الزبير سنام المجد
قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عدد وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا فانشدوا ايضا يا شاة
من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بناء ما من الشرطية والاستفهامية والموصولة
ظاهرة واما الموصوفة فانا لاحتياجها الى الصفة وجوبا واما لان وضعها وضع الحروف كما قيل وهذه الاخيرة تعاني وجوها
وما التامة ايضا ومن في وجوهها الذي العلم ولا تفرد الا تعلم خلافا فالقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعم ومن لستم له
بوازنين ويقول اشتريت من في الدار خلافا كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعم ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع و
وذلك لانه تعم قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال الله
تعم وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير
ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول وماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والهاء
مقلوبة الهمزة هاء والاصل الماهية او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كقولهم كيتي يقول ما هذا افرس ام
بقرة انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون
سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون
بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقوله سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد
بحمده يجوز ان يكون لكونه تعم مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للشيء والجموع والمؤنث فان عني بهما
التثنية او الجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يخبر عنهما من الضمير في الاشارة ونحوها اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة
المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليها من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما يقول ذلك الشخص
اقيته وان كان مؤنثا قال تعم خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم ثم يقول ثلث نفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا
اولى من العكس كما يجيء في باب العدد وان يقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى
في ذلك المعنى المحمول كقولك منهن من اسيها فهو اولى من قولك اجبه لتقدم لفظه هن فلذا يختلف القراء في تذكير من يقنت
ومن يات بخلاف قول وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عائد المعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل مراعاة اللفظ ليس يجب
مراعاة المعنى فلا تقول اقيته من اجبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقة
المحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لها المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه
فان حملته على صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقبل من يحسن امك لتذكيرا لان المقدر لتعيين
كونها لفظ المبتدأ والمؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما قلنا فيقدر من ذكرا ويكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى
المعنى لكن اذا اجتمع المراعاتان تقدم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعم ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها

الانهار

وأي مبتدأ وأيّ عطف عليه لكن جزء وهي مبتدأ وما بيّن الى الكلام أي وهي معربة جزءا وحدها حال من معرب مستتر في معربة عائد الى الكلام أي والمعنى تعرب كلمة أي حال كونها معربة
او مفعول مطلق أي تعربا انفرادا وإلا للاستثناء والحذف مسند وصلتها مستثنى بتأويل المفرد والمستثنى منه محذوف وتقديره وهي معربة في جميع الاوقات الا وقت حذف
صدر صلة كلمة أي فانها حينئذ مبنية

الا انها رجعا على اللفظ ثم قال خالد بن حمل على المعنى وهذا ايضا اي لكون الحمل على اللفظ اولى رجع سيبويه ثم بعد قوله خالد
الى الحمل على اللفظ فقال خالد بن فيها ابدا قد احسن ابتداء وما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو
سعيد عن بعض الكوفيين منعه والا الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضارب بتر جاء مخفا مو
موصولتها ثم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف والمبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤدب خلاما هم
لم يجز فيما يعبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كمن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف نحو هما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يجز جاز
مراعاة لفظها كقوله او تعجبي في الظاعن المولي اي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اي
في الجمع الظاعن قوله وايتر كن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها فقد ذكرنا حكمه اي في التذكير والتأنيث والافراد
والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت في الاستفهام نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت
باي محسن لك قيل جاء الذي نكرة موصوفة نحو يا الذي يحسن اليك اي صفة يقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فان فيها خلافا كما مر
فلا اورده لم يذكر والمص هنا بل جعلها كمن التي لا يقع صفة ولعله اي ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى رجل اي رجل من رجل
عظيم يسأل عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتورت عليها اعراب الموصوف
اي من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو والطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط
وانما ذلك لان لهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم الاضافة فخمسة عشر غير معرب
واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية واما الذين فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما الزموها
الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في الذي
وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله ثم ايا ما تدعوا الآية كما مر فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني
على ما يجيء في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا يبنى
معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى الموصول فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه
قائم وايهم زيد واما حذف الكون مضمرا واظهاره كثيرة الحذف في الصلة وابقاؤها هو معتمد الفائدة اي الخبر لقيام المضاف
اليه مقامه ولم يكن اي في نفسها فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته
لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادر في سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يرجع
بضمه وبينهما اعني الصلة لانها المبنية للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب
سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة
وجاء في الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي
الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع
حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فيقول اكرم اي افضل مضموما بلا
تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجيء من مذهبهما قال سيبويه لا يرفع نحو
اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل
منصوبا ولو قالوا لقلنا اي لو رفعوا او ضموا قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف ايضا اليه
معربا لان حذف المضاف اليه ترجيح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع
معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا وهي في الآية مبتدأ خبره اشد ومن كل شيعة
معمول لينزعن كما يقول اكلت من كل الطعام قال الله تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ايهم اشد
صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقولهم جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط قال الخليل نحو
قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت
لا حرج ولا محرم اي ابيت مقولا في لا حرج ولا محرم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب
الفاسق الخبيث على اضرب الذي يقول له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجيء في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في
مثله ان الفعل الذي قبل اي محمول على معلق على العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجيء

الا ترى الى عدم اعراب بعض كم
بعد لعدم لزوم الاضافة وكذا
نصب الذي الى الفعل ايضا كما
الى الاسم والاضافة البيانية كما
يجيء في الكنايات المبنية
غلامه

وفي الكشاف
ان لفظ ايهم لا يدخل الفعل الا بعد
الذي فيقال ايهم ايهم اشد فقال
ويجوز ان يكون الذي واقعا على
كل شيعة اي ينزعن من كل شيعة
فاي قال ايهم ايهم اشد اي
الذي هم اشد

وفي ماذا صنعت وجهان خبره مبتدأ واحدهما الى احد الوجهين ما الذي مبتدأ وخبره الجملة ما الذي صنعت فما استفهامية مبتدأة وذا موصول وصنعت صلته والعائد محذوف والموصول مع صلته خبر ما يكون التقدير اي شيء الذي صنعته ثم اختصر بدلالة ما سبق وجوابه اي جواب الذي مبتدأ ورفع خبره والاخر اي شيء وجوابه نصب مثل ما مر من غير تفاوت في الاصل

في باب فعال القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اقتل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش في الايمن فيها زائدة كما هو من هبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق تشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو ايا اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب ايا لقيتها قال لنعرفنا بالصلة والتاء فرد على من هبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي في جوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب واعلم ان ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والا لا في ما هو وقولك من ذا فيما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي يقرض الله وماذا الذي ان يكون اسم اشارة كما في قوله تعم امن هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه تدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني ولقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعم يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الاتسئلان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير اي الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا منها موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدأ وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لها لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدأ وانما قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات المزيد بها الا استفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من وكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في الشعر دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدأ وما خبره مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ مع النكرة وذا خبره على ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعم اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان تعم هو اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستأنف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوب بالمحل مفعولا للفعل المتأخر فالسؤال اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتنزيل والرفع كان محتملا لان تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ كما في قوله تعم قل العفو وان يكون المبتدأ غيره والكلام مستأنف كما ذكرنا في قوله تعم اساطير الاولين واذا اشتغل العفو بعد ذا بفعل منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا انفقت حقه فيكون ما مبتدأ اولى وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في زيدة اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير في رفع الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة وكونها زيادة وانما نحو ماذا اقبل وماذا اعرض وماذا احدث مما كان الفعل فيه لازما في جملة استفهام سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تعم وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انك الى ما شق قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزم في خبر المبتدأ ايضا فان قيل خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعم بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت لعل مع جوازها كقوله ولني لارجو منظرة قبل الذي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قلت القول فيهما جاز للنازع ان يقدر ايضا في خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الموصول واحكام ما ومن واي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزء اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التأخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تتم الصلة

وما

وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزء منها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل
الموصول بل تكون مصدرة بمثل او لكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول
وليست جزء الغير ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض تابع للموصول كالوصف والبدل والتفسير
والتاكيد ولا يخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا يجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول
معطوف على اخر قبل الصلة وما بعدها اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة لدل بالظاهر عليها كما يجيء
بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللائي زعمن اني كبرت لدى اني وقد يفصل
بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي به اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا
فلا يقال عجبت من ان زيدا ضربت لان الحرف الموصول انما لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو
ما دخل عليه كاللام الجرية مع ما دخل عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي
هي صلة كما يقول في باب التنازع معمل الاول الذي ضربت وضربوني عمرا من زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم
بعض الصلة على بعض كما يقول جاءني الذي ينطلق ابوه والذي ضرب زيد اخوه اذ لا مانع منه فان قيل ليس كما ان الموصول
والصلة كجزء اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزءين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول
قلت بلى هما ايضا كالجزءين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل الجزءين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول
فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا انه اقول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم
على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع
الذين ولقد التزم حذف فيها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بها الذي واهي ليفيد حذفها ان الذاهبتين الصغيرة والكبيرة
وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في غير البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير
اللتيا للتعظيم كقوله دهي يهينة يصغر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا
للبصريين حتى لو اقول تكم وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام معلوم ونحوه قول البيتين بقتل الليالي سهمن عن طرف ويجوز
ان يكون من هذا لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس
اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شيء وسر وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات
الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحرف الذي قبلها كالنائب
عنها احكام من وما واي في الاستفهام فتقول اذا استفهمت بمن عن من كورمنكور عاقل ووقفت على من جاءك لتحكي
اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من يقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل مررت
برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم
وفي النصب والجر منين ومنا اذا قيل جاءني ضاربتا او طالقتا وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءني ضاربتان او
طالقتان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف واما اشتراط الاستفهام
عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى
وغرضهم في الحكاية ان يتبين المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات لكلمة
المذكورة بمن كونها مسئولا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان
الاستفهام عن المعارف يكثر في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسئول عنه كما طلب في النكرات ولو
يحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا ذكرت فلا بد في الثانية
من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة اولى يقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية
ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحو هذا
وان قصدتها وهو الاكثر حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظة من وسنها حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة
اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما اكثرت الحكاية في السؤال عنه كما ذكرنا لكثرة غالب والحكاية تقع في كون المستفهم عنه ذلك المذكور
في لفظ المخاطب ان قلت من الرجل ومن هو فرقا بما اوهم هذا اللفظ ان المسئول عنه معنى اخر غير هذا المذكور في الكلام وازالة الابهام
بابراز ما هو نقيض المراد في كثير الاستعمال مناسبة لما اشترط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من العلماء واما اشتراط كون من موقوفا
عليها ولم يفرط ذلك فنحو بل يقول فيها اي يا فتى وايا يا فتى طرايا فتى كما يجيء فلان من لكونها مبينة قصد ابتعادها من الاعراب

الموصول عن معنى الصلة فيكون الجملة التي بعدها بيانا بل الصلة فيكون من متضمن الصلة وكذا في الاول والثاني

جزءها الجزءين

كما في قوله

اي من لانت فيها

ورايت رجلا وقد اذا قيل

لان الحكاية

لان الحكاية

ما تبعوا العلامات في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة يقدر فيها عن
الرفع والجر والتنوين واما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر
الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم استكرهوا حركات المنكر كما في لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة ولا يجوز فاثبتوا بدل الحركات
حروفا تشبهها لساكنة وجعلوا تابعة لها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في
اي ثم لما كان الحال حال الوقف والوقوف عليه ساكنا اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات
حروف المد الدالة على الاعراب في منادى هاء التانيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب
كما هو الاولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجروا مثنى في ترك
حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى واحدها واسكان النون في مثنان ومثنين تنبيه على ان التاء ليست للتانيث
الكلمة اللاحقة بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان
ما قبل التاء في نبت واخت وهنت لما لم يستحق التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما اسكنت النون في المفرد نحو صنت
والاكثر تحريكها فيه لانهم ارادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في
الوقف على ادل على كونها للتانيث واما نحو قوله بل جوز تيهاء كظهر الجحفت ونحو نبت واخت فقليلان وربما جاء نحو مثنان بحرك
النون التي قبل التاء هذا ولك في الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان احدهما ان تزيد على من حروف المد
اللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا يحكى علامات المثنى والجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها
اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فيقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منون
على هذا قياس النصب والجر وثانيهما ان ترد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا العلامات اخر كما في حال الوصف هذا من حكم
من المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور والمنكور جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والجموع والمؤنث
في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل اي يا فتى ويا يا فتى وفي الوقف تسكن
ياؤه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على مسلمات المعربات لان ايا معرب فقط في جواز الحكاية في
لفظ اي شرطان كانا في الحكاية من وهما العقل والوقف اما العقل فلانها في اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من
اما الوقف فلانها مبنية من واذا اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما ذكرنا في من ولك في اي وجهان نحو وصلا وهو الافصح
على اعراب اي مفردة فتقول اي واياي في المفرد والمثنى والجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان
احدهما انها اعرابها فيكون عند النحاة في الجر ومفعولا لمحذوف نحو الفعل ومجرورة اضمر جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل
نادر وايضا تثنية اي وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه
الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي اي رجل هو واجاز يونس الحكاية لمن وصلا قياسا على اي فقال
من يا فتى ومنا يا فتى ومن يا فتى وعلى هذا حمل قول الشاعر اتوناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس شيء لا تراه يتقدم
جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا
هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا
فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون
انتم وليس يحكى كان يونس اذا لا منكور يذكر وتعدد العلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت
رجلا وامرأة قلت من هذه واذا قيل رايت امرأة ورجلا قلت من ومنا وجاءني رجل وامرأتان قلت من مثنان وعليه قس واذا اجتمع
من يعقل ومن لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وايهن فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه
قس واما المعارف بعد من فتقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام منها ثلاثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من بعد حذفها
وحكى المبرد عن يونس لم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد قلت من اخا زيد و
اجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل وهي من ثمرات وليس بقرشي كما يجيء وثالثها انها تحذف ويثبت علامات الحكاية
كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال
مع من بين وتيم كذا رايته فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من فيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل
الحجاز يحكون العلم بعد من بشرط واما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اسما لا من غيره لكونه دالا على المسمى طارد
من الحكاية تضمن المذكور وقد مر ان رفع الابهام بكثرة الاستعمال اجنب وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة و

الاعلام

ماده التانيث
مراعات الفرع
صفات في الوقف
بسبب
حتى
بنت
بعد
الوصل
وقف
نحو
اي
من

النقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا ينصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشرط المذكور ان لا يكون المسئول
عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها
اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فنقول لمن قال رايت زيدا الظريف
او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيدا الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط
تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اعني الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزيل هذا
الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية
فيه فنقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب ان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيدا ابن اخي عمرو
بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما
وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيد او عمرو او من زيدا واخا
عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما
اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما
ان اعدت من في المعطوف نحو من زيد او من عمرو او من زيد او من اخوه او من اخوه ومن زيد فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما
ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن
الشرط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيد او ومن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المحكي
مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم
ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية
والجمع كما يجيء في باب العلم ثم يقول اذا حكي ما بعد من فهو مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا
على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية
فالكل معرب مرفوع الموضع تقديرا اعرابه لاشتغال محله بحركة مجانبة للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد
من في الاحوال مفعول العامل محذوف كما سيجيء وهو ضعيف للزوم الخبر بلا مقدر كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد
من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دارهم واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه
بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف
بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي
فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال
ايضا كما قال بعض العرب عنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله
فقال اليس قرشيا فقال له ليس بقرشي فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او اي عن غير العلم ايضا كما حكي عن يونس
مر واذا سالت بمن عن عاقل منتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما يقال لقيت
زيدا او ركبت اعوجا جاز لك ان تقول المنى اي البكري او القرشي مثلا يا بني بمن كان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه
الالف واللام لا تترك في المسئول عنه اعني البكري مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها من الالف واللام وبلحوق ياء
النسب اخرين كما كان في اخر المسئول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمني بالمد لانه كذلك
بالمسئول عنه لانك تقول آلقرشي او الهاشمي وايضا فان من منعه تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسب
بها فاتى بحرف الاستفهام وبعضهم لا يأتي بها فتقول المنى مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المنى اعراب العلم المسئول
عنه عن نسبه سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في اي لفظ سواء فتقول لمن قال جاء زيد آلمني يا فتى وكذا المنيان والمنيين
والمنيين والمنيون والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات ويأتي المسئول بالجواب على وفق اعراب المنى تقول رايت زيدا فيقول
المنى فيقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور او لا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف
بتوسط الاستفهام قال المبرد ان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول آلمني كاني قلت
الظريفي والعالمي او البزاز في قال السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل الياء في الظريفي ونحوه للتاكيد كما
قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوز المنى اتفاقا قال المبرد القياس المنى

يسمى الافعال مبتدأ مؤخرا موصولة وكل بمعنى الامر صلتها او الماضي عطف على الموصول مع صلتها خبرها ونحو خبر مبتدأ محذوف مضاف ودويد اسم للفظ امهل مبني
على الفتح ودويد المفعول به وهو موصول في محل الجر بالاضافة واي امهل تفسيره وللنحويين في موضع دويد ثلاثة مذاهب احدها انه في موضع نصب على المصدر كانه
قلت اوادر دويدا الثاني انه يكون في موضع رفع على الابتداء والصفة المستترة فيها تعلق على سد مسد الخبر كما في قائم الزيدان والثالث هو الوجه لان الاول لا يكون اسم فعل
وهو خلاف الاجماع كذا في شرحه وهيهات ذا عطف على دويد واي بعد تفسيره

او الماضي قال السيرافي هذا تفريع منه ولابن مسعود واجاز الاخفش الاستفهام باي على وفق آمنوا قياسا فقال يقال الآتي فيصلح
للنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولا يستقال الثاني والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او
الماضي مثل دويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد علم انه انما بنى اسماء الافعال لمشابهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضي
والامر ولا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل ذلك لكان معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا
تقول ان آه بمعنى اتوجع واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كسماهما بل هما بمعنى توجعت وتوجعت الاثنين ويجوز ان يقال
ان اسماء الافعال انما بنيت لكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كا
لمضارع وعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تلك
مثل الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض
والظاهر كون بعضها الجار والمجرور واما تبين اصولها وانها عن اي شيء نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف وعن بعضها كالمصادر
كويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وقد ذكر ذلك الاقوام بالكسر واما مالك زيدا وعليك عمرا اذ استعمال هذه الكلمات على
اصلها كثير كويد زيدا وبله زيدا بالاضافة وقد ذكر ذلك بالرفع والنصب واما مالك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا
في الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطآن وشتان فانها كلمات في المعنى وكجيهاة فانه كفوقاة ونزال فانه
كفجار وبدر كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما
يكون اصلها المصادر المناسبة بينها وبين ما اولى الحاقها باخواتها من نحو ويه وبله وقد ذكر والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت
الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم تنقل الاصوات المنقولة الى باب المصادر على غير قياس ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل
نحو ايها في الكف ودونها في الاغراء وهلمه في التعجب والاستطابة ولعاوعدعا في الانتعاش وويلك وويحك وويسك وويبك
نصب على ما سمي به المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصدرية الى اسماء الافعال نحو صه ومه وهاوعدع اي انتعش ودبر اي ارفق وهيا
وهلا وحي وايه وهيتك وهيلك وهيت وهيج بمعنى هاتها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في
صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما مر في
المفعول المطلق وطها اتج وكخ وافو وويخ انما يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا وتبين بالحرف نحو افا لك فالاولى
ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما مر الاول في فرطك بمعنى تقدم او
احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك عمرا واحذر ارك عمرا والثاني ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم
دليل على انتقالها الى اسماء الافعال الفرط التقدم اي تقدم تقدما او احذر فرطك اي تقدمك وبعدك اي ابعد بعدك و
حذرك وحذار ارك عمرا اي احذر عمرا واحذر ارك عمرا والنجاءك اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فالاقرب هذا ثبت ان
جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور
فلا يقدح اذن باعتبار الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على الاصل لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ
اصل مرفوض عارض لازم واما امين فقيل مرادف ليس الا من اوتان الجهينية كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل بمعنى ليكن كذا
وبني على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كيم ولا يمنع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل
كالندبو والنكير ثم جعل اسم فعل فكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل هو الذي في الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم
فعل لانا نقول لمثل صه ومه ودويد اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى
معنى الفعل فلا غير مطرد كما اطرد في نحو رجل اسد ولم يضرب فيصح ان يقال نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم
اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأ للاخبار كما في قائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم
وان شابه الفعل اي وقيام فصحيح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كالفعل عند من قال ان حرف
كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل
كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب
كما ذكر في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت
الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل
النصب فيه صار كفتح فاء جعفر وكذا لا تقول في عليك واليك اسمي فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف

بالصواب

واجيز
للشيخ ناصر بن ابي البعض
الدولي صاحب الف كلمة بنه
صيغة تلت مصرزة شاهية
اسم الافعال فلذلك لم يبين
فاعل ش
ظرفا وبعضها
اي كسر الهمزة وتنوينها والا
كنسرة من الجمع الصحيح قال
بعضهم هي مفتوحة ش

يقال ودعاء
لانه ليس بين الحروف
الا واو ليكن الف زائدة عند الجمهور
ش

وبيل
يعني اصله وبيل من الوبيل
بمعنى الوخيم حيث الف بين
ش

لانه صار الكلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفعل وبنية عليين لذلك وصار
المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتابط شرا علمين فهي منقولة عن اصولها الى
معنى الفعل نقل الاعلام وليس قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشيء اذ العرب في الفصح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا وبها ولو قلت انه اسم لاصوت او
امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول
عينيه كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلة عبوقا فائتني اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير مفتوفا قال
لصاحبه كذب عليك البز والنوى بنصب البز وقال محمد بن السري ان مضر تنصب والبمن يرفع فمعنى كذب عليك البز الزمه
وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان وربما يغري بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب
فلان الاغراء به اي الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت اغرى عليك فخذه ثم استعمل
في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسل قال وذو بيانه اوضح
بيانا بان كذب الفراطف والغروف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به
جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البز ان فاعل كذب
مضمر اي كذب الشمن اي لم يوجد والبز منصوب بعليك اي الزمه ولا يتأتى له ذلك في قول عينيه كذب العتيق على رواية
نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها
كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها
نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية
ثم منها الى اسم فعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا
بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر
لدلوي اي دلوي قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر اكثر ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف
لا يكتفى بلفظها مقاما ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امر كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان
هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصادرة مصادرة ثم اسماء الافعال فلما بينت في المفعول المطلق
فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيد كان في الاصل امامك
زيد ودونك زيد فحذفه فقدامك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ايثارا لما مور الى الامتثال
قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رحلك وثقلك اليك
واذهب عني ووراءك اي تاخر وراءك تجري في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكلما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات
ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان وبطان اي ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها
بالاعلام الضمير الرفع بها وبروزه في شيء منها دليل فعليته وانما لم يبرز منها كلها وهات على ما يجيء وليس لحاق كاف الخطاب ولا
التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا يقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون
متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك او نونه الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان
الاسم الذي اتصل به الكاف تماما مصدرا مضافا او اسم فعل صالحا نحو رويد زيدا وهيهات احتمل الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم
مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا
اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لا يقال هاك زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله التجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا
وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي
كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلى يمكن دعوى ذلك في نحو جهلك وهاك لان الكاف لم يثبت
مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في
نحو رويد وهاك مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا نقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي
الكاف في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ
في الجميع حرف خطاب كما في ذلك وبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور التنكير
ليس لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير

انس الغربة

البز زبرة البعل جزره

الفراطف

الفراطف والغروف زنا رمحل الغرف
وعا مرجلة بريغ الفرفة
قشور الرمان وبحمل بزر الطلع
لم يطبخ بتوبل فيفرغ فيه الماء
بالقراطف والغروف فاعلم
س

بها لان

المائح الذي ينزل البئر
يملأ الدلو وكان في الاصل
س

ان يكون

الكاف

راجع الى المصدر الذي في ان الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان معناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر او لا
فنقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر فصار بمعنى سكوتا او بمعنى زيادة فيكون الجر من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه
اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا
ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء واي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر
راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت يفرض عن الحديث كما في
ليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري
دخولها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحده فهو دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول
وسكون هاء الثاني قال الاوقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير موصول
وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما دخل عليه موصولا بما بعده غير موقوف
عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام
عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فالمتعدية هاء وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى هاء بالف مفردة كسنا
للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها
نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء وهاءما وهاءم وهاءن
الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة
ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له
هاء فقال الام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريف خاف والثلث الاخيرة افعال
غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى خذ واذا قيل
لك هاء بالفتح قلت هاء اي ما اخذ وهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطي وهذا الذي قال مبني على كتابة نحو ما اخاف وما
اخاف ومنها هات بمعنى اعط وتصرف بحسب الامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا
هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما العاطل فان الجوهري لا
يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف وقالوا كل ذا تدخله في باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال
لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول في نحو مهاتاة هاتيت انه مشتق من هات كما حاشى من حاشى وبسمل من بسم الله
وقال الخليل اصل هات ائت من اتى يأتي اتيا فقلبت الالف هاء ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال
بله زيدا بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده
وينشد قوله شعر تذر الجماجم ضاحيا هامها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز
ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان يأتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من يحمل على الغالب
وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله عليه السلام اجهد من بله ما اسع ان بله وقف جر وكذا كعدا وخلا بمعنى دع قيل ومنه قوله
عليه السلام بله ما اطلعتم عليه ومنها بند زيدا اي امهله وحكى البغداديون بند زيدا قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف
ببله قال وقياس قوله من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كان جعل لحاق الكاف الحرفية في جميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما
مر قال ابو علي بند من التوءدة قلبت الواو تاء وابدلت الهمزة بها كما حكى سيبويه بنس الرجل في بئس الرجل ومنها رويد زيدا وهو في
الاصل تصغير رود مصدرا ورود اي رفق بتصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رويد بمعنى
الترفق في الفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباب
نحو رويد زيدا بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويد زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما
صفة للمصدر نحو سيرا رويدا اي مرويدا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرويدين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله
تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر والحال والثالث الى اسم الفعل لكثرة
الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيد وانما فتح لبنائه على الحركة المستحقة
في حال الاعراب وعلامة الاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف خطاب ويكون مصدرا
مضافا الى الفاعل كما مر قد بن ادعا على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو رايت الدراهم اعطيتك رويد الشعر
اي دع الشعر بن الالفة صاي اسكت وصه اي اكفف ايه اي زدني الحديث او في الفعل وصه وايه يستعملان منونين

وغير

بند فكان للاجمال والتعميم كما في قوله الا ايها الطلل البالي الذي عفا عليه غاية لقد رقت عهد الحي اي الحي الذي كان مفرض بسكت سكوتا اي سكوت اي سكوت معنى الى سكت عنه

بند

انقدني احد نعيم بن الصلت بن الاعلى بن ابي طالب ... نسخة بالرجاء الطعام ... اي مرت ...

بقال

فلان ... رفق اي ...

نقام المصدر مقام الفعل ... لا يقدر الفعل قبله ... زيدا ...

وغير منونين والكسر مع التنوين الساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا يستعملها الا منونا وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا
فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انما اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها
ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل المطلق النحوي ويجوز ان يكون صوتا فانما مقام المصدر معربا منصوبا اكتفينا وعجا
اي كفوا يقال ايها لهما ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء
يحتمل الوجهين نحو رويدا وجهلا وبها ويجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد يبدل منه
ايه وايها في نهيه وهيها ومنها فلا بالكسر مع التنوين قال ذلك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح مهلا
الهاء مثلث التاء كتاء حيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا جر باللام نحو
هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر وكاف لك الا ان اف يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو اف لك وهيت واجب البناء نظرا
الى الاصل مع كونه مصدرا واذا جر بالام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل انا قد بينا في الفصول
المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يتوبقانها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها
في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان يقول انما
هو في صورة المنصوب نحو اذا وتقامينه على الفتح فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا و
لعا اي انعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر وهو الدعدعة بمعنى قوله دع دع للغاثر ومنها هلا وله معنيان
اسكن اسرع قال شعرا لا حبا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت ابراعز مجهلا اي اسكني ومنها هيتا وقد يلحق الكاف نحو هيهاك وقد يحذف
الالف فيلزم الكاف نحو هيهك وقد يخفف هيتك بمعنى هيتك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك و
قطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل واقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا
وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكفاك يقال ابجلني اي كفاني الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف
قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدني لا كتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح المحدث وقال ومتى اهلك فلا اعقله
بجلي الان من العيش بجل وهم بصر حسب وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ وجارا كما مر في باب الاضافة
ويجب نون الوقاية في قدني وقطني دون بجلي في الاعرف لكونهما على حرفين دون بجل كما مر في باب المضمرات ومنها حي اي اقبل بعدي بعلي
نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حيهل الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ايت قال افتشا
اسئله ما بال ونفسه حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى
اسرع ايضا فيتعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهل بعمرو اي اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيتعدى
بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الالف هلا للتركيب حتى
يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين مركبين فيقال وحيهلا بفتح الهاء
وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة ربيعة وقول لبيد تبارى في الذي
قلت له ولقد يسمع قولي حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب لشعر لابي علي حيهل بكسر اللام
وتنوينه بمعنى ابي على حالهما مع التركيب احتمال الضمير كحال نحو حاوحا مض بمعنى ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي
المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا لا
في كل واحد منهما ضمير لانه انما يخبر عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فيهجو الحي من كلب فقال لهم بوم كثير تناديه
وحيتله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بل ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة فنسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك
ضرب فعل ماض قال حيهل بن يجوز كل مبني اما المطلق ما سيرها المتقارب فحكى وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله ان لو ان
لينا عناء وقد تنادي وحيهلا فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يجيء في باب العلم وقد يبقى حيهلك وربما جاء متعديا لانها
هلم بمعنى اقبل يتعدى بالى قال تعم هلم الينا بمعنى احضر نحو قوله تعم هلم شهداءكم وهو عند الخليل فيها التنبيه ركب معها
امر من قولك الله شعثه اي جمع اي اجمع فضلك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير من معناه عند التركيب لانه صار
بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كغيرها من اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيها اهل الحجاز مع ان اصله التصرف
ولم يقولوا قبلهم كما مر تقيا من عند هم في اردد واعدد وغيرهما ولم يقولوا هلم وهلم كما يجوز في حذر ذلك لنقل التركيب قال تعم هلم شهداءكم
ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استحثاث كما مر فغيروا اهل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت
كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه لزم هذا التخفيف فيهما لنقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر ولعلهما ان هل بمعنى اسرع

مفتوحة اللام ولا يجوز ان يتركب منه هلم وقال الزمخشري يجيء هل ساكن اللام بمعنى اسرع وكان اصل هلم الى عند الكوفيين اقصد
الى وهلم زيدا اي تصدد به الاحضار ضمن عند الكوفيين معنى اسرع او اقبل فيعدى بالى في اللازم فقيل هلم الى وما في المتعدي
نحو هلم زيدا انه بالى على معنى اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله ولهجة بالفصحى نحو هلم هلموا
هلمي هلمن زعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل لئلا يقع السكون
الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيدة وبنو تميم هلم على تشكلها وفيها كما زيد النون في بني وعني محافظة على سكون نون
من زعم قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في ذهبت وذهبان من العرب من يدغم في ردت كما ادغم قبل دخول
التاء وبزيادة الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمن بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل
ياء وقد بقي هلم لك مبنيا باللام لجواز ان لا يكون في الاصل مصدر الجر في اخواته من اسماء الافعال التي تبين بحروف الجر نظرا الى
اصلها الذي هو المصدر نحو قوله هيهات ان لما توعدون اي بعد وحكى الاصمعي ان يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلم اليه
مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم هذا فيقول المخاطب لا اهلم معك بنصبه كانك قلت لا ازوا لهاء المفتوحة ابدا ولا اقوم
على المذهب الاخر فلم يغير في الجواب الهاء والالف مراعاة لفظ الخطاب هذا الذي ذكرناه كله بعض الامر من اسماء الافعال التي بمعنى الخبر
هيهات وفي تاء الحركات اثنتان تقدم بدل عاقوها الا همزة مع تثليث التاء ايضا وقد يكون في هذه اللغات السبع وقد تسكن
التاء في الوصل اجراء له مجرى الوقف وقد يحذف التاء نحو هيهات وايهات وقد يلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب نحو ايهاك
وقد تنون ايضا نحو ايهاك وقد بقي ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة
التاء مفردة واصلها هيهيت كزلزال نحو قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف اذن عليها
بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مضموم التاء كسلامات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما يقول قوقيات في جمع قوقاة الا
انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وذا الذي في المثنى والمضموم التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف
عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا يمنع ان تقول ايهاء والالف فيه زائدتان وهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها
في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهيت وتقول في التاء في الاكثر نظرا الى اصله حين كان مضموما مطلقا وكسرت
للتاكيد لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما بعده كما ذكرنا فكان القياس
على هذا الوجه الاخير ان اصله هيهيت في الاحوال ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على ان
الخاء انما يقسم الافعال من حيث المعنى فكان تانيثها مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول ايضا ومن جعل الالف والتاء زائدتين
لان باب تلقاء اكثر من باب بين وسلسر وعنها شتان بمعنى افترق مع تعجب ما اشد الافتراق فلذا ابطلت فاعلين فصاعدا كافترق
نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يجيء في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال
وبعض الرواة شعر الشتان ما بين اليزيدين في النداء يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر لولد ولك
بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وهو شتان احدهما الفرق في شتان وهي كسر النون والثاني
ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة الفصيحة
اعني فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز
شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما بينهما لا يصلح ان يكون عبارة عن شيئين
والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احد الخصلتين مختص باحدهما
والاخرى بالاخر كما يقال في الاعيان بيني وبينك فرسان مع ان يكون احدهما النصرة من جنب احدهما والاخر من جنب الاخر بل لا يقال
في اما ان بينهما شيء او شيئان الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اي نشترك
فيها فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من
الخصلتين مشتركا بينهما وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين
فصاعدا وما كناية عن الشيء او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان مزيدة بين
وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه
لم يرتفع استكنان الاخفش عن النصب لاستعماله في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله تعالى فوق الخامس ودون
السادس وقال الزجاج بنو شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له وروايتان يكن بدونها سرعان وشكان مثلثة الفاء بمعنى
سريع وقد يجيء اي ما اقرب منها اسرع ومنها بطان بضم الباء وفتحها اي بطو ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح

سفوحه

او اشباه

وفعال مبتدأ وهو معنى الامر متعلق بقدر من الثلاث في مبادئ ... خبر مبتدأ محذوف وكذا قياس وكذا الخبر مبتدأ محذوف وبمعنى الامر
متعلق بقدر وفعال مبتدأ وتصدق خبر كان المبتدأ اي اذا كان المصدر ومعرفة نعت وخبر بعد خبر او حال عن ضمير مستتر يكون عائدا الى فعال ومعرفة حال
والمعنى وفعال يجوز ان يكون مصدرا معرفة او يبنى حال كونه مصدرا حال كونه معرفة وكفعال خبر مبتدأ محذوف وصفة عطف على مصدر ونحو يا فساق خبر ومبتني خبر
ثان والخبر متعلق بمبتني بمعنى بعد لا بمعرفة وتقف عليها اي من حيث العدل والزنة ويحتمل ان يكون ظرفا والمعنى وانما يبنى فعال من هذين الصورتين

وما بعدها اسم فتح فيه ثلاث ومنها اق وفيها احدى عشر لغة ان مضمومة الهمزة مشددة القاف مثلثها بتنوين ودونه وان بكسر الهمزة
والقاف بلا تنوين وان كبشدي مالا ترتك كخذ واقة منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تقفية فيقال اقة وتقة وقد ترتفع اقة كويل ومنها
اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو والمشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة
وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوه
بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة في هذه فيقال اوه كما مر في آمين وليست بفاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت
اللام ياء كما في تاوية من قويت ويقال في اوة اوتاه وفي اوة اوتاه من زيادة الالف والهاء كما في اندية فيكون الهاء ساكنة في الوقف
او مضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوتير تخيير او مخير اسماء الجهة بفتح الاول قال ابو علي وهذه اجود لانها اقل تصرفا
فقال ويجوز ان يكون تصغير اوة تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظرف وشبهه الجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا
قليلا نحو قلده عمر شخصا يسني وقوله عليه الصلوة والسلام من اشتهى منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ودونك ولديك
بمعنى خذه والاصل عندك زيد وخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية
والفعلية بعدها على الظرف لكثرة استعماله خبرا صابعنى خذ فعل عمله والظرف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقها في اصلها حين
كانت ظرفا كما قلنا في المضار الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كذلك المضار لقيامها مقام ما لا محل له وورائك اي تاخر وامامك
اي تقدم او امدد من جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير
استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك وبقي عليك زيد اي خذه كان الاصل عليك اخذه وبقي اليك عني
والاصل منع علقك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قبل له اليك وقال الى اي انتهى فهو خبر شاذ مخالف
لقياس البناء اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون اوامر فلا يبقى بناء ... قياسا عليه واما على معناه فهو مخالف للقياس
من وجه اخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور ... معنى الفعل وبقي على ... اي ترتيبه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش
على عبد الله زيدا اي قربها اياه وهو شاذ من على الجر المظهر والكناية يكون الاعراب بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا
وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك واعلم
الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم
كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاث قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق مبني
لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وفلاب مبني في الجواز ومعرب في تميم لا كلمة اخرى كنحو حضار فقال المبني
على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاث نظرا الى اكثرته فيه قال النص لو قيل على ان
انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جوت من الفعل على صيغة واحدة كما يجري ان صيغة افعل قال ولكنه لم يقل احد منهم ذلك
ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل مثال ... والمراد
من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسرة في الافعال حتى زادوا نونا لوقاية حركة ما منه وهذه تمريضية وفتح فعال
في الامر لغة اسدية اقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضمائر كما في سبا والافعال امر من الثلاث مسموع فلا يقال قوام وقعاد
قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وشافر شكير
وغفير قلت وهذا القول مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد
قوي فالاولى ان يتاول ما قال سيبويه باقرار الاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فالاكثرون على انه لم يات منه
الا وفان قرقار اي صوت قال قال له ريح الضبا قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعوا بها وليدهم
عرعار قال المبرد لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق
قال السيرافي الاول ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو اراد الحكاية لقال قارقار
وعارعار وعند الاخفش فعال امر من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعل المبالغة
في الامر كعقار وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شنآن وشكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها في الفتحة التي كانت
في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل قرقار انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي انزلي انزلي
الفعل اليا التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار الثلث كما الحقوا الالف في القيا في جمعه دليلا على التكرار الثلث اصله القي القي
المراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا عن انزلي فقالوا انزل مؤنث كانزلي انهم جعلوا الالف التي هي دلالة تثنية الفاعل دليل
تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامر قوله ولا انذ بجمع من الحاضر

اذ رعيت

لما بنيه لفظ فعال للمضمر
للفظ ... الذي بمعنى الامر في الفعل
العدل والزنة وعلما لاثر
مسدد في الوجه للاعيان
متعلق بمقدر اي علما
موضوعا للاعيان ومؤنثا
نعت لعلما وكقطام خبر
مبتدأ محذوف وفلاب
عطف عليه ومبني خبر
فعال المقدر اي وفعال
ان كان علما كذا مؤنثا
مبني في الجواز متعلق
به ومعرب خبر ... في
تميم متعلق به والامر
استثناء وما موصولة
واخره راء مبتدأ ...
والجملة صلة ما واسم
في اخره راجع اليه والمؤنث
مع صلته ... في
النصب والمعنى بعد كل
فعال علما للاعيان مؤنثا
عند بني تميم الا فعال الذي
في اخره راء ونحو حضار
خبر مبتدأ محذوف وهو
نحو حضار

قال الزمخشري

قال الاندلسي

وهذه الصيغة من الثلاث
فعل ...
فعل الصيغة ... ان كانت
الاصوات لا تخالف
وهذه الصيغة
للمبالغة
في الفاعل
تثنية الفعل المتكرر
والياء التي هي
دليل

اذ رعيت نزال وجي في الذي هذا الكلام والذي ادعى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن ذلك النوع الذي هي ذلك الشيء منه اخذ من استقراء كلامهم عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر
وتانيث الفعل في دعيت نزال لا تدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظ او الكلمة او الدعوة كما
يجيء في باب العلم وكذا لا يجيء قسم المصدر والصفة من معنى المبالغة فحاد وكلاع ابلغ من الحمد والكعا الثاني من اقسام افعال المصدر
وهو على ما قيل مصدر معرف مونث ولم يعلم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وما توهم انه من اعلام المعاني كزور وسبحان على
ما يجيء في باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص واقانهما مونثان اتفاقا اذ لا يطلقان
الا على المونث كما يجيء وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريفه
قرينة وهي برة هذا الدليل كالاول في القرابة اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومونثا شيء
بديع بل لو ثبت وصف نحو فجار بالمونث المعرف نحو فجار الفجيجة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على
ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا
بالغلبة علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا فايش الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء اذا وردت
الماء فلا عباب اي لا عبب اذا لم ترد فلا اباب اي لا اباء اليه وقولهم المتلمس جحادلها جحادل ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت
جحادل اي قولي لها جحادل ولا تقولي لها حمل وشكر او قول العرب لا مساس اي لا مس ظاهر في التنكير ومن كان من هبيرا ان جميع
اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مونثة واذا سميت بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند الفراء جعلها منصرفة
كصباح وهذا منهم دليل على تردد هم في كونها مونثة الثالث الصفة المونثة ولا يجيء في صفة المذكر وجهها يستعمل من دون
الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة و
يا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا خضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة ويا خواق من الخرق وهو الذرق ولا يجيء هذه الا في
النداء على الجنس اي لا يكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجيء في الاعلام واما غير لازمة
للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة وهو الاكثر وذلك نحو خلافي وجباذ للبيذ كانت في الاصل
صفة عامة لكل ما تخلق ويجبذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا جناذ وبراح للشمس من الجنذ وهو الشيء
البراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها في البدن من الشعر السبط ومثله كثير كرار للخزر والا
الذي فوقه بها المزمزوجها سميت كرارا لانها تكر الزوج اي ترده بن عمرو يقال يا كرار كر به ان ادبر وان اقبل فسر به وقشاش و
جبار وصمام للداهية لانها تقشش اي تخرج ريح الكبر وتجبد اي تميل سميت بها تفاؤلا وتصمم اي تشتد يقال قشاش فشيئة من استه
الى فيه اي اخرجي ريح الكبر من استه مع فيه ويقال حيك جبار اي ارجعي بارجعه وتوحيه صمام اي اشتدي ما اشتد بك اي زيدي
في الشدة او ابقي على شدتك كالتاويلين في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع بكر هون طلعة حدادحدة
اي يا داهية الحادة اي الماضية وفباح للغارة يقولون فجي فباح اي شنيعا متسعا على تاويل صمي صمام وتيق كوبة وقاع وهي علم كية
على الجماعتين وانتصابها على المصدر من كوبة اي كبة واقعة اي لازمة وتيق طار للكتان المرتفع كانها طارمة اي واثبة وتيق للضبع قثام
وبعاد وقشاج من القشم وهو الجمع ومن الجمر ومن الفشج وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام الجنس بدليل وصفها بالمعرفة
نحو حناذ الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها في نحو قشاش فشيئة وحداد حدية وحيدي جباد كما مر في باب
النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطة كما فيه قال اطلت مراطهم حتى اذا ما قلت مراتهم
كانت قطاط وسبيدة سبيدة يكون لزام اي لازمة ولا تقل فلانا عندي بلال اي بالة لا يصيبه عندي ندى اي لا يصله مني صلة
قال الخليل تعدو في الصعيد بلال اي متبددة متفرقة فهو يا والرابع الاعلام الشخصية وجمع الفاظها مونثة وان كان المسمى
بها مذكرا ايضا واما قوله لقد كنت احسبكم اسود خفية فاذا الصاف تبيض فيه الحمر تذكير ضمير الراجع الى الصاف فلتاويله بالموضع ويروى
تبيض فيها والصاف منزل من منازل بني تميم وخصاف محل وفي المثل الجري من خاصي خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه
للخلة فمنعه وحضاه وكذا حضاكوكب ظفار مدينة وتدل تشتي نحو هذه المونثة رجل كما فيه نحو سعاد وزينب وقطام وحذام
وبهان وغالب ومنجاح لنسوة معينة وسكاب نزكة وكتاب خطاف لكلبين ومناع وفلاح لضبعين وبار وشراف لارضين
وعرار لبقرة وظفار لمدينة وجميع الامصار وصفات جنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلاثة اسباب التانيث
والعدل والعلمية قال بعضهم تقدم الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب ليس بعد منع الصرف الا البناء وفي قوله

المفعول المطلق

دعوى قبل صدر معرف

البر واحتملت الخصلة

العبب شرب الماء من غير مص

ب يا بالباب والذباب

وكذا اس لا مساس مثل

السلام وهي لا يعدو على الجنس

وما نزل الشعر من مس بالرطاب

يا رطبة الفرج وهذا الشتم لا يشتم

من يتعرض بهذه الخصلة او ترك

اي يا صفة والدال النفي

وفي اصبح حذف الاطلاق والنداء

والجمع وزرت الحرف

المعجمة المعنى اعلاه الشك

نفي

والاصوات مبتدأ وكل لفظ جنسها وحكى به صوت جملة فعلية وصف لفظا والتقدير بها بدل المتقوا وصوت به اليها خبر مشدد عطف عليه فالاول كذاق مبتدأ
والثاني كنخ مشدد عطف عليه

نظر ذلك لانه لم يتركه كونا دليل على عدم البناء لانه علل بجميع الاوصاف بل قام على علية بعضها كما مر ولو ثبت البناء في الشاذ
لم يؤثر بعدم العلية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو عمران فانه يمنع منه فاقة ان من مصرف اتفاقا مع اجتماع
التانيث والعدل والعلمية وقيل يمنع تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث في الشاذ وهو منقوض بنحو هند
وقاروان مما لا ينحصر وقال المص لشارح ان نزال نزول وعليه نحو سحاب وكمام وجمام من المصدريات فضم الى الوزن العدل
ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت المجموع فيما سبق لا يدل على كون نزال معدولا فساد معدولين منها اذ من الجائز ان يكون
مترادفين لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر واذا ادعى العدل المقدر لا ضطرار وجودهما مبنيين لذلك كما ذكرنا
لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامهما الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في
الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يجعل المصادر والصفات لمشابهتها الفعل الامر موزونا وبنا الفرق بين
كلام ومضافاته لا بد الفرق فيها واما الاعلام الجنسية كتمام وعدل فكان حقها الاعراب لان الكلام المبني اذا سمي بها غير لفظها وجب
اعرابها كما يعرب ابن شخص علم جاء في باب العلم فيعرب الوصف بالفعل جميعا اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كحذام وقطام
بنو تميم وجوابهم اعلى القياس من اعلامهم لما غير متصرف فيها واما الاعراب فلغير ما عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية و
التانيث وبناء اهل الحجاز لمخالفة القياس اما لا معنى الوصف فيها حتى يراعى البناء الذي كان لها في حال الوصف لكنهم لما رأوا انها
لا تنفك عن الوصف والعلمية من حيث المعنى كانت بمنزلة ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف
اجروا لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لاقتران غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء قال المص هي مبنية
غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك باجتماع العدل والوصف نحو مثنى عند النحاة والعدل و
العلمية في نحو ثلاث وخماس ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها لمشابهتها ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر
كما مضى هذا مذهب الاول من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم فمنعهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره راء كحضار
فانهم يبنونه وذلك لان تقدير العدل الاعراب البناء في جميع الشخصية مستبعد ان لكنه قد يرجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص
البناء بالذي اخره راء الا ما اذا هو مستحسن والمعنى للاماله هنا كسرا وهي لا تحصل الا بتقدير علة البناء لا اذا اعرب ومنع الصرف
لم يكسر واذا لم يكسر فالمفاد اذا كان كذلك كان تقدير علة البناء لا غرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وحده كان ايضا مستقيما او
منع واما التعليل بمنع تميم فقد جوز وعلى تقدير منع الصرف في الجميع دون تقدير البناء وقال المص في الشرح الاخير ان العلم الشخصي ان فيه
عند اهل الحجاز علة لا تقدر بها تحصل مشابهته باب ثلاث من وجهين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفي بالوزن لوجب
بناء ثلاث وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وهذه معدل عنها قطام وهذا كما ليس لنا عامر المعدول عنه عمر قال
وعند فضلاء تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لا غير مضطرين فيه لمنع الصرف
الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيها ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير
العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه وهو فرد لذلك هذا وقد مر الكلام
على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به اليها بهم فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي
قيمتها الغاق اصوات ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق من الجادات كطق وقرقر والحكايات ان يكون
مثل الحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف مخصوصة محركات بحركات مخصوصة وليس الحكي كذلك اذ الحيوانات والجادات لا تحسن الاصلاح بالحروف
احسن الانسان لكنهم لما لم يجدوا الى ادا اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم حكم كلامهم
من تركيبها من حروف مخصوصة لا مرتجلة عليهم او تبعد مثل تلك الاجواس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس
الانس لانه النادر كما في البلغاء فاخرجوها عما لا دخل ما يكون من التقيد بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي فضا الحق الحكاية اي كونها
كالمحكي سواء فيما الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة عند اهل الا
لطبعا على مخارج في انفسهم كاف وتف فان المتكلم ولتي يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف وهو يدل على شيء متكرر يصدر
منه صوت شبيه بتف وكذا اه للتوجع او التجي فضلا وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاحد لدى التعال الا انهم لما ضموها
كلامهم لا يتلجلجهم اليها تنقوها فتنسق كلامهم نحو كوها تحريكه وجلوها لغات مختلفة كما في لغات اف واه وثالثها اصوات تصوت
بها البهائم عند طلب شيء منها اما الحي كالفاظ الدعاء نحو هوت وتوبر ونحوها واما الدعاء كهلا وهجر وهيا ونحوها واما امر اخر كنا
كنا للشرب وهلع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات العجم حتى يؤتى بها او امر او نهي كما ذهب اليه بعضهم لانها
لا يكون مخاطبة لعدم فهمها الكلام كما قال ثم كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان لصاحبها او الشخص كان يقصد انقياد

الجمع

الجمع اي جمع الكلام بسبب
الكلمتين من
ترادف لفظين في معنى لا يكون
احدهما معدولا عن الاخر

في الاعلام الشخصية
لا يجب كون الاعلام الجنسية
اعلام الشخصية

وفي ادعاء العدل
الاوفق الاقتصار على
وعرض تخصيص البناء
الراء

الشرح

قوله

لا تتشبه الكلمة بالحرف
ولا يمكن حكاية منها

مضى الواقع في كلام
عن تلك الاصوات

نفس الكلمة الحقيقة اذا
علقت الى البعض في بعض
من الكلمات وفصل بعد
هذا الاجمال قال فيما سبق
في بعض سبق

المصنف

بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها ما بصوت غير مركب من الحروف كالضفدع الذي يزعق عند ابراز عنده الماء او يصوت
معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر تارة بضربه وتارة بهيه واطعامه
فكان الحيوان يمثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى
ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يعجزه من الضرب او ضده فيمتثل
عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا
مركبا من الحروف ولم يقنعوا بنماذج الصوت لان الصوت من حيث هو مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج
سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة اراد واختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب
تبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب غير ذلك هذا وانا لا ارى ممتنعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات
المقارنة في الاصل للضرب او البر التي استغنى بها الطالب عنها اسماء الافعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى
جعل الحيوانات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب ويكلم بما يفهم كالعقلاء ثم تقول انما سميت الاسماء
الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات الحيوانات والجمادات او
اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به الحيوانات وهذه الاقسام الثلثة ليست
في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فيسمى باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام الثلثة بعد هذا الاصل لاجل
احتياجهم الى استعمالهم في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي الاسماء ليكون ادل على دخولها في
ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوها التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعض اللغات وغاق والالف
اللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما زعق بالصوت غاق وكقولك امرته باضرب اي
بهذا اللفظ او جعلوا مسماه بعض المعاني المصادر نحو اف لك اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اي حبيبا فهذه
الاصوات من الكلمات كالناس من الناس صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات
فالتنوين فيها دخلته تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير شيء اذ لا
معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول في نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان صوتا في الاصل
وتستريح من التكلف الذي تكلفناه فيما توجيه التنوين على ما سبق من الوجهين واما بناء اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل
كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب
اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كاها واف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها في الاصل اصوات ساذجة
غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضى الاعراب او لكون وضع بعضها وضع الحروف اعني على حرفين كما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب
قال جهم بن العباس ترى بجهل وعاج وانما من العاج والجهل حين جنونها وقال تدعين باسم الشيب متى تظلم جوابه من بعده وسلام وقال
كما زعق بالجون الظباء الصوائح فجعل الحكاية مع الالف واللام وتقول ذا جوتر بعيد وبعيد وهذا كما يقول في الحروف ان لو وان لينا
عناه في الاسم المبني ولا يحذفها بين ولا يحذفها بين على ما يجيء في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجهل بالجر
وباسم الشيب لتبعيد الاسم عن شبه الحرف لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل
من الابن وكل الابن معربا وبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لامرأة الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون
الضباء وقال اشد الحمل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين
في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بجهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير
هذا القصد كما في غير غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر وهذا هو الكلام علينا الجملة
من التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او الحيوانات او الجمادات نحو وهو حكاية بصوت الضاحك
وعيط حكاية بصوت الفتى اذا دعا صاحبه في الحرب غاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها
ما يعبر بالهاء وهمزة مكسورة بعد الالف وقبل هو بهمزة ساكنة وهي مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف
وتلق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها
البهائم هلا نوجه الجهل اي توسعي في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس زجر البغل وقد سمي به وقوله عدس العباد عليك
مما يحتمل الامرين الا ان الوقف على السين يجب كونه بزجر او هيد زجر الابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين
فيه اربع لغات دهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طائعة فما يقال له

فالمركبات مبتدأ وكل اسم جزءا من كلمتين متعلق بمحذوف اي مركب من كلمتين وليس من الحوالة كان وبينهما اي بين الكلمتين جزء نسبة اسم الجد نعت الكلمتين

هيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد ما لك اي لم يسألوه عن حاله وسع وجه لزجرها وقد يقال للابل
ايضا جه وجوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا جاي وعاي بيا مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاوعاء
بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران فيكونا بيتين الفعل منهما حاجيت وعاجيت جابدل الالف واوا واصلها حاي
وعاي كما يقول الايلين اكثر من قوله لا لا وجن وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم
او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا مكسورة الهاء منونا وغير منون وهد
تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد تسكن دعا للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف
منكنة عند صوت الناقة البعير وكذا هيج وايخ بكسرهما ويجوز في الخاء الكسر والسكون وتوا زجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة
السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم وتوا يضا في تسكين الاسد والذئب والكلب و
غيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا فجا وفع وفاع زجر الغنم بضم وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة هذه
وث بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند الشفار وجع وعه وعيه بكسر العين والراء وروي فتح العين زجر للضان و
شاء ونشوها للحمار الورد وعوه دعاء للجحش وهيه دعاء للفرس وجح صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وفس دعاء له وده بفتح
الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مط بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في
قولهم الاده فلا ده اي ان لا يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وهي التندم
او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل ويلك اي عجبا لك ثم
كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويلا وويل ومن هيه غيره ان ويل وويس وويح وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك
وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويله بروي بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف
الخبر اي هلك كما اصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال
رحمه الله في غيره ثبينه بالعدل وفي العزم من انيابها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار
ويله ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان تو اصل وي لامه تعجبا لها اي ولد ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير
القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع فتحها واما ويكان نحو ويكان
الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب بكن مع كان مثقلة كما في الابيات او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحب
يعش بشر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب قال الفراء وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل
الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعي
انهم يفلحون فقال له عجبا منك فكانه لم يتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل
على كونه بمعنى الم تر بان اعرابيا سالته وجها ابن ابيك فقال ويك انه وراء البيت اي الم تر انه وراء البيت ثم صار ومعنى ويكان
الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا
النوع اف وأوه وقد ذكرناهما في الاسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه
ويوجعه كالجمرة والحرة ومنه بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فهي بخ بخ فان وصلته خففت ونونته
مكسورة الخاء وربما شددت منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعها وافدة اكرم الوافدات بخ بخ لجحضم واذا بين باللام فهو مستعمل
استعمال المضاف كما مضى وحكى ابن السكيت به بمعنى بخ بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا اخ بكاف مكسورة
وقد جعله الشاعر في قوله مصا الغانيات اخا وبروى كخا كالمصدر رفاعر به وهو مصدر بمعنى المفعول اي كرروها ومنها مض بكسر
الميم والضاد المشهور ونقل في ضيادة الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج احديهما عن الاخرى
عند رؤية المحتاج وليس الرد بشلو راس بالكلية بل فيه اطلاع اما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض اطماعا ولما لم يكن هذا
الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة سبقت كلمة وهي مض وسمي بها فصار مض كالحكاية عن ذلك
عن ذلك الصوت فبني بناء سائر الحكايات على الاصوات قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم
فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما مر في سائر الحدود والمنقول منه لا نزاع
قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها
لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما

لا تم

صاحب مسلك عرف منزلة ضربه وزن نصف فهو منزلة فضلت لانه علت من اول الجحي والنسبا بالفتح كما زال التربع في ربيع الزال التنوع س

النسب الحال المعنى س

فقال

الختم الكتبة الصلة س

الله بخ

وصل

وانما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين وفعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما
نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيها نسبة
قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بها وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا
توصف قبل العلمية الا بالاعراب ولا بالبناء لانها من جوار الكلمة لا الكلام تثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكر
المصنف باب الكنايات انها مبنية لاصل لم يكن مركبا قبل العلمية واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها الجامد مرتبة في
الظاهر ومبنية لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التي كانت عليها العلمية او بنائية او ما يشبه الكلمة كان كل ذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض
الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر وحرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره فلا يدخل في
هذا الحد الا بالمركب لاجل العلمية نحو معدي كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا
قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاول والاشهر ابقاء
الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل وهو يجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر
المركب الاخير تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاز في معدي كرب كما يجيء في المضاف اليه لا تصرف
وتركه كما يجيء ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو ما
القياس على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيبويه لا اضافة واما الجزء الاول فواجب البناء وان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني
فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبنيين وسكونه وهذا النوع
يستغرق اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه واما فعل فالاول من الضمير الاول
اسم نحو انا ضربت وفعل نحو خرج مخبر او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن
من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني
جعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى
وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يستقل
كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والعجز حاله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان
كان قبل التركيب منصرفا عند ادائه التركيب لصورته كما اعتد به في اسكان باء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف عند علماء
الاضافة واما ضعيفه فلان التركيب لا اضافة غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبيهة بالمضاف و
المضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معدي كرب في النصب والجر
اي اذا كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا الاعراب معينا لفظا او تقديرا
والا فان كان وجب ابقاء على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في
الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما تعرف في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله
والاسم العام اما على الفعل نحو ضرب زيد وحسن وجه ومضرب غلام كل ذلك احترازا لخصوص الاعراب وعمومه وان لزم
منه دوران الاعراب على آخر الجزء الاول الذي هو بعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على بنائه ان كان في الاصل مبنيا كما في
الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيبخر ومن يخبر وان يخبر ولم يخبر وكذا في نحو ان زيدا وهل زيد ولزيد اذا الاسماء بعد
هذه الحروف مبتدأ في الظاهر قال سيبويه اسمه بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل
وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيدا لان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون
احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج
يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احديهما في الاخر صورة وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما
عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زيادتهما عليه في حال الافراد
فلا يسقط حرف اللين الساكن فيبقى الجر على حرف مع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وسيبويه
مذهب سيبويه انه يجب اعرابه بالاول واعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في السمي بيزيد
ذو يزيد مثله وتقول يا كان يزيد في الافراد على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف لسبب
الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكايته واعرابه نحو منذ شهر وان لم يكن الاول والجزء
جزء الحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ان زيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف

اليه

ثلاث حرف شرط وتضمن فعل الشرط والثاني فاعله وهما مفعول به وبنيا ما مبني على السكون والضم لبناء ومعطوف لم يسم فاعله عائد الى الجزء الاول والثاني والجملة جزء الشرط
وخمسة عشر جزء مبتدأ محذوف وهاء عشر وخمسة عطف عليه والحرف استثناء واثنتي عشر مستثنى من قوله بنيا ومن قوله واحدا قال المصنف في شرح الكافية
من لبث خمسة عشر الا عرابي حادي عشر حتى يكون ثاني عشر بنيا العقد تلك الشاهد بنو الا جملة شرطية واصله وان لا يخفض الثاني حرفا بدلا لا حرف الشرط وما سبق
كذلك واعرب الثاني جملة جزاء بنيا وكبعلبك جزء مبتدأ محذوف وبنى الاول جملة فعلية عطف على جملة جزاء بنيا وعلى الاصح متعلق به او جزء مبتدأ محذوف ووقع في بعض

الاصل بدله

النسخ والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا فالى عجزه اذا لم يكن
الصدر ضمير المشبهة بالجزءين المضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الصدر الى عجزه من معناه لو ثبت اضافة
الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك
مبنيا على حركة مشابهة الاعراب كما في بان بدا ولا يجعل محكي الجزءين على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجرى ما
شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب
مع التركيب او لا فان كان وهو التوابع الخمس مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب
الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ومراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة نظرا فيه سواء سمي
به رجل او امرأة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك
الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت بامرأة عاقلة كما يقول الحسن والحسين و
الحارث بالام اعتبارا لاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت
بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان منصرفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما
في التوابع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه
المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدي كرب واعراب الثاني
اعراب المنصرف مع التركيب يجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني في وجه التركيب الاضافة لا عطف النسق فان حرف العطف مانع
منها فان حذف حرف العطف قبل العلمية بناؤها او بعدها القيام موجبه في كليهما اما في الاول فلاحتياج الى الثاني واما في الثاني
فيضمن الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب يجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني
مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما يضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما
جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك لمعنى انحى بالعلمية وان لم يكن الجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب
حتى فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذا ما وانما كان وهل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله
فان تضمن الثاني حرفا فانه بنيا كخمسة عشر وحايشر واخواتها الا اثنتي والا اعرب الثاني كبعلبك وبنى الاول في الاصح اصلان اصل اثنا
خمسة عشر وخمسة عشر حذف الواو وتصد المزج الاسمين تركيبا وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا
ابي ابنا لان الاسمين معا هنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف لا اب وابنا وانما مزجوا الينف مع هذا العقد بخلاف سائر
العقود نحو عشرين واخواته وانه والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد اذ الفاظها مفردة وبنى الاول لكونه محتاجا الى الثاني
فشابه الحرف وبنى الثاني لتضمن الحرف العاطف بناء على الحركة الدالة على عروض البناء وان لها عارضة في الاعراب اصلا وعلى الفتح
ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب وجاز بعض الكوفيين اضافة الينف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما
مر في العلم المركب اذ الكلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من جنته وبينه حادي عشر الى تاسع عشر بنا خمسة عشر فوقك
لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس العشرين والرابع والخمسون حاذتهم بابقاء الجزء الثاني تمامه فوق العشرة
مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد فتقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنا وعشرون فلو قلت
معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا
وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من ثلثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرين
الواحد من الثلثة والعشرين بل المعنى الواحد من الثلثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين فما معنى هذا العطف قلت كان القياس
ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وثلثين اذ لو
بني من كل واحد من الجزءين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعل يدلان على مفردين وهو
خلاف المقصود فبين عشرين في قولك ثالث وعشرين ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى
العدد كما كان في ثلثة وعشرين ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ ليس كالعشرين اذ
لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد فيهما في صورة واحدة فتقول اردت بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او
ثلثة عشر كما يبنى من الفاظ الاعداد التي تحت العشرة ولم يكن بناء اسم فاعل منها مع بقاء صورتها لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه
الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثلثة عشر مثلا لزم ثلثة عشر
او ثالث كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يكون من مجموعهما احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى

لا تقول الحسن والحارث للارعشة لان صفة الحسن الحسن والحارث شجر طاهر الشرك واحد الحلم

فلا احتياج

اذا قصد المفرد

وكذلك الثلثين معنى

كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد
من المفرد المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق من ذلك الفاعل منه
فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف
عليه ظاهرا ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جاءني
ثالث عشر جاءني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا
عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث
عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة في ثلثة فيضاف ثالث
ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها
لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الخمسين ثم ثالث الاثنى عشر كما
يجيء في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على اثباته لبقاء علة البناء مع اللام ايضا
واما اذا اضيف كثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة بجانب الاسمية
كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الابن قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره يتغير اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط
الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف كل الابن فان اللام باشرت فيه ما كان منيا وبخلاف الاضافة فانها باشرت الجزء
نحو ثلثة عشر يد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الاثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاعراب
فيه كما في اثنتان ويحملوا الاعراب كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كما في خوانه من الصدر ولكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلهما وقال كل
واحد من لفظ اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستانفة كما في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور والصدر منه لانه عرض
بعد دخول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة او وجب كونها كالمعدوم وذلك انهما
اراد وا دمج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم يحذفوا
النون لاجل البناء نحو يان بدان وبان بدون ومسلمان ومسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها
والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام
فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنى عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه
لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخوانه تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال اثنان بعد
بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والجموع لم يعهد حذفها في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب لا يصلح
لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب انه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف لانه جعلنا اعرابا فلم يسقط
الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بل دليل بناء يان بدان وبان بدون مع ان هذه العلة فانه لانما منع حذف علامة التثنية اي
الالف لاجل التركيب تلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يان بدان وبان بدون مبنيان اتفاقا مع قيام هذه العلة
بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والاعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح قد
تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي وفيه لغات
اخذ بها هذه وهي سكون ياء الاول والثاني تقول اعطه بادي والاصل بادئ بدئ فالاول فاعل من بدأ الشيء اي فعله ابتداء
والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء و
المراد بالبدء نفس الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد
منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي مبتدئا ذلك كما قلنا في
قولهم فاها الفيك وبعثه بلا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لانحاء معناها الاصلي وافادتهما معنى المفرد نحو خمسة
عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا افاد لمعناه اي العدد المعين كافادة عشر لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه
وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب ولم يبن الجزءان ولا احدهما في
نحو يد بيد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب المفرد الذي يفيدان معناه كما بين في باب الحال
لظهور انفكاك الجزءين احدهما من صاحبه بالحرف المحلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثاني
معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيف بادي بدي على غير القياس كما يجيء فكثر بناؤه ايضا على غير
القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتؤذن عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزءان ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف

اليه

اليه وان اتى عن الجزئين ايضا اسمينا اما الاضافة بيان كما اتى في بادي بدي كلا ان العطف ينقل بالكلية عن معنى الى معنى اخر من غير فرق للفصل الا
لما خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن العباس فما تغير المضاف من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على
الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي المعنى اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصلي مقصود مما نقل اليه الا ان
المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معدي كرب وجعلها سيبويه من
باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لان فيهما تركيبا
بلا علية ولم يكونا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة
كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبا في مساكنهم اي من سبا واما قال تعالى فلا تعدها سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب
ولا دليل فيهما على ما ذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزة بادي
بدي فنقول انه سكن الهمزة من بادي وقلبت الواو همزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وقاعدتها بادي بدا او في
كلتي هذه كما في اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدا كبنات لان بدا على وزن طلب يأتي من هذا التركيب فحذفت
الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدي من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدا الوبدي او بدا الكلمة الاولى
من هذه اللغات كما في المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سبي او كريم او جبان والبدا مصدر ان بمعنى المفعول وليس
الجزءان في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير
مخففة وقد يقال ذي بدا وبداة ذي بدا على وزن فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلث بمعنى المفعول لانه
يقال المضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي
او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما يبتدئ به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدي
سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الايادي
والاسر لانهم في التفرق والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل و
يجوز ان يكون على المصدر واللفظ مثل تفرق ايدي سبا وامر ذي بناء الاول والثاني كامر ذي بادي بدي فلذا الزم يا ايدي السكون
وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يستعمل ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكن يلزم سكون يائها وقلب همزة
سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشر مبنية الجزءين ظرف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت
بيت واخبرته صحرة بحرة ويجوز اضافة المصدر من هذه الظروف والاحوال الى الجزء وان لم يتعين مثل الجزءين فيها كما تعبر
في نحو خمسة عشر لظهور تضمن الحرف وتبينه في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون
فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح ومساء حين حين اي يوما فيوما وصباحا فصباحا وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح وكل
مساء وكل حين والفاء تؤدي معنى هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي كل ساعة اذ فائدة التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما
عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اي الثنية كما قوله تعالى فارجع البصر كرتين وليبك ونحوه وكذا صباح مساء
وحين حين قلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة منه كان كل منهما كان بكف صاحبه من التولي و
الاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى لاصقا بيتي وبيته اي مجتمعان ملتصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب
الحال في قولهم بعت الشاة شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير
مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا الخبر لي ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لاحالا اي لقاء واخبارا ذا صحرة وان لم تقدر حرف
العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا يزالون منهم صلوا بالحرب حينا بعد حين
ولقيته كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤبة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا
بيت وعند بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضموا بحرة اليها اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة بحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ يستعمل
تركيب ثلث كلمات والنزايضا بمعنى الاظهار لان نحو الابل يتضمن ومنه قولك تلك خبرا وقولهم للعالم خبر لان الفعل والخبر يتضمنان
اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم
تقدير الحرف واما ان يكون تشبيها لهذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل
علما جاز الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال
فلولا يوم يوم ما اردناه لجزناك الفروض لها جوادا وتقول اتيته في كل يوم يوم اتيك في صباح ومساء وذلك لان علة بناء الاسماء
لم يكن فيها ظاهرة كما مر لكن حسن تقدير ذلك وقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعها

كذا باب مبنيات وكم جزءا وكذا عطف عليه والعدد جزء مبتدأ محذوف وتقديره وما للعدد وكيت وذيت عطفان عليه بناء الحديث مثل قوله العدد

في الوجه

لم يتقدم فيها واستعمل كخمسة عشر وجوبا بالحوال لان منه الحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح ذال الكلمات وكسرها وجذع مذع
بكسر الفائين واخول اخول كلها بمعنى متفرقين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضائعين وستمطر بين بين اي بين الحق وبين الميت
وبين الثانية زائدة لان بين يقتضي شيئين كما في قولهم المال بيني وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكورة المركبات
قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاول فشغر من اشغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر
النجم اي هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء وتوشذر بدر
بالبناء على الاصل او من مذرت البيضة اذا فسدت وجذع من الجذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي
الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد يقولان وقد يقولان حيث بيث بكسر الفائين واصله حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع
التنوين وهو نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى استحثت الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث
بفتح الثانيين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو فاش وفاش وخاش وخاش وجاز قلب الواو ياء او الفاء للاشتقاق الحاصل
بالتركيب من نونهما لكون الثاني اتباعا كما في حيث بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كجذع مذع وشذر
مذر لم يستعمل الا مع التركيب فندر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تعذر الحرف في مثله غير متعين واتفاق
حسنة الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الفائين وكسرهما مع الصاد بين مفتوحتين
والحيص الهرب والبوص استبوص التقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من
العكس لان الياء اخف وقد يقولان حيص بيص بقلب الياء واوا وقد يقولان الجزآن مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع
كما ذكر او قد يقولان حيص بيص بكسر الفائين والفاء مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات نحو خاش ماش وخاش باش وجاز قلب الواو ياء او الفاء للاشتقاق الحاصل
بالتركيب من نونهما لكون الثاني اتباعا كما في حيث بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كجذع مذع وشذر
مذر لم يستعمل الا مع التركيب فندر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تعذر الحرف في مثله غير متعين واتفاق
حسنة الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الفائين وكسرهما مع الصادين مفتوحتين
والحيص الهرب والبوص استبوص التقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من
العكس لان الياء اخف وقد يقولان حيص بيص بقلب الياء واوا وقد يقولان الجزآن مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع
كما ذكر او قد يقولان حيص بيص بكسر الفائين والفاء مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات نحو خاش ماش وخاش باش وجاز قلب الواو ياء او الفاء للاشتقاق الحاصل
اما الخازباز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن فاعل بز اذا سلب وارتفع كانه قيل هو الخازي الباز فركبا وجعلا اسما
واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خازباز بالجر في الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بخمسة عشر فكان اصله الخازي والباز
على عطف احد التعيين على الآخر وخازباز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول منونا على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا
بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاي وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية والتركيب وانما هو علم الجنس كاسامة فان لفظة اللام
الكسر الثاني زجرا كما في سيبويه غير المنصرف وخازباز باعرابها على اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في بعلبك فيجوز صرف الثاني
وترك صرفه وخازباء كفاصحاء وخزباز كفرطاس والاولى ليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما
قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه الغاية لم يغيرها كان منبيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال وجوز الخازباز بالجر
ولها خمسة معان ضرب من الذباب يكون في العشب صوت الذباب وداء في الهادم والستور واما خاف باق للنكاح وفاش ماش
للفاش وكل واحد منهما مبني بصوته مبنيا على بنائهما لما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن الظرف والمضاف اليه تشبيها بخمسة عشر كما
قيل ذلك وايد كسبا وبادي بدا وان الحي عن جن بها ايضا معناها الاقرار بان كما انجى ذلك عن جن ايدي سبا لان الاعلام المنقولة
براعي اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لحاظ للاصل الا لحاجة او ذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بخلاف الحسن
والعباس فلما غير من حيث المعنى تغيرا لما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول من احد الطرفين اي اللفظ
والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلي المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايد كسبا مثلا في
التفرق فالاصل موزون بالتفرق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنقول اليه فاما لم يكن في المعنى تغير كثير جوز واتغير اللفظ عما كان
لان المعنى يكفي في الايذان بالاصل المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكنايات في اللغة والاصطلاح
ان يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما لابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت
تريد زيدا وقد فلان كيت وكيت ايهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كمن للفرج او الفعل القبيح وكوطئت وفعلت اي
جامعت وكالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير
ذلك من الاغراض والمكني عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع
ولم تهب اي خوفه وكقولك مررت برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو اكفف كفف في
معمه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزونها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة
بعدها ثلاثة ساكنة بعدها غير مشوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا كالاستفهامية
كاين لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال
عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ان يدا عمرا فذلك الفاضل ام ذلك الجاهل وابن كذا سؤال عن مكان معين

الخازباز بالجر تشبيها

عن

غير مصرح باسمه وكذا اسماء شرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعناها الموضوع للمعنى شرطا كان او استفهاما
ما يكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذا كان تطول عليك لو قلت مكان اين زيد انما الدار في السوق لم تكن
السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات
المفردة لا بتناهي كما ترى وقول المصلين نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا
وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المخبر بواسطة ما يدل الى غير صريح بظاهره فيه وبقي كنية عن كذا بكذا
وكنوت قال والذي لا اكنو عن قذر وبغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات التي
بمعنى فلان وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد ههنا
لان لها بابا آخر اختص به فالكنايات كالظروف ذكرون كلواحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن
ما وقع في كلام متكلم مفتقرا الى بيانها على المخاطب ولنبينها فكم لا يكون من هذا القبيل على ما اقر به استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ
كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسر ولا كيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت بل مثل الحوت
في فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده فقط وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندي واما بناء كذا الخبرية فلكونها موضوعة
الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية قال المص والاول اولى لتضمنها معنى الانشاء الذي هو الحرف غالبا كهمزة الاستفهام
وفي التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل كلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا
لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام
المصدر بكم او بربما لا بد فيه ان يقصد المتكلم مطابقته لخارج نحو له رجال لقيته وربما تخلف غير مطابقته فيصح ان يقال لقيت رجلا
ولم تتضح صدقه لاحد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونها خبرين فالجواب ان معنى الانشائي كم في الاستكثار وربما في الاستقلال
ولا يقصد المتكلم ان المعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان
يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وربما استقللت الاضاج كما لو قال اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم و
لا يكلك نحو قام زيد فانه لا يفيد انك تعتقد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كرجل لقيته انك تعتقد لقائه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه
في الخارج وبانه تمام القول فيه في افعال المدح والذم انتهى واما بناء كذا فلانه في الاصل انما المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه كما
اذا اشار الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانما عن الخبرية بمعنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاعلنا
وايدي سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا نقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا نقول ان اسم ان الكاف لاسميته لانها
عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر فيبقى على اصل بنائه وقوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا قال فلان كذا
واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كون المجرورين مبهمين عند
السامع الا ان في اشارة في الاصل الى ما هو في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف
لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم
حتى يكون التمييز من ذا واي فاتى في الاصل كان معربا لكنه انما عن الخبرية بين معناها الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم
الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كالف من لا تنوين تمكن فكذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
خطا ولاجل التركيب بنصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل
من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء لها عينا
وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل اليا والساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها
موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع اليا الساكنة ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت
الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت اليا الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على
الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت لالتقاء الساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت
العين اي اليا الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طائر ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة انما ما للتغيير وحذف للتنوين
بدليل ان من لغاته كي نحو كيع وقد يقال كياء بفتح الهمزة على الفا بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاء نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع اليا الاولى وجعل الكاء نحو كع اما على حذف العين واللام معا فلا

كيره

منكم مبتدأ والاستفهامية مبتدأ ثان وكم بناء على الكلمة ويحتمل انها مؤنث سماعي ومميزها مبتدأ ثان مضاف الى ضمير يعود الى كم ومنصوب خبر مبتدأ ثان ومفرد خبر بعد خبر والجملة
خبر المبتدأ الاول والخبر مبتدأ: بحدث لمصاحبة اي بمميز كم الخبرية مجرور ومميز مجرور ومفرد خبر اعرابه ومجموع عطف عليه وجاز ان يكون تقديره وكم الخبرية بمميزها مجرورة
ولم اختصر بدلالة ما سبق فيكون مثل قوله حكم الاستفهامية بمميزها منصوب مفرد في الوجه وقد حمل مضارع معروف من فاعله وبينها اي بمميز كم الاستفهامية
وكم الخبرية وبها صدر الكلام خبر مبتدأ ومجموع

كسرة اللام لالتقاء الساكنين واما على جواز العين ونقل كسرة اللام وحذف فتحة التنوين كما في عم يتساءلون واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد
منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا يستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا
كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانها من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب
له في الاصل ولا بناء له يجب ان يخلو ايضا عنهما بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو
الخالي عن التركيب كيف يعرب عن سبب الاعراب سببا لبنائه كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن
جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي في محل النصب قلنا ان الاعراب المحلي في الجملة عارض لها
فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على
الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
وهما مخففتان من كيته وذيته بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في يد ودم والوقف عليهما كما على يد ودم من العرب من يستعملهما على
الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولا بهما ياء ولا واو اذ ليس في الكلام مثل جيون وواو جيوان
بدل من الياء الا عند المازني وعنده واو جيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كيت وذيت واو ولو لم يقل ان اصلهما كويته وذويته
لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والتاء فيهما لكونهما عبارتين عن القصتين وحكى ابو
عبيدة كيتة بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور مفرد ومجموع
ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية تدلان على مقدار معدود وعدد فالاستفهامية لعدد يعلمه عند
المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب وما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز
المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جيء ذكر الدنانير اي كم دينارا او كم عندي اي كم دينارا قالوا
وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى من العدد وسبق
العلة في باب العدد واما حملت على وسط المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين
القلة والكثرة اولى وكم متوسطة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك خلالا ولا يجوز ذلك في العدد
الا اضطرارا كما قال انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود كلمة واحدة الا ترى ان عشرون
مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد الفصل لانفصل العدد مع المعدود كما في المفرد والمثنى ولم يحتاجوا الى العدد وكذا كل
مقدار مع مميزه لا ينفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الآخر بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها ولا يجوز
جر مميز الاستفهامية الا اذا انجر هي بحرف الجر نحو على كم جذع هي بينك ويكون رجل مرت فيجوز فيه مثل مع النصب الجر والمجرور
فصل تطابق كم ومميزه جوازا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند الفراء هو مجرور بمن مقدرة ويجوز
اظهارها عند التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما ابدل من متضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة الاستفهام
كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما جاز التمييز في العدد
احد وعشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا
لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم
كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة و
هذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدرة ههنا وان كان في غير هذا الموضع
نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك رأيته وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل
بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن
الاضافة مع الفصل الا على من كهبت ونفا فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو قوله كم يجود
مقرف قال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم
ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر
انه قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة
نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت اما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم
نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الانفة اجمل اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن
لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور

مميزها

وكلاهما مبتدأ مضاف الى مميز جمع اى كم الاستفهامية وكم الخبرية وبقع مضافا مع معرف والمستتر فيه فاعل يرجع الى ما او مرفوعا بالابتداء عنه ومنصوبا ومجرورا بحرف اعلم
او ظرفا اى في محل الرفع او النصب لجزء الجملة جزء وكل مبتدأ مضاف الى ما موصولة او موصوفة بعده ظرف فعل فاعله او مبتدأ تقدم خبره والصحيح
عائد الى ما وهو عبارة عن كم وعبر بفعل لفعل مضافا ومشتغل مضافا اليه وعنه اى عن كم متعلق به والجملة صلة او صفة والعمول او الموصول او الموصوف مع صلته او صفته
محل الجر بالاضافة وكان ناقصة والمستتر فيها اسمها عائد الى كم ومنصوبا خبرها ومعمولا خبر بعد خبر وعلى حسب اى بحسب الفعل متعلق به وكان مع اسمه وخبره بمعنى

ميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكر فاذا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بالفصل ايضا اعتبارا
في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون عنه بالنصب خبرية وانما الجر مميز الخبرية المفرد هو
اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد والتصريح لان
لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز جمع مميزه
تصريحا بالكثرة قوله من فيها اى في مميزها اما الخبرية فكثير نحو كم من ملائكة في السموات وكم من قرية وذلك لو اضفته جرا
للمميز المضاف اليه كما في اما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا على جوازه كتاب من كتب النحو ولا رأيت
واذا انجر المميز بمن فلا بد من تقدير كم منونة قوله وهما صدر الكلام اما الاستفهامية فلاستفهام واما الخبرية فلما تضمنه من المعنى الا
في التكثير كان رب لما تضمن المعنى الانشائي في التقليل وجب لهما صدر الكلام ولما تضمنها معنى الانشاء لانتقال عن ربه كم نظرا
يجب في باب التعجب واما وجب تصدر ما تضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام يخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام
والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير
في آخرها تشوش خاطره لا تر يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيرتقب جملة اخرى
يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على
حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف يجر وما لا فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبرا ان كان ظرفا وكذا اسما الاستفهام و
الشرط قوله كلاهما اى الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من
اعراب ها فاما لان لعوامل النصب والرفع والجر فيه تنصان وينتصبا ويجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ بفصل مواقعهما في الاعراب
يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير
كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب اقتضاء فان اقتضى المفعول به في كم منصوب المحل بانه مفعول به
نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسب الميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب
على الظرف مع اقتضاء الفعل به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتميزه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل
وحسب الميز فتقول لك يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه
مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اى
فعل او شبهه لا يشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بحرف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر
كان نحو كم كان مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقوله كم رجلا
فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شرط
التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف يجر وما انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر
الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعلا الجار بسواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة
للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الفا الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام
كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اى ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره
ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ
او خبرا وذلك انه قبلا لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عامل في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك
او كم رجل جاءك او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او بمتعلقه انه مفسر لناصبه
والتقدير رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الوقوع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما بين فيما اضمر عامله على شرط التفسير
والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا يمنع من تقديره قبله لان المقدر بعد كم لفظا والتصدر
اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل او لا داخل في قوله
ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كان سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ
ومثال كونه مبتدأ كم رجلا جاءني واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ
قوله وكذا اسما الاستفهام والشرط اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء
كمتى واين واذا ان لم يجر بحرف جر نحو من اين قلت من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظرف
ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية

وتقدم جزء مثل مجرد بها مضافا وكم استفهاما مبتدأ وجزءها مرفوع على الابتداء وعدة بالنصب تمييز كم الاستفهامية وبالجر تمييز كم الخبرية وذلك جزءها وقد علمت مسئلة بعد
وبالرفع مبتدأ وذلك صفتها وقد علمت خبرها وتميزها محذوف أي كم مرة بالضرب علمت كان منكون كم في محل النصب ظرفا لفعل الواقع بعدها لتسلط عليها الظرفية
لفظا لا لمصدر يتركون الفعل وقع الا بمعنى ذلك من جملة مقابل المبتدأ كذا قال المص شرحه بأمرين نداء وجر بمنادى مفرد معرفة خالية عطف على محذوف تقديره كم مرة
مضافا السبع ثلثة أوجه مبتدأ تقدم خبره وهو قوله مثل كم وفي بعض النسخ وفي مثل تميز كم وقد مر وكم وتجعل مضاف بمعنى والمستثنى منصوب ما الجسم فاعل

عائدا الى المميز ومثل خبر مبتدأ وذو محذوف ولا يكون الا

فلا يكون الا منصوبا على الظرفية أبدا وما ليس بظرف مضمون وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو
من ضرب ومن قام تحت وخبرا نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من اتيت وما فعلت ومن ضربت الضرب
وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب الضرب وبمن تمر امر
والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان الاولى ما
فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها المتعلق نحو من ضربته يضربك
او من ضرب غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها
ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضرب ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو
مذهب بعضهم في قد جئتني جئتك على ما يجيء في الظرف لبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربت يدك
فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك خاصمه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء
لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شرطية التفسير والشرح في جواز عمل الشرط
في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كالفعل من ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ ايضا متأخرا بل لا يعمل فيها الا
معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا لفظا لا من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل
فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم اما باقيا على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا
عنها لا على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عمل فيها ما حضر ان يليها بالفعل كالشرط واما الجزاء فلم يطرأ ناخره
عنها لم يجز عمل فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى وابن او غيرها كمن وما والدليل على انها لا يعمل الجزاء فيها التقدم مع الاستفهام نحو
ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان دخلتا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمول الفعل مقدر
يفسره ما بعده ابتداء سواء كانت مرفوعة او منصوبة او مجرورة واذا دخل حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند
البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان هذه الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله ومثل تميز كم هذا ما جوز
فيه ثلثة اوجه وقد يحذف في نحو كم ما كم ضربت اليتيم الفرد وقد تمامه فقد جاء وقد جلل على اشارة الى الفرد على الموجة
الوتيم من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى اسفلها بعد ان كانت الكثرة الخدم تصارب كذا وهذا خلفها انها الاشوه
الخلقة وانما عدل جلت بعد النصب وتت عشار بمعنى ثقلت او سلطت اي كنت كارها الخدمتها مستكنا منها فقد مثل على كم بمفرد
ومجيء النصب في تميز كم الخبرية على ما تقدم من جواز نصب تميزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على
التهكم كانه يقول نفس الحلبة ثابتة الا انه ذهب عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على ان المميز اما مصدر مقدر
كحلبة ضبا وجوز النصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار او لا ظرفا بتقدير كم مرة ضبا على التهكم وجوز على الاخبار
ويرفع عمرا بالابتداء وذلك صفتها والخبر قد حلبت كم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف له كما
تقول اضربت زيدا ضرب وامرتين زيدا ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما كان او لا لان الغرض من اتيان مميزها
في الحالين اما الاستفهام فيه فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبر فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود وذلك الغرض من اتيان
المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ
قال الاندلسي يجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول عنه شيء او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءوك
وكذا اذا الخبرية وكم بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى كل فينبغي عدا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لا تم لو جاز ان يستفهم بكم عن
عدد مجموع الذين جاءوا الخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين جاءك الا انك اذا قصدت تفصيل جماعة
على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة
وما يصح كم رجلين استفهاما ولا خبرا ويجوز كم من رجل جاءك مجتمعا وجاءك حملا على المعنى ولا يجوز ان يكون الضمير
عائدا الى المميز لبقاء المبتدأ بلا خبر من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا وشاء ان يعطف المجموع على مميز الاستفهامية
عند البصريين وانما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما تبين في باب المعارف وقد
جوز بعض النحاة كم رجلا وامرأة الا تجوز في التابع الا يجوز في المتبوع كما في قولنا الواهب المائة الدرهم وعبدها وقد ذكرنا
منعه ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي ان عطفا
كم ولا يجوز كم رجلا او اياها بالعطف على الضمير لان المرأة المفيدة ذات واحدة فلا يدخل تحتها التقليل ولا التكثير واما كابن فقل
السيرافي سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كابن لك كما لا يستقيم رب لك

ومو

ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما

الذي يدل عليه

دليل

الظروف جزء مبتدأ محذوف وتقديره هذا بيان الظروف المبنية او مبتدأ محذوف خبرها وتقديره والظروف المبنية على اقسام مذكورة وهو قوله منها ما قطع عن الاضافة
وتنوين عبارة عن تبعيضه وهما مجرور بها عائد الى الظروف وما موصولة او موصوفة وقطع ماض مجهول والمستتر فيه مفعوله ما لم يسم فاعله عائد الى ما وعن الاضافة متعلق
والجملة صلة او صفة لما او الموصول او الموصوف مع صلته او صفته مبتدأ تقدم ذكره وكقبل خبر مبتدأ محذوف وبعد عطف عليه واجرى ماض مجهول مجراه اي اجرى
قطع ظرفه ولا غير مفعول ما لم يسم فاعله لاجرى وليس مطوف عليه حسب كان

وليس بل لهل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما ما دون نحو قبل لا يجوز حذف مجروره ولم اعثر
على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها بالجر بعد المنون فكان
مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا وضعه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش
كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعمالها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا ما قلنا في كم
الخبرية ودون كذا مكرر مع واو نحو كذا وكذا الا من افراده ومن تكرره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن
الحديث نحو قال فلان كذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر
دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد عشر وبابه وبه قال ابو حنيفة فطابقوا بالعدد حتى اجاز واكذا
درهم بالجر حملا على ما نحو درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة
الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة تدل على كمية العدد نصا او ايماء لا يدل عليه بل يلزم بالافراد بالمبهم ما هو يقين وهو
الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا وهو النحو واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا نقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب
لان الجزئين صارا بالتركيب كلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل قوله الظروف منها ما قطع عن
الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام
ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناه نحو يمين وشمال واخر وغيرها لك وينبغي ان يعرف
انه يحذف المضاف ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدي وقوله الاعلاء او بدا هذا سابح وان لم
يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر ينبئ لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض واذ ومع وهذا لا يحذف الا
اذا اقام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك
المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلا يبنى معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج
اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى
الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفا فلما
ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنها اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف
دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف
الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيصرف قال وخير قلنا الا زاد رشوة
فاشربوا بعدا على لذة خمر وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن
بعد وبقي ابدا تعالى لا فعلى هذا لا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما
اعرب لعدم تضمن معنى الاضافة فمتى كنت قبلا اي فيما ابدا بدا اولا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا الا
من زايدة قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى
المضموم يا مطر ويا مطرا ويجوز ان يكون قوله فاشربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه
وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة
غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من عل مع ايضا كم ومن عال كفاض ومن معال كرام ومن علا كغضنفر ومن
علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت على الضم وجب حذف اللام اي الياء فيا مسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة
على الياء ولو حذفتها وقلت من عل لم تتبين كونها مبنية على الضم كاخواتها واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة
يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فانها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول
سلفها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سابق لغة ثانية فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما لتقدير المضاف
اليه كما في قوله فخالطا من سلمى خياشيم وفاه وقولهم لبس غير بالفتح لعلة ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الا
الى بالضم واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات وبني عشر باهله الى التثنية
لك الا استريها من علو لا يحبن منها ولا تحرقنه ناره وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عزما في الاعراب وعلى الضم
عبرا لانه من الحركات المحتاج اليه اعادة المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في
الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها لحركة اعرابها قوله واجرى مجراه لا غير وليس غير
وحسب

ومنها حيث جر مبتدأ عطف على مبهما ما قطع وتبعا مضاف مبهم [illegible] ما لم يتم ناقصا عائدا في جميعها لا مرفوع استثناء الى الجملة متعلق بلا يتعاد الاستثنا
مفرغ وتقديره ولا يتعاد ناصبا في شيء الا الى جملة وفي الاكثر متعلق به

وحيث شبه غير بالمتعرف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة وبدون الابهام غير لا يتعرف بالاضافة
وهي اشد ابهاما من مثل قبل المبهم مع قبل الضم ولم يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو واحد من الاخير وجاني زيد
ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس غير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد غير وما المضاف اليه
المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها
الغايات بالابهام واما حيث فلحذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في
باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اعلم ان الزمان المضاف الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها
بالوضع وهي ثلثة ففط حيث في المكان واذ واذا في الزمان على خلاف في الاخيرين مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ
يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا فتجيء اضافتها الى الاسمية خلافا لمن كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة
الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلثة ويشترط ذلك لتناسب المضاف اليه في الدلالة على
مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة
وهو المصدر الذي تضمنه لا نفس الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة وجوبا
كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلهذا
كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا
كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهورا لوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزئاها اسمين اما في الماضي
نحو اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو لا اخذ منك حين لا شيء لك قال الله تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف
الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذا لواجبة الاضافة الى الجمل قوله تعالى يوم هم على النار يفتنون
وقوله تعالى يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذب به هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى الجملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايت
فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل
الا مع حرف مصدري كان وان وما قبل الجملة قال الله تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد زيغ قلوب فريق ومن بعد
ان يأتوه ونحو ذلك واما اضافة حيث الى الجملة الفعلية نحو توقف حيث تخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطء مقاما مقام الزمان
المضاف والاصل زمان حيث خروجي اي مدة ان بطء خروجي بدليل قولهم حيث يصير والمعنى الى ان اخرج هو نحو اتيتك خفوق النجم
فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا اذ بعد حيث يجوز اضافتها الى الفعلية ولمشابهتها الوقت لان الاوقات
علامات توقت بها الحوادث وبعبارة اخرى الافعال لكن لما كان ريث واية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاكثر
مصدره بحرف مصدري قال الشاعر ما يزيد هون الخيل شيئا كان عيل سنابكها ابدا فقال الا من مبلغ عني تميما بانا ما يحبون
الطعاما ويقول اقم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجيء فكيف
بما فيه معنى الظرف ذوا ينا معربا كاعراب في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم وا
اذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون وقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للمرء اذهب مع الامر ذي التسلم اي مع الامر
الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال الزجاج الموصول بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي التسلم اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في
فلا يكون الا اضافة لان الزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو وبعد والطائية اعرب وهو بعد لما مر في الموصولات
انها بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت دون الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاء في ذو فعل وذو فعلا
وذو وافعلوا وذات فعلت وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات
وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة الى حيث واذا فعلا فضمه بذلك
الفعل او في ما فيهما من هذا الشرط وهو الفعل اولى فحيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وفي ما ذكر من ذلك في اذا نظر
لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت اذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسيأتي بعد وقد يشبه
غير مثل والظاهر في المضافة الى الجمل انها غير حيث واذ واذا لهذا لكن لانها نسبيان مثله ولانه لا حصر فيها كما انها غير محصورة
بحد ودحاصر انها اضيفت الى الجملة اضافتها لكن لما كانا اي غير مثل مشبهتين بها تشبيها بعيدا لم يبقيا
الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى مصدر مقدر بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان
نطقت حمامة في غصون ذات اشراق وقوله غير ان قد تعين على الظرف اذا اضيف بالنوى الجناب وانما صدرها اضيفا اليه بحرف
مصدري دون ما اضيف اليه الزمان لئلا يلزم اضافة الى الجملة وان كان الاضافة فيهما الى كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف

على خلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء في موضعه

فاذا جاز ان يضاف الى الجملة الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجيء

اليها الزمان في تاويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف اليها في دلالتها على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر
الجملة المضاف اليها منعا من الحرف الفاصل بين المضافين اي الحرف المصدري في الزمان وليها بموجود بين في مثل وغير فاصح
معها الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني
يوم انك تحسن ويوم ان تقوم زيد فان صح النقل جاز فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكر
غير ان عطف على ما يلي واختلف في كون الظرف مضافا الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته الجملة في الحقيقة
منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لا معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان
مضافا في الحقيقة الى الجملة وهي خبر لكان المعنى هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة
المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص ولا يتعين دخولها على الجملة قال صاحب المغني تعرف الظرف المضاف الى
الجملة فيصح ان توجه حينئذ يوم قدم زيد الخارا والبارد على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه
ينبغي ان لا يعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية والمبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قدم اذ المعنى يوم قدوم
امير ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى وان لم يكن ظرفا اي متصورا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين
بالرفع والنصب اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول به لا يعلم مقدر او قال شعر يا ذل حيث يكون من يتذلل وقال ابو علي في كتاب
الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف اليه قال لا حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكون اي يجعل
فيه ويكون فيه والاولى ان يقول انه مضاف لا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ
وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظرف مضاف الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة بدلا منها التنوين وفي ذلك تعسف
حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب لا استعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى
بعد اذ انتم مسلمون ان معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى
قوله تعالى ميقات ربه تم ميقات ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود وقال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم انما وضع لنهار وما يعده
من الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه الذي يدل على ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى
اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة التي انهم لما حذفوا تلك الجملة لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين
لاصقه بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا ونحوه لازمه للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه
وتعيين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيجعل المراد كقوله تعالى وكلا اتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك
عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا عن معنى التنكير والتمكن منه
واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينئذ كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال
تنوين حينئذ منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في
يومئذ وحينئذ وساعتئذ بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا
من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم
والليلة وغير ذلك متعلقا لحذف الجمل المضاف اليها هو ازمة ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فحي بعد هذه الظروف
بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظرف فالمبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في
المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو وانما كسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر
حذف منه المضاف اليه من احدها الا ان يعطفه عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علل اذ او بدا هنة سالح نعد
الجزاء ولما توصل باذ الى الغرض المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جرد اذ عن معنى المفاجأة وصار لمطلق الظرفية فيجوز
استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذا اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين
في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا كقوله فعلتها اذ وانا من الضالين اذ نعلتها اذن صبحناه الجزاء ضمنا كما قيل في اذا انها
للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ يمنع جره وايضا
نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في ح لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول لم يجز
في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر والذي تضمنه الجملة
على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد فيه لان الرابط الذي يدل على معنى هذا
الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعل ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اي في يوم وذلك غير مستعمل

الجملة

المضاف اليه منه لا يجوز حذفه ولا يعوض عنه بالتنوين

وضمنه قوله تعالى

ومنها اذا جر مبتدأ وعلى ما سبق ذكره المستقبل مبتدأ وخبر عطف على منها اذا ومنها اذا وهي الشرطية فعلية او مبتدأ وتقدم خبره فلذلك جاز ويجوز اشارة الى
معنى الشرط متقدم على عامله والخبر ماض مجهول وبعدها مفعول خبر والضمير فيها وبعدها عائد الى اتباع بل الجملة او اللفظ والفعل مفعول ما لم يسم وقد يستقبل
ويكون مضارع معروف والمستقبل سمي عائدا الى ذات المفاجأة ويلزم المبتدأ وبعدها فعل وفاعل مفعول خبر عطف على الفعل وقد يكون
وكانت بجعل الغالب في الاستعمال بمنزلة اللازم اذا العليل بالعدم ومنها او خبر مبتدأ والماضي خبر مبتدأ محذوف وتقديره هي اي الحالة
مثل ومنها اذا في الوجه
وان عطف على ان والكلام
خبر مبتدأ

واذا وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال الله تعالى يوم تسود وجوه وقد يقول العوام يوم تسود
فيه الوجوه ونحوه وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في اخر الباب والظرف المضاف الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكان مثل وغير
مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة انما يبنى مع المفرد والجمع اذا بني ولا يبنى
المثنى لما ذكرنا في نحو هاذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ
وقتا اذا فيهما خلاف على ما يجيء هل هي مضاف الى شرطها او لا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة واجب البناء
لانها مضافة في المعنى الى المتمكن الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة كما
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا تبنى حيث على الضم كالغايات على الاصح واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين
لانها اما ان يضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما تصح والشيب وازع فيجوز
بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزوم اللاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوي العلة
العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسب منه المضاف احكاما من التعريف والتنكير
وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية المصدرة بمضارع نحو قوله تعالى
هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب
محلا عند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا يجوز لم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تعالى يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور
في يوم ينفع
الاية

في قوله تعالى يوم لا يملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان
مثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبناؤها قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق
او خبرا بعد خبر لان ويجوز لا ان يكون منصوبا بالكون مصدرا بمعنى انه لحق تحقيقا مثل حقية نطقكم فان لم يمنع الشبه منها غير ان
نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه فاعلا لم يمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الاكمال في باب الاستثناء وعلة
بنائها مشابهتها الاذ واذا وحيث لانها مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما ولهما ولات فيها الابهام مثلها لفقد الحصر كما مر
المبني وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظرف الى ما صدره ان المشددة او المخففة
لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز انتفاء بناء الظرف المتقدم ذكره اذ في نحو واعرابها في قوله تعالى من خزي يومئذ
بفتح يوم وجوه اما الاعراب فظاهر وضع علة البناء فلوقوع اذ المبني به موقع مضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت
المشيب فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها البس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل مع ما و
غير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المص بني حيث لانه موضوع لمكان مصدر
كابن في الجمل فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يبنى في اذا نبني لان وضعه وضع الحروف
كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح ثانيه وتكسر
وقد يخلف بناؤها واو مثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فصيحة وقد روي اضافتها الى مفرد قال وقطعهم حيث الكلى بعد ضربهم
بيض الحواضر حيث الهام ما ترى حيث سهيل طالعا بعضهم برفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل
موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وتركها اضافة حيث مطلقا الى جملة ولا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبة لا
لازمة قال الله تعالى حيث انت وحيثما ام تشتهي وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالاته وحكي هو احسن الناس حيث نظرا الى وجهه فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله الفخر عقل يعيش
به حيث يهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي المستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها
الفعل وقد تكون المفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها واذا لما مضى ويقع بعدها الجملتان قد تقدم هنا علة بنائها وقد ذكرنا
في المنصوب على شرط تفسير الكلام في وقوع الجملة بعدها مفعول قد يكون اذا للماضي كاذا كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم فسيقولون على ان يكون ان بالو
بالتعليلية وكما في قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب وفادي اصحاب الجنة وقد يكون
اذا مع جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله
تعالى واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك يحملهم قلت لا احد والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل يختص

من بينها

من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في الكلام العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين
يلزم من وجود مضمون اولهما فرض حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم هذا المفروض
وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه
فيه استعمل فيه ايضا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان
مضمون جوابها المعدوم لازم لمضمون شرطها وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا
يكون معنى الشرط في اسم الا يتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه مع عدم جوازه وان
موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء
لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقع في كلامه تعالى وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي
على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء او لا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده
نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاهلا اثيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب
الا وشرطها كان لما مر في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلوة
والسلام لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاده
المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي الفرض القطع في الظاهر لم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض
وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي توقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا
معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه
بمعنى جئتني سواء لكن اخواتها قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد الفرض عريقا
ثابتا اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرتفع الفرض لكن هو معنى الشرط في الحدث
الواقع فيها واما اذا فانها كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرتفع فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف
الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال تعالى ترفعني خنادف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقعد
وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعل
بعدها كما مر في المنصوب على شرطيتها التغيير لما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخرجه عن اصله من الوقت المعين في استعماله وان
لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك يجيء جملتين يدل على طرفي الشرط والجزاء
وان لم يكونا شرطا وجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط جاز
دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاء تحققا او وجدا في الماضي فلا
يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة
وانما ترتب اذا او وصول الايات المذكورة والجملتان بعدها ترتيب كما في الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط
ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض على اذا
جزاء مع كونه بعد حرف لا يعمل فيما قبله كالفاء في فتح واذ في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء نحو قوله تعالى اذا
ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلها في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما ان يدا فالى ضارب
للغرض الذي هو هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا فلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال
الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظرف من الادوات لانك لا تقول ايهم جاءك فاضرب
بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول واحد
اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الاخفش بضمير المفعول عند اهل
البصرة كما في زارني وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقول متى جئتني فيه او متى جئتني فلم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط
في مثله هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد اذا واللام والفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم فما لا يتم
لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا واما العامل في اذا فالاكثر
على انه جزائه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواتها والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى

بوقوع في اعتقاد المتكلم كما ان اذا في الماضي تختص بما وقع حدثه مقطوعا

اشكال قد يجيء من قبل ان متى لما علق القطع لم يكن فيه الوضع الا وكفوله تعالى

[illegible]

الكوفيين لكان الاختيار

ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء
استعمالا لاوان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه
ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في
كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المختصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله
تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف
وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يقعان معا جزء كلام يجوز ان تعمل اولهما في الثانية كالمضاف
في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعضها جزء انها مقدم من وجه اخر فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم
لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة
اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط في كلمة نحو من قام قمت جاز ايقاعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاذا
تقرر هذا قلنا ان الفا في نحو قوله تعالى فتبين زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما
حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكر لان السببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا ظرف للتبين فلا يكون التبين عقيب المجيء
بلا وقت المجيء وقال المص في شرح المفصل ان تعين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا
زمانا طلعت فيه الشمس فيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة
يكفي لتخصيصها لتخصص متى في نحو متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى
اذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت
في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى اذا ما مت وصرت رميما ابعث
اي مع اجتماع الامرين كما قال نعم اذا مشنا وكنا عظاما ورفاتا انا لفي خلق جديد وكثير في القرآن مثله واستدل ايضا بنحو
قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هنا بمعنى متى فالعامل شرطها او تقول المعنى اذا جئتني كان سببا لاكرامي لك
غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس وان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعله
عرفه اذا في القرطبي ورسوخه فيها جامع كونها للشرط ان يكون جزائها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم
ولعدم عرائها ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابرز مايل الراس انكب قبل
ليس في اذا في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب
لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هاهنا ما يدل على الشرط قبل اذ الا القسم فلو كان اذا للشرط كان
التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم جزاء بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت
التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاذا يغشى ناصبه قلت قال المصنف
ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شيء هنا تقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو
من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في
وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك نحو وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام في
حال غشيان الليل وهو كما مر دائم في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا
عنه وقيل اذا بدل من القسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن
الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس بعيدا ان يقع هو ظرفا مدلولا عليه القسم من معنى
العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا لحالة عظيمة فيه فيتعلق بالمصدر المقدر وما ذكرنا في المفعول له من جواز عمل مقدرا
عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي بايجاد الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك
عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف هاهنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء
القسم فاضمر العظمة اذ لا يتجه الا من عظيم في حقه كما لا يقسم الا تعظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك
قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب بالغاية كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء
الا تقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول

بالرفع

مؤخر من

وقوعها

جاء

بلا وقت المجيء

لسوف

ابرز الخصم وعن الطريق
ما يقال رجل مايل الراس
انكب قبل ليس في اذا
بعد الاول مثل كما منع
مجيء الحال الجملة
قال ابن هشام الصواب
المنطاوي على الحال ان

ان المعنى
بحق القمر متسقا لا بحق وقت
الفرق ه بس ع

وقد للتقليل يقع مضارع معرفة والمستقبل منها صرعا بالى او المفاجأة متعلق بيقع ويلوم المبتدأ بعدها فعل ومفعول عطف على قوله وقد يكون
معنى يلزم بيت كانه جعل الغالب في الاستعمال بمنزلة اللازم ت تعليل لا العدم

بالرفع ويقول سر حتى تكل الناس وقال بعضهم يجوز ان يجر بعد حتى عن الشرطية ويجر بحتى لعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم
في قتادة شلا كما تطرد الجمالة الشرد وهذا البيت من القصيدة ويجوز ان يكون جوابه مقدرا محافظة على اغلب احوالها
وقال المبرد اذا فيه مفاجأة ولنا عن ارتكاب زيادة مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير بعيد كما في قوله تعالى اذا السماء
انشقت اي يكون لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو واما قول العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا
الاولى زمانية والثانية للمفاجأة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف
في اذا المفاجأة في باب المبتدأ وان الاقرب كونها فلا محل لها وانها تقع جوابا للشرط المفاجأة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون
يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو الدار زيد لان اذا المفاجأة
عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فجعل عملا لان معنى مفاجأتك الشيء وجدتك
تلك له مجاة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه
وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا
هو هي لان اذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالتمامة قيل لها اعمل قالت انا طائر
لها الخبر قالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها في وجدت طالبناهم بفاعل
ومفعولين قال بل يجوز فاذا عمرو قائما حال اي فاذا كان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه
خبر عمرو وقال ثعلب اعتدادا للكوفيين نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها
كقوله فاضحى لوكان من سنان دونها ما كان استوى او هي اقربا اي اقربا هي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين
ولا البصريين قال واما الحكاية في هذا عن ثعلب غلط لان العادة عند اهل البصرة لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها
لا يجوز اسقاطها وفي مسائل اصلاحه اخر كلام الزجاجي [illegible] ان يقول ان الفصل لم يوجد [illegible] الا اذا كان
خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل التفضيل [illegible] الايثار بمع غيرها نظرا كما مر في باب الظرف وقوله وهي اقربا بمعنى اوهي في مكان
اقرب فهو منصوب على الظرف وقد يقع اذا في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذا المفاجأة والاغلب مجيئها في جواب بينا واذا في
جواب بينما قالت فيهما نفوس الناس والامر اذا اخر فيهم سوقة تنتصف لا يجيء بعد اذا المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا
المفاجأة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركها في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونها والكثرة لا تدل على
ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيها
في حوضه اذ عقرها الا ترى بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين الازمنة الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة
على ما تقدم زادوا عليها ما الكافة لانها تكف المقتضي عن الاقتضاء واشرب من الفتح فقولك الف ليكون الالف بدلا عن
اضافة المضاف اليه لانه كما توقف عليه والالف قد يوقف بها الوقف كما في انا والمنزلة اصل بين ان يكون مصدرا بمعنى
الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خرجت ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كانت مستعملة في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف اضيف الى الجمل فلا يكون الا
للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف
والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل
دون الامكنة وغيرها فتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف
الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة و
الاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعود ما لان بين [illegible] المكان نحو قولك زيد بين الخوف و
الرجاء استعيرت لما بين الحدثين مكانا فلهذا اذا وقع بين خبرا عن الجثة فيها المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهر الى
جملة مقدرة بالحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا في بينما يطرد في كلما من مجيء الكلام
ليكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجمل لان كلا وبعضا من جنس
ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما والمعنى كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما
تشابهها اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا قيل جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى
المستقبل لكنه ليس لذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث استعمل

الالف

شرح المفصل
ليس في مفهوم [illegible]
[illegible] في الفصل المجزوم

حرف ٣

[illegible] على ان [illegible]

البيت

المسئلة
خلاف الكسائي [illegible]
[illegible] البيت س

ومنها اذ خبر مبتدأ والماضي خبر مبتدأ محذوف وتقديره هي الماضي كلمة اذ ومنها اين مثل ومنها اذ وا لوجه وان عطف على اين والمكان خبر مبتدأ محذوف
واستفهاما وشرطا حالان اي هما المكان حال كونها للاستفهام والشرط ومتى عطف على اين والزمان مثل قوله والمكان في الوجه ومنها اي في الاستفهام والشرط متعلق
بقوله للزمان وبان للزمان واستفهاما وكيف الحال استفهاما مثل قوله واين المكان استفهاما في الوجه

الماضي والاستقبال العموم الذي فيه كلمات الشرط فيصير في كلما ايضا الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا
كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في محل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس
اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء
المتضمنة لمعنى ان في المحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكذلك على خلاف الاصل ويدخل بينها وبينها في وكلما في الماضي
وفي المستقبل ولنا ان نركب بينا وبينما وكلما على الفتح لكونها مركبا كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح لكون اضافتها
كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب
منصوبة حتى تراعى حركتها اعرابية وانما ترتب بينا وبينما وكلما مع جملتها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم
مضمون الثانية للاولى في لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذا المفاجأة في جواب بينا وبينما ليدلا على اقتران مضمون الاولى بالثانية
مفاجأة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر يجوز ادخاله مثله في بينا
فان دخل اذ واذا المفاجأة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجأة ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذ
المفاجأة فاذ واذا منصوبتان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له نحو بينا زيد قائم اذ رأى هند ابين او بينما
قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان
عن الظرفية مبتدأ ان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هند حاصل بين اوقات قيامه والاولى ان يبقى بحرفيته كلمة المفاجأة
كما هو مذهب ابن برى فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمة المفاجأة اذ نقول انهما زيدتان وليستا للمفاجأة في جواب بينا وبينما كما
قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بن زيادة اذ في قوله تعالى واذ وعدنا بن زيادة في قوله حتى اذا سلكوهم في قناة البيت
والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينا زيد قائم اذ رأى عمرا سواء ويجوز
ان يكون اذ في جواب بينا واذا ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا
يجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في ما قبل المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا
في الباقيين فالجملة المضاف اليها اذ المحذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق
منهم يوجد يشركون وكذا نقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله تعالى وان تصبهم الخير يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا
يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما و
بينا وان قلنا بحرفيتها في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانها اذن حرف كالفاء سواء وقد يجيء اذ المفاجأة في غير جواب بينا
نحو قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر كقال بينا معانقة الكرام وروضه يوما اتيح له جرئ
سلفع يتقد برين او فات معانقة والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف اي تعانقه حاصل قوله وانه المضي ويقع بعدها الجمل
وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى اذا وان الشرط في المستقبل وانه موضوع عن الماضي ثانيا
واذا دخل على المستقبل قلب الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك والقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى
بعد اذ هدانا الله ومنها وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم يعهد مجرورا الا بعد او يقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ مررت بنا تكرمه
وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر وعلى ان اذ بدل من اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى انها زائدة كما مر وقيل هي مفعولة لاذكر ويلزمها
الاضافة الى الجملة وان عملت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فيكسر الحاء او يفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ
لما مر ويجيء اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك كريم والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم
انه يجوز ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قائم بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه الماضي اولى لمشاكلة والمناسبة
ولا يرد عليه نحو اذ ان يدبر يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر والمفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها
على اسمية خبرها فعل نحو اذا وارد عليه ولا يخالجه منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني قولك اذا زيد يقوم فقل له كذا
والحق انه ليس بقبيح قليل الاستعمال وقال المص بعد ان نفى جواز هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل الحال على وجه الحكاية
وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقتضى به القيام الاستقبال وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية
الحال الماضية واذا جاءت ما بعدها انما هي باقية على ما كانت عليه لا تغيرها جاز ثم معنى الشرط بخلاف اذا فانها تصير كالمتضمنة
عما كما يجيء في جواز ان الا انها لا يجازى بها فيجزم الشرط والجزاء وانشد المفرد قد كان اذا ما يسل السيف يضربه
الزوايا ميتا قوله ومنها اين وانى المكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف الحال استفهاما اين
الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤها على الحركة للتساكن وعلى استثقال الضم والكسر بعد الياء والفتح

الفتح

ومن ومنذ عطف على ما تقدم ومبنيان والمدة خبر مبتدأ محذوف فيهما المفرد فعل فاعل مفعول مبرور المعرفة نعت المفرد وعلى جميع عطف على قوله وعلى
او المدة فيهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر وفعل فاعل الفعل بان عطف على المصدر فقد مبتدأ مضارع مجهول زمان مفعول ما الشرط فاعله مضافه
وهو اي منذ ومنذ مبتدأ وخبر مبتدأ وما بعده مبرور والضمير في خبره يعود راجع الى منذ ومنذ بتاويل كل واحد ورابطة الجملة خبرا ونعت لمبتدأ مبتدأ الضمير خبر يعود
على الزمان لمبتدأ وخلافا سفيان مطلق فاعله مضمر والزجاج متعلق به

لها ثلثة معان استفهامية كانت وشرطية احدها ابن الا ان اي مع من فالاستفهام اما ظاهر كقوله من ابن عشرون لنا من اي امر ابن
او مقدرة نحو اي لك هذا اي من اي من ابن ولا يقال اي زيد بمعنى ابن زيد وانما جاز ضاف من لانها تدخل في اكثر الظروف التي
لا تتصرف او تقل تصرفها نحو من عندك ومن بعد ومن ابن ومن قبله ومن امامه ومن ولد ثم صارت شائعة فجاز ان يضمر في الظرف
اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن شب وبجي اي بمعنى كيف نحو
بنو فكون ان يكون بمعنى من ابن بنو فكون وبجي بمعنى متى وقد اول قوله تعالى شئتم على الاوجه الثلثة ولا بجي بمعنى متى وكيف الا وبعد
فعل واما الشرطية فكقوله فاصبحن لا يسئلن عما بها اخف رحاليك شاجرا من ابن ما تاتها قوله ومتى للزمان فيها اي
في الاستفهام والشرط ويجازون هذه بل متى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وبمعنى في كقوله
على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي في كمي او وسط كمي ولا يجوز تقديره لان الزمان لا يكون خبرا
عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير سادّ مسدّه كما مر في نحو اما من زيد
وانت وبلادك يجتمعان وايان للزمان استفهاما كيف لا استفهاما عينه الا ان متى اكثر استعمالا وايان مختص بالامور العظام
نحو قوله تعالى ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان بمعنى من لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة سليم وقال
الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو
غير مسموع ويختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل وان بني ينبغي ان يكون ايان من
لفظ اي لا من ابن لان المكان وقلة فعال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم يصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون
اصلها اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب فقيل اصله اي ان اي اي حين فخفف بحذف الهمزة
فاتصلت الالف والنون بياء وفيه نظر لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف واي لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال
استفهاما اتفاقا كيف في الظرف فلانه بمعنى على اي حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند
سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف ونحو متى جئت ايوم الجمعة
ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف يدك على الصحيح ام على حال السقم فكيف عند سيبويه
مقدر بقولنا على اي حال وحاصل عند مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف تقول زيد فكيف منصوب المحل على
الحال نحو جوابها والبدل منها منصوب بالقول في الجواب متكئا على اخر ومعتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد ام معتمدا ام لا فكانك قلت
باي صفة موصوفا يقوم زيد ام لا فمعتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الموضع
وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة المصدر الذي تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة
يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة المصدر لكن لما كان الموصوف بكيف في المصدر مقدرا
جاز ذلك فجوابه نحو قيامه مسرعا او بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو مرفوع
المحل على انه خبر المبتدأ فيقول في جواب صحيح ام سقيم وفي البدل منه اصحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل
الذي بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به والاستفهام بكيف عن النكرة فلا
يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز التصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روي على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر
الى كيف تصنع فكيف فيه خرج عن معنى الاستفهام لتحوله عن المصدر والكونية يجوز ان يجزم الشرط والجزاء بكيف فيقال كيف ما تسار
يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مجزومها في الجزاء بعيد في نحو قولهم اين تكون
اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لا يمنع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كي قال ارواعيان لبعران غرثى
لنا كي لا يحسن امن بعرانا اثر قال الاندلسي هي لغة فيها او يقال حذف فا كيف ضرورة قوله مذ ومنذ بمعنى اول المدة
فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر والفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ
ما بعده خبره خلافا للزجاجي عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صرفت على منذ
وجمعته على امذاذ وبنوا على هذا ان الاسمية على هذا غلب المحذوف وذلك تصرف بعيد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا
المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم في اذا انه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغني وقال قولهم مينذ وامنذ غير
منقول عن العرب او تحريك دال مذ نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون
للاتباع وضم دال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة عنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك
للساكنين رد الى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسرهم مذ ومنذ لغة سليم قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بني تميم

خبر ام

مثل كل رجل وضيعته

حال

حاصل وعند الاخفش

قولنا على اي حال

والجار والمجرور عند الاخفش

متعلق بالمصدر على تقدير الحرف

كيف

اوان

وذلك لانه لا يحذف الحرف

بعيد عن الحرف

ان المحذوف

وغيرهم وشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما معا والتميميين يرفعون بهما معا وجمهور العرب اذا استعملوا منذ الذي
هو ظرف زمان على ما حكوا لا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال
الفراء عند مريد من ان ذو ولغة التميميين ويرفع المرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة
اي من الوقت الذي هو يوم الجمعة وذو وطائية ويبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذي
هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للتساكن فالمرفوع
بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضي يوم الجمعة ويبغي ان يكون التقدير عنده في
نحو ما رايته منذ يومان اي من اذ ابتداء يومان اي هذا اذ ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت
ابتداء يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى ويبغي ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يبعد التاويلان المذ
كوران فيهما بل يكون حرفا موافقا للفظ هذا الاسم المركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى
الاضافة وعلة البناء عنده هو ما اما في حال رفع ما بعدهما فلما يجيء من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال جره فلتضمنهما معنى
الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخ فيهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرا
اي من اول شهر او معنى مذ شهر اي من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجيء انه لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما
فاذا تقرر هذا قلنا اذا اخبر بما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا اخبر
بما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما على ما يجيء
تقريره والثاني لابي العباس الرباحي مذ منذ باقل المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا
قلت اقل المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة الموغرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح
تنكير المبتدأ المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرها بظرف كما يقول مثلا ما رايته منذ يوم الجمعة اي
مع انتهائها اي انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته منذ يومان اي بعدها اي بعد الرؤية يومان فلزم جمع تعسف عظيم من حيث
المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا بد ان يركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب وهما قال المالكي
فيهما مفعول اتم اراد وا ابتداء غاية الزمان خاصة فاخذ واللفظ من الذي هو والشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذا الذي هو
للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيب من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجيء وهما معنى
من واذ فعلت هذا الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظن فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي
منذ بنون وذال ساكنين وحق اذا ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كالاضافة كما مر فضموا الذال لما اخرجوا الى تحريكها للتساكن
تشبيها لها بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة
الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر
ما يضاف اسم على ثلثة احرف او اكثر فتى منذ كما هو اللغة السليمة ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا
غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم اتم جوزوا تخفيفه بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي
اذ التحريك انما كان للتساكن من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد
زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان تعيينه تحصيل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى آخره
المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومنذ اليومان ومنذ سنتان ومنذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر
اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه
غيره مما هو بعده نحو منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدمت فيه ومنذ قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا
الاسم ما بعده من الايام ففي الاول كان اصل منذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك
لان معنى منذ زيد قائم من اول وقت نوم زيد واما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف ومنذ فيه بمعنى منذ قام زيد
من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها
بهذا القيد مستعملة الا في المدة واما الى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو
لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا
يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركبه من اذ الموضوع للماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد الا
مجازا بان يكون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجيء تقديره مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان تقوم

اصله

انهما اخبر مبتدأين مقدمين فان فسر الزجاجي

الضمة ان الضمة على ثلثة احرف ومن ثم

زيد لا يتعين بما يتعين بما يتعين

كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغير ان
بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كونه ابتداء على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدها بحرف
مصدري لكونها غير صريحين في الظرفية فيقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف
احد جزئيها كما يجيء في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم تقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي يجزع
زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ ربيعان اذا كنت في ربيع منذ
شهر يخبر فيه ومنذ شهران او كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما رأيته منذ
يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك يجوز دخول
الحد في الحد ودخوجه منه وما بعد الحدين يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا
ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص كما تقول ما رأيته منذ سنة الجماعة ومنذ شهر رجب
ومنذ يوما الفائت ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية
انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا اليوم الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في
الاول الى الان فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود
وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة او عند انقضائها
ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا
كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد
المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول منذ ابتداء يومان على حذف المضاف اي من وقت ابتداء يومين اي
اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدأ بان على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى
باليومين المنقضيين على وقت التكلم وانما استغني عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي اخره وقت التكلم في
جميع استعماله سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كان اي
من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل كون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال
على احدهما فيقول في المعنى الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتداء نومه او نومه مبتدأ وفي المعنى الثاني منذ خروجه
اي منذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون منذ انك قائم في المعنى الاول ومنذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم تقول
انما جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنه قولهم منذ كم سرت وكم سؤال
عن الزمان اي من وقت يومين اي من وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتدائكم
منها وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد
طارئة كما ابقي ضمة حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تضع الى ما ترى في بعض
الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع
فان ذلك وهم هذا الذي مر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين و
منذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي
ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله في جميع استعماله راجعا الى اصل واحد وعلى قرة
واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام منذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال منذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء وهما معينان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما
مثبتا كان او منفيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كان بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان
مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيته منذ اليومان اللذان عاشرتني فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيته منذ يوم لقيتني فيه اذا المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما كان
الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبتني منذ يومان اي مدة صحبتي يومان فيليهما الذي الزمان فيه معنى العدد سواء كان مفردا
او غير معرفة او غيرهما نحو منذ يوم ومنذ يومان ومنذ اليوم ومنذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من
اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه منذ عمر ومنذ
زمان مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غيره واحد حتى يكون فيه معنى العدد وقوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد و

دخلا لها

فيهما ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائها

وذلك يجوز دخول ما بعد الحد

في منذ يوم الجمعة

كانت

ومنها لدن بمعنى مذ [illegible] عطف على لدى وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال [illegible] بفتح اللام [illegible] عطف عليه والدن بالضم والسكون عطف [illegible]
ولدن بفتح اللام [illegible] وفتح النون معطوفان على [illegible]
[illegible] بضم الدال وفتحها وكسرها وسكون النون ولدن ولدن بفتح اللام

والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقال المقصود به العدد كانك قصدت بقولك يوما ان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يوما
قال الاخفش لا تقول ما رايته امس فان جاز ان يقال ما رايته منذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم
فلا شك فيه لانه يكون قد تكامل انتفاء الرؤية يومان اما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم
وهو يوم الانقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه بجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض
اليوم الاخر وان اعتد به تمام يوما جاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايته منذ يومان يوم الاثنين
وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رايته منذ يومان وانت لم تره منذ
عشر قال لانك تكون قد اخبرت عن بعضها بما مضى اقول وعلى ما بينا وهو ان منذ لابتداء في جميع مواقعه
لا يجوز ذلك وقال النحاة يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال
ولا يقولون منذ يوم اصحابك بقولهم منذ امس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما في مستند الى السماع فيها ونعمت
والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز منذ اقل من ساعة قوله وقد يقع بعدها المبتدا او الفعل او ان يتقدر
وزمان مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ما رايته منذ سفره او منذ انه مسافر او منذ زمان مسافره لم يذكر المصنف الجملة الاسمية
وهي منذ زيد مسافر او منذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومنذ الاسمية عندهم مبتدا وما بعدها خبرها اذ معنى ما رايته
منذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته منذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في
الموضعين منذ ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذف ما يدل عليها وبني منذ ومنذ بناء قبل وبعد لذلك
قيل منذ بالضم وقيل بني منذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفيتين عندهم
وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام وغيره والكلام مع منذ الاسمية عندهم جملتان فما
بعد جملة ومن يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول
تحول ما رايته وامن ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى متزجة معها اتحدتا فصارتا كالجملة الواحدة
ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما قالوا واذا اخبر بما بعدها
فما حرف فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فما بعده من نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ذلك في نحو قولك ما رايته
منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان
كان الفعل حالا نحو ما اراه منذ شهرنا ومنذ اليوم فما بعده في قال الاندلسي وهذا تقريب والا فمن يقتضي ابتداء الغاية ولا
يتعين في هذا تمام تقرير المذاهب اليها الخيار في الاخبار واذا عطفت بعد المجرور بمنذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان
توافق بالمعطوف ما بعد منذ جرا ورفعا وان تنصبه بالعطف على نفس منذ على ما اخترناه لانه ظرف منصوب ارتفع ما بعده
او الجر لان المعطوف ان وافق ما بعد منذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق العطف على
منذ اولى فمثال الموافقة في المجموع ما رايته منذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته منذ يوم الجمعة ويوم الخميس ومن يوم الجمعة ويوم
السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته منذ يوم الجمعة وخمسة
ايام او منذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان العدد الزمانية لاول المدة والاخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة
التي بعد منذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو منذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والزمان على
معنى منذ ابتداء زيد لان معناه من زمان قيام زيد وعلى تقدير فعل اخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على
منذ اذ لا زمان مقدر بعد قبل وربما دخلت كاف الجر على منذ يروى عن بعض العرب انه قيل له منذ كم قعد فلان فقال كمذ
اخذت في حديثك فقيل والكاف كما للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذف الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود اسلفني
طحونا ما فقد ذكروا في الكلام في منذ ومنذ قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولدن مثل عضد
عضد هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباه ومن لدن حكيم وقلما تضاف فقلما من فاذا اضيفت الجملة نحو
للزمان لما تقدم ان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقول ضريع عوان راتقن لدن شب حتى شاب
سود الذوائب ويجوز نصب الجملة بجر منذ مصدرية لما لم يتحقق لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثير
اعيانى كثيرها ولم اقر لدن ابى غلامه بينهما ثمان لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فان كان لدن خفف بحذف الضم كما
عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان يحرك الدال بفتح او كسر للساكنين واما ان يحرك النون للساكنين
كسر لان ذوات الساكنين يحصل الكلام لك فهذه ست لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن خففت

بنقل

ونحوه مع تفسير الجملة

ومنها قد بالضم والكسر مخففة بالضم والكسر مع تشديد الدال وضمها مع التشديد وقد بالتخفيف فقد وجر قط وقط وقط وقط وقط وقط وقط وقط وفي بعض الشروح قط
لدى وللماضي جر ابتداء محذوف والمعنى بعد وعوض نوع من الزمان وقد جاء بالضم عطفا على لدى وللمستقبل المنفي قبل الماضي المعنى الوجه

بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في الضريب فالنفي ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان
يكسر الساكنين وقد جاء لدن بحذف نون لدن النون هام الجميع واشهر اللغات ولدن بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة
يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى عند واما لدن فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
وعند اعم تصرفا من لدن لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدن فانه لا يستعمل في البعيد
واعرب لدن المشهورة لغة قيسية قال المص الوجه في بناء لدن واخواتها من الغاية ما وضعه وضع الحرف تشبيها بالغاية عليها تشبيها
بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ادى الى جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف
اعني على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكرنا في صدر
الكلام في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان بقي اثر زائد على سائر الظروف
غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما لدن فهو بمعنى عند فلا دليل
على بنائه معنى عند القرب حسا او معنى نحو عندك اتك غدوة وما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجر بمن ومن حذف
نون لدن لالتقاء ساكنين فهامع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لدنه ولدنك وتجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان
مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فلانه وان كان شاذا فوجهه
كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون الدال لدن قبل النون الساكنة بفتح وبضم وبكسر
كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نون نشا حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون من جهة جواز حذفها فصار
لدن غدوة في اللفظ كراقود خل فنصبها تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة
وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا نوسع فنا التنوين لمد واما منصوبة على ام محذوفة واما الرفع
فعلى حذف الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في من يوم الجمعة والف لدن تعامل معاملة الف فيسلم في الظاهر
وتقلب ياء عالما مع المضمر وقد حكي سيبويه عن قوم من العرب لدا والا وعلا قال طار وعلا من فطر علاها واشدد بيثرب
حقب حقوا ملوا فقلبوا الف هذه الكلمة الثلثة مع المضمر تشبيها بالفتحة اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور
بالمرفوع دون المنصوب نحو رميتك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب واشبه
بالفتحة لان الواو وتقبل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك ورحاك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها
بتي الخ بخلاف الف الى وعلى لانه وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو وتشبيها لها بالحرفية ولا يتصل من المضمر
الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله ومنها قط للماضي
المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم الزمان
والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض قد تستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولولا بنو عوض في خفضان
اوصاكا ويقال اصل كذا ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القطع
وهو القطع كما يقول لا افعله البتة الا ان قط مبني لما سلف وبخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه
قطا اي ايما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض المبني للماضي مع الاثبات ايضا قال ولولا
دفاع عن عقاب او شهيك هوت بعقاب عوض عنقا مغرب وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض الغابرين اي دهر الدهرين والغابر الذي بقي على وجه الدهر
فكان المعنى ما بقي في الدهر دهر وبني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراق جميع الماضي واما ابدا فليس كذلك لشيوع نحو قولهم طال
الابد الاستغراقي لان بعض لغاته على وزن الحروف كما يجيء والاولى ان يقال لانه يؤدي الى قولهم طال الابد على ابد وبني
قط على الضم حملا على اخته عوض وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم
القاف ايضا مع الضم الطاء المشددة او المخففة كقنذ وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل بمعنى حسب وكسرها
ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيني لبان ثدي ام تقاسما بانهم دلج عوض لا نفترق ومن الظروف المبنية امس عند
الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك لان كل يوم متقدم على يوم فهو امس في الاصل كان نكرة ثم لما
اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المشاركة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف
ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث
ولم يبن صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة

ان التقاء الساكنين
فيما يجوز ان يكون الذي
كما في ليس الذي
الثاني كما في
ملاذ
واعرب لغة الاولى اعني
على وزن عضد لغة قيس
غ

في الوقوع موقع الاسم
الرفع صح نحو
غ

مع الظاهر
الحب جبل لبني رحل
اي ملء البعير ابلي علفا
كي لا يجيئه شيء من الوسمة
غ

بحيث
غ

يقال
في المثل كما يقال من
ذي قبل اي فيما يستقبل
الزمان س عفق
بسر رجل اسمه
ومعنى الدهر
فعلى اصله
فليس الاستغراق
لمعنى الابد
الابد
غ
الابد
غ
فكان
غ

فهو ذو امس لانك اذا قلت كلمنى صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفهما كما تبين في قولك لقيته امس و
اما سحر فامر مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لاخواته من صباح ومساء وهو معتبر اذ هي معربة منصوبة وهو شاذ من بين
اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا عندا مع قصد غد يوم التكلم كما بنوا امس تفضيلا للداخل في الوجوب في باب التعريف
والتعيين على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ههنا فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود
وان كان منفيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة واما
بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروف في حال الرفع وبناؤه على الكسر عند الحجازيين في حالة النصب والجر قال سيبويه
وبعض بني تميم يفتحون امس بعد من ظرفا قال التميمي وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد من يرفع ويخفض فلما ترك صرفه
من يرفع منهم نحو من امس تركه ايضا بعد من جر فكان مشبها بنفسه قال لقد رايت عجبا من امس عجبا بزا مثل السعالي خمسا وقال
وهذا قليل لان الخفض بعد من قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاد اذا سميت به
وذلك ان كل معرفة سميت به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم صرفته ايضا
في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا
اذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار العلمية المقدرة كما قلنا في باب
غير المنصرف واختار ومنع صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرفه نحو حذام وفطام مع ان الجميع
من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة
منع الصرف كما بيناه ابتداء وباعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع خاصا
في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة
فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لبين اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوي بينهما في الفتح لم
يتبينا اذ كانت كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وانه اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وانه يكون هذه الكلمة في
حالة البناء على الذي بني عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا في جميع
الاحوال ولعل غرضهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امس وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد من فقيس هذا
القول بقوله بعضهم وبقوله بعد من فكيف يطلق بان كلامهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان ذكر امس كقولك كلمته بصبيحة
اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخل اللام نحو ذهب بما فيه اعرب الفتح والعلة البناء وهو تقدير اللام وربما تظهر
اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثنى امس او جمع فالاعراب لان اللام انما تدرك
بتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والجموع
من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على لغة كما قال الزجاجي مغترا لقد رايت عجبا من امس ومنها الان قال الزجاجي بني
لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهب في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع
اعرابها وقال السيرافي لشبه الحرف بان ومهما في اصل الوضع موضعا واحدا بقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر
الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما تصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا ينصرف
فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها
الان لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من ان يان ادخل عليه اللام بمعنى الذي هو الوقت الذي هان ودخل قال هذا
كما نقل من اليمن هني عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال
محكيان والمحكي من قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه من امسى
وقد بقي الان لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها اذ وهو ظرف بمعنى اذا سمي عند ابي علي بيت على استعمال الشرط كما يستعمل كلما
وكلا سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون ابو نشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه
على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة
والجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي
ذكرنا من ان او يليه فعل ماض لفظا او معنى او يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم
القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف البتة قولهم لدى ابوك
اي لدى ابوك لان اصله مجاز مجرور وحكم الظروف عندهم حذف كلام الجر لكثرة الاستعمال وقد دخله التعريف فبقي لدى ابوك كما قال

ستعريف
الداخلة الوجود عن تعريف
المقدر وجوده

تصير
الحركة

امسا وكل امس
يصير

او جمع
الفتح

الثاني لثبوت

حكم

والظروف مبتدأة والضمائر التي والى الجملة متعلق بالمضاف أو عطف على الجملة ويجوز بناؤها مبتدأة وما جملة وما بعدها والضمير في بنائها عائد الى الظروف وعلى الفتح متعلق ببنائها
وكل مثل مبتدأ وخبر أو خبر مبتدأ وغير عطف على مثل ومع ما بعد ومجرور وان وان صفة ومثلهما عطفان على ما وهذا بما مع مجروره متعلق بمعلق والمعنى
مثل الظروف والمضافة الى الجملة وان مثل غير هذا استعمل مع ما وان وان من جواز البناء على الفتح اذا كان الظرف مضافا والمعرفة خبر مبتدأ محذوف
خبره وتقديره هذا باب المعرفة او منه المعرفة والنكرة عطف عليها والمعرفة مبتدأة وما موصولة ووضع ما مع مجهول والمستتر مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى ما او شيء
او موصوف

له ابن عمك لا افضلت في حسب ولا انت دياني فخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلبت اللام الى موضع العين وسكن لطلب الوقوع موقع الالف
الساكن وبدلت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهب سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي استتر فتفتح لخفة
الفتحة على دون الكسر والضمة وقد يحذف الياء ايضا فيقول ابو ك ايضا وانما قلب لان الكسر لم يبق في لاه لالتباسه بالجر الذي
هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعراب ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست الاعراب في نحو الله
لا فعلن بالنصب اما مع نهوض فيما خلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سألته يعني الخليل عن حلاه
شيء نصبتها لم يبن على السكون هذا لفظه فمن قال انها مبنية قال لكون وضعها وضع الحروف او لمشابهتها الحرف بقلة التصرف فيها
اذ لا يكون الا منصوبة والا لان الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كذا معا والجر في نحو جئت من معدي من عنده وان كان دخول
من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجيء مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مبني
بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سببا لبناء الاسم وتنكير عينها لغة ربيعة يقولون مع زيد فاذا لاقى
ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت انت مع القوم قال بعضهم وهو الحق في هذه اللغة جرى اذا لا موجب للبناء على تقدير الاسمية
الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كذلك موجبا للبناء لبنيه من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله
المصنف لم يسق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو صبحا معا اي في زمان وكذا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية
اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا يعني كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف
في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام اشكالا
لاعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس اخوك بر لامها في غير الاضافة وبحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها
قوله الظروف المضافة الى الجملة وانه يجوز بناؤها على الفتح وكذا مثل وغير مع وان وقد مضى من شرحه في ما تقدم قوله المعرفة
والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف بالالف واللام او النداء والمضاف الى احدها معنى قوله
بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع في حال وضعه واحد معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ
المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان
ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام
موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرناه هنا او جعل اللام من حيث
عدم استقلاله وكونه جزء الكلمة كافة موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد و
زيد لقيتها لانه وضع لشيء معين ويدخل المضمر في نحو ربه ونعم رجلا وبئس رجلا وانحوه منكر ولا يخرج من هذا الحد الضمير
الراجع الى نكرة مخصصة قبل بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل ضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا اذا لم
في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه يختص المنكر المعهود اليه بحكم او لا والاصح في المعرفة
ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود
نكرة اذا كان المشار اليها او المعهود مخصوصة قبل بحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعهود اليه بشيء
قبل نحو رجل قائم ابوه والضمير كان اسم حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا ونعم رجلا وما لها قصة ورب رجل واخيه فالضمائر
كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير
معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى مختص عند الوضع و
يخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا
الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك
فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيه حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة
على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك فعلى
هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فاولا نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها
ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف نحو قولك اشرب الماء واشرب اللحم وقوله نعم ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن
المخاطب من ماهية الماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله
للعلية كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التنكير والتنكير معا
ومعنى تنكير الشيء شيئا ما في شهرة كونه بحيث يجهل من جهة ذاته غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لا يستغرق الجنس في كل اسم وحد الله

متعلق بوضع وتعبيرا ومجرور ونعت لشيء والضمير في بعينه عائد الى شيء والجملة صلة او صفة لما او الموصول او الموصوف مع صلته وصفته خبر في المضمرات الجملة اسمية عطف على جملة سابقة عليها والاعلام والمبهمات وما عرف بالالف واللام والنداء وبالمضاف عطف على المضمرات والى احدها متعلق بمعرف او صفة بعد محذوف اي والاسم الذي اضيف الى احدها المذكورة غير ما عرف بالنداء من حيث المعنى لا من حيث اللفظ واضافة مضمونه

الضمائر

المنكر

وتبين رجلا

لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل ان ذلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه
قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتريت اللحم فان الشرى قرينة ان المشترى بعض ولا دلالة
على انه بعض معين كما في قوله تعالى واجد على النار هدى في اللام التي يعبر بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس
سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او مجردا عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء
وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجية فاما ان يكون بجميع افرادها او ببعضها ولا واسطة بينهما
في الوجود الخارجي ان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المشخصات الخارجية لان الالفاظ
موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الصلوة
والسلام الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا لجاز
ان كان قائلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله
يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما
وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين
معا ولا الا انتكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان
هذا الحجر الا اخوتك اي الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح
استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى بالالف واللام في مثل هذا
الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا
حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال عليه الصلوة والسلام من هذا الجنس الا ملاحة اي كل واحد من هذا الجنس وكذا الا ملاحتان اي
كل اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى واما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة المنكر
في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعمالهم لهما لقيت العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما
لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تعالى لا شيء الا بمشيئته اي شيء لا جميع الاشياء كما توهم بعضهم فحال الجمع في الموجب غير مخالف
حال المفرد والمثنى كل ما ذكرناه مأخوذ هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا
فلا يستثنى من واحدها وشناها وجمعها الا مثله فقولك ما لقيت رجلا الا الزيدين اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع
هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين متصافيين الا الزيدين ويجوز لا بني فلان اي الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا
وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخوتك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان
كان هناك قرينة دالة على ان ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد به على ما يجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه
علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين
وان لم يكن فيه علامتها نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه التنكير
يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة لمعنى اشتريت تمرا او رجالا اشياء من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به
الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا
الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بعضه وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف
المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر
في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى التعريف فيها الا التي للعهود الخارجي قوله وهي المضمرات قد تقدم ذكرها ويعني
بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة
حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات
مبهمة عند المخاطب لقولك الفهم الغائب مبهم لا ترى ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام
العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة وصل فتحت مع ان اصل همزة
الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو يا الرجل وذلك
علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كالجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم تخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا
يفعل فانما تخطاه ان ما هو على حرفين لقوته لا يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو هذا فيمان فان الفصل
العامل والمعمول لا يغير معنى ما قبله لانه لا يخصها بعده فالفصل به كالفصل والامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مخالفا الرجل

حتى

والعلم ما وضع لشيء بعينه في الوجه وغيرها انتصب على الحال من ضمير مستتر في وضع وما واقع خبر بعد خبر مضافا ومتناول مضافا اليه وغيره مفعول متناول مضافا الى ضمير يرجع الى شيء
وبوضع متعلق بمتناول وواحد نعت واعرفها المضمر مبتدأ وجزء المتكلم نعت ثم المخاطب عطف عليه والنكرة ما وضع لشيء بعينه ظاهر مبتدأ وجزء نعت عليه ظاهر

حتى جاز تواليهما في قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت همزتها معرفة واما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج و
ايضا دليل التنكير الذي هو ضد التعريف التنوين على حرف وهو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله فقال الخليل ال
بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد استدلا لا بفتح الهمزة وقد سبق العين دعنه وبانه توقف عليها في التذكير نحو قولك الى اذا تذكرت
ما فيه اللام كالكتاب غير وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قلبي في نحو قوله ان في الرحل غيران ذكابا
لما قال بعضنا وكان عند ذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا الـ منزل الدارس من اهل الخلال وانما حذف عند همزة القطع في الكثير
لكثرة الاستعمال وذكر الرضي كما في الشافية ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام
في لغة حمير ونقل من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روي انه من ثواب عنهم ليس من امبر الصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عهد
المخاطب مدلولها مصحوبها قبل ذكره اي لقيه او ادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهدا اما يجري ذكره مقدما كما في قوله تعالى وارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او يعلم المخاطب به قبل الذكر بلا وسط كقولك خرج الامير او الفاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض
واحد مشهورا او امير واحد وقد يرد اللام في العلم كقوله اما ودماء ظاهرات تخالها على قنة العزى وبالفجر عند مأوى الحاج الغفير
وفي التمييز نحو الا عشرين الدرهم على ما يأتي في باب العدد وقد يكون الزائدة لا غير كما في الذي ستعرفانه ويكون اللام عند الكوفيين عوضا
من الضمير كما في نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة
التي هي جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقوله لحاف الضيف والبرد بردة وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في
الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في صف اسما الاشارة ووصف لمنادى نحو هذا الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة
وهي في غيرهذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل وتعرض للام العهد الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام
قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعد من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء
قوله واضاف الى احدها معنى احترازا عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء الموصولة كغير ومثل على ما مر
في الاضافة قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات
وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناول لمسمى اخر كما كان
في تسمية الاعارف قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لا يتناول غيره ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة
فانما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم يقول به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لجنسه
لكن تناوله للمعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة من هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت علما للحقائق الذهنية
المتعلقة كما اشير اليه اللام في نحو اشتر اللحم اي الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام الموضوعة لحقيقة في الذهن متحدة فهو وان
غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية
لكل فرد خارجي مطابقة كلي على جزئيه فانه الحاقية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد
الجنس في الخارج على وجه الاشتراك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح
المص بكونه مجازا لا بد من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية و
الفرد الخارجي لمطابقتها له كالشيء الواحد من قال الاندلسي فلا تقول في اسد معين في الخارج اسامة كما يقول الاسد لان المطابقة بين
الحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس لا واحد لحصول الاوصاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على
الجنس المستغرق خارجا فلا يبقى ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها
التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة وثعالة ذوا بالحصين وام عامر وابن
لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام عليه نحو ابن واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى اعلاما
الاناسي ويجيء منها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب ضبع فان ذلك لا يجري
مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كفرقد وبشرى وصحراء وتسمية لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون
لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم تقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الانسان
من الطير والوحوش واحقاق الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسماء وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسماء بلا
كنية كقثم للضبع ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه
الاعلام لمعنى تناسب المسمى به كمخصاص لعظم بطنها وابن دأية لوقوعه على دأية البعير نحو ذلك وقالوا في الغالب الذي شعرت به

وبا ايها الرجل

ولا يصح الاشتراك بين الجنسية والعلمية
لتحقق الاشتراك بين الجنسية والعلمية
دليل التعريف مثلا
دليل التعريف مثلا
اعلام الجنس التعلق بالاوضاع
فانها ليست بالاوضاع
قوله والعلم بالوضع لا يتناول غيره
بخلاف العلم فانه موضوع لمعين
ليس الخ

تشعر والمرة والكلية زوبر والمعدة وكيت وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر
ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء
باللام كقوله سبحانك اللهم ذا التسبحان قالوا ودليل علميته قول سبحان من علقمة الفاجر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد
للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله حافظ من سلمى خياشيم وفا واما اوفى في اول الف فهو علم
لوعيد فاول مبتدأ والف خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاء الان وهاء
الان اذا لوعد فاندخول تاء التانيث دال على انه ليس بافعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل فعلة وافعلا ما يفيد علم الزمن ثم تصرف
وهو من وليه الشيء قربه وليس اولا اسم فعل ايضا بدليل اولاء في تانيثه بالرفع والان خبر اولاء اي المثل القريب الان واما هاء الان
فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فجر اولا من التنوين للعلمية والوقت وقبوله التاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم اخر فهو كما
لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما
منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب ان كان اللام فيهما للتعريف اللفظي كما ان مثل ذلك من المعرف
باللام يحمل على الاستغراق الامع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس
خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الخسة المخصصة قال ولانت اجرى من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيما لا
من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا يقول اسامة تفر من الانسان الا الذاجر منها والقرينة المخصصة
نحو لقيت اسامة في حال هذه الاعلام كلها الحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة
والتثنية نحو الضرب واللحم والتمر وقد اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها
اذا عبر بها عن موزونها مجرى الاعلام اذ لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات لكل وترتب على ما يجيء فقالوا افعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف
فوصفوه بالمعرف ونصبوا عنه الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا التصرف منها ما جاء مع العلمية فيها سببا اخر كتاء التانيث نحو فاعله
او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول
كل او رب او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حالكذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف
التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى بقلب الفرق التثنية ياء فيم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز
فيها الاعتبار ان جعلت الف التانيث لم تصرف وان جعلت لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك لان كل ارطى وسلمى داخلان في فعلى
فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى
يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة فكذلك وانما عدل الاول من الاعلام دون الثالث بدليل صرف تمرة و
جرادة لانهم واو بعضه منقول كالاعلام من مدلول الى مدلول اخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على اخر ومن الفعل كاكبر من
الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجل كان يقال
الاعلام نحو قولك فعللة التي هي مصدر الرباعي حكما كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم رأوها
اذا عبرت بها عن موزونها لم تقع على فرد مشاع منها كما يقع النكرات فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات
من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اعمالا وجاهل
على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظ معين لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بوسط
اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت مكوزونا تها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقول من وضع لجنس اخر
او مرتجل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما سأله
سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف ينصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف انما زعمت
ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم انما دخول لفظ كل عليه فيه افعل
ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى
الاعلام فيصرف افعل ههنا هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين
ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشري هذا القسم ايضا علما وهو الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال انما ذهب اليه
اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من الاسامة فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا
يجري الوزن ههنا مجرى الجنس الذي لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن
اذا لم يكن معه الموزون معنى الموزون واذا كان معه الموزون فهو معنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس

فعلى

جعل من التنوين الحاقها

اذا لم يكن معه الموزون فعلى الوزن ثم منع

فالحاقين

[illegible] كاسامة في حاليه اي كونه جنسا او كونه فردا من افراده فانه في الحالين يحضر ايضا [illegible] تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة
[illegible] ليس اسامة المراد به واحدا من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه تعالى بين لفظ سواء كان جنسا او فردا [illegible]
[illegible] قياسا فيقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من
معنى الى معنى اخر هو الموزون او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام بنون نحو معاملة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة
على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عند الاشتغال بالصرف والقسم الذي هو كناية عن موزون مع اعتبار معناه حكمه
عند سيبويه الصرف وترك حكم الموزون قال ابو الطيب كان فعلة لم تملأ مواكبها دبا وبكرة لم تخلع ولم تغب فمنعه الصرف لان موزونه
خولة وتقول مررت برجل افعل اي احمق وقال انما ذهب سيبويه في فعلة عليه وفعلان افعل معنى الوصف فهو لان ينظر الى لفظ الكناية لا الى
الموزون الذي عنه فلا يصرف نحو فعلة ومفاعلة لاشتمالهما على ما يمنع الصرف ويضرب نحو مررت برجل افعل اي احمق ومعلة اي حمرة
ومن هب سيبويه هو الحق اذ معنا معنى الموزون والكناية عن [illegible] بل جارية اللفظ [illegible] بل ترك ادخال اللام على فلان وفلانة
منعهم صرف فلانة كما يجيء واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمه حكم موزونها حركة وسكونا وتخريجا تنوين كان الموزون
معها او لا نحو قولك افعل امرا استفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل شعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لا
له في الصرف وكان تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالعرفية كقولك افعل الذي هو مكسور امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما
ان يراد بها الموزونات او لا والاول ان كان وزن فعل حكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية
عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان كناية عن العلم وهو ما كان فعلة لم يكن معناه البيت ونحو يجري مجرى موزونه في الصرف و
عدم خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم
الى العلمية سبب اخر فان نكرته فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله
وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت
اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين وما ثة ضعف خمسين قال المحقق الظاهر ان
جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اشتماله ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدأ بها نكرة من غير تخصيص وايضا
المزيد بكل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال نعم ما قال وبه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء
الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من زيد لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز
في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدأ كقوله تعالى علمت نفس ما احضرت فجوز
الابتداء بالنكرة هنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت
[illegible] ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بجملة ذلك اللفظ دون معناها كقولك ابن كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك
لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو مسمى لا انه نقل من مدلول هو المسمى الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون بعض
الاعلام اتفاقيا اي تصير علما بلا وضع واضع معين بل بمجرد الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما
يطلق على بعض افراده المعين بادخال التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب اضافته
على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان
العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب قبل الذكر شهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني
كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه بهذا الاسم اليق من مشاركه البيت ثبت لله
غيره كانه بالنسبة اليه ليس بنجم وكذا المضاف نحو ابن عباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف باصل بلام العهد
المشار به الى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره سواء قال ابن غلام زيد الا لا يليق غلامه بهذا الاسم بكونه اعظم او انصهم بهذا
لاشهرهم بغلامية حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية بسبب كونهما اشهر بها غلبا
فيه منهما في سائر الافراد التي شاركا فيها قبل العلمية فاذا صار اعلمين اتفاقا فالزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها وابانة
اللام فالاكثر فيه انه لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة ذبيان وقد قيل قليل قال سيبويه يكون ان على اللغة المعتبرة
بلا لام تقول هذا يوم اثنين مبارك فيه ورده المبرد وقال هو محال من النكرة قال وقد يكون على الامة اللام لكونه من اضافة وقد ذكرنا
الفرق بينهما في باب المبتدأ فليرجع اليه وقد يكثر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو زيد لغيره وقولك
لكل فرعون موسى لان زيد وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك بان يأول بواحد من الجماعة المتماثلة فيدخل عليه اللام كقوله
ولقد ابن الزبير مبارك شديد ما حناء الخلافة كاهله لا اضافة نحو قوله علا زيد يوم النقا رأس زيد كم بابض فخلى

الشفرتين يمان وهو اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو يد الخليل وانما ارادوا اذا لم
يكن اشتراك في العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او
المجموع ليس موضوعا الا لاسماء معدودة نحو ابانين وعمانيين كما يجي فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب
على قول المص جبر ذلك التعريف الفائت ما حضر طلب التعريف وهو اللام فلا يكون المثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا
في نحو قوله خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في
المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستغناء يقوى مذهب المص مع القياس اجرى مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظ فقيل
في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف القياس
فيجب قلتها ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم تثنوه ولم تجمعوه لادى الى ما هو من مثل جاءني رجل ورجل ولما وجب
عليهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف القياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك
فجبروا التعريف الزائل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توقية الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن
التنكير ثم يعرف اخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة
في الاسماء لازم تصاحبها كابانين بجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الرمان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه
كل عمايتان بجبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا جماديان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد
الجبلين مثلا لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما
بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع
منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات البلد [illegible] الشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كساجد موضوعا
لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي [illegible] فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمنع
صرف فلانة كما يجري افعل عنه احق مجرى المكنى عنه في الانثى من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال
جاءني فلان وفلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كنى عن الكنية قيل ابو فلان وام فلان واذا كنى بفلان وفلانة عن اعلام
البهائم اسما كانت او كنية ادخل عليها لام التعريف فقال الفلان والفلانة وابو الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام
من كناية اعلام الانسان لان ادنى الانسان يجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه
المص ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن مرار العبسي سكنوا شيئا
والاخفش واصبحت نزلت منازلهم بنو دبيان واذا فلان مات عن اكرم من رقوا معا ونفقد بفلان وبقول معن بن الاوس المزني اخذت
بعين المال حتى نكهته وبالدين حتى ما اكاد اداين وحتى سالت القرض عن ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة
العين وهنت ساكنها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة
عن اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين لتؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث تفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول
ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن وهن
كانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على لئيم ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك ومنها يا هنا للمنادى اي غير
المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن يا هنان يا هنون وفي التانيث يا هنت يا هنتان ويا هنات وقد يبدل اخرهن هاء
او اخر المندوب وان لم يكن مندوبا تقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في باب المندوب وهذه الهاء ترادف
السكت وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحبا بحمار ناجية وقال يا رب يا زيناه اياك اسل في حال الضرورة كما
قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعتقد هنا مضمومة وظنوا انها لام الكلمة التي
هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هبهبة وقال بعضهم هي بدل من همزة المبدلة من الواو وابدال الهاء في كساء وان لم يستعمل هنا كما
ابدلوا في اياك نفالوا هياك ويجيء الكسر في هاء هنا يقوى مذهب الكوفيين وانهم اخذوها من زيادة الالف في الهاء بالنداء وايضا
لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناته ويا هناتاه ويا هناتيه كما مر في المندوب
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاتاه ويا هنتاتيه ويا هنتاتا ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال المستهجنة والقياس
هنوت لانه لام واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى
كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غير صفة كما مر وقد يكون الاسم صوتا كبه وما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كيشكر
ويشكر واما امر كاصمت لبرة معينة وقيل هو علم الجنس لكل ما كان قهرا كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وبلد اصمت الوحش

الاعلام وانواعه

ام الفلان

لان تاء التانيث

الكان

المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل مخالفا لما قبل النقل كما في شمس بالك شمس
بضم الشين والرجل ما لا يعقله في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من
غير ان يقعد متانيا فيه والمرتجل نحو حنتف ونقعس وقال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد والنقعس البلادة وما كان
مشتقا من تركيب مستعمل لكنه غير العلمية بزيادة حرف كنطفان من عطف العيش اي سعته او نفصلى كعرمرمة تغير الحركة كان الا
فهو ايضا مرتجل لانه منقول من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غيره هو ثابت في الجنس ايضا بعلة الادغام كما في محبب اسم رجل
والقياس محب وابدل من تركيب محب كمردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كوطب لارض وموهب رجل
والقياس كسر العين كوعد وموضع وليس على فوعل من مطب ومهب لانهما مستعملان في كلامهم واما بكسر المفتوح كحذر كرب عند
قال الصلة ... كمعلم ومرمى لا معدى واما بتصحيح ما يعل كمكوز ومجول ومريم وليما بفعولة وتعيل من مكرز ومرمى لعدم استعمالها
واما ما لم يجوز ان يكون من مدن الى قام واما ما لا ما يصح كجبة لجاز القياس حينئذ لان عند سيبويه ولا مهلا والحارث
والحوا البسا من تركيبها من حيث ... جمع بحيث لم يقطع وعند غيره لم يعمل حيث حوبة لقولهم الحارث والحوا قلبت العين الى موضع
اللام في جميع تصاريفهم فالكلام بعد التغيرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لا تستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات ولو قيل بنقلها او
التغيرات التامة النقل او بعد في ... العلمية كما في شمس لجاز والاعلام ثلثة اضرب اسم وهما الذي لا يقصد بمدح ولا ذم
كزيد وعمرو ولقب وهو ما يقصد بواحد منهما كبطة وقفة وعايد الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى وظفر الدين في المدح والتنبيه
في الذم خاصة واما كنية وهي الاب الام او الابن او البنت مضافات نحو ابي عمرو وام كلثوم وابن اوس وبنت ورد وان والكنية من كنيت
اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية ... العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب بمدح
اللقب بمدح او يذم بعد ذلك اللفظ بخلاف الكنية فان الكنية تعظيم لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان
يخاطب باسمها وقد يكنى تفخيما بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين علي وقد تكنى في الصغير تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له
ولد اسمه ذلك واذا اتصل الجمع بين اللقب والاسم ان بالاسم او لم يلتفت يكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى الصفة فلو
يساو لا اغنى عن الاسم فلم يحتاج اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم
لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مضافين
او واحدا جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة والكلام في الجزئين وجوب الاضافة عند الفراء وقال الجاز الفراء والزجاج
الاتباع اتم وهو الذي ... الفراء قيس ضبة ويحيى عيشا بالاتباع لاجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه
والاشهر اضافة قيس الى الرقيات لقب قيس والاضافة كسعيد كرز وعلى ان الاضافة لادنى ملابسة لكاحم لنسوة اسم كل منها رقية وقيل
شبب بثلث كن قلن لابن قيس اخي الرقيات ما احسن العرف في ... الشاعر في الاجواء ومن طلب الاوتار ما جوا ... قصر
ورام الوف بالسيف يهصر ... الصرع القوم رحطة قيس في ... كيف ... قد يتعلق العلم من المركب كما سبق في باب المركب شرحه
ثم نقول اذا اردت التسمية بشيء من الالفاظ فارسية كان ذلك اللفظ مثنى ومجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنا
وعشرون اعرب اعرابا قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان
حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعنيان ومستعنيون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون لزم التثنية الالف دون اليا لانها اخف
منها ولانه ليس في المفردات ما اخره يا ونون زائدتان وقبل اليا فتحة الا يا بار الحي يا السبعا ولزم الجمع اليا دون الواو لكونها اخف
منها وقد جاء البحرين في التثنية بخلاف القياس ... هذه البحرين بضم النون ... وحلف البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على
القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر فيجب ان اكثر من يجريه وان كان استعمال البحرين بحكم نون معتقب الاعراب اكثر من
استعمال البحران لذلك ... في الجمع الواو قليلا مع اليا نحو قنسرين وقنسرين ونصيبين ونصيبين وبزرين وبزرين لان مثل ... موجودة في كلامهم وقال الزجاج ... الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا ... ولا اعلم ... استثنى الى هذا
فقال ابو علي الاشاعر ... وهو بعيد عن القياس وقال ... وطابا ... اذا اكل النمل الذي جمعا بكسر النون اسم اعجمي وهو شرح كتاب
سيبويه ... والطاء المفتوحة في الصحاح الناطرون بالنون والطاء والمكتوم وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا
انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف فاذن بل من تمام الاسم الاعجمي ولا انكسر في موضع الجر وان قلنا انه عربي فليس النون معتقب الاعراب
لانتفاء ... فكان القياس الناطرين باليا ... فيجعل الواو مكان اليا ... اشكال وطولون وجبرون اعجميان واذا سميت بالجموع بالالف
والتاء فان هبت ... اعرابه كان قبل التسمية مع التنوين لانه ... من المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب الاعراب
الاول ولا يدخله التنوين فيروى تنورتها من اذرعات بالكسر بعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر ويروى

من اذ زعان الفتح وان هب البصريين انهم انزله تم من عرفات وقد مضى هذا مشرحا في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها
لغير ذلك اللفظ فانها تجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية تقول
سمعت منه مطلقا اكذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا نحو ليت شعري وابن هذه ليت ان
وان ليت اعناء فان اولت بالكلمة فهو منصرف مطلقا وان اولته باللفظ او الكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو
بصدد الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة وثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها
علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذ كان حرفا يجيء نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك
لا يضعف الثاني الصحيح بل تقول جاءني كم ورايت منا منفعة فيجعل من باب ما حذف منه شيء وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على
كيد بتشديد وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لا يبنى على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا
من غيره وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه شيء لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان جعلها من باب يد
لما جعل لامه المحذوف كانه في الوضع لو وقفت في الاول كثرت من اكم ومن اصل مشدد بين وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل
من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل الاوزان المعربات واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ
فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا لظاهر اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثلاثي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء
جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وقد ولا وهو وهي تقول هذه لوو وقد ولا وردت على الآخر وجعلته همزة تشبيها بواو وكساء وانما وجب
التضعيف لئلا لو اعربت بلا زيادة حرف لو سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وكذا لو اولناه
الكلمة او سميناه المرة وجب التضعيف لانا من التنكير في التنوين اذا حكي من بعض العرب تشبيه جعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة
الثانية همزة بكل حال حرف لو وقد ولا والاول اي التضعيف ولا يكون المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف واحد
اعراب اسماء حروف الهجاء الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها على ازدت عليها الفا وقلبتها همزة لالتقاء الساكنين فتقول هذه
با وتا وثا وتدخل تنكيرها وصفها بالتنكير نحو هذه با حسنة وتدخل اللام عليها كالبا والتا والثا فهو على ثلاثة احرف اخرها الياء كما
لو اعربته لو لم تعرب وفيه لغة اخرى في نحوه فاذا ركبتها او اعربتها قلت كتبت ثا نحويا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف الهجاء مع التركيب
مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جازت في نحو من وما وليت اذ ما اعلاما للفظ لانها موضوعة ليستعمل في الكلام المركب
مع البناء فجاز لذلك حكاية تلك الحالة في التركيب بخلاف اسماء حروف الهجاء فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لمقاصد التهجي ومن
يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت تركيبا مع عاملها فقد خرجت عن حالتها الموضوعة لها فلا يحكى وانما وجب اعراب الكلمة
المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم ترع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه
مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك ترعى معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع
اي ان الذي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك ان تنظر الى اصل معناها والدليل على ان المبني في نحو قولك هذه با مزيدة
يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بالمد وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد انهم كذلك
وسيبويه جعل با جاد وهوز وحطي بناء مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشات عجميات
فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان با جاد مثل ابجد وجاد من الجود وهو من العطش وهوز من هوز الرجل
اي مات ويعني من مات بخط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي الاشبه ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم
الخط بالسريانية وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب
كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سميت بفوه قال الخليل تقول ثم لان العرب قد كفتنا امر هذا الفم افردوه فقالوا فم فابدلوا
الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه وترد الحذوف كما هو بل هب سيبويه في ذو اذا سميت به فانه تقول هذا ذوي كفتي ورايت
ذوي ومررت بذوي بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا ذاي فعل بقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر
مذهبه في باب الاضافة واجاز الزجاج في ذو اذا سميت به ان يبقى فيرد الى الاصل ولا يجوز تغيير حرف العلة كما شددت في هو
رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت به فهو كان كالوسمية بها بد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان
سميناها بهي فهو كالوسمية بها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة او لا والثاني اما ان يكون
متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وتاء الاضافة على قول او كان متحركا كل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه
اصل من غير لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلاثة لما بالحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بتاء الجر ولو زدت حرفا واحدا من جنس
حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتداء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف على من

سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف
مجانس الكسر لها الياء فيقال لي وذلك لانه لابد اذا اريد زيادة حرف بين عليه من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا
حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو يا غلاماي ثم يضعف مجانس الفتح فيقال يا
وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما
لم يزد بعضا والاولى ان يكمل بشيء من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره
بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى برجل وان كان عينا يكمل بالفاء فيقول رج ايضا
في المسمى برجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله
بالعين لكونها اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه لعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو ول فيكون مما حذف عينه
نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عمر فالمبرد
يكمله بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة نحو اجع وامر واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة
لكونها للوصل نحو هذا امر وقام امر وقال قد اتى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو مو اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد
بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف وردايم بانه شاذ
اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يرد الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها هربا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفية
قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك يوجس
اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين
التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش
وان كان ذلك الساكن فاء قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة كما ذكرنا وان كان في الاسم
كون انطلاق كل بالحرف الذي بعدها فتقول انطلاق وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا نحو اردد ويرداد عمت فعلت اردد
ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قرد ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في
الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه وهذا يبقى الفك اذا سميت بالبيت من قولك بنات البيت وهذا يرد اللام او العين اذا سميت
بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغزو ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبع وخف وقل وبع فتقول جاءني
يغزو ويرم ويخشى واغزو وارم واخشى ويخاف ويقول ويبيع وخاف كما مر في غير المنصرف ويكون يغزو ويرم واغزو وارم كقاض اسم امرأة
على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام
مع العين في بل لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في الغزو ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سميت به نحو ردوقه ويرضه لانها
للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم ترد لها لاحتجت الى زيادة الالف اجنبية كما في لا فرد الاصل اولى
فتقول جاءني راد والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول اراد فيه منصرف لان الراء يصير ساكنة بانتقال حركتها الى
الهمزة المردودة لانها كانت طا وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء في قه فتقول جاءني قه اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في
قي وانما فتحت الواو لخفة الفتح ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة
لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربوا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في
نحو ضربت اكاوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك
يجوز ان يعربا باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجمع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت
باولي وذوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة بعض السليط اقاربه جعلت النون معتقب
الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت هند كابنت واخت صرفت لانهما هند اذا سميت بهما مذكرا واما التاء فبدل
من اللام وليس لمحض التانيث وهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من اللام فهي مثل تاء
علمهند كرا واما هنت ساكن النون فاذا سميت به رد الى هنة لان له مذكرا جاريا على القياس بخلاف بنت واخت فتخلص من الخلاف
الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالان والافضل والذي والتي وفروعها لان اصل العلم
ان يستغنى عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي اوايلها جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ
مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون وبين والمر ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها الصرف ان كانت مفردة او مركبة

اللام اكثر من المحذوفة

قول

من اسمين

وأسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء مثل اسماء الاشارة وما وضع لشيء واحد في الوجود وأولها أي أول أسماء العدد مبتدأ واثنا عشرة خبرها وكلمة عشرة مميز لها
ونعد خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهو واحد وعدل منها وأي عشرة متعلق بمقدر وما نافية عطف على واحد والف كلك وتقول

من اسمين كبعلبك وخمسة عشر ومن ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كخمسة لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم
وكيعمر في الحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وعلى ان ابنا
ان البنين اذا سميت به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب على مذهب جار الله وهو ان هذه الاسماء العدد مصغرة لكنها لم تعرب
لعدم المقتضي للاعراب كيف يحكى ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها التوراة وحكي عن يونس انه كان يجيز في
كيعمر فتح جميعها واعراب شاعلا ان يكون كاف مركبا مع صار والباقي حشو لا يعتد به وان سميت بها غير تلك التوراة اما
انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب آخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو
قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه بها يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم
قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة هي ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحتراز ان يفهم من
حال المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة
او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما
جاءني رجلان هما اخواك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا لا
لا رجل ظاهر في الاستغراق محتمل للسواء واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل ولهذا كان لا رجل
المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم النحاة لكنها مفيدة لنفي الاستغراق لان اصلها من الابتدائية
لما ان يد استغراق الجنس ابتدأ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني
هذا الجنس من واحد هم الى ما لا يتناهى فمن ثمة تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد وان وقعت النكرة في غير النفي والنهي و
الاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من
امرأة وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا ان العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا
كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بالقرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق
الى الفهم بالقرينة من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهيته
العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية والجواب بعين السؤال بكم وهو العدد والمعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم
عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يسئل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع
للعدد المعين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المثنى والالوف وقوله آحاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد
واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا آحاد اشياء وكذا
اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان انهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا
مع ذلك لماهية ذلك الشيء انهما ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحينئذ يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان
لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحينئذ لا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد
واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من
العدد قالوا لان الفرد الاول هو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد
فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنين لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اي الوضع
للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله واضعوها اثنتا عشرة كلمة واحدة الى عشرة وما نة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها
جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كانان والفان
او بجمع كعشرين واخوانه الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد وماة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها
العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلاثمائة وثلاثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلاثمائة وثلاثة
الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني ان واحد
اثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث جريا على القياس في التذكير والتانيث على القياس في والتاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر
والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في العدد وكسائر الفاظ
العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو وبقي في التصغير
المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد وبيدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها
همزة في الاول كان كوجوه واجوه ووقيت ارض الوسط كفوس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احد فهو قياس عند المازني

وثنتان

فهو قياس

واقيت

فهو

اي بدل الواو المكسورة في الاول همزة كالدة وولدة ووشاح واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اختاروا
لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة
عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون ودربما قيل وحد عشرة ويستعمل احد واحدى في غير التنيف ايضا مضافين مطردا
نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى الا في التنيف ومع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العلة بعد نفي او نهي او استفهام
او شرط نحو ما جاءني احد ويلزم الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وتعريفه نادر وقد يستغنى عن نفي
ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميرا نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في ايجاب بل ادبر العموم فلا
يبقى لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن بتوبيخ نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة
منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل
اتفاقا كانه لما لم يرد في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزة في كل موضع بدل من الواو ومعنى
ما جاءني احد ما جاءني واحد فيكفي فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنيف ولا اضافة استعمال واحد كما في قوله تعالى قل
هو الله احد وقد يرى في المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احد الاحد جمعوا احدا على احد تشبيها بسدرة وسدر نحو هو احد
الاحدين اي واحد من احدي الاحد قال حتى استشاروا الى احد الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي
غيب ودبار ودارئ ودوري وطوري وطاري وارم وارم وكيع وكرب ودعوى وشفر وقد يضم شينه وقد لا يعجبني نفيا ودبي ودبج
وابزوابن بالزاي وتامور وتومور وتومر وتومي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من الشيء واثنتان محذوف اللام والتاء للتانيث
وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكاة قوله ثلثة الى
عشر ثلثة الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة نحو لف
باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشر فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين
من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف
ثمانية قبل ان يستعمل في المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا يبقى في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في
الاصل لان كل جمع انما يعبر مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب وضع هذا
العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ
العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة
بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب استعمالا
نحو رجال اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في النحو
ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ
العدد ان تضاف الى معدودها فان لم تضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة
جود قطيفة واختلاف ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المغرب وهل المضاف اليه الا ان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفيين
او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصريين فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا يمنع
ان يبقى بنحو الكوفيين نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول
وان كان تعرف الثاني هو تعرفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجر القطيفة لكنه لما ورد السماع بنحو العدد
فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة الالفاظ المعدود ذات كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة
واذا لم يجر على الموصوف الى بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما
منصوبا نحو عشرون درهما جاز انها تجري الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد
في الصفات المشتقة كضارب وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المفاردين يوصف
ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على ثانيتها الموضوعة
هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة الجمع
فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفا طاما مضافا اليه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة له في التانيث
وذلك ان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخو لغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث
العدد لا لم يبق عين الموصوف في المؤنث لما يجيء فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم مائة

رجال مائة ودراهم الف لم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا جرت عليها كما ذكرنا لان اولي عشرين واخواته لزمها الواو والنون
ولزم اخواته التاء لما يجي فتبعها الالف في ترك الموافقة لما استقر والاولين الفطام عن العادة فلما لم يوافق هذه الاعداد موصوفاتها
اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع التنيف
ايضا على حالها قبله وان لم يكن لها تمييز مجموع ولا موصوف مجموع لان تمييزها المجموع محذوف اكتفي بالتمييز الاخير عنه لان عادة الفاظ
العدد اذا تواردت ان يجيء التمييز للعدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال و
ثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا وميز العشرة اذا لم يكن مع التنيف انه مع الاول مجموع مجرور
ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان تمييزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا
قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان تمييزها المقدر مجموعا وعاملتها مع المميز الظاهر فلما
قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة واثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفوه منها مع تذكير الموصوفات
والموصوف له مذكرا اذ لا تصلح الاصفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتميزا
واقصدوه من اجراء مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث
الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصفة والغرفة والعنصوة والحجارة من ثم لم يقلبوا
لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباءة وشقاء وذلك لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم
فجاوزها على نحو لطفاوة وخزايز ونحوهما مما يلزم التاء واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول عزائم
واسماء فتؤنث التاء فيها في الجمعين فتشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه
حقيقي [illegible] النسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتاء
تانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في التصغير قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امراة فكما
ان التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطارئ ظاهر مشهور في رجال نحو نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن
ضده نعم نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد
لفظ العدد على ما قررنا لتانيث المعدود هذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه وان كان وصفا الا
نادرا فلا يقال ثلثة مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة عن هذه الافادة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في
الجمع المكسر صفة ثلثة ظرفا واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد
بيان الجنس لا التعيين فميزه منكر في الاغلب وان كان مجردا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاز فيه
مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال ثلث كسرات بل تقول ثلث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله
تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يات له مكسر مميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلثة
الى العشرة الجمع المكسر فيجب تذكيرها وتانيثها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا فلنا ينظر في تانيث الثلاثة واخواتها واحد
العدد وان كان العدد جمعا الا الى لفظ العدد وذلك ان كان الواحد مؤنثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث عرف وعيون
حذفت التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلث
بنات عرس وبنات آوى والواحد عام وابن عرس وابن آوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه
كثلاثة اباعر تذكير الاحد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان العدد وصفة [illegible] عن الموصوف
لعدم حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا فالمراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها
وان لم يكن العدد جمعا بل هو اسم جمع كخيل او عبد كفر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط
والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجبة لان التقدير رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال
وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من الخاص لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل
لانها يقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذف
حذفها كيف وقع النص والعدد نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكور او عندي
من الخيل ثلثة ذكور على الوصف او عندي من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد
المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلثة من الخيل ذكور فح ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم
حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرك له مثال اثبتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث والمذكر منه بجمع المذكر

العارض المذكر

مسلمين ولا ثلث

وان

وتقول مضارع معروف والمستتر فيه هو وهو اثنان اعلم واحد مبتدأ محذوف خبره واثنان عطف عليه بتقدير عاطف وهذه الجملة في محل النصب لانها مقولة
القول وواحدة مبتدأ خبرها محذوف واثنتان عطف عليها بتقدير عاطف او اثنتان عطف على اثنان وهذا الكلام معطوف على الكلام السابق وتقديرها
للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان واثنتان وثلثة الى عشرة ثلث الى عشر احدى عشرة او اثنتا عشرة ثلثة عشرة الى تسعة عشرة ثلث عشرة الى تسع عشرة مثل
الكلام المذكور في الصدر والتقدير والحذف جاز ان يكون هذه الالفاظ كلها محكية عن حال الاقرار كما وضعت فلذا لم يدخل الواو بينها وتهم بتكسير الثين

وان جاء تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث
ينظر فيه الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من الاشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث من النخل
لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع نظرا الى انه قائم مقام
جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الا اثنتي
عشرة لما حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اخرجها الواحد والاثنين على القياس وجوه الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر ابن
وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل لا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع
الى القياس في تانيث التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لان تمييزه ليس
بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود بمميزه في التذكير والتانيث في التنصيف لانه كان بلا نصف
ايضا موافقة المميز تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر
احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر واحدى عشرة اثنتا عشرة
للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتهم تكسير الثين يعني شين عشرة المركب في المؤنث لما
كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنصف الذي في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى كسره واما الجازمي
فيعللون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون الثقل بثقل اخره وهي الفتحة وقد يفتح الثين على قلة لان التركيب عارض وربما
سكن عين عشر المركب بحركة الاخر لاجتماع اربع فتحات احديها فتحة اخر النصف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشر
ونحوها فيهما اي في المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا
فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه عن لفظ عشرات وكان المضاف اليه كالكلمة الواحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد عشر
وما نوا الف وكان المضاف مع المضاف اليه كالكلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت كالكلمة المؤنثة بالتاء فاما حذف المضاف اليه
كالمحذوف لامها نحو غزة وشية وقلة الا انه لا يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو غزة وشية محذوفة اللام لان المراد
من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي موضوعة للاحاد فلم يحصل
التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ وسيجيء في باب الجمع ان جمع
المؤنث بالتاء المحذوف لامه شائع بالواو والنون نحو قلون وثبون وما بقون فقيل عشرون وثلثون تشبيها بالمحذوف اللام
وابتدئ بتغيير عشران الثاني لفظ عشرون المصوغ صيغة الجموع ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى
غير قياسي يجيء الامضاف لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر
العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجز فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلث عشرات وكذا اربعون
وغيره ولا يمكن دعوى معنى العشرة في عشرون بوجه فقصد وا بتغيير الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون ولاخواته
كالجبر بما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع
كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون جملا بلى يمكن دعوى التغليب في
نحو عشرون رجلا وامرأة قوله احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان
الفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه اي النصف بلفظ ما تقدم
في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور ويعطف
المائة على ذلك العدد نحو احد ومائتان ومائة ثلثة ومائة ويعطف على المائة نحو مائة واحد مائتان واحد الف مائتان في المعلوم
معدودة وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ان العشرة
المركبة مع النصف معطوفة عليه في التقدير مثلا ثلثة عشر تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت
الى الالف استانف العمل فيكون بين كل الفين تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد والنصف
عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه
كما ذكرنا في المائة مع ما اتاف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف
وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المائة اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها
وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ ومحال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف

جملة فعلية خبره وعشرون مبتدأ واخواتها عطف عليه وفيها خبره والمعنى عشرون على هذه الصفة واخواتها وهي ثلثون واربعون الى تسعين وعلى صيغتها كائنة في المذكر والمؤنث واحد مبتدأ وعشرون عطف عليه خبره محذوف واحدى وعشرون مثل في الوجه وثم حرف عطف بالعطف جار ومجرور متعلق بمقدر وبلفظ ما تقدم بالاضافة متعلق بالعطف والى تسعة وتسعين متعلق به ايضا وقوله وعشرون ابتداء كلام متصل بقوله عشرون فالمعنى وتقول احد وعشرون المذكر واحدى وعشرون في المؤنث ولجاوزت من عشرين ثم ثان بالعطف بلفظ ما تقدم من الاحاد الى تسعة وتسعين مائة مبتدأ والف عطف عليها ومائتان واثنتان وفيهما خبر المبتدأ الثاني وخبر الاول محذوف بدلالة اوجزهما وثم على ما تقدم مثل قوله ثم بالعطف والاول ان يلحق الذكر على الانثى استعمالا

[illegible] الكاف خبر مبتدأ وجاء [illegible] هنا صلة فعلية وحذف مبتدأه وبفتح النون متعلق به والباء بمعنى مع وفشا خبر ومميز الثلثة الى [illegible] محفوض
مبتدأ ووجز مجموع خبر مبتدأ وتعم عطف عليه والا في الثمانية الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع وكان قياسها مائة وما بين ظاهر وتسعين
الى تسع مائة وتسعين منصوب مثل قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع ومميز تنزلان منزلة تثنيتها وجمعه مخفوض مفرد مثله ايضا

عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلث مائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف
الى الف الف والفان والف الف وثلثة الاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا
احد عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميزها
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميزها الالاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامرأة
لان مميزها المائة والالاف لا ما اضيف اليه المائة والالاف واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة
ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منية فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله
وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاز اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفتها كما في رايت الفاضل وجاز اسكانها
كثيرا لتشاكل المركب بالمركب كما اسكنت في معد كرب وقالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاشتغال ايضا وبعد حذف
الياء فتح النون او اسكن كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الا اخر مركبه مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد يحذف الياء
في ثماني في غير المركب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال طائيا اربع حسان واربع تغزوها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون
وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء وبعض العرب بفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة
عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصدوا التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور
جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسع مائة وكان قياسها مائات وما بين
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الحد داخل ههنا في الحد وداعية ان
ممير الثلثة والعشرة ايضا مخفوض مجموعا ما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تقصر بها اخف على ما مر قبل وقد تنزل الاضافة فيق ثلثة اكلب على البدل
وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثواب وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المنصوب فلو نصبوه لكان المنصوب في
صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا فيبنى القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم
موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميزها فوق العشرة فلما يجيء قوله لفظا او معنى
الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المميز احدهما فصل بين نحو ثلثة من الخيل وخمس
التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز
اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي ثم يقول
ان لم يكن للعدد والاجمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اغلام واربعة رجال وان كان له
الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود وقلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء
وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسع مائة استثناء
من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مائات لان المائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات تضاف اليها العدد جمع التكسير كما في ثلث عوزات
لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما تعود الجمع بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر
على المفرد مع كونه احصر وارتفاع اللبس وقد جاء ضرورة في الشعر ثلث مائين وخمس مائين قال ثلثمائين للمملوك وفي بهار دانش حكيت
عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم بضم كسر ميم مائة في الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم
وذلك هو الانفاء قال الاخفش لو ضمت ميم فات فقلت فات كما في مئون جاز وبعضهم يجعل نون مئين معقبا لاعراب كسنين
على ما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كعلبين بحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لا يبقى لمائة واحدة مائين
ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فيعل كعيني فابدل الياء الاخيرة نونا وقولهم عاتم الطالق وهاب المال عند الاخفش اصله
المائين حذف النون ضرورة وحكي عن يونس انه مطروح الهاء كثمرة وتمر ولو كان كما قال لقيل ماي كمي كما تقول في اثنتين وفي ظبيتين
ظبي وقد قيل اصله مائي ككليب كسر الفاء كما قيل شجر ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية
ككليب غير مصروف ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما
من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل ثلثة اسما كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيدا وخمسة عشر رجلا واجاز الاضافة
الا في اثني عشر لما مر في باب المركب قبل هذا البيت مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاقامة والمعنى وانما جيء به لبيان انه
فكان الجمع كالشيء الواحد فالمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيدا معاني الاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث
المعنى واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها لانه قيل في نحو ارضون زيدون وعمرون

مرفوع

وإذا للشرط وكان فعل الشرط والعدد واسمه ومؤنثا خبره واللفظ مذكرا عطف على اسمه خبره وإن وصرف عطف وبالعكس جاز وجر وعطف على إذا كان العدد
مذكرا واللفظ مؤنثا فوجهان مبتدأ خبره محذوف وهذه الجملة جزاء الشرط وتقديره وإذا كان كذا فعنه نوجهان ولا يميز مضارع مجهول وواحد مفعول ما لم يسم فاعله
واثنان عطف عليه واستغنيا مفعول له ومفعول مطلق بلفظ تميزه أي تميز العدد متعلق باستغنيا وعنهما أي عن ذكر الواحد والاثنين متعلق به أيضا وهذا هو
الوجه الأول وعلى الثاني بلفظ تميزه مفعول ما لم يسم فاعله لفعل مقدر وعنهما متعلق وتقديره واستغنى بلفظ تميزه عنهما استغناء ووقع في بعض النسخ بلفظ تميزها

بل ما دون جمع الأرض حقيقة إن لم يكن قياسا بخلاف عشرين وأخواتها فإنها ليست جمع عشر وثلث وأربع لما مر في أول الكتاب ولم تكن الإضافة مع إثبات النون أيضا لمشابهتها النون الجمع
وربما جاء نحو عشر ودرهم وأربعو ثوب وهو قليل وأما إفراده فلأن جمعيته الأصلية التي كانت له حين كان موصوفا إنما حوفظ عليها
حال الإضافة إليه لأن المضاف إليه غير فضلة بل من تمام الأول كالموصوف فأبقي الجمعية له مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر
الإضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف لأنه هو عدة والجمعية مفهومة من العدد المتقدم والمفرد
أخصر فاقتصر عليه ومع جمعيته في صورة الفضلات بل في أصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الأغلب لا مدون العدد لأنه هو
المقصود من حيث المعنى والعدد وإن كان مقدما عليه كالوصف له يقال عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو إذا كان
مضافا إليه قال الله تعالى إني أراني أعصر خمرا وجوز وصف العدد دائما لكن على قلة قوله وتثنيتها وجمعها تثنية المائة
الألف وجمع الألف إذا المائة لا يجمع مضافا إليها ثلث وأخواتها كما مر وإن لم يضف إليها ثلث وأخواتها جمعت وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد
نحو ثلاث رجال قوله مخفوض مفرد أما خفضه فعلى الأصل كما ذكرنا في نحو ثلاثة رجال وأما إفراده فلما جاء عليه إفراد المميز المنصوب الذي قبله
مع أنه أخف من الجمع ولفظ العدد كان الدلالة على الجمعية مع أن الكثرة والجمعية في هذه المرتبة أكثر وأشمل من جمعيته مرتبة الآحاد
لأن مرتبة الآحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الأفراد لأن كثيرا من الأشياء يصغرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد أخرى بجمع
التكسير فاستغنوا عن جمع العدد ولشهرة جمعيته وأما هذا فشهرة كثرتها لا كثرة الآحاد فاغتنى عن جمع تمييزها وقد يجمع تمييزا
لما له نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال أذاعاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص ونعم ما قال فيمن قرأ قوله
تعالى ثلاثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي على أنه على البدل لا على التمييز ولا لزم الشذوذ من وجهين جمع تمييز مائة
ونصبه فكأنه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة أسباطا ولا لزم الشذوذ ويجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على
التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه أنه فهم أن مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو
كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلاثمائة وأقل السنين ثلاثة فكأنه قال ثلاثمائة ثلاث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا
يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة أسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رأيه قال وهذا الذي ذكره الزجاج رد على قراءة حمزة
والكسائي لأنهما قرآ ثلاثمائة سنين بالإضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وإن لم يكن منصوبا ولا شك أن قراءة الجماعة أقيس عند
النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لأن الذي ذكر مخصوص بأن يكون المميز مفردا وأما إذا كان جمعا فالقصد فيه
كالقصد إلى وقوع التمييز جمعا في ثلاثة أثواب مع أن الأصل في الجمع الجمع إنما عدل إلى المفرد لعلة كما تقدم فإذا استعمل على الأصل وما قال
الزجاج إنما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد وأما إذا استعمل الجمع على أصله فيما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المص
وإذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلاثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيهما اثنتا
وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم واعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في أي رتبة كان صفة كما ذكرنا لأن
المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في أكثر الأوصاف بل لأن كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يقبح نحو ثلاثة علماء ومائة فاضل
كما قلنا في هذا الأبيض وهذا العالم وإذا أضيف العدد المركب نحو أحد عشر ذا وخمسة عشر يدا فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما
لبقاء موجبه أي التركيب في الإضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا يخل به الألف واللام اتفاقا في نحو أحد عشر وإن كانت الإضافة مع اللام
من خواص الأسماء وأما الأخفش والفراء فأبقيا ما قبل اللام والإضافة وذلك لأن ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الوضع مبنيا كالذي و
الذين وأخواته والأمر عند بعضهم وأما المضاف فلا يكون إلا معربا إلا الذي وأخواته الأولى إلى الإعراب أي المزوم إضافته مع ثبوت علة البناء
فيه وإلى إعراب قبل وبعد وأخواتهما مع الإضافة والبناء عند القطع منها وأما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وبناء حيث وإذا ونحو
قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليها في مواضعها فالأخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الإضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد لجزء
له مجرى بعلبك والفراء يجعل جزءي المركب عند الإضافة المضاف إعراب والمضاف إليه لتشبيهه لفظا بالمضاف والمضاف إليه فيكون
خمسة عشر زيد كابن عمرو زيد قوله وإذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا أو بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص إذا أطلقته
على امرأة وقولك نفس إذا أطلقتها على رجل ففي الأول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل
مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأنيس والأكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلاثة أشخاص وأنت تعني النساء
وثلاث نفس وأنت تعني الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلاثة أنفس للرجال وثلاث أشخص للنساء قال وكأن مجيء دون من كنت أتقي ثلاث شخوص
كاعبان ومعصر قوله ولا يميز واحد ولا اثنان استغنيا بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لأن فائدة التمييز المقصود بالعدد واحتمال
لم يميز واحد واثنان لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عدد

ولو قالوا ثلثة واقصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعينين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل
ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظ رجل وحدها تفيد الوحدة والعدد ولم يقولوا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين
يفيد الاثنينية وقوله كان خصيصه من التنكير لظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد
رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستقيم في نحو واحد رجال واثنا رجال
وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب دخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة
والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم
وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلث مائة الف الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف
على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب عند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على
الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد
يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز لجمع نحو
الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما
بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للمذكر نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا
الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجاوزا اذ
التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا
قال تم يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كانه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه
يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بجار كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود
فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وامة وخمس وامة واعبد اذا الاضافة اليه تفيد فصل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا
العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث الف ناقة وجمل وان كان العدد منصوبا على التمييز فان كان المذكر من
المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لا
لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بينا
وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر
يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي ايا ما بعدتها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة وخمسة
عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد
وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظ بين مستعار
من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا بخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون
بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية
على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البادية الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا باستهلال فاذا ابصروا الهلال
عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فبقي في اول ليلة من الشهر كتبت لاول ليلة
منه او لغرة او لهلال او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص ههنا على
ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعد نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله
نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة مع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه مع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده
ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله ويقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع
الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلت
او في ثالثها لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون
الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون
حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكي المازني الاجذاع انكسرت والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع
وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل
ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه
مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة

اثنا رجل ولا

واربعة وعشرون عماية وثوبا

ليلة

ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك الاول احد وجهيها وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت وبقين كما قلنا وبعضهم يقول من
الخامس عشر الى الاخير ان بقي لتجويز نقصان الشهر الا ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع
جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه
او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه قوله وتقول في المفرد من المنعدة باعتبار تصييره الثاني
الثانية الى العاشر والعاشرة لاغير في اعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
الحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي صيرها
من ثلثة ثانيا وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها وتقول في عدد عشر احد عشر على خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة
عشر وتعرب الاول يعني بالفرد الواحد وبالمنعدة المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في
قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال
مثلا وقصد ذكر احد منهم فان اراد تذكيره بلا ترتيب يثبت بواحد واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثنى عشر فتقول هذا
هذا واحد اثنتا واحدهم وان قصد الى واحد منهم مع حفظ الترتيب لعددي فذلك على وجهين احدهما ان تفصل الى
ذلك الواحد اثنين درجة العددية بالنظر الى حاله اي درجة الذي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من
الثالثة والثاني اي الواحد من الاثنين هو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تفصل الى ذلك الواحد المراعي درجة العدد مع
النظر الى درجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجة بسبب تصييره الى درجة التي تحت درجته محتوية فاهذه الاسم وجعله للمجموع
اسم درجته نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي احد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة حتى صار
واحد منه بحوم عن المجموع اسم الاثنين فهي ثالث اثنين معتبرا اثنين ثلثة بنفسه انصار اثنان معه ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار تصييره
فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير يجوز ان تبنيه من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يعتبر احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنيه من
الاثنين نحو ثاني واحدي عشر احد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصدر اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عدد انقص
من العدد المشتق منه هذا المعنى بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد شيء اذ المعنى ان تصير
مفعوله بانضمامه الى العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المشتق هو منه بدرجة فقط واذا انتصب به ظلما
نصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين
فانهما متساويان فيها او النصب اكثر واما قال النصب فيهما لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان
نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا لان انضمام احدهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليهما ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمامه
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء
اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلثة الى
عشرت انتهى المضارع من جميعها بكسر العين قال الامر فيها كاربع واسبع وافتح وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاء شذوذا
الافعال بهذا المصدر بشرط ختم عين المضارع الا ما في الامر حلقي بمعنى اخر وهو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته
وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل اذا لا معنى له ولا يجاوز بهذين المبنيين العشرة
يتبين ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للفرا والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي
جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من الفاظ ينعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز
العشرة وهذا هو الغالب قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثنا عشر ويلقبه قال
المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم انه لا يجوز
الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد صورة اسم الفاعل وليس بمعنى كما يطلق و
كامل فلا باس ان يبنى من اول جزء المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل
ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة الذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس المركب
والمعطوف والظاهر ان يبنوا قياسا ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم يقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر
ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزء المركب والاتيان بثانيهما كما هو رابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعرابه اولهما لزوال التركيب ولا
يجوز هنا حذف اول جزء المركب المضاف اليه لعلة ان تركيب رابع مع عشر الاخير فيهما ولا علة ان تضيف رابع الى عشر فتعرب اي عشر
رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان تصل الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث

وقوله المعبر بالنكرة في الوجهين والمؤنث مبتدأ وما موصولة او موصوفة عبارة عن الاسم وخبر علامة التأنيث جملة اسمية او ظرفية
تضمن معنى الشرط والموصول والموصوف مع صلته او صفته خبر لفظا مبتدأ معنى من حيث اللفظ وخبر كان المعتبر لفظا كان او تقديرا عطف
فرمبتدأ وخبر علامة التأنيث مثله والالف عطف عليه مقصورة مبتدأ بان تقدر او ممدودة عطف عليها الخبر مقصورة كانت او ممدودة

الى العاشر وانما بدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا ان على كل واحد من مفردات العدد وذلك اذا لم يقصد الترتيب فقلت
الاول لتعبير قصد الترتيب هذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما تراكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط
وهذا يجوز ان يخلو من التاء اتفاقا فتقول الحادي عشر فتثبت او تحذف الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول
الثاني عشر فتكسر الحاء والثاني مع اتمامه بان تاء تحو معكوب واما الحادي والثاني واخواتهما والمائة والالف فلفظ
المفرد من لفظه ولفظ العاشر عينها واحد كما مر في باب المركب وكان الثاني عشر والثاني والثلثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالث والمائة والرابع والالف فان اردت ان تنسب الى ما هو جزء منه لا يجوز ذلك الا فيما دون العشرة فلك ان تضيفه
الى اصله وهو الاغلب والى ما هو فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد لان معنى الاسم المضاف
بعد المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلاثة احد ثلاثة وجزء الواحد لا يوجد فيضاف ذلك البعض اليه واما
غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وثوان عطفا وثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب صلة اذ ليس
باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن تغلب جواز ذلك فعلى الاخفش ان يقول اذا اريد الجزء ذلك فقد اجرى مجرى الفعل فهل يجوز
ان تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتممت ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم بعضها الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة
قلت على ما اجاز سيبويه وحكاه عن العرب حادي عشر اثني عشر ثالث عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة
ثلاثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكل جزئي كل المركبين مبنيان وقد ذكر تغلب هذا الوجه وحكاه
عن الكوفيين وقال انهم لا يجيزون الا ثالث ثلاثة عشر وجهتهم انه لا يكون بناء الفاعل من جزئي المركب فيبنيه من الجزء الاول
وهو الثاء وقول سيبويه لانه ليس اسم فاعل حقيقة وحكايته عن العرب لا يكون مع ثلاثة وعدالة ولا ريب ان حذف ثاني
جزئي المركب لاضافة اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في الاضافة والمضاف اليه فاذا حذف منه اعرب اول الجزئين
بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب لا غير ويجوز حذف المضاف اليه ايضا فتقول
في ثالث ثلاثة عشر ثالث عشر فان ذكره سيبويه بعد الحذف فتهما اجمعا اما الثاني فلتضمن الاول واما الاول فلقيامه مقام جزئي المضاف
اليه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيام
ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال الشارح هذا قول قريب لم يذكره اصحابنا ورويناه لكسائي الوجهين عن العرب فالمصرح
الوجه الاول لعدم بناء الجزئين لزوال المقتضي لبنائهما لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم
ان لقولك ثالث ثلاثة عشر وجهين احدهما الجزء الثالث من العدد والثاني هو ثالث عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث ثلاثة
عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلاثة لا من ثلاثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني عشر
ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلاثة عشر ثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى الصيرورة
او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو ثالثة عشرة وثالثة الاثنين في المركب كما تذكرها المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكرنا الاسم
لانه اسم لواحد مذكر فالمعنى المتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون قوله من قبل الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثلث ثلاثة اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تعبير مواعتبار
حاله اختلف اصلغهما فاضافة المعبر الى ما دونه واضافة ما هو جزء الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه قوله المذكر والمؤنث المؤنث
فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بلا علامة وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث
ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يتم مؤنثا الحقيقي انثى ضاربة وبقرة او جبلي وغير الحقيقي غرفة وصحراء
وبشرى والحقيقي المتعرية العلامة زينب سعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات الا الثالث لان وضعها على العروض
والانفصال فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو
هنيدة في هند وعديدة في عدد واما الرابع على الثلاث فحكمها فيه انها بتقدير التاء قياسا على الثلاث اذ هو الاصل وقد
يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قد بانت وسيبة قوله وعلامة التانيث التاء تلحق التانيث في الاسم اصل وفي الفعل فرع لانه
يلحق الفعل لتانيث الاسم الذي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا من الفعلية
بانفصالها في الوقف هذه دقة الكوفيون الهاء اصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للالف والجر في التاء في الوصل والهاء في الوقف
والاصل هو الوقف قال جار الله ايضا علامة التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث
كما ان ليس في اسم الاشارة ما هو حرف واحد واما اليا في تفعلين فالاحق انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضمائر وتاء التانيث

قوله

قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي وربت مهية من غير رام وقد جاء بها صاحبا ربت
انسان حسن ويجوز ان تريد بالانسان المؤنث ويلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد وبقي لات لمشابهة ليس كما
مر في بابه وبقي لعلت في لعل واما ابنت وهنت واخت وكلتا وثنتان ومئتان فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث
بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي مئتان كانه بدل من اللام لكون واحده وهو مئة كشفه والالف الممدودة
عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف لزومها صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبلها كما
في كتاب عمار فاجتمع الفان فلوحذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضارع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون
الاولى لتبقى على بدلها وانما قلبت همزة لا واو او لا ياء مع انهما اشبه بها وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض كثير اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج
الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان ثالث الالف وانقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله لقد
اعدو على اشقر يغتال الصحارى ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعالى والشمس ضحاها وبالاشارة اليه باسمها نحو
تلك الدار وبلغا وعلامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او لمضمره نحو طلعت الشمس والنفت الساق وبكاس بن معين بيضا الدة
للتاء بين واضح نزعه ولسلمى الريح عاصفة وبمصغره ان كان المذكر ثلاثيا نحو قديره وبتجريده عدده من الثلاثة الى العشرة من الثانية نحو
ثلث ادرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض وعلى مثال غالب فيه وذلك فيما هو على
وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجبين واجبن وظهار واظهر وتجيء التاء لاربعة عشر معنى احدها
الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصيرة وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة وبقعة في المذكر والمؤنث فلكونهما
في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة وبقعة واما في الاسم الجامد وهي اسماء مسموعة قليلة كجلة واشارة وانسانة وعلامة الثاني لفصل
الاحاد الخلوقة واحاد المصار من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة
مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت تاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصار نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة
واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني الخلوقة والمصار والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد وقد جاء قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وبين الجنس
الجنس فارقت للواحد الواحد وهو قليل نحو كمثة وفقعة للجنس وكمء وفقع للواحد وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد
منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القرآن كلاهما قال تعالى نخل
منقعر نخل خاوية وقد يجيء ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب وروميّ وروم واكثر ما يجيء
التاء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو عزاة وسقاة وياء في تغازية بخلاف نحو شقاوة
وغوايته وعلاوة وهراوة ومحدودة فان التاء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو عزة وظلمة كما يجيء وان جاءت
في بعضها لا غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم واما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة و
غطاية وغطاءة وصلاية وصلاءة فلما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى الثالث ان يجيء التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي
لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل وفعول او صفة منسوبا بالياء او كائنة على فعال كقولك خرجت خارجة على الامر وسائلة و
واردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقلوب وقلوبة وقولهم البصرة والكوفة والمدائنة والزبيرة والجمالة والبقالة
والحمارة والتاء في هذه الكلمات في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة ولبسكا في كمثة وكمء وذلك لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة
تقديره كانه قيل جماعة جماعة الا انه حذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة
لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية في الذي يجيء والاكولة
على ما يجيء الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطراية وفروقة فهذه تفيد المبالغة
في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو امري ودواري وكان التاء في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجزاء الشيء الواحد
مجرى جماعة من جنسه كما تقول ان الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذا المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل
وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سبينه وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواري وموازين
وكهل للدلالة على ان واحدها معرب فيقال الطاء امارة العجمة وذلك لان الجمع نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست
التاء في هذا القسم على الزوم بل يجوز الجواري والموازين السادس ان يدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة
والمشاهدة في جمع اشعث ومشهد وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب ان يلغى النسب لان يلي النسب الجمع

لا يجتمعان فلا يؤتى النسبة الى رجال رجالى بل رجلى كما يجئ في باب النسب انشاء الله فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء
كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجئ وانما ابدلت منها لتشابه الياء التاء في كونهما للوحدة كتمرة وروحى والمبالغة كعلامة
ودوارة ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسى وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في
جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسير لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرين والاعجمين في جمع اشعرى واعجمى وكذا المقرونون
المقاتوة في جمع مقتوى قال سيبويه كما لا يلك متنوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع
المنسوب غير الاقصى لزمت فيه التاء فلا تقول في جمع فارسى وشامى فرسة وشجة بل فرسين وشجين وكان اختصاص الاقصى بذلك لرجع الاسم
التاء الى اصله من الانصراف وقد يجئ له مزيد شرح في المتن ان شاء الله تعالى التابع ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء
المحذوفة قبل الاخر كحجاجمة من حجاجح واما فرازنة فزيادة يجوز ان يكون عوضا من الياء المحذوفة ويكون علامة لتعريب الواحد
التاء والبناء في نحو حجاجمة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء التاء من ان يدخل تاء تانيث الجمع وذلك
اما واجب لذاته وهو في بناء افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائز وهو في ثلاثة ابنية فعالة كجمالة وفعلة كما في حجاة
وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وفحولة وقد يلزم كصبورة وخمولة والجمع الاقصى كصيانة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها التاكيد
معنى التانيث كما في ناقة وبقرة وحمارة وهي لازمة وقيل قد جاء لتاكيد التانيث في الصفة كعجوز وعجوزة ان عجوزا موضوع للمؤنث
التاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظ كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادى عشر دخولها
عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثانى عشر دخولها عوضا من ياء الاضافة وهو في باب
فقد الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة
هذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وحمولة وركوبة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف
البتة كما قد يذكر مع فضول بمعنى فاعلة نحو امراة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوى فيه المذكر والمؤنث
قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما في حبرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبيرى كما يجئ

باب التصغير

قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب
في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع
ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد
فيها معنى الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر
وناقة ضامر ورجل وامراة عاشق وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو
ان التاء انما تؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر
عاشق ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة
اصلها الاطراد ويقتضي ان لا يقال لامراة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بالقصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انشا
حائض او شيء حائض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء آخر هذا
التاويل وقال الخليل انما جوز عن التاء لتاديتها معنى النسب قال المصنف شرح كلامه معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون
في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها نزع الافعال
يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت وقعدت وضربت فهي ضاربة فاذا قصد بها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لان
الصفة كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب ان كانت على صورة
اسم الفاعل كلابن وتامر كما ان معناهما ذو لبن وذو تمر وهم لا بمعنى الحدوث اى لبنى وتمرى كذلك معنى حائض وطالق ذات طالق
حيض وذات طالقية وحيضية قلت غاية ما يرد كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث
في احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها
للاطلاق لا للحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت احق بالتجريد عن التاء فالاولى ان يجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي
مثل حائض وطالق يحول عندهم عليه بتؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى
بصرى منسوب الى البصرة ومن ابن لهما ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر وبنال وقواس اذا قصد به
المؤنث لا يدخله التاء بل يجرى امرا منها شبيه بنبالة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بحال الف حكم ما فيه ياء النسب
ظاهرة الاشتقاق من تاء التانيث وقوله تعد عفسة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله المبالغة كما في علامة

علامة

علامة

خلاف الظاهر وايضا هب ان نحو حائض وطامث من ابنية التسبب كان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناها ينبلي وينشبي ولا فعل لهما حتى
بقي انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يبقى نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من ابنية النسبة ولم يثبت
من ابنية النسب المشتق عليها مفعل ومنفعل حتى يحملهما عليها كما حملنا حائضا على نحو نابل والاقرب في مثله ان يقال الاغلب في الفرق بين المذكر
والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء في بابهما فالحق التاء للتانيث
كما يلحق الفعل ثم خاتما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاثبتوا
التانيث فيما قصد فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصد فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا
بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق
التاء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس ان تجرد هما عن التاء كما يجرد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان
يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان
فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع السلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التانيث غالبا
مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال كمحراب ومحرب ومنطيق وحصان وقد حكي سيبويه
امرأة جبار وجبان وناقة ذلاق ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا صادرة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر
والمؤنث كالركوب والقطوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا
للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته
لشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف
منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه وقيل ان قوله تعالى
ان رحمت الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على ما قيل
وبمعنى فاعل كثيرا كالجليس والحليف وربما يلحق التاء في فعيل ناقة ربيض واما الف التانيث المقصورة وانما تعرف بان لا يلحق ذلك
الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالتبعثرى او للتانيث
والالف للتكثير لا يكون الا سابعة ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكثرى ويتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان تزن ما فيه الالف
وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان ليجيء على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يات على فعلل اسم حتى
يكون الاسماء الملحقين به رمضا الالحاق كما يجيء في التصريف ثم تعلم ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير
مثاينها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن او التجنيس
او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون الكلمة قبل الزيادة
فيها للالحاق بمعنى كجيل فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها المصدر وفي الاوزان التي
لا يكون الفيها الا للتانيث فعلى في الغالب انما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهماة وروى بعضهم في رؤبة رؤباة وهما شاذان
فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس الا انثى وخنثى رجل وغير الصفة اما
مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبرى وخزوى بهماة ورؤباة ان صحا فالفها عند سيبويه للتانيث ثم اذا لم يجيء عنده مثل برقع صحا
والحاق التاء لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جوذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسما قيل
ولم يات منه الا ثلثة اسماء شعبى وادمى في موضعين وارطى للداهية وقال بعضهم جنفى اسم موضع ورواه سيبويه بالفتح الجامع المذ ومنها
فعلى بفتح الفاء العين وهو اما مصدر كالبشكى والحمزى واما كفرس وشبعى ناقة بجى اي سريعة واما اسم كدفرى وعنبا واجلى اسما موضع
ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطائر وفوعالى كحولايا للموضع وفعلى كشقارى بنت فعلى كجحجبى قبيلة من الانصار و
فعيلى كبغرى لجنة وفعيلى كخليفى وفعلوتى كرهوتى وفعولى كجموكى للداهية وفوعلى وفيعلى كخونلى وخيزلى لمشية فيها تفكك وفعلى
كبهرى للباطل ومفعلى كمكورى للنيم ومفعلى كمرعبى وفعللى كمرديدى لمشية في شق وفعلالى كبرداى لموضع وفعليا كذفريا
للداهية وفعلنى كعرضنى لنوع من التمر وفعلى كدفقى نوع من التمر وفعنلى كجلندى اسم رجل وجاء بفتح اللام وفعلى كسلهبى للباطل
وفعلى كصحارى وفعللى كمندلى وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذا احد وثلثون مثالا ولعلها تحيط
باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلا وفعلا مشتركان فيهما في التانيث والالحاق فيفعلا اذا كان مؤنث
فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقى لبنت
فيمن نون وقال علقاه وكذا شرى فيمن نون وقد تكون للتانيث كالشرى واما فعلا فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحبلى

وظمأى

وهو مبتدأ عائد الى المؤنث وحقيقي خبره ولفظي عطف عليه والحقيقي مبتدأ وما مرصوبة او موصوفة وان اثر ظرف وذكرنا علة او مبتدأ تقدم خبره وفي
الحيوان متعلق بمقدر او بنعت لمذكر والجملة وصف صلة او صفة لما والموصول او الموصوف مع صلته وصفته خبر والمعنى فالمؤنث الحقيقي الاسم الذي واسم يكون بازاء
ذلك الاسم ذكر في الحيوان كامرأة خبر مبتدأ محذوف وناقة عطف عليه واللفظي بخلافه مثل قولك اشتريت ذكر نخل فرق لوجه كظلة وعين مثل كامرأة وناقة في الوجه
والاعراب واذا للشرط واسند ماض مجهول وهو فعل الشرط واليه متعلق به والضمير في اليه راجع الى المؤنث والفعل مفعول ما لم يسم فاعله فبانثاء خبر والجملة جزاء
الشرط وتقديره فهو بانثاء والى الفعل باسناد بانثاء وانت مبتدأ وفي ظاهر غير الحقيقي متعلق به والخبر خبره وحكم مبتدأ مضاف الى ظاهر وهو مضاف الى الجمع ومطلقا مفعول مطلق وحكم خبره مضاف الى ظاهر وهو مضاف الى الحقيقي وضمير مبتدأ مضاف الى التاء وفعلت خبره وفعلوا عطف عليه والتاء في فعلت وفعلن مثله في الوجه

وظرف ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتأنيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء فالفه للالحاق نحو رجل عزهاة وامرأة
سعلاة وقال غيره وجيه كما اصلهما خاتم الفاء وحكى تغلب عن هشام منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان
غير الاربعة المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للالحاق نحو مغزى بالتنوين وقد تكون للتأنيث كالدفلى و
الشرى وقد تكون زائدة وجميعها للالحاق والتأنيث مكسر منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتأنيث
فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجيء صفة وليس من كوه افعل كامرأة حسناء ويمر هطلاء وحلة شوكاء وداهية
دهياء والعرب العرباء ويجيء مصدرا كالسراء والضراء واللأواء واسما مفردا غير مصدر كالحيجاء والصحراء واسم الجمع كالطرفاء والقصباء وقد
يقصر بعض الممدودة للضرورة فالممدود فيه من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها للمعنى ولانها لو كانت للحد وفيه لانصرف الاسم لزوال الف
التأنيث كما ينصرف حبارى اذا صغرته فحذفت الف التأنيث نحو حبيرى فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب
قلبها همزة هو اجتماعها كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت طاسوى الا بعد حرف فلان ابن قاداء اي ابن الامة والشحناء
بمعنى الشحنة وحنفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يأت عليها الا السراء وقال
الفراء اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرخضاء او جمعا كالعقراء والعلماء واما فعلاء وخنشاء
فلحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى التثالث في الحرب واما اسم
كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبرذوناء بمعنى البراكاء وفعلالاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء
وفعيلاء نحو قريثاء ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بسنمار لانه لا ينون وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما
جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح من البناء فيها ثلاث لغات وفعليا كزكرياء وفعولاء كعاشوراء ومفعولاء
كمعيوراء وفعالاء كحاذاء نوع من الجراد وفعلالاء كزرنباء بمعنى الناس وفعللاء كفرضاء قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر
من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلة وعين انما قال من الحيوان لئلا ينتقض بنحو لانثة من النخل فان بازائه ذكرا منها وتأنيثه
غير حقيقي اذ تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا علامة كانان وعناق ولو قال
الحقيقي ذات الفرج من الحيوان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي
ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلة وقدر وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان تقول
عزت حمامة ذكر وعندك ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون الثلث في قوله تعم قالت ثلثة ذكر واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا
يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعند السماع
مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان المذكر الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر
حال تأنيثه في غيره وتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فخاص به لا يتعدى واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي المذكر وليس بعلم
كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه المذكر والتأنيث نحو عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة كما يعجب شاة فيحمل
مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي المذكر التأنيث نحو فرد حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة انثى على انك القيت تأنيث دجاجة
بالتاء لكونها للوحدة لا للتأنيث لانك ان القيتها ابقى التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء
قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي
بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلن وفعلوا والتاء والالف
فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل اي الفعل وشبهه اي المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهرا لعلامة او لا
فلذلك الفعل وشبهه مع التاء للابدان من اول الامر بتأنيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر
احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تأنيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث
اما جمع التكسير بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فيجيء حكمها وغيرها اما
ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التأنيث
برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنت بالمؤنث الظاهر عن علامة وانكره
المبرد ولا وجه لانكاره لحكي سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الواقع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فيهما نحو نعم المرأة
هند ونعمت المرأة هند لشبههما الحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من استدل اكرم اي هند كما لا
يلحقه الضمائر في نحو قوله تعم اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل
في صورة ما يطلب بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءت تميم امرأة وكفت بهند فليس لخبر الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب

والتثنى مبتدأ وما موصولة او موصوفة ولحق ماض معروف واخره على نزع الخافض اى باخره او على الظرف اى فى اخره والضمير فى اخره راجع الى ما والالف فاعله او بدل
عطف على الف ومفتوح نعتها وما موصولة وقبلها صلتها والضمير فى قبلها عائد الى ما والموصول مع صلته مفعول ما لم يسم فاعله لمفتوح ونون عطف على الف
ومكسورة نعت لنون ولهذا مضارع معروف منصوب بلام كى وهى متعلقة بلحق والمستتر فيه عائد الى الف ياء وعلى حرف جر وان حرف من الحروف المشبهة
ومعه خبرها ومثلا اسمها ومن جنسه بيان لمثلا والضمائر الثلثة عائدة الى ما وهى مع اسمها وخبرها مجرورة بعلى وهذا الجار مع مجروره متعلق لقوله لبدلت والجملة

قوله لحق اخره الف الخ
صلة او صفة لما والموصول
اما الموصوف مع صلته
او صفته جزء

الجر وبين بالمفعولية وان كان منفصلا عن ناصبه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء فى الرافع لان المستثنى منه المقدر
هو الذى كان فى الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر فى باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه فى الارتفاع مع الفصل بالا او نقول
المسند اليه هو الاسم المستثنى من حيث المعنى وان كان فى اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا فى باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم
امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر واما الحذف فانما احتمل لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة
اذن وعدا بالشئ مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقى التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن
ترجيحا والكل فيه وان كان منفصلا فترك العلامة احسن لظهور الفصل الحقيقى على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعم فرخاه موعظة
هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة الرافع سواء كان التانيث حقيقيا كهندا خرجت او غيره كالشمس
طلعت الا ضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء التعبير
المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه اما الجمعان المذكران
فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المذكر حقيقى التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازى التذكير او التانيث كايام وذود وكذا
واحد المجموع بالالف والتاء بقسميه هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجمالات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرها حكم المسند
الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى الا فى شئ واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينبات احسن
منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقى كان فى المفرد فى نحو قال النسوة
لان الجمع الطارئ ان الحكم الحقيقى كما ان الحكم التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقى فى رجلان ولا التانيث
الحقيقى فى الهندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقى فى الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحتمل وجوه وكان قياس هذا ان يبقى
التانيث الحقيقى فى الجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيها ايضا الا انه لما كان تغير ذلك المفرد وتعلقه
اما بحذفها ان كان تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما فى نحو الجمليات والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان
تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه التاء فيه مقلوبا فلا يظهر فيه التغير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم
فى حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات بمجازى قول الحماسى حلفت بهدى مشعر بكرائه تخب بسحراء الغبيط وراقه و
حكم ابنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلى بنو اللقيطة من ذهل
ابن شيبانا وحكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف و
التاء كما يجئ فى الواو والنون عوض من الالف التاء وتاؤها التاء فى اللزوم وصدر تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الرفيعة
فى نحو بعض السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر الخ حكم ظاهر غير الحقيقى واما ان اسند
الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الخ الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون
او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قاموا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقى وانما خصوا العاقل
بالواو دون النون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف اخت الياء والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التى
فى الجمع وكانت الواو لاصالتها فى الجمع بالعاقلين ولاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث فى تفعلين وافعلن
فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المذكر شئ بالنون يجئ لمناسبته بين الواو وبينها فى الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما
واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا
الى طريان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجمالات ومؤنث لا يعقل كالذرى
والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين فى قال
تقدمها النون موضوع له فنقول الايام والجمالات والذرى والغرفات والنسوة والزينبات فعلت وفعلن وهذه الفرقة بين
جمع المذكر العاقل وغيره جارية فى جميع الضمائر على اختلافها نقول فى المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفى المنصوب المنفصل
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفى المنصوب المتصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفى المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا
ضربكموا وانتكنوا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى جمع
التكسير نحو انفعت النخل وانفعرت النخل والنخل انفعرت وانفعرت واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل
والغنم فالحال كجمع التكسير فى الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الجمع ركب من احاطة بجفل فهو
كاسم الجنس نحو ضرب الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت مضوا والله اعلم بالصواب قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء
ما قبلها ونون مكسورة يدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه فى شرح هذا الكتاب

يعقل كالنسوة والزينبات
وتؤنثه

ضمير

صلى

صالحا لاكثر من فرد واحد لغة جامع بينها في نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في
نظر الناس ولبس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كقولك الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء
كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد لبس الى ماهية ذلك
المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهيته كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي زيد انسان وسمي به فرس فالنظر في الوضعين الى
شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف مشهور من اصطلاح
النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المص يرد
في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرآن للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وغير ذلك
وبغير ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي
وابن مالك الى جوازه مطلقا قال الاندلسي في السمائي عين الشمس وعين الميزاب وهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقف الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في
موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل
بتثنية العلم وجمعه على تثنية صحة المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان تثنية العلم الى مسميات لكون كل واحد منها اضافة
على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او
اكثر ومعنى المشترك ليست حاله بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المص ولم يسلم ايضا ان تثنية العلم الى مسمياته كتثنية
المشترك الى مسمياته فرق وذلك ان المشترك له اجناس توضع احادها فتثنى وتجمع كالقرءين للطهرين والقرء للاطهار فلو ثنيت او جمع باعتبار
معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس وضع احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد
يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما ان يصلا متفقي اللفظ بالتغليب الشرطي تصاحبا او تشابها حتى كانهما شيء
واحد كما قال ابو بكر وعمر نقاوا العمرين وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كالعمرين والحسنين لان المراد بالتغليب
التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر
قد ذكرنا الاختلاف في الالف والياء والهاء والنون وفي واو الجمع وما يشرف اول الكتاب لزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني
الحارث بن كعب قال احب صلك الالف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان
لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينة لا ينفخ قوتة شهرين شهري
ربيع وجمادى بفتح في الفعل ايضا في الشواذ انعدانني وقد يضم نون المثنى وفتح في الشواذ في الفعل ايضا ترى انا قبل اصل المثنى و
المجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال لبث ولبث في محل ضنك كلاهما واشر وحك وقال كان بين فكها والفك
فارة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف نثرا في الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا واقعد
عن منزل الزام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو قولك جاءني رجل طويل ورجل او بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل فاكرمت
الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجيء العطف كما ابت من غير شذوذ وضروره وقد يكرر للتكثير
بغير عطف كقوله تبع صفا صفا دكادكا وقد يغنيا ايضا للتكثير كقوله نعم فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف لخمسة عشر ولبس الاختلاف فيهما عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مستقلة
كهذان والذان عند غيره ولبس بشيء لانه لم يجد في المعطوف نحو خمسة عشر بل احد في حرف العطف فتضمن المعطوف فيه اما في
المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان
قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى العطف لوقوعه على اثنين او الاثنين وعلامة التثنية وبل تضمن ذلك المفرد
واحد وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن همزة الاستفهام وان الشرطية قلنا بل احد معنى العطف لو سلمنا ان
اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على معنى العطف كلفظة كل سواء الا ان كل لم يقع على المفرد فلم
يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة
واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا لبس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف
والا وجب ان يكون عشرة وخمسة وغيرها من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في
نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كجاءني خمسة عشر
وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ

المثنى

والمقصور مبتداء وان مع شرطه وكانت فعل الشرط والفاء اسمه وعن واو متعلق بمقدر وهو جزاء في عبد الله بن واو وهو مبتدأ عابد بن المقصور فلا في خبره والجملة
وقف حالا من ضمير مستتر في المقصور او من ضمير الفعل والحال قد يقع من المبتدأ كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا قلبت واوا جملة فعلية وقعت جزاء للشرط
الجملة الشرطية جزاء المقصور والا فالفاء جملة شرطية عطف على جملة شرطية مضت تقديره وان لا يكن الفعل عن واو فالياء متعين فلا بد ان ثم المقصور لم يكن
همزة اصلية تقلب مثل قوله والمقصور ان كانت الفرق الوجه مع تفاوت عطف عليه وان كانت للتانيث قلبت واوا الخامس عطف على قوله ان كانت

المثنى والمجموع او بوضع المجموع او كالكل وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة يبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمان
ورجال انتفاء مع اطلاق ما ذكر فيهما انتهى قوله والمقصور ان كان الفرق عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فيا والممدود ان كانت همزته
اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما في آخره الف لازمة احترازا عن نحو زيد في الوقف وسيأتي تصوره
لا نحو الممدود لانه مجموع من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفرق عن واو عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت
واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف اخره
اغتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفعيل من الواو او الياء رد الى اصله ولم يحذف الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف
النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى
اصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كتي وعلى وطا
واذا اعلا ما فان الالف في الاسماء العربية الثنا اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع
فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن ياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء
في النوعين اولى سمعت الامالة فيها او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول
كالفتى او مكسورته كالرضا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في الجمع مع الضمة او الكسرة في الصدر والكسائي مثل هذه الالف يكتبها
ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو اشهر قوله والا فيا اي ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون
ثالثا عن ياء كالفتى والرجا او زائدا على الثلاثة اما عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرمى والمرتجى والمستسقى او زائدا على
الثلاثة زائدا للتانيث كالحبلى والقصرى والخليفى او للالحاق كالارطى والحنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف
الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في قبعثرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل من رد
لامه ويان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم تثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى استعمل
واحده قوله وان كان ممدودا اه الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف للتانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن
واو او ياء اصلية ككساء ووطاء او اصلية كقراء لجمع القراء فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا واما القلب فلكونها زيادة محضة
فهي كالابدال الذي هو اخو الحذف اذ في من غيرها مع فصل الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فهي الغوا في الهرب
من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل وربما صحت فقيل حمراءان وحكى
المبرد عن المازني قلبها ايضا نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان
واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبها واوا وابقاؤها همزة لان عين همزتها ليست باصلية فشابهت همزة حمراء
احديهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا
ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها
الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صحت اشاء بين لانهم انما يقلبون الواو
الياء المتطرفة بعد الالف لئلا يبدأ همزة كما في كساء ووطاء ثم في التثنية اما ان يصحح الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يقلبوها ياء حتى تقلب همزة
اذ لم يستعمل واحد شاءان فالالف والنون ههنا لازمان كما في مدروان فشاءان كسقايه وعمايه وجاء حذف زائد في التانيث اذا
كانا فوق الاربعة نحو قاصعان وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف لنحو اغتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة
وجب في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان ورب ما قيل ابان واخان واما فو فلم يرد اللام
في التثنية لم ترد في الاضافة وانما يثنى بقلب احدهما كما في الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو لازم الاضافة
بخلاف فم فواوه محصنة من الحذف لانه من النوعين فاجري مثنى كل منهما مجرى مفرده لعرض التثنية وقد جاء في الشعر فوان قال
نفشا في فمي فوهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض عنه فيكون ضرورة وقيل هو ما اعتقب على
لام الواو والهاء كسنة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فيان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لا لام ذو فقالوا ذوا نا
مال وقد جاء ذاتا مال ايضا وهو قليل واما نحو يد ودم مما لم يرد للمحذوف الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية يقال دمان ويدان
واما يد فبان قال يدان بيضاوان عند محلم فعلى الفرق من قال في المفرد يدي كرمي وجاء دميان ودموان قال فلوانا على جمر ذي جمانة
الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دمي يدمي كرضي يرضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر
فدميا شاذ عنده فان سبق وهو ساكن العين بحركة على ما ودمي كظباء وظبي ودلاء ودلي ولو كان كفقاء لم يجمع على ذلك فدميا
او دموان عنده شيء لا نه لغة في دم وشيء دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل محرك العين ولامه ياء فدموان شاذ عنده قال

دليل

ودليل تحرك عينه تثنيه على ميان قال الاخفش ان الشم لما اضطر اخرجه على اصله في قوله على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على
اقدامنا نعطر الدما فان قيل قد جاء يدان كذا مع ان يدا ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يد وهي لغة في يد لا مثنى
يد قلت ولنا جوابا ايضا ان يقول هي لغة في يد وهي يدي الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا
يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعل بحرك العين كقوله يا رب سار سارما قوت الادراع العيس او
كف اليدا فاما حذفه لا لعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان
عدة ساكنة كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب
نحو رأيت قاضيا نقول قاضيان وقاضيين فيحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في حضيتا واليتان انما يحذف التنوين في
الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسا ومنة واما دم والقتل بالحر
احد برفع اسا اما اذا جر فبالاضافة فقط وقد يسقط لتقصير الصلة كالنصار يا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله
وحذفت تاء التانيث في حضيتا واليتان على القياس اتفاقا فمتى تلقني فردين ترجف روانفه ليتبك وتستطارا وقال بل ابو الحماد
وحضيتا احب الي فرارة من فراد واما حضيتا واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الحضيتان لا ينفرد احدهما
عن صاحبتها صارا باللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اولا على التثنية كما في مذروين وكذا البتلة ليس
حضيته واليته بمفردين لحضيتا واليان بل مفرداهما حضيه والية في التقدير ومثنى حضيته واليته حضيتا واليتان وقيل بل اليان وحضيتا
من مزودات الشعر فانهما لم يأتيا الا فيه قال ترجح الياء ارتجاج الرطب قال وكان حضيه من التدلدل ظرف عجز فيه ثنتا حنظل وفي
غير الضرورة لا يحذف التاء منهما وقال بعضهم حضي والي مستعملان وهما لغتان في حضيته واليته وان كانتا اقل استعمالا من هما
اعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزء الى مضمومهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية
قال كانه وجه تركيبين قد عضبا والاضافة معنى كقولك حيا الله وجها للزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى فقد
صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثير الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة
واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس
لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا
ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اخبر بالجمع على الافراد لمناسبة التثنية
في انه ضم فرد الى شيء اخر ولذلك بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما
نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز
الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اخبر
الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزءا في
المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو اعطيت غلامي لزيدين فتثنية المضاف واجبة فان امن جاز جمعه قياسا
وفاقا للفراء ويونس خلافا للغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو صغت رؤسهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعض الا رجلان
والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه ويجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتني واعجبني
وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لانتما
اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في رؤس من الحسن تربع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم
ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والتراص وكقوله تعالى المؤمنون كنفس واحدة ومن قبائل
المفرد مقام الجمع كقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم افعل مقام افعل كقوله تعالى القيا
في جهنم اما على تاويل الواو فانه لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل الملابسة التي بينهما ومثله فسر قوله تعالى ارجعوا
اي ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا
بمخاطبة الاثنين لمقرن التنبيه عليه وقد يعطى وتسمية جزء باسم كل فيقع بجمع مقام واحد او مثناة نحو قولهم جبت تذاكر
وبعير اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر عبر الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلا
فيها فيهما ما علمتم وقال لا صبح الحي اوباد او لم يجد اعند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز لنا مسا جلا قوله الجموع ما دل على
احاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما قوله ما دل على احاد تشمل الجموع وغيره اسم الجنس كتمر ونخل واسم الجمع كركب وتمر
لعدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيرها اي يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يوجد في
مفرد ذلك الدال عليها او مقدر فالظاهر اما بالحروف كمسلمين او بالحركة كاسد في اسد وبهما كرجال وغير ذلك والتغيير

المقدر

وهو صحيح كل ومكسر عطف على صحيح لصحيح المذكر ومؤنث مثل وهو صحيح ومكسر المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ويون مفتوح
ليدل على أن معه أكثر منه مثل قوله المشتق ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ومكسور ما قبلها على أن معه مثله في الوجه فإن حرف شرط وكان فعل الشرط وآخره بالنصب خبر كان
وآخره عائد إلى ما وهو عبارة عن الاسم وباء اسم قبلها ظرف وكسرة مفعول مقدم خبر والضمير في قبلها عائد إلى الياء والجملة نعت لها ومعرفة ما مفعول بمجهول والمستتر

لقد ركبان وذلك قوله تغير الجمع تغير وهو حال من قوله حروف مفردة أي كائنة مع تغير ما ودخل في قوله تغير جمعا السلامة لأن
الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الألف والتاء فتغيرت الكلمة بهذا الزائد إلى صيغة أخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفردة
تغير اسم الجمع نحو إبل وغنم لأنها وإن دلت على الآحاد لكن لم يقصد إلى تلك الآحاد بأن أخذت حروف مفردة وغيرت لتغير إبل آحادها
الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فإن قيل فنحو ركب في راكب وطلب في طالب حامل وما في جمال وبقر داخل فيه إذ آحادها من لفظها كما
لا يخفى أخذ راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس راكب بمفرد ركب وإن اتفق اشتراكهما في الحروف الأصلية وإنما قلنا ذلك لأنها
لو كانت جموعا لطلب الآحاد لم تكن جموع قلة لأن أوزانها محصورة كما يجيء وجموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد إلى واحد
كما يجيء في باب التصغير وهذه الأوزان نحو ركب وفعل وإن كانت جموعا لم ترد في النسب إلى آحادها لم يقل ركبي وجمالي وإن كانت
جموعا لم يجز عود ضمير الواحد إليها قال الحاجبي لا يعد الليل سامره وقال مع الجمع ركب من أحاطه بجمل ويخرج أيضا اسم الجنس
الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء نحو تمرة وتمر أو بالياء نحو رومي وروم وذلك لأنها لا تدل على آحاد إذ اللفظ لم يوضع إلا
بل وضع لماهية المعينة سواء كان واحدا أو مثنى أو جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فإنها لا تدل عليها بتغير حروف مفرده فإن قيل
الفرق إنما هو الحذف وتغير حروفها بحذف التاء أو الياء قلت ليس في التاء والياء مفردين لا اسم الجنس لا وجه الثلاثة المذكورة في اسم
الجمع ويزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الرومي فإن أكلت تمرة أو تمرتين و
عاملت رومية أو رومية جاز لك أن تقول أكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز لك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين
بل قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد ولا اثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند
الأخفش جميع أسماء الجموع على التحقيق من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل واحد من تركيبه وإن كان اسم جمع
كباقر وركب واسم جنس كتمر ورومي فهو جمع والأولى أما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو إبل
وتراب وإنما يجيء لمثل تراب ونحل مفرد بالتاء إذا ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما
في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو فتية أن اسم الجمع لا يقع على الواحد
والاثنين بخلاف اسم الجنس وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز إما بالياء أو بالتاء بخلاف اسم الجمع فإن قيل
فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفردة بعض الجموع أيضا أعني جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعبادي يعني الفرق والنسوة
في جمع امرأة فينبغي أيضا أن يكون من أسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لأوزان الجموع الخاصة
بالجمع أو المشهورة فيه نحو عبابيد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو فتية مشهور فيه فوزنها أو جبان يكون من الجموع فقد
لها واحد وإن لم يستعمل كعبابيد وعبيد وفتيان وغلمان وغلمة فكان له مفرد غير تغير إما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير و
محاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وإن كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا فكان واحدها من كورا ومن كار ومحسن
ومشبه وكذا الحديث النبي صلى الله عليه وسلم في جمع الحديث ليس جمع الأحدوثة المستعملة لأنها الشيء الخفيف المزدرى حوشي صلى الله عليه وآله وسلم
عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد أيضا مما ليس في الأصل مصدرا وصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع أو كونه اسم جنس
بأن ينظر فإن لم يتبين الاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وإن تبين الاختلاف النوعين فهو مفرد وتغير كجبان
بمعنى الأجبن وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هما جبانان وفلكان ودلاصان فجبان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل
وفي الجمع كرجال وحضر الجر كالدلو الحرف المزيد غير حرف كان الواحد وحرفه تقديرا وأما الوصف لذلك كان في الأصل مصدرا نحو صوم وعدل
فيجوز أن يعتبر الأصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى ضيف إبراهيم المكرمين وقال تعالى بنو النضير أن تستوي الحراب ويجوز اعتبار حالة
المنتقل إليها فيثنى ويجمع فيقول رجلان عدل ورجال عدل وأما تاء التأنيث فلا تلحقه لأنها لا تلحق من الصفات إلا ما وضع وصفا وأما
قوله تعالى وهم لكم عدو وقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا فليسا بما سمي الجنس الذي عدو وضد لأن الاختلاف النوعين ولا مشتركين
بين الواحد والجمع كما أنهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كما قيل لو وقوعهما على الواحد أيضا ولا لما في الأصل مصدر إذ لا يستعمل
مصدرين بل هما مفردان أطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح المذكر ومؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو
ياء مكسور ما قبلها ويون مفتوح ما قبلها يدل على أن معه أكثر منه فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وإن كان مقصورا حذفت
الألف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما في قول عمر بن أبي ربيعة جعفر وبني رياح وأنكر زائدة الأخفش ويمكن أن
يكون حمل النون حقيقة الإعراب أي عاقب فتحة النون ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم إن يكون صحيحا أو لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل إما أن
يكون منقوصا أو غير ذلك فالمنقوص غير ذلك حكم الصحيح كظبيون ودلوون وهذا العاقل الحقيقي بل لو خلي المنقوص يحذف ياؤه وذلك
لأنها تنقلب قبل الواو وتنكسر قبل الياء فتقع الكسرة مستثقلة على الياء المكسور ما قبلها ساكنا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذه طباع

مفعول بمجهول ما لم يسم فاعله
عائد إلى الباء والجملة
جزاء الشرط ومثل خبر مبتدأ محذوف
مضافا إلى قاضون وإن كان مقصورا
حذفت الألف بسلم وجبه تمامه
بقي ما من معروف وما موصولة
وقبلها صلتها إلى الحرف الذي
قبل الألف وموصوفة وقبلها
نعتها إلى حرف ثبت قبل الألف
والموصول والموصوف مع صلته
أو صفته علة ومفتوحا حال عن
وهذه الجملة عطف على قوله حذفت
الألف ومثل مصطفون مثل
قاضون في الوجهين

واو الجمع وياء في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفا فالتقى ساكنان فحذف أولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين أولهما حرف
مدغم ما قبل الواو لنا سبقها الضمة كما في الصحيح ولو انقلبت الكسرة مع بقاء الواو بعدها الضمة النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق
فرق بين رفع الجمع وجره من النصب والجر فإن قيل فكذا في نحو مسلمي فلت ذلك لياء الأصلية التي هي على شرف الزوال وأما في حال النصب
والجر فحذف الياء وبقي كسر ما قبلها لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص مع التثنية لأنها تنقلب كما ذكرنا قبل ألف التثنية وياء
الضمة لا يستثقل على الياء كما في رأيت القاضي وإن كان الاسم مقصورا حذفت الألف في الأحوال الساكنين نحو مصطفون ومصطفين
والعيسون والعيسين وإنما حذفت في الجمع وقلبت في التثنية مع التقاء الساكنين فيه أيضا وكون أولهما حرف مدا لأنه لو
حذف أيضا لا لتثنية الرفع إذا أضيف بالمفرد نحو جاءني أخوا أخوتك فإنك تقول فيه أخواك وأخوتك وأخواك
بالتبرع وأما الألف فقبل الواو والياء في نحو عصون وعصوين ورحيان ورحيين أخف من حذفها لوكثرتها
قبل الواو والياء ومن ثم لا ترجع في الطرف نحو غزوت ورميت كما ترجع نحو غزوان وغليان وإذا لم يأت ذلك الطرف
مع كون الواو المضمومة في غزوت والياء المكسورة في رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سجرت
وضربت فإن ذلك نحو أعلون وأعلين مع عدم لزوم واو الجمع وياء التثنية بل يجيء مثله في الوسط نحو قوله أطويل وعيون وبيع
والكوفيون يجعلون ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه أن
كان اسما فذكر علم يعقل وإن كان صفة فذكر يعقل وإن لا يكون أفعل فعلاء مثل أحمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا
مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا جاء بتاء مثل علامة قوله وشرطه أي شرط جمع المذكر السالم إذا كان اسما أي غير
صفة فإنه الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لأن الكلام في جمع المذكر وإنما ذكره ليرفع وهم من يظن أن قوله جمع المذكر
السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وإن لم يكن تحته معنى كما يسمى الأبيض بالأسود فيجمع المذكر لغير جمع المذكر أو ليرفع
وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك في برودة هذين العذرين ثم قال أو يظن أن طلحة داخل فيجمعه على طلحون وهذا
ليس بشيء لأن نحو طلحة إن خرج بقوله فذكر يخرج أيضا بقوله جمع المذكر وإن لم يخرج بالأول لأنه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ
لم يخرج بالثاني أيضا وكان عليه أن يقول شرطه التجرد من التاء ليدخل فيه نحو ورقة وصلي اسمي رجلين فإنهما يجمعان بالواو
والنون لقيامهما وخرج نحو طلحة وحده واعلم أن شرط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للأسماء والصفات وخاص بإحداهما
فالعام لهما شيئان أحدهما التجرد من التاء للتأنيث فلا يجمع نحو طلحة في الأسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فإنهم أجازوا طلحون بسكون ما قبل الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا
على الجمع بالألف والتاء كالطلحات والمحرات وذلك لأن حقه الألف والتاء كما قالوا رضون بفتح الراء لما كان حقه الألف
والتاء والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال أما الاستعمال فنحو قوله تعالى رضوا بالحياة الدنيا وبحسب الطلحات
وأما القياس فلأن التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التأنيث والتذكير وإن حذفت كما عملوا حذف الشيء
مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن أنه جمع المجرد منها بالواو والنون لو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون
وعلامتون ولا يجوز اتفاقا وإن قاسوا التاء على ذي الألف فليس لهم ذلك لأن المدة تقلب واوا فتنمحي صورة علامة
التأنيث وإنما قلبوها واوا ومن الياء لتشابههما في الثقل كما قيل مهراقات والألف المقصورة تحذف ويبقى الفتحة دالة
عليها وإنما لم يحذف المدة والمقصورة تشبيها حذف التاء للزومها للكلمة فكأنهما لامها وذكر ابن المانة كان يجيز
في ووون الهمزة الواو لأجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لأن انضمامها الواو الجمع بعدها كضمة الواو للإعراب في نحو ولك
الساكنين في نحو مصطفون البلد ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقا وإنما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف إذا
بنيا وذهب بعضهم مذكر علم جمعت أيضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالألف والتاء إذا سمي به مؤنث وكذا إذا سمي
بأحمر مذكر حالم تلحقه تاء وأحامر وإن سمي به مؤنث تلحقه تاء أحمرات وأحامرة والثاني من الشرطين العامين أن يكون
مرادفا العلم فلا يجمع نحو أحمر لغير علم طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذي العلم بهم في الصفات إذا كان مصدرا تلك
الصفات من أفعال العقلاء كقوله تعالى إنهم فتية آمنوا بربهم وقوله فظلت أعناقهم لها خاضعين ورأيتهم لي ساجدين ومثله في الفعل
كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الأولى فيه أن يقول يعلم ليشمل نحو قوله تعالى فتبسم المفهم
فإنه يطلق عليه تعالى إنه عاقل لإيهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وإنما خص
أولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لأنهم أشرف من غيرهم والصحة في الجمع أشرف من غيرهم والصحة التكثير وأما اختصاصهم
بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال الضمير بالواو وخص هذا الجمع من بين العلماء الوصف
والعلم دون غيرهما نحو رجل وإنسان أما العلم فتخصيصه بالمصحح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم

كثرة جمع المجرد منها

باعتبار

باعتباره وعادة العلم جاريه بالمحافظة عليه من التصرف فقد رعايكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب
زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون وبهذا يتبادر باب العلم الجمع فتجمع وبابكر ونحوه
جوازا حمل النون تعقب الاعراب واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معقلا باعلا له مستحقا
تصحيحه كاتبين في التعريف اذ يجوز ان يكون العلامة الدالة على صاحبة الذي يجري الوصف عليه في الجمع كعلامة الفعل
وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا او يفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا وان كانت في الفعل اسما وواو الاسم حرفا
ولتناسب الواوين فجمع قام رجال يقعدون فلما انه كما قبح يقعدون فلما انه ولما لم يكن في غير الوصف العلم ما اختصا
به من المقتضيين للتصحيح لم يجوز في الوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول بتنبيه المبالغة الا ما
يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر يخالف نظائر الصفات من حيث لا يجري
على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب
الطويل والبصري فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجل رجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل
على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع
بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل
وهو اصل معمولاته الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخامس من شروط الجمع بالواو والنون فشبه
العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل
فعلاء ولا فعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التانيث والتذكير وانما اعتبر في الصفات قبول التاء
لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل
قام والمرأة قامت وكذا في المضارع باعلا التاء وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كثيرا كان وجمل وناقة وحصان وحجر او يستوي مذكرها ومؤنثها كثيرا وفرس
هذا هو الغالب في الموصوفين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل الفضلى وسكران وسكرى
في الصفات وكامرء وامرأة وجمل رجل في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكانما من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل
فعلى وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدرك بقوله فما وجد بنات بني نزار حلائل احمرين واسودينا وهو
عند غيره شاذ واجاز ابن كيسان حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل
افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك لجبر ما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان
معنى الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرون
وارضون كما يجيء واجاز سيبويه قياسا لاسماء عاند مانون لقبوله التاء كعند ماته وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال
سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فعند مانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ
فلا ولان لا يجمع هذا الجمع حملا على الاغلب الاعلى واما نحو عريانون وحصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة
بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوه حملا على صدئ
ومسكينة حملا على فقيرة فمن بعضهم فيجوز في مسكين وعدو ومسكينون وعدوون ويجوز ثم في المؤنث مسكينات وعدوات
حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه فعند مانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصليه
كمهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقع صفة مهصلقون ومهصلقات لان تكسيره الجاري على بابه فلم يبق الا التصحيح
قوله وشرطها ان كان اسما فذكر علم عبارة دكيكة وذلك انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجوابه خبر المبتدا
والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة
اضعف من الاولى لان مستويا جملة فعلية فعلا فيكون الخبر وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث
ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا قوله يجمع
نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما في الكثير ولتقصير الصلة كما في قوله لما فطن حوية
العشيرة لا يأتيهم من وراءهم نطف ودبا سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقو العذاب بنصب العذاب
تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وخاتم الطائي وهاب المائة قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون
كثرة ذهاب البنون قال زعمت تماضر انني اتأثمت سيدا بنيوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير
ابن مقدرا على وزن افعل كاضحى فشذ وزنه عندهم لانه جمع لمكسر لم يبق مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابن وهو الذي

لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين مصغر ابن مقدر وهو جمع ابن كاد لى جمع دلو وعندهم شاذ من
وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كاجبل واذمن في جبل وذمن وقال الجوهري اغدر وذه لكونه
جمع ابين مصغر ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد هو مصغر بن على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون
في قوله قد شرت الا الدهيدهين قليلا وابيكرينا فانهما جمع دهيده مصغر دهدار وهو صغار الابل وجمع ابيكر جمع تصغير
ابكر مقدر اكاهي عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر
لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذ وذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها
اولوا فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر اسمه الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون
فعلى هذا ليس فيه شذوذ ولا نه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى عليه وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليها عليه
ككريمة المنسوب الى كريمة وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع عليه وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ
لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها السنون لانه لا
وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي
يعلم من ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يجعل له ذلك
لانه في الاصل بمعنى الانس واما قوله ولا دونكم اهلون سيد عمس وارقط زهلول وعرفاء جيئل وانما جمعه بالواو والنون مع
عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهله ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما
فتح الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات والتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان
راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها كونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها بنون في ابن لان
قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت في البلغين
والدرجين بضم الفاء فيهما ولغت منك البرجين بضم الفاء وكسرها وكذا الفكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم
ليست عشرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه
خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها
على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بفتحها وهو قليل ومثل
هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر مع الضم كالقلون والثبون وليس بطرد اذا الظبون و
الكرون لم يسمع فيهما الكسر واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمابين والقفين والزينين ولعل ذلك لاعتدال
الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا لمثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين والاثابي في الثبة وربما جاء في المحذوف
الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يجد فلامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال
اضون وقنون ولو اعتبرت لامها لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا
قال ولكنا اهدى به الذوبينا ولو اعتبر اللام لقال الذوبين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب
الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبر وهما في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاورين وحرين وحكي
عن يونس احرون بفتح الهمزة وسرها قبل وقد جاء احرق في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه
غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر هذا الافضل ما لحق الاسم
من النقصان بالحذف نسيا قالوا واما حرون واورون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان
حرف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس
معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته القياس فكانه مكسر فجرى فيه اعراب المكسر فدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذو الرمة
من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبن مردا وقال وما ذا يبتغي الاقران مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال
غرائب الوشي صامته البرين وقال وان لنا ابا حسن عليما ابو مخن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة
المذكر كما مر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر واقبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب سائغ في الاختيار في هذا
النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكي عن ابي عبيدة وعن ابي زيد جعل نون مقنون معتقب الاعراب واصل ذلك القياس مقنوون
بناء الف فيه للمعنى في ياء الفتى صار مقنون كقانون فقوله مقنونا الالف بدل من التنوين ان كان النون معتقب
الاعراب لا ما النون الاصلي الطلاق وحكي اجيال مقنون وبعلات مقنون وبعال مقنون كال ابو زيد وكذا المرأة والرجل

والشاو لعل سبب تجريدهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر كثرة غالبة للجموع
وذلك من ثلاثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة الجمع بما
بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واو الفا فقيل مقفو وجمع على مقتوين وانما قلت ان واحده مقتو لحذف
الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه متى كان واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلامهم مهلب لان الجمع في الظاهر للحذف
منه ياء النسب يجوز ان يقال بالنسب مثل مقتوون والاشعرون الا ان يحذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل
مقتويون واشعريون واجيز ويحكى ابو زيد مقتوين بفتح الواو قبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين
وذلك ايضا التعبيرة عن صورة الجمع بالكلية لما خالفا عليه جمع السلامة واعلم ان المذكر غالب المؤنث كما تقدم في المفرد و
الجموع فيكون كون البعض مذكرا نحو زيد وعمرو متنابان ولصفات وذي صنابون وكذا العقلاء بعضهم كاف نحو زيد والجمع مثنون
شد ضبعان الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعا اخف منه من ان بعض
العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يبنى جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب
ثنى وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين كلمة معربة والتثنية والجمع المعربات واما اللذان والتان واللذين
واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مسماة نعتبر وا مكان الثاني منبئا للتركيب كخمسة عشر اولا يكسبون القياس
ان يقال ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة وهذا كما يقال في الجمل المسمى بها اذا لم تكن ثاني عشر او ذوو تا
بطشرا اتفاقا وهو من اضافة المسمى الى اسمه نحو ذات مرة وتقول ذوا ثاني عشر تاها وذوات ثاني عشر تاها لان الجمل يجب
حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم يجعل في تبيهما متعقب الاعراب نحو
جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم اعرابان بالحروف شاذ في الاثنين الاثنين واما تقدم وعمتر تم
فيهما من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجيز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم
تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب كيا
اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبد مناف وعبدي مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا وجمعهما
كقولك في ابو زيد ابا الزيدين وابناء الزيدين والافصاح على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين
كانا او لا فان كانا العاقل قلت بنو كذا وذوو كذا او ابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا العاقل سوية جاز المؤنثة بنت كذا وذات
كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو حشوم وناقة ذات عشرة ولم يات المؤنثة ذلك نحو ابن عرس وذو ري العقدة
جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات العقدة الحاقا لغير العقلاء في الجمع
بالمؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كان غير عاقل قال
اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا
اما بنو نعش فان لم يستعمل قولهم المؤنث بالحاق الفاء تاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون
وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كما مر في الاجمع مطلقا قوله المؤنث الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حدا بنحو سلقاة لان قوله
قبله هو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيرها وعلى هذا كان مستغنيا
ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جيء به علامة ليكون كزيادة في جمع
المذكر وانما اختص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل من
المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة قوله بشرطه ان كان صفة فح ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة او لا فان
يكن صفة قال المصنف جمع مطلقا او لا فيشترط بشرط وهو قوله والاجمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كهند ودار
وشمس ودلو وعقرب وبين ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيه الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
والسماوات في الرباع وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء
المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وحفصة او مقدرة كهند ودار وتاء التانيث الظاهرة سواء كان
مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كعزة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما لان الواحد اكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام
وتخريج وجمع الاكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فان كرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب والقتول فلذا
يقال ثلاث كرامات وتخريجات بتجريد العلم من التاء وثلثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلاثة انواع من الاكرام او ذوو العقد
التانيث اذا لم يسم به المذكر حقيقي كالبشرى والضراء واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر وما يصح تانيثه و
تذكيره اذا لم يات له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالالفات والياءات الى آخرها وذلك لانسداد ابواب الجموع الا هذا
ويجمع هذا الجمع ايضا مطلقا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابنا عرس وابنا مخرض وذوا العقدة
وذوو تجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان له تكسير كجمالات وسراحقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفر

كاحلون لا على مقتوون ع

من الاسماء احدها حفص مذكر لا يعقل اذا الرباعي ع

كسفرجلات

كسفر جمالات لا تكسيره مستكره كما يجئ وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالق
لقولهم جوالق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسير نحو حمامات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات
لقولهم اكالب ان كان المؤنث صفة فلا يخلوا من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان
صفة لمذكر حقيقي كجمال دبغات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما
لا يجمعان بالالف والتاء حملا على مذكرهما اللذين لا يجمعان بالواو والنون لما ذكرنا الا صفة لذكر سان كما ذكرنا حمراوات وسكرانات كما
اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه الصلوة والسلام من الخضراوات صدقة
وكذا كل فعل او فعلاء جعلت على الغير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف
لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وساير ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لهما على مذكرانهما
الممتنعين من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما يجوز من التاء وبين ما لا تاء فان ذا التاء فيه
معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث بلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق فيها التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي
الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحبض
ومطافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث واختصت بالمؤنث خماسية اصلية الحروف
كالرجل او المراة الصهصلق والمراة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال صهصلقات وجحمرشات ويجمع
ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سجلات اي
ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير
حقيقي المذكر كالايام الخاليات وكذا مصغرا لا يعقل كجميلات وجميرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم
يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على
العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير
راجع الى المبتدا الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدا ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين
اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك
المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلا افعل وفعلى فعلان وجمع الاشياء التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح و
ثبات شاذ وجهان فعلا قياسا لحاق التاء في المؤنث كسيدة ومتينة وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء التي يشترك فيه المذكر
والمؤنث كبعير وعلامة ومعطاء ونحوها ولا يجوز ان يجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهو جمع اصلهما
بنوة كما ان بنون جمع ابن وبنو على حذف اللام فيهما وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام و
اخون جمع اخ على حذف اللام فيهما والثلاث المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفاء وردت اللام في
جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات
وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير ذلك نحو اهنة وشاة وضعة واما
مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كمئات ورئات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء فلم يرد فيه الا كثبات وظبات
وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء
ذلك شاذا نفرا وشبانا ولعل ذلك لاجل توهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون وقال
ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فغير سمعت لغاتهم لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا يفتح
في موضع وفيما قال نظر لان المحفوظ سمعت لغاتهم وقوله انفرا وشبانا تاء الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان بقي انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او بقي انه جمع فتح تاءه شاذا فالعرقى اذن كالبوان مذكر
له جمع مكسر وهو العرق وجمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام الجموع بالالف والتاء وان كان المصنف بذكره في قسم التصريف
فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كهند وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او
معتل العين كبيضة وجونة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات
والتمر في جمع تمرة وجبات بفتح العين لان في تحريكها لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل انما
لزم التاء في تمرة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها بتاء شاة تمرة اذا قلنا انها صارت كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة وانما
المبرد اسكان عين تمرات قياسا لاسماء عاصمة الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل انما كانت في الاصل اسماء ثم

وصف

البوان بكسر عود ينحره الجمل الاتي

فانه اجاز

الثلاث المذكر

لان الاصل

العضة على تجويز بعضهم الترك في الجمع على عضة كشفة فنقلت الى ... وقيل نقلت الراء لان الجمع على عضون

وجمع التكسير يبتدأ به وما موصولة او موصوفة بمعنى عرجى وغيرها من معرفة بناء فاعله مفتاحا الى واحده والضمير في واحده عائد الى ما والجملة صلة او صفة لما
والموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبر وذكر حال خبر مبتدأ محذوف وافراس عطف عليه وجمع القلة افعل بتبدأ وخبر فاضال افعلة وفعلة عطف على افعل
وهذه الامثلة الاربعة تلتها غير منصرفة وافعل الموصوف والتعريف وافعلة وفعلة للتانيث والتعريف فاضال منصرف لانه سبب واحد لذا وايت في بعض حاشية والصحيح
مبتدأ وما موصولة او موصوفة ودون ظرف مستقر وفي صلة لما وذلك مفتاحا اي اشارة الى جميع القلة والموصول مع صلته عطف على الصحيح وكثرة جمع

وصفه فلم يخفف فيه الاصل كما اتى في جمع امراة كلبة ضوء كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة وندر في جمع كمثل كلمات بفتح
العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا للقطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة ايت
ذكر عودين احشاء قلبه خفوقا وقصات الحوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو لغوات فجاز فيه بسكون عينها وقد يقاس
عليها قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان تبقى نحو كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما قيل
صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم لمعنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال
واهلة وزقد تبريت ودهم وابلهم في الحمد جهدي وناقلي الى جماعة مستاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس عاصم اذا
ادلجوا بالليل يدعون كوثرا وبقي اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض وبفتحه هذا بل العين المعتلة تجوزات وبيضات
قال الحوى بيضات رائح متاوب وقرئ في الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان
الصفة بالسكون انبق لتقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احق علل منع الصرف وسكن ايضا
والمعتل العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك الواو والياء فان قيل فليقلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم تقلبها هذه بل مع تحريكها كما لم تقلب في خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة واما فعلة
بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم في عينها مع الالف والتاء كعدات
وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل بل جواز فتحها كما في بيضات وبيضات
لانهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو في ذوات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت
مجتمعة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع
سواء كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر
من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل
عليه واما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس في الكلام في زيادة الهاء واصالتها يجيء في التصريف والهاء
زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت لكونه على وزن تفعلت قال امهتي خندف واليأس اجدر وزنها فعلة
بحذف اللام واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنث اهبد فان كانت مضاعفة فليس فيها الا الفك والتاء الاسكان العين نحو قدات
وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كدية فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل
وعيرات في جمع غير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلبات وان كانت اسما فان كان
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كشوات وفتح الاندلسي الفتح وان كانت اللام
ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلته بباب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل واجاز السيرافي العروض الكسر
قياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا لمضمومة الفاء وكسرها في
المكسورة الفاء صحت العين او لا الا فيما سمع كخطوات وغرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة
افعل واضال وافعلة وفعلة وللتنبيه وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحده ايضا بسبب
الزيادتين لانك بينته بهما بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بدليل كما ان الثمانية مثلا اذا ضمت اليها الاثنين تصير عشرة ويكون
المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما يدخل
فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث بتغير فيه ولا يبقى على حاله الا
ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير
ما تغير بغير ذلك واما التغير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فبعد حصول هذا التغير
بعد سكون عينها الفرض وان لم يثبت في نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في الجموع
بالالف والتاء بعد لحاقها لاجتماع الساكنين فجمعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة اضال الى اخره قالوا مطلق
الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة في الواو جمع القلة من
المكسر اربعة افعل واضال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم راس واحد وليس
بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس واحد لا من اطلاق فعلة ونقل الترمذي ان منها افعلة كاصدقة وجمعها
السلامة عندهم ههنا ايضا استدلالا لا بمشابهتها للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهة
له معنى ايضا ولو ثبت فقل ان النابغة قال يحن الما انشده قوله لمن الجحفات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة

المصدر واسم الحدث مبتدأ وخبره الجاري نعت للحدث وعلى الفعل متعلق به وهو مبتدأ عائد الى المصدر ومن الثلاثي سبان له وسماع خبره ومن غير قياس
عطف وفتح في بعض النسخ وفي غيره بدل وعمل مضارع معروف والمستتر فيه عائد الى المصدر ومفعولا خبره ومطلقا نعت له والجملة في محل الجر بالاضافة ولا يتقدم
مضارع معروف ومعموله عليه متعلق بيتقدم والضمير في معموله وعليه عائد الى المصدر والجملة عطف على جملة متقدمة ولا يضمر مضارع مجهول والمستتر
فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الفاعل وخبر الى في المصدر متعلق به وهذه الجملة عطف عليها ولا يلزم فعل مفعول به وضمير المفعول به عائد الى المصدر وذكر الفاعل

وما قلت جنانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان الجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان
بين القلة والكثرة فالقائل انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاصهما بمثل التكسير الاربعة
بالقلة بقلة استعمالهما في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارهما فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا بناء جمع القلة
كرجل في الرجال والاجمع الكثرة كجان في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصل حروفه والا يجمع الا بجمع كجادل في مصانع فهو مشترك
بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله ثم ثلثمائة قرع مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجرح في كلامهم يستعمل في
اشياء قوله هذا المصدر جار على هذا الفعل اي حاصل له وماخذ اشتق منه فيقع في حد حمل ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبدل الية بدلا
ان تبدلا ليس بجار على ناصبه وبقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يجاريه في الحركات والسكنات ويقع الصفة على شيء اي ذلك الشيء
صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى اصيانة الحد عن الفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل
لكان حدا تاما على ما من هب البصريين فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون متى مصدر الكون موضع صدر
الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل
بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت ضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قيل
يخفى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان مضمونه متقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين
من الآخر ينتفع فاقوا بنحو ضربت زيدا وبن يد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون
كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالثياب من النساج والخاتم
من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك
لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بهيئته على
المصدر ويوزنه على الزمان ويتبوب بني المصدر فلان حدثا واحدثا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه
وقوله الجاري على الفعل احتراز من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا استخرج
استخراجا وتبقى ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غير الثلاثي فيأتي قياسا
كما تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره
على فعللة ويجوز ايضا ان يركب قياس واحد يجمع الى باب المزيد فيه وهو ان يبقى ينظر الى الماضي وبين يديه قبل آخره الفا فان كان
قبل الآخر الماضي متحركا كسرت اولها فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلل فعلال وفي فاعل فعال وفي فعل
فعال وان كانت ثلث متحركات كسرت الاولين تقول في انفعل وافتعل واستفعل وافعل وافعال اذ اصله افعلل وافعال اذ اصله
افعالل وتفعل وتفعال واستفعال وافعلال وافعيلال وتفعلل وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك
بيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتقن له سبق علم بالفعل وجاء ايتهم في مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعل غير القياس المذكور
لكنه هو الاشهر نحو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال فهو مخفف فعال ويجيء احكام هذا المضارع في شرح مقدمة
التصريف ان شاء الله قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا لا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر
الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا عمل الفعل وان كان بدلا منه
فوجهان قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان مسمى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان وبعض
المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج
اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزم في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع
الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزم ما في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فتقول اذا قصد تبيين زمان
الحدث الذي هو الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة
الثلثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر والذي هو موضوع لسائر الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في
الضرب او بتغييرها مع الحذف كاستخرج في الاستخراج او بتغييرها مع الزيادة كيضرب واضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها
على احد الازمنة معينا وتقتضي تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل وتبقى
ما في محلها الخلاف فاعلا او يقتضي وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من ازمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك
او المكان او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا

فاعله وهذه الجملة ايضا
عطف عليها ويجوز اضافته
اي اضافة المصدر بفعل
فعل والى الفاعل متعلق
بها اضافة وبصيغة مفعول
مجهول والمستتر فيه مفعول
ما لم يسم عائد الى المصدر
والى المفعول متعلق به
اعماله اي المصدر وباللام
قليل مبتدأ وخبره والباء
في باللام بمعنى مع فان كان
المصدر مفعولا مطلقا
فالعمل للفعل وان كان
اي المصدر بدلا منه
اي من الفعل فوجهان
بعلم وجهه تمامه

للمفعول وذلك للازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيء من اصله الا ان منه الحدث الثلثة
معينا وبعض لوازمه الاخر لا يهتم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الامرين اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم
في الاغلب بخلاف ما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلنا في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ويضرب ولكنه لما كان في
الاغلب لم يكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمرنا بعد اضرب ويضرب بعد نضرب
بدلالة العطف عليهما في اضرب انا ونريد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل والمبني للمفعول لما في اللوازم صيغة
مشتركة بينهما اهتماما بحال الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا
من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ
نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا
تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده
او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام
فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون
الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه لسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل يتصل
به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكورا بعده لفظا بخلاف نفس المصدر
فانه ليس موضوعا على انه مسند الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر فاقتضى مرتبته التقدم على مقتضيه
وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا يطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعول
التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمل فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره
وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه
كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل المرفوع وضعي وطلبه المنصوب تابع للوضع كما بينا واما طلب
المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضع بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقل وازال حكمه لان الواضع
نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره
دال على الفاعل فلا يطلب لفظا غيره الا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل
ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة
فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والزم المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل
اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل
والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا شبهة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان يعمل عمل
الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب
المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كانت مشابهة الفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل عمل الا اذا كان بنفسه
يطلب الفاعل والمفعول عقلا فانه اذن لطالبهما وضعا اعني الفعل تحرز ذلك الوجه الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن
ذلك لان ما كان في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا
اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح فيه تقدير بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربته
او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر والعامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول
المطلق محذوف وفي تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على
المضارع خلصته للاستقبال نحو اني اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في
الحال اتم نحو ضربك الان زيدا شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقدير له بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل
لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري
موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصول
قال وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو ضربك اليوم امس زيدا اعلم ان امس ظرف لا اجنبي لان الفصل بين بعض
الصلة وبعضها لا يجوز نحو قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات واياما قال او كذا

لا يجوز

فيه تاكيد على الاصل
عمل فعله

المشابهة

مشابهة

الطلب

كان مفعولا مطلقا

نحو تجيبن

لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون
كالمذكور وكما مر في المفعول معه هذا اذا لوا وانا لا ارى مانعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قوله الله ان قضى
من عدو ولك البراءة واليك الفرار فقال تقم ولا تاخذ كريما رافة وقال يبلغ معه السعي وفي لجج البلاغة قلت عنكم بنو تميم ومثله في كلامهم كثير
وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما ول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا يمنع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم
احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه بتكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هي في غاية البعد
من العمل كحرف النفي في قوله تقم ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي ما انتفى بنعمة الله وبحمده منك
الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا قوله لا تقم لك ما سلمت لا هينك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير
فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حدثني عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في
الظرف اعني يومئذ في قوله تقم فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النفر ويجوز ايقاع الفصل بينه وبين معموله
باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تقم اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه بعض
كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا لانهم لو اضمر
فيه المثنى والمجموع يجمع له المصدر وثنى والا التبس ضمير المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل
وهو مستحيل لذلك باعتبار مدلوله لدخل من ان يثنى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او يجمع فاحديهما وهو مؤد الى
اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذا يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة
المشبهة فتثنية احديهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل
والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيما اذا كان الفاعل مستثقلا
ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع
على زعمه بخلاف الفعل وغيره وقوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته
اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلب الفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله
ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل ويبقى الكلام
فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقتضاء المصدر في العمل كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر
كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بجر تابع
له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب يد الكريم او بجر الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف بعينيك من ماء
الشئون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يأول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو
اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء المجرور بتابع مرفوع نحو
يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا وقوله واعماله بالا
قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر والعامل به وهو الحرف المصدري وليس كذلك اللام التي في اسمي الفاعل
والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة
الفعل قيل ولم يات في القرآن شيء من المضاف المعرف باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معمولا بحرف الجر نحو قوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ويجوز ان يكون الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل
ويجوز ان يكون الفعل بان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يكون هو متصل والمضاف محذوف اي
الا جهر من ظلم وسببه والخليل جوز اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيدا
على ان الكاف مفعول الضرب ومنعه قال لاستخفاف الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه او يكون منصوبا بمصدر
منكر يقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا
فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا
او مضمرا جائزا لاظهار ولما ان كان واجب الاضمار في الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا
يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا
صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا

المنون

واسم مبتدأ مضاف الى الفاعل وما موصولة اى الاسم الذى وموصوفة وما عبارة عن اسم واشتق ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عاب
متعلق به ولمن قام جار ومجرور متعلق بصار والضمير فى قام عائد الى الفعل وفى عائد الى من وبمعنى الحدوث متعلق بمقدر وحال عن ضمير يستتر فى اشتق اى حال
المشتق بمعنى الحدوث وهذه الجملة صلة او نعت لما والموصول والموصوف مع صلته او نعته خبره وصيغة اى اسم الفاعل مبتدأ ومن مبينة والثلاثى مجرد ومزيد والمجرد
وعلى فاعل قائم مقام الخبر اى صيغته من الثلاثى المجرد ويجيء على وزن الفاعل ومن غيره اى غير الثلاثى على صيغة المضارع عطف على قوله من الثلاثى ثم زيد على فاعل

كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما عند سيبويه والناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام
الفعل نحو ضربا زيدا اى اضرب زيدا اضربا فالمصدر عامل فى المفعول لكونه كالفعل لا لتأويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل
امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا فى المفعول المطلق وقال السيرافى بل العامل هو ذلك المقدر فعلى
مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا يتقيد بزمان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال الصبان وان لم يكن
الفعل حذف لازما كما فى ضربا زيدا انه يجوز اضرب زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف
فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاول ان بقى العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس
بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكر وبالتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل
بسبب التصغير الذى لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف ثلاثتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ
وهو الارجح لقصد المشاكلة فى ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر كما مر فى باب الاستثناء ويحمل التوابع
على محل المجرور ايضا خلافا للجرمى فى الصفة قال لان الصفة هى الموصوف فى المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة
فى التأكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل فى الاول عنده وكذا فى عطف النسق قال
الاندلسى الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر
له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذى ذكره سيبويه
هو الحق لانا انما نراعى الظاهر فى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما فى يا زيد الظريف
واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله طالب لمعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه على انه فعل اى غلبة المظلوم
بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر من بدل الثلاثى اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثانى
اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا اى اعطائك والعطاء فى الاصل
اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اى غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوى
فيه المذكر والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون محذوفا فى المضاف اى ماء ذو غور ومن
ذوات هواك وفى التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث بجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل

لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغة من الثلاثى المجرد على فاعل ومن غير الثلاثى على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر
قوله ما اشتق من فعل المصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا ودليل على انه يرد
بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر
ان الضمير فى قوله لمن قام راجع الى الفعل فالقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امر يدل
بلفظه او لعله قصد التغليب يخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل
جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل
والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار
وان قيد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول فى حسن حاسن الان او غدا قال تعالى فى ضيق مما تمكرون وضاق به الحدوث ضاق
صدرك وهذا مطرد فى كل نعت مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر
وشاة ضائر مقتور وعند ذلك ان بقى ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما فى قولك الله عالم وكان ابدا وزيد صائم
النهار قائم الليل قوله الثلاثى المجرد اى غير المزيد فيه نحو لوج واستخرج على المصدر بمعنى يعنى بلفظ الفاعل الذى هو وزن الفاعل
الثلاثى لكثرة الثلاثى فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل
اسم الصيغة الاتية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشئ ولم يات المفعل والمنفعل ونحو ذلك بمعنى الذى فعل الشئ حتى
يقال اسم المفعل بل لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والمدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما
تقوله هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثى يشمل الثلاثى ذا الزيادة
والرباعى المجرد والملحق بالرباعى ومنه صيغة الرباعى يكون الجميع على وزن مضارع المبنى للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة
وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن فى المضارع مكسورا كمدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او بضم عينه اتباعا للميم قالوا
فى منتن منتن وربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب وورش فهو وارش وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا
الرياح لواقح على بعض التأويلات وقد استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها فى نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن

وجميع متعلق بما اشتق
صيغة المضارع ومضمومة
نعت لميم وكسر عطف على
ميم مضارع الى الاخر اى كسر ما قبل الاخر
ثبت قبل الاخر وحرف
ثبت قبل الاخر فعلى هذا
ما موصولة او موصوفة

والمثنى

اسم

والمفعل

وسلل خبر مبتدا ومحذوف مضافا الى مدخل ومستغفر عطف عليه بعمل اى اسم الفاعل عمل فعله اى اسم الفاعل عامل بشرط معنى الحال متعلق بيعمل والاستقبال
والاعتماد عطفان على معنى الحال وعلى صاحبه متعلق بالاعتماد والضمير راجع الى صاحبه عائد الى الاسم الفاعل والهمزة او ما عطفان على صاحبه فان كان اسم الفاعل
للماضى جملة شرطية وجب الاضافة جملة جزائية وسقى خبر اى وجب اضافته الى معموله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ او نعت لمقدر وهو مفعول مطلق وتقديره
وجب الاضافة اضافة مضروبية وخلافا مفعول مطلق وللكسائى متعلق براى خالف هذا القول خلافا لقول الكسائى فانه يجوز اعماله بمعنى الماضى او نعت لمصدر
مطلق اى وجب الاضافة وجوبا مخالفا فان مرفوع وكان فعل الشرط ومعمولها اسمه واخر نعت له وخبره محذوف اى فان كان له معمول اخر وجب ان يكون تامة بمعنى ثبت فيفعل مقدر وجملة اسمه نعت له وضمير جزاء الشرط فلا فعل الفاعل فى ولها نقدره هو مفعول لفعل مضمر لان وجب استوى الجميع لما مر وما موصولة او موصوفة وقع

التقى الى فلس فهو ملقح فالواو قد جا فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكون على
النسب كلابن وتامر اى ذا لبن وذا تمر لا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب ما لا فعل له كلابن لجواز ايضا كونه ما جاء منه الفعل فيشترك
النسب واسم الفاعل فى اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بمعنى المفعول كقوله تعالى وعده ماتيا اى اتيا والاولى انه من اتى
الامر اى فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما فى الاية الاخرى قوله ويعمل عمل فعله بشرط بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما فان كان الماضى وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائى وان كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى
عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل فى المفعول
لان الفاعل كما ذكرنا فى باب الاضافة انه لا يحتاج فى الرفع الى شرط فان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه
اذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمر اقوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسم الفاعل والمفعول مع مشابهتهما
للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما طلبا والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا
للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما فى اسم الفاعل او واقعا عليها كما فى اسم المفعول والذات التى حالها كذا لا يقتضى لا فاعلا ولا مفعولا
فاشترط للعمل اما تقوية بما مذكور وما وضع لمحتاج اليه وهو ما يختصها وذلك لانهما وضعا للذات بمعنى متصفة بالحدث الذى اشتقا منه
مذكور قبلها ما يختصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضروب والمضرب فانهما وضعت للذات المبهمة المتصفة
بحدثها غير المختصة بما بعينه قبل لها وقوعها بعد حرف هو بالفعل او لكونه الاستفهام وحرف النفى ويعنى بصاحب المبتدا اما فى الحال
نحو ضارب زيد اخواه ماض فى الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه او ظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءنى
رجل ضارب زيدا وذا الحال نحو جاءنى زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو ما كونه خبرا المبتدا او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر
وفيه تكلف والاستمرار فى الحال فان يجئ الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا قليل وهو الذى يسمى الحال المؤكدة
قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولى نحو الاستفهام او حرف النفى ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب
ابواك ولا ضاربان زيدا لان قائم ابواك وقد يكون النفى غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان و
بقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شئ من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر
فى باب المبتدا قوله فان كان الماضى وجبت الاضافة معنى يعنى يجب ان يضاف الى ما يجئ بعده مما يكون فى المعنى مفعولا نحو ضارب زيد
امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعد ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس برفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره
ولا ينصب الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما ايجاد الفعل فيعمل عملها اتفاقا واجاز الكسائى ان يعمل
بمعنى الماضى مطلقا كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقوله تعالى وجاعل
الليل سكنا قال السيرافى الاجود ههنا ان يبقى انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى
المفعول الاول فاكتفى بالاعمال فى اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل ولا قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضى فى غير هذا الا لانه
ضرورة وهذا لم يوجد عاملا فى المفعول الاول فى موضع من المواضع مع كثرة دوره فى كلامهم وقال ابو على وجماعة معه بل هو منصوب
بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قيل وما اعطى قال درهما كقوله فى الفاعل ليبك يزيد ضارع لخصومة هذا التاويل
من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى قال الاندلسى ردا على الفارسى لا يستقيم ذلك فى مثل هذا ظان زيد امس قائما لان
حد فاعل مفعولى ظان والفارسى ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجئ فى افعال القلوب وجوز قولك
هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوى مذهب ابى على فى انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو
مذهب السيرافى لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافى فى معطى عمرو درهما لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى
فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ويضعف مذهب السيرافى
قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال
للكسائى فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسى معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك
كانك موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريد دون بيان اللفظ الذى فى ذلك الزمان محكى الا
على ما تلفظ به كما فى قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكامنة فى الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال
معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما
يفعل هذا فى الفعل الماضى المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له لتعجبه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله فاذا
تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضى ثبت ان يكون اضافته معنوية ثم تعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو هو ضارب زيد ضاربك امس واما اسم

الفاعل

وما موصولة او موصوفة وضع ماضي محل والمستتر فيه ... ما لم يسم فاعله عائد الى ما ومنه اي من اسم الفاعل بالما والمبالغة متعلق بوضع وهذه الجملة صفة
صفة لما والموصول او الموصوف مع صلته او صفته مبتدأ وتضرب خبر مبتدأ محذوف وضروب ومضراب علم وحذر معطوف عليه ومثل خبر مبتدأ محذوف
الاول والثاني عائد الى اسم الفاعل ويجوز مضارع معروف وحذف النون تعلد ومع العمل متعلق به والتعريف عطف على العمل وتخصيصا مفعول له والعامل غير
النون وهو مصدر مضاف الى المفعول والفاعل اي نزول

الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال
وقال ابو علي في كتاب الشعر والزمان ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم
عاملا الا ومعناه المضي لعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فوصل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم
فاعل في الحقيقة بل هو فصل في صورة الاسم كما ذكره وحكوه ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال
الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد
يعمل بمعناهما وجوزا المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت واهم يغشاني طوارقه من خوف
رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة وبين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كل منافيها ينصب
مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب في اللام
بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لانه مفضل به كما في زيد الحسن الوجه وضعف بانه قال ظاهر ونقل عن الاخفش ان انتصاب
المنصوب بعده بفعل مقدر وربما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس في اللام في الحقيقة عنده
فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمفعول المصدر والمتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضاربان زيدا
اعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما الفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا
تعبرون وقوله لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول
وعملها كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجيء قوله وما وضع منه المبالغة
كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وهذه
الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين الثلاثي عند قصد المبالغة قال فيما لزام وشعر ابي مقدما على الحرب خواضا اليها
الكتائب وفي كلامهم انه لخبار بواتكا اي مما نهلوا قال ضروب بنصل السيف سوق سماعها اذا عدموا ان انفاتك عاقر ورماحه
فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال ثم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشايا خمص
ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شاها كليل موهنا عمل باتت طرابا
وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال يعني ابرق وشاها اي سافها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف
لشاها لان كليل لازم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال به لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل
فموهنا مفعوله على المجاز كما في تعب يومك ففعيل اذن مبالغة مفعل فلا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا
واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما تخاف وامن ما ليس ينجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع
يروى عن الاخفش ان سيبويه عن شاهد في تعدي فعل فعلت له هذا البيت واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم
الفاعل كظريف وكريم وطين وفتن فلا خلاف في انها لا يعملان في المفعول اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة
وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل
بمعنى الفاعل كالجليس والحسيب فليس من المبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات
الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما
تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجريها في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن
الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ
لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في هذا الاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة وجموعها
صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل
منعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمعا التلاثة فظاهر
لبقاء صفة الواحدة التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال من جلن يهوهن عوامل حبك الغلا
نشب غير مهمل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو اعورة
العشيرة لا يأتهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف
في الموصول كما في قوله ابني كليب ان عمي الذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم
يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة يشترط في عمل اسم الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين
لان التصغير والوصف يخرجانه عن تاويله بالفعل ولم يجز التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على التثنية والجمع

وليس

واسم المفعول اما مشتق من فعل لمن وقع عليه صيغته من الثلاثي على مفعول ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر مثل قوله اسم الفاعل على ما اشتق من فعله
الى اوبه وامره مبتدأ وفي العمل متعلق بمقدر والاشتراط عطف عليه خبر المبتدأ جزء والحاصل في محل الرفع لو قدر بمعنى المثل ومعنى او مشبه بالفاعل في العمل والا
ومثل جبر بتقدير محذوف مضافا وزيد مبتدأ ومعطي خبره وغلامه مفعول ما لم يسم فاعله المعطى ودرهما مفعول به والجملة في محل الجر لاضافة الصفة المشبهة
اشتق من فعل لازم لمن قام على معنى الثبوت بهما وجهه تمامه

وليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم انا مررت بقوم ضربى زيد فظاهر لان كون المعمول ظرفا ويكفيه هذا الفعل واعلم انه قد جاء في الشذور
مثل اسم الفاعل المضاف الى معموله عند ظرف قال وكذا خلف الجرين جواده اذا لم يجاوزه دون ان يحليها اي كذا جواده مقدم
ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل
فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا فالخفض بجر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ
اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعيف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه
نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى ويبقى هنا
الخلاف ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقديره اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر
الظاهر والفعل سيبويه هل انت باعث دينارا لحاجتنا او عبد رب اخا عون مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع
عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمتخرج ومخرج وامره في
العمل والاشتراط كما مر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو
اوجد شخص بافرو وجد وعلمت عدم فرو جلست فهو معلوم ويسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر واذ المراد
المفعول به توسعا بها الضرب او وقعت عليه لكنه حذف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان قائما مقام فاعله وكان
قياسه ان يكون عاملا مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضروب لكنه لما ادام حذف الهمزة في باب افعل
الى مفعل قصدا لتغيير احدهما للفرق فغير الثلاثي لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات و
السكنات كمضارعه لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثر هل الحركات نحو ينصر فهو ناصر ويجد فهو جامد واما
اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات غير ويزيد الواو فتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما
واو وهو مستثقل قليل كمزرود ومطلول وعصفور فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لان ضمة الميم
مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله ادنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي
على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد مر
الشيء فهو مضعوف اي جعله مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كما مر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله المضارع المبني للمفعول
كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف
الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل ولا وجه لاعادته نحو زيد معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله في ما لم يسم فاعله
الرفع غير محتاج الى شرط لعمل الزمانين في الفرق في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين
كابن الحاجب ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في
باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف الجر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لا يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه لان
المسند لا بد له من المسند اليه فلا يبقى كالمفعول به وهو كما لا يبقى ذهب وان تعدى الى الجر وجاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى
ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت
عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو السهم فهو المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند الآن
الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند اليه المصدر فلا يطلق
اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان
مفعولا به نحو ضرب فاعله كوذب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف
الى مفعوله فان لم يضف الى مفعوله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا
الحسن ثم مقتول الطف الخ شاء الله تعالى قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من
فعل المصدر قوله لازم يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر
كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد
فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضارب وشارب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في
الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى الفاعل كحاسن وضائق
عند قصد التجدد على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة
للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما عليهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا ذو

فكان بمعناه

حرف

منه

ان اسم المفعول

حسن

حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما و
هو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض لم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته
فلا بد من ثبوته في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا
فيما وسيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب
السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجيء
في مقدمة التصريف ان شاء الله وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض واعرج واعور على وزن افعل
وانما عملت الصفة المشبهة وان لم توازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر
لانها اشابهت اسم الفاعل لان الصفة بها قام بالحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو وهو مضاف الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم
الفاعل محل الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب فشابهتا معنى لا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق
في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل على صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن
ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معرفة وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد منه تثنية الصفة
المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون
وابيضه كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه
يشابه اسم الفاعل المبني للمغالبة نحو طاول فلانا طاولا فهو طويل اي ذو طول اي وغلبه بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من
باب المغالبة لا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي
الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل المفعول بنفسه او
باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم
نحو ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن التي لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل من
باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة
بالطول بل معناه اخذ في زيادة في الطول من مبدإ القوم بعد مشاركتهم اياه فيه ومخالفته تعديته لتعدي اسم الفاعل من المغالبة
دليل مباينة معناه لمعناه وقال المص لا يجوز لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما اذكر تقديرها
بالفعل منها يفيد فايدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فايدته ويقوم مقامه فان قيل فعل المغالبة
يفيد فايدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا يعني من غير شرط ما من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق و
اما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها او في لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة
باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنها فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية
عشرة فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه
ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في
حسن وجهه والبواقي ما كان ضمير فيه واحد فهو حسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا
ضمير فيها فهي كالفعل وما لا فيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدين مثل الصفة
فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو اما ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها
لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام هيهنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها
المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنها وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة
من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او
مجرورا فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن
الوجه كذلك وحسن وجه كذلك هذه ستة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من
هذه المسائل الثمانية عشر ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه
وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة
على المطلوب من الاضافة اللفظية وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة بحصول في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة او تمام ضمير فاعل الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه الب

صيغ الصفة المشبهة

كلت وعنهما اي عن الاعتبار
واللام متعلق بمجرد
مبتدا وستة خبره
المعمول مبتدا وفي كل
واحد منها اي من الستة
متعلق بمقدر
ومرفوع خبره ومنصوب
ومجرور وعطفان عليه
صارت من اخوات كان
والمستتر فيه اسمه وثمانية
عشر خبره وتميزه محذوف
والجار خبر مبتدا محذوف
وتقديره وهي اي الستة
المذكورة مضروبة
هذه الثلثة صارت
ثمانية عشر وجها وخبر
مقدر وتقديره
فاذا ضربت تلك الثلثة
المذكورة في هذه الثلثة
صارت ثمانية عشر وجها
او وقع في بعض النسخ
بالفاء وهي للتفريع
فالرفع على الفاعلية
وخبر الفاء للتفريع
النصب على التشبيه بالمفعول
وبالمفعول متعلق بالتشبيه
وفي المعرفة متعلق بالتشبيه
وفي النكرة بالتمييز عطف
على التشبيه بالمفعول
على الاضافة مبتدا
وتفصيلها مبتدا
وجه خبره وثلثة تمييز اي
من حيث الواحد والاثنان
او العمل بهذا اي تفصيل
اثنا وستة يكون فيه

الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم
يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهها او الحسنوا وجوههم فالتخفيف
حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعتين ان تكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجهه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه
لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف
والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومثله
منها مختلف فيها وهي ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك
زيادة على المقدار المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكم ان
يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير
مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين و
منعها ابن بابشاذ مستدلا بقبح العكس وهو اضافة الشيء الى نفسه فان اراد بانه اضيف حسن الى وجهه وهو هو في المعنى
فذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة فكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى
وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو الوجه
من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك
اضفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد ثم وعبد الله
وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اذا ما علا على ربعيه جبارا
صفا كيتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معناه هو للجارتين وليس للجارتين
الاعاليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روائف ايليك وشطارا فالالف في شطارا راجع الى روائف لانه بمعنى رائفتين
فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا نحو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي
فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الجرابيض واعلاه كيت وما بينهما
جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة
استحسنهما المصرح بهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان
معرفة انما جاز مع كونها في المعنى فاعلا لليبس في صورة المفعول فلا يستقيم الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة
الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلام عمرو فالضارب هو
غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة هي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة
الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء
الى الاجنبي فنصب معمول الصفة انما كان لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكالم
يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته
لكنهم لما جوزوها على قبح في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جاز فيه الاضافة اليه او لا غاية الظهور فيتبين في الجر وانه كان
قبله منصوبا فان آنفتها ان من نعاتها كوم الذي رواد تقدم سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه
وحسن وجهه برفع الوجه فيهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا
ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجهها وحسن وجهها على
التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه
بالحسن فنصبت وجهها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا او تفصيلا ويكون ابهم اوقع في النفس لابهامه اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في
باب التمييز نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن الجر الوجه
مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه
تخفيف واحد وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام الذي هو اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه فائدة

المثنى

او الجمع

لان

الذي

الا ليس في الصفة

لهما

لفظيه واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على انتقال الضمير
فيهما الى الصفة انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي التثنية والجمع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه
ولا يأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمير مستتر الا في التذكير نحو قام رجل قاعد ون غلامه وانما جاز اسناد الصفة
الى ضمير المسبب بعد اسناد هذه الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض الثياب اي شيخ وكثير الاخوان اي
متقوم بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفة فيستتر ضمير في صفة سببه كما يستتر في صفة نفسه فيجري السببي اذن عن ظاهر الفاعلية
الى النصب والى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير من اللا يلتبس بالفاعل فان لم يجر في
اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوره لم يجز استكان ضمير المسبب
فيقبح زيد اسود فرس غلام الخ وزيد ابيض الثوب وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجمع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور
فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه ولم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في
نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوبه سببا له لا من صفة السبب
وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كريم اي هو كريم قال الحزن بابا والعقور كلبا ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجهه اذ
كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في سعة الشعر
وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاولياتان اقبح من الاخيرتين لعدم موافقة المعمول فيهما
لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل فقبح اي وجه منه والوجه
منه وقال ابو علي الوجه وجه بدلا من الضمير المستتر في الصفة قائلا في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب وهذا غسل الدم بالدم لان بدل
البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير البدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله تعالى فان الجنة هي
المأوى والبرد فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين
ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما
فلكون النصب تولية الجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصب هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف
في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة
بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن
وجهه الحسن وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثماني عشر مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة
بعلة واحدة فنقول لما استكن الضمير لسببي في صفة السببي لما ذكرنا من الامرين اعني جريها واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة
السبب كصفة المسبب والسبب كالفضلة المجتزئة بعد الفاعل الى الضمير المستتر فنصب تشبيها بالمفعول نحو الضارب يدا او جر بالاضافة لزوال
المانع من الاضافة الى السبب لان المانع من الاضافة الى السبب انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايضا
لان الضمير في السبب انما احتيج اليه لتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه سببه لانك لم تضمر فيها الا لكونه سببه
على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتي به فيه لكان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان
الضمير في ضارب ليس لكونه صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول الى علم حصول التخفيف
في الاضافة اللفظية فيتأكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد حسن
وما فيه ضميران حسن وقد ذكرنا ما عليه قوله وقد رفعت بهما فلا ضمير فيهما لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبح على ما ذكر مبنية على
الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا
نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيه وجمعه فان رفعت
ظاهرا فهو كالفعل تؤنث لتأنيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيه وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا
كان معرفا باللام حكما اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن
وجه الغلام وكذا لو زدت وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل
حسن وجهه ورجل حسن وجه غلامه ورجل حسن وجه ابي غلامه وكذا لو زدت وكذا ان كان فيه ضمير لم يكن مضافا اليه كقوله
وحبيب خطا بي الحبيب منها وبرجل حسن وجه يصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام

وكذا لو زدت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدي بين يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما يقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاخ الشيب في اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومنه ضرب الغلام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما المسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة فاذا جاءا منصوبا الى فيجاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجيء في كل واحد منهما الثماني عشر مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منفصلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف لا تصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم ابوه لا قائم ابن اخيه بجر المفعول ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المفعول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطي اخوه درهما او معطي عمرا ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما حتى يشتبه المنصوب والمجرور به فان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل او جره ما جواز له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما تعمل اسما الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس الملائم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب ايضا كان في معمول اخر لها ضمير صاحبها نحو رجل حسن في داره نوهلك وكذا اذا اعتمدت على الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما احسن الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه اما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا للزيد الا انه سبب الجارية التي هي سببه خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى جارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جارية فهو حل في المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا فيجيء رجل قائم غلاما ولا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جون مصطلاهما كما مر لان اصله جون مصطلاهما اي مصطلى الاعلى اي مصطلاعاليهما فلما قصدوا الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر في جون فصار جونا وادخل اللام في اعلى ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضمير راجعا اليه لتقدم ذكره جعله مثنى لكون الاعالي ههنا في موضع الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذف من اعاليهما قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتقض نحو فاضل وزائد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض نحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب الغالبة والاولى ان يقول هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل قوله وشرطه ان يبنى من الثلاثي المجرد ليكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجيء للمفعول مثل اعذر واولوم واشغل واشهر شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدك وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة كان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك متطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد انتفاء الالف وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لانه لا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل نقل لا انبس قلت ليس لا انبس لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل لنفي الفضل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن مثل نعم وبئس اذ لا نعم ولا بئس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى وقوله ثلاثي احتراز عن الزائد نحو دحرج وقوله مجرد احتراز عن ثلاثي ذي زائد نحو اخرج وعلم وانطلق واستخرج ونحوها قوله ليكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناؤه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد

فيه

ويستعمل مضافا مجهول ويستعمل مفعول بالم ينم فاعله فالاول اسم التفضيل وعلى احد الثلاثة وصفة به مضافا الى نكرة مفردة اي يستعمل مضافا
او جر بكون لفظ اي ثانيا يكون مضافا او من عطف تمن متعلق بمقدر وهو متعلق او عطف على مضافا ومعرفا باللام عطف على مضافا فلا يجوز حسنا
منى وزيد افضل من عمرو جملة متعمة في محل الرفع على الفاعلية ولا بد اضافة مضاف عليها الا ان يعلم استثناء مفرغ من اسم التفضيل اي من طلبه فلا
اسم التفضيل المضاف مضمن جملة خبرية من مبتدا واحدهما اي الجزئين مبتدا وهو مبتدا ثان معائد الى المبتدا الاول والاكثر جزء واحد الجملة

فيه الهمزة للتفضيل واما ان لو وقت البشاعة حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت دحرج ادحرج لم يعلم انه من تركيب
دحرج وكذا لو قلت تركيب اخرج بعد حذف الهمزة لا يلتبس باخرج من الخروج وكذا في غير من المتشعبة وكل هذا بناء على انه لا
صيغة التفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا قوله بلون ولا عيب صفة ايضا قوله ثلاث قوله لان منها افعل اخر
يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه منها افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منها افعل التفضيل لالتبس
احدهما بالاخر اذ لو قلت زيد الاسود علم انه للتفضيل لم يعلم انه يعني زيد اسود او يعني الزيادة في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا علم
ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادتها
على الاخرى في الصفة والاول موافق الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل
التفضيل نحو فلان ابله من فلان واجهل منه واحمق وارعن واهوج ونحو قولك والدواشكر واحسن واعجم وانول مع ان بعضها اي منها
افعل لغير التفضيل كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء وازرق وزرقاء واعجم وعجماء وانول ونوكاء فلا يطرد ايضا افعل
منها افعل لغير الاولى ان يقال لا يبنى افعل لغير الاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب
الالوان تاتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاث عليها واما العيوب الحسية فليس
الغالب فيها الزيادة فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا لا يبنى من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذا
لم يقلب واما حمل على احول واعور وما لا يبنى منه افعل وافعال كالبخر والفقر والعرج والعمى لم يبن منها لكون بعضها لا يقبل الزيادة
والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظ السواد والبياض
قالوا لانهما اصلا الالوان قال من احسبني ابا ضرار فان لابن اسود عني من الظلم وهذا عند البصريين شاذ ان قوله فان قصد غير
يعني قصد التفضيل من هذه الاشياء التي قدر بناء افعل التفضيل منها وهي الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة يبنى
افعل من فعل يبنى بناء افعل منه من حسن اكثر او غيرك على حسب غرضك الذي تقصده ثم يوتى بمضافا ان الافعال التي تبنى
بناء على افعل منها فينتصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها فصار قبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر بحوجه
ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم المعروف
وانت اكرم من فلان وهو كثير ومجوزه قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتخالف
همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن الاخفش والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي
المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بصحيح لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل
يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من ضارب الضاربين وكذا اضرب يعني مضروب
اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الالتباس
لاطراده طما سائر الالفاظ المشتركة فاغتفروا فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فاردوا جعله احدهما اطرد وهو الامر في
الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب لا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مشنوق
فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عروضا عن معنى التفضيل الا بالتفرقة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد يستعمل
في المفعول ايضا على غير القياس نحو اعذر واولوه واشهر واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية ومشغولية ومنه اعلى
قول سيبويه وهو بشر يعني قوله ويعتمل على احد ثلاثة او مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه
بانه منهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز الاول الافراد والمطابقة
هذه واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد
افضل الزيدين واعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخرج عن الجميع ولا يجمع اثنان منها الا نادرا وانما
لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة يدل على المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا
لانه اشارة باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور مع
المفضل عليه كما اذا طلب تخصيص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا
لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد يعرف عن ذكر المفضل عليه واسانا ولا خلا عن ذكر الثالثة
لخلا عن ذكر المفضل عليه واسانا فلو خلا عن ذكر الثالثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضل
جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال انت استاذ ام انا فيجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر قوله ان الذي

سمك السماء بنا لنا بناء دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم ايانا للموت اذا ما نزلت بنا الاسل الحرار ويجوز ان يوتى مثل هذه
المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما
نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر
نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان
حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضها وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر فافادة ذكر
المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في واحد منها الا ذاك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل
من عيسى فيقول محمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورث
مهلهل والخير منه زهير نعم ذخر الذاخر بنا ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي بالاكثر
اكثر منهم والخير خير منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولنا زيد افضل البصرة
من كل فاضل فاضافة افضل الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لا يستعملونه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل
على غيره مطلقا فاضيف ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخرج الجزء من التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن
من عمرو واما تقديرا كقول علي عم لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي
يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره عليه السلام محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب
انه محبوب عندك ايضا ليس صومه يوم من شعبان احب منه وقال عم اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم في ان فيهم خيرا وابدلهم
في شرائعي اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه صلى الله عليه واله شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا
موجب النار اختاروا النار ويقال له انهم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس
المقصود بالزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان
تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد
بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك نبئت من زيد وانفصلت منه
تعلقت بافعل المستعمل بمعنى تجاوز وبان بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك
علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك ان قلت زيد افضل من عمرو
معناه زيد يتجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي عليه السلام وطي بما تعالى
من نزول البلاء بحمائه والفضل في قولك احسن واحسن من ان تكذب او تعزل اي هي تجاوزه من فرط صدقها عن الكذب
ويجاب بلى من التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام معناه او بلى معمولة قال فانا وابنا العرض احوج ساعة الى الصون وقد من ربط
يمان مستهم وقد يفصل بينهما بالمعمول نحو قولك هي احسن لوابصفت من الثمن يتقدم عليه في الشعر كقوله واستنزلا الزبا
قسرا وهي من عقاب لوح الجو على منتي ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو من اعلم زيدا او مضافا اليه نحو قولك
من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا
اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على ما سواه
من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول
المص في دفع هذه الشبهة ان زيدا الزيدان في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض التشريك
معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افضل يكفي
في هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لا افعل حصان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل
الفرع الا بعد ثبوت الاصل فنقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل لا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل
دخوله في جملة المضاف اليه بامر في باب الاضافة فلنرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لا افعل جعلتين الى اخر الباب قد مضى الكلام
فيه في باب الحال قوله الثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما
تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم تما لا تفضيل فيه فلا يشترط كون بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك نبينا صلى الله عليه واله وسلم افضل قريش اي افضل الناس
من بني قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف

الى اسم الاستفهام

الى الكمال

بدليل

بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم يجز لك عدة فيهم بل يدخل اولك احسن الاخوة واحسن بني يعقوب وان تضيفه
الى [illegible] عنه فقال ان اعلم بغداد اي اعلم من سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه وان قلت ان المضاف اي اعلم اهل
بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد الى اخره يعني اذا كان معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل
التفضيل ان يذكر معه ما يفضله وضعه وهو من التفضيلية لا تصوغ على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدل الى المفعول من
الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عن ما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بدل النظر بين التفضيلية
فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وكذلك ايضا قبل تمام معمولها من لا يطابق به مثنى ومثنى وجمعا
وتانيثا بل يلتزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند والهندان او الهندات افضل من كذا
اذا لو شئ جمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته وارادت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء
المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزوم صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما
ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع
اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما
دون الاخر فجاز ادخال المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف
وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب ادخال المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه
مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذا لم
يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا
فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجئ في افعل التعجب وما ذو اللام والمضاف بالمعنى
الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل لمن ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي
فانه وضعها اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول
فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان
تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له اي لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام و
الاضافة ومن تجرد عن معنى التفضيل فهو لا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال
تجتم بالذي نفر الام قوم اصغرا واكبرا اي صغيرا وكبيرا وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اي عظام وتقول
الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قبل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى
فلزم صيغة افعل اكثر من المطابقة لجواز له مجرى الاغلب [illegible] هو الاصل اعني افعل التفضيل مع من اما اول فذهب البصريون
انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال الجمهور على انه من تركيب و ل كدد ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال
بعضهم اصله اوال من وال اي نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله من اول من ال اي رجع لان كل شئ يرجع الى اوله فهو افعل
بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع
الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب و ل فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان
لكونه فوعلا لطما قولهم اوله واولات من كلام العوام ولم يصح وانما لزم قلب واو اولى همزة عند جمهور البصريين بخلاف واو
وورى فانه جاز القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما في اواصل جمع واصل وعند من قال هو افعل من وال
اصل اولى قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اوم ومن وهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة
قالون عاد الاولى لانه حذف الاولى وحرك لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا لا تقول
في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم
وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على الفعل الفعلي لانما استعمل منه فعل كاحسن ولانما استعمل منه اسم كاحمد
فيه معنى الوصفية الذي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كما علم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحسن اي ذو حسن
اشد من حسن غيره وانما تظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اي جرى فلا يوجد له بغير وصفية الا
مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا نحو دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وابلم
فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول علي عليه السلام احمد اولا فاذا

ويقال ما تركته له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ما ولا بظرفي الزمان نحو قولهم لم تر مثله
ما ادري واني لاجل على اينا تعد المنية اول اي قبل اوقات عدتها وبقي ما قبله من عام بوفع اول صفة لعام اي عام
اول من هذا العام وبعض العرب يقول من عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه قيل من عام
قبل عامك وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه اما من الليالي او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان
الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا
بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان
يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لان ما بعد من قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا بين غرابها وقوله تعم فاصدق
واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته من اول من امس فان لم
تره من يومين قبل امس قلت ما رايته من اول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما اخر فقد انحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا
في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد
وطابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والحلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة
والحلى بمعنى الداهية قال في سوى دنيا طالما قد مددت وقال وان دعوت الى جلى ومكروه سراة اكرام الناس فادعينا وانما
جاز ذلك لانحاء معنى التفضيل منهما واما حسنى في قوله تعم وقولوا للناس حسنا فمن قرا بالالف وسوى في قوله ولا يجزون
من حسن يسوى ولا يجزون من غلظ بالبين فليستا بتانيث احسن واسوا بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا
كان شيئا وهو في المعنى لسببه مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من
عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر مررت على وادي السباع ولا
ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تايه واخوف الا ما وقى الله سائريا اعلم ان مشابهة افعل التفضيل
للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الا بشروط كما
يجيء وحكي يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه برجل خير منه عمه وليس
ذلك بمشهور وترفع الضمير المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلام منقوض
على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تعم هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم
من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب
المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به
وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجيء وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذي
كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان
تقدم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا المفعول نحو ضرب لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعال
لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا
اعرف وادري واجهل وذلك لان افعالها بما زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر
نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا امر منك
بزيد وارمى منك بالنشاب وتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام وبقي ثانيهما في البابين منصوبا نحو انا اكسى
منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر
متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولي ما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك في البلد في يوم الجمعة
جاز وقولك اقمت في العراق في شوال او رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف
معنى الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو ولفظهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور
عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه لاضطراره اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثانيهما
مفعولي افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوف اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا
ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف ولا فعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب
المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا يجوز نصب احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو افعل منك علما

زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلمك بانطلاق زيد وان كان الفعل
يفهم منه الحب او البغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض الى نحو هذا الحب الى واشهى الي واعجب الي وهو ابغض
اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعلها يتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر
وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسي يتعدى الى المفعول من اي فعل كان بمن كما تقدم وهذا
هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه بمرافعة الفعل والحال المشابهة
له نحو زيد احسن منك اليوم واكبر والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه بما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو ما رايت رجلا قوله الا اذا
كان لشيء اه هذه شروط رفع افعل التفضيل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو رجل في المثال المذكور وذلك
لانه صفة قوله وهو اي افعل في المعنى لسببي المتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقول في المتعلق السببي لا المسبب واحسن
في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لسببي ذلك المتعلق
الذي هو الكحل اذا اعتبرت الاولى اي صاحب افعل وهو رجل في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير المستتر في هو اذا اعتبرت الاول
اي صاحب افعل وهو رجل في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير المستتر في هو اذا اعتبرت الاول مفضل واذا اعتبرت غير
ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة موصوف محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك
المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حالة باعتبار
الاول ومثالها باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل
الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في
سياق النفي فيكون عاما فان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى افعل الجر فين
متماثلين في اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل و
الثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول
اي بالنظر اليه وقوله اعتبرت الشيء اي نظرت اليه واعتبرت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له من فعل
من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى
حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعل افعل لا فعل له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت
هذه العلة التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل فلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا في ذلك لان معنى مررت برجل احسن
منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد وقوله
مع انهم لم يرفعوا اه هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم
يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل لا يجوز ذلك
لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك في العامل القوي
نحو زيدا كان عمرو ضاربا راعني ههنا بالاجنبي لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف
والكحل مبتدأ وافعل خبره فلا تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما
للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير
في منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد ونقل عن الزمخشري جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت لانه المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن
صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله وذلك ان تقول يعني ان ذلك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها
اخصر من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فيقول بدل قولك
منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين
ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قلت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم
الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها افعل ظاهر لو وقعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذا العبارة بدل من قولك كعين
زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد هي لانه قد علم معنى ما رايت احسن منها اي احسن

عمل افعل التفضيل في الظرف

رجلا الاول وباعتبار

اي عينا كعين زيد

والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه اي الفعل دخول قد وسوف والسين والجوازم ظاهرة ولحوق تاء التانيث عطف على
دخول قد ساكنة حال من تاء التانيث وهو فاعل معنى لان لحوق مصدر مضاف الى الفاعل والمعنى ان يلحق تاء التانيث به حال كونها ساكنة ولحوق تاء وفعلت عطف على
تاء التانيث

منها ولا مثل لحسن في المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين
زيد في الحسن بفضل ابدال الكل من الكل اذ به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر
ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل
فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في
هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد
بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا انصاب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع
حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون
تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين
زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين بظلم
ظرف بمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اي وقت وقاية الله
وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحمد قوله تاتيه اي تثبتا وتوقفا وهو تفعله من ترتيب الحكي يقال تاني اي تلبث
هو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع باضل اي احسن ثوبه واقل تاثيرا
ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى
الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركبا تاثيرا من وادي السباع ثم قسم الاسماء

والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم
ولحوق تاء التانيث الساكنة تاء فعلت قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال
يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب الغبوق واسم الفاعل العالم
فهو وارد على عكس حد الفعل اعني قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض
بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اي على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات
ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين
وسوف فمعناهما متشابهان في التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي
وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف سوف بحذف الفاء فيبقى سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو
وتسكن الفاء التي كان تحريكها للتساكنين نحو سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل
وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا يجزم في
الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لا صالة له في الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة
الاسم حركة الدلالة على فوت عينها فنقصوها الحركة التي لا يعلها وهي الكسر اذ هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما توجدهما في الفاعل
والمفعول فلما نقصت الجزم لم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقي الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم ولولا
كراهة الخروج من اجماع الخفة لحسن ادعاء كون المضارع المستحق مجزوما مبنيا على السكون لان ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا
ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون
وانما تبقى العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول ان نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم مبني
كاغز واخش وارم وانما حذف الالف ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه وبين المبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب
اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب فيه بظاهر ليس
بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اي حرف الاخير بالعلة بخلاف نحو يا شجي ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب
مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغيره اخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغيره عن حالة الى
اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا
الجازم عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل
الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنها والحاصل عند التجرد عنها وهو وقوعه موقع الاسم
فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا لسنا نسلم ان زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قبل ان علة
تقدم علة العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر زوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر وزوال الرفع

لي

والماضي اي الفعل الذي او فعل دل على زمان بدل ما نابك يعم وجهه تمامه ومبتدأ خبر بعد خبر اي الماضي مبني او خبر مبتدأ محذوف اي وهو مبني على الفتح متعلق بالمبني
ومع غير الضمير متعلق بما بعد او بالمرفوع المتحرك فعلان للضمير والواو عطف على الضمير والمضارع مبتدأ وما هو موصولة او موصوفة واشبه الاسم اي شابه الا
فعل فاعل ومفعول واحد حروف نائب متعلق باشبه وقيل بقوله لوقوع والباء سببية او للصلة اي بسبب صدور احدها ولوقوعه اي المضارع متعلق بقوله
ومشتركا حال من وقوعه فانه مصدر مضاف الى الفاعل معنا لان يقع المضارع ما لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال وهذه الجملة وقعت صلة ما او نعت لما والواو

اي لانجزام اثر الجازم فلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما فاقتضى ما يمكن في تمثيله كالا
الجازمة ان يقال ان الناصب هو بل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم بزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما الا ان تعريفه باثره
الوجودي او من تعريفه باثره المعدوم لعدم المركب الجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فتحقق جازمه الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب
في نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما لازالة الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع
بحرف المضارعة فيكون الجازم الطارئ مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله ومانعا لعوده بعد ذلك من ايجاده رفع فيه نزول
الرفع الى الجازم لا الى الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله ولم يرد الاعتراض المذكور
قوله وتحوق تاء فعلت يعني بها اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يختص بتاء وبجموعه جمع السلامة الا
والالف والواو لحقه ضمير الرفع البارز لا يقع في المثنى الالف وفي الجمع واو ان فان لم يجد فاحدها استقبل وان معنى البس قوله
تاء التانيث الساكنة لانها اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية وثقل الفعل قوله
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو وقوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض
بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على
وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك البوم يقول زيد بعد عد خرجت امس فخرجت ماض وان اعيد حينئذ على زمان
قبل زمان تلفظك به لانك حال وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان تلفظ به ويخرج عنه ايضا نحو اخرج
في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي
من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارجي
حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو
كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا
قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم
مطابقته فاذا لم يكن هناك امر خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء
الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا كقوله عليه السلام في النهي اجزاء امرء قرنا اسي اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالا
خبار عن الامور المستقبلة من قصد المتكلم بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسبق الذين والعلة في الموضعين
من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا او ان في جواب
القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت ولا يلزم تكرير الا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عدتهم بعدها سقرو بنقلب
اليه ايضا بدخول ان الشرطية ما يتضمن معناها او بدخول ما الناشئة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت
السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او قليلا وقد تبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم و
يحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الثلثة رائحة الشرط و
كذا بعد حرف التحضيض ان يحتمل الطلب والتوبيخ كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك
نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيها رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الا
صل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو بعمل ضرب اي ضارب المشابهة التامة
استحق الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص
بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يعد فعل اثقل باشتراكه الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ويطلبه المرفوع
دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع
المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء تماما قبله كما مر في باب الضمير ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين
اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هدبد هدبد وعلبط وهدبد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك
ضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو
وانضم اخره لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نائب لوقوعه مشتركا ومختصا بالتنبين او سوف فالهمزة
للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين والياء للغائب بغيرها وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي
مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه
الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذه او معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كا

حد الفعل

مع صلته او صفته خبره ومختصا اي المضارع على قوله لوقوعه وباء لتنبين متعلق بمختصا او سوف عطف عليه فالهمزة المتكلم

مبتدأ وخبر

ومفردا حال من المتكلم وهو مفعول معنى بالواسطة وتقديره فالهمزة لتعريف المتكلم حال كونه مفردا والنون به مع غيره مثله في الوجه والضمير له وغيره عائد الى المتكلم والتاء للمخاطب مبتدأ وخبر والمؤنث خبر مبتدأ نحو زيدت للمؤنث لتنبيه انه غاب كل من ذلك عنه فعلى هذا غيبة مفعول مطلق وجاز ان يكون حالا منهما غيبة بمعنى غائبة اي زيدت التاء لهما اعني حالكونهما غائبين والياء للغائب مبتدأ وخبر وغيرها صفة او بدل منه وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوح فيما سواه اي الاربعة ولا يعرب من الفعل غيره اي الماضي اذا لم يتصل به اي المضارع نون التاكيد او نون جمع المؤنث

كالاستهلال

كلا الشبهين او تضعا من ضرع واحد فهما الخوان رضاعا بقى تضارع المثلان اذا اخذ كل واحد منهما علما من الضرع و
فنا بلا وقف الرضاع قوله باحد حروف نابت لبن بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين والباء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي تغيير بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة المضارع
للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكر فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت كفارون في الثروة قوله باحد حروف نابت يخرج
الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالمؤنة وصلاحيته
للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما نفذ قوله لوقوعه مشتركا انه هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وايضا ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخرى وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء
ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان المنقضي منه شيئا وليس بشيء لان الحال عند النحاة غير الآن
المختلف في كونه زمانا بل هو على ما جنبق الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول
ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة
في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا يخرج فان هذه
اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها
وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع
مخصصة له بالحال كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون
ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت مفيدة لما دخلت
على المبتدأ قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا
المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين
لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا
عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المعاني فيتعين
المضارع تبعا للتعيين وذلك كقولك لا تضرب رفعه يخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل
السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فظلمك
نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعها على كونها للعطف ونحو لتضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام
كي او لام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم بما لا يلتبس فيه معنى نحو ضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب
كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير
الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي يثبت عليه في الاقل كما فهم الواو في يعده يحيى واحد كما فهم الفاء في
يعد وكذا حذفوا الهمزة في نكرم ونكرم وبكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم معرفا تبين لمعاني حروف المضارعة ليعلم
انها لا يكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فهي اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب ولا يكون الفعل
بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا
يصلح للجمع بالاعتبار الثلث وبقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجيء للواحد
الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان
او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغائب والمؤنثين ايضا والياء للغائب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون
للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء حروفه اصلية كدحرج او
فيه زائد كيدحرج واصله يكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي ففتح حرف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو
الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يشتغل
عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها
ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حرفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعلل ويفعلل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته
واما اهراق يهريق واستطاع يستطيع فرباعي زيد فيه حرفان على غير القياس كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد
تقدم عليه قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التاكيد فقال الجمهور هي مبنية لتركيبه مع

النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان
قيل فلما امتزجا فهلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما
قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب
الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت المشابهة الاسم وهذا على مذهب
البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فرجح الى البناء لاذ سبب هذا على مذهب
الكوفيين هذا مع ان المعروف اعرابا اخر لا ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجحوا ذلك الداعي موجب البناء مع
ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة الجالبة للفرق بين المفرد المذكر والجمع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول
وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبق مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن
للتنوين معه امتزاج قوية لاجل سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث
وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة
الجالبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المص وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا
اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الى الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما
والمحذوف الساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن كتخشون وتخشين فالمسند الى احد الاحرف الثلث معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل
الاعراب لا لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يبد الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد
كما دار على ياء الغد وتاء التانيث لمشابهتها التنوين لا عليها او لمشابهتها تغلب الفاء في نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على
ان الفعل يبنى للحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن بعد ان لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جانبا فيه ايضا
حملا عليه واذا جاز ذلك لشبه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع
ان هناك داعيا الى البناء وهو الزام محل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب
لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب نحو فاما من اجتماع النونين قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل بذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضر
بين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد
تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف بانواعها كما اختلف بانواع الاسماء ففي نحو يجيء في الاسماء
ويبين هنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين
اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله
المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المتصل بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى
والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة
والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا
يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون
وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت عن قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب
نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل بذلك اي المضارع المتصل بذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو
والياء في الامثلة الخمسة يرفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو الآ
بالضمة لتناسب الواو بالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة
البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما اختص هذا الابدال بالفعل اللاحق
بالواو والياء والالف دون نحو زيد عوض يرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا لمانع من ظهوره
حرية لكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها
لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل
الياء في تفعلين على اخويه الالف والواو في لحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والالف
والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف الثلاثة التي هي الكلمة

وهذا

ويرفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد

وغار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في
الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذ في صورة
الجزم وتحذف هذه النونات الخمسة مع نون التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل
معهما فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فانكسر
اولى وقرا الشواذ اذا قعدا في جمع بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وندر حذفها الا للاشياء المذكورة نظم وفي نثر
قال ابيت امرؤ وتجيئني قد لكحلك بالضم والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة
على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر
الاسم جر الياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابى الله ان اسمو
بام ولا اب وكذا في الاسم نحو قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايك جواد يتعاطين الورق وقد يقدر في الشعر ايضا كثيرا كقوله
لهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله
ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف
للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف المشبهة
في الضرورة وقال ولا تملق ولا ترضاها وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انما كانت تحركت فحذفت حركتها للجزم او بقي الحرف وحذف
للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنوا فانظروا وقوله يبتاع من ذفرى عضوب جسرة ورتنا
جاء نحو لم يات في السبعة قوله وترفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد
عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختياره اختيار الفراء هذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب
البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب
نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسوة اعرابه
الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو
الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا محذوف عليه
وكذا قائمان الزيدان ويمكن ايضا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن
نحو سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلا حيث
وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت آيبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع
فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما
هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنى الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما
عملها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فعملها الطارئ المنفصل ويتعين المضارع للحالية بالان واتفاقا
في معناها من الظروف المختصة بالحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يصير متعينا للحالية بنفيه بليس نحو
ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان لم تطلق النفي وما لنفي الحال
وقد مضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص ليس بالحال فيجيء الكلام عليه ويختص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه
وباسناده الى متوقع كعسى الغوير وبما يقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق
لان طلب الحاصل محال ويكون وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنون التاكيد ولام القسم اذا الثلثة تاكيد وهو انما
يليق بما لم يحصل نحو والله لاضرب على ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب
ان الحاصل في الحال منتف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جوابا
للقسم بما فهو للحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب وجازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة
للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكذا بكل
اداة الشرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم للشرط الذي هو مستقبل
لازم للشيء واقع في زمانه ويختص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه بلاء النفي ايضا وقال الملا الكبل يبقى على صلاحية الحال
وليس ببعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية ونحوه كثير وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم

وينتصب اي المضارع بان ولن وكي واذن وبان مقدرة واي منصوبة على الحال مع ان وهي مفعول بها لواسطتها اي ينصب المضارع بان ما لكونها مقدرة وبعد حتى ولام
كي ولام الجحود والفاء والواو بخواص بدان تحسب وان تصوموا والتي اي ان التي وصولة وتقع بعد العلم صلتها وهي مع صلتها مبتدأ وهي مبتدأ ثانية وهي المخففة
جملة اسمية من مبتدأ وخبر وقعت خبر الثاني من المتثقلة متعلقة بالمخففة وليست هذه جملة معطوفة على خبرها نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن
فيها اي ان الوجهان فان نحو ان يرجع ومعناه اي ان نفي المستقبل ان مبتدأ خبرها محذوف بدلالة محل الكلام وقوله اذا لم يعتمد لا ظرف بمقتضى الفعل ثم اقيم هو
بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى ظاهر في كلامهم وينصرف ايضا الى
المعنى بلو غالبا وبانو ربما فانهما موضوعان للماضي قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود و
الواو والفاء فان مثل اريد ان تحسن الى وان تصوموا خير لكم والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم
وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن مثل لن يرجع ومعناها نفي المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل
مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي تدخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر
النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ بفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الى قوله والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة
اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندي انك قائم
ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقد
يتبع بها امر يضعف ان يقع ارجوا واطمع او اخشى او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة
كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تغني الولادة اني بما في ضمير الحاجبية عالم وقد نبه البلاغة وردت
ان يكون ذلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المنع من ذلك ويقول لو قلت تمنى انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقف
القيام وان على ثبوت خبره وتحققه وذلك انا لا نسلم ان ان دال على خبر ثبوت وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيقع ان
يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى التمني
ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجز ليست انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها فلا تقع
مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان يخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتيقن والايقان
والظهور والنظر الفكري والايجاد والتداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا تقول اعجبني
ان يخرج ولا وددت ولا يجوز ان يخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف باقية لفظا ومعنى ان المصدرية
اما لفظا وتارة معنى فلكونها حرف المصدر وفائدة الفرق بينهما فانه لزم قبل المخففة فعل التحقيق وما يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه
من الظن الغالب ليكون مؤذنا من اول الامر بها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب واولى فلهذا المعنى
بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنا العلم فيجيء المصدرية والمشددة والمخففة ولم
يقتصروا هذا لان الاولوية لا يفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل والفعلية
الشرطية نحو قوله تعالى ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اخر اذ المصدرية يلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا
يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى او لم يتبا
لم يعلم الا قوله وان للانسان وقوله او لم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق اخر
لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان
كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة عن الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو لعلم ان قد ابلغوا او حرف
نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف
المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر ومعنى فلا يحسن بينها وبين ما يؤثر فيها الضعف وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين
والفعل كما يجيء بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لان الكثير دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواتها نحو قولك جئت
بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد
فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ بالرفع والنصب
فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع وتسمى النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة
حروف الاستقبال لانها التعويض كالعوض من احدى نوني ان وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة و
ذلك كثير كما قد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا تلفني بالفلاة فانني اخاف اذا
ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء و
الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله ماله وائل ووجوده وسد مقام الخبر
من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكاه المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول
ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد
فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى او لم يكن لهم اية ان يعلمه علماء بني اسرائيل وما كان جواب

وينتصب المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي بعد اذن وكان مستقبلا ونحو اذن تدخل الجنة واذا وقعت اي ان بعد الواو والفاء نحو ان تجهد ان فعلي بعد الوجهان مبتدأ وخبره والجملة وقعت خبر الثاني وكي نحو اسلمت كي تدخل الجنة ومعناها اي معنى كي السببية

قومه الا ان قالوا او الا بعد فعل كقوله تعالى او لا ان كنت قصعليهم الجلاء وان يقوم خير من ان يقعد وقد يجيء المصدر به ولا ينصب
المضارع كقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعلا حرب مجاهد ان اراد ان تتم الرضاعة وذلك اما للحمل
على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها
لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم
مخففة لا غير وكذا التي بعدها قد في معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحقق ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر وتزل
وارجو ونادى فان فيها معنى اعلم وقال معا فقولان وليها فعل غير متصرف كقاد بان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها
فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى نودي
ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرت ان قم وذلك لان
صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة
بالفعل ولجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله
وان يكون مفسرة وتحكم نحو نادينا ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كالفصل كان الفعل وفي ان واذا وليت ما فيه معنى القول و
وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحى اليك ان لا تفعل فان
كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز
كون لا للنفي وللنهي فيرتفع الفعل او يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل نحو امرته بان لا يفعل ولا يجوز ان يكون لا نافيا
فيجزم الفعل الا عند الجرمي على ما تقدم فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف ومصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحى
اليك ان ستفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كالفصل وان وليت
ما فيه معنى القول ولم يليها الفعل الصريح بل وليها اسمية نحو نادينا ان بدنا الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية
نحو طلعت على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تعالى قل اوحي الي انه
وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك لما انت
مظلما انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون
وجوز بعضهم كون ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك
مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان تجلدا وقوله وشفاء غيظ جابر ان تسلقا وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان
اجلدا بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق باجلد مقدر وكذا جابرا منصوب بتسلقا مقدر وقوله ولن معناها نفي المستقبل نفيا
مؤكدا وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا في احدهما وهما في الاخر وقال
الخليل اصل لن لا ان قال يرجى المرء مالا ان لا يلاقي ويعرض دون اقرب الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى
للصدر وبقي لن كما كانت في ان ولا تجاء تقديم معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب والخليل لا يقول لا
يمنع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقديم
معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شرط
التفسير قوله وان اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويقلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها
وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان
فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لحفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة بحذف
جملة فوائها الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة
المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك وعوض التنوين
من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو كل وبعض لا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقوله اذ
لقام نصر او للمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك والحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي التي في قولك حينئذ وهو مبني الا انه
كذلك لخروج لكونه في صورتها اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة فكسره نادر كقوله طيب عن طلابك
ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب البناء على الفتح تضمن معنى
الشرط وهو المعنى يقول سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كافا وحينئذ في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف اذا

لكن

نوع من الكلام

اضافتها الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة تتحدد في المضاف تخصيصا لما
بجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذ ما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذ ما تكرمك
كما جزمت انما وحيثما وانما قلنا انما يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل بلزوم معنى الشرط فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى
للشرط في قوله تعم فعلتها اذن وانا من القائلين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي
المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعم
اذا لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر حشد ليس اللام جواب القسم المقدر
كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء ان تكرمها اذن فلا
رفعت سوطي الى يدي اذن فعاقبني رب معاقبة قرت بها عين من يأتيك بالجسد فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت بشيء تكرمها
فلا رفعت ثم فلا يستحل بعد لو وان تاكيدا لها لان اذن مع تنوينها الذي هو عوض من الجملة بمعنى حرف الشرط المذكور مع
فعلي الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازورك فكانك كررت كلمة الشرط مع الشرطين المتوكيد ثم كما يجوز تاخير
كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تاخير اذن الذي هو كلمة الشرط مع
الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز
في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب كما يحن ذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن
لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام
المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال الله تعم وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون
واما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع
احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا
فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن
مع الحال كما قلنا في قوله تعم فعلتها اذن وانا من القائلين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال
واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص
المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك السبب
النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء
فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية
مثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبا معنى الا اولى نصب الفعل بعدهما لان النصب بثم التواصب اي ان المصدرية او لتكون
معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الى او الا اللتين حقهما الدخول على الاسماء وانما
جاز لك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو حتى فلما جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهارها ان بعد اذن لاستبشاعهم
للتلفظ بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على اذن للجزاء صار اذن
لانتفاء النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل
فصار الفاء والواو واو اذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل
بينها وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دورهذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك
يفصل الا ضرورة بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على
الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل
على ما قلنا لغرض التنصيص على الشرط في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرط في الاصلية فمن ثم تقول
والله ان اتيتني لاضربنك فكيف بالشرط في العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم
ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليها الفعل غير مفصول بينهما
بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله
تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة
مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر ويجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون

بحث الفعل

ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب بعطوف العطف بعض الكلام ببعض ومتوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر وبعد الم
لم يقع واذن لا يلبثوا الا الى الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا
فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب انما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف فان الحقيقة اقتضا ان
يصلح الابتدائية لم يظهر به مكيا الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفا
على ما يجيء واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حملني على ادعاء ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها الظهور ومعنى
الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجيء اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمك ولا استبعاد
قوله تعم فصلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها محضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف
الفا برجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد لوجهين وقال الفراء اذا
اعملت فاكتبها بالالف واذا الغيت فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذ الزمانية واما اذا اعملت فالعمل يميزها عنها ويجوز الفصل بينها و
بين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله
واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما نحو قوله فان يحبها الخالد مضاف القلب
فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه وروي عن الخليل ان انتصا
ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع
فاخبرت يونس بذلك فقال لا يحسن ذلك ولم يكن يروي عنه ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها نحو انا اذن
يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن
اكرمك والى اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تجعلني فيهم شطير انني اذن اهلك او اطير تاويل ان الخبر
هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبرا ان محذوفا
الى اذ لا احتمل ثم ابتداء وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط
الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ان جرحا رك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز
على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهي لا انه جواب الامر يرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي
كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل الناس فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله
مصدر كان الخاطب قال لا تزجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن
لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع
نحو يقبل اذن زيد عمرا ولبئس الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلاثة اوجه
الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على الجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما
ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقوله وكمثل سلت كي افضل الجنة ومعناها
التسبيب اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون
عن العرب سلكان اكرمك قال فقلت لكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي
فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو قوله تعم لكيلا نا سوا وتاخرها عنها في نحو قولك كي تقضيني دينه وما
وعدتني بان كي المتاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل
الحرف من مثله موافقا له في المعنى قال ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب
مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان وان مذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة ومثل ان
ويعتذر دون في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي ونحو كي تقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيما بان الفعل
المنصوب بكي مقدر وما منصوبة بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيما اي كي افعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة
لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب
الا المقدر متصلة وهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي يكون اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا

تحبيب

قولك

اي ان تكفر تدخل

وحتى مبتدأ وخبرها محذوف وإذا كان مستقبلا ظرف أو النظر متعلق بمستقبل وإلى ما قبلها متعلق بنظر بمستقبل وإلى ما قبلها متعلق بنظر وبمعنى كي حال كونها
أو إلى عطف على كي والمعنى وحتى بنصب الفعل المضارع بإضمار أن لأن الفعل الذي دخل عليه حتى مستقبل بالنظر إلى ما قبلها أي حتى بالكونها صفة أو حال
أو خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهو بمعنى كي وإلى نحو أسلمت حتى أدخل الجنة وكنت سرت حتى أدخل البلد وأسير حتى تغيب الشمس فإذا أردت الحال الجملة شرطية
تحقيقا معمول مطلق أي حقق تحقيقها أو تقديرا أريد تحقيقه ثم عدل عنه إلى المذكور كما في قوله تعالى وفجرنا الأرض أي فجرناها أو حكاية يعطف عليه وكانت أي حتى
معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لمه وبمه فإن الجار والمجرور ككلمة واحدة للاستفهام فيسقطها بهذا الوجه عن التصدر باللفظ
والثالث حذف ألف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة
مضمرا بعدها أن فإذا تقدمها اللام نحو لكي لا نأسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى أن وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام
وإذا جاء بعدها أن فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح إلا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو
جئتك كي تكرمني يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وأن تكون جارة كاللام مضمرا بعدها أن واللام في كي لتقضيني
زائدة عندهم أو بدل من كي الجارة وأن عندهم في لكيما أن بدل من كي لأن كي بعد اللام بمعنى أن كما مر ولا يتقدم على كي معمول
الفعل المنصوب بعدها فإذا قيل جئتك زيدا كي تضرب لأنها إما جارة أو ناصبة ولا يتقدم عليهما وأما قول الشاعر إذا أنت لم تنفع
فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فقيل إما كافة وقيل مصدرية وكجارة أي لضرته ومنفعته وجوز المبرد والكوفيون
نصب المضارع بعد كما على أنها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وأنشد ولا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصبة وأشبهها
لها بأن والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك ويشددون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد يجيء شرح كما في حروف الجر
وعلى مذهب الخليل لا ينصب المضارع إلا بأن ظاهرة أو مقدرة فيمكن أن يبقى على مذهبه أن المضارع إعرابه رفع أو نصب أعرب بالرفع
لما وقع بنفسه موقع الاسم لأن الرفع أقوى من النصب وتوجيه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره وأعرب بالنصب لما
وقع مع أن موقع الاسم وهو المصدر وإما إذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما التي جوازم فلم يعرب إذن لضعف المشابهة كما آخرنا
قبل قوله وحتى إذا كان مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها بمعنى كي وإلى أن نحو أسلمت أدخل الجنة وكنت سرت حتى أدخل البلد وأسير حتى
تغيب الشمس فإن أردت الحال تحقيقا أو حكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب السببية مثل يمرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع
في كان يسير حتى أدخلها في الناقصة وأسرت حتى تدخلها وإن في التامة كان يسير حتى أدخلها وإن سار حتى يدخلها ابتدئ بالحروف
التي ينتصب الفعل بعدها إضمار أن واعلم أن هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي
ولام الجحود حروف جر والفاء والواو وأو حروف عطف ولا ينصب عندهم شيء منها بنفسه لأن الثلاثة الأخيرة غير مختصة وشرط العامل
الاختصاص بإحدى القبيلتين والثلاثة الأول من عوامل الأسماء ولا يعمل شيء منها في الأفعال وجاء أن ظاهرة بعد لام كي خاصة في
بعض المواضع فتبين بذلك أنها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين أن حتى وأخواتها تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت
مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية وإما إذا كانت بمعنى إلى فتعمل عمل أن وفيها قولان بعد لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله واعتقاد
بقائه على أصله أولى ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه على ذلك الأصل وفيها قول البصريين من تقدير الناصب بعد
هذه الجارة حتى يبقى على أصلها من الجر بعد وجه عن اعتقاد خروجها عن أصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولهم اللبن
عباءة وتقر عيني وفي قوله ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى على أن لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى أن وحتى الغاية ليست بمعنى
أن فكيف يجاز في النصب على ما ليس بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين أن حتى ليست في كلام العرب حرف جر وأن الجر
الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى إلى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بأن عوامل الأسماء لا تعمل
في الأفعال كما ورد على سائر الكوفية بل يرد عليه بأنها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لأن حذف الجار وإبقاء عمله في غاية
القلة فكيف اطرد بعد حتى وأيضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع الجر بالاسم وعند الجرمي أن الفاء والواو وأو ناصبة بأنفسها
وقال الفراء الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف أي أن المعطوف بها مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في
الإعراب كما ينتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وإنما حصل التخالف هنا بينهما لأنه نظر على الفاء معنى السببية
وعلى الواو معنى الجمعية وعلى أو معنى الغاية أو الاستثناء وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن إنه نصب على الظرف بمعنى قولهم
نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا أن انتصاب الظرف في نحو زيد عندك لأنه خالف المبتدأ الخبر إذ لا يطلق على زيد أنه عندك
كما أطلق أن زيدا قائم أن زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمرا معنويا ناصبا كما أن الابتداء عند أكثر النحاة رافع
ولو أوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب
اختصاص العامل بإحدى القبيلتين لأنه يقول إن هذه الأحرف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع وأما نحو قوله تعالى فأتم
فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله حمله نفس لها شفيعها ولترجع
الذي ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا تدخل إلا على اسم ظاهر ومقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما
الأبان أو كي أو أن ولو ولا يصح تقديرها ولو لأنهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان تقديرين مع أن لو لا يجيء مصدرية إلا بعد فعل
التمني كما يجيء ولا يصح تقديرها لأنها لا تستعمل إلا في مقام السببية سواء كانت بمعنى أن نحو لكي يقوم أو بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى أن من

غير مسببة لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تعالى يريد ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وبعد فعل الامر كقوله تعالى
وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في معنى السببية لم يحتج تقديرها في نحو اسلمت حتى تغيب الشمس فلم يبق
الا من التي هي ام الباب ولا تثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله وتفريعه واحضر الوغى وحمل المشكون فيه على ما ثبت
اولا قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني لئن يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام
مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر
الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على
احد الازمنة الثلاثة وذلك بان يكون منشأ السير ما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان يكون حتى بمعنى الى ثم عرض
مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يجب ان يكون
ذلك يعرف بهذا نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي ترفع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو من ان يكون بمعنى الى
او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والغاية بعد المغيا
فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت
حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف نصب الفعل بان التي هي علم
الاستقبال فجوابه عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم من جانب انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين
متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مضمون الفعل الذي بعد حتى اما في حال
الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو
ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها
او بعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذلك انك قد حكم بحصول الشيء
على سبيل الشك والظن كما حكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي
حصوله مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها ولم يتصل به نحو
رأى في المنام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلم العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعدها فلا يجوز ما سرت حتى
ادخلها بالرفع وسرت حتى تدخلها لان السبب منتفي في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك وفي الثاني فكيف يمكن الحكم
بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد تغلط فيه وجاز ايضا سار حتى يدخلها لانك
حاكي بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السبب اذا قلت فلما سرت حتى ادخلها وافل رجل سار حتى يدخلها
وان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجل ان ذلك اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بعد
الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب ما نحو ما سرت حتى ادخلها فلفظ انما تستعمل بمعنى
انما تحقير الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا حقرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك انما ادعي
الشجاعة والكرم والعلم انما شجاع اي ليس هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا
يكون سببا لغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى يحصل
بعد ذلك ان الاخبار وجب النصب كذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا بالنظر
وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى
بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين الانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها
محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس لامتناع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال
اذا كان بمعنى كي لم يدخل الجنة على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما اتى في الفعل بمعنا
لانه داخل في الاسماء الا على لفظة واحدة وهي حتى الاستفهامية نحو كيف على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بالا يا في
الا للانتهاء واول نحو قولهم كلمته حتى يأمر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى يأمر لي بشيء الى ان يأمر يجوز وقوع صريح الاسم في موضع
كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يمشي له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت
حرف ابتداء اي حرف استيناف اي ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا تغني بكونها حرف ابتداء ان ما
بعدها مبتدأ مقدر اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتداء

ولا يكون مسبوقا بشيء [illegible] الجحود وتأكيد بعد النفي كان نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء بشرطين أحدهما أن يكون قبلها أمر أو نهي
أو استفهام أو نفي أو تمن أو عرض والواو بشرطين الجهة بالجحود البعض من شرطين بالنهي جزمت بدلا محذوفا أحدهما أن يكون بدلا الى
وتقدير ذلك مثل ذلك الواو بعد والشرط معنى إلى

ان ما بعدها جملة مستأنفة كما في قوله تعالى فإذا جاء أمرنا استؤنف بعدها الجملة الشرطية قال المصنف وإنما وجب مع الرفع السببية
لأن الاتصال اللفظي بالسبب لاستيناف شرط السببية الذي موجبه الاتصال المعنوي فإن السبب متصل بالمسبب معنى فلا
يكون حرف الدفاع من الاتصال اللفظي قال ولا يظهر حتى تضبعون وتضبعا فعدم الفصل سبب للضبع أي مد الأيدي بالسيوف
وقوله وتضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على نحو قوله تعالى فأصدق وأكن ودفع قوله تضبعون مع كونه مستقبلا لأنه
مع العزم الجزم عليه كأنه حاصل أو قد حصل ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع أي من جهة كون حتى للرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنع
المسألة المذكورة لأنه يبقى كأن الناصبة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع أسرت حتى تدخله إذا ذكرنا وهو أنك لم تحكم بالسير الذي
هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول وأما في إنهم سائرون حتى يدخلوها فإنك حكمت بحصول السير سائل عن تعيين السائرين أو أفعل
أن الأخفش أجاز الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو انتظر حتى إن قسم شيئا تأخذ بنصيب تأخذ وجعلت
بالشرط مجزوما فليس لك في تأخذ إلا الجزم وكذا بعد نحو لا والله أو إذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح ابن
السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف أسهل نحو سكت حتى إذا أردت أن تقوم بقول وأقم حتى متى أكلنا تأكل فالظرف مفصولا
به عاقبته أسهل من حرف الشرط أعني إن وأما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من أخذ تأخذ فلا يجوز بل يجب جزم تأخذ
ولا يجوز الفصل اتفاقا بين إن ولو وبين منصوبيها لأنها الناصبة بأنفسها ولا يفصل بين العامل الجزم ومعموله وكذا
لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصبت بعدها لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل أسلمت لأدخل الجنة لا الجحود
لام تأكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر أن يقدر أن يقع بعد اللام الزائدة فالنحاة بعد فعل الأمر و
الإرادة نحو أمرت لأعدل بين أخيك الله ليذهب إلى لتأكيد النفي فحتى من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية إذا كانت ماضية
لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم أو معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان في هذه اللام في الأصل هي النفي نحو قولهم إنك لهذه
الخطة أي مناسب لها وهي تليق بك فنفي ما كنت لأفعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بك ذلك ولا شك أن في هذا معنى التأكيد
وأما قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى فلما حذف اللام بناء على أن حذف الجار مع أن وأن جائز جاز إظهار أن الناصبة
الإضمار بعدها وذلك لأنها كانت كالنائبة عن أن قوله والفاء بشرطين أحدهما السببية والثاني أن يكون قبلها أمر أو نهي
أو استفهام أو نفي أو تمن أو عرض والواو بشرطين أحدهما المعية وأن يكون قبلها نفي أو طلب أو شرط معنى إلى أن ترك التحضيض
وهو مثل الأشياء المذكورة نحو لولا أنزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك وترك الترجي
أيضا قال تعالى لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب قال لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع بالنصب على قراءة
حفص وأما الدعاء فهو داخل في باب الأمر لا أنه مرتب عند النحاة لا عند الأصوليين كما يجيء في باب الأمر نحو اللهم لا تؤاخذنا إن نسينا
فاهلك واللهم ارزقني مالا فأتصدق وأكن والفراء جوز نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر إن لم نحو غفر الله لك صبر ذلك
الجنة قوله أن يكون قبلها أمر إذا كان الأمر صريحا نحو ابتني فأسكن لك فلا كلام في صحته وإن لم يكن صريحا وذلك بأن يكون دال
عليه بالخبر نحو اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وحينئذ الكلام فيما الناس واسم فعل نحو نزال فإن قلت وعليك زيدا
فأكرمك ويكون الأمر مقدرا كالأسد الأسد فيجوز فالكسائي يجيز جميع ذلك بجري صريح الأمر وقد وافقه ابن جني نحو نزال
بناء على أنه مطرد كالأمر على ما هو مذهب سيبويه وإنما النصب في قراءة أبي عمرو إذا تقضوا أمرا فإنما يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب
الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر وليس بجواب له من حيث المعنى إذ لا معنى لقولك قل لزيد اضرب يضرب أي اضرب أن تضرب
يضرب أي يضرب زيد وأما النهي نحو لا تنهه فينتهي والنفي نحو ما تأتينا فتكرمنا وهو صريح كما ذكر أو أما دال نحو قلما تلقاني
فتكرمني وكذا قل رجل وأقل رجل لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ أيضا استعمالها وأما ما يفيد معنى
النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه كقولك ليت غيرك فضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يوقف بحتى
فتكرمني وقد يجوز نصب جوابه كل ما تضمن معنى النفي والتقليل صالحا لأن يعمل ويجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي
منصوبا بجواب نحو كأنك ذا علينا تتمنى أن تنتجونا أما أن تحصل بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر
شيبوه حسبته شتمني فأسب عليه أي لو شتمني لوثبت عليه وقد يضمر الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء
نحو إن تأتني فتكرمني أو وتكرمني أنك إن بعد الشرط والجزاء نحو إن تأتني أنك تكرمني وذلك لمشابهة الشرط في الأول
والجزاء في الثاني النفي إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط وجود الشرط مفروض وكلاهما غير موجودين بالوجود حقيقة
وعليه حمل قوله تعالى إن يشأ يسكن الريح فيظللن إلى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بإنما نحو إنما يحيينك فيكرمك
ويدل لما قلنا في حتى أن معنى الحصر المقرب من النفي وأما بعد الحصر بإلا نحو ما قام إلا زيد فيحصل به ولا يجوز اتفاقا لأنه

بعد اثبات صريح على ان لم يرجع الضمير الذي فيه عمل ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء حيث المنفي
نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحدهما ولان المعنى ما قام احد الا هند فاحسن اليها او فاكرمها والضمير لاحدهما
جار لان المعنى ما قام احد فاحسن اليها الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان
متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هنا وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما
يشبه معنى النفي اصلا كقوله سائل بني اسد ما هذه الضجة والحق بالحجاز فاستريحا والفي نحو ليتك عندنا فتكرمك والعرض نحو الا
تزورنا فتعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فتحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنصوبة بعد فاء السببية الرفع على انها
جملة مستأنفة لان الفاء السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب يستأنف بعدها الكلام كاذا المفاجاة وكذا هي ايضا مستقلة بالكلام
ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد ينبغي ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى
ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله المسئل الربع الفواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى
الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب كذا لامنع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضرب
واضربك بالرفع وكذا في او قال الله تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب الى ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف
المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من
الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا فرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى
الحال كما تقدم في باب المضارع ولو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة الحالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفوه
الى النصب ليدل على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جمل ومحض المضارع للاستقبال
اللائق بالجزائية كاذكر لك في المنصوب بعد اذن لكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن مثلا
مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر
الفعل المتقدم تقديرا فنقدر من زرتني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرامي لان الفاء السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما
تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب بل الذباب كذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية
نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال
واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال
ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي تدخل الا على الاسم فقصدوا هنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي
كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر مقدر من الفعل
قبلها كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون
واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد التنصيص في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد
التنصيص عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط
الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء
السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو الفاء في اصل
العطف وفي صرف ما بعدها عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى والجمعية من العقب الذي هو لازم
السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية
بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو
هل تعطي فيأتيك زيد او بتوسط ايهم بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او له وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فيأتيك
تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلك تجيئني وله فاسير فتسر ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام
هذا الجواب مقام الاداة في اللفظ كالجزاء هو كالشرط اي متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في جواب الشرط
والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى
ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم
من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على تطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب
كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما اتيتنا فتحدثنا ان ثانيا تحدثنا الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى
عليهم فيموتوا هذا هو القياس في ذلك لان ذا الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجبا ثم

عليه

عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاؤه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه يحل عليكم غضبي ان تطغوا يحل الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل
مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها
بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ائتني حدثني مخالف في المعنى لقولك ما تأتيني ولا
تحدثني بل انما يعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف لصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما نوضح
به مثل هذا المنطق واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف
المعطوف عليه معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا
وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا في الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم
فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفي الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده وقوله عليه الصلوة والسلام
في النجع لا يخرج لكم من امر رضي فتزمونه ولا سخط فتجمعون عليه ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان
لا يكون من دون الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون
المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل لجاهلنا كما قال غير انا لم نأتك بقين فرجي وتكثري الثناء ميلا اي فنحن نرجي ويجوز
مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرف الى النصب لعدم اللبس
كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله لا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون
فكأنه قال فيدهنون فيعتذرون وكما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء يعني فتستوون وكذا قوله الم نشرح لك صدرك فينطق ولم تدر ما جزعي
عليك فيجزع ولا ارى باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير
مبتدأ كما يجيء في المجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك
بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب ايضا
من اللبس كما ذكرنا في نحو اتيتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب
زيدا اي وانا اضرب وكذا لا يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا ان من اللبس فان
الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيما نحن فيه الى معنى الى او الا فللرفع بعد الفاء اذن اربعة معان
كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعد
مضارع كائنا بعد نفي كما شبه في كن فيكون فالنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي ان وسعني شيء
لم يعجز عنك وقال رؤبة ما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف اي تقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف قال وما حل سعد غريبا
ببلدة فينسب الا الزبرقان له ابا اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المضارع لا يكون في
الموجب وقد يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود وبعد او من غير معنى الى
او الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمت او بالسفر ثم بذلك خفت او اقيم اي بل انا وجوز سيبويه الرفع في قوله تعالى
ملكا او نبوة اما على العطف على يؤتيه او على القطع اي نحن نبوة وقوله تعالى او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله
ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل يحمل على المعنى اي اتركبون او تنزلون كقوله ولا ناعب
يبين عزابها وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او
يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضية ان لا يجور ويقصد
ان ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور وان لا يقصد لان
العطف نحو فامن للبس ورفع على القطع اي هو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا اشتهيت مجيئه وتمنيته اي ينبغي ان يجيء فالمعنى
ينبغي له اي يقصد اي ان لا يجور وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فترجي وتكثري الثناء ميلا ومثله قوله وما
هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى لا اكاد اجيب ردي بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت قوله او او بشرطين الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك
او نهي نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا
وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هذا هو واو العطف نحو ليكن زيارتك
وزيارته مني وقد ذكرت ما عليه الفاء قوله او بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد

وجاز ذلك لتشبيه الفعل بجواب الشرط

السملق بضم السين الارض

نفي الجحود وهو نفي الاول وهو الاستثناء

اي الواو التي يشترط ان يكون للجمعية ومنقطع عما قبله

ان يكون عطفا على لا يجور والا ان يجور

والعاطفة مبتدأ وخبرها محذوف واذا كان المعطوف عليه اسما ظرفا فمحذوف وتقديره وظروف العاطفة تنصب بعدها المضارع باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما
وجاز ان يكون العاطفة على حتى ارجح قوله وبان مقدرة بعد حتى وكلام كي والفاء والواو واو الجر لان حتى مجرورة بالاضافة واتفقا في هذا الوجه بعد انتهاء عدد
وتجب اي اظهار ان مع لا في اللام ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وحكم الجازمات اي الشرط عطف على لم اي حكم الجازمات ان ومهما وان ما وحيثما اين ومتى
من وما واي واذ واما التفصيل ومع كيفما متعلق بمقدر واذا عطف عليه فشاذ خبر مبتدأ محذوف والفاء جوابية وتقديره واما جزم المضارع مع كيفما وانفقا

اي بجعل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا اعتبرت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احد
عقيب الاخر وان الاول امتد الى حصول الثاني فصيرت ما بعدها وفسيرته بقدره بالاول وغيره بالثاني والمصنف يرجعان الى شيء واحد
فان فسر بالا فالمضاف بعد محذوف وهو الظرف اي لا زمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل
او عند من فسره بلا ما بعده بتاويل مصدر مجرور بالباء الى بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر وما انا الشيء الذي ابن نافع ينفعني
منه صاحبي بقوله يجوز رفع ينفعني نصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ابن نافع وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو على
نافي وابن شيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقولي للشيء الذي ابن ينفعني منه صاحبي لا اقول شيئا لا ينفعني منه صاحبي وهذا ضد
المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب وهو عكس المقصود لان تمدح الشاعر
الذي ينفعني منه صاحبي لا اقوله قلت الذي انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ابن نافع لا تريكون المعنى اذن لا اقول قولا
لا يجمع نفعي وغضب صاحبي وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلنا في سياق النفي
الذي هو ما انا فالمعنى لا تريكون المعنى اذن لا يكون الذي اقوله لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا
او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني بتاويل
كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان ينفعني المنصوب
معطوف على الشيء اي الذي ينفعني صاحبي اي لسبب غضب صاحبه وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى
وما انا بقولي للشيء الذي يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام الذي ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما اضفت الى الغضب لتعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظه منه كما بيناه في الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة
اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان نحو قوله اللبس عباءة وتقر
عيني احب الي من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب
زيد ثم يشتم وضربي زيدا ويشتم والواو والفاء واو في مثل هذا الموضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهارها
ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اخذ يبين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع التي يجوز فيها اظهار
ان المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهارها فالذي بقي بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها
فقوله انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه ولورود لضربك غلام زيد فلكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان
المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا اختلف يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو
والفاء واو فلانها لما اتخذت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب
فلم يظهر انها تنصب بعدها وقد ظهرت ان بعد الواو في الشعر قال اوان يلوم بحاجة لو انها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلا
لئلا تتكرر اللامين المتواليين واما قول المص لانهم لا يدخلون حرف الجر على حروف النفي لاستخفافها صدر الكلام ففيه نظر لان من
بينها اندخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا يكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام و
تاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا
بقول الشاعر لقد عز من لقيتم عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو
عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لا سمعا مفسرا للمضمر واعلم ان الناصبة تضمر في غير
المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه هناك
تفعل كذا على اي كما مر في المضمرات وقيل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء
قوله وحق لشاس باليتيمة يجزع لانه في الاصل مفعول وقد نصب مضمرا شذوذا كقوله الا انما التزاج احمر لوعي بربه
رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلام المجاز اذ هي ان
ومهما وانما وحيثما واين ومتى ومن وما واي واذ واما مع كيفما واذا فشاذ وبيان مقدرة هذا ذكر المجازم مطلقا له فلم تقلب
المضارع ماضيا ونفيه هذا مثلها ويختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي
ضدها اخذ في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم يدخل على الماضي فقلب
لفظ المضارع وقد جاء في الشعر غير جازمة كقوله لو لا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وحلت انهم

وكلم الجازات تدخل على الفعلين بسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني وبينهما شرط وهو معمول ثان بينهما اقيم مقام الفاعل وجزاء معطف على شرط
فان كانا مضارعين جزم الاول وهو معطف على اسم كان فالجزم مبتدأ مخبر محذوف وتقديره فالجزم لازم وان كان الثاني فالوجهان خبر محذوف وتقديره وان كان الثاني مضارعا فخبر وجهان

في الشرط مفصولا بينهما وبين مجزومها فان فاصلت عينها قفا او رسومها كان لرسوى اهل من الوحشة مثل قوله ولما
مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله ويختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لمن بدت
في اما الشرطية وابنا فاختصت بسببه الزيادة باشياء احدها ان منها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب
في نفي الامر المتوقع كما يجيء بقد في الاغلب حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير ولما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع
ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختصت لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتقال الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم
النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقولهم بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال
الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة ولما لم يجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه
ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الجزم او يشبهه ومعمولها واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان
دل عليه دليل نحو شارف المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد التي هي نظيرتها قال الزجاج غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكان قد وقد جاء ذلك في ضرورة كقوله احفظ ودي بعتبك التي استودعتها يوم الرحيل ان وجدت وان لم واذا دخلت
همزة الاستفهام على لما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نزك
فينا ولبثت فينا من عمرك وقوله الم نشرح لك صدرك وقوله الما تقرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء
نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو وليأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم
ليقضوا وهي مع الفاء والواو اكثر لكون الفصل بها بعدهما اشد لكونها على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما حرف
المضارعة كالكلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسرة واما ثم فحمولة عليها لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في النثر
فعل غير الفاعل المخاطب هو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما
فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم
وقال الله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي الامر الاسناد لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت فان كان المأمور
جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب بالقياس تغليب الحاضر نحو افعل الحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة
ادخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب اللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين دالا على كون بعضهم حاضرا
وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلوة والسلام لتأخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ بذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام
في فعل غير الفاعل المخاطب في قد يحمل تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر ونحو قل له يفعل
قال الله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سببا لاقامة والاول ان
يبقى مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلام لهم صلوا جعل قوله عليه الصلوة و
السلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزم لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال الفراء لاختص
هذا الجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف
اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبقي لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لان ما شابه الاسم بسبب عروضه
له عند زيادة حرف المضارعة في اول وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولوبشوكة وفي لتقوموا الى
مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غرا الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم
مقدر هو القياس المذكور وانهم يجيئ باللام في الشعر وانهم معاملة اخوه معاملة المجزوم كما يجيء وانهم الحال لا في النهي فانها تعمل
في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النهي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية
ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي عيب ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب والغائب
على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا فان المنهي في الحقيقة
ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا ارالك قوله وكلم الجازاة تدخل على الفعلين بسببية الاول ومسببية الثاني وبينهما
شرط وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم
يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قائل بناف العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قال شعران و
يحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو ائتني ولا اضربك اي وان لا تأتني اضربك وكذا تحذف
بعد ما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا او لا اي ما لا تفعل ذلك فافعل هذا

وعند الكوفيين يجوز ان يكون بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب بها معنى الآن اسعيد الشك نعم الله عنه والجواب انها
ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخاطبين
وان كان يستحيل عليه الظن في حقه تعالى اضرب من التأويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم
تتقون لما كان في صورة من يرجى منهم ذلك وقال نعم يضل من يشاء اي تهدي الالطاف لمن يعلم انه لا ينفع ذلك فكذا قال ان كنتم
مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده والارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري نعم قوله مهما اختلف
فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى تحتها على هذا ان يكتب بالياء ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة فلو قيل انها
المثانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما لحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متما وايما ثم استكرهت تتابع المثلين
فابدل الف ما الاولى هاء لخفائها في الهمس وقول الخليل غريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية
وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تفعل
على ما افعل فقلت مهما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب متى من يعني من كما في قوله اما ترى ممن يستمع فصدقه اقاويل
هذا الناس طاوي بينهم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره
مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وجبه [redacted] ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال نعم مهما اصابه من بؤس وقال الشاعر ومهما ولك
اليه كفاه وقد جاء ما وهما ظرف زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذما فهو عند سيبويه
حرف كان واعله نظر الى ان لفظ ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على الماضي كان قال تقديره جاز معها
فكيف باذا الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فانما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكروا اذما غير سيبويه
واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذما دخلت على الرسول فقل له حفا عليك اذا اطمأن المجلس والآخر قوله اذما تريني
اليوم ارجي طيبتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجيء الا بنون التأكيد بعده لقوله تعالى اما ترين
فلما كان ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذ ما دخلت وقال المبرد اذما باقية على
اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذما
فلا يلزم لا ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا فعد فيه
ويجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في اما ومتما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة
فكانت متعينة بسبب الحاجة اليه فكفها ما عن طلب الاضافة لتصير مهيئة كسائر كلمات الشرط وانما وجب بها كلمات الشرط لانها
كالمجزوم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن المقطوع به لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء
الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال
الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا فيمن ضربت
ان ضربت ان ضربت زيدا وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي
وايان ومتى وايهن واما في حيثما واذما فكانه كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط
لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احدهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهو كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت
وان واخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها لهما فذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معنا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر واجيب
عن ضعف الحرف من عملين بانه لك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط
وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا تستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون
الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انه جر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء لان العمل
بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدون الشرط وقال المازني الشرط والجزاء
مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لا صالتها في الشرطية
وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذلك لو
نحو لو انك تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فتى واغل ضربهم بجوه ويعطف عليه كاس
السلاق وقال ابنا الربيع تميلها تمل وقال ومن يخن يؤمنه يبت وهو امن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية
لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ولذلك الاسم فعل نحو ازيدا ذهب ولا كازيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام

اذا

اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد يخرج وهل زيد اضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن
بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناهما
من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا
على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان تستزد مزيد قوله اينما اليرح تميلها تمل وانما ضعف الفصل بالمضارع
محل الفعل بين الجازم مع مجزومه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفرا هلكته وهو عندهم ايضا مبتدأ ايضا بل هو مرفوع
بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او هلك كما مر في المنصوب على شرط التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء
لكنه مبتدأ يجب كونه خبره فعل الطلب كلام الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدأ لكن العامل في المبتدأ
هو عنده الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده
مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شرط التفسير
ان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر
وذلك لما ثبت عندهم طلب كلمة الشرط للفعل حتى يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط
على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين
على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون
جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع
من جملة الشرط فلا يعد فصلا لما مر من الجواز نحو ان تضربني زيد اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا في
المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء نحو اجزم الجزاء لانه كالفصل نحو ان تاتني اليوم غدا اتك وان
تاتني اليك اقصدك وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي والخيل ايام من يضطربها
ويرفض لها ايانها الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجوز ان يرفع المضارع اتفاقا وتصدر المبتدأ
بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع الفعل المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز
اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني والله اتك وان تاتني غفر الله لك اتك وان
تاتني يا زيد اتك وان تاتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضربه يضربك وكذا
معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب بالرفع ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب الا على
جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا ان جاءتك فاكرم لما
ذكرنا في المنصوب على شرط التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا الملت زيدا اذا جاءتك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءتك
تضرب او تضربه فان لم يجز اذا وحين يجري كلما فالشرط ايضا جعلتها كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصبت زيدا وكذا
اذا لم يشتغل الفعل بالضمير كقولك زيدا ضربت على قاويل ضربته فان قال البصري يكفي الضمير في اذا جاءتك وحين جاءتك قلت لو لم يكن الفعل
واقعا على زيد نحو زيد حين جاءتك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الجزء الحقيقي كان اظهار الضمير اولى واما
اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيدا ولما بين في المنصوب على شرط التفسير ان الرفع في نحو زيدا ضربته اولى من النصب وان الجر بالاضافة
مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير ولا ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط
هو الجزء الحقيقي والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيدا ان جاءتك فاكرمه اي من فاكرمه وان كان واقعا على غير المبتدأ
من حيث المعنى نحو زيدا ان جاءتك فاكرمني او اذا جاءتك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على
اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم نحو ان تضربني اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على
الجوار قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع ورفع الجواب مراعاة لاصله
من التقديم وقد يمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم
وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند
الرشا ان يلقها ذيب وقوله وان تلقني اشرف الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا
ضرورة فلا يقال زيد ان تلقه كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه
نحو والله ان جئتني لاكرمنك فجيء وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما امرهم اذا اردناه ان نقول له كن فيكون

لعدم عراقته انافي الشرطية واما على التقديم والتاخيرة الضرورة اي انك تضرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران
هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازة الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس
عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم يجزم ولم
يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما يجزم على الجواز اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب زيدا ان ضربتني
فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار وعند
البصريين ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو
كالعوض من المقدم اذا ذكرت احدهما ولم يذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط
تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في انت مكرم وان اكرمتني والجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضربت غلامه زيد
فرتبة الجزاء عند البصريين بعد الشرط وعند الكوفيين قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان
ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم
وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب كذا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية
ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالغاز كقوله فانت طلاق والطلاق
ايمن وقوله ترى كل من فيها وخاشا لقائنا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر فقوله في الاول
زيد وان كان غنيا يبخل وفي الثاني في زيد يبخل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو يبخل فكيف
اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولم تذكر الواو والاعتراضية لان جواب
الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الخبزي هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف هو الشرط المذكور الذي ظننا انه هو الاولى بالجزاء
المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فيبخل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه من القرينة لكنه
يلزمه ان يأتي بالفاء في الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فيبخل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدا والخبر اختيارا واما على ما اختاره
من كون الواو والاعتراضية فيجوز لان الاعتراضية يفصل بين اي خبرتين من الكلام كانا بلا تفصيل وان لم يكن احدهما حرفا
فلا يلزم ذلك لانها لا تجيء الا في وسط الكلام واخره وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا
في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف ومعنى الحال والظرف متقاربان فلا يصلح اعتراض الخبزي
عليه بان معنى الاستقبال الذي في الواو لان الحالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضرب به غدا مجردا وضربته
امس مجردا واستقباليته ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون
اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما ذلك لان الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء
عند البصريين او ما هو جزاء عند الكوفيين وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو اتيتك متى تاتني انشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة
من باتها لا يضرها كانه قال لا يضرها من باتها المرء عند الرشا ان يلقها ذنب اي المرء ذنب على احد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب
معنى على الظرف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما واي ما وابان واين وحيثما واني فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح
للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة
ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو متى اتيت من اتاني فان كانت موصولة
فهي منصوبة بالفعل المتقدم وان كان شرطية فهي مبتدا والخبر مختلف فيه كما ذكرناه في باب المبتدا والتقدير من اتاني اتيته ولا محل للفعل
الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر
لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصريين وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اي من
ياتني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فينجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط تكون ماضيا في الاختيار
اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها
موصولة سواء وليها ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اتذكر حين ما تفعله افعله وقد يجوز في الضرورة الشعر جعلها
شرطية قال السيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها انه المقام تدابرنا فان قيل لم جاز الجزم في الشعر نحو غلام من تضرب اضرب
ولم يجز في نحو اتذكر اذ من ياتينا نكرمه واذما مضافا الى ما بعده كما ان المضاف اليه المضاف فلا يلزم بعد المضاف كذلك قلت لان غلام
اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف فغلام واما اذ فانه مضاف
الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون هو هنا مصدر
نكرمه وافعل على معنى من اي اتذكر وقت اكرامنا من ياتينا ولم يجز من كالكلمة الواحدة ولم يكن منه

يصير مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتسب منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يكن تصدر واذ كالزم تصدر فعلا
بل هو معول لتذكر عليه فلا يجوز جعل شرطية حتى لا يسقط من التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر كلام ويكفي
كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاء في التي من يضربها تضربه قلت قد مر في باب المبتدا
ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يكون من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا وازيد ههنا شرحا
فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان
يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكاد وظن واخواتها وما النفي لا تقول لما من تضرب اضرب ما ان تعقد
اعقد واما لا فليست كالا لانها تنفي اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك تعطه ولا من
يكرمك تكرمه وكذا تقول لان اتيتنا لاعطيتنا ولا ان تعد عندك سألت عنا والظروف المضافة الى الجملة لا شك انها يحدث
فيها معنى وهو تصييرها في احد انها في الجمل معنى وهو يصيرها بمعنى المصدر فلا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان المصدر
مفرد وليس الصلة وخبر المبتدا كذا فان قيل خبر المبتدا ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدا في تقدير المفرد قلت لا تسلم وما الدليل
على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان
اصل خبر المبتدا الافراد بل لو ادعى الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع على تقديرها بالمفرد بل يكفي
في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا بخيل لكن ان تاتني اعطك لان لكن لا تغير معنى
الجملة التي بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلال مخافة ولكن متى يسترفد
القوم ارفد واما قوله وما ان كان ابن عمرو لا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة ففي التقديم و
التاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجيء موصولة كما ومن واي
واما اذا المفاجاة فيصح مجيء ما ومن واي شرطية بعدها نحو مررت به من فاذا من يأته يعطه كما يجوز فاذا من يأتيه يعطيه على ان من
موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما حد وقوع نحو متى واين من
الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجيز
وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا بعدها اي فاذا هو من يأته يعطه لما ذكرنا في امتناع اتذكر اذ من يأتنا نكرمه والاضمار
يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حد فخبر المبتدا في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اي وبعدها فعل
مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لا ما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب
له ظاهرا كما قلنا في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من يأتيني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة
نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فلا يكون بعدان واخواتها وكان واخواتها وهل الا للموصولة
لتاثيرها معنى فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستفهام سعة الا ترى الى دخولها على الواو
والفاء ثم فجاز من يضربك تضربه واين لقيته شتمته فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذف
ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما يأتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعطه في الخطوب وذلك
لان كلام الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون العمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدره بكلام الشرط نحو كان زيد
من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزاء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة
واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد عندك في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند
قيام القرينة يقال ان تاتيني اكرمك فيقول وانا ان اتيتني وكذا في لو قال الله نعم ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب
اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لئلا تعمل الاداة في الشرط
كما لم تعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين والاول يعني ان كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني ازرتك او فانت
مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين
فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم وهو قليل لم يات
في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكد في بني كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك
او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فان
الاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف عكسه اضعف الوجوه نحو

واما كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا وهو مجزوم ماضيا او جزم الماضي لفظا كان او معنى عطف عليه الجزاء بجواز الفتوى واما كان الجزاء مثبتا او منفيا بلا
فالوجهان اي فيه الوجهان والا اي وان لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا او منفيا بلا فالفاء لازم

ان تزرني زرتك لان اداة الشرط انما توضع لتعليق الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان يؤثر في الاول شيئا يغير المعنى
ويجوز تخالف الشرط والمعطوف ماضيا واستقبالا نحو ان زرتني فزرتك وان تكرمني فزرتك والاول توافقهما كالشرط والجزاء
وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطيتك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من صلته اي لا يكون
مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسني اعطيك او صلة نحو ان تضرب الذي اضربه اضرب لك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه
يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب جزمه لكونه تاكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى
نحو ان تاتني فسل احسن اليك فيجب فيه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تاتني تاتني اذهب اطعك اي تاتني
بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق ثاما يضاعف فهو بدل من الاول
واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب بتضرب اي تضرب حكمه حكم المخالف الاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل بعد
الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرني اكرمك اسرع والمختلفان
لفظا لا معنى نحو ان تبعث الي انك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني انه يرضك اضرب اي اسير فان جاء مع المتوسط واو
او فاء او ثم فالوجه الجزم وذلك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكر في فاء السببية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتأخر
ويضاف الى ذلك في المتأخر جواز استينافه ايضا نحو ان تقم انك فاحسن اليك او واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية
والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت تحملان تامر بالمعروف فعطف فعلا
عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو تحملان تامر بالمعروف هو توجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو تحملان تامر
بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اي في المعطوف ثلاثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف
وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو تحملان تامر بالمعروف وتنكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول
وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا
ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم
الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان
هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يبقى تغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب
لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جارة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا
كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولام الامر ولا النهي وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو
جزاء غير معمول فيه وذلك لضعفان عن العمل في المتقدم عليها فثبت انها قد تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه
انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا
فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه او لولا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من
الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولما اما لا فلانها الكثرة استعمالها يخطاها العامل نحو حيث
بلا فعال واما لما فلانها التغيير معنى المضارع الى الماضي صارت بكثرته مع تلك حروفها اما لما اختها فكثرة الحروف ولا يصدر
الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا تضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ما
تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان
يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء
فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان اتيت زيدا فاكرمه وان دخلت
الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح
ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح
له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء الفاء لمناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب الشرط كذلك
هذا مع خفتها لفظا واما اذا استعملها قبل الاسمية اقل من الفاء لنقل لفظها او كون معناها من الجزاء ابعد من معنى
الفاء وذلك لتاويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتى حكم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كانت جملة طلبية كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها العلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم
وبئس وكلما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية مسبوقة بتصدر

بالواو

جزاء القسم ضمير الجزاء بجزاء
يضاف فعل يذكر بعده بعد
ذكره ناقصا لمعنى الامر كذلك
بلا من الشرط اي بغير ذكر
بشرط كلام فتعرف ش

بالحرف نحو من يضلل فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
فلتقدير القسم كما يجيء بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات اما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز
ان يكون الجزاء لو قلت من دون ملاحظة الشرط كما يلاحظه قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم
يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره
فالضرورة اذن واجاز الكوفيون حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة
ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم والمضارع فيجيء الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله تعالى ان
كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين
ولا تشمت بي الاعداء مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء
وبقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا
الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك ولم اضربك لان تطابق مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة الشرط معنوية وذلك بانقلابهما
الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا
قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم اضرب واما تركه فلتقدير تاثير فيهما
لانهما صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا مطلق طرا على التخصيص فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال
تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقال ابن كيسان يجوز دخول الفاء وتركه اذا لم
يثبت قال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير ليكون جملة
اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلا اذن خبر المبتدا
ليدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية وان ثبت نحو قولك
ان تبت فهو توبة لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان فلا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا
وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة
من بين جميع ما تغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك
قلت ان اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال
تعالى قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى يا قوم ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني
وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف قال وقد احسن مع اتى على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في
الجزاء معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين
وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال وتدخل
على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت
عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد وصح لم ينقلب لم ينقلع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى فهو بمعنى
الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا
وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها
في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل
المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة
التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من
خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق
الحدوث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المعنى لا يمكن استفادة
الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا
باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون تحقق الوقوع
فيه نحو زيد وان كان غنيا لا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط تحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان
كقوله اتغضب ان اذنا اذبنه حزنا ونحو قولك انت وان اعطيت ما لا بخيل وانت وان صرت امير لا اهابك وقال المصنف النقد

ويجيء مضارع معروف وإذا علم مع الجملة متعلق بجيء الاسمية نعت لها وموضع الفاء مفعول فيه ليجيء وإن مقدرة وهي مصونة على أنها حكاية عن حال في قوله
وبإن مقدرة بعد الأشياء الستة والحروف بعد الأفعال الخمسة إذا قصد السببية نحو أسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل النار لأن التقدير
لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لأن التقدير إن لا تكفر وبعد الجار والمجرور متعلق بامتنع

ان ثبت جواز ان ظهرت ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الفرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في
الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتني نظرا لذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة
الطارئة على جوهر الكلمة وكون كان الشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول
هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام قائلا ذلك او غير
قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد قد ظاهر
في المضي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة
بين معنيهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والنفي والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر
تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب فينتصب المضارع بعد
الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده
ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل المتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول
ضرب زيد او ما ضرب زيدا اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب
مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره
عليه فاذا ذكرت الطلب لم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان
ذكرت بعد ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود
لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا بعد
الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب
مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فلا وفي ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز
لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان وان انجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر من مذهب الخليل
لانه قال ان هذه الاوائل كافيا فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على
ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن
معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر
نحو حسبك او كفيك او شرعك ينم الناس واتق الله امرء فعل خيرا يثب عليه وكذا اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر
المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب انتصابه
صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية
قد ارتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تلد ما جزع عليك فتجزع و
مع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء
الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح
الامر ليقوي الامر بقوة حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها
تماما وحمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي
معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله تعالى يغفر لكم ان تغفر جواب لقوله تعالى تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب
هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جواب كما في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب ليقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو
وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال فقال لهم ارسوا
نزاولها فكل حتف لمرء يجري بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو درهم ينبغي ولا تمنن تستكثر وجب الرفع
وتنحو مرجحا يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف اي انه ممن يجزها او يحذف اي بان يجزها في يجوز في دره يقول
ذلك الرفع على الاستيناف والحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها
وتملأ بيتنا اقطا سمنا وحسلا فانه تعالى قوله تعالى فاضرب يجد حطبا جزلا وفارا ناجيا ويجوز في مثله البدل لان الثاني
من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تقرا اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا او مقدرا

ويجب اذ مزه ان كان الجزم مستنصف بالعرض في الاصلي فلا تجيء الا ورده
لطف ارج بعد فاء مرتكز

بالفعل

ومنه الجار والمجرور متعلق بامتنع الامر وقع في بعض [illegible] أو بالصيغة الفعال أي المصدر من الفاعل الخاطب بحذف حرف المضارعة
متعلق بمقدر أي وحرف إذا إنما يكون بحذف حرف المضارعة [illegible] الكلام أي الأمر وحكم المجزوم فإن كان بعده أي حرف المضارعة ساكن
ليس الفعل رباعيا مزيدا فيه همزة وصل مضمومة وهي همزة [illegible] مكسورة في المضارع مفتوحة في الماضي سواء أي سواء كان بعد الساكن حرف
نحو اقتل واضرب واعلم وإن كان الفعل رباعيا فمفتوحة وهي همزة مبدلة محذوف أي همزة مضمومة أو همزة المبدلة محذوفة وهي محذوفة بعضا وتفصيلا ثم مضمومة

بالفعل المضارع بالفاء أو الواو أو ثم نحو إن تأتني أتك فأحدثك وإن تأتني أتك وأحدثك فيجزم ما بعد الفاء على العطف ويرفعه
على القطع وينصب على أن الفاء للسببية مع ضعف هذا الأخير كما [illegible] في المنثور وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المقترن بالفاء نحو
قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون وإن لا منع في العربية من النصب فإذا لجئت ثم جاز الجزم والرفع دون
النصب قال تعالى وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون ولما كان السببية
بعد الطلب أي تعاموقع الجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فأصدق وأكن قال رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن جانبا وهذا
الذي يقال أنه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا جوز الثاني لأن الأول
قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني أن الكتابي يجوز عند قيام القرينة أن يصير المثبت بعد المنفي وعلى العكس
فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز أيضا أسلم تدخل النار يعني أن لا تسلم تدخل النار قال غيره بل يجب
أن يكون المقدر مثل المظهر نفيا وإثباتا وأما قولهم في العرض ألا تنزل تصب خيرا أي ألا تنزل تصب فلأن كلمة العرض همزة الإنكار
دخلت على حرف النفي فيفيد الإثبات وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الأمر صيغة يطلب بها الفعل
من الفاعل الخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم المجزوم فإن كان بعد ساكن وليس برباعي مزيد فيه همزة وصل مضمومة إن
إن كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وإن كان رباعيا مفتوحة مقطوعة أقول لو قال صيغة يصح أن يطلب
بها الفعل لكان أصرح في عموم الحال ما يسمى النحاة أمرا وذلك أنهم يسمون بكل ما يصح أن يطلب بها الفعل من الفاعل الخاطب
بحذف حرف المضارعة سواء طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى أمرا عند الأصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء
أو طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم أو من غيره وهو الشفاعة أو من يطلب به الفعل بل كان
على الإباحة نحو كلوا واشربوا والتهديد نحو اعملوا ما شئتم أو غير ذلك من محامل هذه الصيغة وإنما سمته النحاة جميع ذلك أمرا
لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الأمر حقيقة أغلب أكثر وذلك كما سموا نحو المثال الضارب
اسم الفاعل لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل أكثر وكذا الكلام في النهي فإن قولك لا تؤاخذني
في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وإن كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل الخاطب يخرج نحو ليفعل
زيد فإنه لا يدخل في مطلق الأمر بل يسمى له أمر الغائب كذا يخرج نحو لا فعل أنا ولا تخل خطابا كم فإن قيل قولنا الأمر أعم من قولنا
أمر الغائب كلما يصدق عليه الأخص يصدق عليه الأعم قلت لا نسلم أن لفظ الأمر في اصطلاح النحاة أعم من أمر الغائب أو من أمر الخاطب
بالأمر الأمر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الأمر المضاف إلى الضمائر وذلك كما يقول الفقهاء إن الماء المطلق يصح سلبه
عن المضاف إذ يصح أن يقال في ماء الباقلا إنه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتقم أنت يا ابن خير قريش وإن
كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة
كما في قول حسان في أمر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا فأولوا حذف حرف المضارعة مع عدم
اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف أمر الغائب فإنه قل استعماله منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني
على السكون الا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لأن قياسه كما مر في باب المجزوم أن يكون مجزوما
باللام كأمر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الإعراب أي الموازنة فرجع إلى الأصل من البناء وبقي آخره على
الوقف كما كان في الأصل محذوفا للجزم قوله فإن كان بعد ساكن أي بعد حرف المضارعة إذا حذف اللام مع حرف المضارعة عند الترتيب
فلا يخلو إما أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك أو ساكن فإن كان هناك متحرك فإن كانت حركته أصلية لم يفتقر إلى اجتلاب همزة
الوصل بل يبقى في الأمر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وإن كانت منقولة
إليه من متحرك بعده نظر فإن كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك لأجل ذلك المتحرك لأجل دلالة علة حذفه وهي حرف المضارعة
وذلك المتحرك لأجل دلالة علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتقيل أقم وأقل فإن همزة أفعل حذفت بعد
حذف حرف المضارعة أما في أقم فلاجتماع الهمزتين وأما في تقم وتقيم فلطرد الباب وحمل الساكن حرف المضارعة على الهمزة
وإن لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد ويعد ويعد وهب فإن قيل كما حذفت
الهمزة المتحركة في تقيم لأجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب أيضا وذلك الحمل على بعد وهب بالياء كما يجري في
التعريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الأمر كما ردت التحرك تلك لأنه لو رد لاجتلب له همزة الوصل فكنت
تقول أوعد وأوهب ثم كنت تعلل إعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو إذ هو أقرب إليه من المعتل وبحركة همزة وكان
يكون السابق في الساكن صابغا إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فإن كان حذف لأجل حرف المضارعة ورد ترك الزوال

فعل ما لم يسم فاعله والضمير في معه عائد الى ما وهو بمعنى الذي اي وفعل المفعول الذي لم يسم فاعله هو ما اي فعل حذف فاعله فان كان الفعل ماضيا ضم اوله اي اول الفعل
وكسر ما قبل آخره اي آخر الفعل وضم الثالث مع همزة الوصل والثاني عطف على اثبات ومع التاء متعلق بمقدر وخوف اللبس مفعول له ومعتل العين مبتدأ
والافصح مبتدأ ثان وقبل خبره وهو مع خبر مبتدأ اول والرابط محذوف وتقديره وجاء الاشمام والواو مثله اي مثل فعل وبيع باب اختير وانقيد وعدوا استخير واقيم
ان كان الفعل مضارعا ضم اوله اي اول الفعل وفتح ما قبل آخره اي آخر الفعل ومعتل العين منقلب فيه اي يضم معتل العين الفا لسكونه

العلة كاكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب وقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل مضارع يفعل افعل لا يفعل
فعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج
وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم
يأكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع تحذف همزة الماضي في اكرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحمل سائر حروف
المضارعة عليه قوله وليس رباعي يتبعه باب افعل وحمله فاء هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعه ساكن فقط وفتحه بالياء
ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه واعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسر في الاسماء كانت
او في الافعال لوقوع الحرف وقد يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه
الا ركان كاقتل او في غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسر الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا تقرر الامر
على حرف واحد كضم فان وصلته بكلام بعده زال الكلام وان وقفت عليه فلا بد من هذه السكتة كما يجيء في آخر الكتاب قوله فعل
ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره وبضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء
خوف اللبس ومعتل العين الافصح قبل وبيع وجاء الاشمام والواو مثله باب انقيد واختير دون استخير واقيم وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب الفا قوله فعل ما لم يسم فاعله اي فعل لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه
يحوله ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل
الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا حد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل
يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل
خلافا لسيبويه مستدلا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس افعل ما المصدر بحد تام الا ان يقال هو ما عبر عن صيغته لاجل حذف
فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج
او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه
مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن للتفعيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي
الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به ولما حذف منه الفاعل
ان يلحق في اول هذه النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم من غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما
قبل الآخر فوله وبضم الثالث مع همزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كلما فيه همزة الوصل او التاء فيه على ضمها او كسر ما قبل الآخر
لالتباس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما
اوله تاء مزيدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلم وتجاهل وتدحرج
قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلاث لغات قيل وبيع باشباع كسر
الفاء وهي افصحها واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما
الى الساكن دون المتحرك فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا والضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي
اقل اللغات والاول قلب الضمة كسرة في الثاني فيبقى بيع لان تغير الحركة اقل من تغير الحرف وايضا لانه اخف من بوع فحمل قول
عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى
ما قبلها لان الكسرة اخف من حركة قبلها وقصدهم التخفيف ما امكن فيجيء على هذا نقل الحركة المتحركة بعد حذف حركته اذا كان
حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فيبقى بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما في بيع ان قال وبعضهم يسكن
العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه افعلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى
لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنقل الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمصنف انما اختار
حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام
ان تخص بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فقيل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة الحركة ما قبلها هذا هو مراد الفراء
والتحاقه بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف عند ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا
غير مشهور عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اول هذه الحروف وانما بني على الضم الاصلي

هنا

متعدي مبتدأ خبره محذوف وهو متعدي اي من الفعل المتعدي ومن الفعل المتعدي مبتدأ الفعل المتعدي وغير المتعدي عطف عليه لمتعدي ما اي الفعل يتوقف
تعديه اي فهم المعنى ذلك الفعل على متعلق اي اللام على شيء يقع عليه كضرب وغير المتعدي بخلافه فعدد والفعل المتعدي مفعول مكون اي يتعدى اي يصير ذا مفعول
كعلم زيدا وابنا وخبر وحدث اي الاصل الذي يتعدى اي الى الغير مفاعيل مبتدأ ومفعولا سعداء ثان وهو نزل مفعولا مفعول لعطف والبقاء
مع خبر مبتدأ الاول والثاني مبتدأ والثالث عطف عليه وكمفعول علمت خبر وعند الجملة معطوف على جملة وقت خبر الاول

باب الاعلال

بينا الخلاف نحو بيض جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك النون المستبعدة في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور
قبل فاذا اسقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قريبه جاز الاشمام الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي
نحو عدت بها مريض بعت باعبد ران لم يقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لذلك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي
من اخلاص الضم والاشمام لئلا يلتبس المبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يجوز الالتباس لقلة وقوعه فلم قوله ومثله
باب اخير ان القيد بعني ان بابي فعل وافعل مثلي العين كباب اقال في المعتل العين في جميع الوجوه الثلاثة فيها المشاركة في علتها وهي
استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في فعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في افعل
فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استجز اقيم يعني ان بابي استفعل وافعل مثلي العين يجيء فيهما الاخلاص الكسر
دون الضم والاشمام لان سببهما الثلاثي المجرد وانما بين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل
ساكن فلا يدل من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم
ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى ولا اقوى ولا استقوى ولا التقوى
على هذا ولا انجوى وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع
لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قال وقال يقول فكنت تقول يطاي ويقاي ويستفاي وينطاي ويجتاي فلا يحتمل في الفعل
لفظ ياء مضمومة وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو راي وذاي لخفته وكسر فاء فعل للادغام نحو رد لغة والتم اكثر لان
نقل الكسرة في المعتل العين اليائي او الواوي انما كان لانك ان حذفتها اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع فتقول وبنقلها تحصل
الكسرة والياء وهما الثقيلان لا يجتمع من حركة الكسرة وهذا الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وبجاز
كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ
ويجيء ذلك في المعتل العين كما يجيء في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ
قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر
فلتعدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه العالة عين المضارع في المعتل العين
تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقي ويباع وذلك لحمل على الماضي لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو تبعه في مطلق الاعلال
لا في الاعلال المعين الاثر بدليل ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء ويقال بقلبها الفا فهو
يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويجيء كل واحد منهما بما يليق به فكل ما له اصل معل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله بنقل الفتح الى الساكن
وقلب العين الفا نحو يهاب ويقام وانما نقام ولم ينقل الفتح لاجل قصد قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلو نقل الفتحة الى ما قبله
لالتبس بما كان وقد يجيء الكلام في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل
والاثبات الى الادوا ولم يستعمل منها عاملا لانه من المعلوم في غالب العادة امره هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى وقيل يا ارض
ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي بعض الناس وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وذكر وورد وعم وفند وعلقال سيبويه لو اردت
تنبيها اليه تعالى لكان على افعل نحو اجنه الله واسله واذكره واورده ولعل ذلك لانه لما اريد من فعل المذكور كجن وسل وعلقه
صار كالمرفوع وعلى نحو ذلك من الالام التي بابها فاعل المكسور العين فصار تعدى الى المنصوب كما تعدى باب فعل وذلك بالنقل
الى باب افعل قوله المتعدي الى غير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد فالمتعدي يكون
الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم وله ثلاثة كاعلم وارى وانبا وبنا واخبر وخبر وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعولي اعطيت و
الثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما احد ينبغي ان يكون نحو قرب
وبعد وخرج ودخل متعد اذا لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بحرف الجر لكن لا يقع عليها
اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغائب لا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب
وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يتعدان بنفسهما المتعدي باقسام الثلاثة ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في
حد المفعول به وبهم اللازم بالذي لا يجيء ان يشتق منه ذلك اعلم ان فعلا واحدا قد يتعدى بنفسه تارة الى المفعول فيتعدى
ومرة بحرف الجر فيتعدى لان معنى ذلك اذا تساوى الاستعمالان وطلب كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونصحتك ونصحت لك
هذا ما قيل والاولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا سواء جاء مع اللام هو معناها بل اللام والتعدي والمفعول به
المحذوف هي باللام متعدية بنفسها فكذا مع اللام فهي لزيادة كما في زيد ضربت لكم الا انها مطردة الزيادة في هذه الافعال وهذه
فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقتصر الله وعضضنا بنوع من المفاعيل كاختصاص وخلت بالتعدي الى الانكرة واما

غيرهم افقه نحو خلت الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعدية بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائد كما في قوله تعالى
بالسوء ولا تلقوا بايديكم ورد فيكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به وهذا قد تعطف على
الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب قال ابن مالك لم يعد من دون صدقات والداود ومعد فلا زلت
العوازل والتحقيق ان الجر وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل الفعل اليه كالهمزة والتضعيف اذ هبت بزيد
وكرمت عمرا ولكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصل منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ فقالوا
هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك لهما ايضا شرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب
عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ نحو الله لافعلن
ونحو قول رؤبة خير ان قال لك كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لا
لاستطالتهما بصلتهما فالاخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا ان تعين الجار كما في خرجت لان لا تشبه في ذهبت
اما شذوذ اكفوله يمرون الديار ولم يعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تشرفوا الاكرم
فالاولى في مثله ان يقال ضمن الازم معنى المتعدي اي يجوزون الديار ولا تمرون من صراطك ولا تنووا عقدة وتضمنوا الاكرم
يحمل على الشذوذ وكما تضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديه ما ضمن معناه كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون
عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد يدخلك من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير
اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك ولا يوزنكم خبالا اي لا يوزنون لكم وزدتك دينارا اي
زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز اي يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول
الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا الذي اخترناك من الرجال سماحة كذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر
معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معنى ويجب فيه عند
المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت
اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتأكيد كانه سبحانه ذهب سمعهم واما الهمزة والتضعيف
المعديتان فلا يغيران من معنى التعدي وليس بحرف حذف الباء المعدية لمعنى الفعل الا في قوله تعالى اتونى زبر الحديد اي بزبر على قراءة
ايتونى بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى واحد تعدى الى اثنين نحو اخرجت النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم وارى نحو اعلم وارى والمفعول
الذي بزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لان معناهما تعدية الفاعل بمباشرة الفعل فلذا
كان مرتبة ما ازيد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول اخرجت عمرا زيدا وتضعيف العين تعدى الى واحد
كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلاثة كالهمزة وقيل تعديته الى العين الا في الهمزة نحو اينه ويجوز ان يجمع على فعل واحد بين
من حروف الجر وما اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كراهة واما اذا اتفقت فقيل كذلك احكما في اخر افعل التفضيل قوله
وثالث اسير كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من
الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان
وليس بشيء اذ الحال يجوز تعدده وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم الاشارة وغيره من سائر المعارف ويجوز ذلك في ثاني
المفعولين قوله وثالثة كاعلم وارى تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب علم
وارى وعند الاخفش تنقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة المفعول الى موضعه الطبيعي قبل المفعولين لان معنى
الهمزة المعدية جعل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمت زيدا منطلقا جعلتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المحول ثم
يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحول عليه لان المحول عليه معنى قائم بذلك المحول والعادة جارية بان يذكر الاسم اولا ثم اللفظ الدال على
المعنى القائم به كالمبتدأ والخبر والحال وذي الحال والموصوف والوصف وكذلك نحو اخرجت زيدا النهر اجعلته على حفر النهر
ولم يتعين ان ينقل الى ثلاثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمت زيدا قائما بل جعل الثاني مفعولا علمت الا ما هو
مضمون الاول واثاني او مضمون الثاني نحو علمت زيدا منطلقا علمت عمرا وانطلاق زيد علمت عمرا والانطلاق قال
تعالى واذ علمت الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فتقول احسبت زيدا منطلقا
وكذا اظننت واخلت وان عنيت واوجدت ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوت عمرا جبة
واعطيت زيدا خاتما ويجاب بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثية المتعدية

افعال القلوب مبتدأ وظننت بدل منها او خبر مبتدأ محذوف اي هي ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وجدت معطوف على ظننت
الجملة الاسمية خبرها او خبر مبتدأ محذوف اي وهي خذ حتى او خبر افعال القلوب ظننت الخ ولبيان ما هي عنه متعلق بتدخل يعني تدخل هذه الافعال على الجملة
الاسمية لبيان كون تلك الجملة عبارة عن ظن او علم فيمكن تعديته بوجه اخر اي تدخل تلك الافعال على الجملة الاسمية لبيان الشيء الذي يكون تلك الافعال مشتقة
يعني علمت قد تدخل في الجملة لاجل بيان العلم وظننت لبيان الظن كذا في الشرح فتنصب هذه الافعال الجزئين

تخصيص الافعال

ولا منها الى باب فعلت وفعلت نحو انصرت زيدا عمرا وذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى
الابواب بغير المشتقة واما اخبر وخبر وانبا وبنا وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة او التضعيف متعديا
الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء اي علم واحدث وبنا ثلاثيه فلم
يستعمل مشتقين من البناء والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلاثة لان الانباء والتنبئة
والاخبار والتخبير بمعنى الاعلام ولم يلحق بسيبويه من هذه الخمسة الا انبا وانبأ الحقها غيره والحق بعضهم ارى الحالية باعلم سماعا نحو
ارى الله في النوم عمرا واسامة وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث ومضمون الثالث وحده
بالباء نحو حدثك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونها الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني
نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لا يتعدى
اليه الا بحرف الجر فالقول اخبرتك بخروج زيد بل تقول بخروج واما قولهم انبأته بنبأ واخبرته بخبر والحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء
اقيمت مقام المصادر اي انباء واخبارا وحديثا فلو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد
بنبأ دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك انبأتك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك
الحديث الحاصل وبنأتك هذه التنبئة المعينة واخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونهما
مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير اللص لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار والتي هي
الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص سواء كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك زيدا قائما اخبرتك
بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما
مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في نحو قولك اخبرتك
خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر
خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا الخبر به فجعل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به
كمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما
فانا مخبر ان زيدا قائم فيضيف اسم الفاعل اليها كما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يبقى انت ضربت
ضرب الامير كذا اما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى
المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى الخبر
به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله هذه مفعولها الاول كمفعولي اعطيت اعلم ان مفعولي الاول كاول
مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي اعطيت لا فابيتا في باب المفعول بان هذه الافعال في الحقيقة متعدية
الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمك زيدا قائما اعلمك قيام زيد
فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكرهما فمفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعهما وان تذكر الاول دون الثاني
والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما ما ذكروا من حذف الثاني والثالث وترك الاول فعلى ما يجيء في افعال القلوب
وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة فيعمل الخاص
كالعام على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا
يجوز مطلقا وهذا مذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت عن النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال
اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت
ورأيت وعلمت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال
لا يخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها
القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل
الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله
في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية فلا يرتفع به ما اسند
اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه فلا يعمل الا النصب
يجب ان ينصب كلا الجزئين الفعلية لتعلق معناه بمضمونها ولا ينصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يتبين
منهما اثر الفعل الداخل على اذ كان فعل معلق عن النصب بان دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت من

تمرو علمتنا ذى يوم سرت وعلمتنا ايتهم رايت بنصب ذى على انه مفعول الفعل المؤخر ثم تقول الذى يطلبه الفعل من الاسمية المدخول
عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك فى باب كان رفعنا المبتدا لشبهه بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم
يجز نصبهما لان الفعل لا يرفع فاعلين ولا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز نصب الاول ورفع
الثانى لان طلب الفعل المرفوع قبل طلبه المنصوب والفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا ففى كان
زيد قائما فاعل كان قيام زيد لا زيد هو الحادث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا فى جميع اخوات
كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان فى الصباح
والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئى الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى
واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقى اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اى ذلك
المفعول الحقيقى فلذلك تدخل على هذين الجزئين لفظ ان لجاعلة الجزئين فى تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد
كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال
القلوب على اضرب اما للظن فقط وهى جعل بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى
المذكور ووليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان جعل بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امر
من الهبة وكانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة فى الاثر تنصب المفعولين اذا وليتها
الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل درى الذى هو مرادف علم فاعله من درى عامل عمل ظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ارادت
بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت
ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا تنصب جزئى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى
اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب المفعولين
ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصب المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم
ان الفتى بعد رشده ولا تتصرف فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل له تعلمت بل علمت وان كان درى بمعنى
حيل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدر بان واما للظن فى الظاهر مع
احتماله فى بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى انهم قال الله تعالى فى الظن بمعنى اليقين انى ظننت انى ملاق حسابيه وقد يجئ ظن
بمعنى اتهم فتنصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن التى تقول ظننت زيدا اى ظننت به امرا فعل سيئا
لضعفنا واما للاعتقاد الجازم فى شئ على انه صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو راى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليته الاسمية
المجردة عن ان نصبت جزئيها نحو وابتدا بدلا غنيا سواء كان فى نفس الامر غنيا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه
قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا متضمن معنى الانتهاء اى الم ينته علمك الى حالهم وقد يجئ راى الحلمية بمعنى
العلمية فى نصب المفعولين قال تعالى ما اشهدتهم خلق السموات واما لاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا
كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فاجابا غنيا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا اى اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمك كريما وقد يستعمل زعم
فى التحقيق قال الله تعالى زعموا للناس ما زعموا واما لاصابة الشئ على صفة وهو وجد والفى وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت
الشئ على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من
الافعال ما يستحيل ان يضمها النسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى ونبلوكم ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم
يعلم فاصلح حاله ولم يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد فى نصب المفعولين ظنا فالابن درستويه فهذه الافعال الداخلة على
الاسمية التى مفعولها الحقيقى مصدر الجزء الثانى مضافا الى الاول وكذا ان كان الثانى جامدا تحصل منه مصدر فمعنى علمت زيدا ابنك
وان وقعت بعدها الفعلية المتدرة فضمير الشان مقدر قبلها لتصير اسمية نحو حسبت يقول زيد اى حسبته يقول زيد ويعنى هذه
الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت
وحسبت قال الله تعالى وما اظنه غير مضيع بمنزلة المحب المكرم اى لا اظنه شيئا غير ذلك كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الا
شارة مقام مفعوليها نحو قول لمن قال الظن زيد قائما انا ايكم اظنه واظن هذا وكذا باقى افعال القلوب قال الاندلسى لو جاء
قيام لفظ ذلك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وابتر ما قال شئ لان مفعولى باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا

تقدير

تجوز
بالكفاف به وجوب الشئ
ظننت به وجوب الشئ
وجب الشئ
وجب الشئ

يستعمل

افعال القلوب

ومن مضاربها اي الافعال القلوب ان لا تقتصر على احدهما اي المفعولين جزء جزء مبتدا بخلاف باب اعطيت ومنها اي ومن مضاربها جواز الالغاء اذا توسطت
الافعال او تاخرت لا استقلال الجزئين بالاسما وهو تميز بخلاف باب علمت مثل زيد علمت قائما ومنها اي من مضاربها الغاء اي الافعال القلوب فعلت تبطل عملها قبل
والنهي والامر مثل علمت زيدا عندك ام عمرو ومنها اي ومن خصائصها انه اي الامر والنهي يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها اي افعال القلوب
ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى خبر مبتدا والتصيير بعضها عائد الى الافعال واحرزت لمعنى ويتعدى اي البعض به اي بذلك المعنى الى مفعول

تقدير المفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا
وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك وقال تعالى يظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا
به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظن غيره قوله يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اي لتعيين اعتقاد الذي هي عنه اي تلك
الجملة الاسمية صادرة عن ذلك وقوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي
قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن
قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين
كالمبتدا والخبر في باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا او لبعضها معنى خبر تتعدى به الى مفعول فظننت بمعنى
اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله واذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان
حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فيحذفهما فيما منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذا لم يستعمل
مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا فيما منسيا لا تقول علمت ولا ظننت
لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فيحذف ايضا من خواص
هذه الافعال الاحاد احدهما دون الاخر فالشك في ظننت مع كونها في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر مع القرينة
غير قليل وسبب الحذف ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما تكون ذكره فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله
تعم ولا يحسبن الذين بالياء الى قوله هو خير لهم اي بخلهم هو خير لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تخلنا على اعزائك
اباطالا فقد وفي بنا الاحداء اي لا تخلنا اذلة على اعزائك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز فيها الالغاء الفرق بين الالغاء والتعليق
مع انهما ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما
كان كذلك قبل التعليق ولا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت ان زيدا قائم وبكرا فاضل
على ما قال ابن الناظم اما الجملة معه ليست تاويل المفرد فنحو زيد علمت قائم زيد ظني قائم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع
مفرد موقعها فالجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى
عنها في نحو زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى ليس اما كمل
منه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ويمنع
الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تاخير الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب
لفظي فمع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدا والخبر كما شرحنا في هذا الاعراب ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل
غيرهما عليهما يعلهما ومع ذلك قد جاء قوله كان اذا بت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وامل ان تدنو
مودتها واما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج
وايضا معمولاها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة بعد الفعل فلا الغاء
ولا تعليق وهذا اقرب لثبوت ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا فعلى هذا الفعل
عامل لا ملغى ولا معلق وقبل القبح في نحو متى تظن زيدا ذاهبا اي اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين
المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال
هما متساويان وذلك لان الرافع القوي اي فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد وقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو
ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولست فاعلين اخالا حتى يهالا اي اخالا الحطب لوقود وبين معمولي ان نحو ان
زيدا احسب قائم وبين سوف ومعموليها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجاء زيد واحسب عمرو
توكيدا الغي بعد منصوب قبح اذ التاكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء فبينهما شبه التناقض
واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدر نحو زيد احسبه او احسبك قائم ومصدر
فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام مفعولي الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك زيد قائم واما الالغاء فواجب
مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب مفعولا كما قيل وقد مر ذلك في باب المصدر واما

ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جواز نحو ظننا زيدا قائما
ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الغاء قبيح كما مر من قبح تاكيد الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو
ظنك زيدا قائما اي ظن ظننا عند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما لو حذف الفعل جوازا
يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر
وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان
العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا
على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انما تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي
مفتوقة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف
الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكر قاعد اقوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام
المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام
كقوله تعلم اي الحزبين احق وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك
وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلق وان زيد منطلق
ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار واما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فلالتزام وقوعها في صدر الجمل
وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصور الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء
في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة على الاسمية فانما كانت
معلقة لانها لا النبرية المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا امكن فتحها وذلك اذا
جاز في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق
لامكان فتحها وجعلها مع صلة لفعل القلب لذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنت جعل ان حرفا مصدريا
معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش
سهامها فانما اجري لقد علمت مجرى القسم لتاكيده الكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار
كقوله واني قسما اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجب بعد ان المكسورة نحو علم الله انك
قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت من تمر وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت
اي يوم سرت وعلمت اقتام قعدت واعراب الجمل المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة
رفع على انه خبر مقدم على المبتدا اي اي يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت
اي يوم عقيبني والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب
عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة
التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لانه اقام على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ان زيدا قائما
واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبرني فهو
مفعول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدته حالة العجيبة او اعرفها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار
عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم
ان اتيكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام
ظاهر او مقدر ليبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم
الظالمون وارايتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتن اي ارايتك هذا المكرم
لم كرمته وقوله تعالى لئن اخرتن كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتيكم الاية وقوله
ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كذا وارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام
لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اي شيء من حاله فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك
اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظنه بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت التي بمعنى اخبر لانه لما صار
بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شيء نحو النجاء فاستغني بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف

تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال الثلث مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل ارايت
التاء لانت المقدر في نحو زيدا لانه مفعول منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء
فاعله ايضا وقال الفراء بل ان بل الاستفهام عن الثاني الكاف وهو مثل رويدك والبتاء كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع
المحل فاذا اردت ترتيب فعل القلب فالكاف الملحقة بها اسم يتصرف بتصرف المفعول الثاني وكذا التاء تتصرف بتصرفها نحو ارايتك
زيدا وارايتما كما الزيدين وارايتكم كما الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين وارايتين كن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت
من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام
دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم واقترن بيد مثلا وذلك لان
لان كلمة الاستفهام تستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظ عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة
وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذي
قام ويتبين الاستفهام من غيره اي لكونه معربا بقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام
بنصبه وليس اداة الاستفهام التي في باب علمت زيدا ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام
وذلك لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان قائلا هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى
هذا القائم المعين اذ كرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان والا على انه لا يعرف انتساب القيام
اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه وهو انتساب القيام الى معين وربما يعرفه الشاك باسم زيد وغيره فيكون المشكوك
فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام
المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى
عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء
على المخاطب مع معرفته به كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تبارك وتعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا
يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت زيدا قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هنا انتساب
القيام الى زيد وعدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك
من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك
فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدمها النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك
فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان
يكون متعلقا للعلم لا بتاويل وهو ان يتعلق ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب هذا الاستفهام بام
وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام
لا تمر هو الذي يقع في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قائم واما عمرو واما انا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة
القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق
الا بالنسبة والجواب عما قال لو انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا
يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمنا ايهم اعني النسبة
ونفيها لان المعنى بل زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المتعلق للعلم ثم اعلم ان
جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجح فيه لاحد الجانبين
على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ان يدي في الدار ام عمرو ونسيت وترددت اقام ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى
العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت في جميع افعال الحواس
الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يمشي ام عمرو وقد يضمر التامل على التفكر كقوله تبارك
وتعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي مفكرا ايمسكه ام يدسه في النهج البلاغة يخاطب
انفسهما ايهما يسبق صاحبه كاس المنون اي مفكرين ايهما يسبق ولم يسمع مثل ذلك في الظن هو لترجيح احد المجوزين على الاخر وجوبه
يوذن تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقلت ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سالتك
هل زيد قائم واستفهمتك قام زيد ان ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال
معنى القول فيحكى به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يحكى بعد من فان هذا الفريقين يقولون الجملة بعد الفعل المعلق

في موضع النصب على انها في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في
الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر وفي موضع مفعول تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه
ما يقتضيه كالقول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق
عنها في موضع مفعول له اي عرفت هذا الامر اما ان يطلب اكثر بان يكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت
هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو علمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت فيه ابو من هو
وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادرى ربك الحق وان كان بمعنى اعلم او في
مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكرت
هل زيد في الدار وان فكر لازم فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك
انظر اليه اقائم هو ام قاعد اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل
ابو من زيد اهو من رفعه في نحو اعلم زيدا ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا او سلطهما
عليه كما ينصبه علم اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المعلم به العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه
ثم يجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرف نحو اعلمت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كرمه باختبار
وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بابصاري وكذا قوله تبارك وتعالى يسألونك عن الساعة ايان مرساها اي
يتعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل العمل والله مفعول
الفعل المضمر وقد يكون جملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم او لا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول
عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو والجملة فيه بدل من زيدا هذا
وقد اوجب الاخفش ان زيدا ظننت اخوه قائم قال وانما لم يجز ظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب
ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم وارى عن المفعولين الاخيرين
فالفظا كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأى فتقول اعلمك ان زيدا منطلق وان زيدا
منطلق ام عمرو وما زيد منطلق وزيدا علمك منطلق وزيد منطلق اعلمك وكذا الحكم اذا نسبت بابا علم لما لم يسم فاعله نحو علمت
ما زيد قائما وزيد علمت قائم وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولي ما يدل
على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز وانا لا ارى منهما منعا سواء بني الفعل للفاعل
او المفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد اعلمك قائم او علمك فقلت اعلمك ان زيدا قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة
لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة ولبس فان الشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاؤه
او تعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم ان اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت زيدا قائم اعلمته
في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا العمل معناه الحمل وارى التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير العمل واعلم انه لا خلاف
في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في المتن لفظا وهي بمعنى احسب مطلوبك الحقيقة يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين
المعنى نحو علمني فلانا وقال تبارك وتعالى ارانا عصرهن وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو توهم رايتنا مع رسول الله صلعم ورايتنا
تقول كذا وقد يجري مجراها ما ليس منه حملا على ارى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم
يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا
معنى كرم اتفاقا لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا
وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا تفصل مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر
الامكان فلهذا قالوا ضربت زيد نفسه فخصوا النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف المضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه ظاهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب واما المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل هو ومضمون الجملة كالمضمر مجازا اتفاقا لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا
قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معها
نحو ما يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما نفسك اياها وايانا فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى
واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قائما وظننت زيدا قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة

وان يكن

وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك خلا ظننت في المنصوب على شرط التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال
القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت
ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة
لهذا المعنى فتقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهو ناصبة لمفعول واحد من مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان
كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وظننت كما ذكرتم في اول الباب لانها لا يطلب في ظاهر الامر
الا استحالة الاسناد ومسند اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قائما او نصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين
المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له
نحو مقدر والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا
حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذا لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا يقول ان مع جزئيها سادا مسد اسمها
وخبرها مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف
يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادا مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدا
فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا الة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر وهذا آخر الكلام في افعال القلوب واما غير
افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ وا
كان واصل الباب صير مفعولا في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمنزلة احضرت زيدا
التهر فحال المفعول في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت وانا
بلا قرينة فلا يجوز لك اذ كل انسان لا يخلو من تصير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا
يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فعل صار وكان القياس بناء على ان المفعول
في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران بان
بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الفاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها
من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته عيشا فهو امر ظاهر العيان اذ هو
احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي
خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال لكنه
لا يجيء الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير التبيين قيل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى كان اجعله كائنا فحصل من الظرف معنى نقل
غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله
تعالى وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا
وصانعه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يكون بمعنى ضرب مثلا الحبين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن
درستويه يلحق بصير كما الحق به ترك الذي بمعنى صير بعد اذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى
خلف وخلى واما اذا كان فهو قليل معرفة كما في قوله تعالى وترجو السباع فلحاق غادر بصير هو الظ وما ينصب المبتدأ والخبر من غير
افعال القلوب ومن غير مرادفات صير مع المعنى بين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز
تقدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول كذا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا
او تتكلم وانا لا اريد منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا فاذا قال سمعت الناس يتحدثون عيشا فقلت لصيدح
انجح بل لا ينصب الناس مفعولا ثانيا وقد روي برفعه على حكاية الجملة وما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله
ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذي هو في الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغي ان يكون
الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام لم يكن حكاية واذا الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم
او قال زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به
غير هذا الكلام لا مجرد ايراد المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل
هذا اللفظ من حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير له بالمعنى المفهوم من الاصل لانه
ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فيجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره
ترى يحمل عليه ذلك مع تغير اللفظ بحيث لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اعني الحكاية باعتبار

الافعال الناقصة اى افعال ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهى اى الافعال الناقصة كان مادام وصار واصبح واضحى وامسى وظل وبات واضحى وراح بمعنى صار

باعيان الفاظها فعلى هذا للك ان تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان زيد قائم قال فلان قام زيد فقد ترى الكتاب العزيز
يقتضى عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربى وتقول قال زيدا قائم وقلت لعمرو انت بجعل رعاية اللفظ المحكى ويجوز قال زيد هو
قائم وقلت لعمرو هو بجعل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرو فى حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولكن استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدى معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله
ليبيتنه بالياء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم المص كما تقدم فى باب
وارى وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان اية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول
ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف
الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب للقوى والذى وهم المص قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن
ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت
ما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه والدليل عليه اضافة اسم الفاعل عليها اليه فى قولك انا قائل
فى زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا فى الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة
الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوب بها كقولك قلت ما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها
ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعبر بذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم يجاء بذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت
كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر عن
المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعبر بذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها
ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلاثة
ليست اعيان الفاظ المحكى حتى تراعى وليست ايضا جملا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها وتابعها مفردا غير
معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا
واما بناؤه فهل يراعى او لا ذكرنا فى باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان
يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اى عليكم سلام قال اذا قلت قلت دباءة اى هى دباءة وقوله
تعالى قال سلم يجوز ان يكون سلما المنصوب معبرا به عن الجملة كما بقى فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب قالوا
سلاما بمعنى المرفوع فى قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير فقط من الخمسة الاوجه فيكون اى مفعولا مطلقا لفعل محذوف
اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على
المستفاد من الرفع على ما مضى فى باب المبتدأ ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما فى معناه كقولك نادى زيد عمرا وخبر زيد
قائم قال تنادوا بالرحيل عند الرحيل وتراجعوا نفسى وعند البصريين القول سقط بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول
ليس بعزيز فى الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل عند او كلا القولين قريب تقول نادى زيد سلام
كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد يحذف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يسال من قال زيد قائم فتقول
انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكى كما فى قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واعلم ان قد يجىء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هنا
سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيجىء بالظن فى نصب المفعولين وليس
بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسى لو كان بمعنى الظن لم يستعمل فى العلم كما يقال لك كيف تقول
زيد قائما فيجيب علمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجوز الحاقه فى العمل بالظن ط لغة سليم واكثر العرب لا
يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسى منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط
المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين فى الالحاق من شرط تقدم
استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف نحو اذا ما تقول زيدا قائما او بالشرط تقول زيدا منطلقا او باحد
المفعولين كقوله اجهالا تقول بنى لؤى لعمر ابيك ام متجاهليا فان نقض بعض الشروط فعند الاكثرين يرجع الى الحكاية ايضا مع استيفاء
الشروط كقوله وبعض المعنى اخو بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب هو الذى فى شعره شقره وخلت بمعنى صرت ذا خال اى
خيلاء وعنب اى كهيئة هذه الثلاثة بهذه المعانى يكون لازما قوله فعلت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى
علمت وجدت الى مفعولين فهما بمعنى اصبت عرفت ايضا الا ان المعروف فى المتعلق مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم مضمونهما
يتعلق لاستعمال عرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا يعتبر المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير

الفاء

وعاد اي صار وغدا اي ظل وراح اي بات وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس وقد جاءت ما جاءتك حاجتك واصله وقد جاء لفظ جاء
مقدر الشيء على صفة قولهم وما جاءت حاجتك ثم اقتصروا لضمير جاءت اسم له وحاجتك منصوب على الحال وما استفهامية وكان الضمير في جاءت بمعنى الاصابة
بمعنى انشاء الحقيقة عبارة عن الحاجة والمعنى اي شيء اصابك حاجتك وما فيه وكان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء معين ثم لا تجد
ذلك الشيء بعينه حاجتك اي ما جاءت عنده بعلى قد حاجتك ويروى حاجتك على انها اسم لحاجة جاءت وما خبرها كذا في بعض الشروح وقد ذكر اي صار

الفاعل على صفة كان نحو صار واصبح واضحى وظل وبات وراح وغدا وما زال وما انفك وما فتئ وما برح
وما دام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقد ذكر كانها حرية تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول
وتنصب الثاني مثل كان زيدا قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون الحدث وليس
بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله
في الحال بلفظ دال على حصول ما تم بعين الخبر ذلك الحاصل فكانت قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق
الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالة على تعيين زمان
ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره
يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على
الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله
اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الاستمرار وكذا اخواته
وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل على الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي
قالوه قوله وما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد بالصفة فيقول على صفة غير مصدر فان زيدا في ضمن زيد
انه متصف بصفة القرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي مصدر صار والناقصة بمعنى
كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف
بصفة الغنا المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على صفة اي جعله وتلهمه عليها
قوله كان وصار الخ هما المذكوران سيبويه منها سوى كان وصار ودام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر
والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكان زيد
عالما اي صار عالما كما ملا قال تم فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المصنف
ونقص منه فالذي زيد من مرادفات صار ال ورجع وحال وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما
كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة وان تعدى الى ما هو الان مصدر لخبرها الى ان عدت
خصوصا الى المعنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان التصير اما رجع الى الفعل وانتقل اليه مثل ذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم
يكن فما علم ان الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ هو جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر
هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار وراد فانها تامة على الاصل
قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلك صعبة اي اذلال وقال ايضا لا محالة ان صار القوم صارا اي مكان انتقال
القوم منتقل وقال تم ظن ان لن يحور بلى بلى ان ربها كان بها بصيرا اي ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من
من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحال مثل هذه الافعال بصائرا سابل مما عا الا ترى ان
انتقل لا يلحق بمرجع اثر بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها فانه وما افتأ وما فتئ وما دام من دام يدوم اي يرجع واصل
ما زال وما برح وما فتئ وما افتأ وما انفك ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال في موضع
ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت كان دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه
اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح وراح ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما نحو
نحو برحت بابك ومن بابك ورمت بابك ومن بابك واصل ودام قصر فان الاصل ان تعدى بفي نحو ما دام زيد في القيام
لجعلت الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي
دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجيء بعد ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانه
اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب
في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان
يكون النفي والاثبات المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مفيدا لوقوعه اي لوقوع النفي في جزء غير معين
من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن نقيضا لذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يفيد الاثبات به غير الجزء الذي يفيد به
النفي فلا يتناقضان فاكتفي في الاثبات بوقوعه مرة ولو مرة وقصد في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب فاقل من استمرار

المثبت

كانها حرية

اصله وقد جاء لفظ قد
ايضا في قول الاعرابي
شمرة حتى كانها
حرية ثم اختصروا الضمير في
قد جاءت اسم له عائد الى
السفرة وكانها حرية
محلا على الخبر وصفة جملة
معطوفة على قوله ما جاءت
حاجتك فيكون في محل
الرفع لان الجملة الاولى في
فاعل جاء ظاهر لا تعلق
وتدخل على الجملة الاسمية
خبرية بعد خبر اي الافعال
الناقصة تدخل عليها
ولاعطاء مصدر مضافا
الى المفعول وهو الخبر لفعل
مذكور وحكم معناه مفعول
ثان والضمير في معناها
عائد الى الافعال وقوله
لاعطاء متعلق بتدخل
والمعنى لافعال الناقصة
ما وضع كذا تدخل على
الجملة الاسمية لان يعطي هذه
الافعال الخبر حكم معناها
من اثبات ونفي او
صيرورة وباعتبار زمان
مخصوص فترفع اي تلحقه
الافعال الاول وتنصب
اي هذه الافعال الثاني
مثل كان زيد قائما

[illegible] ويكون ناقصة بمعنى ثبوت خبرها مبتدأ محذوف وهو يجيء لثبوت خبرها [illegible] ويكون تامة بمعنى ثبت وهذه الجملة عطف على قوله ويكون ناقصة وصار للانتقال واصح واسمى [illegible] ويكون تامة وطال

الزلل فضلا بخوضرب وما خص به كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقضا حقيقة بهذا ان النهي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الايجاب يكون دائما ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيدا للنفي واخذا بما جرى [illegible] موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زال امير وما زال الناقص واو [illegible] عنه بالخلاف كخاف يخاف فاما زال بن ولد كقال يقول وقوله تعالى ذلك بن يلاى قرم من الياء فتامان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا اكثر الواو وبينها الى ما قبلها وقلبت الياء كما يفعل في الميت والمنقول في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما للنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعم فلن ابرح الارض ما وفي في امري وما انفك من هذا الامر او اما زال الا بزال وما فتئ او فتأ او فتا فلا يستعمل الا ناقصة قال سيبويه ان بزه قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان يقول هو الخبر اي ما زلت معه ونفعل بن ما لك من اخوان اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا ناقصين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هاميا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ان غدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل فهو رائح الى بيته فلا يبقى تمامهما واما قوله يروح ويغدو داهيا بتكحل فان كانا بمعنى يدخل في الغداة والرواح فهما ايضا تامان ومنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في اجاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول بن قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي ومنها قعد في قول الاعرابي ادهف شهرتين حتى قعدت كانها حرباء صار ثقال الاندلسي لا يتجاوز بعد بن اعز جد وقعد الموضع الذي استعملها فيه العرب قال وطرد بعضهم وقال المص واجاد الاوطرد خالي مثل جاء البرقيزين وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البرقيزين في حال كونه قيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلت بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه ولا يعني قول الاعرابي فلا يقعد كانها تبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حرباء قوله يدخل على الجملة الاسمية الاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني اسمه مرفوعها اسمها او من شبهه فاعلها اذا الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا تجد في اخبارها غالبا حدثا في خبر المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى مضمونها المشتبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشتبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهد وامن ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا بمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وتاندة وصار للانتقال واصح واسمى واضح لاقتران مضمون الجملة بان دائما وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما بمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها من قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت مدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لا ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا او قبل مط اقول شرع بذكر شواهد هذه الافعال الناقصة وبذكر ايضا مجيء بعضها تاما او زائدا فان كان يكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها متقدما بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا لا فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهه قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد قائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد قائما لم يستفد الاستمرار وكان قياس فان ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المص دائما او منقطعا وعلى هذا القائل يعني ان كان لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بنيناه قصر المطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على المعنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدما وجوبا وتقع المبتدأ والخبر بعدها مصدرة بالجملة خبر الكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الابتداء في الحال نحو قل هو الله احد وفي الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو ان زيدا قائم وظننت زيدا قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا بمعنى ثبت فاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانها وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين فيها بمعنى واحد وقيل [illegible] كان بمعنى

كفل وعزل قوله وزايدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التوكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقول سواء بني
ابي بكر شاي على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زايدة غير مفيدة للماضي والا فالمعنى صبيا
على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من مبسلي بوجدة كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في الجزء عزت ابا لك
يجوزها في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيد وكذا قولهم ان من افضلهم
كان زيد عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان
ظرفا وتسميتها زايدة نظرا لما ذكرنا ان الزايدة من الكلام عندهم لا تفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زايدة مجازا
لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زايدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي هو الحدوث المقيد
الخبر بغيره لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما يدل على الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لك
ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا
منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تمييزا لالحاقه بالظروف التي
يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة تثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن
الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر التبريزي ان فاعلها مصدرها ان كان الكون وهو موهم ان لا معنى لقولك ثبت الثبوت
وقولك بدا لك من تلك القلوص براق معناه تراءى بادا مصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب الجمهور على انه لا فاعل لها علما اخترنا فيه
هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك
لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه زائدة مع الفاعل لا تركا لجزء منها والاول اولى لافادتها
معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزايدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا يقعان اولا لان البداية تكون باللوازم والاصول والمجردة
للزمان كالزايدة فلا يليق بها الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخير على راي نحو قولك حضر الخطيب كان ولا يزادون الا
الماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل و
ماء على رواية رفع مزاجها وعسل وله وصا للتنقل هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان زيد
فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح واسى اضحى واضحى اقترن مضمون الجملة بزمانها
هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة واذا تقصد بمعنيين اما بمعنى صار من غير اعتبار الاقتران الذي تدل عليه تركيب الفعل اي
الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال وما هي كان في الصبح كان في المساء
وكان في الضحى فيقترن وهذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي
يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد تقترن بالصبح في الزمن الماضي وهي صبح قائما ان قيامه
مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولنا اصبحنا والحمد لله واسينا والملك لله اي صرنا الى الصبح والمساء ودخلنا
فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منها على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجبية كان في قولهم ما اصبحه واما امسى
وما امسى ادفاه وورده ابو عمرو قال التبريزي اثر ليس من كلام سيبويه وانما كان حاشية في كتابه قيل لو ثبت ما حكاه الاخفش لكان
كل منها مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح او المساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل ربانا اي صحبني
ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستندا الى ضمير يقترن ايضا بزمانه الا انه الدال
عليه بالصيغة اي الماضي او الحال او الاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلا فالواو لم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون
تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزمانه الذي هو
جميع الليل والزمن الماضي ومصدر البيتوتة ومضارعه يبيت وبيتا كباع يبيع وهاب يهاب يجيء تامة بمعنى قام ليلا ونزل ليلا
نام او لم ينم وفي كلامهم ليلة لست سرت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى فظل وجهه
مسودا وما ابرح بات بمعنى صار وفيه نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بات يعد فقال لان القوم قد يكون
بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها اخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب القوم بالليل قوله ما زال الى اخره قد ذكرنا ان معنى
ما زال ولغوانه كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد من قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ
الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ما يلزمها التنوين [illegible] فيها ولا في الدعاء وان كان مضارعا عنه فيها ولا ولن والا
ان لا يفصل بين لا وما وبينها [illegible] الافعال نحو الا اليوم جئتني ولا اسمن ذلك لتركيبه من
[illegible] الا [illegible] وقوله [illegible] ما يكون حرف النفي فيه [illegible] كما في قوله [illegible]

ويجوز تقديم اخبارها اي الافعال الناقصة كلها اي ان افعال على اسمائها اي الافعال الجائز تقديمها اي الاخبار عليها اي على هذه الافعال على
ثلثة اقسام قسم بالرفع جزء مبتدا محذوف وبالجر بدل من ثلثة والجملة الصلة بعد القسم اي الاول منها قسم يجوز تقديم اخبارها عليها ويجوز اي القسم الاول وهو
من كان الى اصبح وقسم لا يجوز عطف على قوله وقسم يجوز وهو مبتدا وما موصولة او موصوفة وهي او لظرف زمانا عليها او مبتدا تقدم خبره عليه الجملة صلة او
صفة لما والموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبر المبتدا والقسم الثاني الافعال التي تثبت في ذهنها اما افعال تثبت في ذهنها خلافا للكسائي وابن كيسان في غير

ما دام وقسم مختلف فيه عطف على قسم اي وقسم مختلف فيه اي القسم المختلف فيه

تذكر يوسف بتاويل لا ولي فيها الا ان لا تحذفها لم يسمع الا من مضارعها جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون
ناقصة الا مع حال التنفك فتسمع ما حيث بها لك حتى تكون ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
وقوله ترك جبنا مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفر جل لان حذف فعل النفي في جواب القسم ثابت في غير هذا الافعال
نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان
الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في باب خبر المبتدا ليس بفضلة ولا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة
استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس ولحبذا كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا فصل
الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا عنيا لم يصر خالد
لامتناع تصدير الا كما مر في بابه وقد خطئ زوالرة في قوله رجاجيع ما ينفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بانه
تنفك تامة اي ما تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب
وجيع وترمي عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف
من وجهين ان كان العامل في الحال ما ينفك احدهما ان المفرغ قلما يأتي في المثبت وان كان المستثنى منه جملة ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان الحال
قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعها او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف فيه ضعف
من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما يأتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش
والثالث ان المستثنى انه يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله
وما دام لتوقيت امر له توقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها الفاعل ذلك المصدر فاعل في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت لجلوس
المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضميرا اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي ومن جهة كونه
توقيت الشيء يكون ظرفا لملك الشيء والظرف فضلة فلا بد من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات
وما الذي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو ان ما ان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه
وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور
النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب
عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة نحو على ما قيد به هذا قوله وحكم ما الحكم ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند
التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكم كي في باب المضارع واصل ليس كيسه كما في علم في ان اصلهم تخفيفا بالاسكان وتركهم قلب
ياءها كما هو القياس في هاب لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا يحدث في العين تخفيفا
وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون مضموم الياء اذ لا يجيء من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوحا اذ الفتحة لا يسكن فلا يقال
في ضرب ضرب ولم تقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال
ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان
كهاب بكسر الفاء كهبت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير في نحو لست وليتم فلتشبيهه
بالفعل لكونه على ثلثة وبعضها كان وكونه رافعا ناصبا كالحق الضمير في هاء هابها واما في هابها فبين مع كونه اسم فعل تشبيها له
بالفعل والاول الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر عليها وهي لا تتصل بغير مرفوع الفعل الا نادرا كما ذكر في هاء قوله ويجوز تقديم

اخبارها كلها على اسمائها وفي تقديمها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى اصبح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا ما لا يكون
في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا
ذلك في الموصولات قوله من كان الى اصبح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المص وما يذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها
عليها في ليس خلافا على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما
عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقدم
خبرها عليها في اولى لان ما من هذه الافعال الناقصة معها بمنزلة الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لا يلزمها
بل جاز حذفها لفظا ومعنى لفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجز ذلك غيرهم نظرا الى لفظها ولعله
يكون جاء فيها معنى النفي في بعض الكلام مثبتا بمعنى الدوام واذا توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوز احد
منهم لانها لان من هذه الافعال خصصت كبعض حروف فهي قلما يجوز ما قائما ان زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكما حكم ذكرنا
في ما النفي في نحو ثابت في ان ما نفية واما غيرها من حروف النفي نحو لم ولن فلا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسط الخبر

جبرا

الافعال الناقصة

بهما بين الافعال اتفاقا فما ذكرنا من انه مما يجوز تقديمها اتفاقا لانها ليست كالطلب لتصدر الكلام في المنصوص على تسريه النفي واما
ليس في الاكثرين على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيين من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد
وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان افعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ
القوم الكرام ليسي ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف العين فقالوا صيدت ولذلك ايضا
لجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعم الا يوم يأتهم ليس مصروفا
عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا من حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا ان اضرب ولم
اضرب والفعلان لا يتقدمان على ان ولم والمانع ان يمنع تعلق الظرف الا ان يخبر ليس وبعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة
لا يمنع تعلق الظرف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تقدم الظرف والحال بكان
لدلالتها على معنى الحدوث بل هو اولى من تعليقه بخبر كان المؤخر وكذا الباقي لا تزيد معنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة
ولا تتم هذه الدعوى الا للمبرد من غير الما بعين لدلالتها على فعليته لليس دون الكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على
مبتدأ واجب الحذف كما يكون للنعت المقطوع بالرفع للمدح او الذم نحو الله لا تدخل على مبتدأ يلزم التصدر كاسماء الاستفهام
والشرط ولا على مبتدأ عادم التصرف كما التعجبية لا على مبتدأ يلزم الابتداء كالكون في المثل فان الامثال لا تغير كقولهم الطعن يطلع
يلزمها الكون في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طالق والطلاق البتة او يلزم الابتداء لوقوعه بعد اما واذا المفاجأة
او تضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتداء ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال
جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما ان زيدا قيام له حصول
في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما ان زيدا قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما ان زيدا قيام له
حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية
لقيل هي من ان تكون خبرية فناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها يدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول
في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض بعبارة اخرى مصدر الخبر وجميعها
فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب الغلام مخبرا بكان عنه ثابتا عند المتكلم
مسؤلا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت زيدا عندك ام لا فقد ذكرنا ان ان بعد ليس لاستفهام المتكلم بهذا
الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفي بالطلب فيها عن الطلب الذي في
اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم
قد جاء الطلب فيهما معا في الشعر قال وكوني بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والآخر استفهاما
نحو كوني هل ضربت استحال اذ الطلب في احدهما طلب الانشاء وفي الآخر طلب البيان على مصدر واحد وهو محال واما ان كان خبرها
مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت
على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز على
ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي بعدها بل الفصل معنى الاستفهام
لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام خبرا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين
ما كان زيد ولا متى ما كان زيد لوجوب تصدرها النفي ويجوز متى ما يزل هذا واي وقت لم يكن سماحك ومنع الجرمي والقلوبين
بين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه
وان منعنا لاداته الى الحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة
نفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا على ما المصدر
الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت
وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وكذا ان دخل الا على الاسم
نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تأخيره عن الخبر اذا كان الجزء الخبر ضميرا في
الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندك انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تأخر
الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشأن في الفعل ويجب تأخير الخبر عن كان واسمها معا ان دخلها الا نحو ما
كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تأخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل

كهل

كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما فان زيدا لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب
على شرط التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع ال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما
قائما كان زيد وانما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر فوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه
فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو جزء منه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز
على تجاذ اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس بجزء منها اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا
كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز
ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواتها وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف والجار والمجرور نحو كان اما منك زيد السا
وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل
بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا جاز لكونه فضلة بين كان ومرفوعه بغير
الظرف ايضا نحو كان عمرا زيد ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل
فجوزه في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرا ولم يجوزه في المنفصل نحو كان زيدا زيد عمرا ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه التقديم
ضمير الشان اسما لكان واخواتها نحو كان زيدا اخذ وكان زيدا ناخذ الخ قال قنا فان هذا جوز حول بيوتهم بما كان اياهم
عطية عودا وجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخرج هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص
مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب
ان قال وان شفاء عبرتها فهراقها اشد سيبويه وقد تكلم في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر
للالتباس لاتفاق اعراب الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو من زيد ان زيدا هو الخبر
قال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا في ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب مزاجها وقال
ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا
وان يرفع مزاجها على اضمار الشان كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما
والنكرة خبرا الا انهم قالوا ان ان اولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله تعلمنا كان جهلهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لشبه
المضمر عن حيث لا توصف كالمضمر وانما جوزهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في باب ان وكان واورد سيبويه للتمثيل با
الاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة انه بها تيما يجوز الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني الحب كان مخرجه ام جنون وتردد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو
معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي وحب اسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاع ذلك المرفوع
بضمير يفسره ذلك الفعل اذ لا فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين ولا تخرج الهمزة وقد قدرت بعد الهمزة
فعل يليها المستوي واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء اما وليها قد لا
يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شرط التفسير ان المرفوع انما يفسر بالظاهر اذا كان
المرفوع بعد كلمة لان مثل الفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب
العطف ان بعد مستوي ولا ابالي لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر
فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب لو كان نكرة لوقع
وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختص بوصف فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ان رجل ضربته
ام امراة كما مر في حل المعرف والنكرات المفسرة المضمرة في الابيات الثلاثة خرجت مخصصة بالضمير اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تخفف
بكثرة فيجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت
على الانصاف بحرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ودام وانصاف بها ما دام ولا يستعمل ما زال واخواتها مصدر
واسم فاعل الا ما من لا فيها لان معناها حرف النفي وهي لا تدخل على الخبر وقد يحذف كلام يكن الجزم فشبهها النونها بالواو فحذفت مع انه
قد حذف الجزم حركتها او لاجل لكثرة استعمالها قال تعلم لم يكن خيرا انه كاحد فكسر لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف
منه البناء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكن الجزوم ساكنا بعدها لم يجز حذفها قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا
لنفوتها بالحركة وجوز حذفها عن نسبة حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يكن الحق على ان
هابه نسم ولا تعفى بالسرق الا شراق هذا انشاد قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقر

بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد
فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما في الحصول للحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة
فلا يتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعم ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي
الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعم فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء
او حصولا او اخذا فيه الذي اذ ان عسى ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غير الله تعم وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع
على ثوق من حصوله فكيف يحكم بدنوها لا بوثوق بحصوله ولا يجوز ان يكون معنى رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف
اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره نحو قولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع
في دنو مضمون الخبر بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء رجي حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني
الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدم طفق ومرادفاته
من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج اقدم شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يبقى ان الخروج قرب
ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على يده
فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبته فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد
علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء
دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة
الفعل في الرجا اوضح واوضح مما قصده من المعنى ولو جعلنا المنتوحا لا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على الكلام
فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وايضا
بين قرب الخبر وحصوله تنافي لان القريب ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان
يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يخرج وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل
يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعم وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة
ان غيرا لحب الحبين لم يكد رسيس الهوى من حب ميتة يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل
عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى يعني الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يبن منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي الاشفاق
الطمع والرجا كلعل ولا لانشاء في الاغلب من خواص الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو يعث والجملة الاسمية انت حر
فمعنى الانشاء عارض فيها قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الاشفاق والطمع عليه تعم اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى
عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان اوفي كلامه تعم للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من
الله ايجاب فجاء على احد لغتي العرب لان عسى للرجا واليقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز
الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون
معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت
عسينا عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون الجمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه
وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير الرفوع به يدفع ذلك لان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان
يخرج المتاخرون على ان عسى ان ترفع الاسم وتنصب الخبر كان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبر استدلالا
بالمثل النادر من قوله عسى الغوير ابوسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل
انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابوسا وصائما المتضمن عسى بمعنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه و
عند من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال
ابو علي في القصر بان عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العدول تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا
لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا
اما اولزوم مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كان حتى يلزم
كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى الاصل قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل

بافادة

بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب كذا قالوا اصل معنى
عسى ان يخرج زيد اي خروج فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا
وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اي لا ينهاكم عن ان تبروهم والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يا زيد ان يقوم وافد جاء ما
كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا يساعده ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اي يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ايهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان وانما
وانما عينت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان على تضمينها معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوير ابوسا وعسيت ان
اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدري لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف
المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدره الكسائي والبيت لان القرينة ههنا ادل كما
ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في معنى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في معنى
ان يخرج زيد ان يخرج خبرا ايضا وهو من باب التنازع فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين
عسيا ان يخرجا الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد يخرج فيقول في التثنية عسيا ان
يخرج الزيدان لا غير وقوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون
ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله نعم عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل
الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله تعالى عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما
والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا تضمير في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان كاد منها وقوله
تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الثاني لقال كادت لا عند الكسائي
فانه يجعل في الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده
الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد يزيغ بالياء وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في
كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس بمثله واضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم
ان مع الفعل على عسى ايضا عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع تقدمه على
المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله اي كدت افعل
وكذا تقول كعسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي كعسى زيد ان يقوم ولا يخلوا المرفوع في هذا الباب غالبا من اختصاص
فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يجيء ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان كما ذكرنا ويتعين
في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمائها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند
الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل جرى زيد ان يفعل كذا
بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناها صار حريا وجرى اي جدير او صار خليقا واصلهما جرى
بان يفعل واخلولق بان يقوم بحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان وبقي ايضا هو جرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر
بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هو جرى ان يفعل فاذا قلت هو جرى على فعل او جرى بكسر الراء كعم ان يكون تثنية وجمعا
وانثى وبقي ايضا بالجر اي ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد
وقول الشاعر عسى طي من طي بعد هذه ستطفى غلات الكلا والجوائح التبن فيه عند المتاخرين قائم مقام ان لكونها للاستقبال
والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه الا ان اي يتوقع الطي غلات الكلا قوله والثاني كاد اي اوضع لدنوا الخبر كاد وهو من كدت بكاد كيدا ومكادة كبيت تهاب
وحكى الاصمعي كوبا بالواو فيكون كخفت بخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل
على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن
مراده فات كاد واوشك اوفى وكرب وهما فعل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واما اوفى بمعناه
الاصلي فقارب قال فعاد بين هما دينين منها واوفى ان يزيد على ثلث اي قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهره يوهم انه مفعول الا ان

ويجب

ويجب تجريد خبرها لهل من ان واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف و
اذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واجيبوا
ههنا حذف فيها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبا ومجرورة على المذهبين كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع ان الفعل نحو اوشك
ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي مجرد الخبر
من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على الوجهين المعلومين واذا حذف ان من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقدر مع الحذف
كما في تسمع بالمعيدي واما ان تحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال
كان ولا استعمال كاد مثل كان خلاف الضرورة وما كدت ايتها وهذا اضمر ضمير الشان فيه في نحو كاد بن يخ قلوب فريق وتستعمل
ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشا واقبل وقرب وهب علق وجعل وكانت بذلك اولى
من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون اخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل
واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي وجد وكذا انشا الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب
في الفعل من قوله تعالى هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلم فانما الزم تجريد خبره من ان مع
انه بمعنى كاد لانه بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في
القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان نحو هلم اقوم ولكون افعال المقاربة اي كاد ومرادفاته و
افعال الشروع اي طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها المتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما لزم
كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال
كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل
على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت
كان زيد وقت الزوال قام دل على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على انه كان مشتغلا به
في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنى المذكور لان اي حدوث القيام فلما حملت
مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا مضارعا مقترنا بان بل يكون مضارعا مجردا منها وانما
غلبت افعال المقاربة اي كاد ومرادفاته كون اخبارها كذلك وجوز الزمخشري انها بان لكونها من شدة القرب التي فيها كانها للا
للاشتغال والشروع فهي لتضمنها معنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران
الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال واما الزامهم في خبر عسى كونه مضارعا مقترنا بان
ومنعهم من ان يكون نصب الفعل نحو عسى زيد ان يقوم القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة
والطمع والاشفاق يختصان بالمستقبل فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان
تقوم قوله واذا دخل النفي على كاد الى اخره قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا ان
اراد وانه انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه
بل نفي كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان اراد وانه ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وعقلا ان ترك
من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل عنك اذ لو حصل الفعل منك لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فقوله فيه
ايضا ان قصد وان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من الخبط غلط وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا
ان اراد وان نفي القرب من مضمونه اثبات الخبر لذلك المضمون بل هو الخبط لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من
نفي الفعل نفسه فان ما قرب من الضرب اكد في نفي الضرب من ما ضربت بلى قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على
ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا ينافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في اخر وانما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت
واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت
مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يبينون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة
الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قوله ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت
يدل على انه لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم تثبت قرينة هكذا كقولك ما كان زيد وما كاد يقوم فرقلنا بقي مضمون خبر كاد على
انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى فلم يكدوا يفعلون وقوله اذا اخرج يده لم يكد يراها وقوله اذا غير الحجر البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله

بعد

ومن مرادفات طفق ما يقصد كذا الى شرع الطفق مع نافي

صرصر يجذب صريرا وصرصر الاخطب صرصرة

من الشقاق وفي الصرد ش

الاشتغال بان لان المضارع

مصبح اي دخل في الصباح

مصرحا اي دخل في الظهر

وفي اخر المعرب ذلك فعال يجري هذا العقد الى الخطاب حيث ان الخبر هو المراد اذا استعمل في موضع النفي اثبت وان استعمل في موضع الاثبات نفي

مقام مجرد

المصدر لبيان ذلك القرينة

فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهي صيغتان ما افعل وافعل به غير متصرفتين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل
ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد واشد ولا يتصرف منهما اي من الصيغتين بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما مبتدا وابتدا اثبت خبره
نكرة خبر مبتدا محذوف اي هو عند سيبويه خبر مبتدا محذوف وما موصولة وبعدها اي بعد كلمة ما صلتها والموصول مع صلته مبتدا والخبر جزء هذه الجملة
ثالث وموصولة خبر رابع وعند الاخفش خبر مبتدا محذوف فلا ضمير في افعل جزاء الشرط محذوف اي واذا كان كذلك فلا ضمير فيه لو عطف على قوله وبه فاعل ومفعول جزاء
جزاء به مفعول عند
الاخفش والباء للتعدية
او زائدة ففيه ضمير

بعد انتقاضه ومثل هذه الفرية هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم ان للاثبات في الماضي كان كقوله تعم وما كادوا
يفعلون او في المستقبل واستدل على كونه في المستقبل انهم للاثبات بتخطية الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر البغيض وقولهم
مزاه قد برح حتى ادى ذلك الى تغيره والرمة لا كد لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا قلوا لانهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب
عن الاستدلال بقوله تعم وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اعني قوله من القرينة اعني قوله تعم فلذا بحوها وما كادوا
كما تقدم ولهذا لم يفهم الاثبات في قوله ما ان زيد وما كاد ينافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم ونصوب
ذا الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اي ان نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطا المخطئين وذا الرمة في روئيته من قال حين
سمع تلك الحكاية اصابت بديهته واخطات روئيته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تعم فلذا بحوها الاية ونفي المضارع نفي
لقوله تعم لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث اي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون
الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها بقي طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس
يجلس ويستعمل مضارع كاد ولو شك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وبنو اسم فاعل او شك قوله وهي مثل كاد
يعني في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيء جملة شرطية مصدرة
باذا قال وقد جعلت اذا ما الماء يثقلني ثوبي فاهضم نفسي اشارب الثمل قوله فعل التعجب وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله
وافعل به وهما غير متصرفتين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد
استخراجه واشد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتدا نكرة عند
سيبويه بما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل ومفعول عند الاخفش والباء
للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب فعل وضع لانشاء التعجب لا تدخل في قسم الافعال فلا ينتقض بما تدخل عليه
به وبه درر وواها له ويا لك رجلا وكا يوم رجلا وويله رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا مثل عشرة فانه فعل
وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحه ضربا الا ان تقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر
يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه ثم حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما
يكون على صيغة ما افعل او افعل به دالا على هذا المعنى وليس كل فعل يدل على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم
فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء الحرف وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما لهذا المعنى من المعاني وان كان
جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف نعم ونبس في الامثال قوله ولا يبنيان
اه قد مضى ذلك في باب افعل التفضيل وبزيد عليه فعل التعجب شرط وهو امر لا يبنى الا مما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل فانك
تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل
الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغة التعجب على الماضي اعني ما افعل مثلا لا
يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل لبكر بن زيد لك
على ان التعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا اقتل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضرب لزيد وما اقتلك
له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب زيد وقتل له وانما يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل
منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى بان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا بالام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب
من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئها للمفعول بكونها ماخوذة من فعل مضموم العين كما ذكرنا
وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الى وما اعجبه الى وما اشهاه
الى فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الا ما هو الفاعل في المعنى بل او بعد نحو احظ عندك وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض فان
سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو
كما يقال هو مني اليد يده وقياس التعجب المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لمصدر النائب مقام المتعجب منه بعد
ما اشد واشد به وبنحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشد ما سجن ويبنى ايضا من باب فعل افعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند
غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضني له والاخفش المبرد يجوزان بناؤه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما
بني من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلها وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منها الفعل
كما مر ولم يستعمل منها الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما نعم وما ابئس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل

التفضيل

الحكم
اصله الرضى وزاد الجمع
اكرم به كيف ش

بقال
لمن جاء وارى الخصوم الشعلا
والا عمرو الشعر عشرا اي اسهر
ش

هذا الامر ابرح من هذا اي
اشد وقد ابرحه ضربا اي
اعجبه وقيل ان ابرحه اي
وقيل جرحه بالضرب
جاز اي عجبت بالتشديد

اي
من مسئلة جواز
مبني مسند المبني للمفعول
الفعل المبني للمفعول المصدر
يجوز ان المصدر مقام المتعجب
منه ش
بعض في نسخ صحيحة بعض
اي الجزء اي

التفضيل [illegible] التي ذكرها [illegible] وندر ما اخره وما اخره بعد في الحرمة بخلاف خبر وشرط التفضيل فيتعدى الى غير التعجب
منه كما كان يتعدى [illegible] افعل التفضيل سواء واشابهه لافعل التفضيل في الوزن والاصل الذي منه بني وشرط بنائه وصحة
العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل
وقوي رأيهم بتصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح عزالا شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل
التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذروا لفتحه بكونه متضمنا لمعنى
التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كما وضع بناء اسم الاشارة فيمن تضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما ابتدأ
واحسن خبرا اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها
المفعول به بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله فوقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولدنا بعده بني ناب
عيش اجب الظهر ليس له سنام ينصب الظهر هو ضعيف لان النصب مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لفتحة الاضافة
الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به
وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشد دبره في فعل التعجب كما جاز في غيره
واما التصغير مع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير
انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك قوله ويتوصل في المنع يعني بالمنع ما لا يكون
ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد
كونه قائما لزم الذي كان بين او مضافا للمفعول او عاد ما المصدر مشهور فلا يكن التوصل بمشارها الى التعجب منها ولا الى بناء التفضيل
فيها اذ لا مصدر مصوغا الغير بين او مصوغا للمفعول نحو حبذا وبئس بيد ويدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد
واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما ربقل ما اقبله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا
يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير ولا يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم
عليه عن المقدم به بدليل انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما
واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بينهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي
فلا يجوز لفضله فما احسن مسن بدا على ان يتعلق امس بلفظ كذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما من بدا وذلك لانه نوع
تصرف في علم التعجب وان كان بين الفعل والفصل ظرفا بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو
ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم زيد واجاز ابن كيسان وسيبويه الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه
زيد لو يفعل بكان وحده هذا بين ما افعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير واحسن بالخبر
كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب فعل التعجب لا بد ان يكون على افعل فائدة الفصل بكان في نحو ما كان في الماضي حسن
واقع دائم الا انه يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل بامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما
امسى دفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع منها ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتدا امتنع
كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى
التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيد حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانحي عنه معنى الجهل فجاز
استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على عشرته وهي التعجب المنحي
سواء كان مجهولا سببه ولا همزة افعل التعدية ما كان لان ما بالاصالة نحو ما احسنه او التعدية ما صاغ لان ما بالنقل الى افعل
مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فيها اضرب زيد لعمرو فما مبتدأ وافعل خبره وفيه ضمير
راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي
الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق
بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه وعن هذا سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قوله
ولا يسمع مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان يجهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وانذر من هو الله ذو اي
رجل كان قال والله عينا جنبا فيما قبل من هذه ضعيف من حيث انه نقل من معنى الاستفهام الى التعجب النقل من الانشاء
انشاء مما لم يثبت واما الحسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم

فائدة

جبذا وحبذا فعلان لم يجريا ولا تفعل بحبن وفرعه في المجرن وحبذا ذا لا يقاس عليه لانه لا يطلق في الاحاديث الشريفة

من تعجب

من تعجب

المجرن بفتح الشين سنة علم

والتابعة لها زيادة في الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن بزيد على ما هو القياس وضعف قول من قال
الامر بمعنى الماضي مما لا يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان فعل بمعنى صار اذا كان قابل ولو كان منه نحو بان الحم بزيد
اشهم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمعلوم زيادتها في المفعول نحو فالا الزم وتعدا الزمخشري وابن خروف ان احسن امر
لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه في الحسن فكانه قيل صفة بالحسن كيف شئت فان فيه منه كلما يمكن ان
يكون شخص كامل وقد وجدت صدر القول واسعة فان وجدت لسانا ناطقا بهذا المعنى مناسب للتعجب بحيث لا تقدير
سيبويه وابن هشام همزة الجعل اكثر من همزة صار اذا كذا وان لم يكن شيء منها قياسا مطردا وانما يعرف على هذا القول افعل وان
خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا او احسنوا او احسني لما ذكرنا من تعلق كون فعل التعجب غير متصرف وسهل
ذلك الخفاء معنى الامر فيه كما الخفي في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل كمعنى افعله وهو محض انشاء التعجب فلم يبق فيه معنى الخطاب
حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه فهمزة احسن على هذا الاصل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول
وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للتعدية فتكون الباء للنقل بمعنى اجعله ذا حسن والاول اولى
لقلة همزة التعدية ثم ان الزجاج اعتد بالبقاء احسن في الاحوال الثلاث على صورة واحدة يكون الخطاب لصدر الفعل في احسن
احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وانهم نحو نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئا في حالة واحدة الا ان يقول بعض خطاب
الحسن قد اجيز وجاز ان يكون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو كما بلا رايتنا في موضع
كذا جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما
عند سيبويه فانه وان كان فاعلا في الفاعل لا يجوز حذفه الا انه بمنزلة همزة الجر ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله
مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يكن الجر كما في ما جاءني من رجل وكفى
بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى بافعل التعجب الا لافعل التفضيل بفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها بجمودها صارت كنعم
وبئس فلا تصلح له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن بزيد ولا في احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار
عنه بالذي او باللام لانه انما يجيء عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اي حسن حسن زيد فلو جيء بتوابعه او اخبر عنه
لاعتبر بعد انحائه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما فاضل فلما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح
والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فنعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا
بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي بعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل
نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص اذا علم
مثل نعم العبد ونعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير بعده المخصوص واعرابه كاعراب المخصوص
نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص بعده تمييزا وحال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم في باب
الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ
وليس المدح موجودا في الخارج في احد الا ان منه مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام
مدحه على جودة الحاصلة خارجا فلو كان اخبارا لصح فاعرض جودته خارجا له فلا تصديق ولا تكذيب فقول الاعرابي
لمن بشر بمولودة فقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان
الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزء والجزء وكذا الانشاء انشائي والانشاء الذي في كم الخبرية
وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تشبيههما فالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع
الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو لا ريب في كونه خبرا لا يمكن ان تكذب في التفضيل وتقول لك انك لم تفضل
بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بل الشك لا يدخل المتصدق والتكذيب من حيث
الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت اولا بخبر لانك وجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال القيام حاصل او ليس
بحاصل وكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان التعجب اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في افعل التعجب في رب
قوله فنعما نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم كما يجيء في التصريف
فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب وفعلا كشهد احدها فعل وهو الاصل والثانية
فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد اتباع الفاء للعين
في فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشهيد وشعير والاكثر في هذين الفعلين الا ان الاكثر في هذين الفعلين

خلف

فصل في المدح والذم

خامسة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم بنى تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة تميم في اتباع الفاء
للعين ثم اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبرم منه قوله نعم فنعما بفتح الفاء وكسرها
في القراءتين ولم يجز اسكان العين مع قصد الادغام وقرأ يحيى بن وثاب الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يثبت
في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما يتصرف فيهما لكونهما عاملين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب وشرطهما ان يكون الفاعل
معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل
واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية
صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا
على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان ما سواك كائن بالنسبة اليك
ليس برجل ولثبت اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المتنبي لما بيننا في باب المعرفة ودليل فعليتهما الحاق التاء التي لا
تقلبها في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل وارتفاع فاعل احدهما لانه مع ان بعض الكوفيين يقول انها هي التاء التي تزاد في اول حين والا
قال نولي قبل نأي دارها فصلينا كما زعمت تلا ناوقال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر في قسم
الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقانهما ثم وقب والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث ايذانا بانه من اول الامر وذلك اذا
عطفت ثم قصة على قصة قال فضيت ثم قلت لا يعنيني ولا تقول جاءني زيد ثم عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما حجته
قال ما زيارتها غارة شعواء كالحة عنا بالميسم قد جاءت باصلاحنا ربت انسانا حسن لينا عنا اليوم او بسل عن ويجوز ان يكون اراد با
بالانسان مؤنثا والرابعة التي تلحقهما العلامة ودليل فعليتها ايضا لان وثمت ولعلت وربت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على
فعليتها ايضا ما حكى الكسائي نحو نعما رجلين نعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع
باب فعل مع فعليتها استعمال نعم وبئس تقريبا في فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما
كلاما صار مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها وجود تطيفة فصار معنى نعم
الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي جيد فصار امعاجز جملة بعد ما كانا جملة مستقلة وهذا نظائر نحو قوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان زيد قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل الاية
فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاول مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا
ومضمون الرابعة مضافا اليه وفي كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية
تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه الى حين اي لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزءان بما
استحق ضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان
المضمون فاعلا كما في باب كان اذا لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز
ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بد له من مرفوع به وحكى الجزءان ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جزءا لان الاسم الواحد لا يجر
الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على احدهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا للرفع
تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ فاما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير
المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى
المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما في سواء عليهم ءانذرتهم الاية لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير
مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى
خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل
وزيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتر اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا
منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تاخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له
في التفوس وقع تاروا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر مصوغا على
وجه لا ينكر لان مدح نحو منكر من الاشخاص او ذم لا فائدة فيه فنووا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية
كما ذكرنا في تقدير مفرد هو فاعل موصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة
مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع الاوصاف المشتقة لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد قطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى عمل
الغيب فان الاصول تدعوا اليه وذلك لانه تقدم بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان خبر

مبتدأ

مبتدأ مقدر لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيد لان وجدته اذا
ظهر كون مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته لزم ان يكون فيه ضمير عائد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراقي له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المفسر
الجنس غير معهود والنكرة المفسرة اتم بعيدة من الاستغراق لكونها في خبر الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قائم مقام الضمير
على ما قال المص لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز نحو زيد نعم رجلا وكذا
في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذارا لانه لو كان اللام للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذا كالضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام فيشار بها
الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرف ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة
في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير وفي بيانه بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول
الاعرابي بئس لعمر الله بئس الصاحبان وقبل نعم المولود والله نعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب
وظهر ذلك وليس ذلك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقولهم والله ما ليلى بنعم صاحبة اي يقول فيه ذلك لان ذلك
في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو نام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكايات ان صحت تؤيد كون نعم
كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء
ولام القسم عليها نحو ان زيدا لنعم الرجل والله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء التي في غرث
الفراء حتى ظن انها في الاصل اسمان ولو كان كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف لاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين
جزئيها الا ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد
رجل جيد لم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل يحصل
التفسير بعد الابهام كما مر فيدخله عوامل المبتدأ نحو نعم الرجل كنت وقولهم بئسا لنعم الرجل ان وجدتما على كل حال من تحمل وصبر
وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلا زيادة كما رايت ومضمرا مفسرا
بما بعده كقول الاخطل ابو موسى محمد نعم حليلا وشيخ الحي حالك نعم خالا وانما لزم كون الفاعل منهما مع تقدم المبتدأ لان تقدم
كالتاسيس بالنسبة الى تاخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع
الى المبتدأ وانما يرجع الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي روي ان كان كالشاذ لعلة في نحو قولهم مررت
بقوم نعم هم قوما او نعوا قوما ليس الضمير ان لهم والواو براجعين الى الموصوف والا لم يفسر قوله مضمرا مميزا بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير
المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احديهما تصرف نعم وبئس فلم يقولوا
نعما رجلين ونعوا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع وهذا الجاز وانعم المراة هند وبئس المراة دعد كما جاز وانعمت المراة لكن الحاق
تاء التانيث هون من الحاق علامة التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت
المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعوا رجالا والثاني ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه ما
يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتضمن بسبب افادته معنى التثنية والجمع
والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اولى واما الفصل فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا
او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير فيه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية
المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه ويجوزون نعموا الهم عبيدا لانه مثل قولهم وبلتها ازوجه
وبالها قصته وبالك من ليل وقد تصرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فمذهب الجزولي وتبعه من شرح كلامه الى افراده
والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية
والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى او
المجموع وقد صرح ابن مالك والمص بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه الشدة احتياجه
اليه الا بالظرف قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه الا لضرورة فما ظنك بمثل
هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو زيد رجلا واما الفصل بين فاعل حبذا وتمييزه فلجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا
زيد وجاز ان يجيء لهذا الضمير التوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم
ولا يشاء التمييز وهو المفيد للمقصود وبين هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعم بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف

اي

اى بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اى بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اى
بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجئ وقد يجئ عند المبرد والى على بعد الفاعل الظاهر تمييز المتأكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال تعم ذريعها سبعون ذراعا اى ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كما يجئ الحال فى قم
قائما وتعال جائيا للتوكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام واول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من
مفعول تزود وهو زاد وقوله تعالى ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها اى طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل تعالى اختلف
ما هذه فقيل كافة هيئات نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل فى قلما وطالما قال الاندلسى هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما
ذلك فى الحروف فالاولى فى طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما الحرف
انه يحتاج الى تكلف فى اضمار المبتدأ او الخبر فى نحو فنعما هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها فى قوله
نعم بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفى قوله نعم فنعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعف قلة وقوع الذى
مضمرا بانه فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بلا معنا فى نعما هى لان هى مخصوصة اى نعم الذى الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما
وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فنعما هى نعم الشئ هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة ويضعفه عدم مجئ ما بمعنى
المعرفة التامة اى بمعنى الشئ فى غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال انى مما ان افعل ذلك اى من الامر من الشان افعل ذلك قال
وانشد قلت انى مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجئ فى الحروف بل يجئ ما بمعنى شئ اما موصوفة كما مر فى الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف
اى المخصوص وافادته جملة مقامه فى نحو نعما يعظكم به وبئسما اشتروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا فى باب النعت فى قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
فيكون التقدير نعم الشئ شئ يعظكم به وبئس الشئ شئ اشتروا به انفسهم مع انه قد جاء عن خالى قوله نعم الفتى تجفت اخوانه يوم البقيع حوادث
الايام اى تجفت به ويجوز ان يكون تجفت فى قوله تعم كبرت كلمة تخرج من افواههم صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز
المذكور والمخصوص محذوف وفاى قولهم وفى قوله تعم بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يعول على هذا القول اى كون ما بمعنى الشئ
قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا
بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدأ محذوف والجملة بيانا للمذموم وقال الزمخشرى والانارى احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة
المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما فى نحو فنعما يعظكم به او مذكور كما فى قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا به او نكرة غير
فى نحو قوله تعالى وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تأكيدا معنويا لان التأكيد المعنوى لا يكون الا لما عرف كما هو
مذهب البصريين وهذا المعرف باللام فى معنى النكرة كما بينا ويجوز تأكيده لفظا نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى
بئس الورد المورود وقال نعم الفتى المرء انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة المقصود بها الابهام وقال ان المورود
مذموم والمرء بدل من الفتى وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن
ولا يمتنع عند المبرد والجمهور خلافا لغيرنا استدلالا نعم وبئس الى الذى الجنسية وكذا من وما واعنى بالجنسية ما يكون صلتها
عامة وتنبيه البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا فان شعر فنعم مرادا من حضرت امداهبه نعم من هو سر واعلان ويقول نعم الذى
هو عند زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذى كان البوم فى الدار الاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلها
الابهام وقد يرفع فاعلها منكرا مفردا نحو نعم رجلا زيد ومضافا اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روى مررت بقوم
نعم بهم قوما والتلاق الفاعل المتشبه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء
المخصوص كقوله عليه الصلوة والسلام بالمال الصالح للرجل الصالح اى نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص وفى الجنس متعجبا منه منهما
وقد روى مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو كما ذكرنا وقال ابو على انه نعم سمع عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان
كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس مضافا الى المعرف بالجنسى ينبغى ان يكون هذا على الجائز كيسا من تنكير المضاف الذى لا مانع
فيه من التعريف لينه الانفصال كما مر فى باب الاضافة وقد روى شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا
ان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييزا اى بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فيها ونعمت اى مرحبا
بهذا التحية ونعمت هى فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس ان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو
نحو نعمت البلد هذه الدار قال ذو الرمة او حرة عيطل بيضاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان
المميز المضمر مذكرا لتأنيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدأ ما قبله خبر او خبر مبتدأ محذوف
قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسى مثله عن سيبويه وهذا الذى
نصوناه قبل قوله وشرطه اى شرط المخصوص مطابقته الفاعل يعنى ينبغى ان يقع اطلاقه عليه وبئس مثلا القوم متقول باحد وجهين

اما على

[illegible] اعلى صنوف عنزة اى عنزة ومن ثم احتاج اى الحرف الى اسم او فعل حروف الجر اى الحرف الى اسم او فعل حروف الجر وضع للافضاء بفعل او معناه اى معنى فعل الى ما يليه
اى الاسم الى الحرف ذلك الاسم والباء تفعل دائمة كما فى قوله تعالى كفى بالله شهيدا فيكون على للافضاء ومعناه بالفاء سببية وسيبويه فعل بمعنى فعل
وهى اى حروف الجر من والى والباء واللام ورب وواو وها اى حروف واو القسم وتاؤه اى القسم وباؤه اى باء القسم وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا
وخلا فمن للابتداء والتبعيض وزائدة وعن لوجب خلافا للكوفيين والاخفش فقد كان من مطرحها شبهها اى شبه وقد كان من مطرحها اول

اما على حذف المضاف اى نعم مثل القوم مثل الذين يراد على حذف المخصوص والذين صفة القوم اى نعم مثل القوم
مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يخصص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا اذا قصد به الجنس
ولا يمتنع اعتراض نعم بان يوسط بين الفاعل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك انصر شد ونعم الرجل هو زيد او يجوز بالفاء نحو
نعم الرجل هو قوله وسأمثل بئس نحو بئس مثل القوم اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد
او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو حسن اليد زيد وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب لمن اكثر الجرار فاعل هذا الملحق
بالنعم وذلك لكونه بمعنى فعل نحو ظرف زيد اى ظرف شديد وكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا
رفيقا تمييز لابهام اولئك فهو حال نحو قوله بعد ما مثلا على ما فيه زائدة وكذا فى قوله وشد ما انك ذو جد ان فاعل شد ضمير
ان يكون ما فيهما كما فى نعما مثلا ولان المخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا على شرط تقدمه نحو جاء فى الزيدان وكسر الهاء ما اكرمها
ولم يجز ذلك فى نعم وبئس لعدم عرافته فى المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله منها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف
اى صار حبيبا فادغم لغة والا فمنع الفتح فيه كما ذكرنا فى نعم وبئس قوله ولا تغير يعنى لا يلحقه ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يؤكد ان ولا حبذا ولا حبذا لانه مبهم كالضمير فى نعم وبئس فان الافراد مثله وخلع منه الاشارة
لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشئ وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا زال فعليته حتى كان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ
المخصوص خبره اى المحبوب بعد وقال بعضهم بل التركيب لحال اسميته لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف
الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل على حبذا واقع بئس بمعنى والاولى ان يبقى اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب محمد فى
نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قال قوم هناك لكن لا تعمل النواسخ فى هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد
حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغى ان يجوز ادغامه مثل ذلك فى مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الزجاج
زائدة كما فى ما اذا صنعت المخصوص فاعل حب وقد شذ من فعل نحو لا تحبذ على الحق وبعمل ونحوهما قوله وقد يجيء قبل المخصوص
او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا او
حبذا رسولا محمد ولم يجز فى نعم تأخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الذات وهو ذا وهناك عن الضمير
المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للذات على الضمير فيفضل الظاهر على المضمر كما فضل
عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا فى نعم وقيل انما لم يجز ترك التمييز فى نعم ان قد يلتبس المخصوص
بالفاعل التمييز فى بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وبه احد فى المخصوص ههنا للقرينة
كما يحذف فى نعم وقد يفرد حب عن ذا بجواز ان نقل ضمة عينه الى فائه كما يجوز عند فهما قال شمر وحبه منا مقتولة حبر بفتل
بفتح الحاء وضمها وكذا كما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله بعد ما مثلا وافضل الجوهر لا يمنع الناس من
ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا وبرى ايضا عظم البطن بطنك والتغير فى اللفظ دلالة على التغير فى المعنى الى المدح او
التعجب وقد يجئ فاعل حب بالبناء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل فعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولا ثم قسم الافعال والحمد لله رب
العالمين قوله الحرف ما دل على معنى فى غيره قد مضى شرحه فى اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج فى جزئيه الى اسم او فعل يعنى
من اجل ان معناه فى غيره احتاج فى كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين فى زيد قائم او فعل نحو قد فى قد قام زيد فكل واحد من الكلامين
المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا فى اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يجب ان يكون جزء الكلام من دون
شئ آخر وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفى والاستفهام وحروف الشرط وقد يحتاج الى الجملة نحو نعم ولا فقد كان رجوعه

لما قوله وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواو وها وباء القسم
وواو وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبعيض والتبيين وزائدة فى غير الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطرحها شبهها قال اقول الافضاء الوصول والباء بعد المتعدى لا يسال مثل
والمراد بايصال الفعل الى الفعل تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوبا لمحله فلذا جاز العطف
عليه بالنصب نحو لم تعم وارحامكم وتبيينها بعضهم ووقف الاسماء هذا المعنى اى تخصيص الافعال الى الاسماء اى توصلها اليها قال
بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض
الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واحد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
كما ذكرنا فى الحال نحو مررت بزيد راكبا وبامارة بن يزيد وزيد ممرور به ومررت بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ونعنى بمعنا
الظرف والجار والمجرور نحو تركت زيدا عند او فى الدار لا كراهة فاللام فى لا كراهة تسمى لام الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة

محل

سعد للفعل المقدر او شبهه فذلك لان التقدير زيد استقر الجار مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان
يتعلق الجار بسعد المظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام انادي واورد المص لتمثيل تعدية معنى الفعل هذا في الدار ابوه وهو
ولا ارى من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا قطعا شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت اشير اليه في الدار
كما تقول في الدار فلفظ اشير هو العامل النصب لفظ في الدار لكونه حالا لا انه يا مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا
في عمل معنى الفعل في المفعول بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم
ابن لي مني لان معناه ابن لي بعدي وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لو لا وكي وكلا وقد اختلف في لعل وسيجيء الكلام
عليه مقال المص فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولم اعلم على
اسما وفعلا الا اذا رعي العدد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ تواخ وتناسب من حيث المعنى لاشتراك على
الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لما عد من فعل ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفي يفي وله
امر امن وفي يلي وكذا لما عد الى اسما مع انه يجيء بمعنى النعم كل ذلك لاختلاف المعنيين قال واراعي ايضا في العد مع التشارك في المعنى التشارك
في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلاف ما اذا كان اسما او حرفا وكذا من في قوله افعالا اصلها امين واوين و
الله وفيما قال نظر لان علا الاسمية تكتب الفا واصله واو باتفاق لكنه اذا اضيف الى المضمر ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله
بانت تنوش الحوض نوشا من علا علا فيه مبني على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فما شا وعدا وخلا
الحرفية لا اصل لالفاتها فجلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل
لالفاتها وهذا عذر بارد وقوله فمن للابتداء كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل
بمعنى النهاية وبمعنى المدة كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما
يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء
النهاية فمن للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد
الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال ابن
الدهان تبعا لابن الحاجب ومن شهر رمضان لا ارى في الايتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل
المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه يقال خرجت
من الدار اذا انفصلت منها ولو قال من خطوة وليس التأسيس والابتداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان
فيما بعد من وهذا معنى في لان في الايتين بمعنى في ومن في الظرف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بينهما
وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية وانما تقع بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الا قوله
لم يبتدأ من الحج بل المعنى من اجل ورجع وشهر رمضان هب لكم فيه اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وصمت
اول الشهر الى اخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجا اليه وافزع اليه فالباء هيهنا افادت معنى الانتهاء واذا تصل بمن بمجرد كون المجرور بها موضعا
انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ الشيء ممتدا جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد المجاوزة كما يجيء تقول انفصلت منه وعنه و
فهمت من كذا وعن كذا وسقاه من الغيمة ومن الغيمة اي بعدها فاما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل
عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل فلا يغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء غاية
الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال من مكاني من خلل السحاب فبدا لي وبينك مكانك ومبدأ
كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من دار من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول
الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم
هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها فلو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو
اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيء متعلق بمحذوف اي شيئا كائنا من
الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا حالا من النكرة المؤخرة قال تعالى فاخذ من اموالهم صدقة او مقدرة نحو اخذت
من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في
قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ قوله والتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعريفها بان يكون قبل

او بعدها

القنة بالضم مع الجبل مشرف الحجر نصبت البعاعة ثم ارتفت حجة بالكسر وكسر الحجر من

وبعض من التبعيضية بان يكون مما شيء قائم مقام المجرور بمن نحو خذ من اموالهم صدقة

او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم مثل للرجل انه له وثمان والعشرين
اتها الدراهم والضمير في قولك عشرين قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يستقيم على ما هو المذكور قبله او بعده
لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة
اكثر من عشرين فهي مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين
ولا يلزم ان يكون الملفوظ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصرح وتقول اخذت من
الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم في العشرون في
قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبتدأ نفسه وكذا الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقديم
من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من حطة في روضة ومن رعاية في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون
لان المبهم الذي فسر بالتبيين مقدم تقديرا كانك قلت انا في شيء من حطة في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي و
كذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كرمه ومثله كرمت من زيد يده اي شيئا من
اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعده من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك
تفصيل لبيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشياء زيد بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء
المبهم واما ما يبقى من المجرور به نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثله حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا
اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء المجرور بها في نحو قوله فاسئل به خبيرا وقولك بزيد اسدا
اي سل بسؤاله خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة وقوله
فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ البدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب
هو ما في نحو ما رايت من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط
فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم فمن صرح الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا ينافضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد
ولو كانا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافض غفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافض غفران كلها واستدلوا
بما حكاه البغداديون من قول العرب قد كان من مطر اجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد
كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيد في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما تزاد في الموصولات وقول المص
شيء من مطر من للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب
الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار
زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله
لجاز ان يكون الكاف في قوله تعالى افتؤمنون ولن يتوجه شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتاح وخرج قد حذف الفاعل واقيم
مقام الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما
ذهب اليه المص ويجوز ان يكون ضمير جاء للقرآن وقوله من نبأ حال والتدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما يوصل الفعل
اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا بد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا غير الاستغراقية
كما في الموجب فائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا
مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني من رجل ما جاءني من رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهو اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير
الموجب الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة البناء في نحو
القي فيه فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا
ينتهي وقد يجيء للتعليل نحو انك من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون
من مضمومة الميم ومكسورة بمعنى تاء القسم لا يدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة بالله وشذ دخول
كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميم القسم خاصة وزعم بعضهم ان من القسمية
بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويجيء الكلام عليها في باب القسم ويكون من في الظرف بمعنى في كما
تقدم ويختص عن بجر قبل وبعد وعند ولدن مع يقال جئت من بعد اي من عند وكذا بله نحو من بله ان تاتي بالحرة

تقول كنا

وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بجر عن وعلى اسمين قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا او حتى كذا بمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر
خلافا للمبرد وفي الظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر وفي
الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والفي بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول
بمعنى او وفي القسم للتعجب اقول اعلم ان الى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بالخلاف نحو اتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم
دخول احد الابتداء والانتهاء في الحد وحينئذ اذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في
الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما
بعدها من جنس ما قبلها اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب
هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم
كذا قوله تعالى ايديكم الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله وانت التي حببت
شغبا الي بلادا وطالما بلادكما اي مضافا الى بلاد وقيل بحق بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي بالقار
اجرب اي في الناس والوجه انها بمعناه وذلك ان معنى مطلي بالقار اجرب مكروه بسبب التكرية بعد مالي قال تعالى وكره اليكم
الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الاضافة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعت منه حملا على اشتريت ورضيت عليه حملا
على سخطت قال اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في مثل انت الى حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى
عند والاول ابقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقيا الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسب الى
ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذا اي لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يجيء وحتى بالتعيين لغة هذيلية وهي على ثلاثة
اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا تجر بمعنى كي الا مصدرا مؤولا بالفعل
المنصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى تقول الحقه والى بمعنى الى الجزء لذلك نحو سرت حتى تغيب
الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لا منحدا والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله
فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الوقت اي حين اخذهم ومذهب الكسائي ان جر ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون
لازما لاحد القبيلين وحتى يدخل الاسماء والافعال فهي كالى في لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما حتى العاطفة فهي مثل
الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه حد فلا
فائدة في ايهامه ويشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلها من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا
عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز اظهاره كما في العاطفة نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت
حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ويتفارقان ايضا بان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم
حتى زيدا او جزءا بالاضافة نحو ضربت السادات حتى عبيدهم او جزءا دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله الفاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة
التي لا يمشي الا بها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب
واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا بالجزء الذي جزء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت
رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسير مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها
كما في العاطفة فلم يجز نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ليس من
الليلة بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول الجزء الذي يحتوي في حكم ما قبلها فغير لازم جاز الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبلها
او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة ونصر المصنف وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزءا او ملاقيا لاخر جزء
وفصل عبد القاهر والزمخشري والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل كما ان الانسان
وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل
لما قبلها فاذا دخل في التفصيل واذا لم يدخل ومن هنا مالك تعريف لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون
ما بعد حتى العاطفة اخر جزء ما قبلها حتما ولا اخرها دخولا في الفعل بل قد يكون لكنه يجب فيها ان يكون اخر اجزاء اذا رتبت الاجزاء
الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بتصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه
وآله بالعطف ليس اخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو اقواهم قوة وشرفا فاذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى مخدرا كان
اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون

ما بعدها

مابعدها كان وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونها اجزاء حسا او ملاقيا له نحو تولك قرأت القرآن حتى سورة الناس حتى او هذا
جاز بعدها ما هو ملاق ايضا والتزم صاحب المغني التخيير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وابن هشام وكان الجارة محمولة على الى
في جواز عدم كون ما بعدها جزءا وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونها اجزاء حسا
لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونها ضعفا او قوة وجب حتى كونها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او
ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى
الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم الكل لدخول ما بعد الجارة فيما قبلها
كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة
نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو اكلت القوم حتى رأسه
عطفا وجرا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان
حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني
القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجزاء بل لكون الى اشد تمكنا
او وسع تصرفا فلهذا تدخل على الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قيم حتى بزيد وشبهنا المبرد قوله واكفنه ما
يحتشى واعطه سؤله والحضه بالقوم حناه لا حق وليس ما في البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لا حق وجه على ما بدا لي حتى هو
كما في قوله فبينا نشري رحلنا اذ هتفت تمسك بقوله ايضا حتى لا والله لا يلفاه ناس فتى حناك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن
الفرق بين حتى والى ان حتى يلزم تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم
ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا ولذا كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما
من هذا الوجه فاذا كان ما بعدها جزءا مما قبلها فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر
عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المخبر به الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد
حتى من الجزء الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك وللخلاف
في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب
ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق به مقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع وتقع بعدها الاسمية الفعلية
كما ذكرناها هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فواعجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله
فان الفخر يحدث ما ولها بدعة حتى ماؤها بدعة وجملة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم نحو ركب
القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى رأسها اي رأسها مأكول
قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة
شاغلة للناظر والمتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عم في النفس
المؤمنة مائة من الابل اي وقتلها لتسبب القتل هو القتل متضمن للدية متضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية
وقوله ثم لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه في قوله بطل كان ثيابه في سمه بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب
في الجذوع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله وبركب يوم الروع منا فوارس يصيرون في طعن الكلى والاباهر
والاولى ان يكون بمعناها اي لم يصلاه وحدتي فيهذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله ثم فردوا ايديهم في افواههم والاولى تعلقها
على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله ثم ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله يجاني بها اكفاؤنا ونهنهها وتشرب في اثمانها
وتقامر والاولى انها بمعناها في الموضعين لحاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي انها الروح في اجساد عبادي والشاعر جعل اثمانها
ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاعة وقولهم انت اخي في الله اي في رضاء الله اي رضاه الله ثم يشمل
على مواخاتنا لا لغرض الدنيوية وكذا قولهم احب في الله وابغض في الله قوله والباء للالصاق نحو بمرداء اي التصوير
قولك مررت بزيد اي الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه امسحوا برؤسكم وبعينا تلك وبعينا تلك اخبر ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء
يكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله نجحت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها
بالمصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشتري الدار بالاثاث قبل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا اي كاشتهر بالكفر وكاشتهر
بالاثاث والظاهر انه لا يمنع من كونها لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريت به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله
وتكون للتعدية جميعها وفي الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالحركة

وقد يجيء

قيم الى زيد ولا يقال

وهو شاذ

اذا كان فيه معنى حركة

والتضعيف وتيسره وهذا المعنى يختص بالبدل من بين حروف الجر نحو ذهبت به وتنسب اى ذهبت به ولا يكون مستقرا بها بحسب
مقال الا اذا قرنته من قرا ابوك بن الحديد اى ابوك بن برقوله وللظرفية اى بمعنى في نحو ولا تعكفوا الكبير بالاطلال اى فيها وتكون
للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشدد باللغول كانها البيت وهي فرع الاستعانة وقيل جاء والبحر
نحو قوله واصبحوا بنو سكم وابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا الفصل بل يوردونه الفقهاء وعدهما نهاية لان الفعل يتعدى
الى ما الجر بنفسه ويجي بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب واقع ويجي للتجريد نحو رايت بزيد اسدا
اى بزيد زيد كما مر في من قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل في مطلق الاستفهام فلا يقال ان زيدا بقائم كما يقال هل زيد
بقائم قوله والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا النبرية ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها
بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان للعموم ان يدخل في النفي والاستفهام وزائدة اسلى مفعولي علمت وعرفت وجهلت وسمعت
وتعلمت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اى بحال زيد على حذف المضاف وزائدة ايضا في المرفوع في كل ما
كان فاعلا لكفى ومنتصرا فانه فاعل اصل في التعجب على مذهب سيبويه في المبتدا الذي هو حسبك وزائدة شاذا في خبر المبتدا الواجب
نحو زيد مستبشر بمثلها عند الاخفش وزائدة سماعا بكثرة في المفعول به نحو الفي بيدا وقوله فضربت بالسيف وجوه بني
قيلا في خبر لكن قال ولكن اجوا لو فعلت بهن ذهل بكن المرء في الناس والابرو مع ان مرفوعة نحو قوله الا هل اتاها والحوادث
جمة وان امرا القيس بن تملك بيقرا وقد ذكر في مواضع زيادتها في ما التجارية ومن غريب زيادتها ان تزاد في الجر وبنحو
قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصحن في حلوا هوكم تصوروا وتتم كثيرا مع الله في القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا في غيره
كقوله دو بخير لن قال له كيف اصبحت وللام للاختصاص ولام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه ومكسورة ايضا
لغة خزاعية وربما فتحت قيل ان المضمر نحو لهم واليهم وقيل في جميع المضمرات اعلم ان كل لام على حرف واحد كالواو
الفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضم والكسر على الا لام الجر فهي في غاية الخفة بكونها حرفا واحدا وانما كسرت لام الجر ولا
معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها اكثر من امثالها ايضا بجرها اذن ليس بالاصل للقيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف
الجار وانما يقال لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الا لما مات كلام الابتداء ولام جواب لو وغيرها لذلك انما خص
الالحاق بحال دخولها في المضمر لانها لا تلتبس اذ لم يبق من اللامات اذا المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت في المظهر لالتبست
بلام الابتداء والفرق بالاعراب بما لا يتم اما للوقف والمبتدا زائدة لام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو
الجمل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي بمعنى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم فرع لام الاختصاص
كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن والمضرب اذ المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل
الضعيف بالتاخير عن معموله نحو لزيد ضربت ويكون اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن ويكون
مقدرا نحو بالزيد وبالماء لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب وقيل يجي بمعنى الى نحو سمع الله
لمن حمده اى استمع الى من حمده وجعلت وجي للذي اى الى الذي بمعنى على نحو وتله للجبين اى عليه ويجرون الزائدة
عليها قوله وزائدة في رد لكم لان رد يتعدى بنفسه وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي ولها
في وزنته المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددت الدراهم وعددت له فاللام ليس بها مثل شكرته وشكرت له
لانها وصلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يبغونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا وكذا اللام المقدر
بعدها ان بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله وقوله اردت لا تنسى حاجتي وقيل هما بمعنى ان الظاهر هو
الاول لقوله تعالى وامرت لان اكون وهي زائدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا لابرهيم لقوله تعالى ولقد بوانا بني اسرائيل وكذا اللام في
قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا لما بهم ابدا شفاء ويجوز ان يكون الثانية تاكيد لفظ قوله وبمعنى عن مع القول بمعنى في قوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقونا
وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر
العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف
قريش وفي للفقراء الذين احصروا للتعجب الاول ان يقال انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم ويجي قيل بمعنى
وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعالى جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلث خلون اي بعد ثلث ولثلث بقين اي قبل ثلث
والاولى ابقاء الثلث على الاختصاص كما مر في باب العدد قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح
وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر لا غير خلافا للكوفيين في مطابقته

التمييز

التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وواو هاتدخل نكرة موصوفة في رب ثمان لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية
ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء
المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة وبعدها تاء مفتوحة
ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت اي لا يتكرر لقائي للرجال بالمرة فلي لقيت منهم شيئا وان كان قليلا فقال ابن
السراج كالجمهور على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون
رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا في اغلب الاحوال لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها
ثم يستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قولهم رب فعل
يجب لغفت بحيث يفضل وقوله ماوي يا ربما غارة شعواء كالذئبة بالسيم وقوله فان يمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود
وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح
ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد للتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتدح بكثرة العلم لا يكون ان اعرف شيئا
من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في
التكثير ولا خلاف في اسمينها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا بما مضافة كما تجر كم فلا يقال لرب
رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم جر فيها بمن في رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها
لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف
الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يتعدى مثل ذلك الضعيف باللام
فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن ابن ذلك المفعول بذلك المفعول فلا ينكر
عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول
بحرف والى ضميره معا فلا يقال زيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم
اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت جلا رب رجل كريم اكرمته يحتج
معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل لحقت واثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمته الاكرام كما قيل في قوله
هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته
مفسر للقيت المقدر كما في زيد اضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو
بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو
جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت الضمير في مررت لزيد وقولك زيد ضربته
والضمير المنصوب مقدر في المنصوب على شرط هذا التفسير امتناع ذلك فان ارتكب متكلف ان جاءني صفة والعامل محذوف فهو
محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح قوله محذوف فيما لبابه انه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل تفوق عند
من هب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فهي رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كريم
كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما
يقتضيان ما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غير ما سوف على الزمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه
معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم مجرى النفي فلذا كان لرب صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين
اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى
النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا نعتا كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب
لما جرت جريها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة ويكثر وقوعه ايضا
صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب قل رجل كما مر في باب الاستثناء قال ابو الاربد نفس طاعمة في الدنيا جائعة عارية يوم
العيمة وتتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل
في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قوله رب رفد هزقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقبال وليس الجواب محذوفا
كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هزقته ولا يتوقف على شيء اخر والمقدر الفعل الماضي نحو قال هزقته اذا مات وهو كناية
كقولهم صدره طابه والمقدر كما في قوله واسرى من معشر اقبال اي اسرى من معشر حصلت واما نعت مجرورها فعلية او ظرفية
كما اخترنا في باب الاستثناء فهو مثل كل رجل يأتيني اوتي له درهم درهم كما في باب المبتدأ واستشهد الاخفش على اسمية رب

بقوله

بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدأ وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ
محذوف والجملة نعت لمجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة قوله مختصة بالنكرات وانما وجب خصولها على النكرة لان انما
علم القلة والاصل علم الكثرة وانما يحتاج الى العلامة فصلا في احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة
ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على كثرة
من دون القلة كما في الجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل لمفرد واحد وما جاءني رجل اي هذا الجنس اذا
فصلته واحدا واحدا فلو لم يحتمل الكثرة لما انها لم يستعمل فيها وكذا جاءني رجلان او رجال وما جاءني رجلان او رجال قوله موصوفة
على الاصح هذا مذهب علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب لك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة
صفة مجرورة معنى الجملة كما في قل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطبنا يوم لا احد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب
رجل كريم بالرفع كما لا يوصف قل لكون رب كحرف النفي فان كان النفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان
الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا
به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب الحكم به نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ورب رفد هرقته وهذا الفعل ليس عاملا في رب على ما
اخترنا بل هو صفة مجرورة كما تقدم ويجوز ان تقوم موضع الفعل اسمه كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة وظرف كقولك رب رجل
في الدار او صفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليه السلام رب نصر طاعة ناعمة في الدنيا جانعة عارية يوم القيمة ويجوز ان يعطف قياسا
على المجرور بربكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة
وسخلتها وكرنافة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والشهد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله
مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز صحة شرحه في باب نعم وبئس قوله ويلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة
لا تدخل الا على اسم او ما هو كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال وربما ضربه
بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي ربما غارة شعواء كالذئب بالميسم ومثلها ما التي يلي كاف التشبيه والاولى ان
يكون كافة في نحو كما انت كائن ودن بدين صدقني كما هو راض وشذا عمال الكاف مع ما وما لا تكف عن نحو عاقليل واما
زائدة لتهيئة الابتداء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وبما خطيئاتهم اغرقوا وقد يكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل
الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله الحامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهارى شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجر ربما زيد
قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتقليل في الماضي واما قوله ربما يود فانما دخل رب بالماضي
فما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو وسيق ونادى ونحو ذلك قال الزجاج واصله
وربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما وقال قتلنا وقال الفتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اي
ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخادم وربابح وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال او الاستقبال بعد ربما
وهو الاظهر فلا يحتاج في الاية والشعر المذكورين الى تأويل وقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة نكرة موصوفة عند النحاة
لا كافة كما في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما لقيام القرينة نحو قوله فلذلك ان يلق الكريهة يلقها جميلا وان يستغن
يوما فربما اي ربما يتوقع ذلك قوله وراوها اي وارب نحو قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف
الجر لا يحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفيون قياسا سائر الالفاظ المقسم بها على الله نحو الله
لافعلن وذلك خير جائز عند البصريين لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص تميزها
اجتماع ياء والتلاعب بالله ومنها قطع الهمزة في بالله واالله وهالله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنها التنبيه
نحو هالله وهمزة الاستفهام نحو آالله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تغييرها لامر بعد الضم والفتح وترقيقها بعد
الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان
يكون بعد الواو او الفاء او بل واما حسن فيها من دون هذه الاشياء رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في
الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله وان اهلك فانعي حية لطاه على انكاد تلهب لها باوبل
كقول ذي الرمة ظبي صعد واصبت ما الفلاء وبل فلا خلاف عند الجر بها بل رب المقدرة بعدها لان بل حرف عطف فجاء
على باب لها والفاء حرف شرط واما الواو فالعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله
وبلدة يخشى تقطع القوس بها والقطع الاثر بها يقبل تكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه

بقدر

[illegible] القسم ما يكون عند حذف الفعل وهو حرف ليكون واعتبر السؤال جزئيان لبدو مختصة بالظاهر جزئيان له والتاء مثلها اي مثل الواو ومختصة باسم الله تعالى
والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجر وتعلق القسم اي بجواب القسم بالاقسام والله تعالى يحدث بعد ذلك امرا اي القسم واعترض اي بواسطة القسم اي القسم ما بدا اي
اي على جواب القسم

يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب
جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقائم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو
وليلة غبر لا يقدرونه عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كانت العطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز
بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز
دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال وليلة غبر ولا نحوها لذلك اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل
واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء ثم عليها نحو والله وتالله فواو الله وثم والله واضمر الباء باقيا عملها في قول رؤبة خبرنا
قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل ذكر رجل انه مجرور بمن وقد مر في بابه واما قولهم اشارت كليب بالاكف الاصابع فشاذ وقال الخليل
في الاباوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال في امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا
الذي ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة قوله
وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل غير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع و
يتعين القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابها اذا اعترض او تقدم ما يدل عليه اقول اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها
حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء والثاني
ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على المضمر فلا يقال وك كما يقال بك مختصا
بالمظهر الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهو تعلق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو
منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لاشتراكهما في واو العطف وواو الضمير وواو الصرف معنى الجمع القريب
من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة وتكلة فلهذا اقتصرت عن الواو ولم تدخل الا على لفظ الله وفيما
الخصائص التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب وترب الكعبة وهو شاذ ولام الجر بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله
في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي في مذهب سيبويه كما ذكرنا انها جر فاست مقام الباء
وضم الميم للدلالة على تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس والك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضموم
الميم مقصورة من ايمن ومكسورتها من يمين وفيه نظر لان ايمن يختص كما يجي بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان يبقى
تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل بنبات على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصاص المعرب ورده الى حرفين لا يوجب ايضا
بل لعل عدد الاول ان يكون ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورتها مع لفظ الله وحذفها من الجارة
المستعملة مع ربي بتعين النون الميم ضما وكسر الساكنين واما من الله بفتح الميم والنون فنقول اصله من الله بكسر الميم وفتح النون تبع
الميم النون وان كانت فتحها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم يختص بالله وقيل بل الثلثة اعني
مضموم الميم والنون ومكسورها ومفتوحها مع لفظ الله مقصورة من ايمن اما قصر المضموم منها فظاهر واما المكسورة منها والمفتوحة منها
فلا ادري لكونها مقصورتين من ايمن وجهان لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجي والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء كسر النون
وفتحها بل لو جاء ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين
جاز ان يقال تبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من ايمن الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا يجوز
ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله
بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظ الله ولا يستعمل
مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال ايم الله وايم الله بضم الميم وكسرها مقصورتان من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما
مقصورتان من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة عن يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم
شفهية كالواو فاختصا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم يجئ في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم
الاصلي اعني الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون
يجوزون في جميع ما يحذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لاضلن المصحف لاتين ويختص لفظ الله بعوض
هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا بعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم زدت عوضا
من الحرف وجار الله جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالتاء فاذا اختص بها التنبيه بلا فلا
بد ان يجي بلفظ ذا بعد القسم بها نحو لاها الله ذا واي ها الله ذا وقوله متعلق بها العرابة ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من
تمام اسم الاشارة كما يجي نحو حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت هاء على الله

الجر

فيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الفها واللام الاولى من الله وكان القياس
حذف الفها لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا الله مجاب
في الاغلب فهنا ليكون كالتنبيه على كون هاء من تمام ذا فان هاء الله ذا يحذف الفها بوهم ان الهاء عوض من همزة الله كما قيل
في ارقت وعبد الله ذا السادسة والثانية وهي المتوسطة في الفتح والكثرة هاء الله ذا يحذف الفها للساكنين كما في ذا الله وما الله و
الثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق هاء ان يكون مع ذا بعد
الله فكان الهمزة لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع هاء الله بحذف همزة الوصل وتحريك الفها للساكنين
بعد قلبها همزة كما في الضالين وذا بنه قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر لمبتدا محذوف اي الامر ذا او فاعل له ليكون
ذا ولا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفيا او اثباتا نحو هاء الله ذا لافعلن او لافعلن ولا اصل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال
هاء الله لخول اي لانا لخول ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا خبره محذوف
اي ذا اقسم وبعد هذا اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن
البصري آالله ليقول من عبيدي فيقول كذا وكذا او للاستفهام كما قال عبد الله بن مسعود حين قال هذا راس ابي جهل
آالله لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل همزة الله الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في
الرجل ونحوه ولا يحذف للبس لانتفي الاستفهام واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص في ذلك اذا كان قبله فاء قبلها
همزة الاستفهام تقول الشخص هل بعث دارك فيقول نعم فتقول افالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو والله
لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم هنا
للفصل بينها وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفا في فالله زائدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدا لا معاقبتها لحرف القسم
ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب لا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا
بقرينة الاسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك او لا
فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا لدلالة ذلك اللفظ على تعيين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر
وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لا
لافعلن ومعنى امانة الله ما فرض على الخلق واودعه عندهم من الطاعات كانها امانة له عندهم ان يؤدوها اليه ثم سالهم قال
ثم انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف تعبد به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها واليمين التي يكون باسمائه
تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يمني ويجوز اثبات الخبر فتقول على امانة الله وعلى عهد الله
وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة يمين لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك
يمين الله جواب القسم خبر ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين ولافعلن يمين الله فهو هو وليس شيء لان العمر بمعنى البقاء
فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف
خبره ان اقترن باللام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب فتحه قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما
سوى المقترن باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول اياك لافعلن
وانتصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله مفعولا ونصبا وقال الجزولي لم يات سماعا في لفظة الله الا النصب
او المجرور دون الرفع وجوز الاندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله فهمزته في الاصل
عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله
بمعنى وهمزته الوصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله وافعل قد جاء في المفرد منه شيء صالح كالمثل
ويجوز ادراجه في مكان واصبح وهي تعني في اصبح والاولى ان يبقى اصل ايمن كسر الهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو والله
تفعلن والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاولى اقوى وذلك
لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف ووقوع المقسم به الثاني وما بعده لا بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل
اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهي ثلاثة اقسام كل واحد منها مستقل وكل لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلت من
جوابان استغنيا بما تقدم حذف خلاف الاصل وان جعلناه الواحد جوابا للجميع مع ان كل واحد منها لا يستقل بطلبه جوابا
مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شيء واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه
جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق اقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو

العطف

العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب
جار الله بانه قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معاوذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار المعنى مجامع
الفعل كانه عوض من الفعل الاتم كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال المص فيلزم عليه ان لا
يجوز اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل وان لم
يكن فيه معمولان الا ان يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والبلاغة كانه يجر وينصب هو الحذو وقال المص انما جاز هذا لانه مثل
ان في الدار زيدا والحجة عرو اكما مر في باب العطف على عاملين منا في باب الظرف المنية ان التقدير وعظة الليل اذا يغشى فالعامل في
الليل في الحقيقة هو العظة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظة فهي عامل واحد فيكون التقدير بعظة الليل
وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو قولك نشدتك الله وعمرك
الله وعمرك الله وصدقك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا فجواب قسم السؤال امر ونهي او استفهام كقوله
بدينك هل ضمت البك ليلى ويجاب بالاول ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت لما فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله تعالى
ان لا تعبدوا الا الله فيه تاويلات وقيل في قسم الطلب بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اي يستقبل
والمعنى يجاب القسم تلقاء بكذا واستقبله به اي اجابه به واعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او
منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتوكيد لا فرق بينها وبين ان الا
حيث لم تعمل وانما اجيب القسم بها لانها مفيدة للتوكيد الذي لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام
الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلانه دخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا على ما دخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب
الكوفيين ان اللام في مثل ان زيدا منطلق جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام ابتداء قالوا
لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على غير المبتدأ واجيب بان التقدير داخلة على المبتدأ ورد عليهم نحو ظننت
زيدا قائم ولام القسم لا تدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يقدر وابان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولك
يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان وهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ
يحتمل التعليق بلوجا مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم ثم تقول الاولى كون اللام في ان زيدا قائم لام
ابتداء مفيدة للتوكيد فلا يقدر القسم كما فعله الكوفيون لان الاصل عدم التقدير والتوكيد الحاصل من القسم حاصل من اللام
ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي خبرها حرف النفي نحو ان زيدا لهو منطلق ولا يقال ان زيدا منطلق وذلك لان اللام
للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما تنافي هذا من حيث الاستئناف واما قولك ان زيدا لهو منطلق وان زيدا لم يخرج فان
واللام اثبتا تقرير مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على المضارع لمشابهته المبتدأ في كونه اول جزء
الجملة مثله مع مضارعته لاطلاق الاسم قال المتلمس لا ورث بعدك سنة يقتدى بها واحلوا عني شبهة ان توهما ويدخل على مضارع
مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي وان كان اول جزء الجملة لبعده عن مشابهة
الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتينا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فتصير الماضي
كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ
اي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ نحو لطعامك زيد اكل ولفي الدار
زيد قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد
قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل
ماضيين لانه لما ذكرنا في بابهما من انهما صارا بمعنى الاسم فتقول نعم الرجل بمنزلة نحسن بدا واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز
وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدأ المؤخر نحو كان زيد القائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا
للقسم المقدر خلافا للكوفيين بل هي لام ابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بان
النبرة على اختلاف احوالها نحو والله ما زيد قائما ولا عمرو ووالله لا رجل في الدار ووالله لا فيها رجل ولا امرأة واما مصدرة بما
نحو والله ان زيد قائم وان كانت مخففة فان كانا مصدرا عاملتين فالاكثر تصديرها باللام وكسر النون نحو والله لا ضربن الا
ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان خبر اللام فقط وكذا ان يدخل
على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج قال الله تعالى والله لاكيدن اصنامكم بالنون الاستقبال عن الاخرى وقد حذفوا المضارع عن
اللام استغناء عنه بالنون وقد جاء وقيل قرئ اقارن فانه فرع وان اصلهم لم ينهه ولا يجوز عند البصريين الا كفا ما

الجملة

باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيين اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقة الكوفيين في تجويز التعاقب بين اللام
والنون قال تالي ابن اوس حلفة لم يحنث الى سنوة كاتفن مقاتد بفتح اللام وضم الدال ويروى لم يحنث بكسر اللام ونصب الدال
بعض العرب بكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله اذا كان المضارع استقبالا فان كان حالا فجمهور
يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تأكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز
اذ رب موجود غير مشاهد يحتج انكاره لانشد الفراء لئن جنبك قد ضاقت على بيوتكم لتعلمن ان بيتي اوسع وتقول والله ليصلي
زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا يأتي بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع وان كان المضارع منفيا فنفيه بما وان
على ما مضى نحو ما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهر هما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجيز والله ما
اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز ان
للاختصار كما يجيء واعامل الجزم لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين التقاء المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فما
لا بد الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها فلا ان قد لا يدخلها لعدم تصرفهما قال بعضهم انعم الله
وجدتما وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تميم في الاستطالة والتمس ضمها الى قوله قد افلح
باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال يجب تقدم قد بعد اللام لان لام الابتداء
لا يدخل على الماضي الخبري كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فقد
سبق ان سوغه كاللام في لئن جنبك لا كذلك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو وفي مثل جواب القسم في قوله واقسم لو
شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوف وقد سبق الكلام عليه في حروف الشرط واما اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله
ما قام وان نفي بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر
اي لا اعذبهم فلا يلزم تكريرها لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين انتقل
معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صلى ولا صام وربما جاء غير مكرر في الشعر كقوله فاي امرئ لا فعله واما قوله تعالى
فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريرها لتكرير تفسير العقبة هو قوله ثم فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك ولا اطعم مسكينا وان كان
المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرينة اداة الشرط بلام مفتوحة متبوعة بمثلها اي بمثل اداة الشرط
للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لاتيتك ويجوز والله ان اتيتني ويجوز والله ان اتيتني لاتيتك بلا لا فان حذف
القسم وقد رفا لاكثر المجيء باللام الموطئة فيهما على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تعم وان اطعتموهم انكم لمشركون
وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فيجوز حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف الذي هو جواب القسم
ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال ونحوه او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لدي وطرفي
ذو جيد بمشحر به الظبيان والاس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف
ويحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا جاز حذف حرف النفي
في غير القسم من لا يزال وغيرها قال فقلت يمين الله نحو قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى يكون واتما جاز فيها خاصة
للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابيك ابنة العامري فلم يحذف النافي بل حصل بينه وبين الفعل كما مر في
الافعال الناقصة وانما جاز حذف مضارع علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين
اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر
استعمالا في المضارع من ما قوله ويحذف جوابها اذا اعترض او تقدم ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله
قائم وقام والله زيد وفي النهج فقد والله لقوا الله قوله او تقدم ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي
توسطه القسم او تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني كما مر
ما يدل وقد يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى
والفجر وليال عشر الى ليؤخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الا يرى عليه وقد تحذف الجملة الاسمية لكونها ظرفا من معمولات
الفعل الواقع جوابا والاعلى انها نحو لا افعله عوض وعوض العايضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة
فيه من التوكيد وما يفيد فائدة القسم قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله معترفا بحرف يمنع عمله في ما تقدمه
كون التأكيد وما بقي عوض لا يتنك وعوض ما اتيك لغرض سد مسد القسم كما يجيء جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد
يستعمل هذا القسم كقوله هذا ثلاثي بما اوليت من حسن ان عوض قويرا العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية انهم بعض حروف الصلة

وهو

وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهي مبنية على الكسر
وقد تفتح كيف وليس اسما بعينه خلافا للقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ولا يكفي البناء الموافقة لفظا الا ترى الى
اعراب اي بمعنى التعجب وقد يوقف بها دون قسم قال وقائل على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت بحيث دعاؤه وربما نونت طلا
قال وقائلة اسيت فقلت جير اسي انه من ذا الناس وبه استدلوا على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان هيهات اسم لبعد
وبلى مدان يكون جمع حروف التصديق كذلك وقد يجيء مغنيا عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شيء انا فارسوله اي اقسم بما
اقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكدا بالنون نحو لاضربنك لان النون بدل من واضع كما يجيء في الخبر المصرف بما اقسم به ويستغنى
كثيرا عن المقسم نحو نصر بن زيد واما نحو لقد سمع الله ولن يدعا قائم فلم يقسم دليل على كونهما جوابا للقسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد
تقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا اذا لم يكن دعاء كلا لينتهن وكذا التزام بدء نحو
فعلي لافعلن او عهد نحو عاهدت الله لافعلن وعلى عهد الله لا تؤمن قوله وعن الجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يتكونان اسمين
بدخول من والكاف المشبهة لو زائدة وقد تكونان اسما ومن عند الزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رايته مذ
شهرا ومذ يومنا وحاشى وعدا وخلا للاستثناء اقول قوله وعن للمجاوزة يعني لبعد شيء عن الجرم بسبب حدث مصدر المتعدي
بها نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا الجوع عن الجوع اي بعد الجوع بسبب الاطعام وكذا اذيت
الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واحدا عنه مجازا كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه
بالجلوس وقولهم تكم بجانبون عن امر مضمن معنى تجاوزون وطبقا عن طبق اي لو دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما
قبله وقولهم عن طبق صفة لطبقا وليس المراد الطباق كل واحد منها اعظم من الآخر وهو مثل التثنية في لبيك وقوله نعم كرتين في ان المراد
التكثير لا التكرير واقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اي كابرا مجاوزا
في الفضل عن كابر وقال بعضهم اي كابرا بعد كابر والا لم ابقاء الحرف على اسمائها ما امكن قوله لا ابن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني فضمن فيه افضلت معنى تجاوزت من في الفضل وقال ابو عبيدة وما انا الحق عن ما طوى لك بالطوى والا
انها بمعناها والجار والمجرور صفة المصدر اي عدلا صادرا عن الطوى من نحو مشيه بين السبيلين اي قوله قلت هذا عن علم وقوله
قصد وبدا عن اسبل ضمن فيه بدا معنى تكشف اي تكشف لفظا وبعد عن به اسبل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو
زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القضاء
لان الحقوق كانها راكبة من تلزمه وكذا قولهم كان على ربك حتما مقضيا اي من استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا
في الاستعمال في شيء ترك اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى في الباري
تعالى نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله اذا رضيت علي بنو قشير فلم يرضيني التعدي على صدر اي اعني سخطت كاحمل بعث منه
وقريب منه على انفصلت منه وقوله وعنه اشهر وخلا عليها اي هذا قهما كانه ملك لانها وتسلط عليه فهي تبعه وقولهم فلان
على بلاد الله تعالى كذا اي مهما وكان المضاف اليه بلاد لان ما لزوم الراكب لمركوبه من لزومهم كثير الدين اي لزمه ومنه سمرا على اسم الله
اي ملتزمين به وكانهم يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لا تريد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف
مررت به وقوله ان الكريم وابيك يحتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس على فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان
لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار على
من يتكله مجازا حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين
اذ هما اسمان لان الجر واسم لا يدخل النون بصف قطات اغدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بيداء مجهل وقال ولقد ارانا
للرماح دوين من عن مسيرة واما في فبينا ان تكونها على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب بخلاف
على قال بلت تنوش الحوض نوشا من علا تقطع اجواز الفلا اي من فوق قوله والكاف المشبهة ودليل حرفيته وقوعه صلة
في نحو جاءني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف الذي هو كزيد اي مثل زيد
قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدأ من صلة غير اي اذا دل دليل في غاية القلة واستعمال عن الذي كزيد مشايع كثير
وتتعين اسميتها اذا اجرت كما في قوله جزيت عن كالبيع الهنم واذا دفعت كما في قوله انتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك
فيه الزيت والفتل وتبنى لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة وتبعه الجزولي ويكون ايضا زائدة
اذا لم يلتبس بالاسمية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل في نحو قوله
ثم ليس كمثله شيء او دخولها على مثل عليه نحو قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ الغرض ان لا يشبه المشبه فلا بد من زيادة احدى ادات

والحروف المشبهة بالفعل وان وكان ولكن وليت ولعل لها اي لهذه الحروف هذا الكلام سوى ان تقول اي ان بعدها اي بعد هذه الحروف وتكفها اي هذه الحروف
الكافة فتلغى اي هذه الحروف عن العمل على الاصح وتدخل اي هذه الحروف على الافعال

التشبيه وزيادة فاصوعلى حرف اولى ولاسيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان
نحو قوله وصالياتكما كما يتغين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي فهما اما اسمان او حرفان كقولهم ولا الهابهم ابدا شفاء واما ان
يكون احدهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اولى فتكون ما الاولى فهو مثل قولهم ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله
مثل كعصف لا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف
في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لان ما للاضافة لان عمله الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل
مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف لفظا كما قلنا في يا تيم تيم عدي قال ليكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز
في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لا اخي زيد اخ اي
نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخوة زيد ملزوم والاخ لازم لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت
هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان زيد اخا لاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل
الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادى الى اجتماع
الكافين اذا اشبهت بالخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخلت الشعر على المنفصل المنفصل قال فاجمل واحسن في ابيك انه ضعيف ولم يأت
كاياك ليس هو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض على الجر وانما قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كهو ولا كهن الا حائلا وقال دام اوعال
لها اوفرا وقد يدخل التعلة على الرفوع فيما اذا كانت وجه ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة
بمضمون اخرى كما كانت قبل التشبيه المفرد بالمفرد قال ثم اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب
ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة للاضافة الفعل اذا صار عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او
معناه فاذا لم يجز فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا ومعنى كن كانت كن في المستقبل كما انت كائن الان فانت مبتدأ محذوف الخبر فانت
تشبيه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل الان ومنه قوله عم كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة اي
بحالهم المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما ايتك اي لعلي ايتك قال ويقال لقيت الناس كالاشتم
ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان بما يجيء بمعنى ربما قال وانى لما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم اي ربما
قال بعضهم ان بما يجيء بمعنى ربما نحو ان ما افعل اي ربما فعلت وثالثها ان يكون بمعنى قرائن الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يدخل
الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعدها كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يجز
الزجاج والبصريون لم يثبتوا الا افادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين واشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا
تظلموا البعوض ينشد ونصب على الاضمار كما لا تظلم اي لعلها وقد يكون ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما تدين تدان وافعل كما
افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني نحو كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني
كما تدين تدان من القسم الاول اي ما تكون كافة واما ما التي بعد رب فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متصلا
كما ذكرنا في كما ويتوجه رب لتقليل النسبة الحقيقية في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي
بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثرما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية اي المصدر فاعل الفعل وقال بعضهم
هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة وهما
مبتدأ قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان تجيء بعكسها وتكفها ما فتلغى عن
الاصح وتدخل على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير
متصرف وهذه الاشبه الفعل التام المتصرف المتمكن وايضا ما الجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كليس ولفظا
من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتحة او نحوها فان قيل انها مشابهتها للافعال بل قلنا لا استحقاقها بسبب تشابهها
الاولى والياء في ليت فهي جنس اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها المشابهة الفعل فلا تشابه بينها الافعال لانها
تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فاذا اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها
لحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا لاجل المشابهة فلا تشابهت الافعال المتقدمة معنى
لطلبها الجزءين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الجازية فتعمل عملها اقوى
بان تقدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقبل تقدم
على المرفوع قصد الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي الاصل من اول الامر فتنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل وعلى
العلتان ثابتتان في ما الجازية ولم يتقدم منصوبها فانها لعلة الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت

واكدت

والكوفيون كان بمعنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد والشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان
الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان تبقى هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح
تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر صار الضمير في الخبر يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كانك اموت وكانك تموت والاصل كانني رجل يموت وكانك رجل يموت وقيل هي للتحقيق في
نحو كانك بالتنبا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان
للتشبيه اي كان الدنيا والاولى ان نقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا
اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب الجملة بعد الجر وبالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا في
الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فيتبين ضعف قول الفارسي
في لكن بمعنى ايستد وكف ومعنى الاستدراك والرفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبهها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء
المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وهي
ليت بمعنى تمنيت في لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو ان التمني يستعمل
في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترقب حصوله او لا والترجي
ارتقاب شيء كنت تتوقع حصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب بعد دخول الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب
نحو لعلك تطيعنا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب اقوال النحاة في لعل لو اقتدى كلام تعالى لاستحالة
ترتب حرف الترجي بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى اعبدوا ربكم لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في
قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله
تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله امنتم به بنو اسرائيل فنوبخ باس لا معنى فتها لو كان تذكر
حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما نصرنا مذهبه لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج
عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى للتشكيك تعالى الله
عنه وقيل ان لعل تجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت
به قبل الابتداء وكذا خبر ليت البتة ومذهب البصريين عمل الحرف في المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب
الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينتصب الجزئين كما
ذكرنا في علمت نصب فعال القلوب لهما سواء وطالما جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل
سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول ركانك يا ليت ايام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر
استعمالهما فيه فيكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالحمل على الباقية
لما روي عنه تعالى ان تعرجتم تسبعين جريبا وانشد واكان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها
مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول مفعول بالجار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما في الوا بمشبهة وقد رد عليه هذا الشاعر وقت
انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب بحساب اذنيه اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب
فانها افعال صريحة فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلا لا لكون مضمونها مفعولا تضمنت ليت واما نحو قوله
يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا فالخرج منها فوق كان لجرفان مع اسمها وخبرها مغنيا عن المفعولين لانها مفعول تمنيت وتبنى على ما ذهب
اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا هنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز
الاخفش قياس لعل في ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت لما نصب ما في اخوات ليت الجزئين
مفعولا والمرجح ان تعرجتم تسبعون جريبا وان في تعرجتم تسبعين واما البيت اعني قوله كان اذنيه فقد ذكرنا ما يرد على الشاعر
قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا غير قابل لصدر الكلام واما الاول ولن فقد مر في المنصوب
على شرط التفسير على جواز توسطها وكذا التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب
والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم تلزم الصدر واجاز لها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدر المغير الدال
على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من اوله لا من اخره على ما قصده المتكلم اذ لو جوز تاخير ذلك المغير فاخر والواجب على
السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من اوله لا من اخره على كونه مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لزم ذهنه في ان هذا التغيير راجع الى

الكلام

فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها اي ان في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد فكسرت اي ان ابتداء بها يكون منصوبا على الظرف وبعد القول
عطف على القول لا بتداء وفتحت اي ان فاعلة وهي حال عن ضمير مستتر في فتحت ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها اي ان معطوفة على علة وقالوا فعل وفاعل ولولا حرف تحضيض
بعد ما ابتدأ محذوف الخبر وان حرف مشبهة وانك اسمها وخبرها بين كما انه غير داخل في العرض فاقتصر على خبر التركيب في ان مع اسمها وجنبها بان تاويل المفرد في محل الرفع لانه
مبتدأ وتقديره قوله لولا انك منطلق لولا انطلاقك موجود فلولا انك في محل النصب لانه مفعول القول ولانه مبتدأ متعلق بقالوا ولولا انك على لولا انك فان جاز

الكلام المتقدم الذي حمله على انه خال من جميع التغيرات وان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما اخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في
حيزه وكل واحدة من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتأكيد
تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كالكلام فلذلك وجب قصدها كالكلام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها
في تأويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه ولا تقصد وان كانت في
مقام المبتدأ الذي حقه التصدر لما ذكرنا في باب المبتدأ فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى طلب سواء كان ذلك
الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما للطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك مطلوب طلب اخر فلا يجمع في كلامهم طلبان
على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة
قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك تمشي وتقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا ان المفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم
استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة الفصل الواجب لها الصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية
لان التعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة
لتكون مع جزئيها في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان نحو قولك امرتك ان افعل لا يجوز ان يكون مصدرية
على ما زعمه سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا استغناء لمعنى الطلب الذي كان
واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني نحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها
خبرا لهما كما في خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه واتكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا
تضربه قال ولو اراد ثقلت لقالت وهي صادقة فان الرباعية لا تنصب للشبيه قوله وتلحقها ما فتلغى على الاصح واذا دخلت على ما ليت
جاز ان تعمل وتلغى وروي قوله الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقدي رفعا ونصبا والا لتما اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص
بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الجارة فاذا الغيت فما كافة وهذا مذهب الجمهور وان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه
انها نكرة بمعنى بعض لتضمن الشأن فيكون اسما والجملة بعدها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله فبما رحمة من الله وروي ابو
الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال اقل فيها لضعف معنى الفعل فيها لان التوكيد الذي هو معناها تقوية الشأن
لا تجديد معنى اخر وعدم سماع الاعمال في كانما ولعلما وقياسها في الاعمال على ليتما شايع عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق
بينها وبين ليتما فاذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات
الاختصاص بسببها وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم
المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة
ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا ولولا انك لانه مبتدأ ولولا انك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامر ان نحو من يكرمني فانني
اكرمه واذا انه عبد الله فغضبوا للهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا
قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان
ولكن كانك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دون المفتوحة على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف
المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة
فيعمل في ضمير شأن مقدر وقد دخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اقول
قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفاصيل معاني الحروف الستة فان المكسورة موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان
المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جملة
نحو بلغني انك تذهب زيد بذلك فان يا التنبيه اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التأ افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضروبية
والصناعية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر
اي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في اول كلام
المتكلم نحو ان زيدا قائم وكان في وسط كلامه اكثر كلامه ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستأنف وقع علة لما تقدم
ومنه قوله تعم ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتداد الشامل للظن و
العلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان
الصلة لا تكون الا جملة قال تعم ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت بعد جواب القسم لانه جملة لا مفرد نحو تالله انك لقائم وقد
تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها لام ولعل ذلك التأويل هم لها بالمفرد اي اقسمت واحلفت على قيامك

وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر انهم اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد كما مر فان قلت انها تكون بتأويل المصدر فان الجملة
ايضا تقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به ويكسر انهم اذا كان في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرا انه
قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدأ في تأويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتحها في الخبر نحو مامولي انك
قائم وتكسر انهم اذا دخلت في مبتدأ في خبر لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان
المكسورة فيها سواء في المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم
علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت
من انك قائم قوله وقالوا الا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها
لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها
ليكون ان مع جزئيها في موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا
في باب المبتدأ ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا لو لكانت داخلة
على الجملة الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل ويجيء في حرف الشرط
وكذا يلزم فتحها بعدما التوقيتية نحو اجلسها ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وبند ردخولها
على الاسمية كما يجيء فالتقدير اثبت ان زيدا قائم كما في لو انك تقدر سواء قوله فان جاز التقدير اي تقدير الجملة والمفرد جاز
الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتأويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها
مبتدأ محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت له وكذا بعد اذا المفاجأة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما سيد اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه
اي لئيم القفا يعني صفعتان والمهزتان عظمان نابتان في اللحيين تحت الاذنين يعني الشاعر بما حوله لقوله لم حبه مذاكيره فالكسر على
تأويل اذا هو عبد القفا والفتح على تأويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد قولك هذا او ذاك تقرير الكلام
السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الجزاء الامر ذلكم والامر انهم ان الله موهن وان
كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال اني اذا خفيت ظاهر الفتى باربع بل واقعا تادي هذا
واني على اجاري لذو حدب احنو عليه بما يعني على فهو مثل قوله نعم وذلك عاتب بمثل الايز فالجملة القسمية الايز عطف على الجملة المتقدمة
كذا اذا وليت نحو اقول قولي قول كلامي بالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس هذا القول والتقدير اقول قولي اي اقوالي
حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اقوالي
مقولات هذا المقول وهذا الكلام وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما اولا اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول
السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله اني احمد الله معمولا للقول
قولا كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المقول فهو كقولك مضروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبي
وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف اي اول قولي ونطقي بعد هذا الكلام
ثابت ورده المص احسن من ذلك لان فعل القول يعمل فيما يضاف اليه فيكون لفظ اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار الكل
الثلث تلفظه بلفظ ثاني وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة ان فيكون المعنى اذا صرحنا بلفظ باني او بهمزة اني ثابت وهو خلف من الكلام
وغير مقصود للتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول انك قائم فان فاعل اي احق ذلك حقا او تقول حقا في معنى
الظرف اي في حق فيكون ان فاعلا او مبتدأ كما مر في باب المبتدأ قال حقا ان خطبكم هجان ودليل كونه في معنى الظرف قوله
في حق وانا في احاكم عالي ثم يظلمني الخرس فهو كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس وان كسرت
فاما لو استفتاح كما لا تقول اما انك قائم قال نعم الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه لذاهب بالفتح اي حق والله انه
ذاهب اي ذهابه واما والله انه لذاهب كانك قلت الا انه والله لذاهب حتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة
او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد من ومذ وان
جاز وقوع الجملة والمفرد بعدها نحو ما رأيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدها مضاف اليها كما مر في
الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا ترى ان ربت وانما مضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد يجيء ان بعدها
مفتوحة كما مر في باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جواب الفتح نحو قوله نعم لا جرم ان لهم النار فلا اما رد الكلام السابق على
ما هو مذهب الخليل او زائدة كما في لا قسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وقال الزجاج معنى

قبل

التصفيع كلمة مولدة ولا يعرف صفعت ص

ارعت الماء اذا اتيت عليه زوجها وارعت الغنم اي تعدى الجاوز

فالفتح بمعنى المفعول لما علم الاصل المصدر

وسيبل الكلاء اي ليت قال ابو عبيدة ابو الهيثم ان لا يجيء مرويا في شعر مرويا في شعر حتى يقال استبنه ساعة اي فاتنه ساعة ص

جرم حق فان فاعلم واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يعتبوا
اشتمال منها اى جرمت غضب فزارة بعدها وقال الفراء بل اولها جرمت فزارة بنصب فزارة اى كسبت الطعنة فزارة الغضب من
جرمت لهم الغضب كقوله تع ولا يجرمنكم شنآن قوم اى لا يكسبنكم قوم بغضهم الاثم اى جرم كفرهم انظر الفارسى معنى
جرم وقال الفراء هو اى لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لا تنزع عن اضرب لا جرم والفعل والفعل جريان الشىء
كالرشد والرشد والنجل والنجل والجرم القطع اى لا قطع من هذا كان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم
للتاكيد الذى جاء فلذلك اجاب بما يجاب به القسم فقيل لا جرم لا يتنازعان ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم من مجيء النظر الى اصل لا جرم يكون
مثل لا بد ان يفعل كذا اى من ان يفعل كذا او لا محالة انك تفعل كذا اى من انك تفعل كذا ومن كسر فى الهمزة الهمزة لا جرم
حكى الكوفيون فيها وجوها من التعبير لا جرم باسقاط الميم ولا اجرم فتكون فان الله كما قيل فيها اذا اصنعت ولا اجرم بمعنى لا
ان اجرم ولا جرم من اجرم وان زائدة والعين فى عن بدل من الهمزة كما فى قولهم اعن وسمن من فوق منزلة ما اصبت منه من خير مسحور
وتقول شدنا انك ذاهب عن ما انك قائم بالفتح فشدد عن فعلان مكفوفا بما كفها وطلبها معنى حقا فمعنى شدنا ما انك قائم حقا
انك قائم اى فى حق الا ان فى لا تدخل على شدنا وعن لكن ما فى الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة ناقصا هو مدخول
فى ما صفة لعلت بمنزلة الذى مع الضمير صفة لعلت وبغير الجمع عما ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز اسمها اسما
نحو بعض تقول زيد فاسق كان عمرا صالح لبس باهمها كافة كما كانت فى قولك زيد صدقة تقى كما زيد صالح ولو كانت كافة موجبة كما
ولا يجوز الا النصب فقال الخليل ما زائدة وان يجر زيد بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك هاهنا اى
الكاف مع ان صلة الزيادة كما هذا ان يجى لفظها مثل كان معنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اى هذا حق كقولك وتقول حقا انك ذاهب
وبحقا انك قائم بالفتح لا غير لان الحق فى حق وفى حقا انك وانما حسنت بابا فقلت تا حقا انك ذاهب ما جعل انك
فانك قائم بالكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرف خبرا لان كما كنت مضطرا اليه من دونها وذلك لان معمول ما فى
حيزها يتقدم عليها مع اما ما يجى فى حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر وامان بدا فانك صائر لا يتقدم عليها من حيث انها
فاضطررت الى فتح ان مبتدا وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه اما على رأى فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير
مضطر الى فتحها وتقول اما فى الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل فى الدار واما اذا قصدت ان فى الدار هذا
الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعنى الفتح فى موضع المفردات الكسر مطلقا لكن الجمل ارادة من تعريف فى كل كلام
يصلح للاسم والفعل فالكسر فى كل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما اجرى يجوز فيه الفعل والاسم فهو فيه تعين ومن عادته تعين
منه لا يتعين الكسر فيها ايضا بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه بفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ يعنى ولاجل ان ان
المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها كالعدم اذ فايدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك
الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عبارتهم فى ذلك بقول بعضهم كما قال المصنف عطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع
انه مع اسمها كما قال الجزولى وكان الاول نظرا الى ان الاسم هو الذى يرفع ما قبل دخول ان ويجوز عطفه عليه كلا دخول ان فى على
كونه مرفوعا لكن محل الاشتغال لفظه بالتصريف كالكلام فى زيد ولاثبات ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف لتدل
عليه فكذا ينبغى ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده لكان موضع محل مبتدا
والمبتدا مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتبار وانما يتمسك بها اذا اعتبر
النصب ويشكل عليه بان اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدا والمبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهى مع اسمها
ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكر فى باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما اشير
الى المكسور فى المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التى فى حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو وان هاهنا
مع اسمها وخبرها وان كانت فى تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها فى تقدير اسمين اذ ان مع اسمها فى
سادة مسد مفعولى علمت كما ان ان المكسورة مع خبرها بتقدير اسمين اعنى المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد اضمار القلوب
حكم المكسورة فى قيامها مقام الاسمين وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر لانه
بعد تسليم ان المفتوحة مع ما فى خبرها بتقدير الاسمين نقول ان تمثيل الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير
علمت قيام زيد كما مر فى اضمار القلوب لكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع خبرها بتقدير المفرد اذ المراد الاسمان
بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان مع ما فى خبرها ليس بتقدير الاسمين بل هو من اول الامر بتقدير اسم مفرد
المتكلم الذى دل الاسمان المنصوبان مولان بعد اذا ارعا المصنف الى هذا التكليف انه رأى سيبويه استشهد على العطف

على محل

كان

الداخل

مع

على تقدير اضمار القلوب

على محل المكسورة بقوله تعالى وأذان من الله ورسوله الآية وأذان بمعنى إعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله وإلا فاعلموا أنا و
أنتم بغاة بفتح أنا على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول والتقدير أنا بغاة وأنتم بغاة فلولا أن المفتوحة بعد
أفعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد بالمكسورة بالمفتوحة قال إن المفتوحة
حكمها حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لأنها حرفان مؤكدان أصلها واحد فجاز العطف بالرفع في نحو بلغني أن زيدا قائم
وعمرو والسيرافي ومن أخذ أخذه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه وقال لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا إذا لم يبق معها
الابتداء بل هي مع ما بعدها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظير سيبويه فيقول إن
قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في بريء وجاز ذلك بلا تأكيد للمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور مقام التوكيد
أو بقول ورسوله مبتدأ خبره محذوف أي ورسوله كذلك وليست الجملة معطوفة على إن مع ما في حيزها بل الواو اعتراضية وتقول في قوله
وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق إن ما بقينا في شقاق خبر أنا وقوله وأنتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله
ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم ولا أنني بالمشي في القيد أخرق بعد قوله ولا تحسبي أني تخشعت بعدكم لشيء ولا أني من الموت أفرق لأن
قوله ولا أنني بالمشي في القيد أخرق عطف على أني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكانت داخلة على
معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك إلا عند المبرد ولا روي أنني بالمشي في القيد بالكسر لارتفع الإشكال وكان قوله ولا أنا ممن يزدهيه مستأنفا
ولا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم أن المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم
إن بالرفع لكن التفضيل في جميع الكلام بمنزلة إن يعني جواز العطف المذكور وتفارقها في أن اللام لا تدخل على ما أخرتها وفي أن كما في
وإنما كان لكن مثل إن لا تغني الابتداء بعدها لم يزل لأن الاستدراك في الحقيقة مضاد راجع إلى ما قبلها لا إلى ما بعدها إذ هو حفظ الحكم السابق
نفيا كان أو إثباتا على أن يدخل فيه الاسم المنصوب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عاقوهم من دخول
عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرو لم يقم وأجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل أيضا لكونه في الأصل مبتدأ ومنعه
غيره لخروجه عن معنى الابتداء بها وورد تجيء الحرف في من المختار وهو النحو والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق في جواز الحمل على الإلا
عند الجرمي والفراء والزجاج ولم يذكره غيرهم في ذلك لامتناعه لا أجازه والأصل الجواز إذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى غلام الغيوب في قوله
قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويجعل رفعه وجها آخر ولم يذكر البدل والقياس أن يكون مثل سائر التوابع في جواز
الرفع نحو إن الزيدين استحسنتهما أشباه لهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا غلام رجل في الدار إلا زيد ولا يحمل على
المحل عند البصريين إلا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم إن زيدا وعمرو قائمان وإجازه الكسائي وإنما منعوا من ذلك لأن العامل في خبر
المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر إن فيكون إنما خبرا عن زيد وعمرو معا فيصل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا
واحدا فيه وذلك لا يجوز لأن عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب ولا تؤثر واحد لأنه لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين
مستقلين في التأثير كما ذكره علماء الأصول لأنه يستغني بكل واحد من المؤثرين عن الآخر فيلزم من احتياجه إليهما عدم استغنائه عنهما ولو
فرق الخبر بالعطف نحو إن زيدا وهند قائم وخارجة بأن الفصل الذي ذكرنا فيجوز حينئذ فيكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وإذا قدمت الخبر على العطف فلما أن يأتي المعطوف بالخبر ظاهرا نحو إن زيدا قائم وعمرو وكذلك
إن تحذفه وتنوي به والأكثر الحذف نحو إن زيدا قائم وعمرو ولا يجوز أن يكون هذا من باب عطف المفرد لأن قائما لا يكون خبرا عن الأخبار
وإنما أبان الكسائي نحو إن زيدا وعمرو قائمان لأن العامل عنده في خبر ما كان عاملا في خبر المبتدأ لأن إن وأخواتها لا تعمل عند
الكوفيين إلا في المبتدأ دون الخبر والعامل في خبر إن اسمها لأن المبتدأ والخبر كالجزأين فإن عنده فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين والفراء
توسط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال إن حق إعراب الاسم بكونه مبتدأ أو معربا
مقدر الإعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو إنك وزيد ذاهبان وإن الفتى وعمرو قائمان وإلا فلا لأنه لا ينكر في الفاء كما لا ينكر مع
ظهور الإعراب في المتبوع وذلك لأن خبر واحد عن مختلفين ظاهر الإعراب مستبدع ولا كذلك إذا خفي إعراب المتبوع ولا يلزم
أيضا توارد المستقلين على أثر واحد لأن مذهبه في ارتفاع خبر إن مذهب الكسائي وأما قوله تعالى إن الذين آمنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئون من آمن فعلى أن الواو للاستئناف والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر أي والصابئون كذلك
لا خبر إن مسدا ولا لا عليه كما في يا تيم تيم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب
أي فإني وقيار كذلك بها لغريب مع سيبويه قبل الخبر رفع تأكيد اسم إن المبني وكذا المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو
إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وفاعلت خبرهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين بناء الاسم
وإجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي ظن وأخواتها إن خفي إعراب الثاني نحو ظننت غلامك زيدا وعمرو وليس بشيء لأن

ظن

على نسخ معنى الابتداء وخبر مضمون الجملة مفعولا به واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل
الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الفهم كاسم ان وخبرها قبل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي الظ
ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الجمل على المحل قوله و
لذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء
المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلا الحرفين ابتداء
كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حق بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل واعلم
مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والا فانها لما سقطت عن مرتبتها وهو صدر الكلام اعني المبتدا
او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد اكل لا تدخل مع التاخير الا على احد
هذه الثلثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار لئلا
يجتمع حقها كل التحسن بتاخيرها حقه صدر الكلام عن حرفي الكلام اللذين هما عمدتان وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف الخبر هو
نحو ان علينا للهدى وبظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيد قائم ولا ينكر على ما بعد لام الابتداء فيما اهمله لنقصان حقه من الفصل
وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة او صفة وانما تدخل على
الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لفرق منه كما مضى في شرح
جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان زيدا لنعم الرجل او لبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر
مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك ان اللام للابتداء و
معناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهم حتى يتناقض هو وحرف التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان
لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم ولا يدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا
على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبتهما الصدر فتنافرا ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه
لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا
تقول ان كل رجل لو ضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء
وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبرا فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو
ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما
ضعيف لان حقها لما سقطت عن الصدارة لا ينابر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب
ان يفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما فصلنا في قولك زيدا صدقي
كما ان عمرا لمخي وانما يدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك اكل وان لبك واثق
ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلثة المذكورة وهو الفصل المسمى زائدا
كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون
مبتدا لارتفاع ما بعده وقد تكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لقيامك لراغب وهو قليل منع منه المبرد و
اجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر نحو من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربة وقد زعم بعضهم ان عجوز
ليكون في التقدير داخلة في المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد جبير الا انهم ليأكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ و
ان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لاضحى نحو اضحى زيد لمنطلقا ولا يصح قال مرة عجلا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا
لمجهود ولزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقضي بكل مكان ولما نحو ما ان زيد لقائما وقوله واعلم ان تسليما وتركا للا
متشابهان ولا سواء شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان ولولا قال فما دحتى لكان لم يكن فالهوى ابكى وهي
لم تبكي وقال الولا قاسم وما جبيل لقد جرت عليك يد عشوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا
وشهد شاهدان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس في شهدت انك قائم واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله
فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد بمعنى نعلم كعلمت نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهدت لا ينصب
المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول علمت ان زيدا لقائم بكسر ان وكذلك
شهدت تقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب بكسر المشهور والفتح فيهما وكذا قد يجيء اشهد لقد رايته كذا كما في قول الله تعالى والله يشهد
كما اشهد لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي فتعلمت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان

حذف

حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقول الراجز وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز الوجه
الشهادة مجرى اليمين قوله تعم شهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فى قولك شهدت زيدا لقائم اشهد ان زيدا قائم يجوز
ان يكون شهدت معلقا لظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز مع الباء الجواب مجرى علمت
نحو اشهد بالله ان زيدا القائم لان حرف الجر يعلق ولا يجوز اشهد انه لذاهب وانك لقائم لعطف الجملة على المفرد واعلم ان بعض
العرب يقول لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضى علينا التهلكة ان لهنى لاسوق الناس ان كنت عازما وقد يحذف الا وهو
قليل قال الا اسنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم وفيه ثلثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما فى
هيناك واياك وهرقت فى ارقت فلما غيرت صورت ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثانى للفراء وهو
ان اصله والله انك كما روى عن ابى ادهم الكلابى له رد الا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذفت حرف الجر كما فى الله لافعلن وحذفت
لام التعريف ايضا كما فى لاه ابوك يعنى لله ابوك ثم حذفت الالف فقال كما تحذف من الممدود اذا قصر كما فى الحصا والحصد قال الا
لا بارك الله فى سهيل اذا ما الله بارك فى الرجال ثم حذفت همزة انك وفيها ثلاث تكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم
ان اصله انك واللام للقسم فعلى هذا ما علم فى مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان
زيدا ليضربن بنون التوكيد وان زيدا لقائم بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اى والله ليضربن والله لقائم وانما جاز حذف
قد فى الماضى مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما فى الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك
جملتين فى حكم واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن ومعيوبه حذف الخبر فى العمر وايمن الله وجواز حذف الجار فى الله لافعلن ولا يجيء
لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق المكسورتين بها لكن مستدلين بقوله ولكننى من حبها لعميد قالوا
وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا
تجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لثقل ما سببتها لها لكونها بمعنى
فاغتفر لهذا المناسبة سقوطها عن مرتبتها بمجامعتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنا فلا يغتفر سقوطها عن مرتبتها وما انشده
فاما ان يكون شاذا كما فى قوله ام الحليس لعجوز شهربة واما ان يكون فى الاصل لكن انى فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف
لكاهو الله ربى اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان المكسورة ترادف نعم كما يجيء فى حروف التصديق فلا تعمل وترادف
المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف المشبهة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما
نحو ان عندك انك قائم وليت فى قلبك انك تعطينى وكذا تقول فى البواقى وتكون ان المفتوحة بدلا كقوله تعم وان يعدكم الله
احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله اولم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم
بدل من كم اهلكنا واما قوله تعم ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية
معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولى لا تحسبن فى قوله لا تحسبن الذين
يفرحون بما اوتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعم وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول
البصرى وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اى انكم وقت موتكم اخرجكم ويجوز
وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف المشبهة نحو قوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحى اليمانون انى اذا قلت اما بعد انى
خطيبها بكسر ان وروى انى بالفتح على ان يكون تكريرا لانى الاولى كما قلنا فى الاية الكريمة قوله وتخفف المكسورة الخ اذا خففت
بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الافعال تعلق الاعمال وان كلا لما لبوفيهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة
والاية رد عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال
فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا العلة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن
يلزم اللام ان خيف التباس النافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها جنسيا او معرفا مقصودا واما ان دخلت على الافعال لزمت
اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل غير اللام لان الدعاء لا تدخل النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل لا يكون ذلك الفعل
عند البصريين الا من نواسخ المبتدا حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا
نحو قوله بالله تنجيك ان قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند
البصريين شاذ واختلف فى هذه اللام الفارقة فذهب الى انها غير لام الابتداء التى تجامع المشددة بل هى لام اخرى للفرق
اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق فى ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء فى نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك
وذهب الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولى افعال القلوب

الا انها

وكان للتشبيه وتخفف ان فتلغى اي كان المخففة على الاصح ولكن للاستدراك بتوسط بين كلامين متغايرين معنى غير وتخفف لكن فتلغى اي لكن المخففة ويجوز معها الواو
لكن المخففة الواو وليست للعطف واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها اي بلعل

الا انها لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل على المتعلقة اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم مقامه ورد
الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول هو الخلو عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخلت لام الابتداء قال
تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله وان قتلت لمسلما وان تريني لنفسك فشاذ
وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها مع اللام في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى
اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت على الفعل او الاسم
واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا ولو جاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم مما
قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من
تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الصابر قوله وتخفف المفتوحة فعل
في ضمير شان مقدر وقد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في الشعر نحو قولهم
اظن انك قائم واحسب انك ذاهب هذه رواية شاذة غير معروفة واما في النثر فقد جاء في المضمر فقط قال فلو انك يوم الرخاء سالمني
فراقك لم اجزع وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقد ما تكون هنالك اثما لا قوله ويلزمها مع الفعل اه قد مضى شرحه في
نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك من يحفى به يشغل وقد تكون مصدرة
بلا نحو علمت ان لا شيء لك او باداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضرب او برب نحو علمت ان رب خصمي علي من هب الكوفيين اسم
بكم نحو علمت ان كم غلامي قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الاصح ولكن للاستدراك بتوسط بين كلامين متغايرين معنى
فتلغى ويجوز معها الواو وليست للعطف واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها اقول في كان قولان قال بعضهم انها
غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيد الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول
الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية اللفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفرد فبقي لفظا وهي المعنى باقية على حالها
لم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل جر ان اصيرت بها الحرف
كما ذكر ظاهر ليس الكاف كذلك او كما هي محل لصيرورتها حرف الاسم ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت في محل الجر لانها خرجت بالجر
عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان ورب بدر وشاء اخلب قال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان و
اذا لم تعملها لفظا فيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان تبقى لا يقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في
ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حرف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض
في الفعلية يقوي كونها مركبة من الكاف وان ويجيء بعد المهملة اسمية كقوله عباءة له رحاطويل والله كان قبر يحلي بها حين
تشرع وفعلية كقوله نعم كان لم تغن بالامس وقوله في النتيجة كان قد وردت الاظعان وقوله اقد الرحل عنهن وكانا لما نزل بها
وكان قلاي وكان قد نالت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشي بها الدرماء تحيي قصبها كان بطن جبلي اونهن منثم فالمحذوف
غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن جبلي وقوله وهو ما توانينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناظر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون
ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اي كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان
ويروى بجرها على ان ان زائدة اي كظبية ولكن هي عند البصريين مهملة وقال الكوفيين هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصلها كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة لا نفيا ان ما بعدها الخبر كما قبلها بل هو مخالف له نفيا
اثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى ان التكلف فيما قالوا ونقل فيه الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين
معنى في النفي والاثبات والمقصود التغاير في المعنى لا اللفظي فان اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء وقد لا يكون كقوله
نعم ولو ابكم كثيرا لفشلتم الى قوله نعم ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يبكهم كثيرا وتقول زيد حاضر ولكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد
بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير
مناسب للافضال بل اللائق به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت الغيت ويوجد ولا تخفف اجازة اعمالها مخففة ولم يثبت به شاهد
ويجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة الجملة على الجملة بعدها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر
حذف نون المخففة الساكنة قال فلست باتيه ولا استطيعه والك استغفر ان كان ما قال فاعل قوله وليت للتمني الخ قد مضى شرحه
في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها فيها احد عشر لغة اشهرها لعل وعل وعاء لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة
واخوها نون وحار عن وعن بجعل الواو مقام اللام ولان وان ولعله بالهاء قال لعله الله فضله علينا ان امكم شرير وقد تلحق لعل

تاء

تا. الثانيث كما في ربت فتى لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او مكسورتها وكذا بلعل مكسورة اللام او مفتوحتها
قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها المشابهة الافعال وكون
حرف عاملة عمل الحروف والافعال في حالة واحدة لم يثبت وايضا ان الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا
فهي مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة ولا متعلق لها وفي البيت الذي انشدناه ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يكون
اسم لعل وهو ضمير الشان مقدرا وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اي لعله المغوار منك جواب قريب
ويجوز ان يكون ثاني لامي لعل محذوفة واللام المفتوحة جارة للظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر
ونقل ذلك ايضا عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع
الامثال ثم ادغم الاول في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يكون لعل الاصل لعا اي انتعش دعاء له فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه
متعددة فيما انشد ابو عبيد ولعل الله يمكنني عليها بجمار من زهر واسيد بجر الله واللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية
عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها و
التلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها لم تنصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة و
العلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكن يجب تاخير
الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك
نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على ضعف
وقلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر فمن روى برفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر
محذوف اي ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان كثيرا كقوله ان من لام في بني نبت حسنا المثر والعصر في الخطوب
وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر
ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح
فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اي انه وتقول ان في الدار يجلس اخوك كما
قال كان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة
ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند
الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة
او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كان نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان
لنا محلا في الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اي سبقا اي لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون
ان مالا وان ولدا وان غيرها ابلا وشاء اي ان لنا ذلك والفراء يشترط في جواز حذف خبرها تكرير ان كما قيل له ان ان بابنة الفارة
فقال ان ان بابنة الفارة اي هما مختلفان والرد على المذهبين ما روي ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا
واوونا وفعلوا بنا فقال اتدرون تعرفون ذلك قالوا بلى فقال ان ذلك اي ان ذلك لك وما روي من قول عمر بن عبد العزيز
لمن مت اليه بتراب ان ذلك اي مصدقي ثم ذكر الحاجة فقال عمر لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله اي هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس وان الاكارم
قبيل قال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر ان ذلك ولعل ذلك الظرف
ايضا اي ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجا الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظرفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا
كان او لا وقد يسد مسد الخبر والمصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري
فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر فطنت له قال سيبويه مثل ليت شعري حذفت الهاء في الاضافة
كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدرا بالهاء كالنشدة والا قال موجب لجعل المصدر من باب الطهنة كا
لجلسة والركبة فالتزم حذف الخبر في ليت شعري مع ذكر باستفهام نحو ليت شعري ايقوم ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكر في الهاء
التلويح في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي ليت علمي بما يسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المص هذا الاستفهام قائم مقام الخبر
كالجار والمجرور في لك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري
ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر وهي تجري عنه لان عملك بالشيء غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام سد مسد الخبر
المبتدا الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله بعد الاستفهام

فقام

عكسه الله مساعي اعدائه
ليس س

يجوز حذفه في الشعر

هل هما قبيل

س لعل ذلك اي

غيره

في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا سماع مسدّ لكثرة الاستعمال وقد يحذف في الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري
مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اي ليت شعري ايجتمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لا اذ كرنا في
باب المبتدا انه لا يشترط تعريف المبتدا ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثاني
بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا لبس وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز ايضا انتخابا
عن النكرة المحزنة نحو ان كريما ابوك قال تعم فان حسبك كما قلت في باب كان اظبي كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفا خبرا قوله
فليت كفا كان خير كله وشر عني ما ارتوى الماء مرتوى اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة
لكونه ضميرا راجعا الى كفا فان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفا خبره ولا يثنى لكونه مصدرا
في الاصل وعني متعلق بكفا اي مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو بتقدير مرتويا
اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبرا عني خيرك كفا اي كان خيرك كفا وشرك مرتويا عني اي كافا فحذف النصب ضرورة كما في
قوله فلو ان واشا باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اي ما دام الماء ربان قوله الحرف العاطفة الواو و
الفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى
مثلها ومعطوفها جزء من متبوعها يفيد قوة او ضعفا اقول اعلم ان بعضهم عدا في العشرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها
بدل غلط تما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها فصحيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد
الخاء بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او وما ولعل المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في
مكان فقولك جاءني زيد وعمرو وفهم واو ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل من احدهما دون الآخر
قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل انه حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو
اولا فهذه ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا ان ذهب جمع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي
والثعلب والربعي وابن درستويه وعن قال بعض الفقهاء انها للترتيب لدليل الجمهور واستعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد
وعمرو وتقابل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله ارجو نزلت وغض خنامها وقوله تعم وقوله لواحظة وادخلوا الباب سجدا
وقولوا حطة قوله تعم واسجدي واركعي وقوله تعالى يموت ويحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله تعم وادخلوا
الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تشرك الاسمين فصاعدا في حكم نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة
تشرك الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضمون الجملتين فصاعدا في
الحصول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية
والكلام الاول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له او لجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلثة قصد احدهما اذ كثيرا ما
يورد الكلام بلا او مع القصد الى معناها كقول الشاك كنت اكل تمرا زبيبا اي احدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه كما عرف
القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فالواو وتصير الجميع فصاعدا كما او يصير معنى احدهما فصاعدا ثم اذا نفيت نحو جاءني
زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزء معين ينتفي ايضا بانتفاء
احد جزئيه دون الآخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على
المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاء زيد ولا عمرو وقد تزاد طرادا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين
كما في قوله تعم ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفى المساواة
من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر ايضا وما قيل ان من زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع
في وقت فليس بشيء لان نفي الشيء مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاء في رجل وتريد رجلا فصاعدا ونحوه وان كون
العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي المجيئين المنقطع احدهما عن الآخر كان المخاطب توهم ان حصل في
كل واحد منهما امر منقطعا عن مجيء الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو نفي لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون
تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم
ان الفاء تفيد الترتيب وان كانت حرف عطف ولا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف للفعل المنسوب
اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا
فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا وقعت على الصفات المتتالية والموصوف واحد

فالترتيب ليس مدلولا لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المشابهة نحو قولك جاءني زيد
الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف
واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلوة الجماعة يقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن
فالاصبح وجها وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد
عمرو وقد تفيد فاء العطف في الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا لان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان
كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين
فان ذكر ثم الشيء ومدحه يقع بعد جزمه بذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل على الجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب
ان ابني من اهلي وتقول لجيئني فقلت ليبك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا بيانا لان تبييت البأس تفصيل للاهلاك المجمل وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول
العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه
مرادا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما
قرنا فقدم فلا يجوز حذف ما الا مع موصولها خلافا لمن يقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى الجاني عن هشام
ومثل قوله فتغابنك من ذكرى حبيب ومنزل البيت ان الفاء فيه بمعنى الى اي منازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت
كيف هذا وان لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذ الفعل لا يتعلق بحرفي جر بمعنى واحد كما مر بل العطف ملتزم يستعمل في تحديد الاماكن
نحو تقول اشتريت ما بين الفلاة الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو وتخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي بادار
سلمى باجرعي الى جانب العمان فالمثلم اقامت به البرهة من ثم تذكرت منازلها بين الدخول فحومل ومسكنها بين العريب الى اللوى
الى شعب ترجى من فهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اغنى الى مجرد فمع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع
عطف ويجوز ان يكون المعنى فتغابنك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله
يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لا ترتيب في الذكر لا ترتيب في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع
سيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول داري ببغداد فالكرخ فاذا نفيت قولك فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فانت
نافٍ لتعقب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرناه كله حكم فاء العطف واما
لغير العطف ايضا لا يخلو من معنى الترتيب وهي اذا وقعت فاء السببية وتختص بالجمل ويدخل ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو لقيته فاكرمه
من جاءك فاعطه زيدا ونهاه نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء ويجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى
في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى
انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت منظرا
فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك
لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول
اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد
فاضل فاكرمه فهذا دخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية
والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا بد لانها العطف نحو لقيته
فاكرمه ثم انه قد نوقش في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها
لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما تقدم في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجيء زائدة في
غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء الترتيب بلا
مهلة لا ينافيها كون الشيء المرتب يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم بعد مدة ومهلة يجيء بالفاء نظرا الى ان الفعل
يكون نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى اتمام الاخضرار وجنا وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين
ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى اتمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى
ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى اتمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي هو كمال الانشاء
من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد

ثم

ثم تمرون ان المرور ان ولا يكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا تراخي المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد
يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعم ثم انشاء خلقا اخر وكقوله تعم
خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان الاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير
مناسب هذا المعنى فرع التراخي مجازه وكذا قوله تعم فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعد المنزلة من فك
الرقبة والاطعام بل لا تناسب بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية اليه تعالى
وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء لمجرد الترتيب الذكري والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار
التراخي البعدي بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قولهم ان من سادة ثم ابوه ثم قد سا
قبل ذلك جده فالمقصد ترتيب درجات معالي المدرج فابتداء بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه اختص
سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه
الاخص فالاخص فهي كالفاء في قوله تعم فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا
في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله والله ثم والله وقوله تعم وما ادريك ما يوم الدين وقوله تعالى
كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعم فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون
فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعم واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان
والعمل الصالح كما في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة
ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انشاناه خلقا اخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار
على واو العطف كقوله اولقد انزلنا اليك ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق وقوله
وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله
تعم قالوا اولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله قالوا اولا اوتي وكذا يدخل على فاء العطف
للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك اي بعضهم يستمع
اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر
في الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كما في قوله تعم من اله غير الله ياتيكم بضياء
افلا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله ياتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل
همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعم ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به الان ثم ههنا مثله في قوله ثم الذين
كفروا وربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد من استحالة استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر
كما يدعيه جار الله في الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا
على كلام متقدم وهذه الحروف الثلاثة تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التأويل صيانة للحرف من الزيادة
اما الواو فمثل قوله تعم فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هذا لا
يصح من الطائفة وكذا قوله فلما اجرنا ساخت الخ واتى واما قوله ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر وصب
عليهم تغلب بنت وايل فكانوا عليهم مثل راعية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا ذلك بالكثير
لم يكن الا كلمحة او هو ايسر اي فاذا الامر كذلك الا لمام واما الفاء في قوله ارأيت اذا ما بت على تقى ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قبل الغا
زائدة وقيل بل الزائدة ثم لحرية التقيد واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة
خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله اباخراشة اتاني فانفر فان قومي لم اكلم الضبع ذائدة عند البصريين
دون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعم حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا
ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي اظهر الاذن ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فلم يقصد
بكل ما يمكن وان سمي الاعتداد فليحكم بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الواجد بادهم ام ما كان مشيه رقصا بل قد يكون مشيه
رقصا فقوله دحق مثلها يعني مثل في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين
ثم المفيدة للمهلة والتراخي ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو جزء السابق اما في القوة او في الضعف على سائر
اجزاء المعطوف وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله
كل احد حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها
ايضا

ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف
كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما وام لاحد الامرين بهما وام المتصلة لا ام مطلقة لا استفهام بها احد المستويين والاخر اظهر ذهنا
بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم ولا والمنقطعة كبل والهمزة مثل
انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لا مع اما جائز مع او اقول اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واما واو والفا
العاطفتان في المعنى سوا الا في شيء واحد وهو ان او تجيء بمعنى الى والا وتجيء وايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل ولا
يكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة
على الجملة نحو ما ابالي قمت او قعدت وفي الاستيناف انا اخرج اليوم ثم بعد ذلك لا اقامة فيقول او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي في هذه
الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها
اوانت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى
ماة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب بل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يجوز الناس من غير
تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخذ تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منه على ظاهر الخبر اي ارسلناه الى جماعة
تخبرهم الناس بانهم الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلمح البصر بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون
فيه في هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال وهو اقرب اي بل اقرب وقالوا ان لا واذا كان في الخبر ثلثة معان الشك والابهام
والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته
بعينه وقصدت ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجاني منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على
السامع فهو للابهام كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر والمقام اذا كان يعرف انه من ايهما امر بالبلا او نهار او التفصيل
اذا الشك ولم تقصد الابهام على السامع كقوله هذا او ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على
انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل المامور بالجمع بين الامرين فصلة وخرق في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم
الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين
ولا يجوز الجمع بينهما هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم الفقه او النحو لم يفهم من او وبل ليستا
الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير من زيادة الخير خير
فدلالة او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في
الكلام من قبل المتكلم بحسب ما قبل او بعد من قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك
الاباحة من حيث كون الجمع يحصل فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل بذلك واما في سائر اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت زيدا او عمرا فانظر فيه الجمع اذ في الاغلب من العادات
ان من يتمنى احدهما لا يتمنى حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض الا نحو الا تتعلم
النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة وذلك اكثر استعمال او في الاباحة التي معناها
جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا تسرحوا نعما وتسرحوها واخبرت السرح فان سيان بمعنى مستويان
وهو بين الشيئين فلا سيان بكسر وغيضه او كسر عظم من عظامه فاذا نفيت الخبر نحو ما رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما
معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك
ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب عينته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت
الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا
في ضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما
ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت المنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى
فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى في اصل الوضع اضرب احدهم ولا
تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا او ما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك
جرت عادتهم انه اذا استعمل لفظ احدهما يؤدي معنى في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب
يجوز ان يراد الواحد فقط ايضا نفسه ذلك انك اذا قلت في الوضع معه جملة الواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي
معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة افاد انك رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير

وتقول

وما قبل من قبل

وكذا في الخبر

في الموجب

الموجب

الموجب ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت
واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رؤيته
كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما اي ما يؤدي معناه من لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا
منهما لما كان اصله اي عدم الرؤية فتبقى الاخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا
او عمرا والاصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقاء الاخر على اصله من عدم الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم
الرؤية كان عليك ان لا تأتي بمفعول لرأيت لا واحدا ولا اكثر حين تجيء توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك
ان تقول ما رأيت من جنس الرجال فاذا عاد الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيانا ان ذلك الاصل لم يخرج عما
كان عليه يتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد
العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص
على العموم فيما لقيت رجلا وما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت
مثنى واحدا من هذا الجنس ما رأيت جماعة واحدة منه رفع عدم من يحتمل الاستغراق وغيره ومع من تصير الاول مقصودا استغراقا لجميع
مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراقه لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رأيت زيدا او عمرا ما رأيت زيدا ولا عمرا وانما الاظهر وكذا بعض
لا تضرب زيدا او عمرا يحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما وتضرب احدهما واضرب الاخر وبعد فهذا الاحتمال بمثل هذه القرائن
التي في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر فلفظ او في جميع الامثلة
موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب تفيد العموم وفي الموجب لا يفيد العموم
فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو لا تطع منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم واما انها في معنى
او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه بها لا بد ان يكون مصدرا بها اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو وبنى الكلام
مع اما على احد الشيئين او الاشياء او اقامة او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم
يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم بعد احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد
الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم
من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا واما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف
او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى
في الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها وانما باموات الم خيالها اي اما
بدار واما باموات وقد تخلف الثانية الاولى فاما ان تكون اخرى بصدق فاعرف منك غشي من سيبني والا فاطرحني واتخذني
عدوا انقيك بنفسي تلزم الثانية الواو وربما تردها بلا او نحو خذ اما هذا اما ذاك قال يا ليتها اما شالت نعامتها اما الى جنة اما
الى نار وجوز في اما الجنة وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا يستعمل في النهي وحكي قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من
ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الورد من صيف وان من خريف فلن يعدما فارتكب الشاعر حذف الاولى وحذف
ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال النقد اما تجزع جزعا ولا منع من تغيير
معنى الكلمة بحالها بالتركيب كما مضى من كون ما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتأول البيتين
بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اي فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس
بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلح ان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى واو العاطفة
ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي اما الاولى
مركبة من حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لا ما الثانية على الاولى حتى يصير
كحرف واحد ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عن ورد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق انها الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد
الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة وقوله وام المتصلة لان همزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على ضربين
متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ان يدا عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء
عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذا الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمرك
ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمار ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيب بن سهم ام شعيب بن منقر

منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب غيثا لا ولبن يكثر وربما يجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ
نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لا تزيد الاستفهام وضعا وهي مع هل اداة الاستفهام التي قبلها
بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي ولقائل ان يقول هل داخلة في معنى الاستفهام
اذ اصلها الدال نحو قولك تعم هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا
تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما بها عن اسم دخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا
استفهم بها عمت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك
من عندك فان اريد دخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار وابن زيد ام عندك عمرو وفي الحكم المنسوب
اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت
احدها او احد الحكمين المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير
استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين
لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام
شاء ام بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام لا لابطال الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات
وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه قل فاتوا وقد يجيء بمعنى بل وحدها
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها ادوات الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئما انف اذا ما ضن باللبن فهي في مثله بمعنى بل
وحدها والمقصود ان الكلام معها على كلامين دون المتصلة ولهذا سميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة
لا او نعم لانه استفهام مستانف وثالثها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة وانما لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ان زيدا عندك
ام عمرو عندك ام مقدرة احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في
الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا
ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي المفرد ان بعدها بتاويل المضاف
اليه اي فنحو ان زيدا عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وفي التوزيع زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليهما
نحو اعندك زيد ام عمرو وان زيدا عندك ام في الدار والتقدير زيد ام عمرو احاضر اجواز كما قال سيبويه لكن المعادلة وان وليت ام والهمزة
جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانام زيد ام انت فهي متصلة ويجوز
مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساوي النظم مشتركتين في الفعل
نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ان زيدا قائم ام هو قاعد وان زيدا اخو ام عمرو وهو فالاولى ان ام في الصور الثلث
منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد دال على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها
في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ان زيدا قام ام عمرو وفي الاخيرتين اقائم زيد ام قاعد وان زيدا اخو ام عمرو قعد والف
الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما
لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعد هاتين الجملتين بجملتين مشتركتين في جزء نحو ان زيدا قائم ام عمرو قاعد وانا قائم زيد ام قاعد عمرو
وانا قائم زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيدا عمرو ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير
المتقدمين والاندلسي جوز الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذا الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل ان وقع الاختلاف بين
الجملتين اما بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احد الاسميتين وتاخر خبر الاخرى نحو اقائم
زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتساو نظمهما نحو ان زيدا عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها
الانفصال اما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لانهم من الالتباس بالمنقطعة
لان التسوية لا يعقل بها المنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا
او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكر ذلك
الان وقال سيبويه ام في قولك ان زيدا عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عندك فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن فقال انه
ليس عنده فقال ام لا واما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ان زيدا عندك لعلم المخاطب انه يريد هو عندك ام ليس عندك فلا
بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغيير ظن كون عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب وانا عمرو

التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام
قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك و
قعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو علي ايضا ان يكون سواء مبتدأ واقمت ام قعدت
خبره لكونهما في الظاهر فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما
بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فطلب بهذا
السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك و
قعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايتها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل اسم
بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله
اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع فكانه في الاصل مصدر
وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المقدرة اي الامران
سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت وقعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك
استجاز الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة انه يقع بعدهما الابتداء نحو سواء علي وما ابالي ادرهم لك ام دينار الا ترى الى
افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلنفقة
الفعلية والاظهر ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء فتستوي التقدير
الاستفهام الدال عليه ومن ذلك لو بغير الماء حلفي شرقت كالنصاب بالماء اعتصامي لذلك استجاز الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو
سواء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي تقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال دل على افادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على
ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم
تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم اضاعت النوى عجزا ام اتى دونك السيف ذابح وقال ما ابالي اتب
بالحزن تنثر ام لحاني بظهر غيب لئيم ولما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد مر في باب كان ان تقديره اكان ظبي
كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وتقوم الجهول والاغلب
فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى
الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت والدليل على ان
سواء سادة مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدأ
بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سيناء سيناء عندك ان برزوا وان جزوا فليس يجري على امثالهم فلم يقوي ذلك وان لم
يكن الا متشابها بمثله مرضيا واما مجيء الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب درت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك
ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظ سواء وما ابالي فالكثير
ان تصرح باو في موضع ام بل الهمزة استفهام قبلها نحو لا اضرب تبه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذا لم تقصد ان قام او
قعد فلا اضرب تبه اي قيامه وقعوده مستويان عندك لا بمعنى احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط كان مع او ومع ام لان المراد التسوية في الشرط
بين امرين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا اضرب تبه قام وانما غلبت سواء وما ابالي الهمزة وهل وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد
الشرط لان بين لفظ سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهي التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد
الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان يأتي بأو مجردة عن الهمزة نحو سواء علي قمت
او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست بالبدال مطرف حقوق المنايا اكثرت او اقللت وقال ابو علي لا
يجوز او بعد سواء فلا يجوز سواء علي قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا
احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت وسواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين الجزاء عن معنى الاسمية
وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك لانه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ
محذوف سادة مسد جواب الشرط وجواز الحذف في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراها فيذكر بعدها او والهمزة نحو لا اضرب تبه اقام ام قعد
مستدلا بصحة قولك لا اضرب تبه اي ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرها ايضا ظاهر في قيامه
وقعوده مستويا عندك لا بمعنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت بعده اطال فاطالي ام تناهى فاقصر وزعم
فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروي ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يجيء بالهمزة

قبل

قبل وفلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما تعتد بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها ههنا معنى الاستفهام لما
فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لا فتلته كائنا من كان ولا فعلته كائنا ما كان كائنا فيهما حال
من المفعول ومن وما في محل النصب لانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كائنا فيه وكائنا
ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شيء كائنا قال المص كل موضع قدر الجملتان اي المعطوفة احدهما على الاخرى بالحال فاو نحو لاضربنه قام
او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه
باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يقدر فيه يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة
في الاستفهام ان معنى قولك ارايت زيدا ام عمرا احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ارايت زيدا ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين
كالقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يكون بعد السؤال بام لانك تعلم ام عالم بوجود احدهما عنده وتكيف تسأل عما
تعلم وتقول ان زيدا افضل من الاخر فقد ذكر المفضول معنى ولو قلت ان زيدا افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب ان
المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندك رجل افضل من بكر فقم احضر زيدا وعمرا فتقول ان زيدا او عمرا افضل
اي احدهما افضل من بكر وجهت شكل عليك الاخر او وام المتصلة في الاستفهام فقد دلوا باحداهما على ايهما تقول اتحسن او تحسن عليا ايكم
افضل ام ابن الحنفية من احدهما ابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا الا تقدير ايهما المسؤول ان اذا احدهما افضل
الاخر اسم وقد تقدم ان يجيبوا قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان جواز ارايت ام عمرا احسن ولو لا قوله ومن ثم كان جوابها التعيين
اي كونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معنى ولكن لا ان من المعنى اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجاب المتبوع فلا يجيء الا
بعد خبر موجب او امر ولا يجيء بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب
زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الا اسمية ولا الماضي على الماضي فلا تقول قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف
مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والجوز مضارعة الاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف
العطف لا تقول قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك دخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج لا
عن العطف وتختص لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي وورد بقول امرئ القيس كان
دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس فيه تكون عاطفة لا
قال انما يجوز الفصل بين الجمل والظاهر انها زائدة اصلها والخبر محذوف اي ليس الجمل جائز باو اما بل فانها ان يليها مفرد او جملة وفي الاول
هي لتدارك الغلط فلا يجيء ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع
في حكم المسكوت عنه ونسبوا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم اقدمت قبل ان تلفظ
بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو لنسيانه ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب
الظاهر وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون
هذا هنا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه
يحتمل ان يصح فيكون غير جائ وان لا يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا
وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي تبطل ما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم
مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو محقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد بل عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف
لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها
واما حكم ما بعد بل الاثبات بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فهو جاء في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل
جاءني عمرو فبل ابطل النفي والاسم منصوب ايضا بالمجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد
بل يجب الرفع كما في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيتبع الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل
ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا
بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فنحو لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت
القيام بل عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم يجيء بل لكان قيام زيد كما ذكر نافي حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت
وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد
وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما

ام عمرا اي ايهما افضل

بعد

بعد لا بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجيء بل لعاطفة المفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل
عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا
قيل انها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعدها يستفاد معه معنى الامر والتمني
لتحضيض والعرض واما التي تليها الجمل فيفيد تنبيها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام
ايضا كقوله تعالى ائنا لتاركو الهتنا لشاعر مجنون العالمين الى قوله ثم بل انتم قوم عادون والتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمت وخرج زيد بل
دخل خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث اللفظ كما مر في
المفردات فاذا عطفت بها المفرد لا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي الغاية
ما بعدها اما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد ترد بمعنى الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله لم يقع الحكم بمنك
غلطا وانما جئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا يجيء كزيد فهي في عطف المفرد نقيضه لا لانها لاثبات الثاني بعد النفي
عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن
عمرو حملا على بل وليس لهم شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلم هذا الوضع واذا وليها جملة
وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض
على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد وجملة وذلك لجواز دخول الواو
عليها في المفرد بتقدير العامل بعدها ويشكل ذلك عليه اذا وليها الجر وبالجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي
انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو وذلك لتجرد معنى الاستدراك واختارت ما بعده الجملة ان
تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا واما التجرد عنها
فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل
مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء قوله حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا
استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحروف النفي والانكار نفي
النفي الانكار وفائدة النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما غير عاملين بالاختلاف على الجملة خبرية
كانت او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ
به وقد تنبه لتنبيه اليهما كما هو مذهب المص هذا الكتاب ويدخل الاكثر على النداء واما الاكثر على القسم وقد تبدل همزة اما هاء
عينا نحو هما وعما وقد يحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم وقد يجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما في باب ان واما اما واو للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك
في كونها اذن مركبتين من همزة الانكار وحروف النفي وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
بلا خلاف واللتان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المص دخولهما على الاسمية ايضا كما سيأتي في باب الا التبرية
واما ها فيدخل في جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا ما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله
ذا ولنعلمن ها الله ذا قسما فاقدر بذرعك فانظر اين تنسلك واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرها قليلا
نحو قوله ها ان تاعذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد وقولهم فقلت لهم هذا لها وذا لنا اي هذا لنا وهذا
لها الخليل ان ها المتقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وهذا
عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل في موضع ها انا ذا افعل
وحدث يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست
غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة
من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول او يضربك زيد ها انت هذا الذي ادعيت لا من كان يتوقع منه ان لا يقع
منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بنيت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذي استغربته ولم تتوقعه قال تعالى ها انتم اولاء
تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لان تدل على ان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستأنفة وقال البصريون هي في محل النصب على
الحال اي ها انت ذا قائلا فالواو الحال هنا لان ثلاث الفائدة مفقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ادري
الحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوية
دخولها على ذا استدلالا بقوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتد

الخليل

حروف النداء [illegible] للبعيد وأي والهمزة للقريب حروف الإيجاب بلى للمستفهم عنه وبلى وأي وإي نعم وقد تكرر استيفاها أي نعم

الخليل بأن تلك لا عادة للبعد بينها كما أعيدت فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يبخلون وأيضا قوله ثم أنتم هؤلاء تقتلون
ودليل على أن المقدم في هاأنتم ولا هو الذي كان مع اسم الإشارة ولو كان في صدر الجملة من الأصل لجاز من غير اسم إشارة هاأنت زيد وما حكاه الزمخشري من قولهم هاأن زيدا منطلق وهاأنا ذا فعل كذا مما لم أعثر له على شاهد فالأولى أن نقول إن ها التنبيه
مختص باسم الإشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه
قال وأكثر ما يليها منادى وأمر نحو ألا يا اسجدوا أو تمن نحو يا ليتني كنت معهم أو تعليل نحو يا رب ما غارة وقد يليها فعل المدح والذم
والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط فقد ذهل عن جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر
الكلام كالاستفهام كما تقدم ألا هاأنذا دخلت على اسم الإشارة غير مصدرة فإنها تكون إما في الأول أو الوسط بحسب ما يقع اسم الإشارة

وهي قوله حروف النداء يا أيها وأيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب وقد ينوب وا مقام يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة

والبعيد وقد جاء الهمزة بعدها ألف وأي الهمزة بعدها ألف بعدها ياء ساكنة وإنما يفضي بنادى بها القريب قال الزمخشري هي للبعيد
قال وإنما يا الله وبا رب مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل وريده فلاستفظاع الداعي لنفسه واستبعاده لها عن رتبة المدعو
وما ذكره المص أولا لاستعمالها في القريب البعيد على السواء ودعوى الجماعة أحدهما خلاف الأصل وأيا وهيا وآ وآي وأي وإي في البعيد
وأي والهمزة في القريب قوله حروف الإيجاب نعم وبلى وأي وإي وجير وإن فنعم مقرر لما سبقها أي مثبت لما سبقها من كلام خبري

نحو نعم سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد أي نعم قام أو منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد وكذا تقرر
ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال أقام زيد أي نعم قام زيد أو منفيا نحو نعم في جواب من قال ألم يقم زيد أي
نعم لم يقم زيد فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لأن القصد بقي إنما يكون للخبر فلا وفي أن بقي هي بعد الاستفهام لا إثبات ما بعد
أداة الاستفهام نفيا كان أو إثباتا ومن ثمة قال ابن عباس رضي الله عنهما لو قالوا في جواب ألست بربكم لكان كفرا فصح بهذا الاعتبار
أن يقال لها حروف الإيجاب أي إثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الأظهر في الاستعمال أن بقي الإيجاب في الكلام المثبت لا المنفي
والمستفهم عنه وجوز بعضهم إيقاع نعم موقع بلى إذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير أي الحمل على الإقرار والطلب له
فيجوز أن يقال في جواب ألست بربكم والمشرح لك صدرك نعم لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب وهذا عطف
على المشرح قوله ووضعنا فكأنه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة مصدقا للخبر المثبت
الدال به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لأن جواب الاستفهام يكون بما بعد
أداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة
مع حروف النفي فلا يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر أليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك
بنا تداني نعم وترى الهلال كما أراه ويعلوها النهار كما علانا أي أن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا
القائل فلو قيل لمن له عليك دينار فقلت نعم أليس بالدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع ونعم أربع لغات الشهرة

والثانية كسر العين فتح النون والعين وهي كاتبة والثالثة كسر النون والعين والرابعة نخ بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا
في حتى ويقع نعم في جواب الأمر نحو نعم لمن قال زرني أي نعم أزورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني أي لا أضربك ولو قلت نعم في جواب
التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الإيجاب أي نعم أزورك وكذا في جواب العرض نحو ألا تزورنا فقولك وبلى مختصة بإيجاب النفي
يعني أن بلى يختص النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد أي قد قام أو كان مقترنا باستفهام
فهي إذن لنفي النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى أي بلى أنت ربنا وزعم بعضهم أن بلى تستعمل بعد
الإيجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيننا وبينها بلى إن من زار القبور لبعيد أي لبعيد بالنون الخفيفة و
استعمال بلى في البيت للتصديق الإيجاب شاذ وزعم الفراء أن أصلها بل زيدت عليها الألف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي
كما كان بل للرجوع عن الإيجاب فإذا قام زيد بل عمرو والأولى كونها حرفا برأسها لا إيجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الإيجاب استفهام
إلا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل وأما الأسماء الاستفهامية فإن جواب من ما هو اختص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص أو
إنسان لم يجز لأن الأول أعم والثاني مسافلم يعرف السائل ما لم يعرف بل تقول أو رجل أو زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما
يقع من الرجل فتقول زيد أو واحد من بني تميم وأما جواب ما فإن كان سؤالا عن الماهية نحو إنسان أو فرس أو بقر أو غير
ذلك من الأنواع فإن كان سؤالا عن صفة الماهية نحو زيد نحو عالم أو ظريف أو فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب
أي إضافة المعارف معرفة نحو زيد أو عمرو أما أن السائل في جواب أي الرجال فعل ذلك أو نكرة مختصة بالوصف نحو رجل أو أبيه
في موضع كذا وجواب أي إضافة إلى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم أو كاتب في جواب أي رجل أو نكرة مختصة

بالنعت

وبل مختصة بايجاب النفي اي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها اي القسم اجل وجير وان مصدق للخبر وحروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية
قلت اي زيادتها مع المصدرية وهذه الجملة مسطورة على جملة مقدمة وتقديره وانما اكثرت زيادتها مع النافية قلت مع المصدرية ولا وانه مع لما وبين لو والقسم وقلت
اي زيادتها مع الكاف وما مع اذا ومتى واي وابن وان شرطا لما ال وجيران والمعنى وتزاد مع هذه الكلمات ما لكونها شرطا او ازمكان كل واحد منها شرطا وبعض حروف الجر
عطف على اذا وقلت زيادة ما مع المضاف ولا مع الواو ولا مع جار ومجرور متعلق لفظا او تقديرا وبعد ان المصدرية وقلت اي الزيادة ولا وقبل اي القسم وشذ اي

بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تمييز العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب اين الزمان دون المبهم
منه وجواب اين واني المكان الخاص وجواب ايا لخمسة مع ام الاسم وجواب لخمسة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واي اثبت
بعد الاستفهام ويلزمها القسم لاشك اغلبية استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء للتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك
ان اي بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر الخبري بعد الاستفهام موجبا كان
او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء بقي لا تضربني فتقول اي الله لاضربك كذا بقي ما ضربت بعد فتقول اي الله ما ضربت
وهذا يخالف الغرض الذي ذكره المصنف لعدم لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع
مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعدها فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون القسم بعدها الا الرب و
الله ولعمري تقول اي الله واي الله بحذف حرف القسم ونصب الله على ما مر واي ربي واي لعمري واذا جاء بعدها لفظ الله
فان كانت مع ها نحو اي ها الله فاقدر الوجوه الجائزة في باب القسم ويجب حذف الفعل ان نابت حروف التنبيه عن الجار وان
تجردت عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي ياء اي ثلثة اوجه حذفها للتسكين وفتحها تنبيها لحرف الايجاب وابقاؤها
ساكنة والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التغيير والحذف وان كان يلزم ساكنان على
غير حده لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نحو اضربن وقولي التوب كافي ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله
قوله واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجيء بعدها ما يدل على الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى
الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل احسن من نعم في الخبر فيجوز بجيئها لطلب ما توهمه في الاستفهام ايضا واما
جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هي في قول ابن قيس الرقيات ويقان شهب قد علاك وقد
كبرت فقلت انه واطا للتسكين وقيل ان خبر للتحقيق والطا اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك فقول ابن الزبير لمصعب بن شريك
حين قال له ما فعل اخيك ناقة حملتني اليك ان وراكبها لا يحتمل التاويل الا التبديل على انه يجيء للتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف
من انها للتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين
لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي وابن وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو وبعد النفي وبعد ان
المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها اقول قيل فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل يجب ان لا يكون زائدة لانها اذا افادت
فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا
لما لم تغاير فايدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمها ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت او لا زوائد
ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تحسين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد
اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى وانبيائه وائمته عليهم السلام وقد
يجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة
وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة والى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان تزاد مع ما النافية كثيرا
لتاكيد النفي ويدخل على الاسم والفعل نحو ما ان طبتنا جبن ونحو قوله ما ان رجعت ولا هلعت ولا برد بكاي يدي وقلت زيادتها
مع ما المصدرية نحو انتظرني ما انا جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله نعم ولقد مكثا هم فيها ان مكثا كرفيه وكذا بعد لا الاستفهامية
نحو الا ان تعام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة نقول لما ان جلست بالبيت فتحا وكسرا والفتح اشهر واما
ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير بين لو والقسم وقد مر ان القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو كما ان
اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية ويجيء الكلام فيه وقد يزاد في الاماكن
نحو انا انه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استعملوا وان الزائدة
كما توهم بعضهم بل الاولى ان يخففتان والثالثة مقدرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فيزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت
معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا تفيدها ما معنى التكرير لو اراد وتهاونكن زائدة
من قال ان معنى التكرير فتح ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا فتح ما واما ما بفعل اصل وابن ما تكن اكن واستعملت بعين بان وقد يدخل
بعد ايان ايضا قليلا ويجيء حكم ما مع ان في نون التاكيد قوله شرطا تقييد الجميع ما ذكر من اذا ومتى واخواتهن وان لانها كلها تستعمل شرطا
وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعدوا ما الكافة وان لم تكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل

من العمل

وهو بناء التفسير أي وان وهي أي أن مخففة بما أي شيء في معنى القول حروف المصدر ما وأن وأن فالأولان لا عملية وأن للتفسير

من العمل وتهيئة للدخول، ما لم يكن له أن يدخل وعلى مذهب من أعمل إنما وأخواتها تكون ما زائدة وليست حينئذ كافة وإنما زائدة لأنها
هي المهيئة لدخول ما عليها فتبين بهذا ما الكافة أيضا لما عن الإيضاح وينبغي أن لا يعد ما في نحو بعين ما ربك ومن عضة ما ينبغي شكرها
زائدة لأنها هي المهيئة لدخول النون في الفعل على ما يجيء بابها وقد مضى الخلاف فيها في مثل مثلا ما الموصولة
وقد يزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قليل ليصبحن ندمين وما حفظناهم ومن بعد صدقهم كما أن عمر وانحى وقيل إنها بعد حرف الجر وكن مجرورة
والمجرور بعدها بدل منها وكذا في الاستثناء يد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظ الزائدة وقلت زيادتها بعد المضاف
نحو من غير ما جرم وإنما الأجلين قضيت ومثل ما أنكم تنطقون وقيل فيها أيضا إنها نكرة والمجرور بدل منها وأما الأفراد بعد الواو العاطفة
بعد يقع وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب أنهم لا يرون تأثير الحرف تأثيرا معنويا كالتوكيد في البناء ورفع الاحتمال في الأهدى
وفي من الاستغراق فيه ما نعم من كون الحرف زائدا ويرون تأثيرها تأثيرا لفظيا لكونها كافة ما نعم من زيادتها وتزاد بعد أن المصدرية
نحو ما سعك أن لا تسجد ولئلا يعلم أهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا للإبدال بأن جواب القسم منفي نحو لا والله لا أفعل قال
لا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفر وجاءت قبل القسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا أقسم بيوم القيامة وشذت بعد المضاف
نحو لا يشرك حورسر حوما شعر والحور الطلكة وأما من وإنما والكاف فقد تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حروف التفسير أي
وأن وأن مخففة بما في معنى القول اقول اعلم أن الفرق بين أي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني أخوك أبو عبد الله والجملة كما تقول
هريق وقده أي جاءت قال وترميني بالطرف أي مذنب وتقليني لكن إياك لا أقلي وأن لا تفسير الا مفعول مقدر الملفظ دال على معنى
القول موز معناه نحو قوله تعالى ونادينا أن يا إبراهيم فقوله يا إبراهيم تفسير لمفعول نادينا أي ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا
إبراهيم وكذلك قولك كتبت إليه أن أي كتبت إليه شيئا هو أيت فأن حرف دال على أن أيت تفسير المفعول به المقدر لكتبت
وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه وقوله ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فقوله
أن اعبدوا الله تفسير للضمير في به ونظائره معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما أمرتني لأنه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم
ذلك مستدلا بهذه الآية ولا استدلال بالمحتمل وأجيب بأن أن مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على
الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز أن يكون جميع أن المحكوم بكونها مفسرة مصدرية إذا دخلت على الأمر أو نهي
متصرف لأن له أن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو وعزا إليه بأن تم ويجوز أن
يقع في أن زائدة وبدخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى أو عزا إليه بهذا اللفظ وقيل إن أن في أن اعبدوا الله زائدة والأصل
عدم الحكم بالزيادة ما كان الحكم بالأصالة محتملا وتمسك المجوز لتفسيرها بمفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم أن امشوا
فقال المفسر قائلا لبعضهم لبعض أن امشوا وأجيب أما بأن زائدة أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور
أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول لأن المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه أو بأن انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول و
سيجيء فيه وينبغي أن يعرف أن ما بعد أن المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تتم الكلام دونه ولا يحتاج إليها إلا من جهة تفسير المبهم
المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ليس أن فيه مفسرة لأن قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدر
ولا يمنع أن تكون أن المشددة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى أن تم أي قال الله تم بناء على أن يقال أو تقدير قال
بعد على الخلاف على المختار المذكور في أفعال القلوب وأن زائدة وهذا يطرد في جميع الأمثلة قوله حروف المصدر ما وأن وأن
فالأولان للعملية وأن للتفسير أما ما فتوصل بالفعل المتصرف إذ الفعل لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا
يوصل بالأمر لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤول مع الفعل ما أفاده أن مع ذلك والأفعال مؤولين به الأمر أن معنى بما رجت وبرجائي
واحد وكذا معنى علمت أنك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول بأن مع الأمر لا يفيد معنى الأمر فلو قلت كتبت إليه بأن تم ليس
بمعنى بالقيام لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك أن تم وتبين بهذا أن صلة أن لا تكون أمرا ولا نهيا خلافا لمن ذهب
إليه سيبويه وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمرا لجاز ذلك في صلة أن المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية
بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها نحو لا أفعله ما أذر شارق أي مدة ما أذر أي مدة أذره وصلتها إذ في
الغالب فعل ماض اللفظ مثبت كما ذكرنا أو منفي بلم نحو لقد رضي ما لم تلقني وصلتها الاستقبال كما مر في باب الماضي وقيل كونها فعلا مضارعا
وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية ويجوز غيره أن يكون اسمية وهو الحق وإن كان قليلا كما في نحو بلغت بقولي
الأنبياء ما فيه وقال الشاعر على أنه ما لو لبد بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلس وإجازة أن يجيء كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على
أن من هذا خلاف زيد وما عدا زيد بالجر وما كذا بنصبه وأما أن المصدرية فلا يدخل إلا على الفعل المتصرف وهو أما ماض كقوله تعالى لولا أن
من الله علينا أو مضارع وله فيه خلاف وتأثير أن جواز نصبه وتخصيصه بالاستقبال وأما وهي على مذهب سيبويه خاصة وتميم

واحد

وأن أن أي

الفعل

حروف التحضيض صلة لان الا ولولا ولوما لانها اي لهذه الحروف صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا وهو حال من المفعول اي يلزم حروف التحضيض الفعل حالكونه ملفوظا او مقدرا
او خبر كان اي لفظا كان الفعل او تقديرا او ظرف اي حال اللفظ او مفعول به بتقدير اعني او تقدير اعطف عليه حروف التوقع قد وفي المضارع للتقليل حرف الاستفهام الهمزة وهل وانما
اي الهمزة وهل صدر الكلام تقول ازيدا قائم وقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تميزا اي من حيث التصرف تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيدا عندك ام
عمرو واقام اذا ما وقع والمن كان وهل وامن كان دون هل

واسد يقلبون همزتها عينا ويشددون اعن ترميت من فوقه مزالنها الصبا من عينيك مجرى واما ان المصدرية فتوصل بعدها
اذا كانت عاملة واذا كانت عاملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية فاذا دخلت لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان و
تختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع من ختم كونها حرفا جر بجعلها في مثالنا مصدرية بتأويل قدر ان بعدها
ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقوله تعالى يا ليتنا لو نرد ومثلها وصلتها كصلة
ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها مقترنا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اي اتمنى
وانفق لو كان لي مال لكان لي اجر فاكون من المؤمنين قوله حروف التحضيض هلا الا ولولا ولوما صدر الكلام وتلزم الفعل
لفظا او تقديرا اقول اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم
على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل
في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو الا فيها معنى التمني نحو لو تزلت فاكلت والقا نحاما تعطف على قوله ويلزم الفعل نحو لولا ارسلت
ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله تعد ون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته وجاء
الاسمية بعد هلا في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بنفاضة الى فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منصوب
بالفعل الذي بعده لا بمقدر كما قبله نحو قوله ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا بغير
غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها صدر الكلام لما مر قبل وقد يجيء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية
قال الارعث اسما الى حبها فقلت بلى لولا يناز عني شغلي اقول بلولا في اذن لولا التي لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل هي
لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كما في قوله ام قسم بالمعيد لا ان تراه قوله حروف التوقع قد في المضارع للتقليل
اقول هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم قد يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي
التقريب من الحال مع التوقع او يكون مصدرة متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير حصل عن
قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فهو اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع
التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى و
ليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف
التحقيق الى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدق منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل التحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك وتستعمل ايضا للتكثير في موضع المدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين و
قال قد انزل الله مصدرا ناصله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله فقوا الله وقد امرك قال كذا وقد يفصل عن الفعل
دليل المحذوف بعدها قال لما قرن بها الناء وكان قد قوله حروف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام
زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واتم اذا ما وقع والمن كان
وامن كان دون هل اقول لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قام واقام زيد وكذلك هل يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على
شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فيقبل اهل نحو اهل عرفت الدار والغرض وكثر استعمالها كان ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد
وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رايت في حيزها فعلا قد كرت عهودها الحي وحنت الى الالف الماوف وعانقته وان
لم تره في حيزها انسلت عنه داخلة ومع وجود الفعل لا تمنع به مفسرا ايضا الفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيار اهل زيدا ضربته
لما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني انها تستعمل فيما لا يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد
مبتدا ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا
ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى
اتقولون على الله ما لا تعلمون قال اطردا وانت قنبر ومنه نحو ان يدينه في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة
على النافي فلمحض التقرير اعني حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما فآوى وهي في
الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا يدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة يستعمل مطردا مع ام المتصلة ولا يستعمل

هل معها

لفظا
التمثيل الشجاع
المقدر في فعل مدلول عليه في نفسه
اي ترك الدرع والبيضة
الضمير راجع الى الحرب التي
لا تعد ولا تحصى

صدرك

على ان اكرمك خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا ولهذا حمل قوله انك ان يصرع
اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار
القسم اولى لتقوى القسم بالقصد والذى هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في
باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثانى الا ان هذا البعد يتقوى بالقصد الذى هو حقه واصله والقرب ضعيف
بالتوسط الذى هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر لضعف القسم في نفسه كما ذكرنا انه يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب
الى الجواب ويلغى القسم كما مر في قوله لئن مبنيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويته بالقصد
مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتنى فوالله لاتيتك فالقسم وجوابه
جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتنى والله اتك فانك
جواب الشرط والشرط والجواب سادا مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو او لا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون
الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتنى والله لاكرمتك ولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط الى القسم
قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غير مبتدا طالب خبر كالمبتدا بلا نسخ ومع النسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على
الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء نحو انا والله ان اتيتنى اتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدا
عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتنى لاتيتك
اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله
بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك جواب طالب اخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء نحو انا ان
اتيتنى والله اتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه وهما المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتنى فوالله لاتيتك جعلت
الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعنى طالب الخبر
عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لاقومن و
انا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحو انا والله قائم وعلى
هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول
الكلام او يتوسط او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليها الشرط نحو والله ان اتيتنى لاتيتك او لا نحو والله انى اتيتك
وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم
على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتنى فوالله لاتيتك وانا ان اتيتنى والله اتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتنى فوالله لاتيتك
وان اتيتنى والله اتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو
انا والله ان اتيتنى لاتيتك وان الغيت اعتبرت الشرط نحو انا والله ان اتيتنى اتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة
جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لاتيتك انا والله ايتك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام
وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتنى اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اى لا جواب
لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فيقال نحو اجتنبك ان تجتنى والله ان تجتنى لاكرمنك وقد جاء ذلك
في الشعر كقوله فمن يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا ملكها الانس يفعل وقوله فان تبتئس بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت
بالشنفرى قبل الطول وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربى ان بيتى اوسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك
ما نحفى وننتعل فقول المصنف لزم المعنى لفظا او معنى ليس بجيد والاولى ان يقول لا كثر كونه ماضيا لفظا او معنى ويغنى بالمعنى نحو ان تزرنى
لازورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بجيد بل قد يجئ الجواب للشرط مع قلته كقوله لئن مبنيت بنا البيت
ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل وما فعل فان فعل فالمراد الاستقبال
لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن ايتنا الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولئن زلتا ان امسكهما ولئن ارسلنا
ريحا الى قوله وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا ولم يكن كما في
قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان
ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة
اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كلمة واحدة نحو
امن يضربك تضرب بجزم تضرب وكذا لو اضربك لضربته وكذا ابن تاتنى اتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذ

وتنتعل الاخرى

على الاطلاق

لطلوام

واما للتفصيل حذف فعلها اي فعل ما هو موضوع بينها اي بين اما وبين مثلها اي واما جزء ما في خبرها اي خبر اما ان مطلقا اما ان جزء والمعنى عوض بينهما جزء مما في خبرها حال
كونه مطلقا او مفصول بنفاق وعوض بينهما جزاء واطلق اطلاقا او نعت لمصدر محذوف اي عوض تعويضا مطلقا وقيل هو اي الاسم الواقع بينهما مفعول المحذوف مطلقا
وقيل ان كان اي ذلك الاسم جائز التقديم فمن الاول وما الا فمن الثاني

في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير وفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة ان
اتيتني اتيتك بتقدير اتيتك ان تاتني وكذا ان تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تاتي اذا تقدم
عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا في الشرط والجزاء معا كدخول
الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تاته يشكرك بجزم يشكرك والدليل عليه قوله نعم افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب
الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل افان مت بل كان يقول ان مت فهم الخالدون اي افهم الخالدون
ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جزائها لانه ليس بجزاء كما مر في
الظرف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث
المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه من ثم لم يات الفاء في قوله اتذا كنا عظاما ورفاتا
ائنا لمخرجون جديدا لان التقدير ائنا لمخرجون جديدا اتذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام في انا نحو قوله نعم اتذا متنا وكنا ترابا
وعظاما ائنا لمدينون لطول الكلام وبعدا لعهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر
قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان فيه همزة
الاستفهام وان ولا تعمل في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها وذلك للغرض الذي ذكرنا في الظرف المبنية فهو مثل قولك اما
يوم الجمعة فان زيدا قائم اشباب يوم بقائم على التصحيح على ما يجيء مع كونه خبرا لان غرض ذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط
فاريد ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول
الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فلك كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء
اداة الشرط الثاني لتخللها بين الجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني
فاء كقوله فان عثرت بعدها ان والك نفسي من هاتا فقولا لا لغا فهو بمنزلة والله ان اتيتك لا تيتك فثاني الشرطين لفظا
اولهما معنى ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالت ان اعطيتني ان
دخلت الدار اعطيك ان دخلت الدار فان اعطيتني فان سالتني اعطيك فقوله فان سالتني مع الجزاء جواب فان اعطيتني وقولك
فان اعطيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فانها جزء
مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني اعلم
ان اما موضوعة لمعنيين للتفصيل كما في نحو قولك هؤلاء فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما تقصد ولاستلزام
شيء لشيء اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط انه هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط
للجزاء كما ذكرنا في الظرف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه
وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها حتى قوله نعم والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين
في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد ففاقم يدفع دعوى
التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل
موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا في قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا و
ايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم اراد وان يقوم ما هو الملزوم في الحقيقة مقام المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم
في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما ما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا
جزم بوقوع قيامه وقطع به لا تجعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم
لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم
القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدا والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرض المتكلم وهو لزوم
القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين ان حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان
مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم
اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل خبر واجب الحذف بشيء اخر الا ترى ان خبر المبتدا
بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضا من بقاء الفاء متوسطة للكلام
كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف
نحو واما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب فاقصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لان ما لليتيم

وذهابه

وذهبك لازما لهو الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجدا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير
فانى ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا
فى غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتنى زيدا فانا ضارب على
ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شئ من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هنالك مانع اخر من
التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا مسافر وكذا نحو اما زيدا فما اضرب ولا يقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا
لانك لا يجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيدا طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء اما مقارنها
كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب
ان عدم جواز اما ان جئتنى اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتنى فاكرمك مع ان نحو ان ضربتنى اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتنى
فاكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول اى اما يكن من شئ فاذا ما ابتليه يقول وانما وجب الفاء فى جواب اما
ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيدا يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يجعل فيه قبح ان تعمل فى الجزاء الذى هو ابعد
منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء فى نحو ائتنى ان اتيتنى فالاصل ان لا تعمل الاداة فى الشرط والجزاء فعدم الجزم عند
حذف الشرط اولى واما قولهم افعل والا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط هاهنا واما كما ذكره بمعنى ان واما تفسير سيبويه لقولهم
اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شئ فزيد منطلق فليس لان لما معنى مهما وكيف هذا معروف وهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان معنى اما يكن
من شئ فزيد منطلق ان كان شئ فزيد منطلق فهو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف
شرطها على ما بينت من مذهبهم فى اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء فى جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما القتل والاصدود
لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكية كقوله تع فاما الذين كفروا افلم تكن اياتى اى فيقال لهم الم يكن ولا يقع بين اما والفاء جملة انشائية مستقلة نحو
اما زيد فقائم فعمرو كذا لان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذى تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة انشائية مستقلة واعلم
انه قد يتاخر اما عما يتكرر ذكره بعد فانها ذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمينا فسمين واما علما
فعالم واما صفة مكررة لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مضافيا فليس بصديق مضاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غيرهما ونحو واما
البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين
نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بنى تميم على ما يعطى ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون
الرفع والنصب فيه كما يجئ واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب المعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر
والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجئ فالرفع فى جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب
فان سيبويه ذكر ان ذلك فى المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه وذلك لانهم ينصبون المعرفة
والنكرة فلا يصلح للحال فبقى مفعولا له فمعنى اما سمينا فسمين بما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اى بما يذكر
زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بنى تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا فى معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب
المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول فى نحو اما علما فعالم ان التقدير بما يذكر زيد اما علما او المذكور بعده اى عالم
فى مثالنا فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه واما الرفع فى المصدر فعلى انه مبتدا والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اى عالم به كقوله تعالى
واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بنى تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى
عنهم سيبويه اما العلم فعالم زيد بنصب العلم اى فهو عالم زيد العلم فكذا ينبغى ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اى اما ضارب الناس
فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين
المذكورين فى المصدر الواقع حالا عند بنى تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما
لما للسمن فسمين واما العلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بنى تميم والحجازيين فى الصفة على انه حال مما بعد الفاء فى المصدر المعرف على انه
مفعول مطلق لما بعد الفاء وفى المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدا ما بعد الفاء خبره بلا تقدير
ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان تقول ان مثل الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له ذلك فيعلم السامع
بعض تلك الدعاوى بحيث يفهم كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما علما فعالم فهذا حال لان المعنى
اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى ابديت من نفسك العلم وتريد به وادعيت ذلك فانت
فى الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا كنت فى امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا امنوا على الحسن التاويلات اى يا ايها المدعون للايمان امنوا لحقيقة فالحال على هذا اما بعد الفاء والتقدير ان يكن شئ فانت

اى اما يكن شئ فان كان من المقربين فله روح وريحان

هذا

عالم عالما اى انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفى العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او تجعله مفعولا
مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا فى نحو اما سمنا فلا سمن اى اما يكن شيء فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فنحو
مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على التركيب يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها فى نحو اما سمنا فانت
بسمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع فى نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن المبتدأ معنى الخبر
التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم مثله خبر مبتدأ محذوف وكذا حال الرفع فى غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم
ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فالعلم واما
العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اى لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اى لست
به وانما اكتفوا مطلقا فى مثل هذا الخبر بالظاهر النائب مسد المضمر وان لم يطرد ذلك فى غيره على الاصح كما مضى فى باب المبتدأ زيد ضرب زيد
لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر هنا عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو
عبيد فالوجه فيه الرفع فى جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هى خبيثة قليلة وقال ومع ذلك
لا يجوز هذا النصب الضعيف فى المعرف الا اذا كان غير معين ليكون فى موضع الحال كما فى الجاء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا
معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما فى قولك اما البصرة فلا ابصرة لك واما ابوك فلا ابا لك اقول اما الحمل على الحال فمثله ضعيف ولا معنى له
بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان المعنى ذو عبيد اى تملكهم وذلك كما روى الكسائى اما قريشا فانا افضلهم اى فانا غلبهم بالفضل
وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اى اما كونه عالما فحاصل والخبر محذوف لولا ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو
عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا فى ان لا يكون زائدة كما فى قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفى الصور التى ذكرت تخليط
كثير للنحاة وهذا الذى ذكرته اقرب عندى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا
فليذوقوه فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا او ما قبلها منصوبا به او مفتقرا به فلا يقال زيد فضربت
ولا زيدا ضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا فى باب المبتدأ
ان مثله على كلام ابن عنده سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز تقدير اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله
والنهى لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او ترك المفعول وذلك بان تقدير اما قبل المنصوب وتدخل فاؤها على الامر و
النهى فان ما قبل فاء اما لازم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله ولا لم يعتد وابه فيستقولون وقوله واذا عتزلتموهم وما يعبدون الا الله
فاووا وقوله اذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة فالجزاء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه فى نحو قولهم زيد حين لقيته
فانا اكرمه على ما مر فى الجوازم وذلك فى اذ مطرد على ما مر فى الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله واذا عتزلتموهم وما يعبدون وقوله
فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب الزجر فاهجر اى مما امضر فيهما واما انما جاز اعمال المستقبل الذى هو فيستقولون فاووا فى الظرف
الماضية التى هى اذ لم يعتدوا واذا عتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل فى الزمن الماضى محالا لما ذكرنا فى نحو اما
زيد فمنطلق من الغرض المنوى اى قصد المتكلم حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة الماضية وصارت لازمة
لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما فى حيزها اى طابين اما والفاء معمول لما فى حيز الفاء اى لما بعدها وليس ذلك مطلق
عند المصنف لان المبتدأ فى نحو اما زيد فقائم خرج عنه اذا العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط فى نحو قوله تعالى
واما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء شيئا يجب له صدر الكلام كان وما النافية فى نحو اما يوم الجمعة
فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد اختاره المص وبعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اى سواء كان
بعد الفاء شيء يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا نحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق
اى اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب فى نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز
اتفاقا وان جاز الرفع اختيارا فى نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اى قائم فيه وانما ارتكب هو هذا المذهب نظرا الى
ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء فى نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم فى مثل هذا المقام
الخاص للغرض المذكور وذهب المازنى الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما النافية ونحوهما من عمل العامل فيما قبله لكون
العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيد فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا والعامل اسم تام نحو اما درهما فعندى عشرون او كون
العامل مع نون التوكيد نحو اما زيد فلا ضربن او صلة نحو اما القتيل فان تقتلن خبر لكن لم يكن احدهما فالعمل لما بعد الفاء وان كان
بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فالثانى وليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور

مع المانع

حروف الردع كلا وقد جاء اي كلا بمعنى حقا وتاء التانيث الساكنة تلحق اي الماضي لتانيث المسند اليه فان كان اي الفعل ظاهرا غير حقيقي التانيث مجازيا وقع في بعض النسخ
التانيث الحاق علامة التثنية والجمع بصيغة التنوين مبتدا ونون خبره وساكنة نعت لنون تتبع حركة الاخر جملة وصفية نعت لها ايضا ولا مرة لنفي دخلت
على تقدير دل عليه قوله لتاكيد الفعل لا نحاة وبجرور متعلق بفعل لفظا او تقديرا وهذه الجملة نعت لها ايضا وتقديره لا يكون لتاكيد الفعل او خبر عطف و
المعنى محذوف وتقديره التنوين نون ساكنة تلحق الاخر لتاكيد الفعل ثم اقتصر وابدلالة السياق وهو اي التنوين للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم وتحذف

التنوين من العلم موصوفا وهو مبتدا كان المقدر اي لما كان العلم موصوفا وحال من المجرور وهو العلم اي مجردا التنوين من العلم حال من التنوين موصوفا وبابن متعلق بموصوفا ومضافا خبر مبتدا او حال بعد حال اي علم تعلق بمعنى

مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا والدليل على ذلك
امتناع النصب في نحو اما زيدا فانت قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقديره ناصب نحو ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل
الميم الاولى من اما ياء قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واياما بالعشي فيحصر قوله حروف الردع كلا وقد جاء بمعنى الزجر
تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي
اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم بلا قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشيء منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا
كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز
ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له
الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان يزيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف
عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي عن تمامه محذوف
لان الحروف لا يستقل الى كلا لا وليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بدليل كون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها
لمعناها لانك تردع عما يقوله تحقيقا لضده لكن الفاء حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم
يخرجوا ذلك عن الحرفية قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي التانيث مجازيا والجمهور
ضعيف علم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال بين الفعل وهو الاصل في كونه
مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا
يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين تانيث الفعل لاجل
تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكريره الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى
رب ارجعون اي ارجعني ارجعني وهذه التاء الساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فتبين من اول
الامر فيكون هذه على بناء ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقه ويحرك لذلك على اعراب ما ولبنه ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب
عليها في نحو قائمة وتغلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ الغالب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل تاء الفعلية هو السكون
لتجرد اللام المحذوفة للساكنين ورد تاء عزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف لكن بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة
الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كالعارضة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي وخافي وبيعي وقولي
فان عين الفعل في هذه لم يجد فلان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعارض كما قلنا في التاء الفعلية بل
اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لنضرب كما بينا فاصل لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي الان تحركة
بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل
لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين
وان تحركت الواو والياء لان اصلهما بين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة
فتنا الواو رمانا وغزانا ولا يقولون رماني الرماة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الغالب في الاتصال كالضمير قوله واما الحاق
علامة التثنية والجمع فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا منبئة من اول
الامر على ان الفاعل شيء اي مجموع ولا تكون اسما التمام الدليل اذ من تقدم الضمير على ما يعود اليه من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه رجلا
وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر نحا استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع
للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل
هذه الحروف ضمائر ابدال الظاهر منها واما القائلة في مثل هذا الابدال فما ترى بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر
مما قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف عن العلم موصوفا بابن مضافا
الى علم اقول التنوين في الاصل صفة نون اي دخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها
لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان يتبع حركة اخرها وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله وقولا ان اصبت لقد اصابا واقوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل التنوين في
الكتابة الا في الرفع والجر ضرورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف فعاوجوا لذلك كتب في حال النصب الفا لانها تقلب الفا فيهما
وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف عن العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو ولذلك لكثرة استعمال
ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخط بحذف الالف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه

كناية عن العلم وكذا طاهر بن طاهر وهو بن بنت وفضل بن فضل لا يقع بعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان
بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم بن كريم او زيد ابن اخينا لم يجز فيه التنوين لفظا ولا الف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لا
يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد
والتنوين علامة التمام وليست العلة موجودة في المبتدا مع خبره وحكم ابنة حكم ابن في الموصوف بنت وجهان كما مر في باب المنادى وحذفها
في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائة وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ في الشاذ وذلك هو الله احد الله
قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم
وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه
مفتوح وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلها الخفيفة خلافا ليونس وهل في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل
فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد واحد في
المفتوح وما قبلها تقلب الفا اقول انما حركت المشددة بالفتحة وكسرت بعد الالف لاشتباه والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها
بنون الاعراب التي في الصناع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا التنوين في الاسم المثنى نحو الزيدان قوله يختص بالمستقبل لم يدخل على الحال
والماضي لمرة في باب الصناع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل
الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما الزائدة نحو اما
يفعلن ليكون الاول توطئة لدخول نون التوكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض
العرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات
الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال ابعد كندة ثم حتى قبلا وتقول لم تكثرن وانظرنه تفعلن قال واقبل على رهطي ورهطك تبعث عينا
حتى ترى كيف تفعلا والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جازمة فيها كانت
اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما يفعلن وايا ما يفعلن واينما تكونن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد
اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشا منه فزارة تمنعا وقوله نبتم بنات الخير ان في الشر تحدثا
متى ما يا تنا تلم بنا كنه اقا من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال من يقض منكم فليس باشيب
ابدا وقتل بنو قيس شاف ويجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلي اداة ما الزائدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بعد
ما يبلغن وبعين ما ارينك اي تحقق الذي اراه فيك وبالجملة يضرب بلن يطلب امر لا ينال الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها لكن
كان لها اصل واما ارة تدل على شيء لو وقل ما تقولن وكثر ما تفعلن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان
الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم برفض ثوبي فمما لا ضرورة وانما حسن لان ما يدخل في رب
ويرفع تمييزها ويجيء النون بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله واتقوا
فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الاية للنهي وقد يجيء مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اختيارا
العرائة عن معنى الطلب بتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم
يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما حذفت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل ويدخل اسم
الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ارايت ان جاءت به املود مرجلا ويلبس البرد اثقالا نوحن اخر يا ليت شعري
عنكم حينما اشاهر بعدنا السهو فاهدا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملي الا ابن جمال ثم ان النون يلزم من هذه
المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
وقوله ليعلم ربي ان بيتي اوسع مثاقب عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج لا تزاد
مع الحال الا في غيره فاما تريني ولئن فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع
الضمير المذكورين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو واما ان ينضم ما قبلها كاضربوا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما
قبلها يحذف لالتقاء الساكنين وانما انفصلت بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين وابقيا مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال
كالجزء من الاولى الا انها على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذف وهو ضمة ما قبلها فالاجتماع
هذه الاشياء كان الحذف قال سيبويه لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود مدى والمفتوح
ما قبلها تحرك للساكنين والضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما حذف ولم يكسر ولم
يفتح لاجل ما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة

ياء فان كان ما قبلها مكسورا كاغزي واضربي وارمي وحذف الياء للتساكن كما للتنافي الواو وان كان ما قبلها مفتوحا ولوكان بالكسر كاخشي
وارضين لجواز ما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للتساكن هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء
الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارضين في ارضي قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن وه
لغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الالف يلي قبل الالف فتحة ولعل مراده هنا اما فتح ما قبلها في الواحد
المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما رددت اللامات المحذوفة للجزم او الوقف
في نحو لم يغزون ولم يرمين واخشين لان حذفها كان للجزم او الوقف الجاريين مجراه ومع قصد البناء على الفتح لتركيب
الجزم ولا وقف وهذا الذي ذكرنا من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد والجمهور وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للتساكن معربا
كان الفعل او مبنيا لانه بلحاق النون بعد الفعل عرض فيه الاسناد فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه
للتساكن لوكه بالفتح صيانة للفعل من الكسر الذي هو الجر بالضرورة كما كانت في اضربن الا انه تحريك التساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون
اللام متحركة في الاصل في المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف الرجال فلكونها
كالمنفردة العين الحذف وفتح للتساكن في قوم ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون وامه
على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فاذا قيل انما رد اللام وفتح في التاقص نحو اغزون
وارمين اذ لو لم يرد لصار اغزن بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث فحتى اما قبل النون في كل واحد
مذكر صحيح او معتلة وانما رد اللام في ارضين واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء اخر هذا ولغة طي على ما حكى عنهم الفراء حذف
الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله لم من زيد وارمن يا زيد ولم يخش زيد واخش يا زيد
وعليه قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو
والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف
من الواو والياء ايضا المد فيه اكثر منه في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضاربين واما الالف
في اضربنان فلم يحذف لانها بمنزلة الفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون الذي هو علامة الرفع في
الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلها الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى
وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان
بها وبالحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربنان وانما يجوز اضربان بغير نون
وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا بلازمتين واما
يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فيعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم وهو المروي عن يونس لان الالف
قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو والملائي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كلما اورد واقع
مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يتحرك بالكسر للتساكن وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من
الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها وعند اكثر الكوفيين والمثقلة اصل الخفيفة قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى
وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخو الفعل مع النونين معاملته
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الامثال المثقلة الاخر عند لحاق النون بها
قد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما
مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو ورد واغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو ورد واغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر
وهو الواحد المذكر نحو ورد واغزو وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذف منها مع
الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزي الجيش وارمي الغرض
وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممناها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرناها مع المنفصلة نحو
نحو اخشين كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون كالمتصل به كالكلمة المتصلة وفي بها
الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين في اللامات ونحنها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار
كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا هو زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو
الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكالمتصل
على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل في اقاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا

فلغزوا

ولغزوا كما حذفت في اخشوا رام واغزو ولم تحذف الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الامر ولم يحذفا كما في ارموا الرجل وارمي الغرض
وكل علة تذكر هنا في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول ضمنا فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول
عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المضارع وان لم يكن في ان العلة
المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المضارع قوله والخفيفة يحذف للساكنين وذلك اذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حط الطاعن التنوين لانه للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون
الخفيفة فانها قد يترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون النون اللاحقة للاسم فضلة على الكلمة للفصل فالتنوين يحذف في ابن وابنة
بالشرط المذكور قياسا وفي غيره ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المائة والنون الخفيفة يحذف للساكنين مطلقا قال سيبويه عن يونس
انه اذا بعد نون الخفيفة في اضربان واضربنان ساكن تبدل همزة مضمومة فيقال اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه لو جوزنا
الحاق الخفيفة بالتنوين فالقياس حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفردين المذكر والمؤنث وتجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ
للساكنين واذا وقف على فعل مؤكد بنون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه تقلب المفتوح ما قبلها الفا فيقال اضرب في اضربن قال سيبويه
وقياس مذهب يونس في اضربا واضربنان ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيها المد الطولي بقدر الغنة وقال الزجاج لو مدت
الالف وطال مدها ما زادت على الالف لانها حرف لا تكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي ذكره الزجاج بمنكر فذلك
التقدير ان المد الذي يؤتى به بعد النطق بالالف الاولى يراد به الف اخرى وان لم ينفصل عن الاولى ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم
ما قبلها والمكسور قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اقلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين فاقول اخشوا
واخشي قال الخليل لا ادري ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو اضربن
اضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيرهما الضمير ان
المردوفان بعد حذف النون كما يجيء وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي بالنون والواو والياء بدلا من
الخفيفة وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت لاجل
نون التوكيد كما في قوله فردها يحذف فيعنا فاحذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ان يلي الوصل تشبيها من الواو والياء
وحدهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي من الواو والياء مع النون التي بعدها كما
تقول هل يضربن وهل تضربن وهل تخشون هل تخشين هل يضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء
على انهم قدروا النون الخفيفة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها الفصل بخلاف التنوين فان الوقف على جاء في قاض
جاء في قاض على الاصح بغير رد الياء لكن التنوين لانه اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا آخر شرح المقدمة
الحمد لله على انعامه وافضاله بتوفيق اكماله وصلواته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على
مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المص ذكر بعضها
في التصريف في حرف لنذكر والانكار وشبه الكشكشة وسيأتي الكسكسة اما هاء السكت فهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين
احدهما اذا كان آخرها الفا والكلمة حرفا او اسم غير متمكن او هنا وذلك لان الالف حرف خفية فاريد بيانها فاذا جئت بعدها
بهاء فلا بد من مد الالف فيبين واما في الاسماء المتمكنة نحو افو وحبلى او العارضة البناء نحو لا فتا فلان بهاء السكت لما يخوف التباس
هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم المعرب يؤتى البناء لا يضاف منه الا كو لدن ولدي واما الكون الاعراب مقدرا في الالف التي
وشبه الحركة الاعرابية في لا فتى وسنذكر انها لا تلحق المتحركة بحركة اعرابية او بشبه الاعراب واما الف نحو هذا وهؤلاء فليس الحركة الاعراب
فيه مقدرة بل لو كان فكان الالف حرفا صحيحا ايضا لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق هذه الهاء ساكنا آخر غير الالف
المذكورة سواء كان واوا او ياء كهو وهدى او غيرهما كم ومن وذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو
والياء في التندبة نحو واغلاماه وواغلاميكوه وفي الانكار نحو الامراه والامرؤه والامريه لقصدك الى زيادة مد الصوت
فيهما وتلي الموضعين اذا وقفت على كلمة تحركها الاخر بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لئلا تلك الحركة اللازمة اذ لو لم تزد الهاء
لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسر عزو الظاهر ذلك قولك هارجلانه وضاربانه ومسلمانه ومسلمونه
هنه وضربنه وهله وضربتكه وبحكمكه وشهاضربنه وانطلقنه وضربنه وعصابنه وقاضيه وغلاميه وهوه وهيه وانيه وكيفه وغير
ذلك ودخولها فيما قبل آخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر ولحقوها النونات في الامثلة
الخمسة نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال اعطنه
وضربنه للالتباس بضمير المصدر وضربنه بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقنه عن العرب ولو كان اللبس ما ساغ قولوا
اعطيتكه

لان التنوين

قال الناسخ

اعطيتكه وانه وانه وانه وانه وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها لها وذلك في انا وجهلاوا ويلحقها اخو نحو
لا رجل وبا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البناء فتشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها اخو الماضي المجرد لانه انما جاء كما ذكرنا في بابه
لمشابهة المعرب فكان حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كان الكلمة ذهب لا مهلجز ما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت
واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو اغزه واخشه ولم يغزه ولم
يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك اذا اردت بالهاء سكت اخو الكلمة بعد حذف
حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو اغزه واخشه في قولك ان تحذفه وان تقول اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين
وذلك بحذف الفاء والام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الا اخو الا ما حذف من اخره شيء ولا تلحقون
على ما لم يحذف منه شيء كانا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف
الاخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوفة الفها بعد حرف
الجر كالام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو بمجيء ومثل مه فالهاء عند الوقف لانه متحرك في رمه وقد يجيء تعليل ذلك
في باب الوقف ان شاء الله تعالى وقد يحذف هاء السكت في الدرج لحمزة في الوصل الا ان يجري الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى هلك عني
سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل في الوقف ويحركها من يثبتها وصلا بعد
الالف مجراها للوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيها لها بها الضمير او بالكسر لالتقاء الساكنين وروي على الوجهين بامرجباه بجار وخفرا وامتا
سبين الكسكسة وهي في لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف اذا لم تلحقها السكت الكاف فيلتبس بكاف المذكر
وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكن فاذا وصلوا اتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين
وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف خاصة وعزاهم ملحق في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد
يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينا قال تنحك مني ان راتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للفرق المذكور
وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوقف الوصل مجرى
الوقف خبي الشيء فاهيه قال ضيناش عيناها وجيد شرجبا سوى ان عظم الساق منشوق قبي واما حرف الانكار فهي زيادة تلحق
اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكارا اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا اجاني
زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا لا يأتيك ان زيدا هنا اي كيف يجيئك هذه العلامة بيان انه لا يعتقد انه اتاك او يقول
ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك وينكر ان لا يجيئك فكانه يقول من شك في هذا او كيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة
موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الطرد والتخريج فكانه يقول كيف لا يجيئك
زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على التخريج وانما
تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان
استفهاما على الحقيقة او على وجه الانكار لم تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو اتقول زيدا وتنكر زيدا و
الاغلب مع حصول الشرائط قصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتو
لمن قال ذهبت وانا اينه لمن قال انا فاعل وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يحتج
المضي بلحاقها من جملة كلامه فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه ومنه حكاية سيبويه معنا من قيل له اخرج ان احصيت لبادرته
فقال انا ابنه منكرا لزيادته ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال اخرجوه ثم تقول اخو الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا و
الساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورايت المعلى ومررت بزيد فهمزة حكمه ان يزاد على الهمزة مثل اخره فيجتمع ساكنان
فتحذف احدهما فتقول القاضيه والمعلاه واغزه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر لالتقاء الساكنين
فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ان زيدينه والمقتضي به وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت
او اعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء نحو ان زيدوناه وان زيدانيه والامر به فليس مدة الانكار اذن
كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز تلك ان تلحق مدة الانكار بان مزيدة بعد المذكور مدخلا في اوله
همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون ان لالتقاء الساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المد
الفا خفيتان فهو زائد كما في فان فعل قال المصنف لفا انهم لم يزيدوا ان الا فيما اخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان لم يزد ان
تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة ووجب بحركتها بعد التحريك في انا اينه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون
في حال الوقف والوقف على انا بالالف فقط وان لم يكن فيه الف لجواز ان يعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقيل انا لحذف

اخو

احدى الالفين وقياسا فاله ان بقى المعطى ابنه والقاضى والغزو البنه ان اريد بزيادة ان وهذا الذى قاله من تخصيص ان بالساكن اخره لم يجئ
فى كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه
يجب ترك الزيادة نحو ان بدا فنى كما تترك العلامات فى من حين تقول من بافنى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا فى حال الوقف لقصد الحكاية
ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى الحاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين فى الوقف ومد الانكار تقع فى منتهى الكلام بعد
الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ان بدا وعمرنه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا وان بدا الطويلا وطفا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمرا
فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اى قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما ترى المنادى ولا بد فى حال الوقف
من هاء السكت ههنا واما حرف الندبة فليس فى كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتكلم بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل
اخر تلك الكلمة بمدة بمقدار حركتها ان كان متحركا كما يقول فى قال ويقول ومن العام قالا فيمد فتحة اللام الى ان يتمدد كما ادنى ويصله
به ويقولوا ومن العامى ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا نحو بنا كان او غيره نحو هذا سيفى فاذا اردت سيف
من صفته كيت وكيت وتقول فى قد فعل وفى الالف واللام فى نحو الحارث مثلا قدى والى وان كان
اخره ساكنا حرف مد نحو القاضى العصا ويغزو يجدد ذلك الحرف الى ان تندكو ولا يختلف
مدة اخرى ويجوز ان يبقى انك بحالها وتحذف الاولى كما فى مد الانكار ولا
يلى هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان
هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف
والله اعلم بالصواب
تم الكتاب
بعون الله

قبل